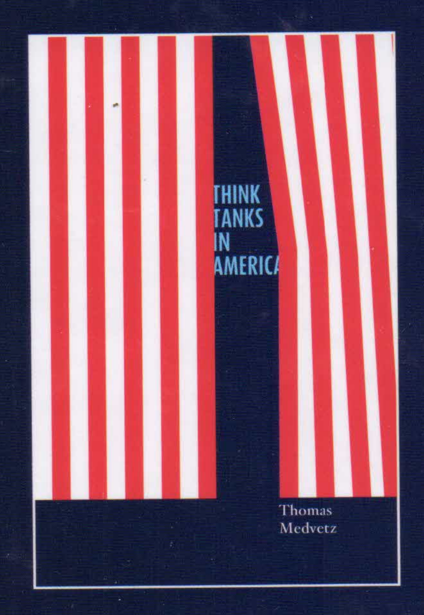
مراكز الأبحاث في أميـركا

توماس ميدڤيتز

ترجمة

نشوى ماهر كرم الله



منتدى العلاقات العربية والدولية

مراكز الأبحاث في أميـركا

خلال نصف القرن الماضي، أصبحت مراكز الأبحاث حقيقة ثابتة في عالم السياسة الأمريكية، تقدم المشورة لرؤساء الجمهورية وصناع السياسة، وشهادات الخبراء للكونغرس، والحقائق والأرقام الضرورية للصحافيين والإعلاميين. لكن ما مراكز الأبحاث هذه؟ من يموّلها؟ أي نوع من "الأبحاث" تجريها؟ من أين تستمد سلطتها؟ وإلى أي مدى وصل تأثيرها؟

يري توماس ميدفيتز في هذا الكتاب أن الغموض الذي يكتنف مراكز الأبحاث ويثير الفضول حولها ليس سمة عرضية وإنما هو سر تأثيرها. فبجمعها عناصر من مصادر المعرفة العامة الأكثر استقرارًا ورسوخا – الجامعات، والوكالات الحكومية، والشركات، وأجهزة الإعلام – تمارس مراكز الأبحاث تأثيرا هائلاً على الطريقة التي يفهم بها المواطنون والمشرعون العالم، ويصنعون سياساتهم بمقتضاها، دون الالتزام بالمواقف المحددة لتلك المؤسسات التي يعتمدون عليها ويقلدونها. من خلال ذلك؛ غيرت مراكز الأبحاث آلية حكم هذه البلاد، وصحافتها، والدور السياسي للمفكرين فيها.

"يقدم توماس ميدفيتز تحليلًا عميقًا كنا بأمسّ الحاجة إليه لتاريخ هذه المؤسسات المهمة ودورها. مراكز الأبحاث في أميركا مرجع لا يقدر بثمن."

كينيث دام، مؤسسة بروكينجز

"يسدي إلينا توماس ميدفيتز خدمة كبيرة بتحليله تطور الخبرة السياسية، وتحول مواقعها المؤسساتية، وتأثير ذلك على العلوم الاجتماعية الأكاديمية وعلى الشئون العامة. إنه كتاب مهم عن قضية مهمة."

كريج كالهون، كلية لندن للاقتصاد، جامعة لندن

"أتفق مع توماس ميدفيتز في أن مراكز الأبحاث غيرت أميركا."

فوربس

توماس ميدفيتز أستاذ علم الاجتماع المساعد في جامعة كاليفورنيا، سان دييغو.

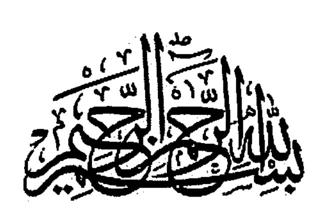
السعر
18 دولارًا - 65 ريالًا قطريًا
ISBN: 978-9927-103-21-6





هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

مراكز الأبحاث
في أميركا



مراكز الأبحاث في أميركا

توماس ميدفيتز

ترجمة

نشوى ماهر كرم الله



Thomas Medvetz, *Think Tanks in America*, Chicago & London: University of Chicago Press, 2014.

(Licensed by University of Chicago Press, Illinois, U.S.A)

عنوان الكتاب: مراكز الأبحاث في أميركا.
تأليف: توماس ميدڤيتز
ترجمة: نشوى ماهر كرم الله.
٣٥٢ صفحة - ١٦,٥ × ٢٤ سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية ١١٠/ ٢٠١٥
الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978 - 9927 - 103 - 31 - 5

الطبعة الأولى ٢٠١٥.

المحتويات

الجداول والأشكال التوضيحية

الأشكال:

الجداول:

الإهـــداء

إلى والديّ ثيودور وريتا ميدڤيتز

شكر وتقدير

لم يكن لهذا الكتاب أن يكتب لولا مساعدة عدد لا حصر له من الأساتذة والزملاء والأصدقاء وأفراد الأسرة. أولًا وقبل كل شيء، أود أن أشكر لويك واكونت على توجيهه الفكري السخي ودعمه المعنوي؛ فقد أثرى لويك، عن طريق التوجيه المباشر وضرب المثل في آن واحد، فهمي للحرفية الاجتماعية بأساليب أعجز عن التعبير عنها. كذلك أقدّم خالص تقديري إلى جيروم كارابيل، الذي أشرف على الأطروحة التي قام عليها هذا الكتاب، وكذلك إلى جيل إيال وجورج لاكوف اللذين قدّما تغذية راجعة قيّمة بوصفهما عضوين في لجنة رسالتي العلمية. إذ قرأ جيل أيضًا المسودّة الأولى للكتاب وقام بالتعليق عليها. وفي بيركلي، شكّل عدد كبير من المعلمين الموهوبين والأقران تفكيري بأساليب متميزة، ومن بينهم: إيميلي بيلر، ومايكل بوراوي، وريان سينتنر، وأنطوني تشن، ومالكولم فيربرزر، وكلود فيشر، ونيل فليجستاين، وماريون فوركيد، ومايك هوت، وإيزاك مارتن، ومادج، فارين بارفيز، وإيرنديرا رويدا، وجيف سالاز، وأوفر شارون، وليزا ستامبنيتزكي، وآن سويدلر، وروب ويللر، وبيت يونكن.

بين سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قضيت عامًا ممتعًا حين كنت زميلًا لدراسات ما بعد الدكتوراه في معهد العلوم الاجتماعية التابع لجامعة كورنيل. وأقدّم شكري إلى رون هيرنج، وكينيث روبرتس، وريبيكا جيفان، وكيوكو ساتو، وساره سول، وسوزان سبرونك، وغيرهم من أعضاء فريق «المعرفة الجدلية» على الزمالة والصداقة الفكرية الحميمة. وقد كتبت النسخة النهائية من هذا الكتاب في جامعة كاليفورنيا، سان دييجو محاطًا بمجتمع نابض بالحياة من العلماء في قسم علم الاجتماع. ومن بينهم: آمي بيندر وجون إيفانز وإيزاك مارتن وجون سكرينتني، وهم يستحقون تقديرًا خاصًا لما قدّموا لي من نصائح مفيدة عندما قرأوا أجزاء

من نص الكتاب. كذلك أود أن أشكر أندرو شيان وتشارلوت جور وتيموثي ينج لمساعدتهم البحثية الفائقة أثناء المراحل الأخيرة من المشروع. وأخيرًا، قدّم لي تيراسي هيوز، منسّق نظم المعلومات الجغرافية بجامعة كاليفورنيا، سان دييجو، البراعة الفنية اللازمة لبناء الشكل ٣-٤.

وقد قدّمت مؤسسات عديدة دعمًا ماديًا لهذا البحث، ومن بينها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية ومؤسسة العلوم الوطنية وجمعية بي. بيتا كابا وجامعة كاليفورنيا بيركلي وقسم الخريجين وجامعة كاليفورنيا وسان دييجو وصندوق زمالة هيلمان. أيضًا أدين بكثير من الفضل إلى أعضاء دوائر شرطة واشنطن العاصمة ونيويورك الذين تكرّموا بمنحي وقتهم وجهدهم لمساعدتي في هذا البحث، وتحديدًا من قمت بعمل مقابلات شخصية معهم. ومن بينهم أود أن أشكر كارلين بومان في معهد المشروع الأميركي، وستيف كليمونز في مؤسسة نيو أميركا وجروفر نوركويست من «أميركيون مع إصلاح النظام الضريبي» وبروس ستوكس من ناشيونال جورنال، وفريد سميث الابن من معهد المشروع التنافسي، لمشاركتهم بالأفكار والخبرات. كذلك قدّم لي عدد من العاملين في الأرشيف العون في عملية جمع البيانات، ومن بينهم: كاثلين هيجز في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، وإيريك إيزينجر وساره تشيلتون في مؤسسة بروكينجز، وجين هوزي في معهد المشروع الأميركي.

إنه لشرف كبير أن أعمل مع دار نشر جامعة شيكاغو، ولاسيما محرّر كتابي دووج ميتشيل، الذي تسبقه سمعته الناصعة، لكنني لا أعرف كيف أوفيه حقه. (إن مجموع رسائل دووج الإليكترونية خفيفة الظل يمكن أن يصنع كتابًا مستقلًا.) وكان هناك ثلاثة من مراجعي دار نشر جامعة شيكاغو لا أعرف أسماءهم قدّموا لي تغذية راجعة بنّاءة ومشجّعة على المخطوطة الأصلية. كذلك أقدّم شكري إلى ماري كورادو لمساعدتها التحريرية الماهرة والصابرة، وإلى تيم ماكجوفرن وإيزاك توبين وبن بالزاكوس وجيف واكسمان لمتابعتهم الكتاب عبر مراحل إعداده المختلفة.

عبر سنوات العمل في هذا المشروع، كنت محظوظًا بتلقي النصح والتشجيع من عدد كبير من الزملاء في العلوم الاجتماعية، ومن بينهم: ساره باب، وجريج كالهون، ونيل جروس، وكاثرين ماككليلاند، وريتشارد سويدبيرج. وأود أيضًا أن أشكر إيميلي هواجلاند، وماريسا لاهام، وكارولين لي، ومايك ماكوري، وبيتر أوجريدي على صداقتهم وتوجيههم الفكري. وأخيرًا، أدين بفضل عظيم لوالديّ ثيودور وريتا ميدفيتز اللذين جعل حبهما الذي لا يفتر ودعمهما الذي لا ينتهي كل شيء ممكنًا.

تي. إم. إم.

لا جولا، كاليفورنيا – يناير ٢٠١٢.

الاختصارات

(ADC) Aid to Dependent Children	إعانة الأطفال المعالين
(AEA) American Enterprise Association	جمعية المشروع الأميركي
(AEI) American Enterprise Institute for Public Policy Research	معهد المشروع الأميركي لأبحاث السياسة العامة
(AFDC) Aid to Families with Dependent Children	إعانة الأسر التي تعول أطفالًا
(AIR) American Institutes for Research	المعاهد الأميركية للأبحاث
(ASSA) American Social Science Association	جمعية العلوم الاجتماعية الأميركية
(CAP) Center for American Progress	مركز التقدم الأميركي
(CASBS) Center for Advanced Study in the Behavioral Sciences	مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية
(CBPP) Center on Budget and Policy Priorities	مركز الميزانية والأولويات السياسية
(CCF) Chicago Civic Federation	الاتحاد المدني بشيكاغو
(CEA) Council of Economic Advisers	مجلس المستشارين الاقتصاديين

(CED) Committee for Economic Development	لجنة التنمية الاقتصادية
(CEI) Competitive Enterprise Institute	معهد المشروع التنافسي
(CEIP) Carnegie Endowment for International Peace	مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي
(CFR) Council on Foreign Relations	مجلس العلاقات الخارجية
(CNAS) Center for a New American Security	مركز الأمن الأميركي الجديد
(CSIS) Center for Strategic and International Studies	مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
(DLC) Democratic Leadership Council	مجلس القيادة الديمقراطية
(EPI) Economic Policy Institute	معهد السياسة الاقتصادية
(FEE) Foundation for Economic Education	مؤسسة التعليم الاقتصادي
(FPA) Foreign Policy Association	رابطة السياسة الخارجية
(HEW) Department of Health, Education, and Welfare	وزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية
(HUD) Department of Housing and Urban Development	وزارة الإسكان والتنمية الحضرية
(IGR) French Institute for International Relations (Institut Français des Relations Internationales)	المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية
(IIE) Peterson Institute for International Economics	معهد بيترسون للاقتصاد الدولي
(IPR) Institute of Pacific Relations	معهد علاقات الباسيفيك
(IPS) Institute for Policy Studies	معهد الدراسات السياسية
(JCPES) Joint Center for Political and Economic Studies	المركز المشترك للدراسات السياسية والاقتصادية

(JOBS) Job Opportunity and Basic Skills Training Program	برنامج فرص التوظيف والتدريب على المهارات الأساسية
(NAF) New American Foundation	المؤسسة الأميركية الجديدة
(NBER) National Bureau of Economic Research	المكتب القومي للبحوث الاقتصادية
(NCF) National Civic Federation	الاتحاد المدني القومي
(NCPA) National Center for Policy Analysis	المركز القومي للتحليل السياسي
(NIRA) National Institute for Research Advancement	المعهد القومي للارتقاء بالبحث العلمي
(NYBMR) New York Bureau of Municipal Research	مكتب نيويورك للأبحاث المحلية
(OEO) Office of Economic Opportunity	مكتب الفرص الاقتصادية
(PhRMA) Pharmaceutical Research and Manufacturers of America	البحوث والصناعات الدوائية الأميركية
(PNAC) Project for the New American Century	مشروع القرن الأميركي الجديد
(PPI) Progressive Policy Institute	معهد السياسة التقدمي
(PRWORA) Personal Responsibility and Work Opportunity Reconciliation Act of 1996	قانون المسؤولية الشخصية وتوفير فرص العمل لعام ١٩٩٦
(RAND) Research and Development Corporation	مؤسسة الأبحاث والتطوير (راند)
(RSC) Republican Study Committee	لجنة الدراسة الجمهورية
(SDS) Students for a Democratic Society	جمعية طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي
(SSI) Supplemental Security Income	دخل الضمان التكميلي
(UAW-CIO) United Auto Workers-Congress of Industrial Organizations	اتحاد عمال السيارات- وتجمع المنظمات الصناعية

استهلال

خطوات إلى الأمام

صعود خبراء السياسة

«أولئك الذين اعتادوا ارتياد المناطق الحدودية الفاصلة بين المعرفة الأكاديمية والمعرفة العامة... لهم مصلحة حيوية في محو تلك الحدود ورفض أو إزالة كل ما يفصل التحليل العلمي عن تجلياته التفصيلية.»

بيير بورديو

في عام ١٩٨٢ كان تشارلز موراي ابن التاسعة والثلاثين كاتبًا مستقلًا له خبرة في مجال تقييم البرامج الحكومية. وكما يقول عنه لورانس جيه. مون، مدير معهد مانهاتن لأبحاث السياسات، وهو مركز أبحاث محافظ كان موراي يعمل لحسابه،[١]: «كان تشارلز في ذلك الوقت متخصصًا في العلوم الاجتماعية مغمورًا، لكن براعته في الكتابة والتحليل أذهلتنا.» كان موراي قبل ثماني سنوات من ذلك قد حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عن رسالة عنوانها: «الاستثمار والضريبة العشرية في القرى التايلاندية: دراسة سلوكية لتحديث الريف». وبرغم أن موضوع الدراسة أخرج موراي عن نطاق تخصصه، فإنه أثبت فكرة سيعود إليها مرارًا في كتاباته، وهي أن عيوب البيروقراطية الحكومية أكثر من مزاياها حتى بالنسبة إلى من يستفيدون منها. وبعدما أنهى موراي دراساته العليا ترك المجال الأكاديمي، وعمل لمدة سبع سنوات في معاهد الأبحاث الأميركية (AIR) وهي شركة أبحاث خاصة في واشنطن العاصمة. يقول موراي: «عليك أن تدرك أنني لم أنجذب قط إلى السلك الجامعي، فأنا رجل من مزاج مختلف، وأرى أن العمل الجامعي برمته لا يناسبني.»[٢]

ولم يكن العمل في معاهد الأبحاث الأميركية أنسب له؛ إذ يتذكر موراي عمله هناك فيقول: «كان علي كتابة تلك التقارير البحثية، وكنت أتفنن في صياغتها، وأعمل خمسين أو ستين ساعة أسبوعيًا بشكل روتيني. ولم تكن تلك التقارير اللعينة تُقرأ مطلقًا. فقد كانوا يرسلونها إلى الممول فتلقى على الأرفف ولا شيء يحدث على الإطلاق.» لم يكن الأمر مجرد قلة عدد من يرى عمل موراي، لكن الوظيفة لم تكن تقدّم له شيئًا يذكر في ما يتعلق بالحرية الفكرية، فهو يقول: «كان ما أعمله هو ما أرادت الحكومة أن تتعاقد عليه.» ولأن موراي لم يكن ميالًا لعالم البحث الحكومي أو الأكاديمي، ولا مستغرقًا في أي منهما، فإنه سرعان ما اكتشف الحقل المهني الذي يقع من الناحية البنائية بين هذين العالمين: عالم السياسات العامة المتنامي «مراكز الأبحاث»؛ فاستقال موراي من وظيفته في معاهد الأبحاث الأميركية (AIR)، وقدم طلبات للعمل في معهد مانهاتن (Manhattan Institute)، ومؤسسة التراث (Heritage Foundation)، ومعهد المشروع الأميركي (American Enterprise Institute for Public Policy Research)، وهي ثلاثة من أكبر مراكز الأبحاث المحافظة. وسيكون لكل من هذه المؤسسات الثلاث دور بالغ الأهمية في نجاحه. وقد تلقى بورتون بيل، نائب رئيس مؤسسة التراث، طلب موراي للعمل في المؤسسة، وأصبح أول الداعمين لمشروع كتاب كان بصدد تأليفه. ويتذكر موراي ذلك فيقول: «دعاني بيرت باينز لإجراء مقابلة شخصية، وكنت أتحدث عن أسباب فشل البرامج الاجتماعية التي قمت بتقييمها للتو... فأعطاني، على ما أتذكر، ٢٥٠٠ دولار لكي أكتب دراسة تقييمية قضيت ثلاثة أشهر في كتابتها. وكان عنوانها: «شبكات الأمن والمعدمون الحقيقيون» وكان ذلك أساس... الكتاب.» بعد ذلك انضم موراي إلى العاملين في معهد مانهاتن، حيث حوّل الدراسة إلى كتابه **خطوات إلى الخلف**، وهو وصف تاريخي عام للسياسات الاجتماعية الأميركية سعى فيه إلى إظهار العواقب الوخيمة لبرامج الإعانة الحكومية.

كان نشر كتاب **خطوات إلى الخلف** في عام ١٩٨٤ حدثًا شديد الأهمية لمعهد مانهاتن، تلك المؤسسة التي تسعى جاهدة لإثبات هوية مميزة لها (حتى عام ١٩٨١ كان يطلق عليها المركز الدولي لدراسات السياسة الاقتصادية)، فبدأت المؤسسة حملة دعائية ضخمة للكتاب.[٣] وفي مذكرة داخلية كتب وليم هاميت، رئيس معهد مانهاتن: «إن أي أموال تحت تصرفنا غير مرتبطة بمشروع محدد خلال الشهور القادمة ستخصص لتمويل أنشطة موراي للتوعية.»[٤] وكما يذكر موراي: «كان لدى هاميت نحو ٥٠٠ نسخة أرسلها إلى المكتب، فقضيت يومًا كاملًا في توقيع إهداءات على تلك النسخ... ثم تمّ إرسالها إلى عدد كبير من كبار أعضاء مجلس الشيوخ، وقضاة المحكمة العليا، ومن في مستواهم.» كذلك أرسلت المؤسسة موراي في جولة داخلية للحديث عن الكتاب، وخصصت له

وقتًا في عدد كبير من البرامج الإذاعية والتلفزيونية. وعقدت ندوة على يومين بتمويل من مؤسستَيْ سكايف وأولين المحافظتين، اجتمع فيها عشرون من كبار الباحثين في إصلاح برامج الإعانة لمناقشة الكتاب.[٥] وسرعان ما أصبح كتاب **خطوات إلى الخلف** محط الاهتمام الإعلامي. وكان أول ما لفت الانتباه عمود للرأي كتبه روبرت صامويلسون في مجلة **نيوزويك** في أحد أعداد سبتمبر ١٩٨٤. يقول موراي: «كان بوب واحدًا ممن وصلتهم النسخ المهداة، ولكن على خلاف قضاة المحكمة العليا وأعضاء مجلس الشيوخ تكبد الرجل مشقة قراءة الكتاب، وعندما يكتب بوب صامويلسون عن شيء ما يكون ذلك نقطة انطلاق له. وقد قال صامويلسون عن كتاب **خطوات إلى الخلف**: «إنه كتاب شديد اللهجة جيد التوثيق.» وختم كلامه قائلًا: «لا يمكننا تقليل الفقر بمجرد التحلي بالكرم، ففي النهاية لن يفي بالغرض إلا النمو الاقتصادي وجهود الأفراد.»[٦] بعد أسبوع من ذلك وصفه كاتب عمود الرأي في صحيفة **واشنطن بوست** وليم راسبيري بأنه كتاب يتسم بالعمق وقوة الحجة ويثير القلق من أوجه عدة.[٧] وبدأ صدى ذلك يظهر في الصحف، فعلى سبيل المثال، ناقش الصحافي نيكولاس ليمان ما طرحه موراي في مقال من جزءين نشر في مجلة **أتلانتيك منثلي**، الأول بعنوان: «أصل الطبقة الدنيا»[٨] والثاني بعنوان: «هكذا كانت البداية.» يقول موراي: «لا يمكننا تصور المدى الذي وصل إليه الصحافيون في التعرّض لكل تفصيلة.» وفي السنوات التالية تمّ عرض كتاب **خطوات إلى الخلف** ومناقشته وتلخيصه في مئات المقالات في الجرائد والمجلات.[٩]

في الوقت نفسه بدأ حوار مختلف تمامًا عن الكتاب بين الأكاديميين المتخصصين في العلوم الاجتماعية؛ فقد انتقدوا الكتاب لاحتوائه على أخطاء في القياس، ولاستخدام البيانات بصورة انتقائية لدعم آرائه، فقد فحص الكتاب عالما الاقتصاد ديفيد إيلوود وماري جو بين، على سبيل المثال، ولم يجدا ما يؤيد استنتاج موراي أن مبالغ الإعانة زادت نسبة الأسر التي ترعاها الأم وحدها.[١٠] كذلك اتهم نقاد آخرون موراي بإغفال تحولات اقتصادية كبرى في تحليله لمعدلات الفقر، وتجاهل أدلة تثبت أثر منح الإعانة على تخفيض معدلات الفقر. كما إنه لم يتحاور بشكلٍ كافٍ مع ما سبقه من دراسات.[١١] كذلك نبّه البعض إلى عدم وجود ارتفاع ملحوظ في الإنفاق على مكافحة الفقر خلال العقد السابق، وإن وجدت زيادات فقد خصّصت في الأساس لكبار السن، رغم إيحاء كتاب **خطوات إلى الخلف** بالعكس. فإذا لخصنا رد الفعل الأكاديمي وجدنا أن عالم الاجتماع إس. إم. ميللر كتب في (عدد تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥) حولية **كنتمبراري سوسيولوجي** (علم الاجتماع المعاصر) أن: «فرضيات موراي الأساسية سقطت بالفعل؛ لأن مراجعات باحثي الاجتماع الجادة للكتاب استبعدت الأجزاء البرّاقة التي استقبل

الكتاب من أجلها بحفاوة من البداية.[١٢] وبغض النظر عن المراجعات الأكاديمية السلبية كانت هناك دلائل على أنه ليس لما ورد في الكتاب أي تأثير يذكر خارج الدوائر الفكرية المحافظة، فبالنسبة لبعض المراقبين، فإن أطروحات الكتاب الطموحة لإيقاف منح الإعانة للمواطنين القادرين في سن العمل – ويشمل ذلك إعانات الأسر التي تعول أطفالًا، وقسائم (كوبونات) الطعام، وبرامج الرعاية الطبية – قد خرجت تمامًا عن النطاق السياسي.[١٣] وما زاد الطين بلة، أن إدارة ريغان لم تبد أي اهتمام بالإصلاح الشامل لبرامج الرعاية بوصفه أولوية سياسية. وحسب ما يقول موراي نفسه: «كان من يعملون في إدارة ريغان فزعين بالفعل إلى حد بعيد من كتاب **خطوات إلى الخلف**؛ ذلك لأن إدارة ريغان كانت ترى أن المشكلة هي أن ملكات الإعانات هن الفاسدات، وكان عليها دحر هذا الفساد. لكنهم لم يرغبوا في إحداث تغيير جذري في هيكل برامج الإعانة برمتها، فلم تكن لدى إدارة ريغان أي سياسة لدعم إجراء هذا الإصلاح.» وفي عام ١٩٨٧، لخّص عالم الاجتماع وليم جوليوس ويلسون المعتقدات السياسية التقليدية الشائعة حاليًا بقوله: «إن فلسفة "دعه يعمل" الاجتماعية التي قدمها تشارلز موراي كانت بالغة التطرف، لدرجة أن معظم صنّاع القرار السياسي لم يتعاملوا معها بجدية.»[١٤]

غيّرت رياح السياسة اتجاهها تمامًا خلال السنوات التالية، لكن مع مواصلة المحافظين تكرار تحذيرات موراي المناهضة للإعانات. أما موراي نفسه فقد ترك معهد مانهاتن عام ١٩٩٠ وصار زميلًا في «معهد المشروع الأميركي»، وسط جدل أحاط بكتابه الذي كان على وشك الصدور آنذاك وعنوانه **المنحنى الجرسي** (والذي ألفه بالاشتراك مع عالم النفس في جامعة هارفارد ريتشارد هرنشتاين).[١٥] وبعد ثلاث سنوات، عاد موراي إلى مناقشة موضوع الإعانات في مناظرة جاءت في الوقت المناسب على صفحات **وول ستريت جورنال**. ففي أحد أعمدة الرأي في أكتوبر ١٩٩٣، طرح موراي فكرة أن اللاشرعية كانت هي محرك مشكلات اجتماعية مثل: الجريمة والإدمان والفقر والجهل، وأن تزايد معدلات الأم العازبة بين النساء البيض الفقراء والأقل تعليمًا قد يؤدي إلى نشأة «طبقة دنيا» من البيض.[١٦] ولمس هذا الكلام وترًا حساسًا، ففي الشهر التالي خصص ديفيد برينكلي من قناة إيه بي سي جزءًا من برنامجه صباح يوم الأحد لتناول الموضوع بحضور موراي بوصفه ضيفًا مميزًا.[١٧] وحسب ما يذكر موراي، واصلت نوافذ إعلامية أخرى النقاش:

> كان توم بروكاو [مذيع «أخبار المساء» في قناة إن بي سي] يستضيف بيل كلينتون في الأسبوع التالي، فاتصل بي شخص وقال: «افتح التلفاز لتشاهد توم بروكاو...» عندما قال كلينتون: «بيني وبين تشارلز

خلافات كثيرة في الرأي عبر سنوات.» وهذا قد يجعل السامع يتصوّر أننا كنا صديقين حميمين أثناء الدراسة أو ما شابه ذلك، برغم أنني لم ألتق به قط. «كان بيننا خلافات كثيرة في الرأي عبر سنوات، لكنني أرى أنه أدى خدمات حقيقية للبلاد.» كنت أشاهد التلفاز فقلت: «محض هراء.»

إن موراي، العالم الذي كانت إدارة ريغان تعتبره ذات يوم محافظًا صميمًا، يستشهد به الرئيس كلينتون الآن متفقًا معه بوصفه خبيرًا في سياسة الإعانات معتبرًا إياه صديقًا شخصيًا له. ويمضي كلينتون موضحًا ذلك: «إن تحليله [يقصد موراي] صحيح تمامًا.»(١٨)

إن إبطال خطة كلينتون للرعاية الصحية، وسيطرة أغلبية جمهورية على الكونجرس في عام ١٩٩٤، أبرز موضوع الإعانات بصورة أكبر بوصفها قضية سياسية. ونظرًا لحاجة كلينتون إلى إنجاز سياسي يتقرب به إلى الناخبين المتأرجحة أصواتهم بين أحزاب الوسط والمحافظين في انتخابات عام ١٩٩٦، قرّر أن يكون إصلاح برنامج الإعانات على رأس أولوياته الجديدة في أجندته الخاصة بالشؤون الداخلية في فترة رئاسته الأولى. وخلال العامين التاليين، ذروة تمرير قانون «المسؤولية الشخصية وتوفير فرص العمل لعام ١٩٩٦»، ظلت آراء موراي نقطة مرجعية إجبارية عند تناول هذا الموضوع. وقد استقى التشريع من أطروحاته روحها والعديد من سماتها المميّزة، ويشمل ذلك متطلبات العمل، وإقصاء برنامج الرعاية بوصفه برنامج إعانة، والتركيز على المواليد من خارج نطاق الزواج الشرعي. وعقب إقرار القانون، أصبح واجبًا على المؤيدين والمعارضين على حد سواء أن يشيروا إلى موراي بوصفه صاحب «الإطار الفكري الأساسي لإصلاح برنامج الرعاية.»(١٩) ويلخّص موراي ذلك بقوله: «استغرق الأمر عشر سنوات لكي ينتقل كتاب **خطوات إلى الخلف** من كونه كتابًا مثيرًا للجدل إلى كتاب يحمل الحكمة التقليدية. وبالمناسبة، يوجد حاليًا في كتاب **خطوات إلى الخلف** قليل جدًا مما لا يعد من الحكمة التقليدية».

صعود مراكز الأبحاث في أميركا

يعكس تحوّل تشارلز موراي من موظف أكاديمي إلى مرشد لإصلاح برامج الإعانة قصة نجاح أخرى جديرة بالذكر، ألا وهي الصعود السريع لـ«مراكز أبحاث» السياسة العامة في الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم على حد سواء. وكما رأينا بالفعل ساعدت ثلاث من هذه المنظمات («مؤسسة التراث»، و«معهد المشروع الأميركي»، و«معهد مانهاتن») على القفز بموراي من الهامش إلى المركز، رغم الشكوك المستمرة من باحثي العلوم الاجتماعية في إمكانية الدفاع عن ادعاءاته.

وبعيدًا عن إصلاح برنامج الإعانة، شاركت مراكز الأبحاث في صياغة بعض الأفكار السياسية العامة في عصرنا الحالي. فعلى سبيل المثال، هناك مخطط قديم لحرب العراق صمّمه متخصصون في السياسة الخارجية من المحافظين الجدد في أواخر التسعينيات في «مشروع القرن الأميركي الجديد.» كما نشأ أسلوب المراقبة المسمّى «سياسة عدم التسامح» المعروفة بطريقة «النوافذ المحطّمة» في معهد مانهاتن في أوائل الثمانينيات، قبل تنفيذه في مدينة نيويورك وتصديره لدول أخرى. كذلك ولدت نظرية التصميم الذكي الرافضة لفكرة التطور الداروينية في التسعينيات في معهد ديسكفري، الذي يقع مركزه الرئيس في سياتل. وكانت مراكز الأبحاث شريكًا حاضرًا في النقاش السياسي في مجالات أخرى أيضًا، مثل: السياسات البيئية والضريبية والسياسات التنظيمية.[٢٠]

وعلى مستوى أوسع، أصبحت مراكز الأبحاث عنصرًا ثابتًا في مشهد صنع القرار السياسي الوطني عن طريق المساعدة في إشباع ما أطلقت عليه صحيفة واشنطن بوست ذات يوم: «الحاجة اليومية الملحّة لتوفير الغذاء لجلسات الاستماع وللخطابات ومطحنة السياسة التي لا ترحم.»[٢١] ففي «كابيتول هل»، على سبيل المثال، يزوّدون جلسات الاستماع التشريعية بشهادة الخبراء. وفي أخبار العالم في ٢٤ ساعة في التلفاز، يتحدث «الخبراء» المنتسبون لمراكز الأبحاث عن قضايا اليوم الساخنة بوصفهم أهل العلم. كذلك أصبح لا غنى عن مراكز الأبحاث لكل من يتخذ «السياسة مهنة.» ولنفكر، على سبيل المثال، في بعض الأدوار البارزة التي قامت بها مراكز الأبحاث في مسار رؤساء أميركا مؤخرًا: النسخ الشهيرة من الدليل السياسي لـ«مؤسسة التراث» دليل القيادة التي وزعها رونالد ريغان على دائرته الضيقة إبان تنصيبه عام ١٩٨١. وبعد ذلك بعشرة أعوام، برز سياسي شاب من ولاية أركنساو اسمه بيل كلينتون، بعدما كان مغمورًا، بمساعدة قوية من مركز أبحاث اسمه «معهد السياسة التقدمية»، وكان ذلك فرعًا من حركة حزبه «الديمقراطي الجديد.»[٢٢] إضافة إلى ذلك، إذا كانت خطط حرب العراق قد بدأت في مركز أبحاث، فربما كان من المنطقي أن خليفة كلينتون، جورج دبليو. بوش، عبّر عن استخدامه شهرته، في فترة ما بعد البيت الأبيض في عام ٢٠٠٦على النحو التالي: «أود أن أترك ورائي ميراثًا أو مركز أبحاث، مكانًا يتحدث فيه الناس عن الحرية والتحرر وعن نموذج دو توكفيل»(*).[٢٣] وواصل بوش عمله لتحقيق هذه

(*) أليكسس-تشارلز دو توكفيل (١٨٠٥-١٨٥٩) سياسي ومفكر ومؤرخ فرنسي اشتهر بمؤلفيه: الديمقراطية في أميركا والذي ظهر في جزئين (١٨٣٥، ١٨٤٠)، والنظام القديم والثورة (١٨٥٦). وقد قام في كلا الكتابين بتحليل المستويات المعيشية المحسنة والظروف الاجتماعية للأفراد، وكذلك علاقتهم بالسوق والدولة في المجتمعات الغربية. وقد نشر كتاب الديمقراطية في أميركا بعد رحلات توكفيل في الولايات المتحدة، ويعتبر اليوم عملًا رائدًا في علم الاجتماع والعلوم السياسية. (المترجمة)

الخطط عن طريق إنشاء معهد جورج دبليو بوش عام ٢٠١١. لكنه لم يكن الرئيس السابق الوحيد الذي يربط نفسه بمراكز أبحاث، فقد انضم جيرالد فورد إلى معهد «المشروع الأميركي» بوصفه عضوًا مميّزًا في عام ١٩٧٧، في حين أنشأ جيمي كارتر مركز كارتر الكائن في مدينة أتلانتا عام ١٩٨٢. وأخيرًا، حتى مرشح التغيير باراك أوباما أيد ما سيصبح الآن عرفًا سائدًا بين الرؤساء القادمين، فبعد انتخابات عام ٢٠٠٨ اختار أوباما مدير الفترة الانتقالية من أحد مراكز، «مركز التقدم الأميركي»، واختار العديد من العاملين الأساسيين في إدارته من مركز أبحاث آخر هو «مركز الأمن الأميركي الجديد.»[٢٤]

يستخدم الكتاب الذي بين أيدينا أدوات البحث السوسيولوجي في تناول موضوع نشأة مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة؛ فهو يطرح سلسلة من الأسئلة عن نشأتها وتاريخها وأساليب تأثيرها. ما الذي سبب «الانفجار الحقيقي» لمراكز الأبحاث في هذا البلد خلال العقود الأربعة الأخيرة؟[٢٥] ما القوى والعوامل التي تشكّل إنتاجها الفكري؟ هل لمراكز الأبحاث تأثير يتماشى مع تزايد وجودها، أم إن الحديث عن حجم تأثيرها كان مبالغًا فيه؟ وإن كانت مؤثرة فكيف تؤثر؟ وإن لم تكن، فما سبب فورة النشاط في هذا المجال؟

وسؤالنا الرئيس في عبارة صريحة واضحة هو: هل مراكز الأبحاث هي الآلة الجديدة لصنع السياسة وعقد المناظرات العامة في أميركا، أم إنها فقط تعمل كـ«نافذة عرض» للعملية السياسية التي يكون مركزها مكانًا آخر بالفعل. وللإجابة عن هذه الأسئلة يعرض الكتاب الذي بين أيدينا دراسة تجريبية واسعة النطاق، تضم أنواعًا عديدة من البيانات والمعلومات التي تشمل سجلات تاريخية أرشيفية، ومقابلات شخصية تفصيلية أجريت مع نماذج من عشرات المراكز البحثية (من الموظفين العاديين وحتى مؤسسي مراكز الأبحاث ورؤسائها)، وقد أُخذت ملاحظات مباشرة من مراكز أبحاث عديدة، وقاعدة بيانات أصلية تضم الخلفية العلمية والمهنية لما يزيد عن ١٠٠٠ من «خبراء السياسة» المنتسبين لمراكز الأبحاث. (لعرض مفصل للبيانات انظر الملحق).

إن فكرتي الأساسية هي أن مراكز الأبحاث، وهي نتاج عملية طويلة من النمو المؤسسي وإعادة تحديد الانتماءات، قد أصبحت الأدوات الأساسية لربط الممارسة السياسية بالممارسة الفكرية في الحياة الأميركية. وقد نتج عن تكاثرها خلال الأربعين عامًا الماضية تشكيل مساحة مؤسسية أخرى، تقع عند تقاطعات المجالات الجامعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية. و«فضاء مراكز الأبحاث»، كما سأسميه بعد ذلك، مثل المنطقة العازلة الإقليمية تتمتع بصفات متناقضة، هي أنها توصف بكل أريحية بما لا تتصف به أو في إطار علاقاتها السلبية بالمؤسسات

الأشد رسوخًا، بأنها تعمل على التفريق ووضع الحدود. مع ذلك، نشأت مراكز الأبحاث بصورة جماعية، عن طريق ارتباطها المتزايد ببعضها البعض، صورها الاجتماعية الخاصة بها، ويشمل ذلك تقاليدها ومعاييرها وتسلسلها الهرمي، بناءً على حاجة مشتركة للاعتراف السياسي والتمويل والاهتمام الإعلامي. وقد أدت هذه الحاجات إلى تحجيم قدرة مراكز الأبحاث على تحدي أسس المناقشات السياسية المسكوت عنها، وعلى طرح أسئلة مبتكرة، وعلى عرض قواعد سياسية تتعارض مع مصالح مانحي الأموال أو الساسة أو المؤسسات الإعلامية. ولكي ندرك أهمية مراكز الأبحاث في الحياة الأميركية، يجب أن نصفها بطريقة أخرى تجعلها شبيهة بالمنطقة العازلة. فكما سأناقش الأمر لاحقًا، لا يُحدث فضاء مراكز الأبحاث آثاره الأساسية بسبب تركيبته الداخلية، وإنما بسبب «بنيته» أو «حدوده.» إن هذا الفضاء يحتل موضعًا مفصليًا دقيقًا بين مجالات السياسة والفكر والاقتصاد والإنتاج الإعلامي؛ مما يؤهل مراكز الأبحاث لتنظيم تداول المعرفة والعاملين بين هذه المجالات على نحو مطرد. ونتيجة لذلك، فإن أي مفكر يرغب في المشاركة في مناظرة سياسية أميركية، لابد له أن ينظم إنتاجه باستمرار طبقًا لقواعد هذا الفضاء الفرعي المهجّن. من هنا، فإن فكرتي التي أطرحها في هذا الكتاب هي أن نمو مراكز الأبحاث خلال الأعوام الأربعين الماضية، قد أضعفت في النهاية قيمة المعرفة التي تمّ إنتاجها على نحو مستقل في الولايات المتحدة، عن طريق مأسسة أشكال الممارسة الفكرية، ومن ثم إحالة منتجيها إلى هامش الحياة العامة والسياسية.

ولكن، قبل أن أقوم بشرح هذا الطرح، سأحتاج لمناقشة وجهات النظر الثلاث الرئيسة التي قام الباحثون من خلالها بدراسة مراكز الأبحاث سابقًا. وكما سأفصّل في الجزء التالي، يرى المنحى الأول مراكز الأبحاث بوصفها آلية في يد القوة الطبقية الحاكمة موجهة لحماية الرأسمالية والدفاع عن مصالح النخبة. أما المنحى الثاني فيصنّف مراكز الأبحاث تصنيفًا أكثر اتساعًا بوصفها أدوات في المشهد السياسي يميّزها الصراع التعددي. في حين يضع المنحى الثالث مراكز الأبحاث داخل إطار مؤسسي أكبر في محاولة للكشف عن تأثيرها على المراحل المختلفة للعملية السياسية. وسنجد أن كل منظور أسس لدراسات كاشفة عن مراكز الأبحاث، ولكن لم يتح أي منها لنا فهم أهم ما يميّز نشأة مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر. إضافة إلى ذلك، فإن الفجوات والتوترات الموجودة بين هذه النظريات بالفعل زادت بعض الأمور الغامضة التي تحيط بالموضوع غموضًا. من هنا، ينصبّ هدفي في الجزء التالي على إجراء مسح موجز لحقل المعلومات الموجودة عن مراكز الأبحاث بوصفها طريقة لتوضيح أهداف الدراسة التي بين أيدينا.

ثلاثة آراء في مراكز الأبحاث

الرأي الأول –وهو مشتق من نظرية النخبة التي ابتدعها سي.رايت مايلز– يصف مراكز الأبحاث بأنها الآلية الفكرية للشبكات المغلقة للنخب رجال الأعمال والنخب المالية والسياسية.[٢٦] وكان أتباع مايلز يرون ضرورة تحليل مراكز الأبحاث ليس باعتبارها مراكز أبحاث وتحليلات محايدة، وإنما بوصفها أدوات تُستخدم بصورة إستراتيجية لخدمة الأجندة السياسية لطبقة مسيطرة. وهناك تعبير مميز لهذا الرأي جاء على لسان جي. وليم دومهوف يقول: «بالاتفاق مع المصارف الكبيرة والشركات الضخمة في عالم الشركات، توفر المؤسسات ومراكز الأبحاث ومجموعات المناقشات السياسية، في شبكة التخطيط السياسي، الأساس التنظيمي لاستخدام القوة نيابة عن أصحاب الممتلكات التي تنتج دخلًا كبيرًا.»[٢٧] وفي حين يمكن، من هذا المنظور، أن تصدر مراكز الأبحاث تقارير أو توصيات سياسية مميّزة نظرًا لأساليبها التقنية ودقتها البالغة الواضحة، فإن هدفها الحقيقي هو المساهمة في مسألة «صنع السياسة من أعلى إلى أسفل.»[٢٨] وإن منحى نظرية النخبة غالبًا ما يكون ضد منحى نظرية التعددية، الذي يعتمد على تقليد راسخ يرى صنع السياسة العامة بوصفها نتاج تفاعل دينامي بين جماعات المصالح المنظمة، كل منها بموارده الخاصة وإستراتيجياته وأهدافه.[٢٩] فحسب المنحى التعددي، ينبغي تحليل مراكز الأبحاث لا بوصفها أسلحة في يد طبقة مسيطرة، وإنما بوصفها أحد أنواع المؤسسات، من بين مؤسسات عديدة في نطاق واسع من التجمعات المجتمعية، التي تتنافس فيما بينها على تشكيل السياسة العامة، وتشمل الاتحادات العمالية والشركات التي تمثّل جماعات ضغط، ومنظمات الحركات الاجتماعية، والجمعيات الإقليمية التي ترتبط بهوية معينة.

نشأت النظرية النخبوية والنظرية التعددية لمراكز الأبحاث معًا خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، في سياق مناقشة علمية أوسع عن طبيعة القوى السياسية وتوزيعها في الولايات المتحدة. وبعد وضع حدود معظم المناقشات الأولى حول مراكز الأبحاث، ظلت هذه الحدود نقاطًا مرجعية رئيسة في الأدبيات الأكاديمية. وبالرغم من ذلك كانت الكتابات الحديثة عن مراكز الأبحاث توجه نقدًا عميقًا لكلا المنظورين. فمعظم الباحثين، على سبيل المثال، يرون أن لغة الاستقطاب المحضة الموجودة في أصل منظور نظرية النخبة آلية إلى أبعد الحدود وشديدة الوظيفية، كما إنها بالغة البساطة لدرجة تجعلها لا تصف مراكز الأبحاث بصورة وافية. وإذا كانت النظرية النخبوية تقدّم رؤية متماسكة واضحة البناء لشبكات تربط مراكز الأبحاث بالنخب الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فإن الأمر يصبح أقل وضوحًا عندما يصل إلى مسألة كيفية تمويل هذه الشبكات.[٣٠] وعلى سبيل المثال،

تتبع أصحاب نظرية النخبة باستفاضة صلات شخصية معينة بين مراكز الأبحاث: كم عدد أمناء مجلس العلاقات الخارجية الموجودين في مجالس إدارات الشركات المختلفة؟ وكم عدد من استمر في الخدمة في الجهات الحكومية رفيعة المستوى؟ وهكذا. والغريب أنه بعد دراسات عديدة، لم يجد هؤلاء الباحثون ما يقولونه عن مراكز الأبحاث سوى الإطار العام لأنشطتها. كذلك بالطبع لا يمكن لمنظور النظرية النخبوية أن يكون مسؤولًا عن وجود مراكز الأبحاث التي يكون توجهها «ضد» مصالح الطبقة المسيطرة، أو هؤلاء الذين يفتقرون إلى ما يربطهم بالأثرياء وأصحاب النفوذ. وترى هذه النظرية أن تلك المؤسسات مجرد مؤسسات «ساكنة» في ظاهرة نخبوية أخرى.

أما أصحاب النظرية التعددية فكانوا يهدفون إلى إصلاح هذه العيوب، برفض تحديد أي ميزة جوهرية أو دور أساسي لمراكز الأبحاث. ولكن الانفتاح الشديد لنظريتهم كان له ثمن؛ لأنهم لم يصلوا إلا إلى القليل من المقولات العامة حول مراكز الأبحاث، وما لبث أن ذابت هذه المقولات في بحر صراع جماعات المصالح الواسع. لكن إذا كان منحى النظرية التعددية بهذا المعنى «منفتحًا» للغاية، فإنه على صعيد آخر منغلق تمامًا. فكما بيّن باحثون مثل ستيفن لوكاس في النظرية التعددية بصفة عامة، فإن هذا الرأي يركز حصريًا تقريبًا على عمليات صنع القرار، التي تتم في سياق صراع سياسي واضح وملموس.[٣١] وهي بذلك لم تعر اهتمامًا كافيًا للأبعاد الخفية للنفوذ، مثل عمليات وضع الأجندة وما يسميه منظرو النخبة «عدم صنع القرار.» وإن هذا الحذف يصبح خطأً فادحًا عند دراسة مراكز الأبحاث. مع ذلك، إذا كانت الفرضية الأساسية لنظرية التعددية هي أن أنشطة مركز لأبحاث تستمد جدواها من صياغة نتائج سياسية محددة؛ فلا يمكننا أن نصف مراكز الأبحاث بأنها مؤثرة إلا بقدر صياغتها المباشرة لهذه النتائج. والمشكلة، كما لاحظ باحثون آخرون، هي أن مراكز الأبحاث قد يكون لها آثار مهمة أخرى لا يمكن قياسها في نموذج سبب ونتيجة الذي تعبّر عنه «كرات البلياردو»(*). بعبارة أخرى، حتى إذا كان من النادر أن تجد «دليلًا واضحًا» على تأثير سياسي مباشر في عالم مراكز الأبحاث، فإن هذا ليس سببًا لاستنتاج أن هذه المراكز ليست مؤثرة في اتجاهات أخرى. فكما أشار أصحاب نظرية النخبة بالفعل ربما كانت مراكز الأبحاث مؤثرة في قدرتها على خلق تلاحم بين النخب السياسية أو تشكيل العلاقات بين الطبقات.

ذلك هو النقد المعتاد لنظريتيّ النخبة والتعددية، وبينما أتفق مع كل منهما، فإنني أرى أن الباحثين قد أغفلوا أكثر المشكلات وضوحًا بالفعل في المذهبين.

(*) نموذج كرات البلياردو يستخدم صورة لعبة البلياردو الشهيرة حيث يضرب اللاعب كرة لتصطدم بكرة أخرى أو عدة كرات، وبهذا يكون أصل الحركة معروف وكذلك النتيجة. (المترجمة)

ولكن المشكلة لم تصبح واضحة إلا من منظور يتيحه علم اجتماع المثقفين. وبعبارة أبسط، إذا عدنا إلى الوراء خطوة، وفكرنا في العلاقة الأوسع بين أصحاب نظرية النخبة وأصحاب نظرية التعددية أنفسهم، فسيتضح أن الجدل ليس حول مراكز الأبحاث في حد ذاتها، بقدر ما هو حول المعركة بين مجموعتين من المثقفين حول دورهم الاجتماعي المناسب لكنها تتخذ شكلًا أقل حدة. مع ذلك، كانت الفكرة الأساسية لمنحى نظرية النخبة هو القول إن مراكز الأبحاث، وبالتالي من دعموها واعتنقوها، ليسوا مفكرين، وإنما خدام السلطة. إذن، لم يكن مصادفة أن خصومهم في الجدل (لم يكونوا أصحاب نظرية التعددية وحسب، وإنما كل المدافعين عن الديمقراطية الحرة على الطريقة الأميركية) اتجهوا إلى شغل مواقع أقرب إلى مراكز الأبحاث، وأحيانًا داخلها فقد كان نيلسون بولسباي، على سبيل المثال، وهو باحث كبير من أصحاب نظرية التعدد، يعمل في مؤسسة بروكينجز وفي مركز روزڤلت للدراسات السياسية الأميركية، وعضوًا في مجلس العلاقات الخارجية. كذلك، وبالمثل فإن سيمور مارتن ليبست، وهو ناقد بارع بصفة عامة لكل من أدبيات الماركسية ونظرية النخبة قضى الفترة الأخيرة من عمره المهني في معهد هوڤر. إذن، فلا غرابة في أن أصحاب نظرية التعددية كانوا يتبنون دائمًا رؤية ودية لمراكز الأبحاث، بل إنهم اتهموا أصحاب نظرية النخبة بادعاء أمور حول آليات القوة الخفية لا يمكن التحقق منها.

وبالطبع فإن هذه الملاحظات وحدها لا تبطل أيًا من النظريتين. ولكنها تؤكد على المشكلة الأساسية في كلا المنحيين. فالأمر ببساطة أن كلاً من النظريتين، مع ما بينهما من اختلافات قد فرضت استنتاجاتها النهائية «على تعريفاتها لمراكز الأبحاث.» وكان أصحاب نظرية التعددية، على سبيل المثال، يستخدمون عادة لغة الاستقلال المعرفي في تعريف مراكز الأبحاث، وتمييزها عن غيرها. فقد ميّز بولسباي مثلًا بين مراكز الأبحاث «الحقيقية» ومجرد «معاهد أبحاث السياسة العامة» بالطريقة الآتية: في حين «يلزم مركز الأبحاث الحقيقي العاملين فيه باتباع أجندته الفكرية الخاصة»، فإن الذين يعملون في معاهد أبحاث السياسة العامة «ليسوا أحرارًا بصفة عامة في أن يفعلوا ما يريدون، أو أن يتبعوا أولوياتهم الفكرية دون قيود.»[٣٢] وحسب المبدأ التعريفي يعوق هذا التمييز فورًا محاولة أي باحث لتحديد ما إذا كانت مراكز الأبحاث «الموجودة بالفعل» تتمتع حقًا بالاستقلال المعرفي (وما أقصده الآن هي المنظمات التي يطلق عليها هذا الاسم في المناقشات العامة.) وبعبارة أخرى، لا تضيف عبارة بولسباي جديدًا: فإما أن تحتفظ مراكز الأبحاث بمستوى معين من الاستقلال المعرفي وإلا لن تكون مراكز أبحاث «حقيقية.»

ولقد تجنّب أصحاب نظرية النخبة هذا التكرار الذي لا داعي له، لكنهم ركّزوا تمامًا على مهمة توضيح أن صنع السياسة في الولايات المتحدة لم يكن

كفاحًا تعدديًا بحق، حتى إنهم عندما قاموا بدراسة مراكز الأبحاث، لم يروا إلا مجموعة من مرتزقة الفكر وأعضاء جماعات الضغط متنكّرين. ومن ثم كان لديهم ميل للعودة إلى وجهة النظر المضادة. ونعني بها أن أي مركز أبحاث منفصل عن آلية القوة الخاصة بالنخبة يُعتبر بصورة ما مركز أبحاث «أقل» مستوى، لذا ينبغي وضعه على هامش المناقشة.

إن النقطة الرئيسة هي أن كلًا من أصحاب نظريتَيْ النخبة والتعددية كانوا يميلون إلى حبس أنفسهم في إطار أحكام مطلقة معيّنة عن طبيعة مراكز الأبحاث، حتى قبل إجراء أي أبحاث تجريبية عن الموضوع. وعلى نطاق أوسع، أرى أن المذهبين كليهما وقعا في ما سماه جيل إيال ولاريسا بوشهولز «إشكالية الولاء» في تعاملهم مع المثقفين.[٣٣] ويقصد إيال وبوشهولز بهذه العبارة نوعًا من التحليل يتمركز حول مسألة ولاءات المفكر الأساسية والتزاماته. وفي كلاسيكيات علم اجتماع المثقفين، على سبيل المثال، كانت الصورة النمطية للمفكر هي أنه «كاتب مشغول» يتميّز بولائه لمُثل عليا مثل الحق والعدل كما صوّرها إميل زولا في كتاباته عن «مسألة دريفوس.»[٣٤] والمشكلة الأساسية المتعلقة بالنظر إلى المثقفين على هذا النحو، كما بيّن إيال وبوشهولز، هي أنها تجعل الباحثين طرفًا في صراعات حول السلطة الفكرية، رغم أن الهدف المعلن من عملهم هو تقديم وصف نزيه أو غير متحيّز لهذه السلطة. ونتيجة لذلك، حتى المناقشات الأكاديمية التي تبدو محايدة في ما يتعلق بإخلاص المفكر سرعان ما أصبحت صورًا «للعمل الحدودي»، أو محاولات إستراتيجية يقوم بها المثقفون لتحديد مكان خط التقسيم «الحقيقي» بين المثقفين وغير المثقفين.[٣٥] ويمكن قراءة المناقشة حول ما يُسمى «زوال المثقف» مثلًا (وهي عبارة مجازية شائعة في سوسيولوجيا المثقفين الكلاسيكية، باعتبارها محاولة للتقليل من شأن جهود المثقفين الآخرين في ادعاء استحقاق اللقب نفسه أو تقويضها. ولحل المشكلة، أوصى إيال وبوشهولز بتوجيه علم اجتماع المثقفين إلى دراسة «كيف يمكن لأشكال الخبرة أن تكتسب قيمة باعتبارها تدخلات شعبية.»[٣٦]

إن الغرض مما يبدو استطرادًا في سوسيولوجيا المثقفين هو أن «إشكالية الولاء» فرضت نفسها في أول مناقشات علمية عن مراكز الأبحاث. وفي حين انشغل أصحاب نظرية النخبة في الأساس بإظهار أن مراكز الأبحاث ليست أدوات حقيقية لإنتاج الفكر، اتجه أصحاب نظرية التعددية إلى الدفاع عنها. ومما لا شك فيه أن الجانبين لا يتفقان مع وصفي للأمر، ويصرّان على أن نظريتهما نجحتا في تجاوز انتماءاتهما الاجتماعية. مع ذلك، كان أفضل دفاعهم هو الإشارة إلى أن جلّ اهتمامهم لم يكن ينصبّ على إيجاد نظرية عن مراكز الأبحاث في حد ذاتها، وإنما انصبّ على محاولة أوسع لتنظير السياسة الأميركية، التي كانت مراكز الأبحاث بالنسبة لها مجرّد رسائل تجريبية. مع ذلك، قد يُبرز هذا الدفاع دون تعمّد مقصدي

الأساسي، وإن كان في اتجاه مختلف؛ لأنه يظهر أن أيًا من النظريتين لا تصلح لوصف يميّز مراكز الأبحاث. وحسبما يقول أبلسون، صوّر أصحاب نظرية التعددية كما هو متوقع مراكز الأبحاث بأنها: «صوت بين أصوات متعددة» في المجال السياسي، بينما كان أصحاب نظرية النخبة يسعون إلى إظهار أن المنظمات نفسها كانت نقاط التقاء في شبكة التخطيط السياسي النخبوي.[٣٧] أما إذا كان هدفنا هو فهم ماهية مراكز الأبحاث دون تصنيفها تحت نظرية سياسية معدّة سلفًا، فليس لدى أي من النظريتين شيء ذو بال تقدّمه.

نخرج من هذه المناقشة بدرس منهجي من شقين: الشق الأول هو أن علينا أن نحرص على ألا يتسرّب إلى عملية التحليل أي استنتاجات تتعلق بسمات جوهرية لازمة عن نزعات مراكز الأبحاث السياسية أو الفكرية الأساسية. وبدلًا من ذلك ينبغي أن نتبنى منحىً نظريًا مرنًا يسمح لنا ببحث خصائص مراكز الأبحاث وأهدافها باعتبارها أمورًا تجريبية. أما الشق الثاني، والذي قد يبدو في أول الأمر مناقضًا للشق الأول، فهو أننا ليس بوسعنا أن نعفي أنفسنا من مهمة توضيح ما نعنيه بمصطلح «مراكز الأبحاث.» فمن الناحية التحليلية فإن مسألة «ماهية» مراكز الأبحاث، لا بد أن تسبق مسألة ما تقوم به مراكز الأبحاث من أعمال، ولا يقدّم أي من المذهبين السابقين إجابة شافية عن هذا. وهنا، يكمن التحدي الأول في هذا الكتاب: كيف يمكننا تحديد موضوع الدراسة بوضوح ودون أحكام مسبقة؟

وبعد وضع هذه المسألة في الاعتبار، نتحول الآن إلى ثالث هذه المذاهب وأحدثها زمنيًا، وهو الذي استخدمه الباحثون لدراسة مراكز الأبحاث. وما أعنيه هو عائلة المذاهب التي تقع تحت عنوان «المؤسساتية»، والتي تركّز على البيئات البنيوية التي تضم مراكز الأبحاث، والقواعد والمبادئ التي تشكّل مسلكها، والترتيبات التنظيمية والعمليات التي يجب أن تلتزم بها. فهل تقدّم النظرية المؤسسية مجموعة من الأدوات التي تصلح لتحليل مراكز الأبحاث؟ وبتحديد أكثر، هل تجاوزت حدود رؤيتيّ النظرية التعددية ونظرية النخبة؟ وفي ما يتعلق بالمشكلة الأولى– مشكلة الحكم المسبق على مراكز الأبحاث – أعتقد أن مزايا إطار العمل المؤسسي واضحة. فهذا المذهب لا يحبسنا في مناقشة عقيمة عما يعمله مركز الأبحاث، ولا يجبرنا على التوصل إلى استنتاجات مسبقة عن النزعات السياسية والفكرية لأي مركز أبحاث، وإنما المقدّمة المنطقية القائمة للمذهب المؤسسي هي أن مراكز الأبحاث تشكّل مجموعة من المنظمات مختلفة الصفات، ولها مدى واسع للتأثيرات المحتملة. وكما يقول أبلسون إن الباحثين الذين يعملون في هذا الصدد يحاولون تقديم وصف لطريقة «تشكيل مراكز الأبحاث الأجندة السياسية، ومساهمتها في تشكيل السياسة ومساعدتها في تنفيذها.»[٣٨] وأود أيضًا أن أشير إلى أنه عندما يأتي ذكر مركز الأبحاث، فإن العاملين المنتسبين له يشتهرون بصفة عامة

بأنهم «خبراء سياسيون»، ويبدو أن الإطار المؤسسي يتيح مهربًا من إشكالية الولاء التي تعوق سوسيولوجيا المثقفين التقليدية.(*) وفي هذا الصدد، تأتي المساهمة الرئيسة من المجموعة الفرعية للدراسات المؤسسية التي ركزت على «مجتمعات المعرفة» أو شبكات الخبراء والمهنيين المشتغلين بالسياسة، والذين يتشاركون في أطر معرفية وافتراضات أساسية معينة.(٣٩) وعن طريق وصف خبراء السياسة المنتسبين لمراكز الأبحاث بأنهم أعضاء في مجتمع معرفي، يحرر الباحثون المنتمون للمؤسسات أنفسهم من عبء مناقشات عبثية لا جدوى منها حول ما إذا كان هؤلاء العاملون مثقفين «حقيقيين» أم لا، بل يمكنهم تحويل اهتمامهم إلى بنية الشبكة التي تضم الخبراء السياسيين وهدفها ووظيفتها.

ومع هذه الميزات، يبدو الأمر وكأن المذهب المؤسسي يقدم الترياق الشافي لمواضع النقص في نظريتي النخبة والتعددية، لكنني لا أوافق على ذلك. ففي الواقع أرى أن الحلول التي تقدّمها للمشكلة المذكورة حلول جزئية في أحسن الأحوال. ولنأخذ أولًا مسألة التأثير المحتمل لمركز الأبحاث، فكما لاحظت، إن الميزة الرئيسة للإطار المؤسسي هو أنه يوسع شبكة التحليل لتشمل تأثير مراكز الأبحاث على كافة مراحل العملية السياسية. مع ذلك، فحتى بؤرة الاهتمام الواسعة تلك، في رأيي، تظل ضيقة للغاية، كما يوضح ذلك سؤال إنشائي بسيط هو: مع وجود شكوك هائلة تحيط بمراكز الأبحاث، لماذا نفترض أن تأثيرها يتركز كليًا أو حتى «بصورة أساسية» داخل مجال السياسة الرسمي؟ إن أحد الآراء التي يطرحها هذا الكتاب، هي أن تأثير مراكز الأبحاث يتجاوز المجال السياسي إلى مجالات اجتماعية أخرى. فلأن مراكز الأبحاث تقع في مفترق الطرق بين المجالات الأكاديمية والسياسية والتجارية والإعلامية، كان لها تأثير على كل مجال من هذه المجالات.

على سبيل المثال، لأن مراكز الأبحاث مورّد للمنتجات الإعلامية، من مواد مسموعة وحقائق وأرقام وآراء، فإنها كانت من أكبر المشاركين في ما سماه رونالد جاكويز وإليانور تاونسلي «نشأة الحكمة المنظمة.»(٤٠) وقد كان لمراكز الأبحاث أيضًا نوع من التأثير في الدوائر الأكاديمية؛ لأنها كانت بمثابة نماذج للمعاهد السياسية الجامعية، وهي كذلك أماكن لعمل خريجي كلية السياسة العامة، وكان

(*) لدواع أسلوبية سأحذف علامتيّ التنصيص اللتين تحدان عبارة «خبير سياسي» من الآن فصاعدًا ولكنني، كما سأفصّل لاحقًا، استخدم المصطلح بمعناه اللغوي المحدد للإشارة إلى فئة السياسيين التي يجب دراسة تاريخها ومعناها تجريبيًا. فضلًا عن ذلك، ستكون فكرتي الأساسية عن المصطلح هي أنه يقدم وصفًا انتقائيًا -مضللًا بالطبع- لمنتسبي مراكز الأبحاث بإلقاء الضوء على بُعد واحد معين من نشاطهم (وأعني بذلك الذي يتضمن استخدام المعرفة والكفاءة التقنية).

نمو هذا التأثير خلال نصف قرن مضت يتزامن تاريخيًا مع انتشار مراكز الأبحاث. إضافة على ذلك، كان لمراكز الأبحاث تأثير في عالم الأعمال بتوفير وسائل يمكن للشركات والأفراد الأثرياء التدخل من خلالها في الشؤون السياسية، وفي أغلب الأحيان دون الوضوح غير المرغوب فيه، الذي يقترن بأشكال التدخل السياسي السافر. وبهذه الطريقة، ضاعفت مراكز الأبحاث المخزون الإستراتيجي لممثلي السوق في السياسة الأميركية، ولاسيما أعضاء حركة «نشطاء الأعمال التجارية» التي قامت بدور رئيس في الدعاية لفكرة السوق الحرة منذ ستينيات القرن العشرين.(٤١) ولتلخيص هذه التأثيرات، أرى أننا يجب أن ننظر إليها على مستوى البنية الشاملة، أو في ما يصدر داخل السياسة والإعلام والجامعة، إذا أردنا رصد أهم تأثيراتها.

لست مقتنعًا بالحل المؤسسي لمشكلة كيفية وصف العاملين المنتسبين لمراكز الأبحاث. ففي حين أن مفهوم «المجتمع المعرفي» يقينًا يتجاوز إشكالية الولاء، كما وصفتها آنفًا، إلا أنه ما زال محدودًا أداة تحليل. ففي أدبيات العلاقة الدولية التي اشتق منها هذا المفهوم، يشير المصطلح إلى شبكة من العاملين الموجهين سياسيًا، يتشارك أعضاؤها في نوع معين من الخبرات المعرفية مثل المعرفة القانونية أو العلمية. (في مقال واسع الانتشار، يُعرّف بيتر إم. هاس «مجتمع المعرفة» بأنه: «شبكة من المحترفين يتمتعون بالكفاءة والخبرة المعرفية في مجال معين، وإدعاء موثق بامتلاك معرفة ترتبط بالسياسة داخل هذا المجال أو في نطاق قضايا بعينها.»(٤٢)) لكن عند تطبيق ذلك في عالم مراكز الأبحاث، تنزع هذه الفكرة إلى الكتمان، فإنها تطمس بقدر ما توضح. فالعاملون المنتسبون لمراكز الأبحاث، في المقام الأول، لا ينشغلون بمشروعات احترافية لها كيان واضح لأنهم يملكون مصادر مختلفة، ومؤهلات، وأشكالًا من الخبرة.

وربما يرد باحث مؤسسي على ذلك بأن هذا هو سبب تعايش مجتمعات معرفة متعددة داخل عالم مراكز الأبحاث. لكن ذلك يدفع فقط السؤال المهم إلى مستوى مختلف: لماذا نفترض أن العاملين المنتسبين لمراكز الأبحاث أولًا وقبل كل شيء «خبراء»؟ وكما سيلي في مناقشتي لهذا الأمر، فإن المعرفة المؤهِلة هي فقط أحد المصادر العديدة التي يجب أن يستخدمها خبراء السياسة حتى يحققوا النجاح، حتى بشروطهم. وتضم المصادر ذات القيمة الاجتماعية التي تدور في فلك مراكز الأبحاث شبكة ترتبط بالنخب السياسية والصحفيين وخبراء الإعلام والقدرة على جمع المال، والمهارات السياسية المتخصصة. إذن، وبشكل حاسم، فإن «القيم النسبية» لهذه المصادر هي ما تظل سؤالًا أساسيًا بلا إجابة عن دور خبراء السياسة. على سبيل المثال، هل القدرة على جمع المال تفوق الإنجاز الأكاديمي في عالم مراكز الأبحاث؟ أو هل كون المرء «صاحب حضور على شاشة التلفاز» يكفي لتعويض ما لديه من نقص في علمه في ما يتعلق بقضية سياسية معيّنة؟ علاوة على

ذلك، ما الذي يعتبر معرفة «ذات صلة»؟ هذه ليست أسئلة يجاب عنها بسهولة، ولا يمكن التعامل معها باعتبارها محسومة تمامًا داخل عالم مراكز الأبحاث، وإنما هي أيضًا «احتمالات» في منافسة مستمرة بين خبراء السياسة، الذين وصلوا حتمًا إلى مركز الأبحاث متمتعين بمصادر متنوعة ومؤهلات وأشكال من الخبرة.

تشير هذه الملاحظات جميعًا إلى ما أعتقد أنها بالفعل أكثر المشكلات وضوحًا في المذهب المؤسسي. إن هذا المنحى كسابقيه لا يقدم مفهومًا تحليليًا لمراكز الأبحاث، ولا معنى وافيًا «للأشكال الاجتماعية أو التنظيمية المميزة» التي يشير إليها المصطلح. وفي حين اختزل الباحثون الذين يعملون بأسلوب نظرية النخبة مراكز الأبحاث في عناصر ثانوية في «شبكة التخطيط السياسي»، يتأرجح أصحاب نظرية التعددية بين فكرة أن مراكز الأبحاث كانت قِبلة المثقفين المنفتحين (متحرري الفكر)، وفكرة أن بإمكانهم تصنيفها تحليليًا داخل بحر جماعات المصالح الواسع. وينجح المنحى المؤسسي في توجيه اهتمامنا إلى القواعد والقيود التي تحكم مراكز الأبحاث وشبكات العاملين التي تقوم بتنسيقها، وإن كان بدون شرح واضح لماهية مراكز الأبحاث. والحقيقة أن معظم الباحثين الذي يعملون بهذا الأسلوب قد اهتموا بصياغة تعريفات إجرائية لمصطلح «مركز الأبحاث»، وسأقوم بمناقشة بعض هذه التعريفات في الفصل التالي. مع ذلك، كما سأفصّل لاحقًا، فإن هذه التعريفات إشكالية من الناحية النظرية؛ لأنها حتمًا تعتمد على مسلّمة اعتباطية هي أن مراكز الأبحاث «الحقيقية» تتميز باستقلال رسمي عن المؤسسات البيروقراطية والإعلامية والأكاديمية والأحزاب والسوق. وكما سأبيّن لاحقًا، ثمة أسباب وجيهة لنبذ هذا الافتراض تمامًا؛ لأن مراكز الأبحاث بصور معينة «تعتمد» أيضًا في وجودها اعتمادًا كبيرًا على هذه المؤسسات نفسها. إذن فلننهِ هذا الجزء بالإشارة إلى ما هو دون شك المفارقة الأساسية في دراسة مراكز الأبحاث. فبرغم عقود من البحث حول هذا الموضوع، لم يقدّم أحد بعد إجابة شافية على أهم سؤال على الإطلاق: «ما مركز الأبحاث؟»

خطة الكتاب

في الفصل الأول سأتناول هذا السؤال باستفاضة. وسأستخدم منحىً مشتقًا من عمل بيير بورديو وامتدادات حديثة لنظريته قام بها باحثون مثل جيل إيال ولويك واكوانت. ويعتمد هذا المنهج على مفارقة ظاهرة: فلتوضيح حالة الكيانات الغامضة المعروفة باسم مراكز الأبحاث، نحتاج إلى أن نضع تصوّرًا لحدود «البنية المبهمة» لهذه الكيانات. لكن، ليس واقع الغموض المحض هو ما يميّز مراكز الأبحاث عن غيرها من المنظمات؛ لأن كثيرًا من المؤسسات الاجتماعية لديها هذه الصفة، وإنما هي صورة خاصة من الغموض تظهرها مراكز الأبحاث وهذا الإلهام هو مفتاح

هويتها. وسيرد في مناقشتي أن أفضل طريقة لفهم مراكز الأبحاث هو ألا تعتبرها نوعًا مستقلًا من المؤسسات، لكن بوصفها شبكة مؤسسات غير واضحة الحدود، وهي نفسها يقسّمها المنطق المتعارض للإنتاج الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والإعلامي. إن هذه السلسلة من الاختلافات هي التي تقود القوى المحرّكة لفضاء مراكز الأبحاث. ويمكننا التغلب على أي تحدٍ تسببه ضبابية مراكز الأبحاث عن طريق وضع الشبكة المؤسسية في السياق التاريخي الذي ضمّها، أي عن طريق توثيق تشكيلها، ومعرفة كيف فصل أعضاؤها أنفسهم عن المؤسسات الأكثر رسوخًا. وسيرد أن داخل المخزون الفعلي لمركز الأبحاث يوجد قانون توازن رمزي مفصّل يشمل جمع مصادر مؤسسية متعددة من المجالات الاجتماعية المجاورة، من بينها نماذج من مصادر أكاديمية وسياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية.

سيتابع الفصل الثاني مهمة وضع فضاء مراكز الأبحاث في سياقها التاريخي، عن طريق ربط فترة «البدايات» غير الرسمية الطويلة لمراكز الأبحاث، بحركة تحول فيما يسميه بورديو «مجال القوة»، أو منظومة الصراعات التي يتنافس داخلها من يملكون مصادر مؤسسية متنوعة بغرض «فرض هيمنة نوع القوة الذي يملكونه.»[٤٣] سيتم التركيز على الفترة من تسعينيات القرن التاسع عشر حتى بدايات ستينيات القرن العشرين، وستكون الفكرة الرئيسة أن رواد مراكز البحث الأميركية ظهروا في سياق مواجهة غير محسوبة بين نخب تشمل: رأسماليين معتدلين سياسيًا، وبيروقراطيين ودبلوماسيين، وأعضاء نخب سياسية في مرحلة التكوين. فمن ناحية، يمكن فهم هذه العملية (كما يمكن أن يقول أصحاب نظرية النخبة) بوصفها تجمعًا إستراتيجيًا بين قطاعات مختلفة من «الطبقة المسيطرة.» ولكن من ناحية أخرى، يجب فهم هذه العملية نفسها بوصفها جزءًا من «صراع داخل الطبقة العليا» حول القيم النسبية لمصادرهم المختلفة، أو رسائلهم المختلفة في ممارسة السلطة. وكانت مراكز الأبحاث الأولى مفيدة لمؤسسيها الرأسماليين التقدميين، بوصفها أدوات إجراء تسويات مع الطبقة العاملة المنظمة، ومقاومة التوسع في حركة «الصفقة الجديدة» (New Deal). وعلى نحو أوسع، كانت المؤسسة نفسها جزءًا من جهد أكبر قام به الرأسماليون «لتحديث أنفسهم» عن طريق تسخير أدوات العلم والمنطق لتحقيق غاياتهم. ومن ناحية أخرى، كانت لمراكز الأبحاث الأولى أهمية أساسية بالنسبة للدبلوماسيين الطموحين، والمتخصصين في السياسة الخارجية والباحثين في العلوم الاجتماعية، بوصفها وسيلة لإضفاء الاحترافية على ما يقومون به.

كانت نتيجة هذا الصدام المزدوج بين النخب تشكيل آلية كبيرة منفصلة لإيجاد «التفسير العلمي التقني»، تشغل الفراغ الذي خلّفه غياب بيروقراطية الحكومة الرسمية في الولايات المتحدة. وسوف يستخدم الفصل الثالث هذا الادعاء بوصفه نقطة انطلاق لتحليل تشكّل فضاء مركز الأبحاث بداية من ستينيات

القرن العشرين. ولكي نفهم كيف صارت مجموعة مشتتة من المؤسسات تخاطب بعضها بعضًا في أحكامها وممارساتها، سأضع هذه العملية في سياق صراع أكبر بين جماعات مختلفة تدّعي كل منها معرفة بدنيا السياسة. وكما طرح باحثون مثل إيال، كانت ستينيات القرن العشرين عقد «الصراع المكثّف وغير المحدّد حول النموذج الأوّلي للعمل الفكري» في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم.[٤٤] وسأتناول بالمناقشة كيف اتخذ هذا الصراع في الولايات المتحدة شكل سلسلة من التحديات للمتخصصين التكنوقراط، الذين أصبحوا الموردين الأساسيين للنصائح السياسية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وسيرد في النقاش أن أكبر هذه التحديات كان بسبب مجموعة ناشئة من «الخبراء النشطاء»، الذين سعوا للتقليل من قوة التكنوقراط من منظور انفتاح فكري أكبر وانخراط عام فيما يسميه إيال «حقل الخبرة.» ولكن لأن الخبراء النشطاء يكتسبون تأثيرًا، كانت صراعاتهم مع التكنوقراط سببًا في نشأة نقطة تلاق بين الجماعتين. وكانت النتيجة الرئيسة لهذه العملية هي تشكيل فضاء فرعي جديد للإنتاج المعرفي له معتقداته الخاصة وتقاليده ومحركاته الداخلية. وبسبب اقتراب التكنوقراط والخبراء النشطاء من بعضهم البعض، وزيادة التواصل بينهم، اتفقوا تدريجيًا على مبادئ عامة ومعايير للحكم الفكري تختلف عن معايير الأكاديميا. وسأتناول كيف اكتسبت مراكز الأبحاث بصورة جماعية هوية خاصة بها، من خلال هذه العملية.

بعد التتبع التاريخي لعملية تشكيل فضاء مراكز الأبحاث، سأقوم بتحليل شكلها الحالي ووظيفتها. وسوف يتناول الفصل الرابع كلًا من التخطيط الهيكلي أو «الطبولوجيا الاجتماعية» لفضاء مراكز الأبحاث مع نظرية عامة «للأبحاث السياسية» باعتبارها منظومة تنسيقية فضفاضة للممارسات الفكرية. وسوف يبدأ الفصل بدراسة القوى والمحدّدات الخارجية التي تؤثّر على مراكز الأبحاث. وسأناقش لماذا يجب على مراكز الأبحاث، حتى تنجح في مهامها المعقدة، إيجاد قانون توازن دقيق يشمل إبراز استقلالها المعرفي للجمهور العام، وتشير في الوقت نفسه إلى «تبعيتها» إلى جمهور محدود، أو رغبتها في إخضاع إنتاجها لطلبات عملائها. ولتسوية هذا التضارب تجمع مراكز الأبحاث مجموعة من المصادر من المجالات «الأساسية» للأكاديميا والسياسة والسوق والإعلام وتدخلها في تركيبات جديدة. فلكي تعمل بشكل ثابت، تعتمد مراكز الأبحاث على مجموعة من أصحاب المشروعات الاجتماعية يلتزمون بمنظومة أخلاقية حاكمة للبحث السياسي. بعد الانتقال من البنية إلى أدوات الفعل، سيتناول الفصل الرابع بالدراسة ما أسميه «النفسية المهنية» للخبير السياسي، أو التركيبة المتناقضة للدوافع والرؤى والعادات وردود الأفعال التي يحتاجها ليبرع في عالم مراكز الأبحاث. وسأسوق الأدلة على أن أكبر خبراء السياسة نجاحًا هم من يمزجون الأساليب والمهارات

والحساسية، التي تعكس التضارب البنيوي بين المجالات التي تعتمد عليها مراكز الأبحاث في مصادرها ومعرفتها.

وعن طريق وصف مراكز الأبحاث بأنها تقع في «مجال بيني»، يمكننا التوصل إلى فهم أفضل للاختلافات الكبيرة بين مراكز الأبحاث المتعددة، والعوامل الموّحدة التي تضمها معًا عند إجراء الأبحاث السياسية. ولكن كيف ينبغي لنا أن ندرك تميز الأبحاث السياسية بوصفها شكلًا من أشكال الممارسة الفكرية؟ من ناحية، إنه لأمر مغر أن تصف عمل مركز الأبحاث بلغة صارمة للغاية؛ فتقول باعتماد مركز الأبحاث على العملاء باعتبارهم العامل الأساسي الذي يمنعه من معارضة الأسس التقليدية للجدل السياسي، أو جعل دراساتها ضد مصالح المانحين أو السياسيين أو الصحفيين. ولكني سأوضح أن نفس الظروف التي تُضعف حرية مراكز الأبحاث المعرفية تعمل أيضًا بمثابة مصادر غير مألوفة للمرونة و«القوة.» ولا بد من إدراك طبيعة هذه القوة بصفة عامة فيما يتصل بتأثيرها الذي يعيد الترتيب داخل فضاء أوسع لإنتاج المعرفة في الولايات المتحدة. وبادعاء أن لها دورًا رئيسًا في الجدل السياسي، تتسبب مراكز الأبحاث بصورة فعالة في تضييق مدى الخيارات المتاحة للمفكرين الأميركيين الأكثر استقلالية، الذين أصبح إنتاجهم بصورة مطردة غير مرغوب فيه في المجالات السياسية والإعلامية التي تسيطر عليها مصالح الأثرياء ورجال السياسية. من هنا، فالخلاصة الأساسية للفصل الرابع هو أن مراكز الأبحاث تنتج أهم تأثيراتها على الإطلاق عن طريق «ضبابيتها»، وليس بالرغم منها. وفي رأيي، أن هذه الصفة هي ما تجعل مراكز الأبحاث تنحي المسائل التقليدية الخاصة بالهوية جانبًا. وتنفذ ممارسات يصعب تنفيذها في مجالاتها الأصلية الأخرى.

إن تجربةً فكريةً بسيطة يمكن أن تساعد في توضيح هذه النقاط، واستكمال دائرة هذه المناقشة التمهيدية. فكيف يمكننا تحديد مصدر تأثير تشارلز موراي في مناقشات إصلاح برنامج الإعانة في تسعينيات القرن العشرين، كما وصفناه في استهلال الكتاب. وفي علم اجتماع المثقفين التقليدي، كان المذهب المعتاد هو تصنيف موراي باستخدام علم النماذج الشخصية لمجموعات الأدوار الفكرية. وسنضطر، على سبيل المثال، لتحديد ما إذا كان موراي أقرب إلى كونه مفكرًا نبيلًا شهيرًا أم شخصًا «منعزلًا» في «برج عاجي»، أم «اختصاصيًا فنيًا» خاضعًا، أم نموذجًا غير هذا وذاك. مع ذلك أرى أن علينا أن نحذر هذا المذهب، ليس لمجرد أن المحاولات الموجودة لتصنيف موراي بهذه الطريقة تنتهي عادة بأن يقال عن «صاحب التصنيف» أكثر مما يقال عن الشيء المراد تصنيفه.» فإن وصف موراي بأنه «عالم يُقتدى به في العلوم الاجتماعية» (كما فعل رئيس معهد المشروع الأميركي كريستوفر ديموث عندما كان يمنحه جائزة إيرفنج كريستول في عام

٢٠٠٩)، أو تسميته «الشرير المحافظ» أو «منتج العلم الزائف العنصري» (كما فعل الصحفي التقدمي وعضو مركز التقدم الأميركي إريك أولترمان في كتابه ما الإعلام الليبرالي؟)، معناه وضع «المرء» في منظومة صراعات سياسية وفكرية يحاول أن يحللها.[٤٥] ولكن يظل موراي نفسه بعيدًا عن هذه الأوصاف.

وأرى أن المذهب الأفضل هو إدراك أن تدخُّل موراي الموفق في مناقشة برنامج الإعانة في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، لا تعتمد فحسب على قدرته على تجسيد نمط فكري معين، وإنما بالأحرى على قدرته على الوجود «بين» الأنماط المختلفة عن طريق دمج مهارات متباينة وتبديل الأدوار حسب متطلبات الموقف. وكما أوضحت في الكلمة الافتتاحية دخل موراي في البداية في مناقشات برنامج الإعانة بكل مظاهر «المفكر الشهير» الخارجية، أو بوصفه رجلًا يستطيع تحدي التقاليد السياسية من منظور الاستقلال النسبي عند الحديث بأسلوب يمكن للجمهور العادي فهمه. مع ذلك فقد اكتسب أيضًا نوعًا من السلطة بسبب مظهر البراعة التقنية التي نبعت من خبرته بوصفه محللًا سابقًا للسياسة الحكومية. ولكن بمجرد أن سيطر الجمهوريون على الكونجرس، أعاد موراي تثبيت نفسه ببراعة بوصفه عضو حملة عنيفة لحركة ضد برنامج الإعانة، والمتحدث الرسمي باسمها عن طريق الشهادة في الكابيتول هول، والعمل في لجنة رسمية برعاية البيت الأبيض لتحريك القانون قدمًا. ويمكننا إيجاد لمحة من التمسك بمبادئ «البرج العاجي» في قصة موراي، برغم أن موقع عزلته المتميز لم يكن الجامعة. وكما قال موراي نفسه في مقابلة شخصية: «قضيت في عالم مراكز الأبحاث السنوات الواحدة والعشرين الماضية -بلا مبالغة- أفعل ما يروق لي تمامًا، كل يوم وطوال اليوم.»[٤٦]

أما الفصل الخامس، فسيضع النظرية العامة لمراكز الأبحاث التي قدمها الكتاب موضع التنفيذ، عن طريق دراسة تاريخ الصراعات حول الفقر وسياسة الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة منذ نهاية خمسينيات القرن العشرين، وحتى إقرار قانون تعديل نظام الرعاية الاجتماعية في عام ١٩٩٦. وسأتناول مسألة أن تشكيل فضاء مراكز الأبحاث أثناء هذه الفترة كان إحدى العمليات المؤسسية الأساسية التي تؤدي إلى تحول منطقي من إشكالية «الحرمان» -أو الجدل السياسي الذي يدور باختصار حول الفقر الجماعي وأصوله البنائية- إلى إشكالية «التواكل» التي عرفت صيغة الرفاهة نفسها بأنها شكل من أشكال الانحلال الأخلاقي، وأحد مصادر الاضطرابات الاجتماعية. وعن طريق تحويل البِنَى المؤسسية لإنتاج المعرفة واستهلاكها في الولايات المتحدة، ساهم نمو مراكز الأبحاث في إحداث تحول في الإطار المعرفي الذي يعمل صناع السياسة داخله، لإيجاد حلول سياسية في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

عند وصف تاريخ مراكز الأبحاث ودورها اليوم، أود أن يشارك هذا الكتاب في مناقشة أوسع حول «السؤال الخالد عن العلاقة بين المعرفة الاجتماعية والعمل العام.»[٤٧] وبوضع هذا الهدف في الاعتبار، سيربط الفصل الأخير تناول مراكز الأبحاث بثلاث مناقشات جارية تتصل بهذا السؤال. المناقشة الأولى تتطلب منا اعتبار مراكز الأبحاث، وقد يبدو هذا سياقًا متناقضًا وغير مألوف، وأعني بذلك أنها من ورثة تراث «معاداة الفكر النظري»(*) القديم عميق الجذور الذي عرّفه المعلقون منذ دي توكوفيل، بأنه جزء من الثقافة القومية. وعن طريق إعادة وضع الموضوع داخل إطار يركّز على العلاقات بين الجماعات الفكرية، سأناقش مسألة أن تكلفة مذهب «كره المثقفين» يمكن فهمه على أفضل وجه بوصفه موقفًا عقليًا إستراتيجيًا أو «اتخاذ موقف» في مجال الفكر، وهو موقف يتضمن عادة محاولة جماعة فكرية مستقلة نسبيًا إضعاف نظائرها الأقل استقلالية. وسيشير تركيز اهتمامنا على الصراعات بين الجماعات الفكرية إلى التوجه نحو فهم أوضح للظروف التي يرجح النظر إلى مراكز الأبحاث في ظلها باعتبارها لسان حال «الفكر» أو «مذهب كره المثقفين.»

أما المناقشة الثانية التي سأتناولها فتتعلق بحالة من يُسمى بـ«المفكر العام.»(**) فمن ناحية، قد تبدو المناقشة المثيرة التي نشأت حول هذا الموضوع بكتاب راسل جاكوبي آخر المثقفين عام ١٩٨٧، نقطة انطلاق طبيعية لدراسة مراكز الأبحاث. مع ذلك، في السرد المعتاد، الذي اقترن بجاكوبي، يحدث الموت الافتراضي للمفكر العام [الذي لا يتبع مؤسسة ما] بالتزامن مع نشأة مراكز الأبحاث، موحيًا بوجود رابطة سببية. ولكن من ناحية أخرى، فإن المناقشة حول المثقفين غير التابعين للمؤسسات لن تؤدي إلا إلى إعاقة فهمنا لمراكز الأبحاث. وبسبب دخولها في ارتباك واضح حول معنى المفهوم الأساسي، ولّدت مناقشة موضوع المثقفين غير التابعين للمؤسسات نارًا أكثر مما ولدت نورًا. وباتباع أسلوب ربط العلاقات في هذه الدراسة، سأطرح الرأي القائل بأن أفضل فهم لمصطلح «المفكر العام» لا يكون

(*) يشير تعبير «معاداة الفكر النظري» إلى كره المثقفين الممارسات الفكرية والعلوم أو عدم الثقة بها. وربما يكون انتشارها في الولايات المتحدة الأميركية أحد المعوقات الكبرى التي تعيق البلاد عن حل المشكلات التي تواجهها بصورة جماعية. ومعاداة الفكر النظري تحامل ينتج عنه خوف غير مبرر من الدراسات الموضوعية والخبرة العلمية، ويتخذ دائمًا صورة معاداة النخبوية في وجه صور كاريكاتورية لعالم بائس يديره طبقة أرستقراطية من أفراد غلاظ يعملون وحدهم داخل المعامل مرتدين معاطفهم أو جيش من الآلات والحاسبات الإليكترونية. (المترجمة)

(**) هو الشخص المثقف الذي يتسم بالذكاء ويتمتع بشهرة واسعة وتكون كتاباته وإسهاماته الاجتماعية والثقافية الأخرى معروفة على حد سواء للجماهير والقراء المتخصصين ولكثير من الناس في المجتمع بصفة عامة. (المترجمة)

بالإشارة إليه بوصفه ناشطًا بعينه، وإنما باعتباره موقفًا متميزًا في فضاء العلاقات بين الذين يدّعون المعرفة والخبرة. إضافة إلى ذلك، سرعان ما تلاشت بذرة مشروع المفكر العام بعدما ظهرت على نطاق ضيق في أواخر خمسينيات القرن العشرين وأوائل ستينياته. ولكن غفل الباحثون بصفة عامة عن العمليات الأساسية التي أدت إلى زوالها. من هنا، وعلى عكس المقولة الشائعة، سأناقش كيف أن المرحلة التاريخية الحالية لا تتسم باختفاء المفكر العام، كما زعم بعض الكتّاب، ولا بالعملية العكسية وأعني بها النمو الطفيف في دور المفكر العام، كما رأى البعض الآخر. بل الأمر هو أن انتشار مراكز الأبحاث قد يسر ظهور نوع جديد من الشخصيات العامة في المجتمع الأميركي تعرف بـ «بالخبير السياسي»، الذي تُبنى مصداقيته على زعم بالتوسط في المواجهة بين أصحاب أشكال القوة المختلفة.

أما المناقشة الأخيرة التي سأتناولها في الفصل السادس، فهي الجدل المستمر في علم الاجتماع الأكاديمي حول احتمال أو الرغبة في وجود «علم اجتماع عام» يشارك فيه المجتمع المدني. وقد نتج عن هذه المناقشة التي بدأها عالم الاجتماع مايكل بوراووي عام ٢٠٠٤ حوار حماسي حول روح العلوم السوسيولوجية وتوجهها. ولكنني أرى أن المناقشة، كانت محصورة بصفة عامة داخل إطار العلاقات بين علماء الاجتماع و«جمهورهم» وبين علماء الاجتماع أنفسهم، لذلك أخفقت في أن تضع في الاعتبار مكانة علم الاجتماع داخل مجال الفكر الأميركي الأوسع. وبصفة خاصة، غفلت كتابات علم الاجتماع العام إلى حد بعيد عما أرى أنه العقبة الرئيسة في نشاط المجتمع المدني في الولايات المتحدة. وأعني بذلك نشأة منتجي المعرفة الخاضعة لمعايير خارجية في فضاء النقاش العام منذ ستينيات القرن العشرين. إن ربط علم الاجتماع العام بنشأة مراكز الأبحاث سيتيح نقطة انطلاق جيدة لوضع نظرية عن الظروف المؤسسية التي يتم فيها إنتاج المعرفة السوسيولوجية واستهلاكها (وفي معظم الأحيان) تجاهلها في المناقشات العامة الأميركية. وعن طريق إيجاد وصفات تُفصّل خصيصًا حسب رغبات الرعاة والمستهلكين (ولاسيما الساسة والصحفيين) تتجه مراكز الأبحاث إلى إحالة أشد علماء الاجتماع استقلالية إلى هامش المناقشة السياسية، وجذب الآخرين نحو مشاركة فكرية سياسية ذات طابع أكثر تكنوقراطية.

الفصل الأول

انعدام التميّز

إعادة النظر في مراكز الأبحاث

«الصعوبة الخاصة بعلم الاجتماع، إذن، هي إنتاج علم دقيق من واقع غامض مشوّش ضبابي، ولهذا السبب يُفضّل أن تكون مفاهيمه متعدّدة الأشكال مرنة قابلة للتكيّف، وليست محدّدة وقياسية وتطبّق بصرامة.»

لويتش فاتيون

إن المشكلة الأساسية لدى الباحث الذي يرغب في فهم مركز الأبحاث ومكانته في المجتمع الأميركي، هي أن المفهوم الأساسي نفسه مشوش، وغير مستقر، ومثير للجدل. فكما كتب سايمون جيمس، منذ أكثر من عشر سنوات: إن «مناقشة مراكز الأبحاث ... تميل إلى الغوص في مسألة تعريف المقصود بـ«مركز الأبحاث»، وهي عملية مربكة تؤدي إلى مناقشة دلالية لا طائل منها»[1] وفي حين وصلت المناقشة الأكاديمية إلى درجة من العمق بالتأكيد خلال تلك السنوات، فإن الرأي الذي سأتناوله في هذا الفصل هو أن ما يُسمى بـ«أزمة المصطلح» الذي أشار إليها جيمس وغيره من الباحثين لم تجد لها حلًا منطقيًا[2] من هنا، فإن المهمة التي اضطلعت بها هي عرض موضوع هذا الكتاب بصورة أكثر وضوحًا. وفي الوقت نفسه، يظل هذا الموضوع محتفظًا بروح الغموض التي سأؤكد على وجودها في صميم مركز الأبحاث نفسه. فكما يرى واكوانت في المقتبس السابق، فإن الواقع الاجتماعي نفسه حتمًا «غامض» و«غير دقيق»، ولهذا السبب سنحتاج إلى إيجاد مذهب مفاهيمي لمراكز الأبحاث يظل مرنًا، وفي الوقت نفسه يحتفظ بخصوصية نوع الغموض الذي تمثّله.

إن فكرتي الرئيسة هي أن مراكز الأبحاث تتم تحليلها على أفضل ما يكون، ليس بوصفها مؤسسات جديدة كليًا أو «نوعًا» مميزًا منها، وإنما بوصفها شبكة من المؤسسات غامضة في جوهرها، وهي نفسها مقسمة داخليًا حسب ألوان المنطق المختلفة التي تحكم الإنتاج الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والإعلامي. ولتوضيح حالة هذه الكيانات الغامضة، سأقوم بتطبيق الأسلوب التحليلي الذي ابتدعه بيير بورديو، وأتوسع فيه، ولاسيما بوصفه أسلوبًا دخل في بنية مفاهيم الفضاء الاجتماعي والمجال ورأس المال ومجال القوة. وستكون نقطة انطلاقي هي تأسيس ما يسميه بورديو (باقتباس كلام الفيلسوف غاستون باشلار) «استراحة معرفية» من كلٍ من الاستخدامات البحثية والعادية اليومية للمصطلح. وكما سأبين، تعتمد هذه الاستخدامات عادة على افتراض مسبق خاطئ بأن مراكز الأبحاث تتميز باستقلال رسمي عن المؤسسات الحكومية والإعلامية والأكاديمية والسوق. وهذا افتراض تعريفي اعتباطي ومضلل، كما سأوضح؛ لأن مراكز الأبحاث «تعتمد» أيضًا بحكم تكوينها على المؤسسات نفسها في ما يتعلق بمصادرها وموظفيها وشرعيتها. وإن أي تعريف لمركز أبحاث يقوم على فكرة الاستقلال أو عدم الاستقلال يغفل حقيقة أن التعارض نفسه يفرض معضلة إستراتيجية لمركز الأبحاث. فلكي يتم تعريف أي مؤسسة بوصفها مركز الأبحاث، في البداية، يجب أن تجمع خليطًا معقدًا من المصادر ذات الصبغة المؤسسية (أو أشكال «رأس المال» حسب مصطلح بورديو) من المجالات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية. مع ذلك، يجب أن تسعى تلك المؤسسة نفسها أيضًا إلى تجنّب ظهور الاعتماد التام على أي من هذه المؤسسات.

وللتعامل مع هذه الورطة، سأدلل على أن مراكز الأبحاث تؤدي عملًا «بهلوانيًا» معقدًا، تستخدم ارتباطها بكل مجال على حدة لتبرز تميّزها المفترض عن غيرها من المؤسسات. على سبيل المثال، تبرز مراكز الأبحاث أحيانًا انتماءها إلى عالم الإنتاج المعرفي دعمًا لمصداقيتها الأكاديمية، لتدفع عن نفسها تهمة أنها مجرد «جماعات ضغط متنكّرة». وهذه أفضل إستراتيجية متاحة لها. وللسبب نفسه، يمكن أن يتجنّب مركز الأبحاث تهمة أنه مجرد مؤسسة «البرج العاجي» «أي منفصل عن المعارك السياسية اليومية» ولا يتم ذلك إلا بزيادة براعته السياسية وتوسيع ارتباطه بالنشطاء السياسيين، وغيرهم من العاملين بالسياسة. ومع ذلك، فإن الخطر في وجود صلات سياسية «أكثر من اللازم» هو الظهور بمظهر التابع لحزب سياسي أو جماعة سياسية، وهو خطر يمكن أن تخف وطأته بالاستقلال المادي. ولجمع المال، يجب أن يتجه مركز الأبحاث إلى السوق لجمع التبرعات عن طريق تفصيل عمله على مقاس مصالح الرعاة المحتملين. وفي النهاية، يمكن

أن تدعم مراكز الأبحاث صورة استقلالها عن طريق السعي إلى الانتشار، الذي يتطلب مع ذلك إيجاد علاقات اجتماعية مع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. ونتيجة هذا «الرابطة الرباعية» هي عمل متوازن محفوف بالمخاطر ولا نهاية له، أو لعبة ديناميكية للانفصال والاتصال حيال المجالات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإنتاج العلمي.

وتدفع هذه الملاحظات مناقشة مراكز الأبحاث إلى ما يتجاوز القراءة التقليدية لنظرية المجال لبورديو. ومع ذلك، سأدلل على أن مراكز الأبحاث تزدهر، ليس لانتمائها إلى مجال معين، وإنما إلى ما يسميه عالِم الاجتماع جيل إيال «الفضاء بين المجالات.»[٣] لذلك، فإن فكرة الفضاء بين المجالات تساعد في وصف بُعد أساسي لوجود مركز الأبحاث: ونعني بذلك قدرته على تعليق مسائل الهوية التقليدية، وإيجاد صيغ وتركيبات جديدة، وعلى ادعاء نوعٍ من الأدوار الوسطية في البنية الاجتماعية. علاوة على ذلك، مناقشتي تتخذ خطًا آخر، وهو أنه نظرًا لأن مراكز الأبحاث قد أصبحت أكثر وقوعًا في شراك علاقات «التعاون المضاد» مع بعضها البعض، فقد اكتسبت أيضًا سمات خاصة بها تجعلها أقرب إلى سمات المجال المستقل.[٤] ولكي أوفق بين هاتين النقطتين سأصف مراكز الأبحاث بأنها أعضاء في «المجال البيني»،(*) أو شبكة هيكلية من المؤسسات تتخلل المجالات الأكاديمية والسياسية والتجارية والإنتاج الإعلامي وتربط بينها وتتداخل معها. ونتيجة هذا التوجه ضرورة الجمع بين نوعي تحليل منفصلين يكمل كل منهما الآخر: فمن ناحية، يجب علينا أن نولي اهتمامًا خاصًا بأشكال الحرية والمرونة الغريبة التي تتمتع بها مراكز الأبحاث بفضل مواقعها على حدود الفضاء الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يجب علينا أن نحاول فهم «انطباع» الأبحاث السياسية، التي تعطيه نوع الاهتمام المتفرد تاريخيًا الذي يجعل العضوية في مركز الأبحاث إجبارية بالنسبة لفئة معينة من العاملين في المجال الاجتماعي. وسيظل هذا التوتر بين هذين النوعين من التحليل موضوعًا رئيسًا في هذا الكتاب، ولا يمكن تبديد هذا التوتر إلا باستخدام منهج تاريخي.

مراكز الأبحاث في الخطاب العام: كيان غامض

يتيح العرض الموجز لتاريخ مصطلح «مركز الأبحاث» تقديم جوانب الاتصال وجوانب الانفصال التي ترتبط باستخدام المصطلح خلال القرن ونصف القرن الماضيين. فبالرجوع إلى أواخر القرن التاسع عشر لم يكن التعبير نفسه يشير

(*) يفترض الكاتب وجود مجال بين كل مجالين، وبالتالي تقع مراكز الأبحاث في هذا المجال الذي يسميه «المجال البيني». (المترجمة)

أصلًا إلى مؤسسة ما، وإنما كان كلمة عامية، وكان دائمًا تعبيرًا غامضًا لا يحمل احترامًا لعقل المرء أو فكره. ويمكن أن نجد إشارات هزلية «للدماغ»(*) (مراكز الأبحاث) في الروايات والإعلانات والمقالات الصحفية من تسعينيات القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن العشرين. وكانت أول مرة يذكر فيها هذا التعبير في صحيفة نيويورك تايمز، على سبيل المثال، في تقرير جنائي عام ١٨٩٨ عن إلقاء القبض على متشرد أكتع وهو يتسلل إلى منزل زوجين ثريين في حي هارلم، وكان يتوسل إلى الشرطي بقوله: «لتقل أيها الشرطي... إن بي خللًا في مخزن أفكاري (me think tanks).»(٥) وقبل ذلك ببضع سنوات، وصف أحد كتّاب صفحة الرياضة في صحيفة واشنطن بوست أحد لاعبي فريق دودجرز المخيّب للآمال بأنه مهاجم بارع، رغم أنه «تنقصه عجلة توازن في مخزن أفكاره (in his think tanks).»(٦) وما يمكن اعتباره مثيرًا في هذه الاستخدامات القديمة لهذا التعبير هو تكرار مرات الإشارة إلى نوع من «نقصان» العقل أو ضعفه، وشك في الذكاء بصفة عامة. من هنا، نجد من بين الشواهد في معجم أكسفورد للغة الإنكليزية فقرة من مقال صحفي في عام ١٩٦٤، يتحدث فيه الرئيس الأسبق هاري ترومان مازحًا عن بداية خرف الشيخوخة قائلًا: «ترومان... يقول إنه يتمنى أن يعيش حتى سن التسعين «إذا كان مخزن الأفكار العجوز (the old think tank) مازال يعمل».»(٧)

ويضع معجم أكسفورد للغة الإنكليزية قائمة بالمعاني المؤسسية لتعبير «مركز الأبحاث» عند دخوله إلى اللغة الإنكليزية في عام ١٩٥٨. ويُظهر أن مؤسسة واحدة بعينها هي التي أحدثت هذا التحول الدلالي من «الدماغ» أو «الرأس» إلى «مؤسسة أبحاث». كانت تلك المؤسسة هي «المركز التابع لجامعة ستانفورد لدراسات العلوم السلوكية المتقدمة (CASBS)، واكتسب كنية مركز الأبحاث (اسم مفرد ويُكتب عادة بحروف استهلالية كبيرة) في ذلك الوقت تقريبًا؛ بسبب تركيزه الشديد على «القدرة العقلية» والبراعة التقنية. وحتى عام ١٩٦٠، كان معظم المنشور من إشارات إلى مراكز الأبحاث بوصفها مؤسسات تشير إلى «مركز دراسات العلوم السلوكية المتقدمة (CASBS)» تحديدًا، رغم أن المركز اليوم، لأسباب سأعرضها لاحقًا، لا يعتبر نفسه (ولا يعتبره الناس عادة) مركز أبحاث. وفي عام ١٩٥٨، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز بإعجاب واضح قدرة (CASBS) «الهائلة على توليد الطاقة العقلية» و«الحرية التامة الحقيقية» التي يتمتع بها العاملون فيه «ليواصلوا عملهم كما يشاؤون... [من أجل] إنشاء مجموعات نقاشية نشطة للأحداث الجارية، أو

(*) إذا تُرجمت (think tanks) ترجمة مباشرة، ستعني «مستودع الأفكار»، وهو ما قد يطلقه العامة على الرأس أو الدماغ. (المترجمة)

توفير حياة رهبانية مخصصة للقراءة والكتابة.»[٨] وقد ساعدت أوصاف من هذا النوع على إيجاد إحدى فكرتين تأسيسيتين تدعمان حاليًا المفهوم الشعبي «لمركز الأبحاث»: فكرة أن مركز الأبحاث ملاذ مميز للتفكير المستقل، وتحليل الأمور العامة ذات الأهمية.

وطوال العقد التالي، تطور المعنى الدلالي للمصطلح بصورة ملحوظة، وتحول مركز جاذبيته تبعًا لذلك. وفي معظم الأحيان، كان تعبير «مركز الأبحاث» يشير إلى اجتماعات خبراء دعا إليها عاملون في مجال السياسة أو السوق، وأحيانًا بالاشتراك مع الجامعات لتقديم «النصح والأفكار لحل مشكلات قومية أو تجارية.»[٩] على سبيل المثال، أشارت صحيفة واشنطن بوست، في أعقاب حملة باري جولد ووتر عام ١٩٦٤، إلى ««مخزن الأفكار» وهو الاسم الذي كان السياسيون الجمهوريون يستخدمونه بازدراء عند الإشارة إلى هيئة خبراء السيناتور جولدووتر في اللجنة القومية الجمهورية.»[١٠] وفي هذه الحالة وغيرها، كان معنى المصطلح غير رسمي وغامضًا في الوقت نفسه. وقد حدث تحول ملحوظ في استخدامه في ستينيات القرن العشرين، مع ذلك عندما بدأ المصطلح يرتبط بشكل ثابت بالمجموعة الصاعدة من وكالات التخطيط العسكري، التي كانت مؤسسة الأبحاث والتطوير «راند (RAND)» نموذجًا أصليًا لها.[١١] ويحتمل أن هذا التغيير يرجع إلى المعنى المزدوج لكلمة (tank) أي «مستودع» (للعلم والبراعة التقنية ...إلخ) و«مركبة عسكرية» «دبابة» في آن واحد.(*) وفي الوقت نفسه، هناك عدة مؤسسات تعتبر اليوم مراكز أبحاث نموذجية، ولم يكن الخطاب العام يعتبرها كذلك من قبل. وأشير في هذا الصدد إلى «مؤسسة بروكينجز» و«مجلس العلاقات الخارجية» (CFR) و«مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (CEIP)»، والعديد من مراكز الأبحاث الموجهة سياسيًا أثناء الحقبة التقدمية. ففي ستينيات القرن العشرين، كان الصحفيون والشخصيات العامة يشيرون عادة إلى تلك المؤسسات كل على حدة باستخدام مصطلحات عامة مثل: «معهد بحوث»، و«مركز بحوث خاص»، و«شركة أبحاث لا تهدف للربح.» وكما سأفصّل في الفصل القادم، لم تكن هذه المنظمات ترتبط باستمرار بمجموعات التخطيط العسكري، أو بغيرها من المؤسسات التي وصفت في ما بعد بمراكز الأبحاث.

وكان تلويث معنى المصطلح أكثر من ذلك في ستينيات القرن العشرين بالإشارة إلى مراكز الأبحاث التي ألمحنا إليها، ليس إلى العقول أو المؤسسات

(*) التورية هنا تتصل بدلالات مفردة (tank) في الإنكليزية، والمفردة مقابلها المباشر في العربية «مستودع»، والترجمة الشائعة لتعبير (think tanks) هي ما نستخدمه: أي مراكز الأبحاث. (المترجمة)

البحثية، وإنما إلى الحواسب الآلية وغيرها من الأجهزة التكنولوجية. من هنا، أصدرت منظمة غير ربحية في عام ١٩٦٢ تقريرًا يتنبأ بأن «الحكومة ستصير مجرد حواسب طنانة... فإن «مستودعات الأفكار» (مراكز الأبحاث) ستغزو المجال الإداري بنجاح لتحل محل كثيرين في مستوى «الإدارة الوسطى»(١٢).

كما تبيّن كثير من هذه الأمثلة، أحيانًا تكون هناك إيحاءات مشؤومة ترتبط بمصطلح «مركز الأبحاث» ومن يقترن به من الناس. وكان المخبرون الصحفيون في أوائل ستينيات القرن العشرين تحديدًا يعتقدون أن الباحثين العاملين في مركز الأبحاث يعيشون في حالة من الرفاهية غير المبررة، أو الاعتماد كالأطفال على الآخرين أو الاستغراق النرجسي في الذات. وفي عام ١٩٦٣، على سبيل المثال، نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز تقريرًا عن مؤسسة هنتنجتون هارتفورد («مركز الأبحاث العبقري الذي يعيش بمعزل عن الرفاهية»)، يقدم فيه الصور الثلاث في وصف ساخر للمؤسسة بأنها «المؤسسة التي تحتل مساحة ١٥٤ فدانًا»، «والتي توفر القاعات والإعاشة وتقوم بالتنظيف وراء العاملين بها.»(١٣) تقول الصحيفة إن المقر محاط بأشجار الأوكاليبتوس الوارفة ومناظر رائعة على وادٍ منحدر، ويعمه الهدوء من كل جانب. وذكر المقال أن من يعمل في مؤسسة هنتنجتون هارتفورد يعيش في «أكواخ حديثة»، لا يوجد فيها «أي من أسباب الإزعاج المنزلية مثل الأطفال الذين يسببون الفوضى، أو الجيران الذين يستعيرون كل شيء، أو المكالمات التليفونية المزعجة. وربما يأتيه زوار لكن بدعوة مسبقة فقط ... وقد يشارك أقرانه في تناول وجبتَيْ الإفطار والعشاء في المبنى الرئيس، لكن الأمور كانت ميسرة له لدرجة أن كل شيء يدور حول سعيه الشخصي لما يمكن أن يتصف بالحق والجمال.» وأشار المقال نفسه أيضًا إلى طرفة محلية خلطت بين المؤسسة ومركز لعلاج أعداء الشمس، عندما يكون «شحوب الوجه أو اللون القرنفلي في العينين... في الواقع بسبب الجهد الذهني المضني داخل الأماكن المغلقة دون مزاولة أي رياضة.» وكما سأتناول لاحقًا في هذا الكتاب، كانت مراكز الأبحاث دائمًا مواقع تطرح فيها مسألة القيمة الاجتماعية للنشاط الفكري بطريقة مباشرة صريحة. وكانت نتيجة ذلك أنها أصبحت نقاط ارتكاز لكل من الجهود الفكرية المؤيدة للخطاب الثقافي الأميركي أو المعارضة له.

لقد شاع استخدام مصطلح «مركز الأبحاث» في الخطاب الأميركي العام خلال سبعينيات القرن العشرين، عندما زاد عدد المنظمات المخصصة صراحة للأبحاث السياسية العامة والتخطيط زيادة كبيرة. وكما سأناقش في الفصل الثالث، فإن ما يسمى بـ«انفجار الدعاية» في هذه الحقبة أفرز عشرات المنظمات الجديدة التي صممت للتأثير على صناعة السياسة أثناء تطبيق الأبحاث الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه كانت غزارة التقارير الصحفية بمثابة إعلان رسمي عن وصول مراكز الأبحاث إلى المشهد السياسي القومي. ويعتبر كتاب بول ديكسون مراكز الأبحاث الذي صدر عام ١٩٧١ أحد الأمثلة البارزة على هذا النموذج الذي يقدم أيضًا لمحة عن عدم ثبات حدود هذا المصطلح.(١٤) فمع الإبقاء على الاستخدامات الأقدم للمصطلح، ركز ديكسون بصفة عامة على جماعات التخطيط العسكري في ما بعد الحرب، مما يعني الإهمال النسبي لما قبل الحقبة التقدمية. (على سبيل المثال، يحتوي الكتاب على فصل كامل عن مؤسسة الأبحاث والتطوير «راند»، بينما لا يشير على الإطلاق إلى «مجلس العلاقات الخارجية» ولا إلى «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي» ولا إلى «معهد المشروع الأميركي). مع ذلك، يستحق كتاب ديكسون الاهتمام؛ لأنه وصف مؤسسة بروكينجز باعتبارها مركز أبحاث» وكان هذا أمرًا نادرًا في ذلك الوقت – وإن كان ذلك في ثماني صفحات فقط من ٣٦٣ صفحة في الكتاب.

خلال العقدين التاليين، أصبح معنى المصطلح تدريجيًا أكثر تحديدًا في الخطاب العام بسبب زيادة كم الكتابة عن الموضوع. وكما سيأتي تفصيلًا في الجزء التالي، كان ظهور أدبيات أكاديمية عن الموضوع جزءًا أساسيًا في هذه العملية، وهو جزء لا يمكن فصله عن أن نشأة مراكز الأبحاث كانت نتيجة جدال ومحاورات. وفي الفترة ذاتها، دخلت مراكز الأبحاث سباق تعريف نفسها، إذ بدأت فئة من العاملين في مجال العلوم الاجتماعية تعريف أنفسهم بهذا المصطلح. وقد صدر العديد من الأدلة وكتيبات التعريف بمراكز الأبحاث، خلال تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ مما أعطى هذه الفئة شهرة أكبر وانتشارًا جغرافيًا،(١٥) بما فيها الدليل العالمي لمراكز الأبحاث الصادر عن المعهد القومي للارتقاء بالبحث العلمي (NIRA). وفي هذا السياق صدرت تقارير عديدة موضوعها مراكز الأبحاث عن مؤسسات ومنظمات غير حكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي ازداد تفاعلها معها. ففي عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، نشر برنامج التنمية بالأمم المتحدة تعريفًا لمراكز الأبحاث انتشر الاستشهاد به، وهو أنها «منظمات تشارك بصورة منتظمة في البحث العلمي والترويج لأي مسألة ترتبط بالسياسة العامة.»(١٦) مع ذلك، وبرغم أن المصطلح قد أصبح أكثر تحديدًا، فإن غياب أي أساس قانوني ثابت لهذه الفئة من المنظمات ضمن بقاء حدودها مبهمة، في الخطاب السياسي العام والمتخصص على حد سواء. وفي الولايات المتحدة، نجد أن معظم المؤسسات التي توصف حاليًا بأنها مراكز أبحاث تعمل وفقًا للمادة 501(c)(3)s من قانون الإيرادات الداخلية (أي منظمة «خيرية دينية وتعليمية لا تهدف للربح») ولكن بعض المراكز لا تعمل وفقًا لها.(١٧) إضافة

إلى ذلك فإن الغالبية العظمى التي تندرج تحت المادة 501(c)(3)s، والتي يتجاوز عددها المليون في الولايات المتحدة وحدها، نادرًا ما توصف بأنها مراكز أبحاث وربما لا توصف بذلك مطلقًا؛ بل حتى الشريحة الضريبية الخاصة بها ليس لها نظير واضح في المنظومات المحلية الأخرى، حيث يتنامى دور مراكز الأبحاث في الحياة العامة.

إن الانتشار المتزايد لمراكز الأبحاث الضالعة في النشاط والترويج السياسي بعد عام ١٩٧٠، كان وراء الفكرة الأساسية الثانية التي تدعم المفهوم الشعبي الحالي. ففي كتابات عديدة، توصف مراكز الأبحاث بأنها أماكن «للمرتزقة» الذين يخفون سعيهم وراء مصالحهم أو تبعيتهم لغيرهم تحت غلالة من الثقافة والفكر. ولأن هذه الصورة عكس الصورة الأولى بالفعل، فإن دلالة مصطلح «مراكز الأبحاث» يتأرجح حاليًا بين صورتين مختلفتين اختلافًا جذريًا في الخطاب العام. فمن ناحية، هناك فكرة الأماكن المميزة أو محمية المثقفين. ويجد المرء هذه الصورة، على سبيل المثال، في الكتابات الشعبية التي تصف من ينتمي إلى مراكز الأبحاث بأنه «مفكر عام.» ففي عام ٢٠٠٦، أشارت صحيفة **الإيكونوميست** تحت عنوان «المثقفون العامّون يزدهرون في الولايات المتحدة» إلى وجود «كيانات أكاديمية كبرى في صورة مراكز أبحاث، تموّل بإسراف، يزيد عددها عن مائة في واشنطن وحدها» لتدعم وجهة نظرها بأن «أميركا في عالم السياسة العامة اليوم... هي أرض المثقفين بينما أوروبا منطقة خالية من المثقفين.»[١٨] ولكن من ناحية أخرى، هناك صورة مركز الأبحاث بوصفه منظمة مرتزقة، أو في جوهرها مؤسسة ضغط مقنّعة. وقد تناول كريستوفر بكلي هذه الفكرة الأخيرة في روايته الساخرة **شكرًا لالتزامكم بالتدخين** تناولًا جيدًا في تصويرها التهكمي لمنظمة تشبه مركز أبحاث تسمى «أكاديمية دراسات التبغ»، وتعمل كواجهة وقحة لصنّاع التبغ (الشخصية الرئيسة في الرواية، نيك نايلر، شخصية كاريزمية، لكنه سيّئ السمعة وموهوب في العلاقات العامة يتفاخر بقدرته على الدفاع بالفعل عن أي زعم، حتى وإن كان لا يمكن الدفاع عنه). وثمة تصوير مشابه لمراكز الأبحاث يظهر من حين لآخر في التقارير الصحفية، مثل المسلسل الذي بثته الإذاعة القومية العامة (NPR) من أربعة أجزاء بعنوان **تحت التأثير**، كان يشير إلى أن مراكز الأبحاث في واشنطن تميّزت بتركيبة من التبعية والضعف العقلي.[١٩]

مراكز الأبحاث في الخطاب الأكاديمي

لم ينتشر موضوع مراكز الأبحاث بسرعة بين الباحثين الأكاديميين، لأسباب ليس أقلها أنها لا تملك إلا الحد الأدنى من سمات المؤسسات الأكاديمية نفسها،

التي تضعها بالكاد بين موضوعات الأنظمة الأكاديمية التقليدية. وحتى خلال ثمانينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، لم يكن هناك إجماع بين الباحثين في العلوم السياسية على اعتبار مراكز الأبحاث موضوعًا ملائمًا للدراسة، وهي حقيقة عزاها توماس داي وجوزيف بيشك كل على حدة إلى ميل الباحثين في العلوم السياسية للتمييز بين استخدامات القوة العامة والخاصة، واعتبار القوة الخاصة خارج نطاق نشاطهم.[20] وفي الوقت نفسه، ربما تخلى المؤرخون وعلماء الاجتماع عن الموضوع وتركوه للباحثين في العلوم السياسية، ولم يتطرقوا إلى مراكز الأبحاث إلا بإشارات عابرة. ونال الموضوع أهميته الحقيقية لأول مرة على يد الباحثين المشتغلين بنظرية النخبة، وهو تقليد بدأه سي. رايت مايلز، ولاسيما جي. ويليام دومهوف بدرجة أكبر. وحتى في هذه الدراسات، ظهرت مراكز الأبحاث في أول الأمر على هامش التحليل، ثم بدأت تحتل الصدارة تدريجيًا.

ويمكننا أن نجد دليلًا واضحًا على هذه النقطة في تطور نص دومهوف الذي يتم تحديثه باستمرار من يحكم أميركا؟[21] ففي الطبعة الأولى من الكتاب عام ١٩٦٧، لم تكن هناك أي إشارة على الإطلاق لمصطلح مركز الأبحاث، رغم أن المؤلف يشير إلى منظمات عديدة تندرج تحت هذا التصنيف باستمرار في وقتنا الحاضر، (يصف دومهوف «مجلس العلاقات الخارجية» و«لجنة التنمية الاقتصادية» بأنهما «جمعيتان»، وكارنيجي للسلام الدولي بأنها مؤسسة، وشركة «راند» بأنها «مصنع أفكار القوات الجوية.»[22] وبينما يقال إن هذه المنظمات تشكل روابط مهمة في «شبكة التخطيط السياسي النخبوية»، لا يتضح ما إذا كانت جميعًا تنتمي إلى التصنيف التنظيمي نفسه أم لا. مع ذلك ففي الطبعة الثانية من الكتاب في عام ١٩٨٣، تلعب مراكز الأبحاث دورًا أهم في التحليل،[23] إذ يتكرر ظهور المصطلح، والأهم من ذلك أن المؤلف يعرّف مراكز الأبحاث في نفس سياق «الجماعات السياسية والمؤسسات ومعاهد البحوث الجامعية»، بوصفها «أحد العناصر الأساسية الأربعة» «لشبكة التخطيط السياسي.»[24] وفي الجزء الثالث (١٩٩٨) والرابع (٢٠٠٢) وأحدث الأجزاء (٢٠٠٦) من كتاب من يحكم أميركا؟ لا يتم تناول مراكز الأبحاث باعتبارها مجرد نوع تنظيمي مميّز، وإنما أيضًا بوصفها جديرة بالجزء المخصص لها في الكتاب.[25] وفي الواقع، في هذه الأجزاء الأخيرة، يقال إن مراكز الأبحاث تعرض أهم الأفكار وأكثرها عمقًا داخل شبكة التخطيط السياسي.[26]

يعكس البروز المتزايد لمفهوم مركز الأبحاث في دراسات دومهوف توجهًا أوسع بين الباحثين نحو الاعتراف بمراكز الأبحاث بوصفها «أشياء» مميزة، أدت

بدورها إلى دراسات دقيقة مفصّلة عن تاريخها وطريقة عملها. ولأن الموضوع أصبح موضع تركيز صريح في تسعينيات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، أصبح الباحثون أكثر إصرارًا على صياغة تعريفات إجرائية دقيقة للمفهوم. مع ذلك، أرى أن أيًا من هذه الدراسات لم ينجح في حل «مشكلة تعيين الحدود»، كما لم ينجح أي منها في التعامل مع غياب حدود واضحة تفصل مراكز الأبحاث عن نظيراتها من المنظمات، مثل معاهد السياسة الجامعية، ومراكز البحوث الحكومية، والمجموعات الدعائية القائمة على الأبحاث، ولنتحول الآن لمناقشة هذه المشكلة.

مراكز الأبحاث ومشكلة ترسيم الحدود

كيف تعامل الباحثون مع مشكلة ترسيم الحدود؟ لقد حاول معظمهم حلها عن طريق إصدار أمر تعريفي، أي بمجرد تقرير أن مراكز الأبحاث «الحقيقية» هي جهات أبحاث ذات اهتمام سياسي، تتميز بأنها منفصلة رسميًا عن المؤسسات الحكومية والحزبية والسوق. من هنا أصبح مبدأ الاستقلالية سمة مشتركة، وإن كانت خفية، للتعريفات العلمية، ولاسيما في الدراسات التي يتم إجراؤها حسب التقاليد المؤسسية. فعلى سبيل المثال، يعرّف ستون (Stone) مراكز الأبحاث بأنها: «هيئات مستقلة نسبيًا تشتغل ببحث وتحليل القضايا المعاصرة، «بمنأى» عن الحكومة والأحزاب السياسية وجماعات الضغط.»[٢٧] كذلك، يُعرّف ريتش (Rich) مراكز الأبحاث بأنها: «مؤسسات سياسية «مستقلة» لا تقوم على المصالح ولا تهدف للربح، تنتج منها الخبرة والأفكار، وتعتمد بصفة أساسية عليها لتنال الدعم ولتؤثر على عملية صنع القرار.»[٢٨] كذلك قدم ويفر (Weaver) وماكجان (McGann) تعريفًا توافقيًا توصلا إليه من فكرة الاستقلالية: مراكز الأبحاث هي منظمات بحثية غير حكومية لا تهدف للربح وتتمتع «بقدر كبير من الاستقلال المؤسسي» عن الحكومة وعن المصالح المجتمعية مثل الشركات وجماعات المصالح والأحزاب السياسية.[٢٩] وأحيانًا تكون الإشارة إلى فكرة روح الاستقلال بتعبيرات سلبية أيضًا، على سبيل المثال، عندما يقضي ستون بأن المنظمات التي أنشئت بتشجيع رئاسي «ليست مراكز أبحاث»، حيث إن «هدفها الأساسي هو تعزيز الأوضاع السياسية لمرشحين بعينهم، وضمان نجاحهم في الانتخابات وليس المشاركة في أبحاث جادة.»[٣٠] وفي حين لم يرِد أي ذكر لفكرة الاستقلال الرسمي عن الجامعات في أي من التعريفات المذكورة آنفًا، فهذا الاستقلال يظهر بوصفه سمة أصيلة لعدد كبير جدًا من مراكز الأبحاث، التي عادة ما تستبعد مراكز الأبحاث التابعة للجامعة تمامًا من هذا التصنيف.[٣١]

لست مقتنعًا بهذا المنحى التعريفي، ولا بفكرة الاستقلالية، لأسباب عدة، أولها: أنها تميل إلى نبذ نماذج معينة من فئة مراكز الأبحاث حازت موافقة واسعة. فلماذا يستبعد أي تعريف لمصطلح «مركز الأبحاث» حالات بارزة مثل «معهد هوفر» (التابع لجامعة ستانفورد) أو «معهد السياسية التقدمية» (الذي كان حتى وقت قريب الذراع البحثي «لمجلس القيادة الديمقراطية»)؟ والسبب الثاني: أن أسس الاستقلالية تتجه إلى تغليب خبرة مراكز الأبحاث الأميركية الشمالية والبريطانية على نظائرها الآسيوية والأفريقية والأميركية اللاتينية والأوروبية. وجدير بالذكر أنه في المناطق التي لا تستخدم اللغة الإنكليزية، يشير مصطلح «مركز الأبحاث» أحيانًا إلى الهيئات التي تتبع الشركات والوكالات الحكومية والجامعات، بل وحتى الكنائس تبعية مباشرة.[٣٢] والسبب الثالث: أنه حتى إن قصرنا اهتمامنا على مراكز الأبحاث الأميركية الشمالية والبريطانية، فإن التركيز على الاستقلالية أمر مضلل «تاريخيًا»؛ ذلك لأنه يضطرنا إلى تفسير سبب نشأة المفهوم نفسه الذي يشير إلى المنظمات التي كانت نتاجًا مباشرًا للشركات والوكالات الحكومية والجامعات (مثل «المركز التابع لجامعة ستانفورد لدراسات العلوم السلوكية المتقدمة (CASBS)») و«مؤسسة الأبحاث والتطوير «راند (RAND)»، ثم انتشرت تدريجيًا لتشمل أبناء عمومتها الأكثر استقلالية (مثل بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية (CFR)).

وفي النهاية، أرى أن فكرة الاستقلالية تؤدي بسهولة إلى الإيحاء بأن مراكز الأبحاث لا تتمتع بالاستقلال الرسمي وحسب، وإنما أيضًا بالاستقلال «المعرفي.» وكثيرًا ما يدمج الباحثون الفكرتين كأن يكتب درور (Dror) أن مركز الأبحاث «المثالي» يسهم بمعرفة «عقلية» أو «علمية» في العملية السياسية. أو عندما يستنتج ستون أن مراكز الأبحاث ليس لديها وضع سياسي محدد أو تابع، لكنها مستقلة فكريًا.[٣٣] والمشكلة في هذه العبارات التعريفية هي أنها تحكم حكمًا مسبقًا على صفات مركز الأبحاث ومنتجاته. وعند القيام بذلك، يفترضون نفس السؤال الذي يمكن لدراسة كهذه أن تجيب عنه: ما أنواع الممارسات الفكرية التي تقوم بها مراكز الأبحاث؟ وما الإنتاج الفكري الذي تقدمه؟

وعلى نطاق أوسع، فإن ما تشير إليه كل هذه الانتقادات هو سيطرة الاستقلالية الشديدة بوصفها عقيدة تعريفية. والمؤكد أنني أستطيع أن أوجز الفكرة الرئيسة في هذه المناقشة في تساؤل بسيط: لماذا لا يُعرّف مركز الأبحاث في ما يتعلق «بتبعيته» لنفس المؤسسات التي يوصف عادة بأنه مستقل عنها؟ ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من المنظمات المصنّفة باعتبارها مراكز أبحاث تعتمد عادة على مجموعة من المؤسسات الأخرى (على سبيل المثال: مؤسسات خاصة، ووكالات حكومية، شبكات ناشطة، وشركات تجارية) فيما يخص التبرع وغيره من أشكال الدعم العيني،

مثل عقود الأبحاث. وهي تعتمد كذلك على الوكالات الحكومية والسياسيين والجهات الإعلامية للتعريف بها، والتي تعتبر بدورها أمرًا حيويًا عادة لجهود جمع التبرعات. والأدهى من ذلك أن نفس هذه المؤسسات تعتمد على الجامعات والوكالات الحكومية والأحزاب السياسية والجهات الإعلامية والشركات التجارية، بوصفها مراكز تدريب غير رسمية في أنها عادة تمدّهم بموظفين من هذه المنظمات. وأخيرًا، تُظهر كثير من مراكز الأبحاث شكلًا غريبًا من أشكال الاعتماد على «ما لا يُعد مراكز أبحاث» معيّنة في اتجاهها لمحاكاة ممارساتها، وتقليد منتجاتها، وتجسيد أشكالها التنظيمية. وتمنح كثير من مراكز الأبحاث، على سبيل المثال، مناصب لأعضائها تُشبه الأستاذية الجامعية، كذلك يتبنّى بعضها سمات مكاتب الدعم القانوني أو شركات العلاقات العامة، ومعظمها ينتج مواد مكتوبة تمزج بين مذكرات الاستشارات القانونية والمقالات البحثية والتقارير الصحفية والملخصات الإجرائية، ومذكرات «نقاط الحوار»، أو خليط من هذا وذاك.

ومما لا شك فيه أن باحثين غيري أبدوا كثيرًا من هذه الملاحظات نفسها، ولكنني في الواقع سأدلل على أن القاسم المشترك بين الباحثين ليس في الحقيقة مجرد رأي مخلص لمبدأ الاستقلالية الحاكم، وإنما هو نوع من تجنّب التحديد في ما يتصل بمهمة التعريف. بعبارة أخرى، من الشائع أن يبدأ الباحثون مناقشاتهم بما يبدو أنه تعريف دقيق لمركز الأبحاث قائم على فكرة الاستقلالية الرسمية، ثم يعودون خطوة إلى الوراء ويعترفون مرة أخرى بمشكلة ترسيم الحدود. على سبيل المثال، يشير ستون إلى «عدم وجود حدود حاسمة بين مراكز الأبحاث وغيرها من المنظمات»، وإلى أن مراكز الأبحاث تنضوي تحت جماعات المصالح وتندمج في الكيانات الجامعية... ويبدو أنها ستصبح فرق حملات سياسية من خارج الأحزاب. [٣٤] كذلك يؤكد ريتش على أن «وضع فروق حاسمة بين مراكز الأبحاث وغيرها من أنواع المنظمات أمر يستحيل تحقيقه بصورة تامة، كما أنه غير مرغوب فيه، إذ إن الحدود المؤسسية تكون عادة غير واضحة ومتداخلة.»[٣٥] وأخيرًا، يطبّق ماكجان شبه مازح وصف قاضي المحكمة العليا بوتر ستيوارت الشهير عن الصور الإباحية (pornography) على مراكز الأبحاث فيقول: «عندما أرى واحدًا منها سأعرفه.»[٣٦] لكن نادرًا ما يهتم الباحثون بهذه الشكوك أو يضعون في اعتبارهم ما تحويه من دلالات أكبر. وفي الوقت نفسه، فإن التناقضات الصارخة بين «الأوصاف» الحقيقية لمراكز الأبحاث تطرح فكرة أنه عندما يستخدم الباحثون المصطلح، فلا يعني ذلك بالضرورة أنهم يقصدون نفس المؤسسات. على سبيل المثال، في عام ١٩٩٦، ذكر هيليباست (Hellebust) أن عدد مراكز الأبحاث الأميركية تزيد عن ١٢٠٠ مركز (بعدما كانت ٦٢ مركزًا عام ١٩٤٥). ولكن قبل ذلك ببضع سنوات،

أشار سميث (Smith) إلى أن «نحو مائة فريق أبحاث سياسية موجودة الآن في واشنطن.» وفي عام ٢٠٠٤ أحصى ريتش ما يزيد عن ٣٠٠ مركز أبحاث أميركي. وأخيرًا، يبدو أن تقديرات ماكجان بأن عدد مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة وحدها رقم بين ١١٥ و١٤٠٠ مركز، هي مجرد تأكيد على عبث هذا الوصف[٣٧]

نحو مفهوم ارتباطي لمراكز الأبحاث

مع ما يحيط بفكرة مراكز الأبحاث من قدر كبير منعدم اليقين، هل يمكن وضع تصور فكري لموضوع هذا الكتاب، أي مراكز الأبحاث، بقدر من الدقة؟ أرى أن هذا ممكن فقط إذا تبنينا «أسلوب تعريف» مختلفًا تمامًا، وليس مجرد تعريف مختلف. ولأبدأ مباشرة بذكر ما أعتقد أنها المشكلة الرئيسة في المنهج المعتاد الذي أوجزته آنفًا. يكمن الخطأ الأول ببساطة في افتراض أن دراسة مراكز الأبحاث يجب أن تركّز على موضوع معين أو كيان أو «شيء» ما. ولقد أشرت بالفعل إلى سببين يحكمان على هذا المنهج بالفشل. ففي المقام الأول، ليس هناك خصائص حقيقية مشتركة بين كل ما يصنّف على أنه مركز أبحاث بوصفه مصطلحًا يستخدم حاليًا في الخطاب السياسي. وعوضًا عن ذلك، تضم مراكز الأبحاث مجموعات غير متجانسة بينها مجموعة من «أوجه الشبه العائلية» حسب تفسير فيتجنشتاين (Wittgenstein) للمصطلح.

ثانيًا، وهو الأهم، طريقة التعامل مع مركز الأبحاث بوصفه شيئًا سابق التجهيز «يسخّر الباحث ببراعة لأداء مهمته.» فما الذي أعنيه بهذا؟ سأفصّل لاحقًا، لكن دعني الآن أشير إلى أنه بالنسبة إلى من يعملون في مجال الأبحاث السياسية والترويج، فإن عملية إدراج مؤسسة تحت اسم «مركز أبحاث» من قِبل القائمين عليها نادرًا ما يكون وصفًا حياديًا للذات، بل يكون أيضًا حركة إستراتيجية في لعبة اجتماعية نسعى لأن نفهم قواعدها في هذا الكتاب. فبالنسبة لبعض المنظمات، لاسيما تلك التي تسمى في ظروف أخرى جماعات ناشطة أو جماعات ضغط، لكي تصبح مركز أبحاث ينبغي أن تعلو عن صراعات جماعة المصالح وتتطلع إلى مكان بين الخبراء. وعلى نفس المنوال، فإن من يعملون في أكثر مراكز الأبحاث علمية يتخذون عادة موقفًا معاديًا عندما يتم جمعهم مع نظرائهم «الأقل احترامًا» في فئة واحدة.[٣٨] لكن بعيدًا عن أي تنافس موجود بين مراكز الأبحاث حول الحدود المنطقية للفئة، فإن نفس المؤسسات تشترك أيضًا في مصلحة عامة هي قابلية المفهوم للتعريف.

إن الفكرة السائدة هي أن رسم حدود فئة مركز الأبحاث هو موضوع منافسة خفية لكنها أزلية بين المهتمين بالشأن الاجتماعي من أفراد وجماعات. وربما نستنتج من

هذه النقطة أنه «مفهوم تنافسي في الأساس» حسب تعريف الفيلسوف دبليو. بي. جاللي (W. B. Gallie) للمصطلح.[٣٩] لكن ما نحن بصدده الآن هي نقطة منهجية: فلكي تقضي بأن مؤسسات معينة هي مراكز الأبحاث «الحقيقية»، وأن مراكز أبحاث أخرى ليست مراكز أبحاث «بحق»، معناه التورط بالمشاركة في نفس الصراعات التي تُشكّل جزئيًا الظاهرة موضع البحث. والأسوأ من ذلك، سيكون الأمر بمثابة إعطاء خاتم السلطة العلمية الاجتماعية إلى عملية يُفضل إدراكها بوصفها خلق «فئة شعبية سياسية»، ولأغراض منهجية إذن. سأبدأ بإعادة بناء مفهوم مركز الأبحاث بوضع فاصل واضح بين كلٍ من تعريفات هذا المصطلح الشائعة العادية والعلمية، والتي تحاول بصفة عامة تحديد معناها في جوهر أو مظهر معين أو مجموعة من المنظمات. وبدلًا من ذلك، سأقوم بتعريف موضوع هذا الكتاب بتعبيرات ارتباطية، عن طريق تحويل وحدة التحليل إلى علاقات قوة ومعنى تحيط بالتصنيف العام، ومن بينها التوجهات الاجتماعية التي تبعث وجودها في الحياة الاجتماعية. وبيت القصيد هنا هو أنني سأركّز على الأوضاع التنظيمية للمؤسسات التي تكتسب هذا الاسم والقوى والعوامل التي تشكل ممارساتها.

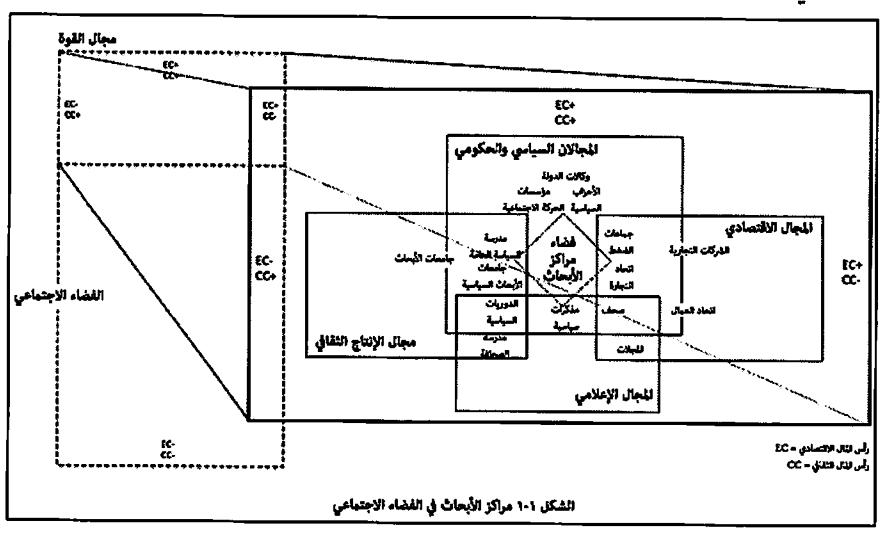
من بين الأدوات النظرية المتاحة لوصف مراكز الأبحاث في هذا الإطار، أرى أن مفاهيم بورديو عن «الفضاء الاجتماعي» و«مجال القوة» مفيدة بصفة خاصة. فالفضاء الاجتماعي يشير إلى أن البنية الاجتماعية برمتها يمكن أن توصف بأنها مجموعة من المواقع متعددة الأبعاد، يتم تنظيمها عن طريق الحجم وتركيبة السلطة التي تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات. وفي المجتمعات الحديثة، يتكون الفضاء الاجتماعي في الأساس من «مجالات» أو نطاقات عمل مستقلة نسبيًا، تتنافس فيها الوكالات والجماعات على المصادر ذات القيمة الاجتماعية والمعايير التي تفوز أو تخسر بها. وكل مجال هو موقع لخلق أنواع معينة من رأس المال أو مصدر تتم مأسسته، لها أشكال أساسية تشمل الأموال والأصول المادية الثابتة الأخرى (رأس المال الاقتصادي)، والمعرفة والمؤهلات ذات القيمة الاجتماعية (رأس المال الثقافي)، والتواصل مع الشبكات الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي). وإحدى الفوائد الأساسية للتمييز بين أشكال رأس المال هو القول إن علاقات القوة في المجتمعات الحديثة لا تظهر عبر خطوط «رأسية» خالصة، وإنما تحتوي أيضًا على بعد «أفقي.» على سبيل المثال، يرى بورديو أن الصراع بين الأطباء و«منظمات الحفاظ على الصحة»، لا يمكن وصفه بأنه مجرد علاقة تراتبية بين جماعة مسيطرة وجماعة خاضعة، وليس حتى على الأقل علاقة بين جماعة مستغِلة وجماعة مستغَلة، حسب التعبير الماركسي. مع ذلك، لا يمكن تجاهل هذا الصراع باعتباره صراعًا «زائفًا» بصورة ما لمجرد أنه يضم شريحتين

من شرائح الطبقة العليا. بدلًا من ذلك، يصف مذهب بورديو صراعات كهذه بأنها منافسات شرسة داخل مجال القوة بين حائزي الأنواع المختلفة من رأس المال - في هذه الحالة رأس مال اقتصادي وثقافي - وهما المصدران الرئيسان للوصول إلى مواقع السلطة في المجتمعات المتقدمة، حسب ما يقول بورديو.[٤٠] ويفترض بورديو أن ما على المحك هنا هو قيم علاقات أنواع رأس المال المختلفة في مجال القوة.

فما الفائدة التي يقدّمها إطار العمل هذا لدراسة مراكز الأبحاث؟ إن الميزة الأولى هي إبراز الانفصال عن المذهب الاختزالي، والذي يحاول عبثًا تعريف مراكز الأبحاث في إطار استقلالها عن أنواع المنظمات الأخرى. بدلًا من ذلك، يمكننا تحويل بؤرة التحليل إلى العلاقات الاجتماعية (علاقات التراتبية والصراع والشراكة وغيرها) التي تحيط بمراكز الأبحاث وتمنحها وجودها. لكن هذه الصيغة نفسها تثير سؤالًا محيرًا ألا وهو: كيف نعرف أي وكالة وجماعة ومنظمة تشملها الدراسة وأيها تستبعد؟ يمكنني أن أجيب عن هذا السؤال بقدر من الوضوح: ليس الغرض من التحول إلى أسلوب تحليل العلاقات الوصول إلى تعريف «نظري» أفضل لمراكز الأبحاث، وإنما تحويل سؤال «ما هو مركز الأبحاث؟» نفسه إلى سؤال إجرائي. بعبارة أخرى، كان ما سعيت لبيانه هو أن الفهم السليم لمراكز الأبحاث يبدأ بتحديد الظروف التاريخية التي برّرت وجود هذه الفئة، بل وأكسبتها أهمية بوصفها أحد أسس التصنيف في المجال الاجتماعي. ويجب أيضًا أن يظل المذهب نفسه مفتوحًا لمراجعات مستمرة في ما يتعلق بمعنى المصطلح ونتائجه. ويشير كلا الأمرين إلى الحاجة إلى ترسانة مفاهيم سوسيولوجية محدّدة كتلك المذكورة آنفًا. أما الآن فسأقوم بربط مفهوم مركز الأبحاث مؤقتًا بمجموعة معينة من المواقع في البنية الاجتماعية. وكما تبيّن جهود الباحثين المتواصلة لتمييز مراكز الأبحاث عن المؤسسات الأكاديمية والسياسية والتجارية والإعلامية، وكما يوضّح الشكل ١-١، فإن الموقع الذي أشير إليه هو مكان رئيس مميّز داخل مجال القوة في تقاطعات هذه المجالات المعترف بها. مع ذلك أؤكد على أن فكرة هذا الرسم التوضيحي لا تمثّل إلا فرضية الغرض منها توجيه البحث الإجرائي، وليست نظرية في حد ذاتها، كما أن مهمة تحديد الظروف الفعلية التي وجد فيها مركز الأبحاث تظل نصب أعيننا.

مع ذلك، توصّلنا إلى نقطة انطلاق جيدة. فالصورة الأساسية التي نشأت عن هذه المناقشة هي صورة مؤسسة «مهجنة» في تكوينها: مركز أبحاث جامعي (أكاديمي) جزئيًا، ووكالة تكنوقراطية جزئيًا، جماعة تأييد جزئيًا، جماعة ضغط جزئيًا، وهكذا. ولكن، عند هذا الحد يمكن للقارئ أن يسأل سؤالًا معقولًا عمّا

إذا كانت هناك منظمة «غير» مهجنة بصورة أو بأخرى. مع ذلك، ليس علينا إلا النظر إلى أقرب جيران لمركز الأبحاث في البنية الاجتماعية – على سبيل المثال: الجامعات، الوكالات الحكومية، شبكات النشطاء، الأحزاب السياسية، الشركات التجارية – لنعرف أنه لا يوجد ما يمكن وصفها بأنها مؤسسة أكاديمية أو سياسية أو اقتصادية خالصة.

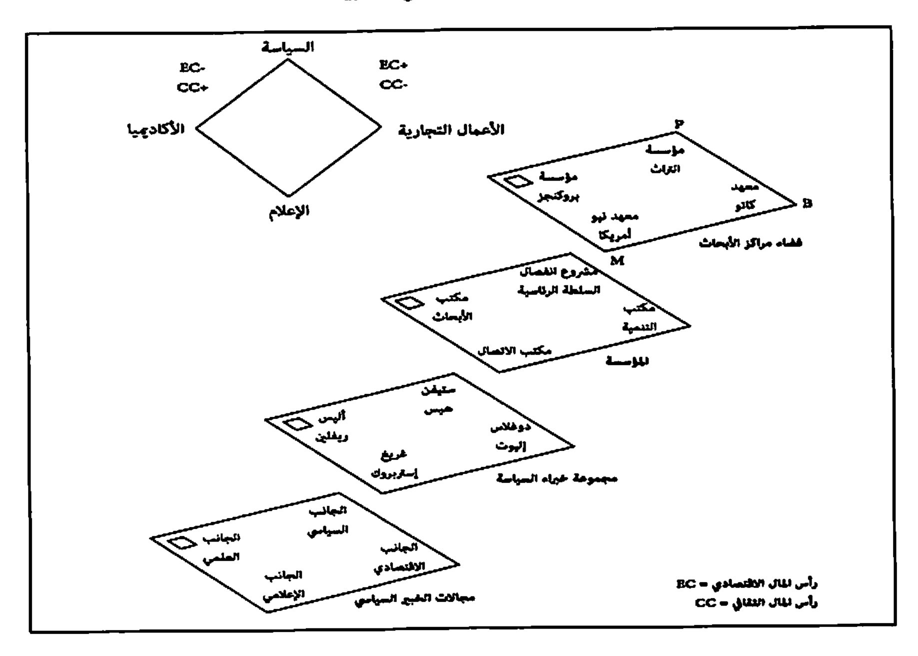


الشكل ١-١ مراكز الأبحاث في الفضاء الاجتماعي

وإذا كان يصعب فهم مراكز الأبحاث إلا في إطار علاقتها بهذه المجالات، ألا يعيدنا ذلك إلى المربع واحد؟ ولكن، أليست هذه الصيغة تدفع بالمشكلة إلى مستوى أعلى وحسب، عن طريق افتراض الحاجة إلى تعريفات سليمة لوصف أي مؤسسة بأنها موجهة «أكاديميًا» أو «سياسيًا» أو «اقتصاديًا» أو «إعلاميًا»؟ إن هذا اتجاه تساؤل مفيد يؤدي بنا إلى رؤية جديدة. فالإجابة هي أنه حتى بعدما شرحنا هذه الجوانب الخاصة بنشأة مراكز الأبحاث والتي ترجع أصولها إلى مجالات أخرى، يظل هناك جانب من وجودها لا يمكن فهمه إلا في إطار «العلاقات بين مراكز الأبحاث.» ولنفهم ممارسات مؤسسة بروكينجز أو مؤسسة التراث ومنتجاتهما، على سبيل المثال، لا يكفي مجرد فهم كيف تعبّر كل منظمة عن مصالح جمهورها أو مموليها، وإنما يتحدّد جزء مما تنتجه مؤسسة بروكينجز أو مؤسسة التراث بالعلاقة بين مؤسسة بروكينجز ومؤسسة التراث.(٤١)

إن إحدى المناقشات الرئيسة في هذا الكتاب ستكون في الواقع أنه ما دامت مراكز الأبحاث قد أصبحت موجهة لبعضها البعض في أحكامها وممارساتها، تكون قد أسست عالمًا اجتماعيًا شبه متميّز بمنطقها الخاص وتاريخها وبناها الداخلية،

ناهيك عن وكالاتها الخاصة. ويجب علينا في عملية التمييز التاريخية هذه أن نجد حقيقة مراكز الأبحاث. بعبارة أخرى، لا توجد مراكز الأبحاث على هذا النحو إلا بعدما شكّلت بيئتها المؤسسية الخاصة المستقرة نسبيًا.



شكل ١-٢ رؤية ثلاثية الأبعاد لفضاء مراكز الأبحاث

ويوضّح الشكل ١-٢ هذه النقطة بصورة مرئية، حيث يصف فضاء مراكز الأبحاث باعتباره مجموعة من القوى على شكل طبقات والأماكن المعرفة حسب العلاقات، والتي تقحم مبادئ التراتبية الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية نفسها فيها إلى حد ما. والسمة الأساسية لهذا الشكل التوضيحي هو أنه ثلاثي الأبعاد، وهذه السمة تعني أن هناك مجموعة من التناقضات غير المحدودة (بين منطق المنتجات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية) تتجاوز كل مظاهرها الفردية. وكما يوضّح المستوى العلوي للشكل التوضيحي، فإن هوية كل مؤسسة في فضاء مراكز الأبحاث، مع تفرّدها الكامل، يمكن أن تظل متحققة إلى حد بعيد بسبب تركيبة علاقاتها بأقطاب المجالات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية. إن مراكز أبحاث مثل مؤسسة هوفر ومعهد الاقتصادات الدولية، على سبيل المثال، تشتهر بقربها من الأكاديميا وهي وثيقة الصلة بها، في حين تشتهر مراكز أخرى في الأساس بانتماءاتها للشبكات والمؤسسات السياسية، مثل: الوكالات الحكومية (شركة «راند» مثلًا أو المعهد الحضري)، أو الائتلافات

التشريعية (معهد نورث إيست- ميدوست)، والأحزاب السياسية (معهد السياسة التقدمي)، والحركات الاجتماعية (معهد وورلد ووتش). كذلك توجد مراكز أبحاث أخرى على علاقة وثيقة بشركات تجارية (معهد المشروع التنافسي)، أو بالاتحادات العمالية (معهد السياسة الاقتصادية)، وكذلك بالمجال الاقتصادي. وأخيرًا، يظل عدد قليل من مراكز الأبحاث الأقرب للقطب الإعلامي للمجال (مثل مؤسسة نيو أميركا «أميركا الجديدة») حسب ما تبين من خلال إستراتيجيتها لغرس روابط بالهيئات الصحفية والإعلامية الإخبارية. وللتوضيح، يحدّد هذا الشكل مؤسسة بروكينجز باعتبارها أحد أكثر مراكز الأبحاث علمية، ومؤسسة التراث باعتبارها مؤسسة «سياسية» خالصة، ومعهد كاتو بوصفه مركز أبحاث يقع بالقرب من القطب التجاري، ومؤسسة نيو أميركا بوصفها مركز أبحاث موجّهًا إعلاميًا.

ولكن في الحقيقة، لا توجد أي مؤسسة من المؤسسات المذكورة هنا أحادية اللون تمامًا كما يشير هذا الرسم التوضيحي. فكل مراكز الأبحاث، كما سأبين في الفصل الرابع، تواجه ضغوطًا معينة للتحرك في اتجاه أكثر الأماكن ثباتًا في المجال: المركز. وبالتالي، فإن الطبقة التالية في الرسم التوضيحي تثبت أن مبادئ المجالات الأكاديمية والسياسية والتجارية والإعلامية الحاكمة يمكن رؤيتها كلها «داخل كل مركز أبحاث»، وإن كان بدرجات متفاوتة وبنسب متباينة. ولتوضيح هذه الفكرة يركز الرسم التوضيحي على مركز أبحاث واحد فقط، مؤسسة بروكينجز، ويضع مهمة محددة أو تقسيمًا فرعيًا مصاحبًا لكل «أوجهه» الرئيسة. ولبروكينجز ملف أكاديمي تمثلها على أفضل وجه أقسامها البحثية المتعددة، ودار النشر شبه العلمية الخاصة بها، دار نشر مؤسسة بروكينجز. كما أن له وجهًا سياسيًا يتكون من مبادرات متكررة مختلفة، مثل مشروع الانتقال الرئاسي، الذي تمّ إعداده لتقديم المشورة للموظفين الحكوميين التنفيذيين. كذلك، فإن لبروكينجز وجهًا موجّهًا تجاريًا، ويمثّله على أفضل وجه مكتبه التنموي، وجانبًا موجهًا إعلاميًا يمثّله مكتبه للاتصالات، الذي يصدر دليلًا سنويًا مصقولًا عن بروكينجز إكسبيرتس (خبراء بروكينجز) مزوّدًا بصور فوتوغرافية ملونة لخبرائه السياسيين، إضافة إلى التعامل مع المسائل الإعلامية وإدارة أستوديو تليفزيوني مزود بأحدث الأساليب التقنية.[٤٢] والنقطة الأساسية هي أن بروكينجز يكتسب هويته بوصفه مركز أبحاث، ليس عبر وجه واحد من هذه الوجوه، وإنما باجتماعها معًا.

وكما توضح الطبقة التالية في الشكل، تظهر نفس مجموعة التناقضات البنائية عندما نعتبر مجموعة الخبراء السياسيين هم موضوع دراستنا التجريبية. ولأن مراكز الأبحاث تطلب من أعضاء هيئة خبرائها مجموعة مهارات دقيقة لا يمكن الحصول عليها في صورتها المثلى، فمعظم خبراء السياسة لديهم بعض القدرات التي تقترن

بدورهم بصورة أكبر من غيرها. والنتيجة أنه يمكن وضع جماعات فرعية مختلفة لخبراء السياسة داخل فضاء مراكز الأبحاث باستخدام أسلوب التحليل نفسه. وفي اللغة الشائعة لـ«مناظرات واشنطن»، على سبيل المثال، فإن «الدواهي» هم خبراء السياسة الذين يستمدون سلطتهم من كفاءتهم الفنية ومؤهلاتهم الأكاديمية، و«المدّعين» هم أولئك الذين يحملون أكثر من مجرّد شبه عارض بالمستشارين السياسيين، وأعضاء جماعات الضغط، والمستشارين القانونيين، ووسطاء المشروعات السياسية، هم أولئك الذين لديهم بصر حاد للغاية لتسويق سلعهم الفكرية وجمع الأموال، و«أساتذة الكلام» هم خبراء السياسة الذين يشعرون عند الحديث في التلفاز براحة أكبر مما يشعرون بها عندما يكتبون في حجرة مكتب خالية. وكما يشير التخطيط السابق، يمكن ملاحظة انقسام متماثل بين العاملين في مؤسسة بروكينجز، والذي يضم الشخصية العلمية أليس ريفلين، الحاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد، والرئيس السابق «لاتحاد الاقتصاد الأميركي»، و«السياسي» البارع ستيفن هِس، الموظف والمستشار السابق في أربع إدارات أميركية للبيت الأبيض، وصاحب المشروعات دوجلاس جيه. إليوت الذي التحق بمؤسسة بروكينجز بعدما عمل طوال عقدين في بنك استثماري، والصحفي جريج إيستربورك، الحاصل على درجة الماجستير في الصحافة، والذي ضمت أنشطته الصحفية كتابة عمود رأي منتظم للموقع الرياضي على الإنترنت (ESPN.com).

مع ذلك، فبينما يختلف خبراء السياسة في خلفياتهم المهنية، وأسلوبهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم، فإنهم بمجرد أن يدخلوا فضاء مراكز الأبحاث، تتشكل أحكامهم وممارساتهم بصورة حتمية بقواعدها وقيودها الخاصة. ولكي نمسك بتلابيب هذه الفكرة نقول إننا يمكننا تحويل التحليل من الموضوع إلى الذات - إذا جاز القول - أو من بنية مركز الأبحاث إلى تصورات الخبير السياسي ودوافعه وميوله. وكما سأبيّن، يواجه خبراء السياسة المنتسبين لمركز الأبحاث، ضغوطًا معيّنة لاكتساب خليط معقّد من المهارات وردود الأفعال التي تعكس البنية العامة لمجالهم. بعبارة أخرى، إن الخبير السياسي النموذجي - المثالي هو من يرتقي بالأنواع القطبية الأربعة المرسومة في التخطيط السابق عن طريق مزج فكر باحث جاد، بمعرفة إجرائية، وقدرة على توقع القضايا السياسية «الساخنة» بدراية اللاعب «الخبير بالطرق»، ورغبة أحد أصحاب المشروعات في «بيع» سلعة ما، وموهبة في «التحدث بنبرة لاذعة»، وكتابة نصوص دقيقة مدفوعة الأجر لمتخصص في الإعلام. من هنا، ينبغي أن يتواجد الخبير، مثل مركز الأبحاث نفسه، في صورة «جماعية»، ومن ثم تفترض الطبقة السفلى في الشكل ١-٢ أننا يمكننا ملاحظة نفس التعارض رباعي الجوانب بين المنطق الأكاديمي والسياسي والتجاري والإعلامي الناتج عن

شخصية الخبير السياسي. ومثلما لاحظ عضو متميّز في بروكينجز عندما سئل عن متطلبات المنافسة المفروضة على أعضاء تلك المؤسسة: «إن لنا عيون جانوس(*) ننظر في كلا الاتجاهين.»(٤٣)

ولننه هذا الجزء بذكر ميزة أخرى للنظر في مراكز الأبحاث باستخدام صورة المجال البيني.

وقد أشرت سابقًا إلى أن الصورة العامة لمركز الأبحاث تميل إلى التذبذب بين ملفين مختلفين اختلافًا جذريًا: التبجيل المميّز للمفكرين من ناحية، وتنظيم المرتزقة أو جماعة الضغط المتنكّرة من ناحية أخرى. والآن، أود الإشارة إلى أن صور مراكز الأبحاث تلك لها نظائر في الأدبيات العلمية أيضًا، وهي أكثر وضوحًا في مذاهب نظريتَيْ التعددية والنخبة اللتين سبق ذكرهما في المقدمة. وقد أتاح لنا الأسلوب التحليلي الذي أوجزناه إيجاد معنى لهذا التعارض عن طريق طرح فكرة أنه نتاج «علاقات الصراع على فضاء مراكز الأبحاث» بين أولئك الذين يكتبون ويتكلمون عنها. على سبيل المثال، ليس غريبًا أن معظم الكُتّاب الذين يتحدثون بنبرات موقِرة عن مراكز الأبحاث، غالبًا بالتأكيد على ارتباطها بالمجال الأكاديمي (كما في عبارة «جامعات بلا طلاب»)، يرتبطون مهنيًا أيضًا بمراكز الأبحاث.(٤٤) وأود أن أقول إن هذه الأوصاف الموقِرة لمراكز الأبحاث ليست نتاج خداع أو حتى مصلحة ذاتية خالصة، وإنما وجهات نظر متأثرة بالسياق الاجتماعي. والمؤكد أن أي فرد يعمل داخل مركز أبحاث، يرى أن المقارنة بين مركز الأبحاث وجماعة الضغط أو جماعة المصالح تجعل مراكز الأبحاث تبدو حتمًا علمية أكاديمية بلا شك. وللسبب نفسه، فإنه بالنسبة لكاتب يهتم اهتمامًا كبيرًا بالمجال الأكاديمي، سيبدو مركز الأبحاث حتمًا مختلفًا تمامًا عن الجامعة، وربما أقرب إلى آلة دعائية أو أداة من أدوات سماسرة السلطة. من هنا، يجب ألا نندهش أيضًا من أن الكُتّاب الذين يقدمون أدق أوصاف مراكز الأبحاث - ألا وهم أصحاب نظرية النخبة من أتباع ميلز - كانوا جميعًا باحثين أكاديميين، ومعظمهم باحثون موجودون في منطقة فضاء أكاديمية بعيدة من الناحية البنائية عن المجال السياسي؛ وأعني بها: مجال علم الاجتماع.

ولكي نظل محتفظين بروح نقد الذات المشار إليها في هذه المناقشة، دعني أتكلم بصراحة عن علاقتي بالموضوع بتكرار أهدافي في هذه الدراسة. فليس

(*) (Janus) إله الأبواب والتحولات عند الرومان، ويصور عادة بأن له وجهين من الأمام ومن الخلف؛ لأنه ينظر للماضي وللمستقبل في آن واحد. (المترجمة)

الغرض من هذا التحليل الاحتفاء بمركز الأبحاث ولا نقده بقسوة ولا الموافقة عليه، ولا أن نحكم حكمًا عابرًا على خبراء السياسة، أو غيرهم من أصحاب الفكر. وإنما هدفها الأول توفير تحليل سوسيولوجي للتكوين التاريخي لفضاء مراكز الأبحاث، الذي وضعت له مفهومًا بوصفه فضاءً تابعًا مهجنًا ينتج المعرفة، ظهر مؤخرًا في الولايات المتحدة عند تقاطع المجال الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والإعلامي، وبعد تتبع أصوله وتطوره، سأصف بنيته الداخلية، ويشمل ذلك «القواعد» الأساسية للأبحاث السياسية، وعلاقات الصراع والتراتبية والشراكة التي تحدث حاليًا بين أعضائها. وأخيرًا، سأقوم بالتحليل باستفاضة عن طريق ربط تطور مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة بسلسلة من التوجهات السياسة والاقتصادية والثقافية الأوسع في الحياة الأميركية.

تداخل حدود عمل مركز الأبحاث

دعني أعرض بشيء من الإيجاز، ما أعتقد أنه أكثر الاعتراضات المحتملة على المنحى الذي أوجزته هنا، ولاسيما استخدامي مفهوم «المجال». وبعبارة أوضح، أليست الإشارة إلى مراكز الأبحاث بوصفها «مجالًا» تثير مرة أخرى مشكلة ترسيم الحدود المشار إليها آنفًا، وإن كان على نحو مختلف نوعًا ما؟ بعبارة أخرى، إذا كان التركيز الحقيقي لهذه الدراسة ليس على نوع مميّز من المؤسسات في حد ذاتها، وإنما على فضاء اجتماعي يشبه المجال، أما زال علينا إذن أن نقرر أين تقع حدود الفضاء، وأي المؤسسات تقع «داخله» وأيها «خارجه»؟ وإن كان الأمر كذلك، ألا يعيدنا ذلك إلى المربع رقم واحد؟ إن صح طرح هذه الأسئلة، فإنني أعتقد أنها مبنية على سوء فهم شديد لمفهوم المجال. والمهم أن نتذكر مرة أخرى أن المجال ليس «موضوعًا» في حد ذاته، وإنما هو كسر النمط الاختزالي في التفكير ووضع العالم الاجتماعي في الاعتبار في إطار العلاقة بينهما. لذلك يمكنني تحديد بؤرة اهتمام هذه الدراسة في ما يتعلق بمجموعات من العلاقات الاجتماعية العديدة، وإحداها (كما سأفصّل لاحقًا) هي مجموعة العلاقات التي نشأت عن طريقها فئة مراكز الأبحاث، واكتسبت معناها في الحياة الاجتماعية والسياسية وتغيرت حتمًا عبر هذا المسار.

إن أول حزمة علاقات يدل عليها تعبير «فضاء بين المجالات»، ويتكون من العلاقات بين القوى الأكاديمية والسياسية والتجارية والإعلام التي تشكل عالم مراكز الأبحاث وتؤسسه جزئيًا. وسأدلّل على أن كل قوة توجد بدرجة ما من التوتر مع كل القوى الأخرى، مع ذلك، فإن مجموعة التناقضات الناتجة لا تكون حقيقية، وإن إضافة البنية رباعية الأركان لفضاء مراكز الأبحاث يهيمن عليها تعارض أساسي

ثنائي القطب بين ادعاء الجامعيين الحكمة والكفاءة الفكرية (كما ظهر بوضوح في توجيه مركز الأبحاث نحو هدف الكفاءة الأكاديمية) والسعي للسطوة الدنيوية (أو ما يسميه بورديو السطوة الزمنية، في إشارة إلى التعبير الديني). وتشير حزمة العلاقات التالية، والتي يدل عليها تعبير «المجال»إلى العلاقة بين مراكز الأبحاث نفسها، وإلى الأشكال الاجتماعية الجديدة المصاحبة لها (البِنَى، الممارسات، التنظيمات، وهكذا). وستلقى هذه الأشكال والعلاقات مناقشة مستفيضة في الفصل الرابع. وتشير حزمة العلاقات الأخيرة، والتي يدل عليها تعبير «حدود العمل» إلى العلاقات الرمزية التي تكتسب فئة مراكز الأبحاث من خلالها معناها على المستوى الاجتماعي. ويقع في قلب هذه العلاقات ممارسات أصحاب المشروعات الذين يقعون داخل التصنيف نفسه، ويسعون سعيًا حثيثًا إلى إدخال تلك العلاقات في المجال الاجتماعي.

ولتوضيح هذه المجموعة الأخيرة من العلاقات نلقي نظرة سريعة على مثال حقيقي لحدود العمل، والذي استقيته من مقال نشر عام ٢٠٠٥ بعنوان «ما مركز الأبحاث؟» كتبه جون سي. جودمان رئيس «المركز القومي للتحليل السياسي» (NCPA).[٤٥] ويمكن قراءة مقال جودمان، من زاوية سوسيولوجية، بوصفه محاولة إستراتيجية للدفاع عن تماسك مصطلح «مركز الأبحاث» ومدى نفعه. وكيف يتعامل شخص ما يهتم بالأصداء العامة والسياسية للفئة مع مشكلة ترسيم الحدود؟ أولًا، في قسم بعنوان «مراكز الأبحاث مقابل جماعات المصالح»، يرى جودمان أن مراكز الأبحاث تختلف عن جماعات المصالح التي لا هي مفرخة للأفكار الجديدة و[لا] يقودها مفكرون. ويقول إنه يفضل النظر إلى «جماعات المصالح بوصفها جماعات ضغط لترويج الأفكار»، في حين أن مراكز الأبحاث مشغولة بتحليل الخبراء. بعد ذلك، وفي قسم بعنوان «مراكز الأبحاث مقابل الجامعات»، يتساءل جودمان: كيف... تختلف المؤسسات الأكاديمية عن مراكز الأبحاث؟ وتستحق إجابة هذا السؤال أن تُقتبس كاملة:

> «إن أحد جوانب الاختلاف هو أن أبحاث الأساتذة المثبّتين لا تتم رعايتها ولا توجيهها، ويتحدّد موضوع البحث حسب هوى الأستاذ. وقد يكون الهدف حل مشكلة اجتماعية أو عدم حلها، على عكس مراكز الأبحاث التي تميل إلى التوجيه بالأهداف. وهي توظّف الباحثين أو تتعاقد معهم لعمل أبحاث في موضوعات معينة وتدعم حلول المشكلات المحددة بدقة. كذلك يعتمد التقدير في الجامعات على المكانة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بها، أما تقدير مراكز الأبحاث فيعتمد على نجاحها في حل مشكلات عامة حقيقية.»

بعبارة أخرى، بينما ينعزل الباحثون في راحة نسبية في الجامعة، يكون على مراكز الأبحاث الانشغال بمشكلات «حقيقية».

كذلك تختلف مراكز الأبحاث عن ممثلي السوق، حسبما يؤكد جودمان؛ لأنها لا تخضع لمبدأ طلب المستهلك، ولا تسمح للممولين وقوى السوق بتوجيه أفكارها كليًا. ويكتب جودمان أن مركز الأبحاث في النهاية ليس جماعة مصالح سياسية ولا وكالة حكومية رسمية. في الواقع، حتى نتجنّب الغرق في أعماق التفكير المشوّش لمناظرات واشنطن السياسية، يوصي جودمان بأن تنفصل مراكز الأبحاث ليس من الناحية المعرفية وحسب عن سياسات واشنطن، وإنما «جغرافيًا» أيضًا، ويقول: «إن بيئة واشنطن دي. سي. تخنق التفكير الإبداعي، وأرى أنك إن كنت تريد أن تفكر في ما لا يفكر فيه الكونجرس (ولا يحتمل أن يفكر فيه في أي وقت لاحق)، فعليك أن تفكر بعيدًا عن واشنطن.»

وعلى السطح، يبدو أن هذا العرض يفضي إلى لعبة تمايز معقدة. بعبارة أخرى، يجب على مركز الأبحاث أن يثبّت أنه ليس جماعة ضغط ولا جامعة ولا عملاً تجاريًا ولا جماعة مصالح وما إلى ذلك. ولكي يفعل مركز الأبحاث ذلك لا بد له أن يلقي الضوء على ما يختلف فيه عن هذه المؤسسات. ولكن إذا نظرنا عن كثب، يمكن أن نجد حيلة طريفة في هذه اللعبة، ألا وهي أن كل «إعلان استقلال» لمركز الأبحاث ينشئ أيضًا «شكلًا جديدًا من أشكال التبعية»، وكل فعل يبدو أنه فعل انفصال يُبنى على إستراتيجية مماثلة للانتماء. على سبيل المثال، نجد أن الخاصية الرئيسة التي تفصل مراكز الأبحاث عن النشاط الموصوم لجماعات الضغط هي خاصية تعزيز المصداقية «المقترنة» بعالم البحث الأكاديمي. وهكذا، حتى عندما يقابل جودمان بين مراكز الأبحاث والجامعات، فإنه لا تفوته الإشارة إلى أن «مراكز أبحاث السياسة العامة «بطبيعتها الخاصة» تنخرط في عالم الأكاديميا والأبحاث.» وإن مراكز الأبحاث، شأنها في ذلك شأن الجامعات، «تستخدم الباحثين وتشجع البحث، وتوفر منتدى للتفاعل البحثي.»[٤٦] بصياغة أخرى، إن العلاقة بين مركز الأبحاث والجامعة ليست علاقة اختلاف محض، وإنما هي علاقة تشابه محكوم. وثمة تناقض مماثل يميّز علاقة مراكز الأبحاث بمؤسسات سياسية مثل الأحزاب وجماعات الضغط. والمؤكد أنه حتى مع نصح مراكز الأبحاث بأن تتجنّب مستنقع واشنطن دي. سي. (العاصمة)، يقر جودمان بوجود ضغوط للبقاء داخل عاصمة الدولة و«التركيز على ما يركز عليه الكونجرس والإدارة الأميركية.» فضلًا عن ذلك، «فإن الفشل في فعل ذلك يؤدي إلى مخاطرة الوصم بانتفاء الفائدة.» وهذا ما جعل جودمان نفسه يحافظ على علاقات نشطة بمكتب الشؤون الحكومية في واشنطن ... لمد الكونجرس والإدارة بأبحاث باحثي المركز القومي للتحليل السياسي وشهاداتهم

ومشورتهم، ولعقد مؤتمرات ولقاءات التوصيات الخاصة بقضايا المصلحة المباشرة في كابيتول هول. بعبارة أخرى، يجب على مراكز الأبحاث أن توجه نفسها بوضوح نحو النقاش السياسي في كافة جوانبه اليومية، بل وتبني صيغ ومحاور وأنشطة مكاتب الدعم القانونية وجماعات المصالح، وغيرها.

إن علاقة مركز الأبحاث بعالم الأعمال علاقة مزدوجة أيضًا، وتصبح أكثر وضوحًا عندما يذكر جودمان أن الخبير السياسي البارع هو أحد «أصحاب المشروعات الفكرية» أو «شخص يطبق «مهارات تنفيذ المشروعات التي توجد غالبًا في عالم الأعمال» على عالم الأفكار.»[٤٧] وتصبح الصلة بين مركز الأبحاث والشركة التجارية أكثر وضوحًا من خلال مطبوعات مركز الأبحاث. على سبيل المثال، يقول جودمان إنه بعكس الأبحاث العلمية، تستخدم تقارير المركز القومي للتحليل السياسي «عناوين سميكة الحروف وأفكارًا مقسمة إلى نقاط للتأكيد وعبارات حادة ورسومًا بيانية جذابة.» – أي الزخارف المميزة للتقرير التنفيذي. ويبدّد جودمان أي شكوك ما تزال موجودة حول كيفية نشأة هذه السمات:

> «يقدّم المركز القومي للتحليل السياسي (NCPA) كل هذه الأساليب التي أصبحت شائعة اليوم. لكن هذه الأساليب لم تكن من ابتكارنا وإنما «نقلناها حرفيًا من عالم الأعمال التجارية.» أما ما كان مبتكرًا فهو رؤية أن الأفكار يمكن تسويقها مثل السلع، وأن مراكز الأبحاث يمكن أن تسوّق نفسها مثل أي مشروع تجاري.»[٤٨]

والمؤكد أنه إبّان تأسيس المركز القومي للتحليل السياسي عام ١٩٨٣، حسب ما يقول جودمان: «كانت وظيفته إيجاد حيّز في السوق»، تمامًا كما يحدث اليوم عندما «تدار المؤسسة باعتبارها عملًا تجاريًا.»[٤٩]

والفكرة العامة الشاملة هي أن مركز الأبحاث، كشرط مسبق لوجوده في حد ذاته «بوصفه مركز أبحاث»، يجب أن يشارك في فعل معّقد يحقق التوازن مكوّن من مناطق متساوية من القرب والبعد. والأداء يناقض نفسه في الأساس: حيث إن الجزء الأول من الفعل الذي يحقق التوازن يميّز مركز الأبحاث عن كل من مجالاته الأصلية، أما الجزء الثاني فيعيد تبعيته للمجالات نفسها من أجل الفوائد المادية والرمزية التي توفرها. من هنا، تمّ حبس مراكز الأبحاث في دائرة لا تنتهي من الانفصال والارتباط. ولا يمكنها أبدًا أن تفصل نفسها عن مؤسساتها الأصلية؛ لأن كل ارتباط يوفر شكلًا من أشكال الحجيّة التي تجعل انفصاله المفترض عن المؤسسات الأخرى يقع موقع التصديق. ولكن لا يمكن أن «يصبح» مركز الأبحاث مجرد جامعة أو جماعة مصالح أو عمل تجاري أو

جهة إعلامية؛ لأنه لكي يصبح كذلك ينبغي أن يلغي تميّزه باعتباره مركز أبحاث، ويخضع نفسه لمعايير حكم خاصة بهذه المجالات. لذلك، يجب على مراكز الأبحاث أن تسعى إلى شغل مكانة هيكلية متعدّدة الجوانب عن طريق جمع أشكال مختلفة من رأس المال المكتسب من جهات مختلفة، والتعامل معها كما يفعل لاعب السيرك: المكانة العلمية، وكفاية المؤهلات في صيغ سياسية معيّنة من التعبير، والأموال، والقدرة على جمع التبرعات، والأساليب التي تشبه أسلوب المشروعات، والقدرة على الوصول إلى أسباب الانتشار والشهرة. ولا يكون الفوز في هذه اللعبة بجمع «كميات» ضخمة من رأس المال وحسب، وإنما بعمل الخلطة الصحيحة.

خاتمة

عند هذه النقطة، ينبغي أن يتضح سبب ضرورة إقامة حد فاصل معرفي بين كل من التعريفات العلمية المعروفة والشائعة لمصطلح «مركز الأبحاث»، ولاسيما أنه ليس هناك معنى للإصرار على «استقلال» مراكز الأبحاث سواء بصورة رسمية أم غير ذلك. والأمر ببساطة أن عزل مركز الأبحاث لأغراض إجرائية تسخّر الباحث ببراعة لأداء مهمته ما دام هدف مراكز الأبحاث الأول، حتى قبل هدف ممارسة التأثير السياسي، هو تمييز نفسها عن أقرب جيرانها في الفضاء الاجتماعي. ولقد تبنيت بدلًا من ذلك منهجًا جديدًا لفهم ووصف مراكز الأبحاث قائمًا على امتداد المنهج التحليلي الذي أنشأه بورديو، وبصفة خاصة بوصفه جزءًا لا يتجزأ من فكرة «المجال»، ويمثّل التحرك من مركز الأبحاث إلى المجال طريقة مختلفة لبناء الموضوع إجرائيًا، أكثر من مجرد تحوّل في المعنى الاصطلاحي. ويتيح لنا هذا المذهب دراسة كل من البنية الموضوعية لفضاء مراكز الأبحاث، والطباع الشخصية للخبير السياسي الخارجي دون خلق انفصال تحليلي. أثناء هذه العملية مع ذلك، فالفكرة الرئيسة هي أن الاختلافات بمختلف أشكالها التي رأيناها في فضاء مراكز الأبحاث – ما هي إلا اختلافات اسمية: بروكينجز في مقابل مؤسسة التراث، «المدّعون» في مقابل «الدواهي»، أقسام البحث في مقابل مكاتب الشؤون الإعلامية – لا يمكن أن تنزل لمستوى الاختلافات الفاصلة بين وكالات ومكاتب ومؤسسات معيّنة. بدلًا من ذلك، يجب أيضًا قراءة كل اختلاف بوصفه عاملًا مُظهِرًا «لمجال القوة»، و«ما وراء المجال» الذي تتصارع فيه الوكالات والجماعات حول ماهية أشكال القوة التي ستعتبر أكثرها شرعية وقيمة في المجتمع الأميركي. إذن، فالهدف الأساسي لهذه الدراسة سيكون ربط نمو مراكز الأبحاث بالعلاقات الاجتماعية المتغيّرة بين ملّاك القوة في الولايات المتحدة.

الفصل الثاني

خبــراء تحت الإعداد

ميلاد العقل العلمي التقني

مفهوم «القوة» هو المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية، تمامًا كمفهوم «الطاقة» في العلوم الطبيعية. ومثل الطاقة، للقوة أشكال عديدة مثل الثروة والسلاح والسلطة المدنية والتأثير على الرأي، ولا يمكن اعتبار أيٍّ منها تابعًا لآخر، ولا يُشتق أي شكل منها من غيره من الأشكال، كما إن محاولة التعامل مع أحد أشكال القوة، ولنقل الثروة مثلًا، بمعزل عن الأشكال الأخرى لن تحقق إلا نجاحًا جزئيًا وحسب، تمامًا مثلما ستكون دراسة صورة واحدة من صور الطاقة قاصرة في نقاط معينة، حتى تؤخذ الصور الأخرى في الاعتبار... وبالعودة إلى التشابه مع العلوم الطبيعية، نجد أن القوة مثل الطاقة، يجب النظر إليها باعتبارها تنتقل باستمرار من أي شكل إلى أي شكل آخر من أشكالها، وينبغي أن يكون اختصاص العلوم الاجتماعية هو البحث عن القوانين المنظمة لهذا الانتقال.

برتراند راسل

إن هدف هذا الفصل هو إيجاد خط تاريخي أساسي لنظريةٍ في نشأة مراكز الأبحاث. وسأطرح أولًا فكرة أن هذه العملية بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، مع نشأة عدد هائل من «النماذج الأولى من مراكز الأبحاث» (وهو تعبير سأشرحه حالًا)، تولّدت كنتاج للشراكات العابرة بين جماعات النخبة وأفرادها الذين ينتمون إلى جهات مختلفة في الولايات المتحدة. ثانيًا، سأدلّل على أنه مع أوائل ستينيات القرن العشرين، كانت النتيجة النهائية لهذه العملية هي إنشاء جهاز كبير متعدّد

الأجزاء «للعقل العلمي التقني»، ربط الحدود بين البحث والسياسة في الولايات المتحدة، وساعد في التعريف بهذه الحدود إلى حد ما. وفي أوائل ستينيات القرن العشرين، كان المتخصصون التكنوقراط قد أصبحوا في طليعة خبراء الشؤون السياسية الأميركية، وهو تطور مهّد الطريق لتشكيل فضاء مراكز الأبحاث بعد ذلك مباشرة. ولكن قبل أن أتمكن من شرح هذه المسألة باستفاضة، أحتاج لطرح عدد من الأسئلة المهمة تتصل بالمصطلحات التي سأستخدمها، وأسلوب الرصد التاريخي الذي تعتمد عليه. على سبيل المثال، لماذا أصرّ على استخدام المصطلح غير المناسب باتفاق الجميع وهو «النماذج الأولى من مراكز الأبحاث»، للإشارة إلى المؤسسات التي قد يصفها باحثون آخرون بأنها ببساطة أول ما نشأ من مراكز أبحاث؟ ثانيًا، كيف يختلف مذهبي عن ما سبق من وصف لأصول مراكز الأبحاث؟

سأبدأ بتعريف ما أعتبره نقطتَيْ الضعف الرئيستين في المعلومات المتاحة عن أصل مراكز الأبحاث. وترتبط أولى هاتين النقطتين ارتباطًا وثيقًا بورطة تحديد المفاهيم التي تحدثت عنها في الفصل الأول. فالأمر ببساطة هو أن عدم وجود إجابة تعريفية عن سؤال: «ما مركز الأبحاث؟» قد سبّب ارتباكًا واسع النطاق بين الباحثين حول كيفية تعريف العوامل والجماعات والعمليات الرئيسة التي ساهمت في ميلاد مراكز الأبحاث. على سبيل المثال، يُرجع جيمس سميث في بحث مهم أصول مراكز الأبحاث إلى تجمّع الإصلاحيين، في ماساتشوستس عام ١٨٦٥، الذين أسسوا في ما بعد «جمعية العلوم الاجتماعية الأميركية.» من ناحية أخرى، تربط باتريشا ليندن نشأة مراكز الأبحاث بتأسيس «المؤتمر القومي للرخاء الاجتماعي»، وهو جمعية خيرية عامة أنشئت عام ١٨٧٣ (وهي مؤسسة لم يشر إليها سميث قط في دراسته الموسعة).[1] من هنا انتقد جيمس ماكجان باتريشا ليندن على هذا الاختيار، وسماه اختيارًا اعتباطيًا وقال: «أفضل أن أتتبع أصول هذه المؤسسات إلى مؤسسة بروكينجز الذي أُنشئ عام ١٩١٦.» ولكن لم يتضح لماذا هذا الاختيار الأخير أقل اعتباطًا بأي صورة من اختيار ليندن، باستثناء أن بروكينجز أصبحت يشار إليها في ما بعد بمصطلح «مركز الأبحاث»، (وإن كان هذا معيارنا، فإن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، التي تأسست عام ١٩١٠، يمكن أن تكون مرشحًا أفضل للقب «أول مركز أبحاث»). وفي هذا الصدد يرجع دونالد أبيلسون تاريخ «الموجة الأولى» لمراكز الأبحاث إلى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٤٥ بإنشاء مؤسسة راسل سيدج (عام ١٩٠٧)، والتي يشار إليها بوصفها أول مؤسسة في هذه الموجة.[2]

ربما يشك القارئ في أنني لا أتحرّى الإنصاف في الإشارة إلى هذه التناقضات، التي ربما يتفق الباحثون في هذا الصدد على أنها «ضجة» لا لزوم لها

وسط إجماع أكبر حول أصل مراكز الأبحاث. مع ذلك، يبدو أن هناك اتفاقًا عامًا بين الباحثين على أنه بحلول نهاية «الحقبة التقدمية»، ظهرت مراكز أبحاث في المشهد القومي بصورة تشبه صورتها الحالية. ولكن المشكلة تتعمّق عندما نعتبر أن كل الإشارات إلى مراكز الأبحاث التي ذكرت آنفًا تنطوي على مفارقة تاريخية إلى حد ما. وأنا لا اشير كثيرًا إلى استخدام مصطلح «مركز الأبحاث» في حد ذاته (برغم أن هذا الاسم لم ينتشر على نطاق واسع قبل ستينيات القرن العشرين)، لكن بافتراض أن المنظمات التي نحن بصددها كان «مقدرًا» لها دائمًا أن تصبح عضوًا في هذه الفئة. ومن المغري أن نسلم بانتماءاتها، لكنني أعتقد أنه من الأفضل الحفاظ على نوع من «الشك التصنيفي» الذي يحيط بالفعل بهذه المنظمات في معظم سنوات القرن العشرين.

وقبل ستينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، كانت التقارير الصحفية عادة تشير إلى المنظمات المذكورة آنفًا كحالات منفردة، وبلا اتجاه يبين أنها تنتمي جميعًا إلى فئة واحدة. وفي الواقع، كان تركيزها في أغلب الأحوال ينصبّ على ما «تنفرد» به كل منظمة بصورة واضحة. من هنا، أعلن مقال في لوس أنجلوس تايمز في ديسمبر عام ١٩٢٧، عن ميلاد مركز أبحاث جديد في واشنطن بالعبارة التالية: «مؤسسة بروكينجز» نوع فريد من مراكز الأبحاث والتدريب» في العلوم الإنسانية تمّ تأسيسه في عاصمة البلاد.»[٣] وإذا كنا نميل للقول بأن بروكينجز لم تكن «نوعًا فريدًا» (وهي عبارة تناقض نفسها في ذاتها)، إذ سبقتها مراكز أبحاث عديدة أخرى، إذن لم يكن هذا هو الرأي السائد في عشرينيات القرن العشرين. ففي الواقع، كانت مراكز الأبحاث التي سبقت بروكينجز، بالنسبة إلى الصحفيين في أوائل القرن العشرين، فريدة أيضًا. ولهذا السبب نجد الوصف التالي لمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك تايمز عام ١٩٣٠: «في مدينة نيويورك الشاسعة والتي تزداد اتساعًا يومًا بعد يوم، هناك عدد لا يحصى من المستشفيات والمكتبات والمتاحف والجامعات والكاتدرائيات والنوادي والتجمعات الاجتماعية من كافة الأنواع، لذلك كان أمرًا مدهشًا أن يقال إنه سيتم افتتاح معهد، في يوم الجمعة القادم، يمكن وصفه بقدر من الدقة بأنه معهد «فريد»، حتى بين المعاهد الموجودة في جزيرة مانهاتن.»[٤]

وربما يظل القارئ يتساءل عن أهمية ذلك. السبب الرئيس هو أنه في ظل غياب أي وسيلة حاسمة لتحديد أصل مراكز الأبحاث، لا يوجد احتمال «افتراضي» يمكن قياسًا عليه شرح مسألة نشأتها، ولا يوجد معيار للتحديد حين تكون كل البدائل التاريخية الممكنة مستبعدة. فعندئذٍ يصبح من المستحيل فصل السمات الجوهرية لهذه العملية عن السمات الثانوية، أو المفاضلة بين تفسيرات

متنافسة. وكان المقصود من الأسلوب المنهجي الذي عرضته بإيجاز في الفصل الاستهلالي توقُّع هذه المشكلة وتقديم حل لها. وكان رأيي أنه لا بد لأي بحث علمي اجتماعي دقيق عن مراكز الأبحاث أن يوسع بؤرة تركيزه، لتمتد إلى ما هو أبعد من المنظمات نفسها، وأن يفحص كذلك العلاقات الاجتماعية التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ منها، ويشمل ذلك الروابط الشبكية التي تسمح لهذه المؤسسات بتمييز نفسها عن مؤسسات أخرى أكثر رسوخًا (حتى وإن كانت قدرتها على فعل ذلك تظل دائمًا إنجازًا مشكوكًا فيه). وحسب هذا الرأي، لم يكن ظهور مؤسسات معينة وحده هو ما سمح بميلاد مراكز الأبحاث، وإنما أيضًا العملية التي جعلتهم يتوجهون لبعضهم البعض في أحكامهم وممارساتهم، ليشكلوا بذلك شبكة تنظيمية شبه مميّزة، تلك التي أسميها «فضاء مراكز الأبحاث». وفي الفصل الثالث سأدلّل على أن فضاء مراكز الأبحاث لم يتماسك في الولايات المتحدة بأي صورة لها معنى قبل سبعينيات القرن العشرين، وحتى هذا التماسك آنذاك كان معناه فضفاضًا وليس محدد المعالم.

من هنا، فإن السمة المميزة الأولى لطريقتي هي أنها لا تتعامل مع نشأة فئة مركز الأبحاث باعتبارها مجرد أمر واقع، وإنما باعتبارها نتيجة ينبغي تفسيرها. هذه الطريقة هي أنها توجه المناقشة إلى احتمال معين يناقض الواقع، ألا وهو احتمال أن تظل مؤسسات مثل بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية للأبد مجموعات مبعثرة من المؤسسات المنفردة «المتميزة». فإلى أي حد يمكن أن نسأل هل هذا الاحتمال مازال قائمًا أم لا؟ وإذا فصّلنا هذه المسألة أكثر أُصرّ على أن عدم طرح هذا السؤال يضع الباحث في موقف حرج، إذ يعني ذلك ضمنًا أن جمع هذه المؤسسات في فئة واحدة من قبل ليست مسألة مهمة. وهذا الموقف قد يكون مثار شك على أفضل تقدير، وينطوي على خداع على الأسوأ، ولأن أي نقاش يتناول مراكز الأبحاث، سواء كان نقاشًا علميًا أو غيره، يعتمد بالفعل على فرضية أن فكرة الفئة تعني قدرًا من الوضوح والتميّز و(من الصعب تخيّل تأليف كتاب عن مراكز الأبحاث، على سبيل المثال، إن لم تكن هذه المؤسسات قد صُنِّفت معًا في خطاب عام وخطاب سياسي واحد.) وكما ذكرت، لم يصبح لهذه الفئة صدى على نطاق واسع إلا في سبعينيات القرن العشرين، واكتسبت في تلك الفترة معنى يشبه إلى حد بعيد معناها الحالي.

إذن، فأول أهداف هذا الفصل هو «نزع غطاء الألفة» عن فئة مراكز الأبحاث عن طريق وصف العملية التاريخية المعقّدة التي سبقت نشأتها. لذلك، سأبدأ بوصف خمس عمليات للنمو التنظيمي الذي سبق زمنيًا فضاء مراكز الأبحاث، لكنها أصبحت في ما بعد مرتبطة بنشأتها. وسأتناول بالنقاش كيف أن كل عملية

كان يحرّكها ظرف سياسي معيّن، أو مجموعة ظروف، وكان يقودها ائتلاف معين من «أصحاب مشروعات التنظيمات». وبرغم أن بعض الروابط الشبكية وصلت الشخصيات الرئيسة المشاركة في هذه المشروعات ببعضها، فمن الممكن تمييزها عن بعضها البعض حسب الهدف الذي ينشده كل منها، وبالمصادر والوسائل المختلفة التي استخدمها قادتها. وكما سنرى لاحقًا في هذا الكتاب، ستبقى آثار هذه الاختلافات في فضاء مراكز الأبحاث حتى اليوم.

وبرغم أن هدفي هو «نزع غطاء الألفة» عن فئة مراكز الأبحاث، فإنني لا أستبعد تمامًا فكرة أن هناك منطقًا أعمق يدعم نشأة «النماذج الأولى من مراكز الأبحاث». لكن ماذا كان هذا المنطق؟ هذا السؤال يؤدي بنا إلى ما أعتبره نقطة الضعف الثانية في الأدبيات الموجودة عن نشأة مراكز الأبحاث. بتعبير أوضح، ثمة انفصال عميق الجذور بين القراءتين المثالية والمادية لهذه العملية. فمن ناحية، هناك الرأي الشائع بأن مراكز الأبحاث نشأت عن مشروع للمذهب العقلاني يهدف إلى تحسين عملية صنع القرار السياسي خلال الحقبة التقدمية. وبناء على هذه الرؤية، كان إنشاء مؤسسات بحثية جديدة نتيجة حتمية للاستخدام المتزايد للتفسير العلمي والتقني في الشؤون السياسية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويقول هذا الرأي أيضًا إن مراكز الأبحاث قد اختلطت بصورة ما بنشأة «مراكز أبحاث دعائية» منذ ستينيات القرن العشرين. ودون إنكار حدوث تحول أساسي بعد الستينيات، سأبرهن على أن هذا التفسير يعاني من جرعة مزدوجة من المثالية:

أولًا: في تصويره ذي الصبغة المثالية للماضي، وثانيًا: في افتراضه المضلل بأن «الأفكار» كانت دائمًا المحرك الأساسي للعمل الذي تؤديه مراكز الأبحاث. إضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يكون هذا المنحى مسؤولًا عن التركيبة الطبقية المميزة لمؤسسي النماذج الأولى من مراكز الأبحاث، أو عن طبيعة أعمالهم ذات المستوى الإستراتيجي المرتفع. وأهم شيء أنه لا يمكن أن يكون مسؤولًا عن «المحتوى» المتميز لتوصياتهم السياسية التي كانت بصفة عامة تعكس مصالح رعاة المراكز من النخبة. وكما سأبين، فإن كل النماذج الأولى من مراكز الأبحاث تقريبًا أسستها النخب لأغراض سياسية معيّنة فقط. ومنذ لحظة تأسيسها لم تتوان عن الحفاظ على الرؤى العامة والتفضيلات السياسية لمؤسسيها، إلا نادرًا. فالمقصود هنا، إذن، هو عدم حدوث تحول صريح لمراكز الأبحاث الأميركية من «الفكر الخالص» إلى «الدعاية الملوّثة»، أو من «الروح الأكاديمية» إلى «الروح الأيديولوجية» (حسب عبارة ماكجان).(٥)

لكن إن لم نستطع تفسير أصل مراكز الأبحاث دون أن نضع في الاعتبار العلاقات المادية للقوة، فلا يعني ذلك أن العلاقات المادية للقوة تكفي «وحدها» لهذا الفهم، وهذا ما يمكن استخلاصه من مجموعة مختلفة من الدراسات التي ترى أن مراكز الأبحاث نشأت عن مشروع طبقة حاكمة تهدف إلى السيطرة على رأس المال وإدارة السياسة الخارجية الأميركية في سياق تنامي نفوذ البلاد دوليًا.[٦] من هذه الزاوية التي تقترن بمنظور نظرية النخبة، ارتبط ميلاد مراكز الأبحاث ارتباطًا وثيقًا بتماسك قوة الطبقة في الولايات المتحدة. وبرغم أن هذه النظرية أقرب إلى وجهة نظر، أعتقد أنها تظل ناقصة. وكنت أود أن أشير أولًا إلى أن كل الأطراف المرتبطة بإنشاء مراكز الأبحاث الأولى كانت نخبوية بلا شك، لكنها لم تكن هي «الطبقة الحاكمة» ككل، بل كانت في الواقع جزءًا معينًا منها، وأعني به شراكة مختلفة العناصر بين الرأسماليين التقدميين والموظفين المدنيين الطموحين الذين يعملون مع الجزء التكنوقراطي في النخبة الفكرية الأميركية، ومن بينهم من كانوا -أو سيكونون- دبلوماسيين ورجال دولة. إضافة إلى ذلك، في بعض الحالات، كانت هذه الشراكة تضع أعضاءها في موجهة إستراتيجية مع غيرهم من النخبة، ويشمل ذلك أصحاب المشروعات الملتزمين برؤية رأسمالية عدوانية للسوق الحرة، والمفكرين الملتزمين بهدف الاستقلال المعرفي. وما إن نضع هذه التناقضات في الحسبان، يصبح منهج نظرية النخبة تكرارًا لا معنى له؛ لأن السبب الرئيس الذي تحدد لميلاد مراكز الأبحاث - ألا وهو تحالف بين قطاعات معينة من النخبة - قريب للغاية من النتيجة التي يسعى لتفسيرها لدرجة يصعب معها تمييز هذا السبب عن النتيجة نفسها. بصيغة أخرى، يسلم منهج نظرية النخبة بوجود اتساق بين قطاعات معينة من النخبة مع إغفاله استبعاد النخب لأخرى من هذه الشراكة تمامًا.

إن ما نحتاج إليه، إذن، هو نظرية تركز على الكيفية التي تنظم بها بعض الجماعات النخبوية الفرعية معينة تنظم مصالحها ومصادرها وأولويتها مع بعضها البعض. ولإيجاد نظرية كهذه، ستكون وسيلتي هي وصف نشأة مراكز الأبحاث الأولى في إطار مواجهة متأرجحة بين النخب الاقتصادية والسياسية والثقافية في مجال القوة الأميركية، فما الذي أعنيه بذلك؟ تذكر، أولًا، أن «مجال القوة» هو تعبير أطلقه بورديو على منظومة المناصب التي تتنافس فيها الوكالات والجماعات القوية مع بعضها البعض، لتحديد أي المصادر ستعتبر أكثر المصادر شرعية وقيمة في المجتمعات الحديثة. ويمكن أن أوضح غرض هذا المفهوم عن طريق ربطه بالمفهوم الأساسي لنظرية النخبة. ومما لا شك فيه أن أحد عوامل الجذب في مفهوم النخبة هو اتساع أفقه، أو دلالته الأصلية التي تتضمن وجود عناصر فاعلة كثيرة غير الرأسماليين، مثل المهنيين وموظفي الحكومة والسياسيين

والمفكرين، وكلها تتمتع بالقوة وتشارك في «صراع الهيمنة». إذن فالإشارة هنا إلى أي مجموعة من العوامل مثل النخب، تتضمن مجموعة معينة من المصالح والرؤى المشتركة، وكذلك إمكانية اشتراكها في أحد أشكال العمل الجماعي. وهذه الفكرة مفيدة تمامًا مادامت ناجحة إلى حد بعيد، ولكن عند نقطة معينة يصبح اتساعها أيضًا إشكالية. إذ كلما اتسعت فكرتنا عن النخبة لتشمل كل الأجزاء ذات الصلة، قل تسليمنا بتآلفها. وهنا تصبح فكرة مجال القوة مفيدة، إذ تتمتع بنفس اتساع مفهوم النخبة عن طريق وصف العلاقات بين الوكالات والجماعات القوية باستخدم مجاز الفضاء الذي يحدده حجم أنواع رأس المال المختلفة وتكوينها. وفي الوقت نفسه، توحي بإطار عمل أكثر انفتاحًا بالأخذ في الحسبان إمكانية - بل وترجيح - التنافس والصراع داخل هذا الفضاء. وفي جوهر المفهوم توقع عام بأن العاملين الموجودين في تقارب بنائي وثيق أقرب إلى إنشاء تواصل اجتماعي بينهم. مع ذلك لا ينتظر أن يحدث بينهم تعاون وثيق، بل يجب أن تظل هذه المسألة مفتوحة دائمًا.

وعن طريق وضع أصول مراكز الأبحاث في هذا السياق، أود اقتراح ثلاثة أمور محددة:

أولًا: بالاتفاق مع أصحاب نظرية النخبة، أفترض أولوية «مصالح الطبقة» و«علاقات الطبقة» بوصفها أسسًا لفهم أصول مراكز الأبحاث. ثانيًا: وأيضًا بالاتفاق مع أصحاب نظرية «النخبة»، أرى أن النماذج الأولى لمراكز الأبحاث كانت مؤسسات نخبوية بلا أي التباس في ما يتعلق ببنيتها الاجتماعية. وثالثًا: مع ذلك، أرى أن ما كان على المحك في إنشاء هذه المنظمات ليس مجرد تراكم القوة، كما قد يقول أصحاب نظرية النخبة، وإنما أيضًا «القيم النسبية» لأنواع القوى المختلفة. بعبارة أخرى، لم تتخذ المواجهة بين النخب شكل الاتساق البسيط، بل أحد أشكال التعاون المصاحب للصراع «الأفقي». وكما سنرى، تعاونت جماعات فرعية نخبوية معينة في إنشاء مراكز الأبحاث الأولى، لكنها فعلت هذا جزئيًا في سياق صراعاتها مع نخب أخرى، إضافة إلى ذلك، حتى تعاونها كان أحيانًا يتضمن صراعات طاحنة للسيطرة على أجندات مؤسساتها. وبصفة عامة، بينما لعب الرأسماليون التقدميون الدور الأساس في إنشاء النماذج الأولى لمراكز الأبحاث الأولى، لم تكن نفس هذه المنظمات لتنجح بدون المشاركة الفاعلة للمهنيين والباحثين والعلماء والصحفيين والمهندسين ورجال السياسة الطموحين. وبصفة عامة، اعتبر الرأسماليون النماذج الأولى لمراكز الأبحاث وسيلة لتناول بعض المشكلات الرئيسة الخاصة بالنظام والكفاءة الصناعية. وعلى نحو أوسع، كانوا يعتبرون هذه المؤسسات أدوات «للتحديث» ودمج الرؤية العلمية العالمية داخل

رؤيتهم للرأسمالية. ولتحقيق هذه الأهداف، قاموا بضم الجماعات المذكورة آنفًا إلى جماعتهم. ولكن، في معظم الأحيان، اعتبرت السمات الأخرى النماذج الأولى لمراكز الأبحاث وسائل للوصول إلى ذروة العمل المهني.

إن وضع إطار آخر لأصول مراكز الأبحاث بهذا المعنى سيتيح لنا فهمًا أفضل لحالة هذه العملية مع بداية ستينيات القرن العشرين. وسيكون الموضوع الأساسي المستمر في هذا الفصل هو أن وجود سلسلة من الشراكات الغامضة بين النخب، هو ما أدى في النهاية إلى تشكيل جهاز ضخم متعدد الأجزاء يمثّل «عقلًا علميًا تقنيًا»، أو هيكلًا استشاريًا شبه رسمي ملأ الفجوة التي سببها غياب الذراع التكنوقراطية للحكومة الفيدرالية. وساعد هذا الهيكل التنظيمي على وصل الحدود، وإلى حد ما رسم الحدود، بين البحث والسياسة في الولايات المتحدة، ومن ثم وضع أصول مؤسسية لأسلوب إنتاج تكنوقراطي، وجعله الشكل السائد للمشاركة الفكرية في السياسة الأميركية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته. وستصبح هذه المناقشة نقطة الانطلاق للفصل التالي، الذي سوف يوضّح أن فضاء مراكز الأبحاث الذي تكوّن خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته عبر نقطة التقاء بنائية بين مجموعتين من الخبراء: الأولى، التكنوقراط الذين يدينون بوجودهم إلى حد بعيد للنماذج الأولى لمراكز الأبحاث، والثانية، نوع ناشئ من «الخبراء النشطاء» (المحافظين غالبًا) الذين مثّلوا تحدّيًا للسلطة التكنوقراطية بدءًا من ستينيات القرن العشرين. وقد تلقى الخبراء - النشطاء أكبر دعم لهم من حركة أصحاب مشروعات السوق الحرة الصاعدة التي تسعى إلى فرض سيطرتها على المجال الاقتصادي.

وسوف يتواصل هذا الفصل كالتالي: أولًا، سأشرح بالتفصيل رؤية سردية تاريخية لخمس موجات للتطور التنظيمي الذي جرى من أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٢ تقريبًا. وقد تكوّنت الموجة الأولى، التي يرجع تاريخها إلى تسعينيات القرن التاسع عشر، من اتحاد منظمات مدنية مختلفة أنشأها المصلحون الاجتماعيون في الحضر ليتناولوا قضايا الفقر، وكفاح العمال، واستيعاب المهاجرين وفساد الحضر. وكانت أهم الشخصيات التي ساهمت في إنشائها رجال الأعمال التقدميين الذين يعملون بانسجام مع شباب باحثي العلوم الاجتماعية. أما المجموعة الثانية من المنظمات فكانت مكاتب بحثية محلية أسسها رجال أعمال ومحاسبون بدءًا من العقدين الأول والثاني من القرن العشرين. وكان هدفهما المشترك هو تطبيق أساليب إدارية ومحاسبية جديدة لممارسة الحكم المحلي. وكانت المجموعة الثالثة من المنظمات، والتي بدأت تظهر في العقد الثاني من القرن العشرين، جماعات سياسية خارجية تمّ تصميمها لتفي بحاجة الحكومة الفيدرالية

النامية لمعلومات عن الدول والأسواق الخارجية. وأصبح لهذه المنظمات التي أسسها محامون وأصحاب بنوك ودبلوماسيون طموحون أثر في تطوير شبكة من متخصصي الشؤون الخارجية شبه المحترفين. أما مجموعة المنظمات الرابعة فقد نشأت بدءًا من عشرينيات القرن العشرين بصفة عامة بوصفها نتيجة نضج الاقتصاد بوصفه علمًا أكاديميًا. وعلى أثر الكساد العظيم تمّ إنشاء مكاتب أبحاث الاقتصاد مثل «المكتب القومي لأبحاث الاقتصاد» ولجنة التطوير الاقتصادي، وقامت بدورها باستحداث أدوات تقنية جديدة لإدارة الاقتصاد القومي. وأخيرًا، بدأت سلسلة من مجموعات التخطيط العسكري في الظهور في أربعينيات القرن العشرين، نتيجة للدور المتصاعد للبلاد بوصفها قوة عالمية عظمى، والزيادة المماثلة في الأبحاث والإنفاق الفيدرالي على التنمية. وقد استعانت هذه المنظمات التي كان يقودها عسكريون ورجال أعمال لهم توجه دفاعي بعلماء ومهندسين لإنشاء علم بيني جديد يسمى تحليل النظم.

وفي الجزء الأخير من الفصل، سأعود إلى مناقشة أدق تحليلًا، أقصد بها تفصيل وجهة نظري بأن هذه الموجات الخمس للتطور التنظيمي يمكن قراءتها بوصفها سلسلة من المواجهات في مجال القوة الأميركي، وسأدلل على أن ما يسّر إنشاء مراكز الأبحاث الأولى هو الائتلاف الغامض بين الجماعات التي اجتمعت على أساس إيمان مشترك بالحلول التقنية لأزمات الرأسمالية. وبحلول منتصف القرن، أدت هذه الشراكة إلى تهميش مجموعتين من النخب في الحوار السياسي. وتقع هاتان المجموعتان على طرفي نقيض في مجال القوة الأميركي:

أولهما: أكثر المثقفين استقلالية، وثانيهما: الرأسماليون الذين التزموا بأقصى أشكال أيديولوجية السوق تطرّفًا.

النماذج الأولى لمراكز الأبحاث: خمس موجات للتطوّر التنظيمي

شركاء في التقدم: اتحادات المنظمات المدنية ١٨٩٣-١٩٠٧

كان تطور التراث العلمي الاجتماعي البراغماتي في الولايات المتحدة وراء ظهور المنظمات التي تهدف إلى تحسين السياسة العامة عبر الأبحاث الاجتماعية. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت فكرة استخدام العلم الاجتماعي كوسيلة للتقدم الإنساني قد صارت مبدأ أساسيًا في فلسفة الإصلاح السياسي التي تعرف بالمذهب التقدمي.[٧] وكان أصحاب المذهب التقدمي يقاومون سياسات آلة الفساد

في «العصر الذهبي»(*) ومؤسسته الرئيسة، الحزب. وعوضًا عن ذلك، كانوا يتمنون إعداد المتخصصين المدرّبين المزوّدين بالمعرفة التقنية، التي يمكن أن تساعد في تصميم وإنشاء وإدارة المؤسسات العامة التي تتسم بالكفاءة. وكانت الرؤية التقدمية، في أنقى صورها وأكثر أشكالها طموحًا، تهدف إلى تحويل السياسة إلى سلسلة من الوظائف الإدارية التي يمكن أن تحل محل الصراعات الأيديولوجية تمامًا. وكان بعض التقدميين، على سبيل المثال، يرون أن الوكالات الفيدرالية التي تملك الخبراء غير الحزبيين، تستطيع إدارة السكك الحديدية والمصارف وشركات التأمين بكفاءة أعلى من الهيئات التشريعية، أو «اليد الخفية» للسوق. وكان يتزعم القائلين بهذا الرأي عالم الاجتماع ليستر وارد (Lester Ward)، مؤلف كتاب علم الاجتماع الديناميكي الذي صدر عام ١٨٨٣، وعالم الاقتصاد السياسي ريتشارد تي. إيلي (Richard T. Ely) الذي كتب مقدمة في علم الاقتصاد السياسي عام ١٨٨٩، وثورشتاين فيبلين (Thorstein Veblen) الذي كان أبرز أعماله نظرية الطبقة المرفهة عام ١٨٩٩، والصحفي هربرت كرولي (Herbert Croly) الذي شارك في تأسيس صحيفة الجمهورية الجديدة عام ١٩١٤.

فإذا كان الباحثون في العلوم الاجتماعية والصحفيون وغيرهم من المثقفين بين زعماء الحركة التقدمية (والذين مثّلوا خميرتها الحقيقية حسب تعبير المؤرخ آرثر لينك Arthur Link) فإنهم ليسوا وحدهم مهندسيها،(8) إذ كان رجال الأعمال المعتدلون سياسيًا، الذين يؤمنون بأن تطبيق المعرفة التقنية قد يكون هو مفتاح حل مشكلات الصناعة الأساسية، ومنها الصراعات العمّالية، هم جوهر تطور المذهب التقدمي. وهكذا نشأ نموذج شراكة متنامٍ بين أصحاب الأعمال والخبراء حول هذا الرأي. ومما تميّز به هذا النموذج، علىّ سبيل المثال، إنشاء علم جديد للإدارة الصناعية. وفي عام ١٨٨١، أسس جوزيف وارتون (Joseph Wharton) أول كلية للإدارة في العالم في فيلادلفيا، وهي كلية وارتون للمال والاقتصاد بهدف «توفير وسائل خاصة لتدريب الشباب والمعلومات الصحيحة في علوم وفنون المال والاقتصاد الحديث.»(9) وسرعان ما نشأ مجال متميّز للخبرة الإدارية عبر خليط من معرفة المهندسين ورجال الاقتصاد ورجال الأعمال. ويُحسب للمهندس الميكانيكي هنري إي. تاون (Henry E. Towne) دائمًا أنه طرح فكرة علم الإدارة في بحثه «المهندس بوصفه خبيرًا اقتصاديًا» عام ١٨٨٦، والذي قدّمه

(*) يطلق هذا الاسم على الفترة من حوالى ١٨٧٠- ١٨٩٨ (من نهاية الحرب الأهلية إلى أوائل القرن العشرين) في الولايات المتحدة، وتتسم بتوسع اقتصادي كبير ونمو الصناعة والثروة التي دعمت المادية، وظهور تأثيرات حكم الأثرياء (البلوتوكراسية plutocracy) في الحكومة والمجتمع. (المترجمة)

إلى «الجمعية الأميركية لمهندسي الميكانيكا» (تلك الجمعية التي أصبح رئيسها بعد ذلك).[١٠] وفي السنوات التالية زادت حركة الإدارة العلمية لفريدريك دبليو. تايلور (Frederick W. Taylor) من إيمان رجال الأعمال بأن تقنيات تنسيق تجميع مهام سير العمل، يمكن أن يحسن الإنتاجية ويحل لغز الصراع الطبقي. وسعى خبراء الإدارة إلى تثبيت مكانتهم بوصفهم جماعة في عام ١٨٩٨ عن طريق إنشاء «الجمعية الأميركية للإدارة الصناعية.»[١١]

كانت زيادة المؤسسات العلمية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر منتجًا آخر لإيمان المذهب التقدمي بالعلم. ففي الولايات المتحدة، أصبحت «جمعية العلوم الاجتماعية الأميركية» التي شارك فيها مجموعة من المحامين وفاعلي الخير والمعلمين والأطباء في عام ١٨٦٥، أول عضو رسمي مهم في هذه الجمعية.[١٢] ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت العلوم الاجتماعية قد تفرّعت إلى فروع عديدة لكل أهدافه الخاصة وافتراضاته وتوقعاته. فقد تشكل علم الاجتماع الأميركي، على سبيل المثال، في سياق حركات إصلاح نهاية القرن وبداية قرن جديد، والتي كانت دينية بطبيعتها في أغلب الأحيان، أو بدأها المسؤولون عن المساعدات الاجتماعية بتناول مشكلات الفقر والجريمة والفصل العنصري واستيعاب المهاجرين. وبالمقارنة بنظيره الأوروبي، اتجه علم الاجتماع في الولايات المتحدة إلى التركيز بدرجة أقل على مشكلة الصراع الطبقي، وبدرجة أكبر على القضايا العنصرية وقضايا الهجرة. كذلك اتجه علم الاجتماع الأميركي لأن يكون أكثر فردانية في رؤيته وافتراضاته المسبقة.[١٣] وأصبحت الأبحاث المسحية والإثنوجرافية المدنية، وهو تقليد بدأه دبليو إي. بي. دوبوا (Bois W. E. B. Du–) في كتابه زنجي فيلادلفيا عام ١٨٩٩، هي أساليب جمع المعلومات المفضّلة لدى علماء الاجتماع.

أدى نموذج الشراكة الصاعد بين رجال الأعمال والخبراء في الشؤون الاجتماعية والصناعية إلى إنشاء اتحادات مدنية جديدة، تمّ تصميمها لتناول مشكلات الصناعة.[١٤] وكان هناك مثال قديم بارز هو «الاتحاد المدني بشيكاغو»، وهي جماعة إصلاح اجتماعي أسسها الصحفي رالف إيسلي (Ralph Easley) والمصرفي من شيكاغو لايمان جيدج (Lyman Gage) خلال كساد عام ١٨٩٣. وقد ضم «الاتحاد المدني بشيكاغو» شخصيات بارزة في عالم الأعمال التجارية والتعليم والأعمال الخيرية، لدراسة أسباب الفقر والبطالة والفساد السياسي والهدر الإداري. وكان من بين مؤسسي «الاتحاد المدني بشيكاغو» جين آدمز (Jane Addams) والبيون وودبيري سمول (Albion Woodbury Small) أول أستاذ كرسي في علم الاجتماع في الولايات المتحدة ومؤسس قسم علم الاجتماع في جامعة شيكاغو.

وبعدما أصبح «الاتحاد المدني بشيكاغو» صوتًا مسموعًا في إصلاح التعليم والصحة العامة، غادر إيسلي شيكاغو ليؤسس نظير «الاتحاد المدني بشيكاغو» على المستوى القومي، وهو «الاتحاد المدني القومي» عام ١٩٠٠. ومثلما فعل نظيره، سعى «الاتحاد المدني القومي» للقيام بدور الوساطة في الصراعات القائمة بين الجماعات المجتمعية الكبرى. وكما شرح أحد موظفي «الاتحاد المدني القومي»، فبمجرد أن يجتمع أصحاب المصانع والمزارع والعمال والمحامون ورجال الدين «سنويًا أو على فترات متقاربة لمناقشة مصالحهم المختلفة... سيكون هدف «الاتحاد المدني القومي» هو توفير منتدى قومي يمكن أن يجتمع من خلاله ممثلون لكل هذه القطاعات العريضة من المجتمع، ويناقشوا المشكلات التي لهم فيها جميعًا مصالح مشتركة.»[١٥] وبرغم اتساع حدود هذه المهمة لكافة القضايا، إلا أن قضيةً وحيدةً سرعان ما اتخذت أسبقية على ما عداها من اهتمامات «الاتحاد المدني القومي»: ألا وهي مشكلة الصراعات العمالية. ففي ديسمبر عام ١٩٠٠، عقد الاتحاد أول مؤتمراته الكبرى تحت عنوان «المصالحة والتحكيم في الصناعة.»[١٦] وفي العام التالي، عقد مؤتمر مماثل وتمّ تخصيصه لموضوع «تحقيق نوع من الاتفاق بين الأيدي العاملة ورأس المال، يمنع الإضرابات وإغلاق المصانع التعسفي، التي يدفع كلا الطرفين بسببها ثمنًا باهظًا.»[١٧] وقد سعى الاتحاد إلى إيجاد «طريق آمن لحل مشاكل العمالة... عن طريق مناقشة ودية للمسائل الخلافية بين أصحاب الأعمال والعاملين لديهم.»[١٨]

وسرعان ما اكتسب «الاتحاد المدني القومي» شهرة بوصفه صوتًا معتدلًا في النزاعات العمالية في تلك الفترة عن طريق ضم مجموعة كبيرة متنوعة من الشخصيات، منهم زعماء عمّاليون مثل صامويل جومبرز (Samuel Gompers) ورجال البِر مثل جون دي روكفلر الابن (John D. Rockefeller Jr). واحتذت به منظمات أخرى منها «المكتب الأميركي للأبحاث الصناعية» (١٩٠٤) و«الاتحاد الأميركي للتشريع العمالي» (١٩٠٦). ومع عدم وجود مصدر ثابت للدعم المادي، كانت معظم هذه المؤسسات قصيرة العمر. وكان العنصر المفقود لاستمرارها وهو قطاع خيري دائم، قد بدأ يظهر في أول عقدين في القرن العشرين مع نشأة مؤسسات خيرية مثل كارنيجي عام ١٩٠٣، وشركة كارنيجي عام ١٩١١، ومؤسسة روكفلر عام ١٩١٣. وبرغم أن معظم منح المؤسسة الجديدة كانت موجّهة إلى «إضفاء الصبغة المدنية» على مؤسسات التعليم العالي مثل المكتبات والجامعات والمتاحف، فإن جزءًا من ميزانيتها كان أيضًا مخصصًا للبحث في الشؤون التي لها أهمية اجتماعية. وكان من بين المؤسسات الجديدة الأكثر توجّهًا للأبحاث مؤسسة راسل سيدج،

التي أنشأت عام ١٩٠٧ بوصية بمبلغ ١٠ ملايين دولار من مرجريت أوليفيا سلوكم سيدج (Margaret Olivia Slocum Sage) أرملة السياسي والمصرفي المخضرم راسل سيدج (Russell Sage). وبرغم أن هدف مؤسستها كان مساعدة «من يعانون من سوء الحظ أو قلة الحظ وغيرهم ممن لا تسير أحوالهم الاجتماعية بصورة جيدة»، فقد أكدت سيدج أن مؤسستها ينبغي ألا تعمل كمؤسسة خيرية تقليدية.[١٩] وإنما عليها أن «تنفق أموالها على البحث أولًا في أسباب الفقر وما يرتبط به من مشكلات.»[٢٠] ومن بين المشروعات الأولى التي وافقت عليها مؤسسة راسل سيدج «مسح بتسبرج»، تلك الدراسة الرائدة للحياة المدنية التي ركّزت على ظروف معيشة المهاجرين والعمال.[٢١]

رُسل الكفاءة: مكاتب الأبحاث المحلية ١٩٠٧-١٩١٦

وجد الإيمان المتزايد بالبحث والتخطيط أكبر ما يعبّر عنه بعد ذلك في سلسلة من مكاتب الأبحاث المحلية التي تمّ تصميمها لرفع الكفاءة في الحكومة لا سيما على المستوى المحلي. ولأن حكومات المدن في الولايات المتحدة زادت في الحجم والتعقيد واتسعت مجالاتها، صارت مشكلة الهدر والفساد أكثر وضوحًا، وازدادت الجهود التنسيقية للكشف عن أعمق أسباب استغلال النفوذ ولاقتراح العلاج. وكانت أكبر تلك المنظمات الجديدة وأكثرها شهرة هو «مكتب نيويورك للأبحاث المحلية» (NYBMR)، والذي سُمّي بعد ذلك «المعهد الوطني للإدارة العامة»، وقد تأسس «مكتب نيويورك للأبحاث المحلية» عام ١٩٠٧ بتمويل من روكفلر وكارنيجي.[٢٢] وأكرر القول إن الإيمان المتزايد بالعلم كان جليًا في مهمتها. وبرغم أن الفساد السياسي كان هدفه الأساسي، لم يكن هدف المكتب اجتثاث حالات سوء تصرف معينة في حد ذاتها، وإنما «دراسة الظروف والأساليب التي يتولد عنها سوء التصرف هذا باستمرار، مع إيجاد آلية جديدة وعلمية لمنعه.»[٢٣] ولم تضع جدة هذا الأسلوب سدى لدى المراقبين المعاصرين الذين كانوا يرون في إنشاء «مكتب نيويورك للأبحاث المحلية» علامات تحوّل عام في طبيعة الإصلاح الاجتماعي. ففي عام ١٩١٠، على سبيل المثال، أشارت صحيفة نيويورك تايمز باستحسان إلى أن المصلح الاجتماعي «من الطراز القديم» كان شخصية «ناصحة» تميل إلى الوعظ الأخلاقي، أما «الطراز الحالي... فلا يتعامل مع المقولات الشائعة مطلقًا، ولا يردد الوصايا العشر أبدًا، ويغلب الصمت على عمله، إلا أن يستفزه صوت فاسد مفضوح أو مسؤول غير كفء.»[٢٤] وتختتم الصحيفة قائلة: «وفي هذه الأيام، بدلًا من النصائح الصاخبة، لدينا أبحاث قام بها الخبراء ونجدها في سجلات الخدمة العامة.»[٢٥]

صار محاسبو «مكتب نيويورك للأبحاث المحلية» رمزًا للرشد والكفاءة. وقد كان ذلك سببًا في تنبيه دعاة الإصلاح في مدن أخرى كثيرة. وبعد عام من تأسيسها كتبت صحيفة شيكاغو ديلي تريبيون في نبرة غيرة واضحة: «كشف المكتب في نيويورك عن إهدار المال العام من جانب الإدارة على نحو مذهل، مما استدعى قرارًا فوريًا من جانب حاكم الولاية تشارلز إيفانز هيوز (Charles Evans Hughes) بعزل أحد رؤساء الأحياء فورًا.»[٢٦] وبحلول عام ١٩١٤، عمل ١٤ مكتبًا محليًا للأبحاث طبقًا لأدلة مماثلة في مدن مختلفة عبر البلاد.[٢٧]

أدى النجاح المحلي لمكاتب الأبحاث هذه إلى نشأة نظير لها على المستوى القومي في عام ١٩١٦. لم تكن المؤسسة الجديدة تحارب عدم الكفاءة بمعناها الواسع، لكنها وجّهت عملها نحو هدف سياسي محدّد، وهو فحص عملية التمويل الفيدرالي ومراجعتها مراجعة كاملة. وقبل إنشاء وكالة للميزانية التنفيذية في الولايات المتحدة، كانت المخصّصات المالية تُعد بدون إدارة مركزية من قِبل مجموعة من لجان الكونجرس لا تميّزها الكفاءة، وقد أفزع هذا الموقف رجال الأعمال التقدميين الذين كانوا يعتبرون البيانات السليمة شرطًا أساسيًا للإدارة الفعّالة. وفي عام ١٩١٢، وجد دعاة إصلاح الميزانية حليفًا قويًا في الرئيس وليم هوارد تافت، الذي أنشأ مفوضية الاقتصاد والكفاءة لوضع أجندة الإصلاح. وقد قاد الحملة فريدريك كليفلاند (Cleveland Frederick)، أحد مؤسسي «مكتب نيويورك». وفي حين لاقى إصلاح الميزانية دعمًا حزبيًا من حيث المبدأ، ظل هدفًا مراوغًا على المستوى السياسي؛ إذ كان كل إجراء إصلاحي يمكن تصوّره يؤدي إلى تقوية السلطة التنفيذية على حساب التشريعية. وقد أحبط الكونجرس الفكرة، وترك تافت الحكم دون أن يتمكن من تحقيق الإصلاح. وكان خليفته وودرو ويلسون أقل استجابة لمبررات إصلاح الميزانية، فقام بحل مفوضية الاقتصاد والكفاءة بصورة غير رسمية في يونيو عام ١٩١٣، و«شرح لأعضاء المفوضية المحبطين أن هناك قضايا أخرى لها الأولوية على أجندته التشريعية.»[٢٨] مع ذلك، قاوم دعاة الإصلاح، ونجحوا في الحصول على ١٠ آلاف دولار من مؤسسة روكفلر لإنشاء مؤسسة جديدة تكون قاعدة للعمليات. وقد انضم إلى فريدريك كليفلاند في هذه المساعي كل من فرانك جودناو (Frank Goodnow) أستاذ القانون بجامعة كولومبيا، ووليم إف. ويلوباي (William F. Willoughby) أخصائي علم الإحصاء في وزارة العمل، وكان كل منهما عضوًا سابقًا في لجنة تافت.

وقد ضم معهد الأبحاث الحكومية الذي أنشئ في أكتوبر من عام ١٩١٦، عددًا من الشخصيات الرائدة في مجال الصناعة والقانون والتعليم العالي لدراسة الأسباب الداعية لإصلاح الميزانية، وكان من بين أعضائها الأصليين

جيمس جيه. هيل (James J. Hill) أحد أقطاب السكك الحديدية، وتيودور فيل (Theodore Vail) المدير التنفيذي لشركة إيه تي آند تي، وآر. فولتون كاتينج (R. Fulton Cutting) الخبير المالي، وروبرت إس. بروكينجز (Robert S. Brookings) صاحب مصانع الأجهزة المنزلية في سانت لويس، وكذلك كان من أعضاء إدارته نواب رؤساء جامعات هارفارد، وييل وجونز هوبكنز، وجامعة ويسكونسن.[٢٩] ورئيس جامعة هارفارد السابق تشارلز دبليو إليوت (Charles W. Eliot)، وأستاذ القانون فيليكس فرانفورتر (Felix Frankfurter). وقد أعاد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧ الأمور المالية إلى صدارة الأجندة القومية، واكتسبت جهود إصلاح الميزانية دفعة جديدة. وبرغم أن دور معهد الأبحاث الحكومية المعلن هو توفير حقائق محايدة بغرض مساعدة صناع القرار في المشروع، فقد عمل المعهد بأسلوب مكتب الاستشارات التشريعية أو جماعة الضغط. وحسبما يقول المؤرخ جيمس سميث (James Smith) أعد معهد الأبحاث الحكومية صورًا متعدّدة من مشروع قانون الإصلاح، ومذكرة الكونجرس التنسيقية . وأدار حملة نشطة لصالح المشروع[٣٠] وتلي ذلك محاولة فاشلة أخرى لإصلاح الميزانية، قبل أن يتولى وارن جي. هاردينج (Warren G. Harding) عام ١٩٢١. وأخيرًا، في شهر يونيو من ذلك العام، بعد نحو عقد من كفاح دعاة الإصلاح التقدميين، صدّق هاردينج على قانون الميزانية والمحاسبة، وأنشأ بذلك «مكتب الميزانية» (الذي سمي بعد ذلك «مكتب الإدارة والميزانية») بوصفه جزءًا من وزارة الخزانة. وكان «معهد الأبحاث الحكومية» في قلب العملية؛ لأنه استضاف الوكالة الجديدة وزوّدها بالأساتذة والموظفين في الشهور الأولى من عمرها.[٣١]

خبراء في الحرب والسلام:
جماعات السياسة الخارجية ١٩١٠-١٩٣٩

شهدت الحقبة التقدمية أيضًا نشأة جماعات جديدة للبحث والنقاش في السياسة الخارجية والشؤون الدولية. وقد تصدّر أندرو كارنيجي صاحب أول مؤسسة كبرى من هذا النوع، وهي «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، المانحين بتقديم منحة قدرها ١٠ ملايين دولار في عام ١٩١٠. وطبقًا لما ورد في لوائحها التنظيمية، نشأت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي «لدعم أسباب السلام بين الدول والتعجيل بإنهاء الحرب العالمية، وتشجيع عملية تسوية الأمور الدولية بالطرق السلمية، عن طريق «الدراسة العلمية لأسباب الحرب والطرق العملية لتجنبها.»[٣٢] وفي تزعمها لهذه المساعي، ضمّت مؤسسة كارنيجي مجموعة من

مشاهير المتخصصين في الشؤون الخارجية، ومن بينهم وزير الخارجية السابق والسيناتور في الكونجرس عن نيويورك إلياهو رووت (Elihu Root) الذي أصبح أول رئيس للمؤسسة.[٣٣] أما جون دبليو. فورستر (John W. Forster) الذي كان وزير خارجية سابقًا أيضًا، فأصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية.

يرى بعض المراقبين أن مؤسسة كارنيجي الجديدة لم تحقق إلا أقل القليل من أهدافها، وذكر رئيس تحرير واشنطن بوست في افتتاحيتها عام ١٩١١ أن «خطة السلام الدولي فتكت بخطة تمويل المكتبات العامة تمامًا»، مشيرًا إلى مشروع سابق لكارنيجي لتمويل المكتبات العامة. ويضيف: «كانت هناك حدود للإنفاق على خطة المكتبات، لكن الأموال التي يمكن صبّها في الحفرة الجديدة لا حدود لها.»[٣٤] وقد تنبأ الكاتب نفسه بإخفاق مؤسسة كارنيجي في تحقيق هدفها النبيل «بالتعجيل بإيقاف الحرب العالمية، التي تمثّل أكبر وصمة في حضارتنا.»[٣٥] كما تنبأ أيضًا بعدم نجاح المؤسسة إلا في تحقيق الأهداف الأكثر تواضعًا المتمثّلة في تمويل الباحثين الأكاديميين، واجتذاب المساهمين الموسرين، وإرضاء ضمير كارنيجي: «بالطبع ستظل الطبيعة الإنسانية كما هي، وستقوم حروب أخرى كما في الماضي. ولكن كارنيجي سيصبح ملاكًا حارسًا لكثير من أساتذة القانون الدولي المستحقين والمحتاجين. وستزيد سعادة الدول بسبب العطاءات السخية من باب «الكرم الدولي».»[٣٦]

ويرى مراقبون آخرون أن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي لم تكن «وسيلة بريئة لتوزيع الملايين»، حسب ما قال محرر واشنطن بوست في ختام مقاله. وفي الواقع، رأى البعض المؤسسة بصورة أكثر سلبية بوصفها «جماعة ضغط منظمة تعمل... ضد مصلحة الولايات المتحدة.» حسبما قال محرر لم يذكر اسمه في الصحيفة نفسها بعد ذلك بثلاث سنوات.[٣٧] وبعد تأسيسها مباشرة، تعرّضت مؤسسة كارنيجي لهجوم من الكونجرس بسبب الحشد لإلغاء فقرة استثناء الرسوم في قانون قناة بنما لعام ١٩٠٢، وهي فقرة إضافية تعفي السفن الأميركية من دفع الرسوم المفروضة على الدول الأخرى للمرور في القناة. وفي حملة ضد هذه الفقرة، قامت مؤسسة كارنيجي بتوزيع أكثر من ٧٠٠ ألف نسخة من خطاب ألقاه رووت – والذي صار رئيسًا للمؤسسة وسيناتور نائبًا عن نيويورك – يضع فيه خطة مفصّلة لمناظرة ضد الاستثناء. وقد أثارت الحادثة رد فعل عنيف من نقاد مؤسسة كارنيجي، ومن بينهم نائب نيويورك الآخر جيمس أوجورمان (James O'Gorman). وفي مارس ١٩١٤، دافع سكرتير مؤسسة كارنيجي جيمس براون سكوت (James Brown Scott) عن مؤسسته أمام لجنة كتلة مجلس الشيوخ في نقاش مع نائب ميسوري جيمس إيه. ريد (James A. Reed) الذي تساءل:

«أليست هذه منظمة سلام؟» فرد سكوت بالإيجاب، فقال ريد: «إذن فما شأنها بموضوع رسوم قناة بنما؟» فأجاب سكوت: «بعض الناس يرون أن أفضل طريقة لحفظ السلام هي تذليل العقبات بين الدول.» فيسأل ريد: «وهل نخضع للدول الأخرى؟» ويجيب سكوت: «لن يكون هناك خضوع لدول أخرى في موقفنا.»[٣٨] ويرغم أن مؤسسة كارنيجي لم تعان من أي تبعات قانونية لهذه الحادثة، أثارت قصة رسوم قناة بنما بالفعل مسألة أصبحت في النهاية مصدرًا للتوتر بين مراكز الأبحاث: فأين الخط الفاصل بين تعليم العامة وثقافة جماعات الضغط؟

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، أصبحت الولايات المتحدة إحدى القوى الوطنية العظمى، حتى وإن كان هناك استمرار لنوع من الانعزالية يؤكد أن زعماءها دخلوا في التزامات دولية بتردد شديد. وفي حين أن السياسة الخارجية ظهرت بصورة أكبر في الحياة السياسة، فقد قبلت الدولة هدفًا متناقضًا لتوسيع العمل التجاري في الخارج وتجنّب التدخل العسكري. مع ذلك، ظلت الحكومة الفيدرالية ضعيفة إداريًا، ولم يكن لديها ما يكفي من قدرة تنظيمية ولا موظفين لدعم التخطيط الواسع للسياسة الخارجية. على سبيل المثال، برغم أن وزارة الخارجية، التي لم توظف لديها سوى ٩١ من العاملين الوطنيين في ١٩٠٠، وكانت وقتها في خضم توسع سريع، كانت هيئة العاملين بها، التي بلغ عدد موظفيها ٧٠٨ موظفًا في عام ١٩٢٠، ما زالت لا تقارن بالموظفين الوطنيين الذين كان عددهم سيبلغ ٨٦٠٩ بحلول عام ١٩٥٠.[٣٩] وفي هذا السياق كان تخطيط السياسة الخارجية ومناقشتها يقع بصورة متزايدة ضمن شبكة من النخب التي تعمل خارج الحدود الرسمية للحكومة. وكان في مركز شبكة العمل هذه مجموعة من مستشاري الرئيس وودرو ويلسون وتشتهر باسم «الاستعلام». وقد عبّر مساعد ويلسون الكولونيل إدوارد إم هاوس (Edward M. House) عن الفكرة للجماعة، وساعد الصحفي والتر ليبرمان (Walter Lippmann) في الحشد لها عام ١٩١٧. وفي العام التالي، ضم ويلسون عددًا من مقترحات أعضاء «فريق البحث» إلى خطابه ذي الأربعة عشر بندًا، وألمح موافقته على إنشاء «عصبة الأمم.» وقام أعضاء «فريق البحث» مع مجموعة من الدبلوماسيين البريطانيين من مؤتمر السلام في باريس، بوضع مشروع إنكليزي أميركي مشترك يسمى «معهد الشؤون الدولية» (ثم سمي في ما بعد «تشاتام هاوس (Chatham House)» لزيادة المعرفة بأحوال أوروبا في فترة ما بعد الحرب.[٤٠]

وفي عام ١٩١٨، تأسست جماعة سياسية خارجية مماثلة، هي نادٍ خاص بمحامين ورجال أعمال من نيويورك، بإدارة إلياهو رووت، الذي كان ما زال رئيسًا لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (وهو حاليًا حاصل على جائزة نوبل

للسلام لدوره في تحكيم منازعات دولية بوصفه وزيرًا للخارجية الأميركية.) ومثل أعضاء «فريق البحث»، دعم النادي عصبة الأمم، برغم أن مصالحها تتعارض مع تأثير المنظمة على العمل التجاري. وسرعان ما نشأ تحالف بين المجموعتين على أساس تكامل الموارد.[٤١] وكما يفسّر المؤرخ بيتر جروس (Peter Grose)، كان الاندماج حالة «تلاقي الخبرة الأكاديمية والحكومية مع المصالح التجارية العملية.»[٤٢] وقد تمكن «فريق البحث» من تقديم التجربة والخبرة الدبلوماسية وصلات رفيعة المستوى، لكنهم لم يقدموا أموالًا، فإن «رجال القانون والبنوك ... استطاعوا اختيار مصادر تمويل محدودة، ولكنهم كانوا يحتاجون بشدة إلى وجود جوهر فكري وحركة وصلات.»[٤٣] وفي عام ١٩٢١، اندمجت المجموعتان ليكوّنا معًا «مجلس العلاقات الخارجية.» وكان مجلسًا نخبويًا على نحو واضح، إذ أقام العاملون الأصليون بالمجلس، وعددهم خمسة وخمسون، أربعًا وسبعين إدارة مشتركة مجمعة، من بينهم خمسة وثلاثون من خريجي اتحاد آيفي، وثلاثة درسوا في أكسفورد، وخمسة كانوا رؤساء جامعات، منهم هارولد دبليو دودز (Harold W. Dodds) من برنستون، وإشعيا بومان (Isaiah Bowman) من جونز هوبكنز. وكان محامو وول ستريت يشكلون أكبر تجمّع مهني، برغم أن اثني عشر كانوا قد عملوا في مجلس الوزراء أو مناصب تتفرّع عنه. وهناك ثلاثون آخرون من العاملين الأصليين في مجلس العلاقات الخارجية كانت لديهم خبرة حكومية فيدرالية أخرى، معظمها في وزارة الخارجية. وأخيرًا، كان غالبية العاملين الأصليين مشتركين في نادٍ أو أكثر من النوادي الاجتماعية الراقية في نيويورك وواشنطن: «ذا سنشري»، «نيكر بوكر»، «كوزموس»، و«متروبوليتان.»[٤٤] وكما أقر أحد التقارير التي أمر بكتابتها «مجلس العلاقات الخارجية»: «لا يشعر قادة العمّال بالراحة بين الافتراضات العامة وآراء النخبة في المجلس.»[٤٥]

وإذا كان لمجلس العلاقات الخارجية مبدأ تأسيسي، فقد عبّر عنه رووت في العدد الأول من صحيفة المجلس فورين آفيرز أن الولايات المتحدة أصبحت وقتها قوة عالمية، أن الناس فيها لن يمكنهم بعد ذلك أن يتجاهلوا الأمور المتعلقة بالعلاقات الدولية. مع ذلك، فإن معنى الانفتاح الذي تم التعبير عنه في هذه الحملة التقريرية الموحية لم يكن مؤشرًا على أنشطة المجلس الأخيرة. ولأن المسألة بالغة الخصوصية وتقترب من السريّة، كان أعضاء مجلس العلاقات الخارجية يجتمعون دوريًا عبر سلسلة من التجمعات الدراسية والنقاشية. وعندما نشروا أفكارهم علنيًا، كان ذلك عن طريق وسيلتين أساسيتين: الأولى، سلسلة من التقارير والكتيبات السياسية التي كتب أعضاء المجلس معظمها، وكانت أحيانًا تضم محتوى كتبه باحثون من الخارج. والثانية، صحيفة المجلس فورين

آفيرز التي انطلقت في سبتمبر عام ١٩٢٢. وكان رئيس تحريرها أرتشيبالد كاري كوليدج (Archibald Cary Coolidge)، أستاذ التاريخ بجامعة هارفارد والعضو الأساسي «بفريق البحث». وكانت فورين آفيرز التي تميّزت بمقالات رجال الدولة والباحثين والمتخصصين في السياسة الخارجية، ومن بينهم عدد من وزراء الخارجية ونظرائهم من الوزراء الأجانب، تركز على القضايا الاقتصادية والتجارية المتصلة بالولايات المتحدة، وكذلك عصبة الأمم المثيرة للجدل والاستعمار في أفريقيا. وفي سنواتها الأولى اكتسبت الصحيفة عددًا صغيرًا من القراء، لكنه مؤثر، بلغ ٥٠٠٠ في عام ١٩٢٣، و١١٠٠٠ بحلول نهاية العقد، و١٧٠٠٠ مع نهاية الحرب العالمية الثانية.[٤٦] وخلال هذه الفترة تطور مجلس العلاقات الخارجية على نحو مطّرد، ويرجع الفضل في ذلك إلى منح الأبحاث الكبرى المقدّمة من مؤسسة كارنيجي والشركات التجارية الست وعشرين التي وقعت على برنامجه الخاص بالدعم المشترك.[٤٧] وقد أتاح المال للمجلس إنشاء شبكة من اللجان المحلية المستقلة في المدن عبر أنحاء البلاد. وكان عدد هذه اللجان في البداية ثلاث عشرة لجنة، ثم وصلت إلى سبع وثلاثين.[٤٨]

وهناك جماعتان أخريان بارزتان من جماعات السياسة الخارجية تمّ إنشاؤهما أيضًا خلال فترة ما بين الحربين، برغم أن كليهما لم يحققا شهرة مجلس العلاقات الخارجية نفسها.[٤٩] وكانت أولاهما «جمعية اتحاد الدول الحرة» التي تأسست في مدينة نيويورك عام ١٩١٨ على يد اتحادات المحامين والصحفيين ورجال الأعمال. وقد رأس الصحفي بول أندروود كيلوج (Paul Underwood Kellog) المنظمة التي كرّست نفسها في البداية لدعم عصبة الأمم. وفي عام ١٩٢٣، غيّرت المنظمة اسمها إلى «جمعية السياسة الخارجية»، واتسع نطاقها لتضم منتديات عامة لمناقشة مدى واسع من القضايا الدولية. وفي سنوات لاحقة، عرفت «جمعية السياسة الخارجية» بسلسلة مآدبها الصغيرة التي تستضيف خبراء في السياسة الخارجية، وكانت خطبهم تبث عبر الإذاعة بوصفها جزءًا من برنامج «جامعة الهواء» في محطة إن.بي.سي (NBC).[٥٠] وكما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في عام ١٩٢٧: «إن نوادي الرجال والنساء في نواحي المدن التي تصلها موجات الإذاعة تلتقي بانتظام للاستماع إلى مناقشة مأدبة الغداء؛ لأنها تبثّ على الهواء، ومن ثم تنقل فترات الأسئلة الخاصة بها.»[٥١] وبحلول نهاية عشرينيات القرن العشرين، أسست «جمعية السياسة الخارجية» أربعة عشر فرعًا محليًا في أنحاء البلاد.

أما جماعة السياسة الخارجية البارزة الأخرى، والتي تكوّنت خلال عشرينيات القرن العشرين، فهي «معهد علاقات الباسيفيك» (IPR)، وقد تأسس

في نيويورك عام ١٩٢٥.[٥٢] وكانت تحذو حذو جماعات بحثية ونقاشية موجودة في تلك الفترة، معظمها كان يركّز على أوروبا، فسعى معهد علاقات الباسيفيك «لفتح نافذة على الشرق الأقصى» بعقد لقاءات غير رسمية لممثلي الدول المطلة على المحيط الهادي.[٥٣] وكانت أولى فعاليات المعهد مؤتمر يوليو ١٩٢٥ الذي عقد في هونولولو بجزر هاواي، وحضره ممثلو سبع دول، من بينهم اليابان والصين ونيوزيلندا واستراليا. وكانت «عبقرية هذا المؤتمر» حسب ما يقول راي لايمان ويلبور (Ray Lyman Wilbur)، رئيس جامعة ستانفورد ورئيس الوفد الأميركي، هي أنه «لم يعتبر مؤتمرًا للتفاوض الدبلوماسي أو للمساومة القائمة على طموحات دولة أو جماعة»، وإنما كان مناسبة «للتفكير ودراسة مشكلات المصالح الكبرى المشتركة بين الدول المشاركة بحضور خبراء من كل دولة.»[٥٤] وبعد عامين عقد «معهد علاقات الباسيفيك» اجتماعًا ثانيًا في هونولولو، تبعته اجتماعات مماثلة في كيوتو في اليابان عام ١٩٢٩، وفي شنغهاي في الصين عام ١٩٣١، وفي باناف في كندا عام ١٩٣٣، ثم في يوسمايت في كاليفورنيا عام ١٩٣٦. وكان للحاضرين في اجتماعات «معهد علاقات الباسيفيك»، كما ذكر أحد الصحفيين المعاصرين، مقدرة كافية للتأثير إلى حد بعيد في فكر بلادهم (وزير دفاع أميركي سابق، رئيس وزراء فرنسي سابق، قائد أسطول بريطاني سابق، باحث روسي كبير، فيلسوف صيني بارز.)»[٥٥] وكان من بين أعضاء الوفد الأميركي في الاجتماعات، على سبيل المثال، جون دي. روكفلر الابن، ورئيس جامعة هارفارد أبوت لورانس لويل (Abbott Lawrence Lowell)، وجيمس جي. ماكدونالد (James G. McDonald) رئيس مجلس إدارة جمعية السياسة الخارجية.

ولفترة قصيرة، نجح «معهد علاقات الباسيفيك» في الحفاظ على سمعته بوصفه دار تثبُت من الحقائق محايدًا إلى حد ما، وله «موقف علمي» كما وصفه أحد أعضاء الوفد الكوري في «معهد علاقات الباسيفيك» وليس وسيطًا للدعاية.[٥٦] وقد نشر له مقال عام ١٩٢٩ في صحيفة لوس أنجلوس تايمز يؤكد على وضع المعهد بوصفه «هيئة غير رسمية على الإطلاق»، ومن ثم برّرت أعمالها التوقعات بأنها ستوفر «قدرًا وافرًا متميزًا من الصلات الثقافية ومستوىً رفيعًا من الفكر... والتعاون الذي لا بد أن تنشأ عنه حتمًا نتائج بنّاءة ذات تأثير واسع.»[٥٧] وفي العام نفسه، أطرى محرر افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز على «معهد علاقات الباسيفيك»؛ بسبب دوره «الذي لا يقدّر بثمن» بوصفه قوة «تعرض الحقائق» في الشؤون الخارجية. وفي حين أن التجاهل المتبادل قد جعل «المتعصبين ومحترفي الدعاية يزرعون بذور عدم الثقة» بين الدول المطلة على المحيط الهادي، حسب ما تقول التايمز، وأتاح اهتمام «معهد علاقات الباسيفيك» بجمع «المعلومات الأساسية عن مشكلات المحيط الهادي» خدمة عامة مفيدة.[٥٨]

مع ذلك، وبسبب كثرة الحروب الداخلية في شرق آسيا، ولاسيما بعدما غزت اليابان إقليم منشوريا ١٩٣١، وبعدما أصبح الجدل حول العلاقات الأميركية اليابانية أكثر إثارة للنزاع، أصبح حفاظ «معهد علاقات الباسيفيك» على صورته باعتباره هيئة محايدة مستحيلًا. وبعد إعادة النظر، يصعب تجاهل المفارقة المرة في نبوءة راي لايمان ويلبور المفعمة بالأمل، والتي عبر عنها في الجلسة الافتتاحية لمعهد علاقات الباسيفيك في هونولولو بأن «المنظمة كان يمكن أن تساعد «جزيرة أواهو» على أن تصبح «من الناحية المعنوية على الأقل» وكأنها جبل طارق لها أمنها الدولي وأمنها القومي على حد سواء.»[٥٩] مع ذلك، وحتى قبل الهجوم على بيرل هاربر، تضاءلت قدرة «معهد علاقات الباسيفيك» على تقديم نفسه بوصفه ينبوع المعرفة العلمية. وفي عام ١٩٣٤، أصبح الباحث المتخصص في الشؤون الآسيوية أوين لاتيمور (Owen Lattimore) رئيس تحرير مجلة **شؤون الباسيفيك**، أولى الصحيفتين اللتين أصدرهما معهد «علاقات الباسيفيك.» وقد سمح التزام لاتيمور بتقديم مدى واسع من وجهات النظر في مجلة **شؤون المحيط الهادي**، بما في ذلك أعمال الباحثين الماركسيين التي تنتقد المنظمة على يد من هم ضد الشيوعيين. وبحلول عام ١٩٣٦، استطاعت صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** اختزال «معهد علاقات الباسيفيك» عن طريق وصفه بأنه منظمة «بدأت في هونولولو منذ ما يزيد عن عشر سنوات باعتبارها هيئة نهضوية شبه دينية، وسرعان ما نشرت أفكارها وأصبحت أهدافها سياسية واقتصادية في الأساس.»[٦٠] وكان تورط لاتيمور مؤخرًا في مسألة «أيدي الصين» (واتهام السيناتور جوزيف ماكارثي الشهير له بأنه «أكبر جاسوس روسي في الولايات المتحدة») مما زاد من تلويث سمعة «معهد علاقات الباسيفيك.»[٦١] وفي عام ١٩٥١، عندما قامت اللجنة الفرعية للأمن الداخلي في مجلس الشيوخ الأميركي بالتحقيق مع المنظمة؛ بسبب دورها المزعوم في نشر الدعوة للشيوعية، أصبح توقف نشاط «معهد علاقات الباسيفيك» وشيكًا. ويلخّص وليم إل. هولاند (William L. Holland)، الباحث في المعهد ورئيس تحرير مجلة **شؤون الباسيفيك** لفترة طويلة، الأمر فيقول: «طوال عمره البالغ خمسة وثلاثين عامًا، عقد المعهد ثلاثة عشر مؤتمرًا دوليًا غير رسمي، وأصدر صحيفتين بارزتين متخصصتين في المشكلات الآسيوية، وقام بتنفيذ برنامج أبحاث دولي واسع النطاق في معظم دول آسيا ودول المحيط الهادي، كما نشر ما يقرب من ١٣٠٠ كتاب متخصص وكتيّب شعبي. ومع ذلك، وبعد إخفاق ماكارثي التام، فقد المعهد «معظم دعمه المالي من الشركات والمؤسسات» وشهد إلغاء إعفائه الضريبي بوصفه مؤسسة تعليمية، «وحل نفسه في أواخر عام ١٩٦٠.»[٦٢]

إدارة السوق: مكاتب الأبحاث الاقتصادية ١٩٢٠-١٩٤٣

اتسمت السنوات الانتقالية الصعبة بعد الحرب من ١٩١٩-١٩٢١ بارتفاع معدلات البطالة، والتسريح المؤقت للعمال، وإغلاق المصانع، وانتشار صراعات العمل. ولكن في عام ١٩٢٢، أفسحت هذه الاضطرابات المجال لعودة جزئية للوضع السوي مركزها صناعات السيارات والحديد والصلب والأدوات المنزلية.[٦٣] وبرغم ذلك استمرت غالبية الأميركيين في حياة اتسمت بالعمل غير المنتظم والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة. وأدت التفرقة العنصرية ونقص مهارة الأيدي العاملة والمعارضة الشرسة من أصحاب العمل للمنظمات العمالية إلى نقص عام في عضوية اتحاد العمال، من خمسة ملايين عضو أثناء الحرب العالمية الأولى إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون في عام ١٩٢٩.[٦٤] وكان في سياق هذا الاضطراب الاقتصادي وما تزامن معه من تطور في علم الاقتصاد، أن نشأت سلسلة من المؤسسات الجديدة تخصصت في أبحاث الاقتصاد والتخطيط. وكان أول تلك المؤسسات «المكتب القومي للبحوث الاقتصادية (NBER)»، الذي تأسس عام ١٩٢٠، وتولّى رئاسته ويسلي كلير ميتشل (Wesley Clair Mitchell)، الخبير الاقتصادي السابق في بنك بيركلي والتلميذ السابق في ثورشتاين فيبلين. صار «المكتب القومي للبحوث الاقتصادية» تحت قيادة ميتشل يؤدي مجموعة من الوظائف التكنوقراطية. وكان من بين مشروعاته الأولى، مثلًا، دراسة واسعة النطاق للبطالة داخل البلاد، وتمّ تنفيذه بالاشتراك مع وزارة التجارة. وكان الغرض من المشروع جمع إحصائيات وصفية عن البطالة في الولايات المتحدة - وكانت دراسة غير مسبوقة فعلًا في ذلك الوقت - استهدفت تشخيص أسباب المشكلة و«التوصية بسياسة عملية متماسكة وبرنامج تحكّم يحلا محل المسكنات المؤقتة وإجراءات الطوارئ» للحد من هذه المشكلة[٦٥].

وفي الوقت نفسه، بعثت الحياة في «معهد الأبحاث الحكومية (IGR)»، تلك المؤسسة التي أنشئت عام ١٩١٦ لإصلاح عملية الميزانية الفيدرالية، بوصفها مركزًا للبحوث الاقتصادية. وبعد تحقيق غرضه الأساسي في عام ١٩٢١ بإقرار قانون الميزانية والمحاسبة، سرعان ما أصبح «معهد الأبحاث الحكومية» منظمة «بلا هدف وبلا رؤية» حسب ما قال دونالد كريتشلو.[٦٦] واستدعى الأمر تدخل روبرت إس. بروكينجز (Robert S. Brookings)، وهو تاجر الأخشاب بسانت لويس وقطب العقارات البارز، الذي عمل في مجلس إدارة «معهد الأبحاث الحكومية» منذ تأسيسه لإحياء المعهد. وبعدما ترك بروكينجز عالم التجارة لتحقيق رغبته في العمل العام، أعاد تنظيم «معهد الأبحاث الحكومية» بوصفه جزءًا من جهد ثلاثي الأجزاء لتشجيع تطوير علم

الاقتصاد وأساليب المحاسبة. وحسب رأي بروكينجز، كان معهد الأبحاث الحكومية سيستمر في تنفيذ الأبحاث بكفاءة إدارية وإدارة العاملين بغرض تحسين الإنتاجية في الصناعة. وكان الجزء الثاني من المشروع هو إنشاء بروكينجز مؤسسة شقيقة لـ«معهد الأبحاث الحكومية» تسمى «معهد العلوم الاقتصادية»، والذي تمّ تصميمه ليركّز على قضايا التجارة، والرسوم الجمركية، وديون الحرب، والسياسة العمالية. وقد دشن بروكينجز هذه المؤسسة الأخيرة عام ١٩٢٢ بمنحة قدرها ١,٦٥ مليون دولار من شركة كارنيجي[٦٧]. أما الجزء الثالث من هذا الجهد فكان ما قام به بروكينجز عام ١٩٢٤ من إعادة تنظيم برنامج الحكومة وعلم الاقتصاد للدراسات العليا في جامعة واشنطن في سانت لويس، حيث عمل في فترة ما رئيسًا لمجلس الأمناء.

أراد بروكينجز إنشاء علاقة تعاون بين المنظمات الثلاث، وجعل كلية الدراسات العليا تحديدًا مصدرًا يغذي المعهدين بالمواهب في معركة البحث الاجتماعي.[٦٨] ولكن بعد سنوات قلائل، أصبح الرجل غير راض عن المشروعات الثلاثة، ولاسيما عن كلية الدراسات العليا التي تمّ تقسيمها داخليًا عندما قام عميدها، والتون هاميلتون (Walton Hamilton) الأستاذ السابق بكلية أمهرست، بتصميم منهج فنون حرة يهتم بالفلسفة والتاريخ والنظرية السياسية. وكان هاميلتون يرى أن أي برنامج للأبحاث السياسية يهمل الأسس الأخلاقية والفلسفية للفكر السياسي يمكن أن يضعف نفسه فكريًا، ويصبح مجرد أداة تقنية في أيدي مموليه. وقد تكشّف أن هذا المثال على خلاف واضح مع توقعات بروكينجز الأكثر عملية. وفي عام ١٩٢٧، ومع تركيز كلية الدراسات العليا بشدة على التاريخ والنظريات حسب ميوله، أدمجت المؤسسات الثلاث لتكوّن «مؤسسة بروكينجز». وقد ورد في ميثاق المؤسسة الجديدة أن المركز سيكرّس نفسه للبحث في المجالات الواسعة للاقتصاد والإدارة الحكومية والعلوم السياسية والاجتماعية بصفة عامة. وفي الوقت نفسه، تفسير الحقائق دون النظر إلى، وبمنأى عن، المصالح الخاصة لأي جماعة في الكيان السياسي سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية[٦٩].

وقد أسفر الكساد العظيم عن إعادة تنظيم جذري في السوق للمعرفة المرتبطة بالسياسة. وفي المقام الأول، كان للكساد تأثيرات مختلفة على أكبر مركزين من مراكز البحوث الاقتصادية وهما: «بروكينجز» و«المكتب القومي للبحوث الاقتصادية»؛ إذ مرّت كلا المؤسستين بنكسة مالية ضخمة؛ لأن مؤسستي كارنيجي وروكفلر قامتا بسحب دعمهما للأبحاث الاقتصادية. ولتعويض هذا العجز، أبرمت عقودًا للأبحاث مع الغرفة التجارية في الولايات المتحدة، ومع لجنة النقل الوطنية، واتحاد العمال الأميركي.[٧٠] مع ذلك،

مثّل الكساد أيضًا فرصة إيجابية لكلا المؤسستين؛ لأن خبراء الاقتصاد وجدوا أنفسهم في ذلك الوقت في اجتياح شديد لصُناع السياسة. وأصبح فرانكلين روزفلت بصفة خاصة متميزًا في استخدام الخبراء. وكان أكثر البارزين في «هيئة الخبراء» مجموعة المستشارين غير الرسميين القادمين بصفة عامة من جامعتي كولومبيا وهارفارد. ولأن هذه المجموعة تتكون في معظمها من محامين وخبراء في الاقتصاد، فإنها كانت تضم رايموند مولي، أستاذ نظم الحكم في كلية بارنارد وصديق روزفلت الحميم منذ أن كان حاكمًا لنيويورك، وريكسفورد جي. توجويل Rexford G (Tugwell) أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا، وبازل أوكنور (Basil O'Connor) شريك روزفلت القانوني.[٧١] كان استخدام الرئيس خبراء أكاديميين «تجديدًا للثقافة السياسية الأميركية»، حسب ما يقول المؤلف ديفيد كيندي.[٧٢] كذلك كان من الأشياء التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لخبراء الاقتصاد، إنشاء وكالات «نيو ديل [العقد الجديد]»[*] على المستوى الفيدرالي مثل هيئة تخطيط الموارد الوطنية (والتي أنشئت عام ١٩٣٣)، والتي كان كثير من العاملين فيها من علماء الاقتصاد.

إن أحد مبادئ كينز[**] البارزة في الاقتصاد يقضي بأن على الدولة أن تقوم بدورٍ فعالٍ في إدارة الاحتياجات من خلال تنظيم السوق، والسياسة المالية، والنفقات الاجتماعية. مع ذلك استمرت الحركة المضادة المخلصة للمبادئ الليبرالية الكلاسيكية واكتسبت اهتمامًا. وفي أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، بدأ لودفيج فون ميسيس (Ludwig von Mises)، وفريدريك

(*) سلسلة من السياسات الاقتصادية التي أدخلها الرئيس فرانكلين روزفلت بعد الكساد العظيم الذي ترك الاقتصاد الأميركي في حالة مزرية. تم تنفيذ برامج لتوفير الإغاثة للملايين من الأميركيين الذين كانوا رهينة حالة من الفقر نتيجة الكساد العظيم. وقد توالت البرامج المختلفة على مدى خمس سنوات (١٩٣٣-١٩٣٨)، وغطت مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك العمل، والبنوك، والإصلاحات والإغاثة. مع بداية الحرب العالمية الثانية، أصبحت البرامج التي أنشأتها الصفقة الجديدة لا داعي لها عمليًا، إذ زادت معدلات الناتج القومي الإجمالي وتحسنت معدلات البطالة بشكل كبير، حيث اتجه الرجال للحرب، واستحوذت النساء على فرص العمل التي كانت حكرًا على الرجال من قبل. (المترجمة)

(**) نظرية اقتصادية عن إجمالي الإنفاق في الاقتصاد وتأثيره على الناتج والتضخم. وضعها جون ماينارد كينز خلال ثلاثينيات القرن العشرين في محاولة لاستيعاب الكساد العظيم. وتنادي نظرية كينز بزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز الطلب وانتشال الاقتصاد العالمي من الكساد. وفي وقت لاحق، كان مصطلح «الاقتصاد الكينزي» يستخدم للإشارة إلى مفهوم الأداء الاقتصادي الأمثل الذي يمكن تحقيقه - ومنع الهبوط الاقتصادي - عن طريق التأثير على الطلب الإجمالي من خلال سياسات التثبيت الاقتصادي الناشط وتدخل الحكومة. (المترجمة)

هايك (Friedrich Hayek) الذي كان معاصرًا له من المدرسة النمساوية، في جذب مجموعة صغيرة - لكنها نشطة - من المتابعين من بين علماء الاقتصاد الأميركيين المتمركزين في جامعة شيكاغو.[٧٣] ولأن علماء الاقتصاد المؤيدين لمبادئ التحرر كانوا مهمّشين في مهن علم الاقتصاد الأميركية، التي كان يسيطر عليها أصحاب نظرية كينز، صاروا يعتمدون على المراكز غير الأكاديمية المختلفة للدعم التنظيمي. وكان أول هذه المراكز «جمعية المشروع الأميركي» (والتي تغيّر اسمها في ما بعد إلى «معهد المشروع الأميركي») وهي مؤسسة سوق حرة صغيرة، تمّ تأسيسها في مدينة نيويورك عام ١٩٣٨ على يد لويس إتش. براون (Lewis H. Brown) رئيس مجلس إدارة شركة جونز-مانفيل. وقد تسبّب اندلاع الحرب العالمية الثانية في توقف نشاط «جمعية المشروع الأميركي» مؤقتًا، ثم أعيد تنظيمها في واشنطن (العاصمة) عام ١٩٤٣.[٧٤] وصل عمل المؤسسة الأول إلى نقد واسع لأسعار الحكومة وتنظيم إنتاجها الذي بدأ أثناء فترة الكساد.[٧٥] وكانت نقطة الالتقاء الثانية في شبكة علماء الاقتصاد المؤيدين لمبادئ التحرر هي «مؤسسة التعليم الاقتصادي» (FEE)، وهي جمعية سوق حرة تربوية تأسست عام ١٩٤٦ على يد ليونارد ريد من الغرفة التجارية بلوس أنجلوس.[٧٦] وكان متبرّع مؤسسة التعليم الاقتصادي الأول هو وليم فولكر رجل الإحسان وصاحب المشروعات من كنساس سيتي، والذي كان يدعم أيضًا جمعية مونت بيليرن، وهو مؤتمر للباحثين يعقد في سويسرا أسسه هايك عام ١٩٤٧ [٧٧].

لقد نتج عن الحرب العالمية الثانية تغيّرات أخرى في ساحة البحث الاقتصادي. وأثناء الحرب، حفزت اتفاقيات الدفاع والإعانات الحكومية النشاط الاقتصادي إلى حد بعيد، وساعدت على انتشال البلاد من الكساد. ومع اقتراب الحرب من نهايتها، كان من الواضح أن هذه الإعانات والتعاقدات سرعان ما سيتم تصفيتها، وسيفقد آلاف العاملين وظائفهم. وبافتراض أن انتهاء الحرب كان سيسبّب تعطل الملايين، فإن الصحف والوكالات الاقتصادية والحكومة تتكهن بحدوث كساد مماثل في ما بعد الحرب. وأصبحت المسألة السياسية الأساسية اليوم هي كيفية إدارة اقتصاد داخلي ضعيف، وحماية البلاد من انهيار ما بعد الحرب. وفي هذا السياق نشأت مؤسسة أبحاث اقتصادية جديدة، إذ ولدت «لجنة التنمية الاقتصادية (CED) على جبهتين منفصلتين».[٧٨] كانت الجبهة الأولى برنامجًا صناعيًا لما بعد الحرب تمّ تقسيمه عن طريق وحدة الاقتصاد القومي بوزارة التجارة. وفي عام ١٩٤١، ناقش المسؤولون بوزارة التجارة فكرة مشروع يمكن أن يسمح بالأعمال التجارية في الصناعات المتصلة بالموضوع، لتبادل معلومات

عن المواد المستخدمة وإنتاج السلع للمساعدة في التنبؤ بحاجات المستهلك. ومع ذلك، واجه المسؤولون أزمة محيّرة ترتبط بالمصداقية العامة للمشروع. فمن ناحية، لم يرغبوا في الإشراف على وحدة التخطيط بأنفسهم؛ خشية أن يرفضها المشتغلون بالتجارة بعجرفة، باعتبارها «مجرد خطة «نيو ديل [العقد الجديد]» أخرى»، حسب ما قال مؤرخ لجنة التنمية الاقتصادية كارل شريفتجيسر (Karl Schriftgiesser).(٧٩) والأدهى من ذلك أنهم كانوا يخشون أن تبدو لجنة التخطيط المركزية وكأنها تبشّر بالمد الاشتراكي. ومن ناحية أخرى، لم تستطع وزارة التجارة تسليم المشروع لشركة موجودة أو اتحادات تجارية مثل الغرفة التجارية في الولايات المتحدة أو الاتحاد الوطني لأصحاب المصانع، خشية أن يكون هناك رد فعل عكسي. وكانت وحدة التخطيط الجديدة تحتاج، لكي تكتسب مصداقية، إلى الحفاظ على مظهر البعد عن الأعمال التجارية. وكان الحل الذي توصل إليه مسؤولو وزارة التجارة هو الإشراف على إنشاء المشروع الجديد، الذين كانوا سيفصلونه آنذاك باعتباره كيانًا مستقلًا رسميًا.

وما لا يعرفه موظفو وزارة التجارة هو أن جهدًا مماثلًا كان يبذل في مكان آخر. فقد بدأ بول جي. هوفمان (Paul G. Hoffman) رئيس شركة ستوديبيكر، ووليم بنتون (WilliamBenton) أحد أقطاب الإعلان ونائب رئيس جامعة شيكاغو، في تنظيم مجموعات صغيرة من علماء الاقتصاد و«رجال الأعمال المثقفين»، بحسب عبارة بنتون لعمل حلقات نقاشية في العطلة الأسبوعية، بغية الوصول إلى حل علمي للبطالة عن طريق استخدام الموارد الفكرية.(٨٠) وقد وضع الرجلان خططًا لمنظمة من شأنها أن تجمع رجال الأعمال وعلماء الاقتصاد؛ ليتحاوروا بصورة منتظمة حول الأمور المتعلقة بالسياسة الاقتصادية. وبينما بدأ تنفيذ المشروع الذي يعرف اختصارًا بـ«لجنة السياسة الأميركية»، شرع هوفمان وبنتون في إجراء محادثات مع ماريون بي. فولسوم (Marion B. Folsom) من وزارة التجارة لدمج الفريقين معًا. وبحلول أواخر ١٩٤٢، انضمت لجنة السياسة الأميركية الوليدة إلى وزارة الخارجية بوصفها لجنة فرعية للأبحاث.(٨١) وتولي وزير التجارة وقتها جيسي جونز إدارة المشروع، وقام بتنفيذه حسب الخطة لفصل الوحدة، والتي أصبحت تعرف بأنها «لجنة التنمية الاقتصادية.»

بعد دمجها رسميًا في سبتمبر من العام ١٩٤٢ بميزانية سنوية قدرها ٢٥٠ ألف دولار، ضمّت «لجنة التنمية الاقتصادية» مجموعة متنوعة من أصحاب شركات أميركية كبرى ومديريها، وكذلك علماء اقتصاد وصحفيين.(٨٢) ولكن، لم يكن ثمة شك في المجموعة التي تمثّل القوة الأساسية التي تحرّك أنشطة «لجنة التنمية الاقتصادية»، وكانت اللجنة مدعومة بقائمة أعضاء قدموا أكثر من

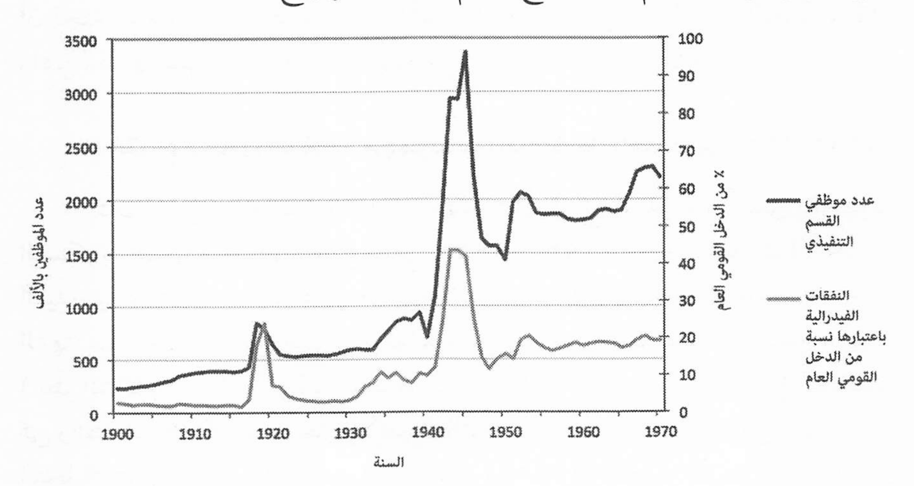
٢٠ مليار دولار في صورة أصول ثابتة؛ فكانت بذلك أكبر تحرّك جماعي على الإطلاق لرجال الأعمال الأميركيين.[٨٣] وبحسب ما قاله ألفريد بي. سلوان الابن(Alfred P. SloanJr.) عضو لجنة التنمية ورئيس مجلس إدارة شركة جنرال موتورز، كان إنشاؤها إشارة إلى «تحرّك واسع ضخم من جانب رجال الأعمال في محاولة لاستخدام الأسلوب العلمي في وضع خطة... [من أجل] الحفاظ على وجود التجارة الحرة.»[٨٤] وخلال السنوات القليلة الأولى، قام أكثر من خمسين ألف رجل أعمال بالتوقيع كأعضاء في جمعية التنمية الاقتصادية، وقامت المنظمة بتسجيل ما يزيد عن ألفي لجنة فرعية إقليمية؛ ليكونوا حلقة الوصل مع الغرف التجارية المحلية، وهيئات استشارية للجنة المركزية.[٨٥] وفي أوج المشروع، كانت كل مدينة تقريبًا في أميركا يبلغ تعداد سكانها ١٠ آلاف نسمة أو أكثر لها لجنة تنمية اقتصادية.[٨٦] كذلك أعدت اللجنة وكلّفت بإعداد كتيبات تخطيط لرجال الأعمال والاتحادات التجارية، بعضها بلغت أعدادها المتداولة ما يزيد عن ٤٠٠ ألف.[٨٧] مع ذلك، كان أكبر مشروعاتها هي جهد بُذل زمن الحرب لجمع بيانات أكثر من ١٤٠٠ من أصحاب المصانع، عن مستويات تشغيل العمال في الماضي والحاضر والمستقبل. وقد توّج المشروع في أغسطس عام ١٩٤٥ بتقرير أُطلق عليه «الصناعة الأميركية تتطلع إلى المستقبل»، الذي اشتهر بتفاؤله وسط تكهنات بتضخم حجم البطالة والتعثّر الاقتصادي. وبرغم أن لجنة التنمية كانت مصممة في الأصل للوصول إلى حل لإنهاء الحرب، فقد راهن رعاتها على استمرار الاستفادة من المؤسسة وقرروا عدم حلها.

اختراع تحليل النظم: مجموعات التخطيط العسكري ١٩٤٢-١٩٦١

كان للحرب العالمية أيضًا آثار مهمة على إبداع المعرفة الألصق بالجهود العسكرية نفسها وتطبيقها. فبين عامي ١٩٤٠-١٩٤٥، ارتفعت نفقات الأبحاث الفيدرالية والتنمية خمسة عشر ضعفًا؛ لأن الحكومة طلبت أموالًا للمساعدة من المهندسين وعلماء الرياضيات والعلماء في إيجاد أدوات تقنية وأسلحة جديدة (انظر الشكل ٢-١).[٨٨] وقد نشأت مراكز أبحاث جديدة عديدة جراء هذا التحالف في رابطة بين الحكومة ومجال الأعمال التجارية والأكاديميا، وكان من بينها مركز التحليلات البحرية (١٩٤٢)، وشركة مترو (١٩٥٨)، ومعهد هادسون (١٩٦١). ولكن المنظمة التي يفترض أنها رمز أساسي في هذه الحركة هي مؤسسة الأبحاث والتطوير (راند)، والتي اتخذت اسمها من عبارة «الأبحاث والتطوير». وقد سعى «مشروع راند» (كما كان يُعرف في البداية عام ١٩٤٣) إلى الارتقاء بقدرات البلاد الحربية في ضوء النضال المتزايد ضد الشيوعية.[٨٩] وبحسب ما ورد في ميثاقها،

كان على «راند» السعي لوضع «برنامج للدراسة والبحث في موضوع الحرب بين القارات على اتساعه... بهدف الخروج بتوصيات بالأساليب المفضّلة للقوات الجوية وأدواتها لهذا الغرض.»[٩٠]

انفصلت «راند» بوصفها كيانًا مستقلًا في عام ١٩٤٨، لكن في سنواتها الأولى ظلت القوات الجوية راعيتها الوحيدة. وبهيئة عاملين بلغت ٣٠٠ شخص وميزانية تقترب من ٣ ملايين دولار، سرعان ما أصبحت «راند» أهم أداة غير حكومية للتخطيط في الحرب الباردة. وكانت أبحاثها، وكثير منها خفي أو سري للغاية، شديدة التنوع داخل موضوعاتها، من الدفاع المدني والدبلوماسية الدولية إلى التكتيك العسكري وتطوير منظومة التسليح. فلا عجب أن قدرًا كبيرًا من عملها كان يركّز على الاتحاد السوفييتي؛ إذ كتب باحثو «راند» تحليلات تفصيلية عن اقتصاد السوفييت وثقافتهم وسياستهم الخارجية وقدراتهم العسكرية. وبسبب تصعيد سباق التسلح في الحرب الباردة، أجرت المنظمة دراسات ترتبط بكافة جوانب الانتشار النووي، ومنها الآثار المتوقعة لأي هجوم نووي على البلاد، والجوانب الإستراتيجية للهجمات النووية في الخارج، وتطوير الإجراءات الأمنية لمنع الكوارث والدمار النووي. كذلك قام مهندسو «راند» بإجراء أبحاث تقنية أدت إلى تطوير الرادار ونظم الاستطلاع ونظم رصد الصواريخ.



الشكل ٢-١. نمو الحكومة الفيدرالية الأميركية ١٩٠٠-١٩٧٠.

المصادر: مكتب الإدارة والميزانية، ميزانية حكومة الولايات المتحدة، الجداول التاريخية، تكليف الخدمة المدنية السنوي للولايات المتحدة (مكتب شؤون العاملين حاليًا)، إحصاءات القوى المدنية الفيدرالية، http://www.access.gpo.gov/usbudget/fy2004/pdf/hist.pdf. Retrieved on August 15, 2007.

وقد أصبحت بطاقة «راند» للاتصال طريقة «تحليل النظم» دون أي اكتشاف أو اختراع آخر في هذا الصدد. ويمثّل تحليل النظم قمة إدراك العلاقة بين الكفاءة والاقتصاد إذا أُعطي هدفًا معينًا ومجموعة من «ضوابط النظم.» وكانت الإجراءات تتضمن عادة نمذجة موقف على نحو دقيق، وليكن أزمة دبلوماسية دولية مفاجئة أو تفجيرًا غير مقصود لسلاح نووي، ثم تصور أساليب التصرف المحتملة وما يترتب عليها من آثار. ولأن هذا الأسلوب يتداخل إلى حد بعيد مع نظرية اللعبة،(*) أصبح يُستخدم بعد ذلك بعيدًا عن التخطيط الإستراتيجي العسكري في مجالات استكشاف الفضاء، ووضع الميزانية والتخطيط الإداري. وبحلول ستينيات القرن العشرين، وسعت المنظمة عملها إلى حد بعيد؛ لأن استخدام «راند» لتحليل النظم تولّدت عنه رؤى يمكن تطبيقها على مجالات أخرى. على سبيل المثال، سُلمت نتائج دراسة العين البشرية التي أجريت باعتبارها جزءًا من أبحاثها حول نظم الاستطلاع ورصد الصواريخ، مع الاستخدامات الطبية المحتملة بتشخيص السكتة الدماغية. وقد انفصل البحث في النهاية ليكون مشروعًا علميًا بينيًا عن الاكتشاف المبكر للسكتة الدماغية[٩١] وفي العقود التالية، كُلّفت المؤسسة بإجراء دراسات لا حصر لها عن الأمن والخصوصية في الحاسب الآلي، وعن تقنيات الاتصال، واستكشاف الفضاء، وتحديد النسل في العالم الثالث.[٩٢]

أصبحت «راند» وهادسون وميتر ونظراؤها التكنوقراط رموزًا للتخطيط النووي شديد الدقة. وفي الواقع، جاءت الصورة الثقافية لفكر الدفاع في الحرب الباردة بصفة عامة من المنظمتين الأوليين. على سبيل المثال، كان فيلم ستانلي كوبريك الساخر «الدكتور سترانجلاف»، عام ١٩٦٤، يلمّح إلى «راند» (ففي مشهد محوري، يذكر سترانجلاف دراسة كُلّف بها من «شركة بلاند») ومع ذلك، كانت الشخصية الرئيسة التي يحمل عنوان الفيلم اسمها تقول دائمًا إن من ألهمه هو هيرمان كان مؤسس معهد هادسون. كذلك شكّل خصوم الحرب الباردة الأميركية صورتهم السلبية عن «راند». على سبيل المثال، وصفت صحيفة برافدا، جريدة الحزب الشيوعي الرسمية في الاتحاد السوفييتي، ذات يوم المؤسسة بأنها «الأكاديمية الأميركية للموت والخراب.»[٩٣]

(*) فرع من فروع علم الرياضيات يتعلق بتحليل إستراتيجيات التعامل مع المواقف التنافسية، حيث تعتمد نتائج اختيار المشارك بصورة أساسية على أفعال الآخرين. وقد طُبقت نظرية اللعبة في سياقات الحروب والأعمال التجارية والبيولوجي (علم الأحياء). (المترجمة)

الشراكة والصراع في ميدان القوة الأميركي

مع بداية ستينيات القرن العشرين، نشأت في الولايات المتحدة عشرات المنظمات التي تخصّصت في أبحاث السياسة العامة والتخطيط، باعتبارها لاعبًا أساسيًا في العملية السياسية. ومن الممكن كما ذكرت التميز بين موجات مختلفة من التطور التنظيمي، كل منها بأسسها التاريخية الاجتماعية. على سبيل المثال، عكس إنشاء اتحادات مدنية جديدة، بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر، الأصولية الثقافية السياسية الصاعدة التي ترى أنه لن يكون العمل الحكومي وحده ولا العمل الخيري وحده كافيًا لحل مشكلات الفقر والبطالة، والاضطرابات العمالية وآفات المدنية، وإنما ينبغي أن يأتي العلاج الناجع من ائتلافات متنوعة منظمة من العاملين في مجال المجتمع المدني. وبعد ذلك مباشرة هناك مجموعة من المنظمات تعرف بأنها مكاتب أبحاث محلية ومن بينها «مكتب نيويورك للأبحاث المحلية» أصبحت رموزًا واضحة لحركة أوسع لتطبيق مبادئ إدارة الأعمال السليمة على الإدارة العامة. وكما هو الحال مع الاتحادات المدنية، قاد رجال الأعمال التقدميون هذه الجهود، برغم أن شركاءهم الرئيسيين في الحالات الأخيرة كانوا أعضاء في مجموعة المتخصصين في المحاسبة والإدارة الناشئة، وكما شرح أحد كبار الداعمين لهذه المنظمات، مؤسسة روكفلر، في عام ١٩١٦: «إن تقدم علم الإدارة» يتيح أكبر أمل «لزيادة الكفاءة في الحكومة» وتقليل الفساد السياسي.[٩٤]

عزّز انخراط أميركا العسكري والدبلوماسي المتزايد مع دول العالم الأخرى في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين إنشاء مجموعة ثالثة من المنظمات المخصصة لأبحاث السياسة الخارجية والتخطيط. وكانت أهم هذه المنظمات «مجلس العلاقات الخارجية» الذي أصبح محطة وسطى لأعضاء مؤسسة السياسة الخارجية الناشئة. وكانت هذه المجموعة ستضم في وقت لاحق من أطلق عليهم «الحكماء»، والذي اعتمد عليهم الرئيس هاري ترومان في فترة رئاسته.[٩٥] وسرعان ما سبّب الكساد الكبير وتطور علم الاقتصاد بوصفه علمًا أكاديميًّا، نشأة منظمات جديدة مخصصة لإدارة شؤون الاقتصاد القومي. ومن بين هذه المنظمات كانت لجنة التنمية الاقتصادية هي الأشد تأثيرًا بوصفها أداة تخطيط لاتحاد شركات تجارية أميركية. وأخيرًا، أتاحت الحرب الباردة والقدرة العسكرية المتزايدة للدولة سياقات أساسية لحفنة من مراكز أبحاث تكنوقراطية دفاعية التوجّه، وكان أبرزها مؤسسة «راند» (مؤسسة الأبحاث والتطوير).

وحتى إذا كان من المفيد فصل هذه الموجات من التطور التنظيمي، إلا أنه من الممكن أيضًا التعامل معها باعتبارها مكونات عملية واحدة. والهدف من تأمل

المؤسسات المذكورة هنا بوصفها «النماذج الأولى للمراكز» هو تحديد الأسباب والآثار العامة لنشأتها وخصائصها المشتركة. ولقد ذكرت في الفصل الأول أمرين ينبغي على أي تحليل علمي اجتماعي دقيق لهذه العملية أن يتّبعهما، الأول: يجب ألا يفترض مسبقًا أن مراكز الأبحاث موضع النقاش سوف تتحد حتمًا معًا في نوع مؤسسي واحد، وإنما أرى أن نتعامل مع تقاربها النهائي (وتكوين فئة فكرية لمراكز الأبحاث في الخطاب السياسي الأميركي) بوصفها نتائج يمكن تفسيرها. والثاني: أرى أن التفسير المناسب ينبغي أن يجد الأسس التاريخية الاجتماعية للعملية دون العودة إلى أي من المادية المحضة ولا إلى المنطق المثالي. وكما ذكرت، ينعكس التعارض بين المادية والمثالية في الأدبيات العلمية الأولى التي تناولت ميلاد مراكز الأبحاث. فمن ناحية، كان أصحاب نظرية التعددية، الذين كانوا يرون أن العامل المحض الأساسي لنشأة مراكز الأبحاث هو الاستخدام المتزايد للفكر العلمي والتقني في الشؤون السياسية الأميركية. ومن ناحية أخرى، كان أصحاب نظرية النخبة من أتباع ميلز، الذين وصفوا مراكز الأبحاث بأنها آلية لنخبة حاكمة صغيرة، أو شبكة متحدة مغلقة من أصحاب النفوذ السياسي والمالي يرغبون في تعزيز مواردهم.[٩٦]

ودون إنكار الحقائق الناتجة عن التجربة العملية التي تدعم كلا النظريتين، أود أن أدلل على أن أيًا منهما لا تكفي وحدها، وأن التعارض بينهما يؤدي في النهاية إلى مناقشة لا طائل منها حول أي أنواع المؤسسات هي «بحق»النماذج الأولى لمراكز الأبحاث. ولكي ترى سبب اعتبار هذا الأمر مشكلة، تأمل الحالة الخاصة بمؤسسة «راند». فكيف يمكن أن نصف«راند» في ما يتعلق بالتعارض بين تفسيرات نظرية التعددية ونظرية النخبة؟ فبحسب توجّه نظرية التعددية من الممكن التأكيد على أن «راند» لم تكن ذراعًا رسميًا للدولة، ولا شركة تهدف إلى الربح وتخضع لقوى السوق. ولهذا السبب، يمكن القول إن «راند» كانت عضوًا مستقلًا في المجتمع المدني، وليست كائنًا خلقته الدولة أو السوق. ولدعم هذا الرأي، يمكن للمرء أن يشير أيضًا إلى الأمثلة العرضية (وإن كانت قد انتشرت أكثر من اللازم) من «التمرّد الفكري» لمؤسسة «راند»، أو تلك الحالات التي أكدت فيها المنظمة على استقلالها المعرفي عن طريق دراسة المبادئ الأساسية لتكليفاتها البحثية.[٩٧] من ناحية أخرى، وبحسب توجّه أصحاب نظرية النخبة، يمكن للمناقشة أن تكون عكس هذه تقريبًا. وباقتناع متساوٍ يمكن للمرء أن يشير إلى أن «راند» تأسست بوصفها مشروعًا مشتركًا بين القوات الجوية الأميركية وشركة دوجلاس إيركرافت لعمل تحليلات دفاع إستراتيجية لصالح وزارة الدفاع الأميركية. إضافة إلى ذلك، كان يبدو أن روابط شبكة العاملين الكثيفة التي تربط

«راند» بالرتب العليا لجيش الولايات المتحدة ومتعهدي الدفاع الخاص، تقوي الانطباع بأن «راند» كانت بالفعل كيانًا من إنشاء الدولة والسوق لكنه مموّه.

مع ذلك، أود أن أقول إن أيًا من الوصفين لا يكفي للوصول إلى «الحقيقة المطلقة» في ما يخص مؤسسة «راند»، ويمتد الأمر إلى ما يخص مراكز الأبحاث الأولى بصفة عامة. ففي المقام الأول، يميّز المذهب التعددي على نحو اعتباطي مجموعة من الفئات البيروقراطية الشعبية والرسمية على الفئات التي تمّ تحليلها بدقة عند تصنيف «راند». وبفعلها ذلك، تستبعد وجود إرادة لتحقيق سلطة طبقية بين مؤسسي مراكز الأبحاث الأولى. وفي هذا الصدد، هناك ميزة معيّنة لرأي نظرية النخبة على نظيرتها. وبرغم ذلك، ينبذ مذهب نظرية النخبة دون مبرر الفصل الرسمي بين مراكز الأبحاث الأولى والدولة والسوق بوصفها «زائفة» نوعًا ما، أو بوصفها نتيجة لنوع من الإستراتيجيات الميكافيلية [الغاية تبرر الوسيلة] تقودها نخبة صغيرة حاكمة. باختصار، أود أن أقول إن مذهب نظرية النخبة يميل إلى التسليم بما ينبغي تفسيره؛ لأنها تفترض أن «تجمع» ائتلاف الطبقة العليا هو ما وراء إنشاء النماذج الأولى لمراكز الأبحاث. وبذلك، يفوتها عنصر خصوصية هذا الائتلاف ووجود صراعات «أفقية» بين أعضائه.

لقد طرحت في مستهل هذا الفصل أن بإمكاننا التغلب على هذه المشكلات عن طريق وصف فترة ما قبل تاريخ مراكز الأبحاث، فيما يتصل بسلسلة من الشراكات والصراعات داخل ميدان القوة الأميركي. ويدمج هذا المذهب الرؤى الأساسية للنظريتين اللتين وصفتهما عالية، وفي الوقت نفسه يتجنّب عيوبهما الأساسية، فماذا كانت علامات تحديد شبكة العمل هذه؟ أولًا مثل مذهب نظرية النخبة، نضع شبكة إنشاء مراكز الأبحاث الأولى صراحة في منطقة «تشكيل الطبقة وصراعها.» وهذه نقطة انطلاق لنظرية مراكز أبحاث اجتماعية علمية دقيقة وأنا أصرّ على ذلك؛ لأن الوكالات والجماعات الأساسية عند إنشائها أتت دون تغيير تقريبًا من أعلى مستويات منطق البنى الطبقية الأميركية. وكما رأينا، كان مؤسسو ومديرو النماذج الأولى لمراكز الأبحاث من النخبة بصورة لا لبس فيها ولا غموض. ولكن على العكس من منحى نظرية النخبة، كان إطار العمل الذي اقترحته يستغل مفهومًا للطبقة مفتوح إلى حد بعيد. والاختلاف الرئيس، كما يشير مفهوم «مجال القوة»، يكمن في القول إن البنية الطبقية، لها أبعاد عمودية وأفقية على حد سواء. وإن اصطلاحات مثل «طبقة حاكمة»، يمكن أن تكون مضللة؛ لأنها توحي بصورة جماعات متعددة موجودة سابقًا تندمج معًا بصورة آلية لتعزيز قوتها؛ بل والأسوأ، أنها توحي بصورة «نخبة» وحيدة شُكلت من قبل مستمدة من الدافع ذاته، أي تعزيز القوة. وفي حالة النماذج الأولى لمراكز الأبحاث، كانت المشكلة

مع هاتين الصورتين هي أنهما تحجبان ما كان بالفعل عنصر الجذب الأساسي في هذه المنظمات لمؤسسيها، وأعني بها وظيفة تكوين الجماعات.

من ناحية أخرى، فإن فكرة مجال القوة لا تعتبر وجود طبقة متماسكة تحصيل حاصل، إذ تطرح فكرة أن العلاقات الاجتماعية داخل المناطق العليا في الفضاء الاجتماعي لها حتمًا بعدين تنافسي وتعاوني في آن واحد، ومن ثم فهي تحدد تشكيل ائتلافات طبقية معينة بوصفها «المحك الأساسي في العملية التي نعرض لها. لذلك، أرى أن «الطبقة الحاكمة» ككل ليست هي من أنشأت النماذج الأولى لمراكز الأبحاث، وإنما أنشأها ائتلاف غير منظور يتألف من مجموعات فرعية نخبوية معينة توجد في مواقع مقربة من مجال القوة. ويبنى التآلف على إيمان مشترك بالعلم والعقل بوصفهما وسائل تقدم البشرية. وكانت الشخصيات التي تتزعم هذا الائتلاف مجموعة فرعية من الرأسماليين المعتدلين سياسيًا الذين رفضوا فلسفة «دعه يعمل» المحضة، وأصبحوا مقتنعين بأن التخطيط العلمي والتقني يمكن أن يحل كبرى مشكلات الحقبة الصناعية. وكان شركاؤهم في هذا المشروع أفرادًا من نخبة طبقة المثقفين الأميركيين يميلون بالفعل للبحث عن وسائل تقنية لإصلاح المجتمع الرأسمالي. ولكن إذا ضيّقنا رؤيتنا التحليلية نوعًا ما، يمكن أن نرى أن أهداف هاتين المجموعتين – الرأسماليين المعتدلين والمثقفين التكنوقراط ليست متطابقة. علاوة على ذلك، كان الرأسماليون التقدميون يجتهدون لكي «يصبحوا عصريين» عن طريق دمج الرؤية العقلية أو العلمية في النظام الرأسمالي. وكانت أفعالهم تقوم على فهم معين لما يعنيه تقديم مصالح طبقتهم، وتيسير التطوّر البشري. من جهة أخرى، كان المثقفون التكنوقراط منشغلين بدورهم في مشروعات احترافية منفصلة خاصة بهم؛ فمؤسسات مثل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية على سبيل المثال، كانت بمثابة وسائل يستخدمها خبراء الاقتصاد لتطوير علم الاقتصاد، وبالتالي، تبيّن فائدتها في المجتمع الحديث.[٩٨]

من هنا، كانت النماذج الأولى لمراكز الأبحاث أدوات في القوة الطبقية، وتعبيرًا عن الميل العقلاني الصاعد في السياسة الأميركية. مع ذلك، في حين أن الاستخدام المتزايد للمناقشة العلمية والتقنية في السياسة كان ميلًا شائعًا في كثير من دول العالم الصناعية المتقدمة، فإن نشأة مراكز الأبحاث الأولى لم تكن كذلك. فماذا يميّز التجربة الأميركية ليؤدي إلى هذه النتيجة؟ كان العامل الأول دون شك هو قدرة الرأسماليين على إنشاء آلية خاصة بهم للإنتاج الفكري، وهي قدرة جعلها التركيز الهائل للثروة أثناء الحقبة الاستعمارية ممكنة. وعقب فترة من النمو الاقتصادي السريع، كان رجال الأعمال على غير المعتاد، مجهّزين جيدًا لإدارة شكل الأبحاث الموجّهة سياسيًا ومحتواها. وكان العامل الثاني

الذي يسر نشأة مراكز الأبحاث الأولى هو التوسع السريع في المنظومة التربوية الأميركية العليا خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فقد وفّرت الجامعات فئة جديدة من الخبراء المعتمدين في مجالات الإدارة والمحاسبة والاقتصاد والمال والشؤون الخارجية.[٩٩] ثالثًا، اعتمد ظهور مراكز الأبحاث الأولى على وجود ثقافة تكنوقراطية رفيعة المستوى داخل نخبة المثقفين الأميركيين، ولاسيما بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية. وفي رأي المؤرخة دورثي روس (Dorothy Ross) تحمل «العلوم الاجتماعية الأميركية علامة مميّزة لأصلها الوطني»، وبخاصة في «قيمها الحرة، ونزعتها العملية، والرؤية التاريخية الضحلة، والثقة التكنوقراطية.»[١٠٠] وتمشيًا مع العقيدة السياسية التي غلّبت الحلول الخاصة للمشكلات الاجتماعية على الحلول العامة، تمّ مزج العلوم الاجتماعية المبكرة بدقة مع عمل دعاة إصلاح التسويات عن طريق التركيز على هدف تفعيل الأعمال الخيرية الخاصة بدرجة أكبر.[١٠١] من هنا، اعتمد إنشاء مراكز الأبحاث الأولى على ائتلاف غير منظور بين من يملكون رأس المال الاقتصادي والثقافي، مع اتخاذ الفئة الأولى منهما بصفة عامة دور المسيطر. ولكن ليس معنى هذا الإيحاء بأن من يملكون رأس المال الثقافي كانوا يتبعون دائمًا قيادة ممويليهم الرأسماليين، أو أنهم قبلوا وضعهم بوصفهم «شركاء صغارًا.» وفي الواقع، كان لدى الخبراء المعتمدين دائمًا معيار ما للتحكم داخل هذه الشركات؛ لأن مصداقية مراكز الأبحاث الأولى كانت تعتمد على قدرتهم على تمييز أنفسهم بصورة مقبولة عن الاتحادات التجارية وغيرها من مجموعات الأعمال التجارية. إذن، في بعض الحالات نجح أصحاب رأس المال الثقافي في انتزاع مستوى لا بأس به من الاستقلالية عن ممويليهم من أصحاب رؤوس الأموال. ولنتأمل حالة هارولد مولتون (Harold Moulton) عالِم الاقتصاد وأول رئيس لمؤسسة بروكينجز، الذي كان في الأصل يرفض ترك منصبه في قسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو ليرأس واحدة من المؤسسات السابقة على بروكينجز وهي معهد الاقتصاد. ومفهوم أن مولتون كان يخشى أن يضع له هذا المنصب قيودًا فكرية يحميه منها منصبه الجامعي (وحسب ما قال أحد مؤرخي بروكينجز) كان مولتون «يحذر من أي مؤسسة بحثية يكون في مجلس إدارتها عدد كبير من رجال الأعمال. وكانت تزعجه قيود البحث عن دعم خيري للبحث العلمي. وقد أخبر روبرت بروكينجز أنه لا يرغب في إدارة مؤسسة ليست إلا واجهة لمصالح تجارية.»[١٠٢] مع ذلك، استطاع بروكينجز أن يوفر لمولتون الضمانات التي يحتاجها، فبدأ عالم الاقتصاد مهمة استمرت ٢٥ عامًا بوصفه رئيسًا للمؤسسة.

وبوصفه جامع تبرعات بارعًا استطاع مولتون جمع قدر معتبر من المِنح لمؤسسة بروكينجز، وفي عام ١٩٤٢، كتب إلى فانيفار بوش (Bush Vannevar)،

رجل الدولة الشهير وأمين معهد بروكينجز: «عزيزي السيد بوش، سيهمك الاطلاع على أنه في ١٤ مايو، قدمت شركة كارنيجي منحة إلى مؤسسة بروكينجز قدرها ٥٠ ألف دولار، وأنه في ١٥ مايو قدمت مؤسسة روكفلر منحة مدتها عامين بقيمة ٧٥ ألف دولار لكل عام، وهذا أفضل مما كنت أتمناه، ونتيجة ذلك أصبح موقفنا المالي ممتازًا لعامين قادمين.»[١٠٣] وكان رد بوش: «إنني سعيد للغاية بهذا الأمر؛ لأنه يبدو لي أنك في وضع مالي مستقر بلا جدال، وقادر على عمل برنامج بناء بقدر من الحرية وهذا أكثر مما يتمناه المرء.»[١٠٤] وقد أتاح المال لمولتون حرية استخدام باحثين أكاديميين ومشروعات بحثية مباشرة تستهدف تقدّم علم الاقتصاد. مع ذلك، واجهت مؤسسة بروكينجز صعوبة كبيرة في الحفاظ على صورة للتجرّد العلمي، ويرجع ذلك في الأساس إلى أصولها الرأسمالية وإلى معارضتها الثابتة لبرنامجي «نيو ديل [العقد الجديد]» و«فير ديل.» وكما يشير جيمس سميث، اعتاد الصحفيون الشكاكين تسمية المؤسسة «مسألة روكفلر» في حين وصف اتحاد عمال السيارات- وتجمع المنظمات الصناعية (UAW-CIO) بروكينجز بأنها: «مركز أبحاث يجمع عادة كمّا كبيرًا من الحقائق المطاطة ليثبّت أن البنود الرئيسة في برنامج الحزب الجمهوري ترتكز على قانون طبيعي وإلهي.»[١٠٥]

من هنا، حتى وإن كان رجال الأعمال يتمتعون باستمرار بأنهم اليد العليا في شراكتهم مع الخبراء، فإن مؤسساتهم تعتمد دائمًا على رغبتهم في منح أصحاب رأس المال الثقافي قدرًا من الاستقلالية. ويمكن أيضًا أن تكون هناك إشكالية إغفال الصراعات الداخلية التي اتسم بها مرارًا إنشاء كثير من مراكز الأبحاث الأولى. فخلال مراحل التخطيط الأولى، على سبيل المثال، كانت الخلافات تمزّق لجنة التنمية الاقتصادية حول الوظيفة التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسة. وبحسب شريفتجيسر (Schriftgiesser)، أراد هوفمان ونبتون أن تنفذ المؤسسة برنامج أبحاث تجريبية، في كان فولسوم (Folsom) «معارضًا للبحث في حد ذاته... بسبب اقتناعه بأن ذلك آلة دعاية في الأساس تشكّلت لنشر ضرورة التفكير العملي في كل مشروع على حدة في التخطيط الصناعي في ما بعد الحرب.»[١٠٦] وقد أثّرت الصراعات في قرارات العاملين؛ لأن وزير التجارة جيسي جونز استخدم حق الفيتو لرفض ترشيح أوين دي ينج (Owen D. Young) من «جنرال إليكترك» لرئاسة لجنة التنمية الاقتصادية، بسبب رأي ينج من أن لجنة التنمية الاقتصادية ينبغي أن تضم ممثلين عن العمال والفلاحين (المزارعين).[١٠٧] وبصورة أعم، اعتمد إنشاء النماذج الأولى لمراكز الأبحاث كليًا على سلسلة من الشراكات الهشة بين رجال الأعمال والخبراء تسبّبت في حركة معقّدة من التآلف والصراع.

كيف يمكن أن نلخّص هذه النقطة المزدوجة؟ أعتقد أن أبسط إجابة هي أنه بينما كانت للنماذج الأولى لمراكز الأبحاث سمات نخبوية لا تخطئ، كانت أيضًا في تكوينها «هجينًا» في تصميمها وبنائها. وفي الواقع، ليست مصادفة أن معظم المؤسسات المذكورة في هذا الفصل تشكّلت عن طريق اندماج مجموعات عديدة موجودة من قبل، وأنه في كل حالة تكون إحدى المجموعات الأصلية هي أقرب إلى الفكر، في حين تكون المجموعة الأخرى أكثر مالًا ولها صلات سياسية أوسع. ولكي يحدث هذا النوع من الاندماج، كان لا بد من صياغة سلسلة من التسويات الهشة بين رجال الأعمال والخبراء. لذلك، لم يكن الشركاء في هذه المشروعات مؤيدين متطرفين لأيديولوجية السوق الحرة، ولا هم مفكرين شديدي التمسك بمبدأ الاستقلال المعرفي. وإنما هم رأسماليون مشهورون بإيمانهم بالبحث والتخطيط، ومفكرون تكنوقراط يرغبون في المساعدة في البحث عن حلول يوجهّها السوق للمشكلات السياسية. بعبارة أخرى، كان إنشاء مراكز الأبحاث الأولى نتيجة لتآلف اختياري ونقطة التقاء غير دائمة بين النخب في مركز مجال القوة الأميركي.

مع ذلك، حتى هذه العوامل لا تكفي لتفسير نشأة النماذج الأولى لمراكز الأبحاث، إذ استلزم تطوّرها شرط آخر هو الغياب النسبي للمؤسسات السياسية الرسمية في الولايات المتحدة، وربما لو وجدت لما كان لهذه المؤسسات ضرورة، وأنا أشير بصفة خاصة إلى الافتقار إلى كل من ذراع تكنوقراطية رسمية للدولة، وخدمة مدنية احترافية رفيعة المستوى في الولايات المتحدة. ومن المهم أيضًا أن نذكر قدرات التخطيط السياسي المحدودة نسبيًا لدى الأحزاب السياسية الأميركية.[١٠٨] وخلافًا للدول الغربية الأخرى، ازدادت مشاركة الخبراء في صنع القرار السياسي خلال النصف الأول من القرن العشرين أيضًا، لكنها اتخذت صورًا مؤسسية مختلفة. ومقارنة بنظائرهم الأوروبيين، كان المتخصصون في العلوم الاجتماعية من الأميركيين يرغبون بصفة عامة في قبول منطق مموليهم المؤيد للرأسمالية. لكن كان الأوروبيون هم الأقرب إلى الاندماج في الجهاز الرسمي للدولة أو الحزب. وقد خلق ضعف هذه المؤسسات الأخيرة في الولايات المتحدة فرصًا للخبراء للتواجد في المؤسسات التي ظلت خارج أسوار الرسمية في الدولة.

إن الاستقلال الرسمي لا يترجم دائمًا إلى استقلال معرفي مع ذلك؛ لأن تأثير مراكز الأبحاث الأولى في الأمور السياسية كان يعتمد كليًا على الدعم المادي من رجال الأعمال واعتراف السياسيين. ويمكن أن نجد توضيحًا جيدًا لهذه النقطة في تاريخ مجلس العلاقات الخارجية، الذي شهد تأثيره نموًا نتيجة ضعف قدرة الحكومة الفيدرالية الأميركية على تخطيط السياسة الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية. ففي سبتمبر عام ١٩٣٩، بدأت وزارة الخارجية

شراكة سرية مع «مجلس العلاقات الخارجية» لتنفيذ بحث عن الدول الأجنبية والسوق؛ فرسم مساعد وزير الخارجية جورج إس. ميسرسميث (George S. Messersmith) خطة المشروع، المعروف باسم «قسم دراسات الحرب والسلام»، بالاشتراك مع اثنين من مديري «مجلس العلاقات الخارجية»، هاميلتون فيش أرمسترونج (Hamilton Fish Armstrong) ووالتر مالوري (Walter Mallory). وأمدتهم شركة كارنيجي ومؤسسة روكفلر آنذاك بمساعدات مالية في هذا الجهد، فقدّمت كارنيجي ٣٥٠ ألف دولار. وطوال السنوات الخمس التالية، نتج عن مشروع دراسات الحرب والسلام مئات المذكرات السياسية السرية للغاية، والمرتبطة بالآثار المتوقعة للحرب على الأمن والتجارة والمال والعلاقات الجيوسياسية. على سبيل المثال، طرحت دراسة عن آسيا بعد الحرب أنه في واقعة هزيمة اليابان، يمكن أن تصبح الصين سوقًا كبيرة للصادرات الأميركية، وموردًا للمواد الخام في الوقت نفسه. كما وضعت دراسة أخرى خططًا معدّة للاستخدام في الطوارئ للحكومة الفيدرالية في حالة الغزو الألماني لبريطانيا العظمى. وأخيرًا، كان قرار إنشاء قواعد عسكرية أميركية في جرينلاند نتيجة مباشرة لمذكرة «دراسات الحرب والسلام.»[١٠٩] وعندما انتهى المشروع، دخلت معظم مخصصاته، أو عادت، إلى خدمة الحكومة في الجيش، أو وزارة الخارجية أو «مكتب الخدمات الإستراتيجية» (وهو وكالة استخبارات في زمن الحرب، سبقت سي. آي. إيه CIA وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية.)

ويشير مثال مجلس العلاقات الخارجية مرة أخرى إلى ميزة النموذج النظري الذي ظل مهتمًا بكلٍ من وظيفة صنع الجماعات التي قامت بها مراكز الأبحاث الأولى لقطاع معيّن من النخبة الأميركية، وللأسس العقلية لهذه المشروعات. لنذكر، على سبيل المثال، المجموعة المتنافرة من المحامين والصحفيين وأصحاب البنوك والباحثين الذين أسسوا «مجلس العلاقات الخارجية» عام ١٩٢١. وبدلًا من وصف هؤلاء المؤسسين بأنهم النخب التي أنشأت وسيلة للقوة الطبقية «متنكّرة» في صورة مموّل أو خبير، سيكون الأمر أكثر دقة أن نصف المشروع بأنه أتاح «إيجاد صورة جديدة من الخبرة». فهل من طريقة، على سبيل المثال، تصف صحيفة «مجلس العلاقات الخارجية» فورين آفيرز أفضل من اعتبارها أداة، يمكن لخبراء السياسة الخارجية الطموحين عن طريقها إيجاد لغتهم الخاصة ومعاييرهم الخاصة في الحكم ومخزونهم المعرفي- وبالتالي يشكّلون أنفسهم بوصفهم خبراء من نوع جديد؟ من هنا لم يكن «مجلس العلاقات الخارجية» مجرّد أداة لحشد القوة الطبقية، وإنما أيضًا بوصفه حقلًا من حقول المعرفة يمكن أن تنشأ فيه صورة

جديدة من الخبراء. وبصورة أعم، يمكننا القول إن مجلس العلاقات الخارجية والمؤسسات المماثلة كانت حيّزًا يمكن أن تصاغ فيه «القيم النسبية» لوسائل القوة المختلفة - المال والمعلومات والمؤهلات ورأس المال الاجتماعي وغيرها - أن تتقرر بعد نقاش طويل. وقد تشكّلت التحالفات بين أعضائها «عن طريق» استخدام العقلانية المتزايد في الأمور السياسة، وليس بالرغم منها.

الخاتمة: مراكز الأبحاث الأولى في الهيكل الاجتماعي

ثمة علاقة انتقائية بين الرأسماليين المعتدلين سياسيًا والمفكرين التكنوقراط أدت إلى نشأة جهاز ضخم متعدد الأجزاء للعقلية العلمية التقنية الأميركية، وكانت هذه العلاقة نفسها بسبب ضعف المؤسسات السياسية البديلة. فما آثار تلك العملية على الهيكل الاجتماعي الأميركي؟ وأود أن أقول إنه إضافة إلى تيسير ائتلاف نخبوي خاص، تجاهلت العملية أو استبعدت نوعين من النخبة من عملية صنع السياسة. وأعني بهما أولًا أكثر المثقفين الأميركيين استقلالية، أو المثقفين الذين يجعلهم بعدهم عن السياسة يحللون المقدمات المنطقية الأساسية للمناظرات السياسية، ويؤرخون لها ويضعونها في سياقها. وفي «النماذج الأولى لمراكز الأبحاث» التي وصفتها للتو، ثمة مساحة صغيرة لمن يرفضون أن يضعوا في اعتبارهم ما يفضّله المتبرعون بالمال، أو حاجة السياسيين إلى اكتساب الشهرة. وحتى قبل منتصف القرن، ظهرت بوضوح علامات العداوة المتبادلة بين المثقفين الذين يقدرون استقلالهم المعرفي والمؤسسات التي وصفتها هنا. ففي عام ١٩٤٧، على سبيل المثال، انتقد المؤرخ تشارلز إيه. بيرد (Charles A. Beard) بقسوة وعلنًا «مجلس العلاقات الخارجية» بسبب خضوعه الذاتي لحاجات الحكومة الفيدرالية خلال الحرب العالمية الثانية. وقد كتب بيرد في صحيفة ساترداي إيفينيج بوست ينتقد «مجلس العلاقات الخارجية»؛ لأنه يعيق «الصحفيين أو غيرهم» من «مناقشة الدعاية الرسمية والبيانات الرسمية المتعلقة بأهدافنا الأساسية وأنشطتنا خلال الحرب العالمية التامة بدقة شديدة أو نقدها بحرية تامة.»[١١٠]

أما المجموعة الفرعية الثانية من النخبة التي همّشها تكوين آلية علمية تقنية، فهي أشد قطاعات الطبقة الرأسمالية «الأميركية محافظةً، أو من يلتزمون بإخلاص بسياسات البيع والشراء والتجارة الحرة. ولأن هذا القطاع يقع على طرف نقيض مجال القوة الأميركي، فقد تمّ استبعاده تمامًا من «ائتلاف نيو ديل [العقد الجديد].» وحتى عندما بدأ متعهدو سياسة «دعه يعمل» في تشكيل مجموعات البحث والمناقشة الخاصة بهم خلال ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، كما في حالة اتحاد المشروع الأميركي» - احتلت المؤسسات بصفة عامة موقعًا هامشيًا في

ترسيخ الروح العلمية التقنية الناشئة. لذلك كان إنشاء النماذج الأولى لمراكز خلال النصف الأول من القرن العشرين جزءًا لا يتجزأ من صفقة أعمال أوسع، أو تسوية طبقية غامضة بين الملّاك الأميركيين والعاملين، والتي فكر فيها المتخصصون التكنوقراط على نطاق واسع. وتقدم هذه الملحوظة نقطة انطلاق جيدة للفصل التالي، والذي سأتتبع فيه إعادة تأكيد الرأسماليين المؤيدين للسوق الحرة قدراتهم على صنع القرار الاقتصادي عبر إنشاء أدوات جديدة لإنتاج الفكر. كما سأناقش اضطرابات السوق التي حدثت في سبعينيات القرن العشرين، والتي حرّكها الرأسماليون المؤيدون للسوق الحرة لتنفيذ عملية غزو واسعة المجال لفضاء الإنتاج العلمي التقني، الذي كان يسيطر عليه ذات يوم نظراؤهم من عالم الأعمال. وقد أدى هذا الغزو إلى تحولات كبرى في مجال القوة الأميركي، مع نتائج مهمة تتجاوز الولايات المتحدة. مع ذلك، سيكون التركيز الأساسي لمناقشتي هو تبيان أن هذا التحوّل ساعد على إخراج فئة «مراكز الأبحاث» نفسها إلى الوجود.

وفي الختام، دعني أذكر أثرًا هيكليًا أخيرًا نتج عن ظهور النماذج الأولى لمراكز الأبحاث في بداية القرن العشرين. ولتوضيح هذه الفكرة، يجب أن نعود مرة أخرى إلى مسألة التصنيف المؤسسي، ولا سيما ما يتعلق بتقسيم العالم الاجتماعي تقسيمًا بديهيًا إلى ثلاثة ميادين: الدولة والسوق والمجتمع المدني. وكما طرحت سابقًا، فإن السؤال عن أي من هذه الميادين نشأت عنها أو تنتمي إليها مراكز الأبحاث يكون بمثابة إلهاء أو صرف الانتباه عن المناقشة – أما السؤال الذي ينبغي أن يُطرح فهو عن فائدة هذا النموذج الثلاثي للعالم الاجتماعي. وحتى أبسط إجابة عن هذا السؤال – وأعني بذلك أن مراكز الأبحاث الأولى نجحت في التواجد في الميادين الثلاثة في آن واحد – هي إجابة غير مرضية بصورة أو بأخرى. وفي سياقات معينة، قد يكون أمرًا معقدًا بالفعل أن نقول إن المؤسسات التي ذُكرت هنا، اجتازت الحدود بين الدولة والسوق والمجتمع المدني. مع ذلك، أود أيضًا أن أشير إلى أن هذه الصيغة تفتقد بعدًا رئيسًا من أبعاد الأهمية التاريخية لمراكز الأبحاث الأولى. ولنتأمل مرة أخرى حالة مؤسسة «راند»، فالمشكلة الأساسية في وصف مؤسسة مثل «راند»بأنها «عابرة للحدود» هي أن الوصف يضفي صفة المادية على الحدود المؤسسية التي نحن بصددها. بعبارة أخرى، يتضمّن ذلك أن الحدود بين الدولة والسوق والمجتمع المدني كانت «موجودة» بالفعل، هذا أولًا. ولكن، إذا اتسعت نظريتنا لتشمل دولًا غير الولايات المتحدة، يظهر لنا أن الفهم التام للدولة والسوق والمجتمع المدني ليس نفس الفهم دائمًا ويتغير من مكان لآخر. ففي بعض الدول على سبيل المثال، توجد مؤسسات تماثل «راند» «داخل الجهاز الرسمي للدولة. وأقرب

نظيرين «لراند» في كندا وفرنسا مثلًا هما: «أبحاث الدفاع والتنمية»، و«وكالة تدبير الدفاع» في كندا وفرنسا بالترتيب. وكلاهما وكالتان حكوميتان رسميتان. إضافة إلى ذلك، كما تشير المناقشة السابقة، لا تنشأ اختلافات تاريخية وعبر قومية مثل هذه «محض مصادفة»، وإنما تنشأ جزئيًا نتيجة «عمل الحدود» الذي تقوم به المؤسسات وعملاؤها وممولوها. وكما رأينا، فإن مؤسسات مثل «راند» يجب أن توضّح الأبعاد لخلق فكرة أنها مستقلة عن الدولة وعن السوق والحفاظ عليه، ولاسيما في ضوء اعتمادها الشديد على نفس المؤسسات في دعمها المادي وصلاتها وموظفيها.

وفي ضوء هذا، تكتسب إعادة صياغة السؤال عن موقع النماذج الأولى لمراكز الأبحاث بالنسبة إلى الدولة والسوق والمجتمع المدني دلالة جديدة. وبصفة خاصة، يمكننا الآن أن نرى أن الحدود أقرب إلى أن تكون أثرًا جزئيًا لوجود مؤسسة معينة أو غيابها أكثر من كونها حقيقة واضحة. وأرى أن النماذج الأولى لمراكز الأبحاث تقع في قلب العملية. من هنا، يمكننا تحديد أثر آخر لظهور مراكز الأبحاث الأولى، وهو يشبه إلى حد بعيد «أثر» الدولة الذي وصفه تيموثي ميتشل (Timothy Mitchell) في تحليله للمعضلات التي تحدث عند إيجاد إطار نظري للحكم.[١١١] باختصار، إن نمو الجهاز «غير الحكومي» للإنتاج العلمي التقني في الولايات المتحدة كان أمرًا جوهريًا في رسم الحدود المؤسسية بين الدولة والسوق والمجتمع المدني. وساعدت العملية برمتها على إيجاد فهم خاص لموضع انتهاء السياسة وبدء البحث في الولايات المتحدة – وهو ما ظل مفتوحًا للنقاش. ولكن أشار إلى عنصر تأثير سينطبع على الصراعات المستقبلية. إن مسألة موقع الحدود ليست مجرد مسألة نظرية عقيمة، ولاسيما بالنسبة للسياسيين والموظفين الحكوميين الذين يستخدمون أعمال التكنوقراط. وبالعودة إلى حالة مؤسسة «راند» على سبيل المثال، فإن الأسهل بالنسبة لمسؤول في البنتاجون يصمم على مسار معين لخطة عسكرية أن يستشهد بإحدى دراسات «راند»، بوصفها دليلًا مؤكدًا على رأي ما إذا كان أيضًا يزعم ظاهريًا أن الدراسة أجريت «خارج» الحكومة. وحقيقة أن البحث يمكن أن يكون قد أجري بتكليف من البنتاجون، وقام بتنفيذه موظفون سابقون في وزارة الدفاع، وأحيط من كافة جوانبه بتوجيهات صارمة شكلت نتائجه، ليس لها تأثير على حقيقة استقلالية «راند» الرسمية. بعبارة أخرى، حتى وإن كان عمل المؤسسة التكنوقراطي يُنفّذ بشروط تتشابه من الناحية الموضوعية مع تلك الخاصة بنظائرها الأجانب، يمكن أن يكون لحقيقة انفصالها الرسمي عن الدولة نتائج مهمة في ما يتعلق بشرعيتها.

الفصل الثالث

بلورة فضاء مراكز الأبحاث

«مزّق [النشطاء] شبكة الخبرة الموجودة، ونسجوا شبكة جديدة وبديلة لإنتاج المعرفة ونشرها. ولم يكن الأمر مجرد تجميع للجماعات المتقاربة... وإنما تضمّن تهجين الهويات، وطمس الحدود بين الخبراء وغير المتخصصين، ومن ثم، وعلى نحو حاسم، إنتاج موضوعات مشتركة للبحث والدراسة.»

جيل إيال، مصفوفة التوحّد

تتبع الفصل السابق أسلاف مركز الأبحاث حتى وصل إلى موقف المواجهة معقدة في «مجال القوة» الأميركي – وهو تعبير بورديو عن «منظومة المواقع التي يحتلها حائزو الأشكال المختلفة من رأس المال» وعما يدور من صراعات حول قيمهم النسبية.[1] وكان رأيي أن موجات عديدة من النمو التنظيمي حدثت عبر شراكات معينة بين النخب الاقتصادية والسياسية والثقافية الساعية إلى تنظيم مصالحها ومواردها. كذلك، كانت النتيجة العامة لهذه العملية في رأيي، هي صياغة جهاز ضخم متعدّد الأجزاء «للتفكير العلمي التقني» في الولايات المتحدة، والتي أصبحت بعض أجزائها تعرف لاحقًا بمراكز الأبحاث. وفي الوقت نفسه، كنت مصرًا على أن نفصّل هذه العملية من الناحية التحليلية عن مسألة تكون فئة مراكز الأبحاث نفسها؛ لأن هذه الفئة لم يصبح لها معنى إلا بعد تكوّن شبكة تنظيمية معينة، وبعدما أنشأ أفراد هذه الشبكة منتجات وممارسات جديدة تميّزهم عن مؤسسات أكثر رسوخًا في دنيا الجامعة والسياسة والعمل التجاري والصحافة. باختصار، اعتمد ميلاد مراكز الأبحاث على إيجاد صيغة معينة من «العلاقات الاجتماعية والتنظيمية.»

أما الغرض من هذا الفصل فهو شرح العملية الأخيرة التي سأشير إليها بوصفها بلورة فضاء مراكز الأبحاث. وخلاصة كلامي أن فضاء مراكز الأبحاث الذي تكوّن في الولايات المتحدة بدءًا من ستينيات القرن العشرين، عبر عملية تقارب بنيوي بين مجموعتين سابقتين متميزتين من الخبراء:

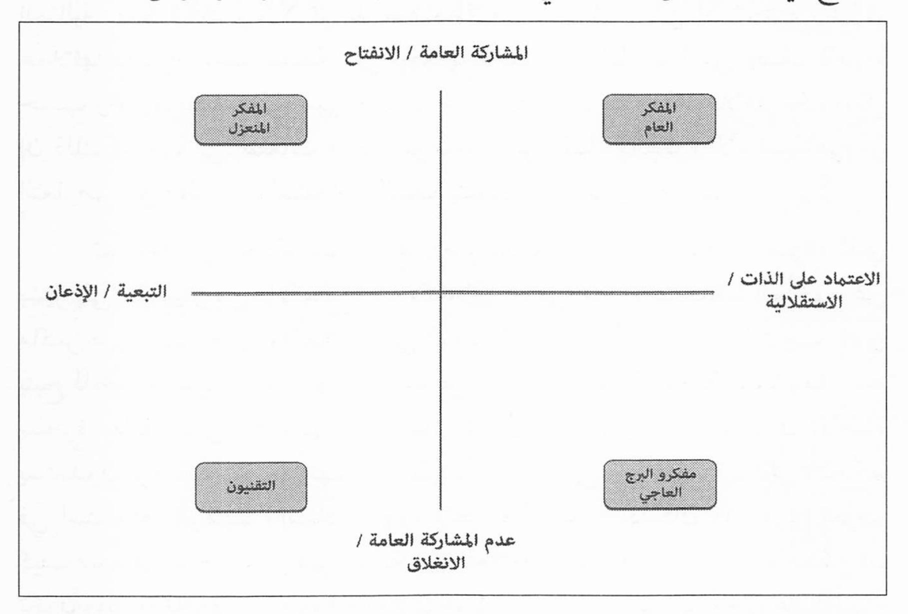
الأولى: التكنوقراط الذين تمّ وصفهم في الفصل السابق، الذين أصبحوا بحلول منتصف القرن العشرين المصادر الأساسية للاستشارات السياسية الإستراتيجية. والثانية: نوع بارز من «النشطاء الخبراء» الذين مثّلوا تحديًا مهمًا للتكنوقراط، وذهنية التكنوقراط بصورة أعم بدءًا من ستينيات القرن العشرين، فاستدرجوا أولًا إلى صراع ثم لاحقًا إلى نوع من التعاون الضمني، وأصبحت المؤسسات التي تضم هيئتها تكنوقراط ونشطاء خبراء تزداد تقاربًا من بعضها البعض في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، ونتجت عن ذلك فئة تنظيمية جديدة، ألا وهي مراكز الأبحاث. وبتوسيع دائرة هذا النقاش، آمل توضيح سبب إصراري على التعامل مع تكوين فئة مراكز الأبحاث بوصفها موضوعًا يحتاج إلى تفسير وليس أمرًا واقعًا مباشرًا. بعبارة أوضح، يمكننا رؤية الانحيازات والمعارضات الجديدة التي نشأت بين الشخصيات المؤثرة اجتماعيًا والجماعات الاجتماعية بادعاءات مختلفة للخبراء بعد عام ١٩٧٠.

وعلى خلاف الفصل الأخير الذي كان تركيزه التحليلي على مجال القوة، يركّز هذا الفصل بصورة أدق على الصراعات والشراكات بين مجموعات الخبراء في الولايات المتحدة بدءًا من ستينيات القرن العشرين. ولهذا، سأحتاج إلى استخدام أداة نظرية مختلفة للمناقشة. وقبل الانتقال إلى الجزء الأساسي في الفصل، سأشرح المفهوم الرئيس الذي سيوجّه تحليلي: «مجال الخبرة.» ويهدف الجزء التالي إلى توضيح هذا المفهوم واستخداماته في هذا الفصل.

ما مجال الخبرة؟

«مجال الخبرة» تعبير أخذته من عمل جيل إيال، الذي استخدمه لوصف المعضلات والقيود التي لاقتها مجموعات الخبراء في مواجهتهم مع مستهلكي معارفهم ومع بعضهم البعض.[٢] وبرغم أن المفهوم مشتق من نظرية المجال لبورديو، فإنه يبتعد عن القراءة التقليدية لبورديو من عدة جوانب، والاختلاف الأساسي هو أن إيال يعرّف بعدي مجال الخبرة في إطار اثنين من المعضلات الإستراتيجية التي واجهت لمجموعات الخبرة. وكما يبيّن الشكل ٣-١ يشير المحور الأفقي للمجال إلى التعارض بين الاستقلالية والتبعية، أو بين الاستقلال عن مستهلكي معرفة المرء والاعتماد عليهم. وبناءً على إعادة بناء بورديو علم اجتماع الأديان لفيبر

(Weber)، يرى إيال أن كل مجموعات الخبراء تواجه اختيارًا مهمًا: إما أن يسعوا إلى الاستقلال عن المستهلكين، بأن يتولوا هم عملية تحديد حاجات المستهلكين، أو يمكنهم تفصيل منتجاتهم وممارساتهم حسب طلبات المستهلكين. وهناك مثال واضح لاستقلالية الخبير وهو القدرة التي يتمتع بها الأطباء لتقييم حاجات مريض ما وتحديد مسار العلاج دون الاعتماد على آراء المريض نفسه في احتياجاته أو احتياجاتها الطبية. والمؤكد أن هذا المثال يوضّح أيضًا أن الاختيار بين الاستقلالية والتبعية ليست مجرّد قرار إما أو. مع ذلك، يواجه نفس الأطباء ضغوطًا معينة ليأخذوا في الحسبان طلبات مرضاهم قبل تحديد ما سيقررونه من علاج. لذلك، يمكننا أن نصوّر التعارض بين الاستقلالية والتبعية على شكل طيف متعدد الألوان، وموقع أي جماعة من الخبراء في هذا الطيف عرضة للتغيير عبر الزمن.



الشكل ٣-١ مجال الخبرة. مقتبس من جيل إيال ٢٠٠٦، نزع سحر الشرق: الخبرة في الشؤون العربية ودولة إسرائيل، ستانفورد، مطبعة جامعة ستانفورد. ص ٢٩.

يتضح الهدف الأساسي لهذا التعارض عندما نفكر في تأثيره على موضوع قوة أي جماعة من الخبراء. كان المذهب التقليدي بين أصحاب النظريات الاجتماعية يفترض أن الاستقلال المعرفي يمثّل «إضافة» كاملة لقوة جماعة الخبراء، في حين أن الاعتماد على العملاء شكل من أشكال القيود. ومن هذه الزاوية، تكون أفضل طريقة بالنسبة لجماعة الخبراء لاكتساب القوة، تقوية المقاييس الإيجابية للصرامة والمنافسة على أعضائها أنفسهم مقابل امتلاكهم الحق في تقرير حاجات

المستهلكين. إن مساهمة إيال الأولى، إذن، هي التنبيه على أن التعارض بين الاستقلالية والتبعية أكثر تعقيدًا مما يفترضه المذهب التقليدي عادة. وفي الواقع، من الأفضل التفكير في التعارض بوصفه «معضلة» دائمة تتطلب انتباهًا واهتمامًا مستمرين. مع ذلك، ما دامت الحالة النظرية للاستقلال التام هي التي يكون فيها أعضاء جماعة الخبراء هم الحكم الوحيد على قدرتهم (وبعبارة بورديو، هم وحدهم من يسيطرون على «وسائل إنتاج أعمالهم وتقييمها.»[٣]) وهي إستراتيجية استقلال تام تضع الجماعة دائمًا في خطر عزل نفسها عن العملاء. وينفتح الخبراء الذين يتمتعون باستقلالية شديدة على المنافسة من الخبراء المنافسين الذين لديهم رغبة أكبر في تفصيل منتجاتهم وخدماتهم حسب طلب المستهلك. مع ذلك، ينبغي أيضًا ألا نتجاهل أن إستراتيجية الإذعان الكامل للمستهلكين ليست بالإستراتيجية المثالية. بعبارة أخرى، لا توجد مجموعة من الخبراء يمكن أن تحترم رغبات عملائها دون أن تفقد الصفة التي تجعلها «خبيرة.» فالطبيب الذي يصف الدواء حسب رغبة مريضه، على سبيل المثال، ليس أفضل الأطباء ولا أعلاهم مكانة، بل إن ذلك يتسبب في إضعاف سلطته بوصفه خبيرًا طبيًا. والفكرة الأساسية هي أن التعارض بين مطالب الاستقلال والتبعية يتطلب فعلًا توازنيًا مستمرًا.

ثمة معضلة منفصلة تسود في ما يتعلق بالمحور الرأسي لمجال الخبرة، الذي يشير إلى الاختيار بين «الانفتاح» و«الانغلاق.» وفي هذا الاستخدام، المأخوذ عن ماكس فيبر، يشير تعبير «الانغلاق» إلى آليات مثل إضفاء المصداقية والتدريب الذي يتيح للخبراء السيطرة على وسائل الدخول إلى الطبقات الخاصة بهم، وممارسة سيطرة مطلقة على معرفتهم. وكامتداد للمثال الطبي، يمكن القول إن الأطباء يستمدون قوة معينة من قدرتهم على تقييد الدخول إلى جماعتهم وبالتالي التحكم في استخدام معرفتهم وإسنادها لهم، وبعبارة أخرى، إذا كان كل امرئ يعرف كيف يشخّص مرض ما ويدير عملية سير العلاج، فالمعرفة الطبية إذن لا يمكن أن تكون مصدرًا للقوة. من هنا، فالانغلاق هو إستراتيجية تحمي بها مجموعة الخبراء مجتمعة مكانتها وقدرتها على الحصول على مقابل لخدماتهم. مع ذلك، أكرر، إننا نرى حدود هذه الإستراتيجية، ما دامت مجموعة الخبراء التي «تغلق» معرفتها تخاطر مخاطرة كبيرة بأن تصير نخبوية صارمة ومنعزلة عن مستهلكيها.

وبصيغة مختلفة، تعتمد قوة مجموعة الخبراء أيضًا على «انفتاحها» أو على قدرتها على توليد أفكار ومفاهيم يمكن الوصول إليها ومفيدة «لعامة الناس» من غير الخبراء. وأكرر، ترتبط هذه الفكرة بعلاقة توتر مع منهج العلوم الاجتماعية الكلاسيكي، الذي يفترض عادة أن المثقفين والمهنيين، وغيرهم من الخبراء يكتسبون قوة عن طريق الوصول إلى أقصى مستويات الانغلاق الاجتماعي.

ويمكن أن نجد ظلال الفكرة العكسية في عمل أحدث لميشيل فوكو (Michel Foucault)، على سبيل المثال، يشير فيه إلى أن أوج القوة الفكرية لم تأت عندما أغلق الخبراء منافذ الدخول إلى طبقاتهم الخاصة، بل عندما «فقدوا» السيطرة المطلقة على معرفتهم، التي صارت عندئذٍ جزءًا من «المعرفة» العامة. فعالم النفس الذي يتساءل عما إذا كان في علاقة «اعتماد متبادل» مع ما يبحثه، على سبيل المثال، أو يسأل نفسه إن كان «يدفعه الهدف» حقًا (باقتباس تعبيرين من علم النفس الشعبي الحديث)، فإنه بذلك يكون هو نفسه موضوع بحثه والذات الباحثة في آن واحد، حسب تعبير فوكو. وربما يقول فوكو، في هذه الحالات، إنه لن يجدي تفسير «أسباب قوة» الخبرة لفكرة الانغلاق، ما دام لا يوجد من يمارس سيطرة احتكارية على تطبيقها.

وقد وُجهت انتقادات لعمل فوكو بسبب مد مفهوم القوة حتى فقد تماسكه، وربما كان ذلك صحيحًا. مع ذلك، كما يشير إيال، ليس هذا سببًا لنبذ فكرة اعتماد قوة جماعة الخبرة على انفتاحها أيضًا، أو على قدرتها على توليد المعرفة التي يمكن للعميل الوصول إليها والاستفادة منها. ويجمع إيال بين هاتين الفكرتين - فكرة فيبر وفكرة فوكو - بوضع إطار جديد للتعارض باعتباره المعضلة الثانية التي يواجهها الخبراء، والتي يمكنني إيجازها في ما يلي: لكي تحافظ جماعة الخبرة على جمهورها، عليها أن تُظهر قدرًا من الانفتاح في كتاباتها وأحاديثها (أي إنها لا يمكنها أن تكون نخبوية صارمة ويجب أن تكون لمعرفتها فائدة عملية تتجاوز نطاق إنتاجها). مع ذلك، لكي تستفيد من معرفتها، يجب على المجموعة نفسها أيضًا أن تصل إلى مستوى معين من الانغلاق، أو «الغموض» أو سيطرة الملكية. ومرة أخرى، تصبح الأهمية الإستراتيجية للتوازن واضحة. وتؤدي شدة الانفتاح إلى موقف لا يمكن فيه للجماعة المطالبة بأي مكافآت مادية أو رمزية مقابل معرفتها، والتي تصبح عندئذٍ مجانية ومتاحة للجميع. (فكر، على سبيل المثال، في معظم الأمثال الشعبية الشائعة أو في حقائق بديهية معيّنة في علم النفس الشعبي «يملكها» كل الناس وبالتالي فهي ليست ملكًا لأحد.) وفي الوقت نفسه، يؤدي الانغلاق الشديد إلى الاقتصار التام على فئة قليلة مما يقلل الفائدة والقدرة على تسويق معرفة جماعة الخبرة. (فكر، على سبيل المثال، في علم الحساب وهو مجال فرعي في نظرية الأعداد وليس له تقريبًا أي استخدامات عملية من أي نوع - أو في شعب «لابوتان» في رواية رحلات جليفر الذين يمتلكون معرفة نظرية متقدمة لا فائدة لها لأي أحد خارج عالم إنتاجها المباشر، والفكرة هنا هي أنه ليس لهاتين الجماعتين عدد كبير من العملاء.)[٤]

ولأغراض إرشادية وضعت العلامات داخل إطار العمل في شكل ٣-١ بعض التعبيرات الشائعة التي يستخدمها الباحثون لوصف أنماطًا مختلفة من

الخبراء. على سبيل المثال، في الركن العلوي الأيمن المقترن بالاستقلال الشديد والانفتاح الشديد، وضعت ما يسمى «المفكر العام»، أو النمط المثالي للمفكر الذي يجمع بين الاستقلال المعرفي والرغبة في «منح» علمه أو علمها بجعله في متناول الإنسان العادي. (وباقتباس نيكولاس روز، يشير إيال إلى هذه الصفة الأخير باعتبارها «كرمًا.») أما المقابل البنائي للمفكر العام فهو الخبير الذي يجمع بين مستوى مرتفع من الانغلاق والتبعية، والتي أعني بها الاعتماد على العملاء والمندوبين لتحقيق مطالبهم. وهاتان الصفتان موجودتان في نمط مثالي آخر، سوف أسميه «الفني»[٥] اقتداءً بروبرت ميرتون، ففي حين يحصد الفنيون كل الامتيازات المصاحبة لانغلاق الجماعة (عن طريق مؤهلاتهم وتدريبهم الرسمي ومهاراتهم الفنية) فإنهم لا يتمتعون باستقلالية كبيرة؛ لأنهم يكونون تحت ضغط دائم لتوضيح قيمتهم وتأثيرهم على العملاء. ويوضّح الركن الأيمن السفلي في الشكل نمطًا مثاليًا ثالثًا، وهو شخصية ساكن البرج العاجي كما تقول الأمثال، الذي ينتمي إلى جماعة خبرة تحتكر تقييم منتجاتها لكنها تظل «مغلقة.» وفي الصورة التقليدية، نجد مفكري البرج العاجي مستقلين ولا يشاركون في القضايا العامة بسبب انغلاقهم، أو استغراقهم في الذات أو أي صورة أخرى من صور الانغلاق الاجتماعي. وأخيرًا، فإن الخبير الذي يفصّل منتجاته أو منتجاتها حسب احتياجات العملاء، وفي الوقت نفسه يظل «منفتحًا» ويشارك بفاعلية في القضايا العامة هو ما أسميه «مفكر المؤسسة التجارية»، اقتداءً بعمتاي إتزيوني (Amitai Etzioni).[٦] وإن جوهر فكر المؤسسة التجارية حسب وصف إتزيوني، هو القيام بعمل مناقشات عامة نيابة عن العملاء «الحريصين على مصالحهم الشخصية.» أما ممثلو العلاقات العامة، على سبيل المثال، فيجب أن يوزعوا المعرفة التي ليست قاصرة على فئة معينة وليست متاحة للجميع في آن واحد، حتى وإن ظلوا معتمدين على عملائهم اعتمادًا شديدًا.

ولكن في هذه النقطة، سوف أحذو حذو إيال في عمل محدّدات مهمة لهذه المناقشة، ففي حين يمكن أن تكون الصفات في شكل ٣-١ مفيدة لأغراض إرشادية، فإنها برؤية أخرى تخرج عن الموضوع تمامًا. مع ذلك، بمجرد أن نبدأ في التفكير في إطار العلاقات بين الخبراء تصبح الصفات نفسها عائقًا وليست فائدة. ففي المقام الأول، هي لا تصف إلا الأنماط المتطرفة، أو المواضع غير المستقرة في مجال الخبرة، أو المواقع التي أصبح الخبراء فيها أكثر حساسية لفقدان العملاء، والتحديات التي يكون مصدرها غيرهم من الخبراء. إضافة إلى ذلك، تفوتهم حقيقة أن الصراعات في مجال الخبرة تتبع نموذجًا يمكن التنبؤ به بصورة أو بأخرى. ولأن بؤرة المجال هو أفضل موقع يمكن من خلاله اتقاء التحديات الواردة من

خارج المجال، والحفاظ على العملاء، فإن الديناميكية الداخلية للمجال هي دائمًا واحدة من ديناميكية «للتوجه الدائم نحو المركز بعيدًا عن التحديات الواردة من الأطراف.»[٧]

ولنعرف فائدة هذا الإطار في إبراز على تاريخ مراكز الأبحاث ودورها، نستعيد قصة دور تشارلز موراي في مناظرة الرعاية الاجتماعية في الثمانينيات والتسعينيات كما ورد في استهلال الكتاب. وكانت الفكرة الأساسية هي أن قوة موراي تدفقت، ليس من قدرته على تجسيد «نموذج» معيّن للخبير – أي ليس بوضع نفسه في واحد من الأركان الأربعة في مجال الخبرة – وإنما بدمج الصفات التي تقترن بكل نمط وتواجده بالقرب من «مركز» المجال. وبصورة أعم، ما دام المعنى الدقيق «للمركزية» و«الهامشية» يعتمد على أي لحظة محددة في إجمالي العلاقات التي تكوّن مجال الخبرة، فإننا لا يمكننا أن نجد مصدر قوة أي خبير في صفاته، أو صفاتها الشخصية وحدها. فالمهارات والمؤهلات والمعرفة، على سبيل المثال، لا تكفي مطلقًا لتفسير تأثير خبير معين. ولكن يجب علينا أن نفكر في إطار البنية الحالية للمجال وموقعها داخل مجال القوة الأوسع.

من أين جاء فضاء مراكز الأبحاث؟

كان الغرض من هذا الاستطراد النظري إيجاد منطقة أضع فيها رؤيتي حول تشكيل فضاء مراكز الأبحاث. ورؤيتي هي أنه بحلول ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، تنافست عدة مجموعات خبرة من حيث القدرة على وضع نموذج أصلي للخبير المؤثر سياسيًا في الولايات المتحدة، إضافة إلى ذلك، يمكن وصف العلاقة بين هذه المجموعات بأنها صراع في مجال الخبرة كما وصفناها آنفًا. ويوفر لنا التركيز على دور العلم والخبرة بهذا الشكل صورة جديدة للتاريخ السياسي الأميركي الحديث.

إن نقطة الانطلاق التجريبية لمناقشتي هي الاستنتاج الذي توصلت إليه في الفصل الأخير: ألا وهو أنه بحلول أوائل الستينيات، أمّنت مجموعة من المتخصصين التكنوقراط لأنفسهم دورًا رئيسًا في السياسة الأميركية، ولاسيما في الأمور المتصلة بالسياسة الخارجية والاقتصاد والسياسة الاجتماعية والشؤون العسكرية. وتمتّعت مجموعة شبه مستقلة من التكنوقراط لفترة قصيرة لكن لا نزاع فيها نسبيًا بالسيطرة في مجال الخبرة. مع ذلك، سرعان ما نشأ تحديان رئيسان للسلطة التكنوقراطية، وسأتناول أن التحدي الرئيس جاء من مجموعة ناشئة من النشطاء الخبراء الذين سعوا إلى الحد من قوة التكنوقراط من منظور انفتاح أكبر في مجال الخبرة. وكان

في عملهم ضمنًا، وأحيانًا صراحةً، إيحاء بأن التكنوقراط شديدو الاقتصار على فئة قليلة، وأن مصالحهم الشخصية المهنية هي ما تحركهم، وأنهم لا يراعون الحاجات العامة والمبادئ الديمقراطية. (باختصار، كانوا «منغلقين» تمامًا حسب تعبير فيبر). ودعني أشير سريعًا إلى ما هو بالتأكيد السمة التمييزية لهذه المناقشة: إنها تتعامل مع النشطاء السياسيين من اليسار واليمين باعتبارهم صورًا متشابهة للتوجّه نفسه. وسأناقش لاحقًا في هذا الفصل الاختلافات بين النشطاء المحافظين والنشطاء التقدميين في الستينيات والسبعينيات. ولكنني الآن أود الإشارة إلى «تشابه» أساسي بينهما. بعبارة أبسط، تشكك كلا المجموعتين بشدة في الآراء ذات الصبغة المهنية وفي حامليها الأساسيين في السياسة الأميركية. إضافة إلى ذلك، تضع قطاعات كبيرة من كلٍ من المجموعتين إطارًا للشكاوى السياسية ضد التكنوقراط. ومن المؤكد أن تحذيرات المحافظين والتقدميين من أخطار قوة التكنوقراط اتخذت صورًا مختلفة خلال العقد السادس من القرن العشرين. وفي حين وجد نشطاء اليسار في المخطط العسكري للحرب الباردة، على سبيل المثال، واحدًا من أكبر أعدائهم، كان نشطاء اليمين يوجهون معظم شكوكهم نحو موظفي الحكومة ومخططيها، ولاسيما الخبراء التكنوقراط في دولة الرفاهة في برنامج «نيو ديل [العقد الجديد].»

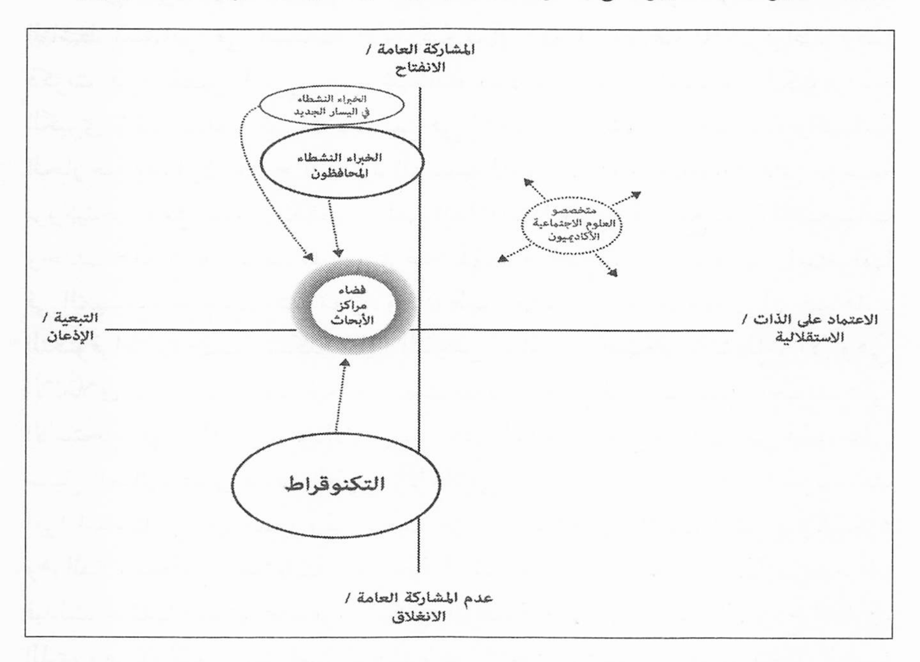
وقد نسأل هنا: هل أصبح نشطاء الستينيات نشطاء خبراء؟ يتناول الجزء التالي من مناقشتي العلاقات التي نشأت بين التكنوقراط ومعارضيهم خلال السبعينيات، ويمكنني تفسيرها باستخدام مفهوم مجال الخبرة. أولًا، من الضروري إدراك أن تحدي النشطاء لسلطة التكنوقراط يعني مواجهة مشكلة أساسية. فبدون مؤهلات أو ألقاب علمية أو مخزون معرفي محدد – أي افتقارهم إلى أي شكل من أشكال الخبرة – لن يستطيعوا تكوين أنفسهم بسهولة بوصفهم نقادًا موثوقًا بهم في المناقشات السياسية. كذلك لن يمكنهم ممارسة أي سيطرة أصيلة على علمهم، وبالتالي لا يمكنهم المطالبة بأي عائد رمزي أو مادي مما يُعطَى للخبراء عادة. ونتيجة لذلك، كانت معرفتهم دائمًا في خطر الاستبعاد من قِبل غيرهم من الخبراء ومن بينهم التكنوقراط. وبالنسبة لمكانتهم في مجال الخبرة، واجه النشطاء مشكلة «الانفتاح» المبالغ فيه. ونتيجة لذلك، يمكن قراءة كثير من أنشطتهم خلال الستينيات والسبعينيات بوصفها عناصر إستراتيجية الانغلاق، أو محاولة «لتوثيق» علمهم، وتقديم أنفسهم بوصفهم خبراء من نوع جديد. وقد كان مركز إستراتيجيتهم هو إنشاء مجموعة موجهة سياسيًا ولا تهدف للربح من مراكز الأبحاث التي تؤدي وظيفة الاعتماد الذاتي بصورة ما. وتعتبر مؤسسات مثل معهد الدراسات السياسية (الذي أنشئ عام ١٩٦٣) ومؤسسة التراث (١٩٧٣) مثالًا على هذه الإستراتيجية.

وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، نشأت المئات من مراكز الأبحاث السياسية الموجّهة أيديولوجيًا في الولايات المتحدة.

وبحلول نهاية سبعينيات القرن العشرين، كان وجود مؤسسات الخبير الناشط المتنامي في السياسة الأميركية يمثّل تهديدًا حقيقيًا للتكنوقراط. وكما ذكرت في الفصل الثاني، فإن شبكات منتصف القرن العشرين التكنوقراطية الكبرى كانت تتألف من متخصصين في الاقتصاد والشؤون العسكرية والسياسة الخارجية يعملون خارج الحدود الرسمية للدولة وداخل منظمات مثل مؤسسة بروكينجز، ومؤسسة «راند»، ومجلس العلاقات الخارجية. ومع بداية السبعينيات وجدت هذه المؤسسات نفسها عرضة للهجوم العام بسبب انغلاقها واستغراقها في المهنية، وعدم مساءلتها مهنيًا. وكان ظهور مؤسسات منافسة يعني أن جماعات التكنوقراط واجهت مشكلة على النقيض تمامًا من مشكلة النشطاء، ألا وهي الانغلاق الزائد عن الحد. فبعدما سعت طويلًا للعمل في الكواليس، أُجبرت على الاستجابة لهذه الضغوط وذلك بتيسير حصول العامة على ما لديها من علم. على سبيل المثال، صار هدف الظهور الإعلامي الذي كانت تمقته هذه المؤسسات أمرًا أساسيًا في مهامهم، وقد اتبعت مؤسسات أخرى كذلك «مثل بروكينجز» و«راند» ومجلس العلاقات الخارجية أساليب أخرى لتتيح ما لديها من معرفة، فبدلت شكلها ومحتواها لتعزيز إمكانية الوصول إليها. وفي إطار النموذج النظري الذي وصفته آنفًا، كانت إستراتيجيتهم هي التحرّك رأسيًا نحو مركز مجال الخبرة (انظر الشكل ٣-٢).

إن الفكرة الرئيسة في هذا الفصل، إذن، هي أن فضاء مراكز الأبحاث التي تأسست في الولايات المتحدة بوصفها مجموعتين من المؤسسات – مراكز الأبحاث التكنوقراطية ومنافسيها من الخبراء النشطاء – قد استخدموا إستراتيجيات متقاربة في مجال الخبرة. والمهم إدراك أن طرفي المعضلة الخاصة بكل منهما لا علاقة لها بقضية التعارض بين الاستقلال والتبعية. وأرى أن كلا الجماعتين تحتلان بالفعل مواقع مركزية ثابتة نسبيًا على طول المحور الأفقي للمجال. بعبارة أخرى، لم تكن أي من الجماعتين مستقلة بصفة خاصة، كما لم تكن أيهما تابعة تمامًا. فالتكنوقراط على سبيل المثال، كان لديهم زبائن أساسيين من الوكالات الحكومية (والتي وضعت، بالتأكيد، قيودًا معتبرة على استقلالها المعرفي)، حتى وهم يتمتعون بدرجة ما من الانفصال الرسمي عن الدولة، والتي كانت بمثابة حارس ضد السيادة الكاملة. وفي حين لم يكن باستطاعتهم اختيار الأهداف النهائية لدراساتهم، فإنهم لم يكونوا تحت رحمة عملائهم تمامًا. كان الخبراء النشطاء في القارب نفسه يقفون بعيدًا عن قاعات القوة الرسمية، وكان بوسعهم

المطالبة بنوع من الاستقلال، ولكنهم في موقع المساءلة الكاملة أمام عملائهم، أعني بهم النشطاء المؤيدين والصحفيين وأجهزة الإعلام والمانحين، وتضم هذه الفئة الأخيرة عددًا كبيرًا من الشركات التجارية (ولاسيما المؤسسات اليمينية).



الشكل ٣-٢. نقاط التقاء في مجال الخبرة الأميركي
من ستينيات القرن العشرين وحتى الألفينات.

لقد أشرت آنفًا إلى اعتراضين أساسين على سلطة التكنوقراط التي ظهرت خلال هذه الفترة. وأول هذين الاعتراضين ذلك الذي تلقى أقصى اهتمام من الباحثين في ما يسمى اعتراض «الفكر العام»، الذي رفعه الباحثون في العلوم الاجتماعية والصحفيون خلال الخمسينيات والستينيات، وأعني بهم تلك المجموعة الصغيرة نسبيًا من الباحثين وغيرهم من الباحثين وغيرهم ومن المثقفين، الذين ما إن جمعوا قدرًا من الاستقلال المعرفي عبر عقود من الجدل الذي تركّز في الجامعة، سعوا إلى التدخل في الشؤون العامة من منطلق ميزتَيْ الاستقلالية والانفتاح. فعلى سبيل المثال، بدءًا من الخمسينيات احتل اقتصاديون مثل جون كينيث جولبريث (John Kenneth Galbraith) وباحثون في العلوم الاجتماعية مثل سي. رايت مايلز (C. Wright Mills) وديفيد ريزمان (David Riesman)، وباحثون في العلوم السياسية مثل سيمور مارتن ليبست (Seymour Martin Lipset)، ومؤرخون مثل ريتشارد هوفستادتر (Richard Hofstadter)، صدارة حركة إعادة استثمار سلطتهم

البحثية في الحقل العام. وكانوا، عن طريق إصدار كتب ودوريات تستهدف الشخص العادي المثقف، مثل التكنوقراط، يشاركون أيضًا في جهود «نشر» علمهم. وكان صحفيون مثل دوايت ماكدونالد وميشيل هارينجتون وجاك نيوفيلد يمثلون التوجّه الصحفي في هذه الحركة. وفي إطار النموذج النظري الذي أستخدمه، وضعوا أنفسهم داخل ربع دائرة مجال الخبرة المقترن بارتفاع الاستقلالية والانفتاح.

وفي حين نالت التدخلات السياسية لهؤلاء المثقفين قدرًا كبيرًا من اهتمام الباحثين – ومن بينهم أولئك الذين تباكوا على موت «المفكر العام» (وهو موضوع سأتناوله في خاتمة هذا الكتاب)، فإن هدفي هنا هو التركيز على «نقائص» مشروعهم المفرطة. وقد مثّل المفكر العام خلال الخمسينيات والستينيات أقل التحديين للعقلية المهنية التي نشأت في هذه الحقبة، مقارنة بالخبراء النشطاء. وفي الوقت نفسه، كان التحدي الأكبر – تحدي الخبراء النشطاء – قد مرّ مرور الكرام فلم يلحظه الباحثون. إذن، فمن بين أهدافي في هذا الفصل، أن ألفت نظر الباحثين إلى هذا الجانب المهم من التاريخ السياسي والفكري الأميركي.

يتعلق الجزء الأخير من مناقشتي في هذا الفصل بنقطة الالتقاء بين التكنوقراط والخبراء النشطاء في مجال الخبرة. فلأن الجماعتين التقتا في وسط المجال، أصبح هناك اتصال أكبر بينهما، وتضاءلت الخلافات. وبقدر ما نجحت مؤسسات الخبير النشط في أن يأخذ السياسيون توصياتها السياسية مأخذ الجد، على سبيل المثال، أصبحوا أشبه بالتكنوقراط. وظلت المنافسة تشكل العلاقة بين هاتين المجموعتين من المؤسسات، ولكن الاتصال المتزايد، بطرق عديدة، أدى إلى نوع من التعاون الضمني أيضًا. وبحلول الثمانينيات، شاركت المؤسسات في ابتكار إنتاج فكري مهجّن يشبه «الموجز السياسي» (يقصد به مذكرات مؤلفة قصيرة تكتب للصحفيين والسياسيين)، وكتيّب الفترة الرئاسية الانتقالية (ويقصد به توجيهات سياسية تكتب للإدارات الرئاسية القادمة)، والتي أصبحت بدورها وسيلة فعّالة لتحديد الفرق بينها وبين الباحثين الأكاديميين. وبصورة متزايدة، وجّهت مؤسسات التكنوقراط والخبير الناشط أحكامها وتطبيقاتها إلى بعضها البعض، لدرجة أنه أصبح ممكنًا الحديث عنها باعتبارها تشترك في نفس مساحة الإنتاج الفكري شبه المميزة. وكان استخدام الفئة الشعبية السياسية الجديدة، «مراكز الأبحاث»، هو النتيجة الطبيعية الثقافية لهذا التحوّل البنيوي.

وعلى هذا المستوى، تناولت المناقشة الخبراء النشطاء المحافظين والتقدميين بوصفهما وجهين لعملة واحدة. مع ذلك، يتضح بالنسبة لأي شخص على دراية بالصورة العامة الحالية لمراكز الأبحاث الأميركية، كان مصير كل

من المجموعتين مختلفًا تمامًا بالفعل عن الأخرى. وبينما تلقى نقد النشطاء للتكنوقراطية أول صوره الواضحة من مؤسسات اليسار، مثل معهد الدراسات السياسية ومعهد وورلد ووتش، وبحلول الثمانينيات، سيطر على هذا الجزء من مجال الخبرة منظمات محافظة. فكيف ولماذا تولى اليمين السيطرة على فضاء مراكز الأبحاث؟ في القسم الأخير من هذا الفصل سأدلّل على أن مسألة هيمنة المحافظين على فضاء مراكز الأبحاث يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أسباب:

الأول: الميزة الكبرى في الدعم المالي من الأعمال التجارية الأميركية. والثاني: التحرر النسبي من قمع الدولة (وهو ترف لم يستطع الخبراء النشطاء التقدميون التعويل عليه دائمًا). والثالث: استيعاب أكبر من الجامعة للخبراء النشطاء التقدميين.

ستكسو الأجزاء الباقية من هذا الفصل العظام النظرية لحمًا تطبيقيًا. أولًا، عن طريق سرد تاريخ أربع مؤسسات محدّدة اخترتها لتكون مثالًا رمزيًا للتوجهات التي ذكرتها آنفًا: معهد الدراسات السياسية، وهو مركز أبحاث تقدمي تأسس عام ١٩٦٣، ومؤسسة التراث ومعهد المشروع الأميركي، وهما مركزا أبحاث محافظان كبيران، ومؤسسة بروكينجز، وهو نموذج للعقلية التكنوقراطية التي اضطرت للتكيّف في بيئة مؤسسية متغيرة. سأصف إستراتيجيات هذه المنظمات ومواردها ومساراتها خلال الفترة من عام ١٩٦٣ وحتى منتصف الثمانينيات. وعند تناول نقطة معينة، سألحق هذه المناقشة بملاحظات عن التطورات الموازية للمؤسسات الأخرى. وسيكون الخط الموحّد لما سأرويه هو أن مؤسسات التكنوقراط والخبراء النشطاء، عبر اتصالهم المتبادل المتزايد ببعضهم البعض، اندمجوا تدريجيًا فشكلوا فضاءً فرعيًا للإنتاج المعرفي عند تقاطع المجالات الأكاديمية والسياسية والحكومية والاقتصادية والإعلامية. وبالتالي، سيصل القسم الأخير من الفصل بالمناقشة إلى وقتنا الحالي عن طريق تتبع تأسيس فضاء مراكز الأبحاث من خلال ثلاثة أبعاد:

الأول: ازدياد كثافة الروابط الشبكية والشراكات بين مراكز الأبحاث. والثاني: ابتكار منتجات فكرية جديدة. والثالث: إيجاد معرفة أكاديمية ومهنية وشعبية بمراكز الأبحاث.

متخصصون بلا روح: نقد النشطاء للتكنوقراطية

خلال النصف الأول من القرن العشرين، بدأ الخبراء يلعبون دورًا أساسيًا في الشؤون السياسية الأميركية. وبحلول نهاية خمسينيات القرن العشرين، قاموا على اختلافهم بتصميم برامج الرعاية الاجتماعية وتنفيذها، ووفروا الدعم الفني

للصناعات الحربية، وزودوا الإدارة الاقتصادية بالعاملين، وتوسطوا في صفقات بين الإدارة والعمال، كما قادوا عمليات صنع قرار أساسية تتعلق بالصحة والرخاء والتعامل مع الانحراف. وبحلول عام ١٩٦٢، عندما تنبأ الرئيس جون إف. كيندي في خطاب حفل التخرّج الشهير بجامعة ييل بأن الصراعات السياسية في الفترة القادمة لن تتسم بحرب عظمى ما بين الأيديولوجيات المتنافسة والتي ستجتاح البلاد باندفاع شديد، ولكن مع مشكلات حقيقية تتطلب «حلولًا تقنية»، وبدت سلطة التكنوقراط آمنة. وكما وصفتها صحيفة نيويورك تايمز في العام التالي: «لم يحدث من قبل أن اجتمع عدد كبير من الباحثين العلماء في عمل يسدي نصيحة للحكومة.» على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالشؤون العسكرية، كما تقول نيويورك تايمز، «يكون أهم منهل للحكمة الإستراتيجية هي ما تسميه لغتهم المتداولة بينهم «مصنع الأبحاث» مثل مؤسسة «راند».[٨]

وهناك منظمات تكنوقراطية أخرى وصلت إلى القيام بدور رئيس في الشؤون السياسية أيضًا. ففي عالم صنع القرار الاقتصادي، على سبيل المثال، أصبح لمؤسسة بروكينجز والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية صوت مسموع. فقد ساهمت بروكينجز في وضع خطة مارشال، وتوجيهات كيندي للأجور والأسعار عام ١٩٦٢، في حين أصبح عمل «المكتب القومي للبحوث الاقتصادية» (NBER) الأساس الرسمي لدى الحكومة لقياس الناتج القومي العام. وفي الشؤون الخارجية، صنع مجلس العلاقات الخارجية مكانًا لنفسه بوصفه المصدر الأساسي للمشورة والقدرات الدبلوماسية.

وفي حين أنه من الصعب تعميم المزاج السائد لأي حقبة، يمكن القول إن دور الخبراء المتنامي في الحياة الأميركية قوبل في البداية بقدر معتبر من التفاؤل. وخلال الثلاثينيات، على سبيل المثال، ساهم التقدم البالغ في التقنيات الطبية والذرية والمحركات في وجود إحساس واسع الانتشار بأن الخبراء كانوا يمثّلون قوة إيجابية في الحياة الاجتماعية.[٩] مع ذلك، وبحلول العقد التالي، بدأت سلسلة من الاحتمالات السلبية بالفعل في الهجوم على الصورة العامة للتكنوقراط. وفي عام ١٩٤٤، علّق كاتب افتتاحية صحيفة وول ستريت قائلًا: «إنها الظاهرة المثيرة المعروفة، التي تُعرف «بالتكنوقراطية»، واعتبرها ذئبًا في جلد شاه «وإن كان ثمة شيء يمكن أن يصور حالة التشوش الذهني التي يتسم بها الناس عندنا فهي هذه الحركة.» وأردف قائلًا: «إن هدفها المعلن هو إخضاع حياة المواطنين وحرياتهم وممتلكاتهم لتكون تحت السيطرة الكاملة لمجموعة من «التكنوقراط»، الذين اختاروا بعضهم بعضًا ليتصرفوا كما يحلوا لهم.»[١٠]

والمؤكد أن الارتياب في المثقفين لم يكن شيئًا جديدًا في أميركا؛ حيث إن ذلك تراث ثقافي عريق يعلي قدر الإدراك العام فوق المعرفة التخصصية والمعرفة العملية فوق الحكمة النظرية. وفي الخمسينيات وجد هذا التراث تعبيره السياسي الأسوأ على الإطلاق في شخص جوزيف ماكارثي (Joseph McCarthy)، الذي كانت حركته المناهضة للشيوعية تهدف إلى إضعاف الثقة بالمفكرين باعتبارهم تهديدًا لنظام الدولة. وفي سياق متصل، اكتسب أدلاي ستيفنسون (Adlai Stevenson)، بسبب أسلوبه التأملي البليغ خلال الحملة الرئاسية لقبه الشهير «إيج هيد» (رأس البيضة)، وساهم في تعزيز الفكرة العامة بأن انتماءه ظاهريًا لحزب الشعب الأميركي يخفي طبيعة أرستقراطية.

أصبح الشك في السلطة التكنوقراطية بصفة خاصة أمرًا أساسيًا في الاضطرابات السياسية في الستينيات. فبالنسبة لنشطاء اليسار، أصبحت مخاوف الكارثة النووية والتدمير البيئي أسسًا لريبة أكبر في الخبراء العاملين مع الحكومة والكيانات التجارية. على سبيل المثال، كانت خيبة الأمل في الخبراء موضوعًا أساسيًا في مذكرة بورت هورون (Port Huron)، وفي إعلان «طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي» عام ١٩٦٢، وفي البيان الموقع من اليسار الجديد. وقد نعى كتّاب المذكرة «استخدام العلوم الاجتماعية الحديثة بوصفها أداة تلاعب»، وانتقدوا بشدة المتخصصين في العلوم الذين «أهملوا التراث التحرري للعلوم العليا، وتوصلوا إلى تقنيات في «العلاقات الإنسانية»، وتقنيات لصياغة «اتجاهات أخلاقية» خصيصًا لمجال اقتصاد الشركات، بينما استخدم زملاؤهم مهاراتهم الفكرية لزيادة سرعة سباق التسلح.» ولم تكن المشكلة الجوهرية، في نظر كُتاب إعلان «طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي» استخدام هذه العقلية وحسب...، وإنما ميل الخبراء إلى وضع مصالحهم الشخصية المهنية قبل اهتمامهم بالصالح العام. وعند مقارنة عقد الستينيات بالفترة التاريخية السابقة عليه، قالوا إنه إذا «كان أسلافنا من علماء العلوم الاجتماعية والليبراليين قد ابتلوا برؤية بلا برنامج»، فإن «جيلنا نحن مبتلىً ببرنامج بلا رؤية. وفي كل مكان حولنا فهم دقيق للمنهج والأسلوب... لكن إن كان ثمة تحليل نقدي فإن هذه الخبرة عاجزة عن شرح مُثلها الضمنية.»(١١)

كان هناك نقد موازٍ للسلطة التكنوقراطية يتزايد على الساحة السياسية. ومنذ الخمسينيات، أخضع المحافظون في الولايات المتحدة أنفسهم إلى درجة معتبرة من الفحص الذاتي للأفكار والدوافع، ونشر كثير منها على صفحات دوريات مثل كومينتاري وببليك إنتريست وناشيونال ريفيو وهيومان إيفنتس. وقد أصبح ناشرو

هذه الدوريات - أناس مثل فرانك ماير، وإم. ستانتون إيفانز ووليم إف. باكلي جيه.آر. مهندسي المشروع المعروف «بالاندماج» الذي كان يسعى إلى إعادة بناء الفلسفة المحافظة عن طريق توليف عناصرها المختلفة.[١٢] وخلال الخمسينيات كان خط الصد الأيديولوجي الرئيس بين مجموعتي الاتجاه المحافظ من ليبراليين وتقليديين.[١٣] وفي حين أعلن الليبراليون أن الفردية الاقتصادية عقيدتهم الأساسية، أكد التقليديون على الحاجة إلى المزيد من الانضباط الأخلاقي. وبينما كان مشروع الاندماج السياسي يتطلب إعلان المبادئ المحافظة الإيجابية التي يُبنى عليها الإجماع، فإن نجاحه النهائي أيضًا يكمن في تحديد عدو مشترك أو نقيض أيديولوجي يمكن لشرائح يمينية مختلفة تعريف نفسها في مقابله. وقد أدرك باكلي بصفة خاصة أنه كان باستطاعة مختلف اتجاهات المحافظين تنحية خلافاتهم جانبًا، والالتفاف حول كراهية مشتركة للبيروقراطيين والتكنوقراط و«المثقفين ضيقي الأفق» و«أصحاب المذهب الإنساني العلماني»، وغيرهم من الخبراء الذين أصبحوا مهندسي الإصلاح الليبرالي. ومن بين المحافظين، أصبح الرافضون لبرامج الهندسة الاجتماعية الخاصة بمشروع «نيو ديل [العقد الجديد]» جزءًا من نظرية أكبر عن نشأة «طبقة جديدة»، أو تنامي النخبة المهنية التي تُعد معرفتهم المهنية في الأساس وسيلة للتقدم الذاتي. ومن المفارقات أن مفهوم الطبقة الجديدة نفسه مشتق من النظرية الماركسية، لكن الفكرة كانت موضوعًا معروفًا في الفكر المحافظ منذ عام ١٩٤٤على الأقل، عندما حذّر فريدريك هايك (Friedrich Hayek) في كتابه الطريق إلى العبودية من أن مصالح بيروقراطيي الحكومة الخاصة هي أصل الحكم الشمولي الاستبدادي.[١٤]

وبحلول ستينيات القرن العشرين بدأ طرفا الطيف السياسي يؤمنان بأن تنامي نفوذ الخبراء يمثل خطرًا على أسلوب الحياة الأميركي، لكن النشطاء المحافظين والتقدميين على السواء سرعان ما أدركوا أن أي محاولة لتقويض أو تفنيد شرعية الخبراء تنطوي على مفارقة أصيلة. فالتشكيك في مرجعية أي خبير تعني بالضرورة أن من يشكك يعد نفسه خبيرًا. وسنورد في ما يلي بعض الأمثلة المؤسسية الموجزة التي حدثت في الستينيات والسبعينيات، وهي الفترة التي شهدت ظهور نوع جديد من مؤسسات «الخبراء النشطاء» صممت لمواجهة السلطة التكنوقراطية في مجال إنتاج المعرفة، زادت هذه المؤسسات من حدة الصراع حول النموذج المهيمن للخبير في الحياة الأميركية.

«على حافة المألوف: معهد دراسات السياسة (IPS) والنقد التقدمي للتكنوقراطية»

في عام ١٩٦٣، أنشأ ماركوس راسكين وريتشارد بارنيت، وهما ناشطان تقدميان ومحاميان ومساعدان سابقان في مجلس النواب، مؤسسة جديدة تعارض الاتجاه السلطوي في السياسة الأميركية حسب رأيهما. كان راسكين قد عمل مستشارًا تشريعيًا لعدد من أعضاء الكونجرس الديمقراطيين، ومساعدًا لماكجورج باندي، الذي كان آنذاك رئيسًا لمجلس الأمن القومي، وكان بارنيت مسؤول الشؤون الخارجية بالوكالة الأميركية للحد من انتشار الأسلحة ونزع السلاح التي صارت بعد ذلك جزءًا من وزارة الخارجية. وفي أثناء عملهما لدى الحكومة الفيدرالية عرف الرجلان حقيقة ما كان يصفانه بسوء استخدام النفوذ وغياب الاستجابة لاحتياجات الشعب. وقد لخّص راسكين في ما بعد «فلسفته السياسية في إعادة البناء» التي كانت في طور الإعداد بقوله: إن خير ما يوصف به «الموقف الأساسي في الولايات المتحدة – وفي القرن العشرين – هو السلطوية. وإن... المقاومين يسعون إلى بناء مؤسسات ليست تراتبية وليست سلطوية.»[١٥] من العمد الرئيسة لفكر راسكين اعتقاده بأن المثقفين الأميركيين لا سيما الباحثين الأكاديميين تخلوا عن واجباتهم الأخلاقية لخدمة الصالح العام. وفي الوقت نفسه قال بارنيت: «صدمتني العلاقة بين الأكاديميين والحكومة.» وقد أشار في أحد لقاءاته الصحفية إلى ضيقه بالعمل في وزارة الخارجية، «فقد كانوا يعملون لخدمة البيروقراطيات، ولا يعارضون افتراضاتها، فقد كانت مجموعة منغلقة الأفق.»[١٦]

وطبقًا لراسكين وبارنيت، كانت القنوات المتاحة لمشاركة الخبراء في السياسة، لا سيما مكاتب الاستشارات وتعاقدات الأبحاث، في أغلب الوقت قد تحولت من نقاد إلى مجرد «مؤيدين للسياسات الحكومية.»[١٧] ويتفق الرجلان على أن رأي الخبراء لم يكن «يُطلب لنقد السياسة القائمة (لاسيما المبادئ الأساسية) فضلًا عن اقتراح أو إعداد بدائل لها.»[١٨] أنشأ راسكين وبارنيت «معهد دراسات السياسة» (IPS) في عام ١٩٦٣ على أمل تقديم نموذج إيجابي للتفاعل الفكري الجماهيري. وقد خطّطا ألا يكتفي هذا المعهد بأن يحاكي المؤسسات التكنوقراطية القائمة، بل يتجاوز ذلك إلى دمج تصورات واقعية للعمل السياسي، مع بحث أشمل في «طبيعة المعرفة العلمية والتقنية والاجتماعية.»[١٩]

جمع راسكين وبارنيت مائتي ألف دولار ميزانية مبدئية للمعهد من عدد من المؤسسات قبل أن يفتتحا المؤسسة في أكتوبر ١٩٦٣.[٢٠] يقدّم آرثر واسكو، وهو مؤرخ وأحد باحثي معهد دراسات السياسة، وصفًا دقيقًا موجزًا للروح المميّزة لهذه المؤسسة فيقول: «ليس المعهد مركز بحث عاديًا، بل هو ملتزم بقناعة مفادها أن وضع نظرية اجتماعية يقتضي الانخراط في العمل الاجتماعي والتجريب الاجتماعي، ومن ثم يقع المعهد على حافة المألوف من مؤسسات البحث

التربوي، وليس المألوف من مؤسسات العمل السياسي في الولايات المتحدة ويخلق هذا الموقع توترًا.»[٢١] كذلك كان راسكين صريحًا في المطالبة بمراجعة طموحة للعلاقة بين الفكر الاجتماعي والعمل العام. فقد كتب في عام ١٩٦٨ أن العلم المطلوب لبناء «مؤسسات غير تراتبية وغير سلطوية... ينبغي أن يقوم على أساس غير موضوعي - على الأقل بمفهوم الموضوعية الشائع في العلوم الاجتماعية.»[٢٢] وقد برز اهتمامه بالمشكلات الإبستمولوجية في مقال يثني فيه على كتاب ميشيل فوكو طبيعة الأشياء نشر في يوليو ١٩٧١، قبل أن يصبح فوكو معروفًا خارج دائرة ضيقة من الأكاديميين بسنوات، وقبل عام واحد من أول زيارة لفوكو إلى الولايات المتحدة.[٢٣] حقق معهد الدراسات السياسية نجاحات محدودة في أول نشأته في الستينيات، فكان من حين إلى حين هو الجهة الاستشارية لأعضاء ليبراليين في الكونجرس وغيرهم من المسؤولين العموميين، وعلى سبيل المثال، رعت المؤسسة سلسلة من الندوات أدت إلى نشأة تجمع من أعضاء الكونجرس مناهضين للحرب أطلق عليه «أعضاء الكونجرس من أجل السلام من خلال القانون» وبدعم من مؤسسات عديدة، أهمها مؤسسة صامويل روبن، زاد عدد طاقم الباحثين بالمعهد إلى ٥٣ بحلول عام ١٩٧٣. في هذه السنوات قدّمت المؤسسة تصورات سياسية راديكالية في قضايا مثل: حقوق الإنسان، والتشرّد، والفقر، والعلاقات العرقية، والاضطراب الحضري في أميركا.[٢٤] لكن المؤسسة ستواجه في ما بعد، كما سيرد بعد ذلك، صعوبات مالية وقانونية وإدارية تعوّق سعيها نحو دمج النظرية الاجتماعية بالعمل السياسي.

لم يكن راسكين وبارنيت الناشطين اليساريين الوحيدين اللذين سعيا لإنشاء أشكال جديدة من الخبرة تقوم على أسس أخلاقية في مقابل الأسس الفنية الخالصة. ففي عام ١٩٧٠ مثلًا، أنشأ ائتلاف من الباحثين والسياسيين السود المركز المشترك للدراسات السياسية والاقتصادية (JCPES) ليقدّم التدريب والعون للمسؤولين المنتخبين أصحاب الطموح من السود. وقد وسع (JCPES) من عملياته بعد ذلك لتشمل دراسة قضايا الحقوق المدنية، لاسيما القضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية ورفع المستوى الاقتصادي للسود والأبعاد العرقية للسياسة الصحية.[٢٥] وفي عام ١٩٧٤ أنشأ الناشط البيئي ليستر آر. براون مؤسسة خبراء نشطاء تقدمية أخرى باسم «وورلد ووتش فونداشن» (مؤسسة المراقبة الدولية)، وكرّست مؤسسة وورلد ووتش نفسها لدعم الحركة البيئية الناشئة. وكغيرها من مؤسسات الخبراء النشطاء في تلك المرحلة، اعتمدت جدة أسلوب هذه المؤسسة على إستراتيجية الانخراط العميق في الحياة العامة. وكما يقول أحد أعضاء مؤسسة وورلد ووتش الأوائل: «كنا بالفعل واحدًا من

أوائل مراكز الأبحاث نسعى إلى [جذب انتباه الإعلام] بتصميم شديد. وكان لدينا نظرية – وضعها ليستر براون مؤسس وورلد ووتش – تقول: «ينبغي أن تنفق نصف وقتك ومالك» على الاتصالات.[٢٦] كانت هذه هي النظرية المهيمنة: وصّل أفكارك إلى العالم، فمن ينفقون ١٠٪ أو أقل من وقتهم ومالهم على الاتصالات هم الحمقى في هذا العالم، فإن خير الأفكار في هذه الدنيا لن يكون له قيمة دون إذاعتها ونشرها على الناس.»

«من أجل تنوير الفكر العام»: مؤسسة التراث ونقاد التكنوقراطية المحافظون مثل نظرائهم من اليسار كرّست فئة من النشطاء المحافظين نفسها لتطوير أشكال جدية من الخبرة تقوم على أسس أخلاقية. وكان هناك شخصيتان رئيستان في هذا الصدد هما بول وايريك (Paul Weyrich) وإدوين فولنر الابن (Edwin Feulner Jr.) وكان كلاهما مساعدًا تشريعيًا من الجمهوريين. وقد بدأ وايريك حياته العملية محررًا صحفيًا في الجرائد والإذاعة في مسقط رأسه في ويسكونسن، قبل أن يصبح السكرتير الصحفي للسيناتور جوردون ألدت نائب ولاية كولورادو عام ١٩٦٧. أما فولنر، الذي حصل على درجة الدكتوراه من جامعة إدنبرة، فقد عمل في مناصب سياسية مختلفة أبرزها مساعد وزير الدفاع ميلفين آر. لايارد ومساعد فيليب كرين عضو الكونجرس عن ولاية إلينوي.[٢٧] وبالنسبة لوايريك وفولنر كان تجسيد الخبرة التي تعيث في الأرض فسادًا في الستينيات هو مؤسسة بروكينجز، التي كانت آنذاك رمزًا لفكر كينز الاقتصادي.

وقد اتضحت قوة بروكينجز على نحو جليّ بالنسبة لوايريك ذات يوم من أيام عام ١٩٦٩، عندما وجد نفسه، عبر سلسلة من الظروف الغريبة، جالسًا في اجتماع ائتلاف جماعات الحقوق المدنية.[٢٨] ويشرح وايريك ذلك قائلًا: «لقد حضرت الاجتماع ولم يسألني أحد عن أي شيء أو عمن أكون. جلست في المؤخرة، فتكشّف أمام عيني كيف يعمل اليسار تمامًا. فلقد رأيت آثار ذلك، لكنني لم أفهم قط آليات ذلك.»[٢٩] وحسب ما يتذكر وايريك، سمع نشطاء الحقوق المدنية أن الرئيس نيكسون كان يخطّط لسحب مشروع قانون الحقوق المدنية الخاص بالإسكان. «وفي الاجتماع شاهدتهم بأم عيني يضعون تعديل قانون الحزبين بالاتفاق بين [نائب إنديانا] بيرتش بايه و[نائب ميريلاند تشارلز] «ماك» ماتياس، اللذين كانا قد انتخبا للتو آنذاك.» وكان وايريك يراقب الموقف حين توصل أعضاء الائتلاف إلى اتفاق. كان هناك شخص من مؤسسة بروكينجز، فقالوا [هكذا في النص]: «جاءتنا دراسة عن التمييز العنصري والإسكان، ويمكننا أن نطبع هذه الدراسة مسبقًا لمساعدتكم على وضع إطار للقضية.» بالنسبة لوايريك،

كان حضور الخبير الذي ينتمي إلى بروكينجز في اجتماع عن إستراتيجية الحقوق المدنية، يمثل مشكلة كبرى للجمهوريين في الكونجرس. وقبل هذا وذاك، كان هذا يعني أن بوسع الديمقراطيين الاعتماد على دقة مجموعة موثوق بها من الخبراء الذين يعتبرون خبراء مستقلين لكي يدعموا حججهم.

كان دافع وايريك الأول هو إيجاد صلات مع مؤسسات يمينية مكافئة. مع ذلك، في الوقت نفسه، كان أقرب نظير محافظ لبروكينجز هو معهد المشروع الأميركي، تلك المؤسسة التي أنشئت عام ١٩٣٨ لمعارضة ضوابط منظومة الأسعار والإنتاج الحكومية في فترة الكساد والدفاع عن نظام التجارة الحرة.[٣٠] ولكن مع عدم وجود خبراء متفرغين ضمن العاملين بها، ووجود ميزانية سنوية تصل إلى حوالى مليون دولار، وكان معهد المشروع الأميركي اختيارًا مناسبًا. وبالإضافة إلى قصوره النسبي، كان معهد الدراسات السياسية قد أجرى مؤخرًا استقصاء عن النشاط الحزبي لمعهد المشروع الأميركي.[٣١] ومع حالة الإعفاء الضريبي المعرّضة لخطر الإلغاء في مؤسسته، أصبح رئيس معهد المشروع الأميركي وليم باروودي حريصًا على تجنّب أي لمحة شراكة. وقد وصف وايريك أول مواجهة له مع معهد المشروع الأميركي في عام ١٩٧١ قائلًا: «كان من بين الأمور التي كلّفني بها [سيناتور آلوت] أعمال اعتمادات النقل. فتلقيت ذات يوم بحثًا ممتازًا [من معهد المشروع الأميركي] عن النقل الأسرع من الصوت وكان عليه علامات تبويب لتمييز الأقسام المختلفة، كما تعرف. كان بحثًا متميزًا، وبه كل ما تتصوره من بيانات كثيرة وشهادات متعددة من العلماء، وهكذا. ولم يكن به سوى مشكلة واحدة، ذلك أنه جاء بعد يومين من التصويت الذي رفض مشروع الطائرة الأسرع من الصوت برمته. وبسبب إحباط وايريك من انعدام الإمكانية العملية للتقرير، اقترب وايريك وفولنر من باروودي في محاولة لتكوين شراكة عمل: ذهبنا إلى بيل باروودي الأب في معهد المشروع الأميركي وقلنا: «هل ثمة ما يمكننا عمله معك لإنتاج المواد في الوقت المناسب؟» فقال: «لا، مطلقًا إننا لا نريد إنتاج المواد وقت مناقشتها، فلقد وقعنا في مشكلة ذات يوم مع مصلحة الضرائب عندما هاجمنا ليندون جونسون، لذلك فإننا لا نفعل أي شيء يمكن تفسيره بأنه تأثير على التشريع». فقلت له: «إذن، لماذا تقومون بذلك؟ هل تعدونه لرفوف المكتبات أم ماذا؟»[٣٢]

قرّر وايريك وفولنر إنشاء مؤسستهما الخاصة بعدما حيّرهما مشهد المؤسسة المحافظة التي ترفض مساعدة من يُفترض أنهم حلفاؤها في الكونجرس.[٣٣] وقد كتب وايريك بعد ذلك يقول: «كان ما نحتاجه هو عملية خارجية يمكن أن تتيح معلومات في الوقت المناسب لأعضاء الكونجرس

من منظور مبدئي وتوفر شهودًا لجلسات الاستماع، وخبراء لإطلاع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بصورة شخصية.(٣٤) وقد انضم وايريك وفولنر مع اثنين آخرين من شباب المحافظين هما فيكتور فيدياي من مكتبة الكونجرس وجيم لوسيه الأب وهو أحد مساعدي ستروم ثورموند نائب ثاوث كارولاينا، إلى القوى التي تجمع التبرعات اللازمة لبداية العمل.(٣٥) ثم حدثت انفراجة كبيرة عندما قرأ وايريك خطابًا مرسلًا إلى مكتب آلوت من شخص يدعى جاك ويلسون. وحسب ما يتذكر وايريك يقول: «كان الخطاب يقول: «قد لا تتذكرني يا سيناتور، كنت أعمل مديرًا إخباريًا في قناة كيه. بي. إي. آر. (KBTR) في دنفر، وأعمل الآن لحساب جو كورس للبحث عن أفضل مكان يضع فيه أمواله لمساعدة الحركة المحافظة».»(٣٦) فدعا وايريك كورس إلى واشنطن ليستمع إلى كلام المجموعة:

> «وبالتالي جاء كورس، فجعلناه يلتقي اثنين من رجال الكونجرس واثنين من أعضاء مجلس الشيوخ والمساعد الإداري لنائب الرئيس، ولين نوفزيجر، الذي كان في ذلك الوقت رجل ريغان في البيت الأبيض في فترة تولي نيكسون. وقد ثبت أجهزة اتصال لهم جميعًا، وقالوا جميعًا إن علينا أن نقوم بعملية تجلب لنا معلومات في الأوقات الإستراتيجية، فإننا لا نحصل عليها حاليًا لأنه ليس هناك من يوفرها لنا. إن مؤسسة بروكينجز نشطة جدًا في اليسار – فهم حاضرون دائمًا – لكن في اليمين ليس لدينا أي شيء، لذا قبل جو ذلك في النهاية، فأنشأنا من ذلك الحين ما أصبح الآن مؤسسة التراث (Heritage Foundation هريتج فاونداشن).»(٣٧)

أمدنا كورس بمبلغ ٢٦٠ ألف دولار كتمويل لانطلاق المؤسسة، وفتحت مؤسسة التراث أبوابها في عام ١٩٧٣ مع وايريك بوصفه أول رئيس لها.

كان إنشاء مؤسسة التراث في فترة دقيقة في تاريخ الاقتصاد الأميركي، فبرغم أن الأعمال التجارية الكبرى نجحت في مقاومة انتشار «نيو ديل [العقد الجديد]» على امتداد جيل تقريبًا، فإنها حتى ذلك الحين فشلت في تحدي الرأي التقليدي الأساسي الذي يرى أن التدخل في الاقتصاد شرعي وضروري. مع ذلك، فإن سوء الارتباك الاقتصادي في أوائل السبعينيات عزّز أهمية القضية في أذهان رجال الأعمال الأميركيين البارزين. وبينما أدت هزّات حركة العرض (مقابل الطلب) إلى تركيبة استثنائية من ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض

الإنتاجية والأجور والدخل القومي العام والنمو، انخفضت الحالة التنافسية للسلع الأميركية عبر البحار (خارج أميركا)، وظهرت توازنات تجارية سلبية في مختلف القطاعات الصناعية. وقد فسّر أعضاء «الحركة التجارية المحافظة» النامية الموضوع أن إجراءات حقبة «النيو ديل [العقد الجديد]» التي صمّمت لحماية العمال والمستهلكين والبيئة في حينها لم تعد صالحة في عصر معدلات تغيير أسعار الصرف العائمة وزيادة التنافس الدولي.[٣٨]

ومع استشعار وجود فرص سياسية كبرى، حثّ عدد من أعلام الاتجاه المحافظ كبار رجال الأعمال على تمويل منظمات جديدة تكون لسان حال الفكر المحافظ. وعلى سبيل المثال أطلق المحامي لويس إف. بوويل الابن (الذي أصبح بعد ذلك بوقت قصير قاضيًا في المحكمة العليا) تحذيره الشهير إلى الغرفة التجارية الأميركية، من «تعرّض النظام الاقتصادي الأميركي لهجوم واسع» من جانب «عناصر تحظى باحترام كبير في المجتمع»، من بينها «الجامعات والكنائس والإعلام والدوريات الفكرية والأدبية [وأهل] الفنون والعلوم.»[٣٩] وفي رأي بوويل، لم يُظهر كبار رجال الأعمال في الولايات المتحدة «براعة كبيرة في المناظرات الفكرية والفلسفية المهمة»؛ مما أفرز حالة بائسة من الإقصاء السياسي. ويؤكد بوويل على أن «رجال الأعمال الأميركيين والمؤسسات التجارية؛ بل وملايين المساهمين بها هم أقل عناصر المجتمع الأميركي تأثيرًا في الحكومة.» الأسوأ من ذلك، كما يقول، هو أن رجال الأعمال بما يقدّمون من ضرائب ومساهمات وخدمات شخصية مثل عضويتهم في مجالس الإدارات، يدعمون المؤسسات الثقافية التي لو سنحت لها الفرصة لقضت عليهم. ولن يصلح الصورة المشوّهة للعمل التجاري الحر إلا حملة فكرية قوية للدفاع عن النفس، وسيستلزم ذلك أكثر من مجرّد مكتب للعلاقات العامة؛ بل سيقتضي «تخطيط دقيق طويل المدى» وتطبيق «برامج تعليمية... تصمّم لتنوير التفكير العام.»

لقيت الدعوة لإنشاء «نخبة فكرية مضادة» محافظة صدىً في أماكن أخرى، وكان من بين زعماء هذه الدعوة وليم إي. سايمون، وهو رجل أعمال ووزير مالية في عهدي الرئيسين نيكسون وفورد، وصار سايمون، مثله في ذلك مثل بوويل، من أهم الداعين لضرورة تمويل مؤسسات فكرية ناطقة باسم رجال الأعمال، تهدف إلى تغيير «الافتراضات الأساسية والأهداف التي تقوم عليها حياتنا السياسية الحالية.»[٤٠] كذلك انضم إلى الحملة إيرفنج كريستول (Kristol Irving)، وهو عضو في حلقة ضعيفة الصلة بمفكري نيويورك المعروفين بالمحافظين الجدد[٤١] وفي أوائل السبعينيات، كتب كريستول سلسلة من المقالات الافتتاحية في

وول ستريت جورنال يحث رجال الأعمال على رعاية هيئات جديدة للأبحاث والمناقشات المحافظة. وقد عنّف في إحداها، على سبيل المثال، الشركات بسبب غياب المبدأ في طريقتهم في المنح، ورأى أن دعم قضايا المحافظين كانت واجبًا أكثر منه اختيارًا وكتب يقول: «عندما تهب مالكاً، فذلك قد يعني أنك إما أحمق أو أهوج أو أخرق، أو قل ما تشاء.» وأضاف: «لكن عندما تمنح أموال مساهميك فإن إحسانك يجب أن يخدم مصالح الشركة على المدى الطويل. فالإحسان الذي تقدّمه الشركات المساهمة لا ينبغي ولا يمكن أن يكون بلا مصلحة.» وفي مقالة أخرى، يسترجع كريستول آراء بوويل في ما يتعلق بحالة خسارة الشركات الكبرى وصف الشركات الأميركية بأنها: «هدف ثمين سهل لكل سياسي طموح. وكبش فداء مناسب تمامًا لكافة أنواع الاستياء والسخط.»[٤٢]

خلال هذه الفترة ظهرت مجموعة من المانحين المحافظين، من بينهم ريتشارد ميللون سكايف وليندي وهاري برادلي وجون. إم. أولين، وجوزيف كوورز وأفراد من أسرتَيْ كوك وريتشاردسون. وكان أغلبهم رجال أعمال من الجيلين الثاني والثالث لأسر ناجحة في مجال الأعمال. فأنشأوا برنامجًا تنظيميًا لدعم المؤسسات المخصّصة لتطوير فلسفة المشروعات الحرّة. على سبيل المثال، وجّه أولين، الذي كان من رجال صناعة الذخائر والمواد الكيميائية من ولاية إلينوي، هباته الخيرية لأسباب محافظة عقب أنشطة ما بعد الحرب في المدرسة الأم بجامعة كورنيل التي أقنعته بأن تطرّف الجناح اليساري يمثّل تهديدًا كبيرًا لنظام التجارة الحرة. وقبل إغلاق أبوابه في عام ٢٠٠٥، قدّمت مؤسسة أولين مساهمات بلغت نحو ٤٠٠ مليون دولار، معظمها إلى مراكز الأبحاث والبرامج الأكاديمية المخصّصة لفكر السوق الحرّة – وأشهرها كلية تجارة جون إم. أولين في جامعة واشنطن. وقد وفّرت المؤسسة، التي رأسها وليم إي. سايمون لمدة ثلاثة وعشرين عامًا، أيضًا منحًا لأفراد من المثقفين المحافظين، مثل وليم بنيت، وآلان بلوم وروبرت بورك ودينيش داسوزا (Dinesh D'Souza) وصامويل هانتنجتون وإيرفنج كريستول وتشارلز موراي.[٤٣]

وقد قام المحسنون المحافظون معًا بالموافقة على مشروع بناء مؤسسات متعدّدة الجوانب كان يدعم إنشاء مؤسسات قانونية وبرامج تليفزيونية وصحف ومجلات ولجان عمل سياسية (انظر جدول ٣-١). وبالإضافة إلى مؤسسة التراث، ضمت قائمة المستفيدين الرئيسة لهذا المشروع معهد كاتو ومعهد مانهاتن. أما كاتو فهو مؤسسة تحرّرية أسسها عام ١٩٧٧ إدوارد إتش. كرين.

جدول ٣-١ المستفيدون الرئيسيون من أعمال المحافظين الخيرية. المصدر: جيروم إل. هيميلشتاين، ١٩٩٠. إلى اليمين: تشكيل حركة المحافظين الأميركية: بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا برس.

نوع المؤسسة	أمثلة
لجان العمل السياسي	اتحاد المحافظين الأميركيين (١٩٦٤) والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC)
(١٩٧٨)	
برامج التليفزيون العامة	ميلون فريدمان «اختر ما تريد» (١٩٨٠) بن واتينبيج «بحثاً عن أميركا الحقيقية» (١٩٧٧)
صحف ومجلات	ذا بيلك إنتريست (١٩٦٥)
	ذا أميركان سبيكتاتور (١٩٦٥)
	ذا نيو كرايتيريا (١٩٨٢)
مجموعات السياسة الخارجية	لجنة الخطر الحالي
	لجنة العالم الحر
مؤسسات قانونية	مؤسسة الباسيفيك القانونية (١٩٧٣)
	المركز القومي للمصلحة العامة (١٩٧٥)
مؤسسات تجارية وجماعات ضغط	المائدة التجارية المستديرة (١٩٧٢)
التواصل مع الجامعات	منح أستاذية لأعضاء هيئة التدريس المؤيدين للأعمال التجارية مراكز الأبحاث الجامعية (مثال: مركاتوس) الشبكة الجماعية (الصحف الجامعية)
باحثون مستقلون	جودي وينيسكاي، أسلوب نجاح العالم (١٩٧٨)
	جورج جيلدر، الثروة والفقر (١٩٨١)
	بروس بارتليت، الاقتصاد في عهد ريغان (١٩٨١)
مراكزأبحاث	معهد المشروع الأميركي (١٩٣٨)
	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (١٩٦٢)
	مؤسسة التراث (١٩٧٣)
	معهد كاتو (١٩٧٧)
	معهد مانهاتن (١٩٧٨)
	معهد المشروع التنافسي (١٩٨٤)

وهو محلّل مالي ونائب رئيس «شركة تحالف إدارة رأس المال»، وكان يموّلها بصفة عامة رجلا أعمال ولاية كنساس تشارلز وديفيد كوك (Charles and David Koch). كذلك كان من أكبر من تلقوا تمويل المحافظين معهد مانهاتن، الذي أنشأه في نيويورك عام ١٩٧٨ رجل الأعمال البريطاني أنطوني فيشر، والمسؤول السابق في إدارة نيكسون وليم جيه. كيسي. كذلك دعم المحسنون المحافظون التوسع في معاهد السياسة الأقدم أو تجديدها، مثل: مؤسسة هوفر (تأسست عام ١٩١٩)، ومعهد هادسون (١٩٦١) ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الذي تأسس عام ١٩٦٢ بوصفه معهد بحوث جامعة جورج تاون. مع ذلك، كانت هناك مؤسسة محافظة أخرى كان حظها الأفر في السبعينيات هي معهد المشروع الأميركي، وهذا ما سأتناوله الآن بتفصيل أكبر.

«كنّا جميعًا أصدقاء، فانطلق»: معهد المشروع الأميركي في السبعينيات.

كانت السبعينيات حقبة مزدهرة بالنسبة لمعهد المشروع الأميركي، تلك المؤسسة التي اعتبرها بول وايريك وإدوين فولنر ذات يوم أقل من أن يعتمد على دعم أيديولوجي منها. وخلال النصف الأول من هذا العقد، حوّلت الإعانة معهد المشروع الأميركي من حركة محافظة تجارية صاعدة إلى لاعب أساسي في مشهد الأبحاث السياسية. فقد ضاعفت المؤسسة ميزانيتها أربعة أضعاف: من مليون إلى أكثر من أربعة ملايين دولار أميركي معتمدة إلى حد بعيد على قوة تبرّعات الشركة. ومع وجود قائمة أمناء أساسية كانت تضم مسؤولين تنفيذيين من جنرال مايلز وبريستول مايرز وإيلي ليلي، وكرايسلر وبنك كيميكال، كان معهد المشروع الأميركي قد ظل فترة طويلة في وضع يمكّنه من الاستفادة من زيادة منح الشركات. وخلال السبعينيات، التحق أيضًا مسؤولون تنفيذيون من موبيل أويل وستاندرد أويل في كاليفورنيا وكونتيننتال كان وبروكتور آند جامبل وروكويل انترناشيونال وليبي-أوينز-فورد بمجلس إدارة معهد المشروع الأميركي.[٤٤]

سمح تدفق الأموال لرئيس معهد المشروع الأميركي، وليم باروودي، بالتوسع في أبحاث مؤسسته ووظائف اتصالاتها إلى حد بعيد. وشهد عام ١٩٧٢ نقطة تحوّل معيّنة عندما عيّن معهد المشروع الأميركي أول باحث مقيم فيه، وهو جوتفرايد هابرلر عالم اقتصاد من هارفارد وعضو منذ فترة طويلة في الهيئة الاستشارية للمعهد. وممن أضيفوا من العاملين البارزين في تلك الفترة إيرفنج كريستول، وخبير العلوم السياسية بن واتنبيرج، وأنطونين سكاليا الذي صار في ما بعد قاضيًا في المحكمة العليا، وجودي واينسكي الذي جاء إلى مجلس إدارة معهد المشروع الأميركي حين حصل على تفرّغ من وول ستريت جورنال ليكتب

إنجيل العلوم الاقتصادية المتعلقة بالعرض [مقابل الطلب]، وهو كتاب كيف يعمل العالم The Way the World Works. وفي عام ١٩٧٤، دشن معهد المشروع الأميركي أول أقسامه البحثية الجديدة «مركز أبحاث السياسات الصحية.» كذلك أطلقت المؤسسة مجلتين جديدتين هما: ريجوليشن (التنظيم) وببلك أوبنيون (الرأي العام).

وبعد انتهاء فترة رئاسة جيرالد فورد عام ١٩٧٧، تدفّقت مواهب أكثر إلى المشروع الأميركي، من بينهم جيرالد فورد نفسه الذي سُمّي «زميل المشروع المميّز». وهناك أعضاء آخرون في الصحبة الجديدة، من بينهم المتخصصون في العلوم الاقتصادية آرثر بيرنز ولورانس سيلبرمان، ومن صار بعد ذلك مرشحًا للمحكمة العليا روبرت إتش. بورك، الذي ترأس مركز السياسات التشريعية في معهد المشروع الأميركي.[٤٥] وقد وصف سيلبرمان تدفّق المثقفين بأنه «تفاعلي»: «كنّا جميعًا أصدقاء، فانطلق، وحدث تلاقح.»[٤٦] وبحلول نهاية العقد زادت الميزانية السنوية لمعهد المشروع الأميركي عشرة أضعاف وقاربت حاليًا حاجز العشرة ملايين دولار. ويتحدث نورم أورنشتاين، زميل معهد المشروع الأميركي لفترة طويلة، عن أهمية هذه الفترة فيقول: «كان أول ازدهار حقيقي لمعهد المشروع خلال فترة رئاسة كارتر، عندما شعر مجتمع الأعمال بالحاجة إلى مراكز للأفكار، واعتقدوا في ذلك الوقت، كما أعتقد أنا من الناحية القانونية، أن معظم الجامعات لن تصلح لهذه المهمة، حيث إنها أكثر تحررًا في توجهاتها.»[٤٧] وعندما أوشك العقد على الانتهاء، تلقى معهد المشروع الأميركي وصية بوقف قدره مليون دولار من كل من الشركات الأربع – ويرهوسر وبوتلاتش وفورد وريدرز دايجيست – لإنشاء وقف للكراسي العلمية.[٤٨] وبحلول عام ١٩٨١، زاد نصيب المساهمة المباشرة من الشركات إلى ٤٠٪ بعدما كان ٢٥٪ قبلها بخمس سنوات.[٤٩]

«على المرء أن يأخذ حذره من منافسيه»: انطلاق بروكينجز

شهدت الستينيات والسبعينيات انتشار مؤسسات «خبراء نشطاء» جديدة تهدف إلى تحدي السلطة التكنوقراطية من موقع أكثر انفتاحًا على الناس. لكن ما أثّر هذا التطور على مؤسسات الأبحاث التكنوقراطية التي نشأت خلال أوائل القرن العشرين ومنتصفه؟ لنتناول هذا الموضوع بعرض لقطات للمؤسسة التي أصبحت المصدر الجوهري للمعرفة التكنوقراطية للسياسات الأميركية: مؤسسة بروكينجز. ولأنها كانت مستهدفة من نشطاء اليمين واليسار على السواء، وجدت بروكينجز نفسها في وضع عصيب غير متوقع بحلول نهاية السبعينيات. ورأيي في ما يتعلق بهذا الجزء أن بروكينجز، كغيرها من المؤسسات من الفئة نفسها، استجابت لتلك

التحديات إما «بتوسيع» معرفتها، أو بأن تصبح أقل انغلاقًا وأكثر استجابة لجمهور يضم صحفيين ومؤسسات إعلامية.

بدأت السبعينيات بلفتة إيجابية لبروكينجز، إذ يتذكر ستيفن هِس (Stephen Hess)، الذي كان عضوًا مخضرمًا هناك، أنه عندما التحق بمجلس إدارة المؤسسة عام ١٩٧٢ «كانت بروكينجز مؤسسة ثرية»، وكانت إلى حد ما «المؤسسة الوحيدة من نوعها في المدينة»[٥٠] ومع بدء عقد السبعينيات، تمسكت بروكينجز جيدًا بالمبادئ التكنوقراطية التي حافظت عليها لمدة طويلة. ففي عام ١٩٧٢، على سبيل المثال، وزّعت مذكرة داخل المؤسسة تُذكّر العاملين فيها بأن شهرتها زادت عندما قدم خبراؤها «معلومات حقيقية ومساعدة فنية» إلى صنّاع السياسة مباشرة. وتقول المذكرة إن العاملين في بروكينجز نجحوا عن طريق «العمل في اللجان الحكومية، أو فرق العمل بالمشاركة بوصفهم مستشارين للوزارات الحكومية، أو يدلون بشهاداتهم أمام اللجان التشريعية، أو اجتماعات المجموعات التشريعية أو العاملين بها في قضايا سياسية معيّنة، ويتحدثون إلى المؤسسات الخاصة أو ينصحونها.»[٥١] من ناحية أخرى، لم يكن الظهور العام أمرًا أساسيًا في مهمة بروكينجز. تقول زميل بروكينجز أليس ريفلين (Alice Rivlin): «كنّا نعمل على الكتب والدراسات، لكن لم يكن لدينا توجّه نشر رسالتنا خارج المؤسسة.» وتضيف قائلة: «في الواقع، كان ذلك أمرًا سلبيًا إلى حد ما ... إذ لم تكن تبدو مؤسسة أبحاث بصورة أو بأخرى حتى تدفع بإنتاجها أو شيء من هذا القبيل. كان على المرء أن يُجري أبحاثًا وأن ينشر أبحاثًا ويحضر مؤتمرات، لكن ينبغي ألا يركّز عليك الإعلام بدرجة كبيرة.»[٥٢]

وفي الواقع، تذكر ريفلين عملهم بوصفهم كُتّاب افتتاحيات صحيفة واشنطن بوست في أوائل سبعينيات القرن العشرين فتقول:

> «كان ذلك يعتبر، لست متأكدة من الكلمة بالضبط، لكنه كان رأيًا سلبيًا. وقال رئيسي في العمل جو بيتشمان: «ينبغي ألا تكتبي في الصحف كثيرًا، وإلا ستخسرين احترام زملائك في المهنة.» كنت وقتها صغيرة السن إلى حد ما، وكانت علاقته بي علاقة معلم بتلميذة. وكان أسلوبه في الكلام ودودًا «من أجل مستقبلك المهني، عليكِ أن تركّزي بصورة أكبر على الكتب والمقالات العلمية، لا على الكتابة في الصحف».

وكما يشرح ستيفن هِس، كانت المشاركة في وسائل الإعلام الإخبارية (حتى الصور الجادة فكريًا منها) مستنكرة في بروكينجز. على سبيل المثال، يذكر هِس كيف رفض مضطرًا دعوة من الصحفيين جيم ليهرر وروبرت ماكنيل لحضور تغطية

قناة بي. بي. إس. (PBS) جلسات استماع ووترجيت عندما لم يوافق رئيسه في العمل، رئيس مؤسسة بروكينجز كيرميت جوردون، على الفكرة.(٥٣)

ولكن سرعان ما أُجبرت بروكينجز على تغيير إستراتيجيتها. وكان أول تراجع واجهته هو الخسارة المالية التي تكبّدتها عند تراجع سوق الأسهم عام ١٩٧٣-١٩٧٤ التي خفضت منح المؤسسة من أعلى معدل لها، وهو ١ , ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٢ إلى ٤ , ٣٣ مليون دولار في عام ١٩٧٨.(٥٤) وفي عام ١٩٧٦، توفي جوردون، ثالث رؤساء المؤسسة، بعدما قضى تسع سنوات في المنصب. وكانت تلك أقصر مدة لأي رئيس لبروكينجز حتى الآن. وعند اختيار من يخلفه، رأى مجلس أمناء بروكينجز أن ثمة حاجة لتناول موضوع سمعة المؤسسة غير المرغوب فيها، باعتبارها «حكومة المنفى» بالنسبة للمسؤولين في الحزب الديمقراطي. فاختاروا بروس كيه. ماكلوري (Bruce K. MacLaury) الجمهوري والمسؤول في وزارة الخزانة في عهد نيكسون. ويقول أحد العاملين في بروكينجز مفسرًا: «تم اختيار ماكلوري لأنه كان محافظًا معتدلًا، وكان رئيسًا سابقًا لبنك الاحتياط الفيدرالي، وكانت فترة ولايته تتسم بالحفاظ على القارب لا أكثر ولا أقل بثبات العارضة والإبحار في خط مستقيم.(٥٥) ولكن أكثر تهديد مباشر كان المنافسة المتزايدة من منافسيها الأشداء – ولاسيما معهد المشروع الأميركي. وبحلول عام ١٩٧٧، كتبت صحيفة واشنطن بوست أنها ترى بالفعل أن معهد المشروع الأميركي «قد أزال احتكار بروكينجز الذي استمر لعقود بوصفها مركز الأبحاث الأول في البلاد». (٥٦) وبعد ذلك بثلاث سنوات شهدت انتخاب رونالد ريغان للرئاسة دخول مؤسسة التراث إلى مسابقات الأبحاث السياسية الكبيرة. فقد وفرت مؤسسة التراث أحد عشر عضوًا في فريق ريغان لنقل السلطة وعددًا لا يحصى من مسؤولي الإدارة. مع ذلك، كان أهم إسهاماتها لرئاسة ريغان هو دليل القيادة وهو دليل انتقال يضم ١٠٠٠ صفحة للإدارة الجديدة.(٥٧) وكان هذا الدليل الضخم، والذي سمّته واشنطن بوست بعد ذلك «إنجيل فترة ريغان الانتقالية»، قد وضع سلسلة من الوصفات السياسية التي مست كل وكالة في الحكومة الفيدرالية.(٥٨) وحسب كلام ويريك: «قام ريغان، في أول اجتماع وزاري له، بتوزيع الدليل قائلًا: «هذا برنامج عمل لإدارة البلاد، أريدكم أن تتبعوه.» وعند هذه اللحظة فقط قفزت مصداقية مؤسسة التراث، أعني أنه تمّ تداول العبارة، فأصبحت مؤسسة التراث بين عشية وضحاها مؤسسة مهمة.»(٥٩)

وبمعرفة موقعها المحاصر الجديد، دخلت مؤسسة بروكينجز مرحلة البحث عن الروح الإدارية وإعادة تنظيم نشط. وفي سبتمبر عام ١٩٨١، عهد مجلس الأمناء بخدمات إلى شركة الاستشارات الإدارية بارنيز و روتش لتنفيذ دراسة عن خطط بروكينجز وبرامجها «على أوسع مستوى»(٦٠)، وحسب الوثائق الداخلية في

تلك الفترة، بدأت الحركة «بإدراك أن الظروف المالية الصعبة يمكن أن تضعف قدرة بروكينجز التنافسية» في المستقبل القريب، مما يحمل «تضمينات واسعة لاحتمال الحاجة إلى جمع تبرعات على المدى الطويل».(٦١) عقد المستشارون مقابلات شخصية مع العاملين في بروكينجز على كافة المستويات وأصدروا تقريرًا تشخيصيًا. وكان أهم ما خلُص إليه من نتائج هو أن مؤسسة بروكينجز تعمل الآن في «مناخ يتغير بقوة»، لم تعد تطبق فيه معايير «الزمن القديم.» وتحديدًا، كما يقول المستشارون، هناك مجالان يعتبران نقطتي ضعف بالنسبة لبروكينجز الآن. الأول هو جمع التبرعات، حيث كان اعتماد بروكينجز في ما سبق على التبرعات المتكررة من مؤسسات خيرية كبرى، وكان الاتجاه السائد بين المانحين الآن هو العطاء قصير المدى محدّد الأهداف. أما بروكينجز لم يكن لديها إلا «ملف محدود» عن المانحين المحتملين، كانت نصيحة المستشارين باتباع «أسلوب تنسيق أكثر مركزية.» كذلك حثّ المستشارون بروكينجز على توسيع قاعدة متبرعيها، ولاسيما عن طريق استهداف الشركات.

أما المشكلة الثانية التي لاحظها المستشارون فكانت تشمل «فشل بروكينجز المتكرر في التواصل على نحو فعّال مع قطاعات مختلفة من جمهورها.» وبصورة أكثر تحديدًا كان المستشارون يوصون بأن توجد بروكينجز جمهورًا «جديدًا» عن طريق التواصل مع الجمهور العام. وكتب المستشارون أنه «بالمعايير المعاصرة، ليس لدى مؤسسة بروكينجز برنامج علاقات عامة.» فلكي تحظى بروكينجز باهتمام واسع كان ينبغي عليها تكييف عملها حسب حاجات الصحفيين ولاسيما بتقليل طول دراساتها. وكما كتب المستشارون: «وصفها أحد المعلقين بإيجاز قائلًا: «في عام ١٩٣١، كانت طريقة توصيل تحليل أي شخص لمشكلة ما هي أن يؤلف كتابًا. وفي عام ١٩٨١، مازلنا نؤلف كتبًا».» وكان وجود مؤسسات متنافسة لديها رغبة أكبر في المشاركة في النقاش العام قد جعل بروكينجز تبدو مستقلة ومتفرّدة مقارنة بغيرها. وكانت النبرة العامة لتقرير بارنيز وروتش (Barnes & Roche) قد استخلصت في جملته الأخيرة أن: «وضع بروكينجز على وشك تغيير مهم. ويشعر طاقم البحث تمامًا بالتغييرات وضغط الانتقال الواقع على مؤسستهم.»

وقد استجاب ماكلوري لتقرير المستشارين بوضع سلسلة من المعايير التصحيحية، وقام بتعيين مسؤول علاقات عامة بدوام كامل لمساعدة بروكينجز على أن تصبح حسب كلماته حرفيًا: «أكثر مهنية في وصولها للرأي العام والصحافة.»(٦٢) وقد زادت بروكينجز أيضًا عدد جلسات الإحاطة العامة، ووضعت سلسلة جلسات غداء أسبوعية للعاملين في المؤسسات الصحفية في واشنطن. وفي عام ١٩٨٢،

بدأت المؤسسة نشر مجلة «بروكينجز ريفيو»، وهي مجلة ربع سنوية تنشر مقالات وتعليقات متميّزة للعاملين بها. كذلك أطلقت بروكينجز سلسلة أوراق نقاشية (ديسكشن بيبرز) ودورية بعنوان حوارات بروكينجز عن السياسة العامة (بروكينجز ديالوجز أون ببلك بولسي) التي تنشر مقاطع من كتبهم. وكان التهديد الذي شكلته معاهد السياسة الجديدة، ولاسيما ذات التوجّه الأيديولوجي اليميني، دافعًا واضحًا لتحوّل الإستراتيجية. وكما قال ماكلوري لنيويورك تايمز: «كان على المرء أن يكون أكثر وعيًا بمنافسيه. وإننا لنرى أننا لسنا بالكفاءة المفترضة في مناطق معينة... وكان علينا أن نتعلم دروس منافسينا الأكثر شراسة مثل معهد المشروع الأميركي في مجال الشؤون العامة.»[٦٣]

لم تكن نصيحة الشركة الاستشارية بغريبة، فقبل عامين من ذلك كان مديرو بروكينجز قد تحوّلوا تدريجيًا في موقفهم تجاه التغطية الإعلامية الإخبارية. على سبيل المثال، لخّصت دقائق لقاء المديرين في برنامج في يناير عام ١٩٧٩ تغيّرًا رسميًا في سياسة المؤسسة تجاه الوصول للعامة: «لقد اتفق على أن ... يتم تشجيع الأعضاء العاملين بالأبحاث على كتابة نصوص افتتاحية للصحف ومقالات لمجلات مثل هاربرز، أتلانتيك، ساترداي ريفيو وغيرها، تقوم على شهادات أمام الكونجرس والعمل الدائر والأعمال المنتهية مؤخرًا.»[٦٤] وكانت هناك مذكّرة مرفقة تطلب من مديري البرنامج في بروكينجز «إخبار العاملين لديها... بأن الكتابة للنشر في وسائل الإعلام هو استغلال قانوني مشروع لوقتهم.»[٦٥] وفي عام ١٩٨٣، أخبر جلبرت ستاينر، زميل بروكينجز، صحيفة نيويورك تايمز بأن: «المنافسة الجدّية في السنوات الأخيرة... قد غيّرت بصورة واضحة تمامًا سمات منتجنا. فهناك ميل أقل لإنتاج تحليلات كاملة في صورة كتاب، وميل أكبر إلى التعليق في صورة شهادة، أو عرض قصير أو شديد الإيجاز.»[٦٦] وفي الوقت نفسه أدى تحوّل الإستراتيجية إلى اعتماد أكبر على تمويل الشركات، الذي أدى بدوره إلى زيادة النزاعات العنيفة داخل المؤسسة على حماية الحرية الأكاديمية. وكتبت صحيفة تايمز عن هذا الانقسام عام ١٩٥٨ تقول: «هذه جامعة بلا طلاب» حسب ما قال هربرت كوفمان، وهو متخصص في العلوم السياسية في بروكينجز، «لكن في الجامعة لا يقول الأمناء: «لماذا تفعل هذا أو ذاك؟» فأجاب السيد ماكلوري: «هناك دائمًا سؤال عن دور الأمناء، وبصفة خاصة في ما يتصل بالحرية الأكاديمية، لكننا مركز أبحاث ولسنا جامعة.»[٦٧]

وفي حين أعادت بروكينجز توجيه نفسها، واصلت مؤسسة التراث نموها. وبحلول عام ١٩٨٣، بلغت ميزانية المؤسسة ١٠ ملايين دولار، وكان ذلك علامة فارقة حيث احتفلت المؤسسة بانتقالها إلى مبنى جديد من ثمانية طوابق تكلف

٩,٥ ملايين دولار في الكونجرس. وفي خلال عقد واحد، تحوّلت مؤسسة التراث من «محدثة نعمة تمامًا»، حسب عبارة بول وايريك، إلى واحدة من أهم المؤسسات المحافظة في البلاد. وفي عام ١٩٨٣، ذكر وليم راشر، ناشر ذا ناشيونال ريفيو، أن نهضة مؤسسة التراث: «ربما كانت أكبر نمو في الحركة المحافظة خلال عهد السبعينيات... ولا يمكن الاستغناء عنها مطلقًا.»[٦٨] وقد أعرب جاك كيمب نائب نيويورك في الكونجرس عن شعور مماثل في رسالة إلى أمين مؤسسة التراث كلير بوث لوس قائلًا: «إنني على اقتناع بأن مؤسسة التراث هي «بنك» الأفكار الأهم والوحيد لحركتنا «المحافظة الإيجابية» الصاعدة في أميركا والعالم.»[٦٩] وإدراكًا لوجود فرصة لنمو أكبر أطلقت مؤسسة التراث حملة جمع تبرعات قوية عرفت باسم «تراث - ١٠: لتمويل عقد المحافظين» استهدفت جمع ٣٥ مليون دولار من أجل احتياطي التشغيل وتمويل المباني ومنحة لمركز الدراسات الآسيوية التابع للمؤسسة. وقد فاق نجاح المبادرة حتى توقعات مخططيها، إذ جلبت ٣٧ مليون دولار بحلول عام ١٩٨٦. وفي مهرجان ذي طابع رسمي تمّ الاحتفال بنجاح الحملة، وقد أطلق شيلبي كولوم ديفيز (Shelby Cullom Davis)، رئيس مجلس أمناء مؤسسة التراث، على هذه الأموال «أساس مالي صلب يتيح لنا التطلع إلى العقد القادم بتفاؤل أكبر.»[٧٠]

ميلاد مراكز الأبحاث: إعادة تفسير

عند مستوى معيّن قد يبدو السرد السابق مناسبًا تمامًا لقدر المعرفة الموجود عن التاريخ الحديث لمراكز الأبحاث. فهناك اتفاق عام بين الباحثين والصحفيين على أن مراكز الأبحاث الأميركية قد مرّت بنوع من التحوّلات الكبرى بدءًا من الستينيات. ولا يعني هذا الزيادة الكبيرة في عدد مراكز الأبحاث وحسب، وإنما يعني أيضًا المؤسسات الجديدة التي قدّمت «طرازًا» مختلفًا من الإنتاج الفكري. أما مراكز الأبحاث التي تأسست حديثًا مثل مؤسسة التراث ومعهد كاتو فكانت أكثر توجّهًا إلى الإعلام الإخباري من سابقيها، وأكثر احتمالًا لتبنّي مواقع أيديولوجية، وأفضل تجهيزًا لإنتاج استجابة سريعة بمواد قصيرة مؤلفة على عجل في مقابل الأبحاث طويلة الأجل. وقد بدأ كثير من مراكز الأبحاث القديمة في تبنّي الخطط التي تقودها «مراكز الأبحاث» الأحدث (على حد وصف آر. كنت ويفر)[٧١] في استجابة لمنافسيها الجدد إلى حد ما، وأيضًا كرد فعل لتغييرات أوسع في البيئة الاجتماعية السياسية. وفي حين احتفظت بمطالبها بالحيادية الأيديولوجية، تحوّلت مراكز أبحاث عريقة، مثل مؤسسة بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية نحو الإنتاج الأسرع والأقصر والتوجّه الإعلامي بدرجة أكبر.

أصبحت «فكرة التحوّل» التي تكررت في صور مختلفة، القصة العلمية الشائعة عن تاريخ مراكز الأبحاث الحديث. وبدون إنكار أي من الحقائق الأساسية التي قامت عليها، أرى أن القصة غير مكتملة من ناحيتين قد يتسببا في إعاقة فهمنا العام لمراكز الأبحاث. الناحية الأولى، التي تمّت الإشارة إليها في الفصل الثاني، هي أن فكرة التحوّل تقوم على مفهوم عفّى عليه الزمن لمركز الأبحاث. بعبارة أخرى، تتضمّن أي قصة تحوّل وجودًا مسبقًا للشيء قبل تحوّله. من هنا أرى أن الأجدر فهم العملية التي وصفتها للتو باعتبارها ميلاد مراكز الأبحاث، والأفضل من هذا وذاك بوصفها «أصل فضاء مراكز الأبحاث». وهناك نقطة وجيهة في دفاع رئيس مؤسسة بروكينجز، بروس ماكلوري، ضد الاتهام الذي وجهه العاملون لديه قبل غيرهم، وهو أن بروكينجز تخلت عن التزامها بالحرية الأكاديمية، إذ قال ماكلوري: «إننا مركز أبحاث ولسنا جامعة.»[٧٢] وما أود قوله هنا هو أن كلًا من طرفَيْ هذا الخلاف على حق بصورة ما. فقد أصبحت بروكينجز دون شك أقل توجّهًا نحو معايير الإنتاج الأكاديمي مما كانت عليه في الفترة السابقة. ففي السبعينيات أجبرت مجموعة جديدة من القوى المؤسسية وأقاربها التكنوقراط على توجيه عملهم بدرجة أكبر نحو السوق والإعلام. مع ذلك، لم يكن تحوّل بروكينجز نتيجة تخليها المتعمّد عن مبادئها الجامعية، ولم يكن تحوّلًا منعزلًا على المستوى المؤسسي. بل يجب فهم إعادة توجّهها بوصفه نتيجة لفرض مؤسسات أخرى قوى السوق والإعلام في سياق توجّه متبادل متصاعد. وبوصفه توجّهًا متبادلًا تنافسيًا وجماعيًا ومحاكيًا للغير في آن واحد. فقد أنشأ فئة مؤسسية جديدة في الخطاب السياسي والشعبي والأكاديمي. و«أصبحت» بروكينجز، بصورة ما، مركز أبحاث مثل الأنواع المؤسسية التي أنشئت من خلال عملية منافسة مكثّفة حول النموذج الأول للخبير المرتبط بالسياسة في الولايات المتحدة. وفي ما يتصل بالنموذج النظري المذكور آنفًا، اتخذت هذه العملية شكل «سباق نحو المركز» في مجال الخبرة.

تكمن المشكلة الثانية المتعلقة بالسرد العلمي التقليدي للتاريخ الحديث لمراكز الأبحاث، في تركيزها المصطنع إلى حد ما على التغييرات السطحية مثل انتشار المؤسسات، والإهمال وما يوازيه من إغفال للمنطق الاجتماعي الذي يُعد أصل هذه التحوّلات. وحاول الباحثون تحديد أي توجّه يوحّد المشاركين في العملية التي نصفها هنا، وقد تركّز اهتمامهم على ما يُسمى «تسييس» مراكز الأبحاث - أو نزوعهم إلى تبنّي الدعوة إلى أيديولوجية معينة، وليس البحث النزيه المحايد. تمّت الإشارة إلى هذه المناقشة، على سبيل المثال، في عنوان مقالة ماكجان: «من أكاديميين إلى دعاة أيديولوجية»، ومن وجهة نظر ريتش أصبح

دور مراكز الأبحاث «أشد تركيزًا على تقديم تعليقات مغرضة أكثر من التحليل المحايد.»[٧٣] وأعتقد أن هذه الادعاءات تنطوي على إشكالية؛ لأنها تتضمن، وليس هذا بصحيح، أن مراكز الأبحاث بادئ ذي بدء كانت دائمًا محايدة. وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن معظم المنظمات التي سبقت مراكز الأبحاث أسسها أيضًا رعاة نشطاء لأغراض سياسية معيّنة. فقد تأسست بروكينجز، على سبيل المثال، على يد المدافعين عن إصلاح الميزانية في ذروة الحقبة التقدمية، وفي نيتهم غرض سياسي معيّن. وفي حين أنه من الثابت أن مؤسسات ما بعد عقد الستينيات كانت أشد «أيديولوجية» بالمعنى المعاصر للمصطلح، فإننا عندما نحلل هذا القول نجده تكرارًا لنفسه، فمن منظور أوسع، عكست المؤسسات الجديدة تحوّلًا تاريخيا قُصد به أن يصبح «أيديولوجيًا.» ومن هذه الزاوية، كان محتوى الموقف الأيديولوجي المتخذ – وليس درجته – هو ما تغير. ويمكن القول، على سبيل المثال، إن مراكز الأبحاث التي أنشئت خلال الحقبة التقدمية كانت متماثلة «أيديولوجيًا» في الالتزام بالأيديولوجية السياسية في تلك المرحلة: وأعني بذلك أيديولوجية إصلاح المجتمع البراجماتي التي توجّهها الخبرة الفنية. وبالطريقة نفسها، جسّدت جماعات التخطيط العسكري في فترة ما بعد الحرب الأيديولوجية التكنوقراطية لحقبة الحرب الباردة، والقائمة في حد ذاتها على اعتقاد بتفوّق الديمقراطية الرأسمالية على بدائلها السياسية الاقتصادية. ومن هذا المنظور، فليس منطقيًا أن نتحدث عن أي مرحلة بعينها في تاريخ مراكز الأبحاث ونخصها «بالتسييس»، ولكن من الأفضل أن نفكر في تاريخها بوصفه طبقات رسوبية أيديولوجية، يمثّل كل منها تصوّرًا معيّنًا للدور السياسي المناسب للخبراء.

يتجنّب الإطار النظري الذي وضعته لهذا الفصل كلًا من هاتين المشكلتين عن طريق تغيير مصطلح المناقشة، أو تغيير الموضوع المشروح. ويقترح في المقام الأول أن نفهم مصطلح مركز الأبحاث بوصفه يشير إلى «فئة سياسية شعبية»، يعبّر عن تشكيل فضاء فرعي جديد لإنتاج المعرفة، تحدّد موقعه عند تقاطع المجالات الأكاديمية والسياسية والحكومية والإعلامية والاقتصادية في الولايات المتحدة. فكيف تشكّل هذا الفضاء الفرعي؟ كانت إجابتي أن العملية الأساسية التي أدت إلى تطورها كانت تداخلًا بنيويًا بين مؤسسات الأبحاث التكنوقراطية في أوائل القرن العشرين ومنتصفه، ومؤسسات الخبراء النشطاء الناشئة التي تحدّت سلطتهم عن طريق «انفتاح» أكبر في مجال الخبرة. وفي حين كان طموح النشطاء أن يصبحوا خبراء كجزء من إستراتيجية «تأكيد» أو «إغلاق» معرفتهم، احتاج التكنوقراط إلى «فتح» معرفتهم لدفع تهمة عدم المشاركة المدنية التي جعلتها صلاتهم الوثيقة بالدولة تهمة محتملة. من هنا، قدّم النشطاء أنفسهم بوصفهم ممثلين للصورة

الجديدة للخبراء، والتي تعلي قدر المشاركة العامة والجدل الأخلاقي فوق الكفاءة الفنية الخالصة. في تلك الأثناء، أجبر التكنوقراط على وضع إستراتيجية قائمة على المشاركة العامة المتزايدة، وبدأ معظم من كانوا يخشون الظهور الإعلامي في تقليل أعمالهم المكتوبة، وزيادة وتيرة إنتاجهم، وتحويل مواردهم في اتجاه الترويج والانتشار.

لقد ركّزت على مسار حدوث هذه العملية في مؤسسة بروكينجز بصفة خاصة، لكن يهمنا إدراك أن ثمة تغييرات موازية كانت تحدث في مؤسسات تكنوقراطية أخرى أيضًا. ولا غرابة في أن أطول مقاومة كانت من جانب مؤسسة الأبحاث السياسية التي تميّزت بأعلى مستويات الانغلاق – مجلس العلاقات الخارجية. فقد حدثت حركة انفتاح، حتى في هذه المؤسسة، فبحلول عام ١٩٨٨، شاركت المؤسسة في ما وصف بأنه جهود واسعة «لتغطية القضايا الأشد «سخونة» ولتوفير آراء مختلفة في هذه القضايا. وكذلك «لإطلاق برنامج «تواصل» أكبر مع الناس بصفة عامة.»[٧٤] وقد أوجز التقرير السنوي لمجلس العلاقات الخارجية الأمر: «لقد أصبح لدينا أول مدير للشؤون العامة بدوام كامل، والذي وسع بالفعل إلى حد بعيد التغطية الإعلامية لأنشطتنا المختلفة.»[٧٥] وبدأ مجلس العلاقات الخارجية أيضًا في اتخاذ قاعة اجتماعات في المدينة وفي خفض طول مطبوعاته، «بمرور الزمن ... يحتمل أن ينخفض عدد المطبوعات التي بحجم الكتاب؛ لأن الأعضاء الكبار يركّزون بصورة أكبر على المقالات والدراسات وأوراق البحث الدورية.»[٧٦] وفي العام التالي، أصدر مجلس العلاقات الخارجية تقريرًا عن جهوده للإعلان عما ينتجه من معرفة بأسلوب مختلف: أي عن طريق توسيع قائمة عضويته عدديًا، ومن ناحية التمثيل الاجتماعي على حد سواء: «وقد كلف مجلس الإدارة لجنة العضوية بأمر تقوية قطاعات ديموجرافية معينة من الأعضاء تمثيلهم الحالي ضعيف، لاسيما النساء والأقليات والقيادات العمالية وأعضاء المجتمع العلمي، كما كلّفها بتوسعة القاعدة الجغرافية لتتجاوز الساحل الشرقي.»[٧٧] وقد وصف مجلس العلاقات الخارجية أثر هذه المبادرة بأنه كان واسعًا: ... حيث بلغت أعداد النساء والأقليات المنتخبة في عام ١٩٨٩ أرقامًا قياسية في تاريخ المجلس (٣١٪ للنساء و ١٦٪ للأقلية من بين عدد الأعضاء الجدد وهو ١٧٠ عضوًا).[٧٨]

وثمة ميزة أخرى للنموذج الذي أقترحه، فبرغم أن قدرًا كبيرًا من هذه المناقشة يعتمد على التمييز بين المؤسسات التكنوقراطية ومؤسسات الخبراء النشطاء، ينبغي التأكيد على أني لا أقصد بهذه المصطلحات «أنماطًا» تنظيمية متمايزة تمامًا، وإنما مجموعة من المواقف في مجال الخبرة. وإن أي تمثيل تصنيفي سيكون جامدًا

واختزاليًا، مما يجعله قاصرًا عن استيعاب دقائق هذه العملية. فكما بيّن الفصل الثاني، كان التكنوقراط أنفسهم «خبراء نشطاء»، أكثر انفتاحًا في إنتاجهم الفكري. وقد تأسس كثير من منظماتهم بغرض صريح، وهو «تنوير الحوار العام.» وقد ارتقوا بمعرفتهم تدريجيًا عن طريق تطوير أشكال جديدة من الخبرة (مثل تحليل النظم)، وإقامة علاقات وثيقة بالدولة. كما كانت مؤسسات الخبراء النشطاء في الستينيات والسبعينيات تعرّف «النجاح» بأنه التوجّه نحو مركز ميدان الخبرة، أو الاقتراب من صفة التكنوقراط. وعلى سبيل المثال، سرعان ما صارت مؤسسة التراث، التي كانت تعتبر نفسها منظمة «من الخارج» بسبب انفصالها الرسمي عن الدولة والحزب، مؤسسة «من الداخل» مع تولي المحافظين قيادة البيت الأبيض والحزب الجمهوري.

من الخطأ المبالغة في وصف مؤسسة التراث بأنها كانت مكوّنة من عناصر «من الخارج»؛ لأن اختلافها الرئيس عن منظمات الخبراء النشطاء الأخرى، كان يتمثّل دائمًا في صلاتها الوثيقة نسبيًا بالمحافظين في الكونجرس. وكما يشرح بول وايريك كانت الإستراتيجية الأولى لمؤسسة التراث تعتمد على استغلال هذه الصلات:

«كان هدفنا الوصول إلى «الكونجرس»، بغرض الاستجابة إلى أي حاجة تظهر، وفي الوقت نفسه ذهبت وساعدت في تنظيم لجنة الدراسة التابعة للحزب الجمهوري التي صارت مصدرًا لطلبات [البحث]. كما إنني، في عام ١٩٧٤، نظمت مع ديك طومبسون والسيناتور كيرتس و[جيمس إيه.] والسيناتور ماكلور لجنة القيادة التابعة لمجلس الشيوخ، وقد صارت بدورها مصدرًا للطلبات. وتمثّل هاتان اللجنتان تجمّعين حزبيين للأعضاء المحافظين، وعندما كانوا يعلمون بوجود مثل هذه المؤسسة، كانوا يرسلون إلينا خطابًا يقول: «أيمكنكم إجراء دراسة عن كذا وكذا؟» وزادت أعداد الطلبات بسرعة شديدة حتى فاقت قدرتنا على الوفاء بها، وظهرت أمامنا مشكلة اختيار ما سنرد عليه من طلبات بالإيجاب.»[٧٩]

بتعبير آخر، كانت مؤسسة التراث قادرة على الموازنة بين الانفتاح والانغلاق في مجال الخبرة، عن طريق تصوير نفسها بأنها مؤسسة من الخارج، مع احتفاظها بصلات في الحكومة في الوقت نفسه. وقد أدت لجنة الدراسات بالحزب الجمهوري تحديدًا دورًا رئيسًا في نجاحها المبكر. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٨٣، وصف مدير لجنة الدراسات بالحزب الجمهوري، دون إي. إيبرلي، التجمع الحزبي بأنه قناة ... تصل بين مؤسسة التراث والأعضاء المحافظين بالكونجرس.[٨٠]

الأرض الغامضة: مراكز الأبحاث مجالًا بينيًا

خلاصة القول، نشأت فئة مراكز الأبحاث من خلال تكوين شبكة من المؤسسات تبدو كمجال جديد له بنيته الداخلية وديناميكيته، ولكنه يعتمد اعتمادًا كبيرًا على المجالات الأكثر استقرارًا مثل الأكاديميا والسياسة والأعمال والإعلام. ولنختم هذه الصورة التاريخية أعود إلى ثلاثة جوانب محدّدة يتبلور فيها فضاء مراكز الأبحاث اتسمت بها حتى التسعينيات والألفينيات:

أولًا: نمو صلات شبكية وارتباطات رسمية بين مختلف المؤسسات. ثانيًا: استحداث أعضاء هذه الشبكة منتجات فكرية وممارسات جديدة. ثالثًا: إنشاء كيانات للمعرفة الشعبية والمهنية والأكاديمية المتعلقة «بمراكز الأبحاث.» وقد تجمّعت هذه العمليات للمساهمة في تدشين فئة مراكز الأبحاث في العالم الاجتماعي.

صلات الشبكة والارتباطات الرسمية

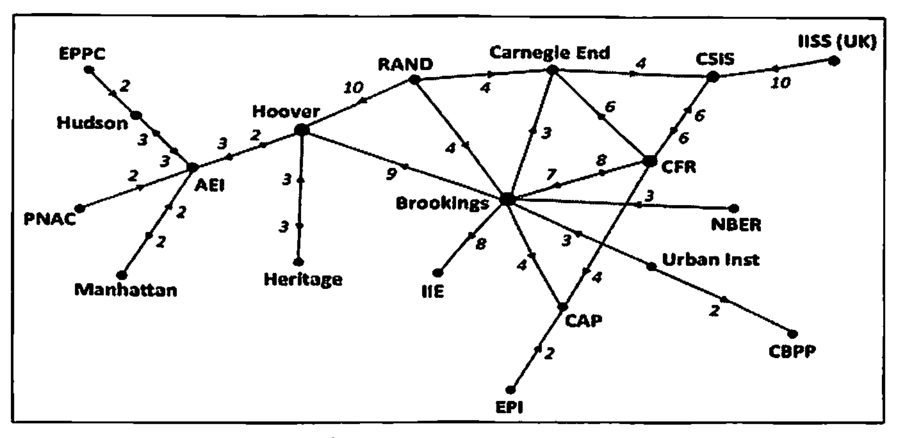
كما رأينا، كان انفجار مراكز أبحاث السياسيات بعد عام ١٩٧٠ وراء زيادة التنافس على التمويل والظهور الإعلامي والاهتمام السياسي. ولكن اقتصار الاهتمام على هذا التنافس من شأنه أن يغفل خط التعاون بينها والذي كان يوازي التنافس. وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز، في إحدى المقالات عام ١٩٨٢عن زيادة أعداد مراكز الأبحاث في عاصمة الدولة، إلى أنه:

> «يوجد قدر كبير من التلاقح، أو ما يسميه [سي. فريد] برجستون «تآزرًا» بين كبار أعضاء المؤسسات المتنافسة، فهم يتبادلون حضور اجتماعاتهم، ويذهبون إلى لقاءات غداء معًا، ويتابعون دراسات بعضهم بعضًا، كما يوجد تواصل بين مؤسساتهم. وقد كان ويليام آر. كلاين وهو من كبار أعضاء مركز بروكينجز من أوائل الأعضاء الذين عيّنهم السيد برجستون [معهد بيترسون للاقتصاد الدولي (IIE)] وكان برجستون نفسه يعمل في كارنيجي وبروكينجز.»[٨١]

كان هذا الاتجاه واضحًا أيضًا في تزايد الارتباطات الرسمية بين مراكز الأبحاث في التسعينيات. فعلى سبيل المثال، قد أنشأت مؤسسة التراث في عام ١٩٩٢ شبكة سياسة الدولة، وهي سلسلة من مراكز الأبحاث المرتبطة بالدولة والمحافظة، تجتمع على مهمة «العمل في الخنادق على جبهة الحركة الداعية لحلول سياسية تنبع من منظومة السوق الحرة.»[٨٢] (كما حدث في ٢٠١١ تكونت هذه الشبكة من ٥٩ مركز أبحاث في الولايات الخمسين، وأكثر من ١٥٠ مؤسسة لها

صفة «العضو المشارك.»[٨٣] وقد نشأت شراكات أخرى كبرى بين مراكز الأبحاث في الأعوام التالية. وفي عام ١٩٩٨ مثلاً، اندمج معهد المشروع الأميركي لأبحاث السياسة العامة (AEI) مع مؤسسة بروكينجز ليكوّنا مركز (AEI-Brookings) المشترك للدراسات التنظيمية. وفي عام ٢٠٠٢، قام كل من معهد إيربان ومؤسسة بروكينجز بتأسيس مركز سياسات الضرائب، وهو عبارة عن مجموعة من الخبراء في الضرائب والميزانية والسياسة الاجتماعية.

كانت الشراكات قصيرة المدى بين مراكز الأبحاث أكثر شيوعًا من ذي قبل، وذلك من خلال عقد مؤتمرات مشتركة وندوات وإصدار مطبوعات مشتركة. وعلى سبيل المثال، ففي مايو ٢٠٠٤ اشترك ما لا يقل عن ثمانية مراكز أبحاث، ينتمون إلى كافة ألوان الطيف الأيديولوجي من الوسط الليبرالي، في ما يخص أبحاث الميزانية والأولويات السياسية وحتى مؤسسة التراث المحافظة، في رعاية مؤتمر بعنوان «التعافي المالي – قبل أن تفوت الفرصة.»[٨٤] وقد فسّر رئيس لجنة التنمية الاقتصادية، وهو واحد من رعاة الحدث، هذه الشراكة في مقابلة شخصية بقوله: «لدينا أصدقاء وزملاء في كل مراكز الأبحاث التي تخطر على بالك تقريبًا... أقصد أنها جماعة ودودة متعاونة – في رأيي – فهي ليست مباراة يخسر فيها الجميع.»[٨٥] ومن علامات التواصل الأخرى، مستوى التنقل العالي للأفراد بين المراكز. ويبيّن الشكل رقم ٣-٣ تمثيلًا جزئيًا لحركة التنقل على أساس الانتماءات المؤسسية السابقة التي قدمها الأعضاء في ٢٢ من مراكز الأبحاث الكبرى. وقد أخذنا ذلك عن قاعدة بيانات للخلفيات التعليمية والمهنية تمّ إنشاؤها في ٢٠٠٤. وهناك أنساق واضحة يمكن ملاحظتها من خلال البيانات المتوفرة، مثل ميل بعض مراكز الأبحاث لاجتذاب باحثين من مراكز أخرى معيّنة (بروكينجز من مجلس العلاقات الخارجية، ومعهد الاقتصاد الدولي وهوفر من بروكينجز، ومركز الدراسات الإستراتيجيات والدولية من المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن). ثانيًا، يمكن أن نلاحظ أن بعض مراكز الأبحاث لها مكانة مميزة في هذه الشبكة، بينما توجد مراكز أخرى على الهامش. فبروكينجز مثلاً تربط بين عدة مؤسسات ليس بينها صلات على مستوى حركة العاملين. كما تشير البيانات إلى أهمية الجغرافيا في أنماط التعيين داخل مراكز الأبحاث، فإن مؤسستي راند وهوفر (وكلاهما في كاليفورنيا) بينهما صلة قوية على مستوى حركة العاملين؛ برغم الاختلافات البنائية بينهما، وكلاهما ضعيف الصلة بمراكز الأبحاث الرئيسة في واشنطن.



الشكل ٣-٣ حركة العاملين بين مراكز الأبحاث الكبرى.(*)

ومع ازدياد التماسك لداخلي لفضاء مراكز الأبحاث، انتقل مركز الجذب إلى العاصمة. وعلى ذلك، قامت مراكز أبحاث كثيرة تأسست خارج واشنطن، مثل معهد هادسون ومجلس العلاقات الخارجية والمركز القومي لتحليل السياسات ومؤسسة القرن، إما بالانتقال إلى العاصمة واشنطن أو بإنشاء فروع لها فيها. ونظرًا لازدياد كثافة مراكز الأبحاث في واشنطن، فلن يدهشنا وضوح التشابه في تصميم مباني المراكز داخل المدينة، فبإمكان أي شخص على دراية بعالم مراكز الأبحاث في واشنطن أن يلاحظ أنماطها الواضحة (انظر الشكل ٣-٤). على سبيل المثال هناك مراكز أبحاث قديمة عديدة بجانب «صف مراكز الأبحاث» الشهير في دوبونت سيركل، ولها صلات واسعة بمؤسسات أكاديمية وإنسانية بما فيها مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ومؤسسة بروكينجز. فإذا انتقلنا جنوبًا نحو فوجي بوتوم، وهو حي ارتبط منذ زمن بوجود تجمعات السياسة الخارجية والدبلوماسية، نجد عدة مراكز لأبحاث السياسة الخارجية مقامة حول وزارة الخارجية الأميركية، ومن بينها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومركز ستيمسون وفرع واشنطن لمجلس العلاقات الخارجية. وبالقرب من شارع كيه أو داخله، وهو شارع مفتوح في وسط المدينة ومعروف بأنه مقر صناعة الضغط السياسي، توجد عدة مراكز أبحاث تتشابه إلى حد كبير مع شركات الضغط. وكما يبين الشكل، فإن مؤسسات مثل معهد كاتو ومركز التقدم الأميركي تقع وسط هذا التجمع. وأخيرًا، تقع مجموعة صغيرة من مراكز الأبحاث في الكونجرس، وهي تهتم اهتمامًا خاصًا بتوجيه الحركة التشريعية، ومنها مؤسسة التراث ومركز أولويات الميزانية والسياسة.[٨٦]

(*) راجع ثبت بأسماء مراكز الأبحاث باللغة العربية واختصاراتها باللغة الإنكليزية في بداية الكتاب. (المترجمة)

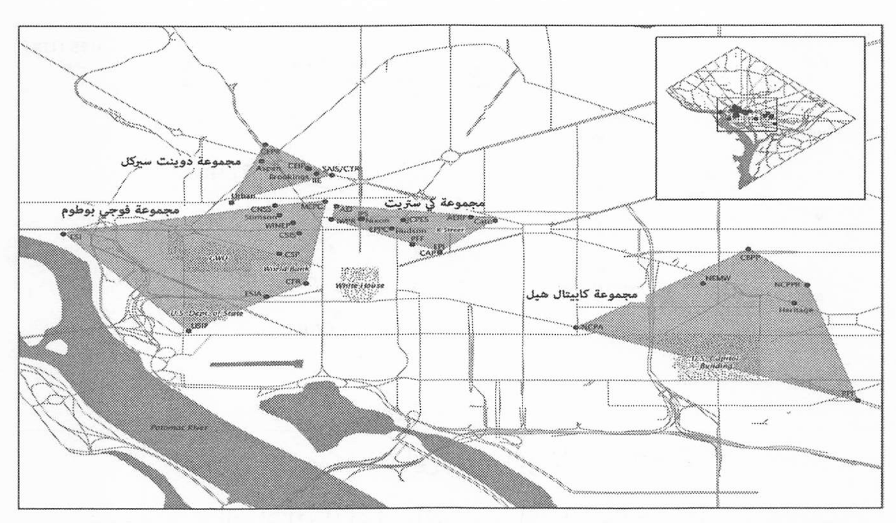


figure 3.4 Spatial layout of some major think tanks in Washington, DC.

الشكل ٣-٤ التخطيط المكاني، بعض مراكز الأبحاث الكبرى في العاصمة واشنطن.

ليس غرض هذا الشكل التوضيحي التلميح إلى أن لعالم مراكز الأبحاث بنية مكانية كاملة الوضوح، ولا الإشارة غير المباشرة إلى أن مراكز الأبحاث تنقسم انقسامًا واضحًا إلى نوعين (وسأقول بعكس ذلك في الفصل التالي)، بل الغرض إظهار درجة من التماسك تميّز التنظيم الجغرافي لمراكز الأبحاث في واشنطن، ويساهم هذا بدوره في الإشارة إلى تداخلها فيما يمثّل منظومة كأنها مجالًا مستقلًا.

منتجات وممارسات مميّزة

مع ازدياد ترابط مراكز الأبحاث ظهر اتجاه نحو أنماط من الإنتاج الفكري تتميز عن أنماط الإنتاج الأكاديمي، على سبيل المثال، تحوّلت مراكز الأبحاث إلى كتابة تقارير سياسية توليفية موجزة (تعرف بعدة أسماء منها: «ملخصات السياسة»، أو «تقارير الخلفية العامة»، أو «ملخصات القضايا»)، بجداول زمنية أسرع بدلًا من إجراء أبحاث إمبريقية أصيلة.[٨٧] وعلى خلاف طول المقالة الأكاديمية أو الكتاب وصرامتها وفنيتها، فقد كانت العلامات المميزة للمذكرة السياسية هي الإيجاز والسهولة والعملية بالنسبة للصحفيين والسياسيين. وقد كانت مؤسسة التراث الرائدة في ابتكار المذكرات السياسية من خلال سلسلة **تقارير الخلفية العامة** التي كانت تصدرها. أما الابتكار الأساسي فكان وضع معيار غير رسمي لتحديد طول التقرير، وهو ما سمي «باختبار الحقيبة.» وكما يقول أحد منتسبي مؤسسة التراث: «كان المعيار هو استطاعة عضو الكونجرس أن يضع التقرير في حقيبته، وأن يقرأه

وهو في طريقه إلى المطار الوطني... وعندها قد يجد فيه من الفائدة والنقاط التي يعتمد عليها في الحوار بشأن قضية معيّنة.»[٨٨] وقد أنشأت مراكز أبحاث أخرى نماذج رسمية وخطوط إرشادية لإنتاج المذكرات السياسية، وأحد هذه المراكز هو معهد المشروع التنافسي الذي أصدر دليلًا بعنوان «المرشد الميداني للاتصال الفعّال» وسلمه إلى أعضائه.

أما المنتج الفكري الرئيس الذي كان لمراكز الأبحاث فضل السبق فيه فهو دليل الفترة الانتقالية الرئاسية. مرة أخرى كانت مؤسسة التراث هي الرائدة في هذا الشأن، وكانت أهم لحظة إنجاز للمؤسسة في عام ١٩٨٠ عندما أصدرت كتاب دليل القيادة. وكما يشرح بول وايريك، فقد جاءت فكرة كتاب الدليل من قصة سمعها وايريك من جيه ويليام ميتندورف، وهو أحد أمناء مؤسسة التراث ومسؤول سابق عن البحرية، وطبقًا لرواية ميتندورف أنه في ليلة انتخاب ريتشارد نيكسون في نوفمبر عام ١٩٦٨، أحضر كل من وزير الزراعة السابق فريد سيتون والنائب العام السابق هربرت براونيل إلى نيكسون «كتيّبًا» أو إن شئت مسودة، تتعلق بكيفية عمل الإدارة في كل ما تتخيله من قضايا تقريبًا.»[٨٩] وقد حكى وايريك القصة لروبرت جيه بيري، وهو مقاول مبانٍ من هيوستن وأحد المانحين للحزب الجمهوري، إذ أعطى الرجل وايريك مالًا لينجز له كتيبًا مماثلًا (قام بيري بعدها بتمويل مؤسسة سويفت بوت فيتيرانس فور تروث التي تتبعت جون كيري بالنقد في حملته الرئاسية عام ٢٠٠٤). وقد ساعدت الاتصالات الشخصية في البيت الأبيض ساعتها مؤسسة التراث على توزيع كتاب الدليل على مسؤولي إدارة ريغان. وصار مستشار ريغان، إدوين ميس الثالث، وهو صديق شخصي لجوزيف كورز وأحد داعمي مؤسسة التراث منذ نشأتها، المروّج الأول لهذا الدليل في البيت الأبيض.[٩٠]

لقد أوحى نجاح كتيب «مانديت» (أو الدليل) لمؤسسات أخرى بأن أي دليل عن مرحلة انتقال السلطة يتصف بجودة التنظيم من شأنه أن يسرّع بإدخال أي مؤسسة جديدة نسبيًا إلى نطاق مراكز الأبحاث النخبوية.[٩١] «منذ أربع سنوات، استحدثنا بدعة» هكذا قال أحد أعضاء مؤسسة التراث لصحيفة واشنطن بوست في عام ١٩٨٤، حيث قام كل من معهد كاتو ومعهد هادسون ومعهد المشروع الأميركي بإصدار وثائق مهمة تتعلق بالسياسات، لتتزامن مع بداية ولاية ريغان الثانية والكونجرس رقم ٩٩.[٩٢] ويشير رئيس معهد كاتو إدوارد إتش. كرين (Edward H. Crane) إلى نجاح «الدليل» ويقر: «أظن أنه ربما أوحى لنا بالفكرة.»[٩٣] واستمرّت موجة الأدلة الانتقالية إلى عام ١٩٨٨، فصدر ما لا يقل عن ٣٦ دليل سياسات كتبت من أجل الرئيس القادم جورج إتش. دبليو. بوش صدر أغلبها عن

مراكز الأبحاث.[٩٤] وبعد أسبوع من الانتخابات، كتبت واشنطن بوست أن: «من نصّبوا أنفسهم مستشارين للفريق الرئاسي الانتقالي هم آخر ما أنتجت الصناعات «المنزلية» في واشنطن؛ إذ أصدرت أدلّة سياسية، وعقدت ورش عمل ومؤتمرات صحفية شاملة وجبات ومظاهر إبهار، ساعية إلى توجيه السياسة وقرارات التعيين في الإدارة القادمة.»[٩٥] وكانت نهاية فترة ١٢ سنة من الرؤساء الجمهوريين في عام ١٩٩٢، فرصة لمنح مراكز الأبحاث المرتبطة بالحزب الديمقراطي للمشاركة في هذه الموجة. ومع تولي بيل كلينتون مقاليد الحكم، أصدر معهد السياسات التقدمية وثيقته التأسيسية دليل التغيير. ويعترف وليم جلاستون، وهو شخصية محوريّة في معهد السياسات التقدمية، تولى بعد ذلك منصب مستشار السياسة الداخلية للبيت الأبيض في إدارة كلينتون، بفضل مؤسسة التراث:

المُحاور: وعلى ذلك، هل ترى أن أهمية [معهد السياسات التقدمية] كانت تماثل أهمية مؤسسة التراث في بداية الثمانينيات؟

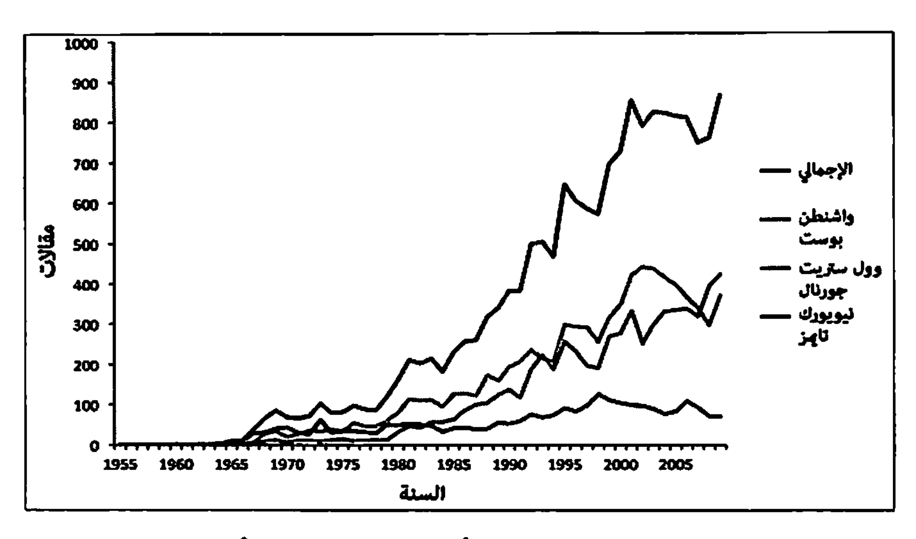
الضيف: نعم. إلى حد بعيد. وفي الحقيقة، كانت أهم مساهمة رسمية لنا في حملة كلينتون تعد على نفس مستوى إصدار مؤسسة التراث دليل القيادة، الذي صدر قبله باثني عشر عامًا، وينطبق هذا حتى على اختيار العنوان، أليس كذلك؟ هذا تماثل تام.[٩٦]

قام باحثون آخرون بتوثيق كثيرٍ من هذه التغيرات التفصيلية، لكن المنهجية البحثية التقليدية لا تقدم شرحًا كافيًا لِمنطقه الحاكم. بتعبير أبسط، أقول إن تشكيل شبكة مؤسسية لمراكز الأبحاث كانت السبب في نشأة معايير للحكم كانت بدورها سببًا في ظهور منتجات وممارسات قياسية أفادت في التمييز بين خبراء السياسة ومنافسيهم المحتملين في مجال الخبرة العملية، ومن بينهم الباحثون الأكاديميون. وبهذا فقد حفرت مراكز الأبحاث مكانًا لها يقع بنائيًا بين الأكاديميا والسياسة والإعلام والسوق.

ازدياد المعرفة بمراكز الأبحاث

وأخيرًا، أود أن أشير إلى أنه مع اكتساب فضاء مراكز الأبحاث سمات ميدانية، فإن ألوانًا من المعرفة المتصلة بها بدأت تتراكم وكان منها الشعبي والتخصصي والعلمي الاجتماعي، ويمكن أن نبدأ بالإشارة إلى شيوع مصطلح «مراكز الأبحاث» نفسه في الخطاب العام. ويبين الشكل ٣-٥ الزيادة الشديدة في استخدام المصطلح في الصحف الأميركية الكبرى بعد عام ١٩٨٠. وأقول إنه ليس محض مصادفة أن التحوّل اللغوي تمّ بالتزامن مع التغيّرات التي ذكرتها

آنفًا. مع ذلك أود أن أذكر أن النمط المشار إليه هنا كان أكثر من مجرد تحوّل لغوي. ولشرح زيادة استخدام مصطلح «مركز الأبحاث» يمكننا أن نشير إلى الفرضية التقليدية في كتاب **للتصنيف البدائي**، وفيه قام دوركايم وماوس «بإضفاء الصبغة المجتمعية» على ما كان حتى ذلك الوقت مشكلة فلسفية دقيقة، إذ قالا إن نظم التصنيف، ليست ثابتة، وليست فوق التأثر بالزمن ولا هي منحة إلهية، بل إنها ذات أصل اجتماعي. ويرى دوركايم وماوس أن الفئات العقلية غالبًا ما تعكس التنظيم الاجتماعي الجماعات التي تتوافق معها. لتطبيق هذا الكلام على ما نحن بصدده، نجد أن فكرة تشكيل فئة مراكز الأبحاث في الخطاب السياسي الأميركي ليست مجرّد ظاهرة لغوية، وإنما كانت تعكس أيضًا تحوّلًا بنائيًا في أنماط التجمّع والتوجّه الفكري في الولايات المتحدة. ولأن مراكز الأبحاث كانت تبدو أكثر تميّزًا من المؤسسات الأخرى، صارت مسألة جمع المعلومات عنها أكثر شيوعًا. فبالنسبة لمجموعة صغيرة من الباحثين والصحفيين والمهنيين أصبحت مراكز الأبحاث في الواقع مجالًا معترفًا به من مجالات الخبرة. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت مجموعة من المستشارين تقدّم معرفة متخصصة واستشارات حول عملية إدارة مركز الأبحاث. وفي عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، ألف رايموند جيه. سترويك (Raymond J. Struyk)، زميل معهد إيربان، كتاب **إدارة مراكز الأبحاث: دليل عملي للمؤسسات الناشئة**، وهو دليل إرشادي لمديري مراكز الأبحاث يقوم على خبرة المؤلف بوصفه مستشارًا لمراكز الأبحاث في أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق. وقد غطى الكتاب عددًا من القضايا العملية التي واجهها مديرو مراكز الأبحاث، مثل كيفية إثارة دافعية العاملين بالمركز، وكيفية تنويع مصادر تمويل المؤسسة، وكيفية إيصال أجندة الشخص الفكرية إلى المسؤولين السياسيين وإلى الرأي العام الأوسع، وكيفية إيجاد موقع متميّز في «سوق» مراكز الأبحاث المزدحم.[٩٧] وفي غضون ذلك، كان مركز ماكيناك للسياسة العامة، وهو مركز أبحاث للسوق الحرة تابع لجامعة ميشيجان، يدير سلسلة من «مؤتمرات القيادة» تعقد مرتين سنويًا حول موضوع الإستراتيجيات الإدارية لمركز الأبحاث. وفي مقال موجز بعنوان «التفكير من خلال مركز أبحاث ناجح» وجّه لورانس ريد رئيس ماكيناك لمديري مراكز الأبحاث نصائح حول كيفية إقامة صلات شخصية بالصحفيين، باعتبارها وسيلة لمغازلة الإعلام، وكيفية تحديد المنافسين وتحالفات «أصحاب الرأي نفسه» في عالم مراكز الأبحاث المكتظ.[٩٨]



الشكل ٣-٥ استخدام عبارة «مركز الأبحاث» في الصحف الأميركية الكبرى، ١٩٥٥-٢٠١٠. المصادر: ليكسس نيكسس وبروكويست الصحف التاريخية. واستبعد البحث الإشارات الموجودة في صفحات الوفيات ورسائل إلى المحرر والإعلانات والتعليقات على الصور.

وكما يظهر الشكل ٣-٥، كتب الصحفيون عن مراكز الأبحاث بصورة متكررة متزايدة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. فمن عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣، خصّصت صحيفة واشنطن بوست عمودًا أسبوعيًا عن مراكز الأبحاث بعنوان «صناعة الأفكار». وبدلًا عن الفقرات القصيرة المكثّفة التي كانت تنشر سابقًا، ظهرت «مدينة مركز الأبحاث»، وهي سلسلة أعمدة كانت تقدّمها تباعًا ١٣ من مراكز الأبحاث الكبرى.[٩٩] وفي عام ٢٠١٠، بدأت واشنطن بوست نشر مدوّنة بعنوان «صنع مراكز الأبحاث» كان يكتبها ماكدوفي، الصحفي السياسي وعضو سابق بأحد مراكز الأبحاث. كذلك أصبحت المعلومات عن مراكز الأبحاث سلعة يمكن شراؤها. على سبيل المثال، في يونيو ٢٠٠٤ أطلقت بي. آر. إم للاستشارات (PRM)، وهي شركة استشارات مقرّها واشنطن، الطبعة الرابعة من تقريرها «مؤسسات الأبحاث: دراسة وافية للمكافآت»، وجمع التقرير بيانات تفصيلية عن ما يُدفع للعاملين في مراكز الأبحاث الكبرى للخبراء وغير الخبراء.[١٠٠] وفي كل عام، منذ عام ٢٠٠٧، أطلق معهد أبحاث السياسة الخارجية طبعة جديدة من تقرير «تعرّف على مراكز الأبحاث» الدولي، وهو دليل من أكثر من ٩٠ صفحة موجّه إلى «مؤسسات أبحاث السياسة العامة الكبرى في العالم.»[١٠١] وأخيرًا، أود أن أشير إلى أن زيادة الأدبيات الأكاديمية الأساسية عن مراكز الأبحاث – ومن بينها الكتاب الذي بين أيدينا – ساهمت مساهمة أكبر في عملية مأسسة مركز الأبحاث بوصفه فئة مهمة في العالم الاجتماعي.

مراكز الأبحاث وصعود اليمين

كان الموضوع الرئيس لهذا الفصل هو أن فضاء مراكز الأبحاث قد تشكل بصفة عامة استجابةً للصراعات والشراكات بين مجموعات الخبراء، التي نشأت في ظل الاضطرابات السياسية في ستينيات القرن العشرين. ولتناول هذا الموضوع قمت بالتركيز عمدًا على نقطة جوهرية تتعلق بالتشابه بين نشطاء اليمين ونشطاء اليسار: وأعني بذلك أنهم جميعًا كانوا ينتقدون التكنوقراط بشدة، ويضعون أنفسهم في قلب صفوف معارضتهم. ولكن خلف هذا التشابه كانت تكمن اختلافات عديدة - وأكثرها وضوحًا النجاح الباهر لمراكز الأبحاث المحافظة خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وتوقف تطوّر المراكز التقدمية بالذات. فما سبب اختلاف مصائر كل من المجموعتين من المؤسسات؟ في رأيي يمكن إرجاع النجاح النسبي لمراكز الأبحاث المحافظة إلى ثلاثة أسباب:

الأول: هناك ميزة كبيرة وهي تلقي الدعم المادي من المؤسسات التجارية الضخمة. والثاني: التحرّر النسبي من قمع الدولة الذي كان يحيط أحيانًا بمراكز أبحاث اليسار. والثالث: التحرّر النسبي من استحواذ الجامعة، التي أحبطت أيضًا نمو مراكز الأبحاث التقدمية.

ولتوضيح هذه النقاط، ضع في الحسبان مصير مؤسستين يمكن اعتبارهما تجسيدًا لهذا النموذج، وهما مؤسسة التراث ومعهد الدراسات السياسية. وجدير بالذكر أن أصول مركزَيْ الأبحاث هذين كانت متشابهة في نواحٍ عديدة. فقد تأسس كل منهما على يد اثنين من المشرّعين السابقين عرّفا نفسيهما بأنهما نشطاء الستينيات، وكانا يأملان في تقديم نقد أخلاقي «للتأسيس» التكنوقراطي. إضافة إلى ذلك، سعت مجموعتا المؤسستين لتكوين أنفسهم بوصفهم خبراء من نوع جديد، عن طريق تشكيل منظمات يمكن أن تقدّم نوعًا من المؤهلات الذاتية. هنا تنتهي أوجه الشبه وتبدأ أوجه الاختلاف. فبرغم أنها سبقت معهد الدراسات السياسية بعشر سنوات، كانت مؤسسة التراث هي التي شهدت زيادة في ميزانيتها وشهرتها وتأثيرها أضعافًا مضاعفة خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، بينما ترنح معهد الدراسات السياسية على حافة الإفلاس والانهيار. فلماذا ازدهرت مؤسسة التراث وتعثّر معهد الدراسات السياسية؟

من المهم أن ندرك أولًا أن مؤسسة التراث كانت تتمتع بميزة كبرى في جانب جمع التبرعات من الأفراد والشركات. وكما يبيّن الفصل الثاني، كانت الإعانة التي تقدّمها الشركات سببًا رئيسًا في نشأة المؤسسات البحثية القائمة على المجتمع المدني في الولايات المتحدة. ولم يتغيّر الموقف بعد الستينيات، لكن ما تغيّر هو التوجّه السياسي لرواد مجال الأعمال أنفسهم، وعلى وجه التحديد، كان هناك قطاع

تحرّري من الطبقة الرأسمالية يعاني التهميش، لكنه نما وأكد وجوده بقوة في الفضاء السياسي. فمع بداية السبعينيات والثمانينيات، أظهر أعضاء هذه الحركة الناشطة في مجال الأعمال معارضة جماعية لمنظومة الضرائب واللوائح الحكومية التي سادت مرحلة «نيو ديل [العقد الجديد]» وهكذا، صار المحافظون من نقّاد رأسمالية التكنوقراط المستفيدين الأساسيين من تبرّعات عالم الأعمال. أما الخبراء النشطاء، الأميل إلى اليسار، فكان حظهم من الرعاة الموسرين أقل من المحافظين.

برغم أن مؤسسة التراث قد ذكرت مرارًا أن تمويلها يأتي من جيش من صغار المساهمين بمبالغ ضئيلة، فالواقع أن معظم دعمها يأتي بالفعل من مجموعة محدودة من المانحين الأثرياء. وهناك مستند داخلي يلخّص حملة (ميراث ١٠)، على سبيل المثال، يضم قائمة بها ١٦٦ متبرعًا بمائة ألف دولار أو أكثر، و٤٤ ممن تبرعوا بمائة ألف دولار على الأقل. ومن بين كبار المساهمين، كان هناك ٧١ شركة أو مؤسسة تجارية و٤١ أفرادًا أو أزواجًا، و٣٩ مؤسسة خيرية.[١٠٢] وهناك أيضًا مجموعة نخبوية أساسية على رأس قائمة كبار المانحين لمؤسسة التراث، وكان لإسهاماتهم نصيب ضخم من إجمالي تمويلها. وأكثر ما يلفت الانتباه أن ريتشارد ميلون سكايف (Richard Mellon Scaife) وحده منح مؤسسة التراث أكثر من ٢٣ مليون دولار (أو ٣٤ مليون دولار بحساب فارق التضخم) من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٨.[١٠٣] وقد قام سكايف، وهو ابن آلن سكايف صاحب مصانع الحديد في بيتسبرج، ووريث ثروة عائلة ميلون أيضًا، بتمويل معهد هوفر، ومعهد مانهاتن، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ومعهد الدراسات المعاصرة، وكذلك مؤسسات قانونية محافظة ومراكز أكاديمية لتشجيع فكر السوق الحرة، مثل مركز القانون والاقتصاد بجامعة إيموري.[١٠٤] وبحلول عام ١٩٨١، كان بوسع واشنطن بوست أن تقول إن سكايف، الذي قدّم بالفعل تبرّعات قدرها ١٠٠ مليون دولار للقضايا المحافظة، يمكن أن يكون «قد تبرّع أكثر من أي فرد في السنوات الخمس أو الست السابقة للتأثير على أسلوب تفكير الأميركيين في بلادهم وفي العالم.»[١٠٥]

كان سكايف عضوًا واحدًا من أعضاء مجموعة فاعلي الخير المتنامية، الذين أسرعوا بتقديم منحهم لدعم القضايا المحافظة خلال الثمانينيات والتسعينيات. وبحلول نهاية القرن، كانت أكبر أعمال البلاد الخيرية المحافظة مصدرها مؤسسة ليندا وهاري برادلي (Lynde and Harry Bradley)، وهي معهد تابع لجامعة ميلووكي بأصول بلغت في مجملها ٧١٥ مليون دولار. وبحلول عام ٢٠٠٥، كانت مؤسسة برادلي قد تبرّعت بأكثر من نصف مليار دولار إلى عدد كبير من المؤسسات والأفراد، منها ما يزيد عن ١٣ مليون لكل من معهد المشروع الأميركي

ومؤسسة التراث.[١٠٦] كذلك كان من بين البارزين من متبرعي اليمين تشارلز وديفيد كوك (Koch Charles and David)، ابنا قطب البترول في ويتشيتا فريد سي. كوك (Fred C. Koch).[١٠٧] وفي عام ٢٠١١، وضعت مجلة فوربس الأخوين كوك على قائمة أثرياء أميركا، فاحتلا المركزين الرابع والخامس وكان صافي ثروتهما معًا ٥٠ بليون دولار.[١٠٨] وقد شارك تشارلز كوك في تأسيس معهد كاتو عام ١٩٧٧، وظل راعيه الأساسي حتى عام ١٩٨٥ على الأقل.[١٠٩] كذلك قام الأخوان كوك بتأسيس مركز الأبحاث التحرّري «مواطنون من أجل اقتصاد سليم» عام ١٩٨٤.

في غضون ذلك، لم يحظ معهد الدراسات السياسية بأي دعم تقريبًا من المؤسسات التجارية الأميركية، وقدر ضئيل مما تلقته مؤسسة التراث من أموال من الأفراد الأثرياء. وتبعًا لذلك، بينما انطلقت المؤسسة ببداية مبشّرة نسبيًا في الستينيات، سرعان ما أصبح معهد الدراسات السياسية يعتمد على عدد قليل من المانحين الأساسيين، مما أدى إلى مشاكل مالية ومعارضة داخلية. وبالفعل، بحلول عام ١٩٧٣ عام تأسيس مؤسسة التراث، وصف تقرير مجلس أمناء معهد الدراسات السياسية المؤسسة بأنها: «على حافة أزمة على المستويين الفكري والمؤسسي.»[١١٠] وقد قام أحد العاملين بالمعهد بتعميم مذكرة تتهم المعهد بأن «أكثر من نصف نفقات معهد الدراسات السياسية كانت تحت السيطرة الشخصية للإدارة المشتركة دون مشاركة أو رقابة مالية عليهم.»[١١١] وكما كتب هذا العضو، فإن «الأسلوب الحالي غير مسؤول ماليًا، كما إنه يهدم التماسك الداخلي للمعهد؛ لأنه يعتمد على الصفقات الخاصة والمصالح الشخصية.» وبحلول عام ١٩٧٥، كانت معظم ميزانية معهد الدراسات السياسية تقريبًا تأتي من مصدر وحيد هو مؤسسة صامويل روبن، بحصة بلغت ٥٥٪ بنهاية عام ١٩٧٨.[١١٢]

أما الميزة الثانية التي تفوّقت فيها مؤسسة التراث على معهد الدراسات السياسية، فكانت مجموعة الحلفاء الأقوياء في الحزب الجمهوري والحكومة الفيدرالية، والتي منحت المؤسسة حصانة نسبية من العنت الحكومي. وقد وصف بول وايريك، على سبيل المثال، إستراتيجية مؤسسة التراث الأولى في ما يتعلق بصلاتها الوثيقة بشبكات عمل الحزب الجمهوري في الكونجرس، ولاسيما قيادات مجلس الشيوخ، ولجان دراسة الحزب الجمهوري. يقول وايريك في إحدى المقابلات الشخصية: «لدينا أصدقاء في الكونجرس، إذ لم أكن أعمل في الكونجرس مع السيناتور أللوت (Allott) وحسب، وإنما أيضًا آنذاك مع السيناتور [كارل تي] كيرتس نائب ولاية نبراسكا، وكان كلاهما عضوًا في قيادة مجلس الشيوخ. وهكذا يكون بوسعك أن تقابل عددًا كبيرًا من الناس حينما تكون في منصب قيادي.»[١١٣] وفي الوقت، لم يكن معهد الدراسات

السياسية يفتقر إلى «أصدقاء في الكونجرس» وحسب، أو في أي مكان في الحكومة بأسرها، ولكنه وجد نفسه أيضًا هدفًا لاثنتين من الحالات العدائية والإزعاج الحكومي أدت كل منها إلى معركة قانونية لا أخلاقية استنزفت الجهد والمال. وفي أواخر عام ١٩٧١، اكتشف مديرو معهد الدراسات السياسية أن مؤسستهم صارت هدفًا للمراقبة الحكومية المستمرة، عندما أعلن أحد العاملين الساخطين السابقين بمكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) واسمه روبرت وول على الملأ قصة حياته السرية، بوصفه عميلاً سريًّا لبرنامج الاستخبارات المضادة (COINTELPRO).[١١٤] وقد كتب وول شهادة ذكر فيها أنه حين كان يعمل وكيلًا لمكتب التحقيقات الفيدرالية حصل على المعاملات المصرفية لعدد كبير من مؤسسات اليسار الجديد، ومن بينها معهد الدراسات السياسية، بدعوى لتحديد ما إذا كانوا يدربون متطرفين للتحريض على أعمال عنف.

قضى معهد الدراسات السياسية معظم السنة التالية في إجراء تحقيقاته الداخلية وإعداد دعوى قضائية ليرفعها ضد مكتب التحقيقات الفيدرالية.[١١٥] وتبيّن سجلات المحكمة لهذه الفترة أنه على مدار ست سنوات استخدم المكتب أكثر من ٦٠ مخبرًا لجمع معلومات عن معهد الدراسات السياسية، وأخضع بريد المعهد الإليكتروني للرقابة، كما جمع قمامته من خارج المبنى.[١١٦] وفي يوليو عام ١٩٧٩، توصل الطرفان إلى تسوية أقرّ فيها مكتب التحقيقات الفيدرالية بما فعله، ودفع مصروفات معهد الدراسات السياسية القانونية ووافق على تحجيم الاطلاع على ملفات المعهد لديه.[١١٧] مع ذلك، أخفق معهد الدراسات السياسية في محاولة ادعائه وجود خسائر مالية. ولم تنته مشكلات المؤسسة مع الحكومة الفيدرالية عند هذا الحد. ففي أكتوبر ١٩٧٢، اتهمت مصلحة الضرائب الأميركية المؤسسة بسلسلة من مخالفات قانون الضرائب، وحاولت إلغاء الإعفاء الضريبي لها بأثر رجعي في أكتوبر عام ١٩٦٦، وهي حركة يمكن إن نجحت أن تطيح بالمؤسسة بعيدًا عن عالم الأعمال تمامًا.[١١٨] فقام محامو معهد الدراسات السياسية بعمل حملة إزعاج منظمة.[١١٩] ومرة أخرى، كانت الغلبة له في هذا الأمر، وإن كان قد استنزف قدرًا معتبرًا من الوقت والجهد والمال. وعلى العكس من ذلك، واجه عدد قليل من مراكز الأبحاث المحافظة تهديدات كبرى من معارضيها في الحكومة. والمؤكد أن معهد المشروع الأميركي كان هدفًا لتحقيقات مصلحة الضرائب خلال فترة حكم ليندون جونسون، برغم أن تجربته كانت معقولة مقارنة بما حدث لمعهد الدراسات السياسية.

وثمة تحدٍ آخر واجه معهد الدراسات السياسية خلال تلك الفترة الكارثية، وهو سلسلة من الهجمات المعلنة على يد المحافظين الذين صوروا المؤسسة باعتبارها جماعة دعائية مناصرة للسوفييت. وكان من أبرزها مؤسسة التراث التي تميّزت

عن معهد الدراسات السياسية في عام ١٩٨٠ باعتبارها جزءًا من التمرّد المتطرّف، وأوصت بأن تقوم إدارة ريغان بتنشيط قدراتها في مكافحة التجسس لقمع المؤسسة. ولأن الدوريات ذات التوجه اليميني مثل مجلة فورتشن ومجلة بارونز ومجلة هيومان إيفنتس ضاعفت الهجوم عن طريق نشر معلومات سيئة عن معهد الدراسات السياسية، شكى رئيس المؤسسة، روبرت بوروسيدج (Robert Borosage) لواشنطن بوست أن مؤسسته قد أصبحت هدفًا عامًا لليمين الماكارثي، الذي يبحث عن صورة للحزب الشيوعي.[١٢٠] ولكن ربما كانت أكثر مقالات الإعلام الإخباري إيذاءً هي مقالة كتبها جوشوا مورافيتشيك (Joshua Muravchik) في نيويورك تايمز في أبريل عام ١٩٨١، تساءل فيها عن إمكانية محاكمة أعضاء معهد الدراسات السياسية بتهمة الخيانة.[١٢١] وقد استمر هجوم المحافظين على معهد الدراسات السياسية في مايو ١٩٨١، حتى وزع السيناتور إرميا دينتون، وهو نائب جمهوري عن ألاباما خطابًا على الكونجرس يصف فيه معهد الدراسات السياسية بأنه مصدر «الدعاية المناهضة لأميركا». وفي العام التالي، أصدرت دار نشر آفون رواية رعب عن الجاسوسية بعنوان المسمار، تحكي عن معهد الدراسات السياسية بوصفه نسخة مستترة للاستخبارات السوفييتية (KGB) كواجهة للتضليل. وقد هدّد معهد الدراسات السياسية باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الناشر الذي وافق في النهاية على تغيير النص لتقليل أي تشابه بين معهد الدراسات السياسية والمؤسسة التي تحكي عنها القصة.[١٢٢] وقد دخل معهد الدراسات السياسية إلى عقد الثمانينيات بنفس صورته الأولى. وفي أيام أواخر الستينيات الصعبة استطاع راسكين وبارنيت حشد طاقتهما لوضع نظريات دقيقة عن دور الخبراء المناسب في السياسة. ولكن مع بداية السبعينيات، واجها سلسلة من التحديات التي كان يمكن أن تدمر مؤسستهما.

كان السبب الثالث لضعف اليسار نسبيًا في فضاء مراكز الأبحاث هو استحواذ الجامعة إلى حد ما على الخبراء النشطاء التقدميين. ففي حين قام النشطاء والمفكرون المحافظون بعدة محاولات لاكتساب أرض في الجامعات باعتبار أن ذلك وسيلة لتوثيق معرفتهم، كان معظم زعماء الحركة المحافظة ينظرون إلى الجامعة باعتبارها أرض العدو. وقد اتضح الشعور بالفعل في عام ١٩٥١، عند طرح وليم إف. باكلي (William F. Buckley) في كتاب الرب والإنسان في جامعة ييل أن مدرسته الأم - وبالتالي بقية المنظومة الجامعية - يديرها أعضاء هيئة تدريس ليبراليون، يفرضون آراءهم السياسية على الطلاب تحت ستار الحرية الأكاديمية. وتبعًا لذلك، ركّز الخبراء النشطاء إستراتيجيتهم المعرفية التخصصية خارج عالم الأكاديميا. من ناحية أخرى، كان لنقّاد التكنوقراطية من جناح اليسار علاقة أكثر تناقضًا بالجامعة. ومثل المحافظين، كان بعض الخبراء

النشطاء التقدميين في الستينيات والسبعينيات يعتبرون الجامعة متواطئة في المنظومة التكنوقراطية التي حطّت من شأن المُثل الديمقراطية. ولكن، الخبراء النشطاء اليساريون الآخرون وجدوا في الجامعة بيئة أكثر تجانسًا، وسعوا إلى العمل الجامعي. وفي الواقع، وثّق عدد كبير من السّير والسّير الذاتية كل خطوة في مسار طالب الستينيات الناشط إلى أن صار أستاذًا جامعيًا في الثمانينيات. ورغم اختلاف هذه السّير في التفاصيل، كانت تميل إلى الاتفاق على موضوع واحد ألا وهو عملية التحوّل عن «مُثل» الشخص الناشط إلى مجموعة جديدة من الالتزامات والحوافز المهنية. وقد وصف محرّرو أحد الكتب التي تناولت هذا الموضوع – وهو كتاب الجيل العاصي: المنظّرون الاجتماعيون في الستينيات هذا النموذج على النحو التالي: «في بضع سنين [بعد عام ١٩٦٨] تحوّلت حماستهم الأولى، والتي كان لها أساس سياسي في معظم الأحيان، إلى طاقة لقفزة طويلة في السلم الجامعي.»[١٢٣] ولأنهم ثبّتوا وجودهم في العالم الاكاديمي الذي يتميّز بصبغة مهنية متزايدة، لم يستطع «٦٨ جماعة» من المثقفين النشطاء التقدميين التوفيق بين الأهداف المشاركة المجتمعية والنجاح المهني بنفس كفاءة نظرائهم المحافظين. في ما يتعلق بالإطار النظري الذي استخدمتُه، كانت الفكرة الرئيسة هي أن الخبراء النشطاء اليساريين لم يوازنوا بين الانفتاح والانغلاق في مجال الخبرة، مثل معارضيهم في الأيديولوجية.

ويمكن لهذا الرأي أن يتناقض مع المحافظين أنفسهم الذين حاولوا أن يأخذوا على عاتقهم نجاح مراكز الأبحاث في ما يتعلق «بالقوة» المتأصلة في أفكارهم. (فمن المؤكد أن لي إدوارد صاحب تاريخ مؤسسة التراث الموثق لم يسم كتابه قوة الأفكار عبثًا). ومما لا شك فيه أن الحقيقة هي أن نجاح مؤسسة التراث وغيرها من مراكز الأبحاث المحافظة كان «قائمًا على الأفكار» بمعنيين:

الأول: أنها اعتمدت على قدرتها على نشر الأفكار في صور وتركيبات جديدة ساعدت على تمييز نشاطها باعتباره منفصلًا عن نشاط الباحثين الأكاديميين (بعبارة أخرى، قام الخبراء النشطاء المحافظون بدور قيادي في ابتكار «الأبحاث السياسية.») والثاني: أصبحت أفكارهم أكثر تماشيًا مع العقيدة السياسية السائدة في تلك الحقبة الزمنية، والتي كانت تعكس إلى حد بعيد مصالح العملاء الأقوياء في المجالين السياسي والاقتصادي. مع ذلك فإن القول إن مراكز الأبحاث المحافظة لم تنجح إلا بسبب القوة المتأصلة في أفكارها كلام مبهم، دعائي لا يقدم تفسيرًا مرضيًا. وقد طرحت كبديل لهذا الرأي أن نجاح مراكز الأبحاث المحافظة قام على الانجذاب النخبوي بين محتوى الوصفات السياسية ومصالح حلفائها في السوق والحكومة، الذين دعموها ماديًا وتداولت معهم المعرفة الضرورية لإظهار تأثيرهم وأهميتهم.

الفصل الرابع

قواعد البحث السياسي

أستخدم تشبيهًا -وقد استخدمته لسنوات خلت- يوصف [البحث] في مجال السياسة العامة... بأنه عرض هزلي (فودفيل) أو شيء من هذا القبيل. فأنت ترتقي المسرح، وتقذف أشياء في الهواء ثم تلتقطها بيديك وتغني وتحفظ توازنك، ثم تجري خلف الستار، وتجري حيث يجلس الجمهور وتصفق تصفيقًا جنونيًا، ثم تسرع بالعودة إلى خشبة المسرح وتعاود قذف الأشياء في الهواء والتقاطها، ثم تعود إلى حيث الجمهور وتصفق تصفيقًا جنونيًا. فإذا كان أداؤك مؤثّرًا ستجد كل الناس يبدأون بالتصفيق وتحقق النجاح.»

فريد سميث الابن – معهد المشروع التنافسي.[1]

تتبعنا في الفصلين السابقين تكوّن مساحة مؤسسية مهجّنة أسميتها فضاء مراكز الأبحاث، ولعل القارئ يتذكر أن الغرض الأصلي من هذه المناقشة كان سؤالًا يبدو بسيطًا، وهو «ما مراكز الأبحاث؟» قلت في الفصل الاستهلالي للكتاب بعدم وجود تعريف نظري خالص مهما بدا دقيقًا بلاغيًا أو إجرائيًا، يمكنه أن يتفادى خلق انطباع خاطئ بأن مركز الأبحاث كيان قائم على الأرض أو «شيء» ملموس. وحتى أتجاوز هذه المشكلة، أكدت على حاجتي لدراسة العملية التاريخية التي تحوّل من خلالها عدد من المؤسسات المنفصلة المتباينة إلى طريق يجمعها في طريقة حكمها على الأشياء وممارساتها، حتى تجمّعت في فضاء فرعي غرضه إنتاج المعرفة. وقلت في الفصل السابق إن العملية الرئيسة التي أدت إلى هذه النتيجة كانت عبارة عن تداخل بنائي بين مجموعتين من الخبراء والمؤسسات التي يديرونها:

أولها: معاهد البحث التكنوقراطي في بداية القرن العشرين، والتي كانت تحوز بالفعل دورًا رئيسًا بوصفها مورّد المشورة والخبرة في السياسة الأميركية.

وثانيهما: مؤسسات الخبراء النشطاء التي ظهرت بوصفها الغريم الرئيس للمجموعة الأولى بداية من الستينيات. وقلت إنه بعد عام ١٩٧٠، دخلت المجموعتان في شبكة من العلاقات التعاونية حتى نشأت عنها أشكال ومنتجات فكرية جديدة مهجّنة. وخلال تلك العملية اكتسبت هذه المؤسسات في مجموعها شكلًا ضعيفًا من أشكال الاستقلالية يشبه استقلالية المجال بالمعنى السوسيولوجي للمصطلح.

وبعدما تتبعنا هذه العملية منذ نشأتها حتى يومنا هذا يمكننا أن نلقي نظرة على البنية الحالية لفضاء مراكز الأبحاث، والأسس الداخلية لعمله والممارسات الفكرية التي تتم داخله والسمات الاجتماعية لشاغليه. وتنطلق فكرتي في هذا الفصل من تشبيه غريب أوحاه إليّ أحد رؤساء مراكز الأبحاث والذي صدّرتُ به الفصل الحالي. وطبقًا لهذا التشبيه يجري العمل في البحث السياسي على منوال عرض الفودفيل، حيث يقوم الممثل بإلقاء أشياء في الهواء والتقاطها ويغني ويجري ذهابًا وعودة ويصفق لعرضه. ويقصد بهذا التشبيه التعبير عن الصعوبة المرتبطة بدمج أنواع مختلفة من الأساليب والمهارات اللازمة للتفوق في عالم مراكز الأبحاث. فكما يلزم لممثل الفودفيل أن يدمج مهارة المغني مع خفة البهلوان والحس الزمني عند الممثل الفكاهي، فعلى خبير السياسة المنتسب لمركز الأبحاث أن يمزج بين مهارات تبدو متباينة منها: الكفاءة الفكرية، والدهاء السياسي، والقدرة على الترويج للذات، ونزعة إنجاز الصفقات، لكن التشبيه بعرض الفودفيل لا يتوقف عند هذا الحد لأني أرى إمكانية التوسع فيه ليشمل المخزون المؤسسي لمركز الأبحاث. وحتى ينجح مركز الأبحاث في مهمته، لا بد من أن يوفّق بين سعيه إلى المصداقية الفكرية وسعيه إلى اكتساب ثلاثة أشكال من القوة «الزمنية» هي: النفاذ السياسي، والظهور الإعلامي، والدعم المادي.

ربما لاحظ القارئ أن ظلالًا من صورة عرض الفودفيل قد أثّرت على الوصف الذي قدّمته للعمل «الحدودي» الذي يقوم به الممثلون/ العاملون أصحاب المصلحة المباشرة في تصنيف مراكز الأبحاث باعتبارها فئة بذاتها. فقد قلت في الفصل الاستهلالي إن مركز الأبحاث هو في المقام الأول مؤسسة لا بد أن تميز نفسها عن شركة الضغط أو الترويج والجامعة والجماعة الدعائية، وأي نوع من المؤسسات يمكن أن تشابه معها أو يُخلط بينهما. فهذا نوع من عرض الفودفيل المجازي؛ لأنه يستدرج مركز الأبحاث إلى لعبة معقّدة من الابتعاد والاقتراب لا يمكن أن تتخلص منها.

وتقدّم صورة عرض التوازن مجازًا «متعدد المستويات» يصف أشكالًا اجتماعية وممارسات متنوعة موجودة في فضاء مراكز الأبحاث، تدخل فيها أساليب الخبراء السياسيين وأمزجتهم وإستراتيجيات مركز الأبحاث. ويستتبع كل واحد

من هذه الأشكال والممارسات مواجهة لها أربعة أطراف تتمثّل في ألوان المنطق التي يتبعها كل من الإنتاج الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والإعلامي. وسأقول في هذا الفصل إن تشكيل مراكز الأبحاث قد أنشأ شكلًا جديدًا من الممارسة الفكرية في الولايات المتحدة عرف باسم «البحث في السياسات». وستبدأ هذه المناقشة بعرض نقدي للآلية الفكرية القياسية التي يستخدمها الباحثون لوصف مراكز الأبحاث أي التصنيفات المؤسسية. وسأقول عن مشكلة التصنيفات إنها تحبسنا في نمط من التفكير يختزل مراكز الأبحاث في كونها انعكاسات لقوى ومصالح خارجية محض. وحتى نميّز الفضاء الذي تختص به مراكز الأبحاث، ينبغي أن نضع في اعتبارنا قواعد عملها الفريدة، وسيتفحص الجزء التالي من الفصل ذلك الشكل الخاص من «مجال الاهتمام» الذي خلقته مراكز الأبحاث. وكذلك الأمزجة والدوافع المميّزة لخبراء السياسة.

وستؤدي هذه المناقشة إلى سؤال جديد: ما النفع من وجود مركز أبحاث؟ أو ما أشكال القوة أو الارتقاء الاجتماعي أو النفوذ التي تتيحها مظلة هذه المؤسسات؟ وسأقول إن «الرابطة الرباعية» لمركز الأبحاث – أي ضرورة الوجود في أربعة مجالات في آن واحد – ليست مجرد شكل من أشكال القيد؛ لكنها تمثّل مصدرًا غريبًا للحرية والمرونة، بل والقوة لمركز الأبحاث. فباحتلالها نقطة تلاقٍ حاسمة في البنية الاجتماعية، تدعي مراكز الأبحاث لنفسها دورًا توفيقيًا في العلاقات بين نخبة المؤثرين أفرادًا وجماعات. وسيعود الجزء الأخير من الفصل إلى عرض «الصورة الكبيرة» لفضاء مراكز الأبحاث ودورها داخل منظومة إنتاج المعرفة الأوسع في الولايات المتحدة.

التمثيلات التصنيفية لمراكز الأبحاث في مقابل التمثيلات الطبوغرافية

من أهم مسلّمات كتابنا هذا أنه من المفيد تحليل مراكز الأبحاث بوصفها متداخلة في فضاء من القوى والعلاقات رباعية الأركان، ينقسم داخليًا بين أربعة من ألوان المنطق تتعلق بالمنتج الأكاديمي والسياسي والحكومي والإعلامي. ويترتب على استخدام هذا النموذج إمكانية تمييز هويّات مراكز أبحاث بعينها عن طريق تقدير علاقاتها بهذه المجالات المحدِدة. أي إن كل مركز أبحاث له علاقة خاصة تتحدد بقربه من المؤسسات المحيطة بالمجال أو بعده عنها. فبعض مراكز الأبحاث أقرب إلى المنطقة الاقتصادية في المجال، أو ذلك القطاع القريب من السوق أو المتداخل معه. ومن مراكز الأبحاث ما يتداخل في المجال الحكومي أو مجموعة المؤسسات العامة «المؤتمنة على حفظ النظام الاقتصادي والقانوني... [و] رعاية العاجزين وتوفير الخدمات العامة.»[٢] وهناك مراكز أبحاث أخرى أقرب ارتباطًا بالمجال السياسي، وأعني به منظومة الصراعات بين الأحزاب والسياسيين

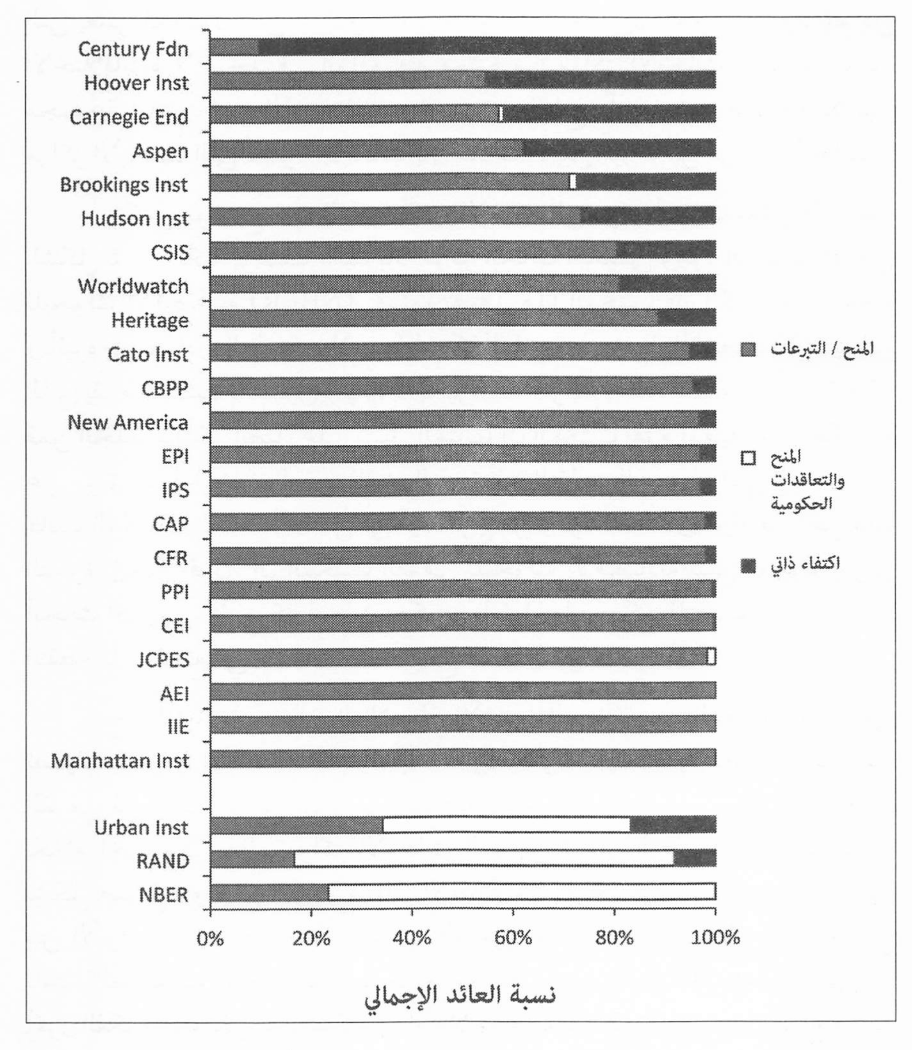
والمتخصصين السياسيين - ومستشاري الحملات الانتخابية وداعميها والناشطين - على صلاحيات التفويض والتمثيل[٣] وأخيرًا، تستمد بعض مراكز الأبحاث هويّاتها الرئيسة من علاقاتها بالمؤسسات الثقافية الكبرى في المجتمع الأميركي، بما في ذلك الجامعات ووسائل الإعلام، ومن ثم يمكن القول إن هذه المؤسسات تقع داخل مجال الإنتاج الثقافي.

سأعود في مرحلة تالية من هذا الفصل إلى هذه النقطة، وسأتوسع فيها عن طريق تقديم طبولوجيا اجتماعية أو رسم خريطة تحليلية لفضاء مراكز الأبحاث يقصد بها توضيح الاختلافات بينها. ولكن في هذه المرحلة، ربما يطرح القارئ سؤالًا يسبق كل هذا: لماذا أصرّ على وصف مراكز الأبحاث على نحو جغرافي تحديدي، وليس عن طريق استخدام إحدى التصنيفات الكثيرة التي قدّمها باحثون آخرون يصفون بها المؤسسات نفسها؟ إن أكثر الطرق شيوعًا في وصف الاختلافات بين مراكز الأبحاث في الأدبيات البحثية القائمة هي وضع اسم تصنيفي لكل مؤسسة طبقًا لانتماءاتها الخارجية - على سبيل المثال، يصفون مراكز الأبحاث الأقرب إلى المنحى الأكاديمي بأنها «جامعات بلا طلاب»، ومراكز الأبحاث الأقرب إلى النشاط السياسي «مراكز دعائية»، والأقرب إلى المؤسسات الحكومية بأنها «مراكز اتصال حكومي»، وهكذا، أصبح تصنيف ويفر على وجه التحديد جزءًا من اللغة الشائعة المستخدمة في وصف مراكز الأبحاث حتى إن بعض العاملين في مراكز الأبحاث يستخدمونها كذلك.[٤] يبدو هذا التوجّه متطابقًا ظاهريًا مع ما عرضته لكنه ليس كذلك. ولأوضّح الاختلافات بين المنهجين، سأبدأ بإبراز بعض عيوب التصنيفات ثم أناقش مزايا المنهج الطبولوجي.

عيوب التصنيفات

إن أولى علامات مشكلة تصنيفات مركز الأبحاث هي أنها تجعل من الصعب تفسير التغيير عبر الزمن. ومع وجود حركة دائمة وشكوك محيطة بمراكز الأبحاث، فلا غرابة في أنها تتغير باستمرار، وعادة ما يكون هذا التغيّر دون وجود أي لحظة فارقة محدّدة تدل على تحوّل مركز الأبحاث من «نوع» إلى آخر. ولنتذكر، على سبيل المثال، قصة تحوّل معهد بروكينجز في السبعينيات والثمانينيات التي قصصتها في الفصل الثالث. فعندما واجه ضغوطًا شديدة من منافسين جدد، استخدم المعهد إستراتيجية إعادة توجيه نفسه عن طريق زيادة تركيزه على الاهتمام بالإعلام الإخباري وجمع تبرّعات الشركات. ولن يقدّم لنا التصنيف أي وسيلة لشرح أيٍ من هذه التغييرات، بل سيصيبنا بالحيرة. إضافة إلى ذلك، كانت مؤسسة بروكينجز تُعتبر دائمًا النموذج الأول «لجامعة بلا طلاب.» مع ذلك، لا معنى لطرح سؤال عما إذا كانت قد كفّت عن تمثيل هذا النوع خلال حقبة السبعينيات، تمامًا

كما قد يسبّب تجاهل تحوّلها برمته مشكلة. وعلى العكس من ذلك، يدعونا أي نموذج تصنيفي للتفكير في كل مؤسسة، ليس باعتبارها ممثلة لنوع معيّن، وإنما بوصفها تشغل موقعًا داخل المجال الحيوي للعلاقات. وباستخدام نموذج كهذا، أود أن أطرح فكرة أن مؤسسة بروكينجز اندمجت في الفضاء الاجتماعي بعيدًا عن المجالين الجامعي والحكومي، حتى وإن امتد نشاطها إلى المجالين الاقتصادي والإعلامي. كذلك يؤكد المذهب التصنيفي على التوجّهات البنيوية الأوسع التي كانت هذه التحوّلات جزءًا منها، حيث لم تتبن بروكينجز هذه الإستراتيجية وحدها، وإنما كان معها مراكز أبحاث أخرى عديدة.



الشكل ٤-١ المؤهلات العلمية لخبراء السياسة في مراكز الأبحاث الكبرى، ٢٠٠٥.

أما العيب الثاني في التصنيفات فهو أنها تجبرنا على إيجاد خطوط تعسّفية للفصل بين مراكز الأبحاث، والتي لا تجتمع في الواقع تحت أنواع محدّدة. ويؤكد الشكل ٤-١ على هذه الفكرة باستخدام معيار واحد لتوجّه المؤسسة نحو المجال الأكاديمي، أي نسبة حملة درجة الدكتوراه والماجستير أو الدبلومات المهنية أو البكالوريوس في الخبراء العاملين لديها. ويوضّح الشكل نقطتين رئيستين: الأولى، في ما يتعلق بأي إطار من الأطر التصنيفية والطبوغرافية يمكنه التنبؤ، فهناك قدر كبير من الاختلاف بين مراكز الأبحاث في ما يتعلق بالتوجه الأكاديمي. وفي الواقع، تدار سلسلة المؤسسات بأسرها بعدد قليل من حملة الدكتوراه مقارنة بالمؤسسات التي يعتبر الحصول على الدكتوراه شرطًا أساسيًا للعمل بها. مع ذلك، وبرغم كل الاختلافات، لا يوجد في الواقع فئة مميّزة من مراكز الأبحاث الأكاديمية، بل مجموعة متدرّجة من الاختلافات وحسب. وبالطبع، أين نرسم خطًا فاصلًا بين مراكز الأبحاث التي تُعتبر «جامعات بلا طلاب» وبين غيرها من مراكز الأبحاث.

يمكنني توضيح هذه الفكرة أكثر بالإشارة إلى مركز أبحاث معيّن لا يشمله الشكل ٤-١، لكنه يوصف دائمًا بأنه مركز أبحاث أكاديمي وهو: المكتب القومي للبحوث الاقتصادية (NBER). فبينما يستمد هذا المكتب قدرًا كبيرًا من سمعته وتأثيره من مصادره العلمية، ولاسيما الشبكة الواسعة من خبراء الاقتصاد الأكاديميين الذي يقوم المكتب بالتنسيق بينهم، لا يخبرنا هذا الواقع وحده بقصة المكتب كاملة. فمن الجدير بالذكر أيضًا، على سبيل المثال، أن المكتب يقوم بوظيفة شبه حكومية عن طريق تنفيذ أبحاث العقود الفيدرالية وتوفير التقارير الرسمية، التي تحدّد ما إذا كانت الولايات المتحدة تدخل في أو تخرج من ركود اقتصادي. وللتعبير عن هذه الفكرة بإيجاز أقول: إن المكتب القومي للبحوث الاقتصادية ليس «مجرد» مركز أبحاث أكاديمي، بل مركز أبحاث حكومي أيضًا. ولن يمكن للتصنيف تحديد هذه النقطة ما لم نضع في حسباننا التعامل مع المكتب بوصفه «هجينًا».

مع ذلك، تشير هذه الملاحظة الأخيرة إلى القصور التام الأساسي في تصنيفات مركز الأبحاث. بعبارة أبسط، إن المؤسسات المهجّنة، مثل المكتب القومي للبحوث الاقتصادية، هي القاعدة وليس الاستثناء بين مراكز الأبحاث. بكلام آخر، فإن معظم مراكز الأبحاث الموجودة على أرض الواقع، لا تنتمي بشكل صريح وواضح لأي نوع على الإطلاق، بل توجد في «المساحات الضبابية بين الأنواع.» وكما في حالة المكتب القومي للبحوث الاقتصادية، فإن الخروج بأمثلة «الجامعات بلا طلاب» تتطلب إخفاء تفاصيل مهمة عن كل مؤسسة. إنني لن أكرر الفكرة هنا، لكن كان يمكن إبداء ملاحظة مماثلة عن كل نوع من أنواع مراكز الأبحاث الأخرى تقريبًا، ما دمنا نجد بموازاة أي معيار متصل بهذا اختلافًا مستمرًا

وليس اختلافًا نوعيًا. (انظر الجداول والأشكال المرفقة في الملحق، والتي توضّح معنى توزيع الموارد الأخرى بين مراكز الأبحاث.) فالمشكلة الرئيسة في تصنيفات مراكز الأبحاث إذن ليست مجرد أنهم يحجبون الفوارق الطفيفة والتعقيدات في مراكز الأبحاث المنفردة، وإنما هي أنهم يخفون الميل العام بين مراكز الأبحاث لأن «تصبح هجينًا.» وإنني لأرى أن هذا الميل ليس سمة ثانوية بل سمة أساسية لوجود مراكز الأبحاث. أما مذهب الدراسة الطبوغرافية لمراكز الأبحاث (أي من حيث موقعها)، فهو يصف مراكز الأبحاث باعتبارها تشغل موقعًا بنيويًا يقع بين مجالات أكثر استقرارًا، لذا فهو يساعد على وجود نقطة انطلاق أكثر ملاءمة لنظرية في البحث السياسي أكثر من المذهب التصنيفي.

ولنتوسع في هذه النقطة بمثال آخر. فكّر في مركز أبحاث شهير يوصف دائمًا بأنه مؤسسة «مدعومة من العمال»: وهو «معهد السياسة الاقتصادية (EPI)». فبالنسبة لكل من يعرف تاريخ «معهد السياسة الاقتصادية»، واضح أن للمؤسسة علاقة وثيقة بالحركة العمالية – وبالتأكيد باسم «مدعومة من العمال» نفسه. فمن ناحية، الاقتران ذنب في عنق المعهد. إذ يحرص منافسو المؤسسة من المحافظين بصفة خاصة دائمًا على الإشارة إلى أن اتحادات العمال توفر قدرًا كبيرًا من تمويل «معهد السياسة الاقتصادية»، ويعني هذا ضمنًا أن «معهد السياسة الاقتصادية» هو مجرّد ناطق بلسان الحركة العمّالية، وليس مجرّد مورّد حقيقي للخبراء. (لذلك، استبعد تقرير الكواليس الذي أصدرته مؤسسة التراث عام ٢٠٠٩ بعنوان «اتحادات العمال الكبرى تعترف بانتهاكاتٍ نادرة لأصحاب العمل في الانتخابات» معهد السياسة الاقتصادية بصفة نهائية باعتباره «مركز أبحاث يموّله الاتحاد»، في حين كان عنوان مقالة نشرتها صحيفة ويكلي ستاندرد عام ٢٠١١ «للتذكرة فقط: معهد السياسة الاقتصادية تسيطر عليه مصالح العمال.»[٥]) وبالنظر إلى خلفيات هذا الاقتران، فلا عجب أن يبذل «معهد الدراسات الاقتصادية» قدرًا معتبرًا من الوقت والجهد للتخلص من لقب «مدعومة من العمال» وهناك قسم على موقعه على الإنترنت، على سبيل المثال، ينصح الصحفيين بالوصف العام المفضل للمؤسسة: «هل من الأدق أو من المناسب تسمية معهد السياسة الاقتصادية «مدعوم من العمال» أو«يرعاه العمال؟» كلا، فهناك مؤسسات تقدّم نحو ضعف ما تقدّمه الاتحادات العمالية لتمويل معهد السياسة الاقتصادية، لذلك، فإن تسمية «مدعومة مؤسسيًا» قد تكون دقيقة أما «مدعومة من العمال» فلا.»[٦]

ولكن، إن توقف التحليل عند هذا الحد نكون قد فقدنا حقيقة أساسية هي أن معهد السياسة الاقتصادية يرتبط، في سياقات أخرى، بالحركة العمالية التي تؤدي وظيفة مفيدة للمؤسسة. فكثير من أعمال معهد السياسية الاقتصادية، في الواقع،

صمّمت صراحة لدعم علاقاتها العامة بالتنظيمات العمالية. ففي عام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، أنشأ المعهد شبكة السياسة الدولية، وهي مجموعة من «المؤسسات البحثية والسياسية المتصلة بحركات اتحاد التجارة العالمي»، والذي يضع في قائمة أهدافه «إقامة علاقات بين المعاهد المرتبطة بالاتحادات والحركات العمالية في الدول المتقدمة والنامية»، و«تعميق التضامن الدولي والمشاركة في التحديات العامة التي تفرضها العولمة.»[٧] وتطرح «النشرات» التي يصدرها المعهد وجهًا آخر لعلاقته المعقّدة بالتنظيمات العمالية. وفي حالات معينة، يطالب المعهد مباشرة «بالتحدث نيابة عن «اتحادات عمالية أمام جمهور من صنّاع السياسات. (وتشمل سلسلة «النشرات» عناوين مثل: «كيف تساعد الاتحادات جميع العمال»، و«مازال عالم الأعمال مفتوحًا: ليس للنقابات دور في إغلاق الشركات.»[٨]) وانطلاقًا من هذه الفكرة المميزة، نجد أن ارتباط المعهد بالتنظيمات العمالية ليس ذنبًا في عنقه مطلقًا، بل هو في الواقع البطاقة الرابحة للمؤسسة. وهذا تحديدًا إشارة للصحفيين بأن معهد السياسة الاقتصادية سيظل دائمًا مستعدًا بتعبيرات يمكن اقتباسها عن الجانب المؤيد للعمل في أي مناظرة، وهو كذلك تلميح إلى اتحادات العمال بأن المعهد حليف لهم (وبالتالي فهو يستحق التبرعات التي يتلقاها)، ومؤشر إلى السياسيين المناصرين للعمال بأنهم يمكنهم أن يعتمدوا دائمًا على المعهد في الحصول على إحصاءات مفيدة أو إجراء اجتماعات خاصة أو شهادة خبير في جلسة استماع قانونية. من هنا، فإن المعهد في «سوق يعجّ بالأفكار» لديه ما يلزم أي مركز أبحاث: هوية يمكن تمييزها، ومجموعة عملاء متوافقة مع إنتاجها.

تثير هذه الملاحظة لغزًا طريفًا: بالنظر إلى تعقيد علاقاته بالحركة العمالية، كيف يمكننا وصف معهد السياسة الاقتصادية دون تبسيط مخل، ودون التورّط في المعارك المطوّلة بين مراكز الأبحاث حول «حقيقة» هويتها الكاملة؟ في رأيي، يصنع السؤال مشكلة نظرية في حال إصرارنا على وصف معهد السياسة الاقتصادية بأسلوب ثابت أو اختزالي. والأسلوب الأفضل هو وصفه بأنه مشارك في عمل توازن ديناميكي، كل عنصر فيه هو عنصر أساسي في هويته. وتشمل هذه النقطة درسًا عامًّا عن مراكز الأبحاث لا يمكن للتصنيفات أن تصل إليه. بعبارة أخرى، يجب على كل مراكز الأبحاث أن تقوم بعمل توازن يشمل إقامة روابط وعلاقات متبادلة مع المؤسسات الأخرى. وتسمح هذه الروابط لمركز الأبحاث بجمع مصادر مختلفة ذات طابع مؤسسي وتجميعها في حزم متميزة. إن الإطار النظري الذي اقترحته يهدف إلى التقاط هذه النقاط الجوهرية:

أولًا: عن طريق وضع مراكز الأبحاث بين مجالات أكثر استقرارًا، فذلك يتيح لنا وصف التهجين باعتباره القاعدة وليس الاستثناء بين مراكز الأبحاث. ثانيًا:

عن طريق طرح فكرة أن مراكز الأبحاث قد أنشأت خصائص معينة خاصة بها تشبه المجال (من المهم هنا أن نضع في اعتبارنا أن أولى الصور التي يقوم عليها مفهوم المجال هي صورة «المجال المغناطيسي»)، فهي تشير إلى أن مجموعة قوى شبه مغناطيسية «تجذب» مراكز الأبحاث نحو موقع معين في البنية الاجتماعية. والنتيجة الأساسية لهذه النقاط هي أننا يلزمنا إدراك القوة العامة التي تجبر مراكز الأبحاث على «التهجين»، قبل أن نفهم بشكل صحيح الاختلافات بين مراكز الأبحاث.

فضاء مراكز الأبحاث بوصفه مجالًا بينيًا

يمكنني توضيح رأيي عن طريق مقارنته بالطريقة المعتادة التي يفهم بها الباحثون مراكز الأبحاث ومهامها. ولنأخذ، كمثال نموذجي، خصائص مراكز الأبحاث التعريفية لأندرو ريتش بوصفها «مؤسسات تسعى سعيًا حثيثًا للوصول إلى الحد الأقصى من المصداقية لدى الناس، ومن النفوذ السياسي لكي تجعل لخبرائها وأفكارها تأثيرًا قويًا.»[٩] وغرضي من ذكر هذا الوصف ليس «دحضه» في حد ذاته، وإنما استخدامه بوصفه وسيلة لتوضيح رأيي، وفي الأساس لتقديم إسهام جديد في المناقشة العلمية. على سبيل المثال، أود في البداية ذكر بعض أبرز الأسئلة التي أثارتها صيغة ريتش. فما الذي نعنيه بقولنا إن مركز الأبحاث يحاول «الوصول إلى الحد الأقصى من المصداقية لدى عامة الناس»؟ إن فكرة المصداقية في حد ذاتها غامضة بالفعل، وتزداد غموضًا بعد التحدّث مع ممثلي مركز الأبحاث حول الموضوع.

تأمّل فكرة المصداقية المتضمنة في الحوار التالي مع فريد سميث الابن (Fred Smith Jr)، رئيس معهد المشروع التنافسي (CEI):

المحاور: إذن هل هناك صيغة ما للمصداقية العلمية التي يجب عليكم التحلي بها إذا أردتم النجاح؟

فريد سميث: لست متأكدًا إن كانت مفردة «علمية» هي ما أود استخدامه، ولكن المصداقية بالتأكيد صفة يجب أن تتمتع بها.

المحاور: هل من دليل على المصداقية؟

فريد سميث: بصفة عامة، كيف تكتسب جماعات مثلنا مصداقيتها؟ إن لدينا معايير بالغة القوة وشديدة الوضوح. ولدينا رؤية واضحة تمامًا ولم نحد عنها قط ... فإذا كنت جماعة تنتمي للسوق الحرة وتغيّر موقفها باستمرار، فلن يكون لك أي مصداقية.[١٠]

أثار سميث نقطتين مهمتين: الأولى: أن أي شكل من أشكال المصداقية يسعى معهد المشروع التنافسي لبلوغ حدّه الأقصى، لن يكون نفس الشكل الذي يعرفه الباحثون الأكاديميون عادة بوصفه شكل المصداقية المعهود. ثانيًا: لا تعتمد مصداقية معهد المشروع التنافسي على قدرته على إخفاء التزامه الثابت بأيديولوجية السوق الحرة. وعلى عكس ذلك، حسب ما يقول سميث، فإن وضوح أيديولوجية مؤسسته واتساقها هما منبع مصداقيتها ما داما يحسّنان سمعتها أمام جمهور معين.

وتبرز فكرة مماثلة في الوصف الذي يقدّمه النائب السابق لرئيس مؤسسة التراث آدم مايرسون (Adam Meyerson) عن الإستراتيجية الجديدة التي تتبعها مؤسسته وهي جمع التبرّعات بالبريد المباشر: «تكمن أهمية نموذج مؤسسة التراث في أن نحو ٢٠٠ ألف [متبرّع] منحوا مؤسسة التراث مصداقية معينة بالنسبة للجمهور، بما في ذلك جمهورها السياسي. أي إن أعضاء الكونجرس كانوا سيحترمون أي مؤسسة لديها ٢٠٠ ألف متبرّع مهما كانت أيديولوجيتها السياسية. وأعتقد أن هذا أعطى مؤسسة التراث مصداقية أكبر باعتبارها صاحبة أكبر جمهور.»[١١] وقد استخدم مايرسون، مثل سميث، تعبير «مصداقية» بطريقة غريبة، فمن هذا المنظور ليس هناك سمة يمكن قياسها بالمعنى العام، وإنما إنجاز عملي يكمن في القدرة على تنسيق روابط وعلاقات اجتماعية معينة. وتشير كلا الاستجابتين إلى أن تعريف المصداقية نفسه سوف يختلف من مؤسسة لأخرى. ففي حالة مؤسسة التراث، على سبيل المثال، يعني اكتساب المصداقية التلميح إلى جمهور من صنّاع السياسة بأن المؤسسة يمكن أن تتحدث نيابة عن كتلة كبيرة من الناخبين والنشطاء المحافظين.

وكما رأينا بالفعل، فإن فكرة المصداقية التي طرحها معهد السياسة الاقتصادية ترتكز على القبول لدى نوعيات مختلفة من جمهور الناخبين. ومن فضل القول أن أيًا من هذه الملاحظات لا يمنع إمكانية اشتراك بعض مراكز الأبحاث في فكرة أكثر شمولية للمصداقية. مع ذلك، تبيّن هذه الملاحظات أن هناك نوعًا معينًا من «المصداقية لدى الناس»، سيحاول مركز الأبحاث الوصول به إلى الحد الأقصى اعتمادًا على «الجمهور عام» (أو «الجماهير عامة») الذي يتوجّه إليه هذا المركز. (وهنا، من المفيد أن نتذكر أن كلمة مصداقية مشتقة من كلمة بمعنى «التصديق». والمسألة باختصار هي ««من» يراد منه أن يُصدّق؟») بعبارة أخرى، يعد تعريف المصداقية أحد محكات المنافسة بين مراكز الأبحاث.

تؤدي بي هذه الفكرة إلى الجزء الثاني من صيغة ريتش – وهو الزعم بأن مراكز الأبحاث تحاول أيضًا «الوصول إلى أقصى حد من ...النفوذ السياسي». فمن

ناحية، لا يمكن دحض هذه الفكرة إذ إنه لا شك في أنه يجب على مراكز الأبحاث السعي إلى الوصول لصنّاع السياسة وغيرهم من المشتغلين بالسياسة كوسيلة للتأثير. لكنني أعتقد أن المسألة أيضًا مضلّلة جزئيًا أو يحتمل أن تكون كذلك، إذ إن كثيرًا من مراكز الأبحاث أيضًا «ترفض» فرصًا معينة لزيادة اتصالها السياسي. فمؤسسة التراث، على سبيل المثال، ظلت لفترة طويلة تحرص على الاحتفاظ بمسافة معينة بينها وبين الحزب الجمهوري، والسبب في ذلك واضح: فلكي تظل مؤسسة التراث حامل لواء المذهب المحافظ الأميركي، عليها أن تحتفظ بحقها في انتقاد الجمهوريين الذين يتعدون إلى حد بعيد عن مبادئ المحافظين. وبالتأكيد، هذا لا يعني أن مؤسسة التراث ليست لديها علاقات مع الحزب الجمهوري، وإنما الأمر أن عليها أن تنتبه إلى اعتدال تلك العلاقات أو توازنها مع الجهات الأخرى ذات الصبغة المؤسسية لتجنبهم ظهورها وكأنها ذيل للحزب. والفكرة العامة هي أن هناك خطرًا ما في تحقيق اتصال سياسي «أكثر من اللازم»، أو في تحقيق هذا الاتصال في صور خاطئة.

يمتلئ تاريخ مراكز الأبحاث بنماذج من المؤسسات التي شهدت فترة وجيزة تحت الأضواء بسبب صلتها بشبكة أو بوكالة سياسية معيّنة، ثم أزيحت إلى هامش المجال عندما تلاشت هذه الصلة أو فقدت قيمتها. ومثال ذلك، معهد السياسة التقدمية وهو مركز أبحاث كان يُعد في فترة معيّنة الأساس الفكري للحركة الديمقراطية الجديدة. ففي نهاية ولاية كلينتون الرئاسية، كان هذا المعهد من بين مراكز الأبحاث التي سقطت سقوطًا مدويًا، ومعه مجلس القيادة الديمقراطية الذي كان يدعمه. (وليس من المستغرب أن معهد السياسة التقدمية سعى في الآونة الأخيرة لنفي انتسابه إلى مجلس القيادة الديمقراطية، في محاولة لإعادة تشكيل صورته العامة.) وتوحي هذه النقاط جميعًا بمجموعة من المراجعات الأساسية للطريقة التقليدية لوصف رسالة مركز الأبحاث؛ فأولًا: بدلًا من اعتبار المصداقية مصدرًا متجانسًا ينبغي «الوصول به إلى أقصى حد»، لا بد من الاعتراف بتعددية أشكالها التي تتوافق مع تعدّد أنواع الجمهور. ثانيًا: لا ينفصل السعي إلى المصداقية تمامًا عن السعي إلى تحقيق الصلة السياسية، والاثنان ليسا في علاقة تضاد حتمية؛ بل يمكن اعتبار الصلة السياسية نوع المصداقية الذي تسعى إليه، برغم أن هذا النوع من المصداقية في علاقة توتر مع غيره من الأنواع. ومن هنا فلا مجال لوصف مراكز الأبحاث بأنها تسعى إلى «الوصول إلى أقصى حد» من المصداقية أو الصلة.

أرى أن الأكثر جدوى هو أن نصور المهمة الأساسية لمركز الأبحاث بأنها لعبة عناصرها جمع مصادر أو أشكال رأس المال المختلفة ذات الصبغة المؤسسية وحشدها والموازنة بينها، لاسيما رأس المال الأكاديمي والسياسي والاقتصادي

والإعلامي. وأنا أستخدم مصطلح «رأس المال الأكاديمي» كما يستخدمه بورديو، وأشير به إلى المميزات الواضحة للكفاءة البحثية الأكاديمية، وعلى وجه الخصوص الدرجات والألقاب الأكاديمية. وعلى المنوال نفسه يشير «رأس المال السياسي» إلى امتلاك القدرة على التعبير السياسي تحديدًا بأشكاله المختلفة، بما في ذلك، القدرة على استخلاص المعلومات والوصول إلى صيغ أو قرارات تؤثّر في المنافسة على صور السيطرة على الدولة (مثل بيانات التصويت، والإحصاءات الديموجرافية، ومذكرات «نقاط الحديث» والخطابات والشعارات، والاستشارات الإستراتيجية)، ويشير مصطلح «رأس المال الإعلامي» إلى الصلة المباشرة أو غير المباشرة بوسائل الاتصال الجماهيري والأساليب والمهارات اللازمة لدعم عمل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. ولا يشير مصطلح «رأس المال الاقتصادي» إلى المال بالمعنى الحرفي (والذي تجمعه مراكز الأبحاث في صورة تبرّعات) وحسب، وإنما إلى وسائل الحصول عليه بما في ذلك المهارات المطلوبة لجمع التبرعات و«تسويق» المنتجات الفكرية للسياسيين والنشطاء وغيرهم من «المشترين».

البحث السياسي بوصفه عملًا توازنيًا ديناميكيًا

أقدّم الآن هذا النموذج البديل، وأبدأ بالنظر إلى طريقة تقديم مراكز الأبحاث نفسها إلى جماهيرها الرئيسة. وستكون النقطة الأساسية هنا هي ضرورة أن تبرز مراكز الأبحاث استقلالها (المعرفي) وتبعيتها (أو اعتمادها على عملاء في مواردها والتعريف بها) من خلال عمل توازني معقد، وفهم هذا العمل التوازني هو الخطوة الأولى نحو فهم البحث السياسي بوصفه شكلًا مميزًا من أشكال الممارسة الفكرية.

أولًا: كما يبين أي مسح للتقارير السنوية والرسالة المعلنة لمراكز الأبحاث، فإن الصورة الخارجية لأي مركز أبحاث أمام العامة هي في العادة عبارة عن إعلان عن مدى قوته الفكرية واستقلاليته. ومن بين الأمثلة على ذلك، يعلن مركز بروكينجز أن «باحثيه يقدّمون أعلى مستوى جودة للأبحاث والتوصيات السياسية والتحليل»، وأن «استقلالية أبحاث مؤسسة بروكينجز ونزاهته المهنية وموضوعيته هي من أهم أصوله.»[١٢] وتعلن «مؤسسة القرن» (سينشري فاونديشن CF) أن «القوى السياسية تأرجحت على نحو كبير في العقود السابقة، وسيحدث لها ذلك مرة أخرى في المستقبل. لكن التزامنا بتقديم العقل والحقائق في سعينا نحو التقدم الوطني لا يتغير.»[١٣] أما «المعهد الحضري» (إربان إنستيتيوت UI) فيعدّد من بين أهدافه «إدخال الدليل الموضوعي السليم في القرارات السياسية العامة.» ويشير «راند» إلى «التزامه بالبحث والتحليل الموضوعي عالي الجودة.»[١٤] ومن الجدير بالذكر، أن مثل هذه المزاعم تشيع بين مراكز الأبحاث التي لها رسالة أيديولوجية

معلنة، فيقول «معهد المشروع الأميركي» المحافظ: إن «أمناءه وباحثيه والمنتسبين له والمسؤولين فيه وهيئة إدارته كلها مسؤولة عن الحفاظ على أعلى مستويات النزاهة والصرامة الفكرية والامتياز - وعن المحافظة على التزام معهد المشروع الأميركي الأساسي بالبحث المنفتح والعرض السلس والحوار القوي.»(١٥) وكذلك يعلن «معهد السياسة الاقتصادية» الليبرالي أنه «يلتزم بمعايير صارمة في البحث والتحليل الموضوعي السليم.»(١٦) وأخيرًا، يجيب أحد ممثلي مؤسسة التراث عن السؤال التالي في مقابلة شخصية: «ما علامات المنتج البحثي الجيد في سياق عملية صنع السياسات؟» فيقول: «البحث الجيد جيد سواء كان له توجّه سياسي أو لا. فهو يتسم بالشفافية والقابلية للتكرار.»(١٧)

إن الرسالة الأساسية المتضمّنة في هذه المزاعم جميعًا، هي أن مراكز الأبحاث تتمتع بدرجة ما من الاستقلال المعرفي. بمعنى أنها جميعًا تقول إن محتوى دراساتها تحدّده أولًا وقبل كل شيء معايير صارمة، وضعتها مجموعات من الخبراء يتمتعون بقدر من الاستقلال عن الضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية. وبالطبع لا يوجد ما يدهش في هذه المزاعم، فكل الخبراء يدّعون الاستقلال المعرفي بدرجة أو بأخرى. لكن الجدير بالملاحظة هو أن مراكز الأبحاث تعلن استقلاليتها المعرفية في سياقات معينة، ولكنها تبرز تبعيتها أو اعتمادها على العملاء في مواردها وأشكال شرعيتها في سياقات أخرى. وتعتمد مراكز الأبحاث تحديدًا بشكل متسق على ثلاثة أنواع من العملاء:

أولًا: العملاء السياسيون (لاسيما صنّاع السياسات والأحزاب وشبكات النشطاء)؛ وذلك طلبًا للصلات السياسية التي يمكن أن يتيحوها. ثانيًا: العملاء الاقتصاديون (لاسيما المؤسسات والشركات والمانحين الأثرياء)؛ وذلك طلبًا للدعم المادي. وثالثًا: العملاء الإعلاميون (لاسيما الصحفيين والمنافذ الإعلامية كالصحف والدوريات والبرامج الإذاعية والتليفزيونية)؛ طلبًا للانتشار. وسأناقش في ما يلي كل شكل من أشكال الاعتماد على حدة.

الدعم السياسي

كيف تبرز مراكز الأبحاث اعتمادها على العملاء السياسيين؟ لا شك أن أفضل طريقة يمكن أن يتبعها مركز الأبحاث حتى يأخذ صنّاع السياسات عمله بجدّية هو تقديم فكرة مقبولة للوفاء بحاجة سياسية قائمة، ولقد رأينا في الفصلين الثاني والثالث ما يؤيّد هذه النقطة. ومن بين الأشكال الأولى التي ظهرت في بداية القرن العشرين لمراكز الأبحاث كان أنجحها التي تستجيب لحاجات سياسية قائمة

بما في ذلك الحاجة لمعلومات إستراتيجية عن دول وأسواق أجنبية في الفترة بين الحربين العالميتين، والحاجة إلى وسائل تقنية لإدارة الاقتصاد الداخلي، لاسيما في فترة الكساد العظيم. كذلك فإن مراكز الأبحاث التي كانت تروّج لأفكار سياسية راديكالية أو غير مقبولة شعبيًا، أو التي تستلزم إعادة صياغة لعناصر الجدل السياسي، كانت قليلة العدد وكانت بالضرورة تعاني التهميش في فضاء مراكز الأبحاث. وعلى سبيل المثال، كانت السياسات الاقتصادية الاشتراكية والأساليب العنيفة في إعادة توزيع الثروة أو الدعوة إلى دور سياسي كبير للتنظيمات العمّالية تُعد أفكارًا تتجاوز الحد القبول في الجدل السياسي الأميركي طوال القرن العشرين، ومن ثم لم تدخل في حدود فضاء مراكز الأبحاث.

وهناك مثال بارز يخالف هذه النقطة، وهو «معهد الدراسات السياسية». وهو مؤسسة راديكالية تعد استثناءً بين مراكز الأبحاث بسبب انحيازه إلى قضايا اليسار بما في ذلك معارضة سياسة الفصل العنصري وتبنّي الحقوق المدنية وحقوق المرأة والقضايا البيئية والحركات المعارضة للعولمة. مع ذلك، فإذا نظرنا من زاوية أوسع، فإن خبرة «معهد الدراسات السياسية» أقرب إلى تأكيد القاعدة العامة؛ ذلك أن راديكاليته جلبت عليه محاولات الشيطنة من قِبل خصومه السياسيين الذين تمّ اختراقهم من قِبل مكتب الاستخبارات الفيدرالية، كما خضع المعهد للتحقيق من قِبل مصلحة الضرائب الأميركية، وكذلك يتعرّض للتهميش المستمر داخل فضاء مراكز الأبحاث. بتعبير آخر فإن هامشية معهد الدراسات السياسية سببها إصراره على تحدي الأصول المتعارف عليها للجدل السياسي.

وقد يسأل القارئ طبعًا عمّا إذا كان نجاح مراكز الأبحاث المحافظة خلال العقود الأربعة الماضية يتعارض مع رأيي في هذه المناقشة. لقد ازدهرت بعض مراكز الأبحاث المحافظة حتى عندما كانت تواجه معتقدات سياسية تقليدية راسخة. وكما لاحظت، قامت مراكز الأبحاث اليمينية بإعداد حملة متواصلة مضادة لبرنامج الإعانة خلال الثمانينيات والتسعينيات، تحدّت افتراضات الرأي العام حول ضرورة ضمان الوفرة الاجتماعية في الولايات المتحدة. فهل من الإنصاف إذن أن نقول إن مراكز الأبحاث هذه كانت تتمتع باستقلالية عن الحاجات السياسية؟ أرى أن أي إجابة بالإثبات يجب تدعيمها بطريقتين أساسيتين: الأولى: ينبغي أن نعرف درجة النجاح التي وصلت إليها مراكز الأبحاث اعتمادًا على إستراتيجية إخضاع الذات للحاجات السياسية. ولنذكر التكتيك المبكر الذي تبنّاه مؤسسا «التراث» بول وايريك وإد فولنر كما ناقشناه في الفصل الثالث. لقد وصف وايريك مذهب مؤسسته بهذه الطريقة: «كان لا بد أن يكون هدفنا هو الاستجابة لأي حاجة يعبّر عنها حلفاء المؤسسة المحافظون في الكونجرس.»[١٨]

ويقدّم موظف حالي في العلاقات العامة في مؤسسة التراث وصفًا مماثلًا لنجاح مؤسسة التراث في البداية فيقول: «قبل [مؤسسة التراث] كانت مراكز الأبحاث تتجه لأن تكون «جامعات بلا طلاب» بمعنى الكلمة، حيث يكتب الناس ما يجول بخيالهم، وما يجدونه مثيرًا ومهمًا بالنسبة لهم من الناحية الفكرية، يكتبونه ويرسلونه إلى هيئة العاملين في «الكونجرس»، أو أيًا من كان، وينتهي الأمر بذلك.» لكن تبنى وايريك وفولنر تكتيكًا مختلفًا: «إذ قالا: «فليكن تناولنا - لا لما نحدده من موضوعات، بل لما تراه قيادات البلاد - السياسية والإعلامية، من آراء أيًا ما كانت - فهي القضايا المهمة حاليًا.»»[19] وبصياغة ذلك بتعبير نظري، تنازلت مؤسسة التراث عن جزء كبير من استقلالها المعرفي بتوجيه عملها إلى حاجات ممثلي السياسة والإعلام المحدّدة مسبقًا. والجدير بالذكر أن وجود احتمال أن وايريك وفولنر لم يقوما بالعمل بوصفه صورة من صور العبودية السياسية، لكن بوصفهما مساعدين قانونيين سابقين، كانا موجّهين بالفعل نحو حاجات مشرّعي «الكونجرس»، وبدرجة أقل، الإعلام. مع ذلك، وبغض النظر عن خبرتهما، فإن الفكرة الرئيسة هي أن مؤسسي «التراث» كانوا يميلون إلى التواجد في فضاء الإنتاج المعرفي الذي تسيطر عليه الحاجة السياسية والإعلامية.

الدعم الاقتصادي

أما الصفة الثانية التي يجب أن نحدّدها فهي أن قدرًا كبيرًا من الاستقلال السياسي الذي تبديه مراكز الأبحاث المحافظة قد تيسر بنوع مختلف من الاعتماد: وأعني به الاعتماد على الدعم المالي. فكما أشرت في الفصل الثالث، كانت مراكز الأبحاث المحافظة من بين كبار المستفيدين من حركة الأعمال التجارية النشطة التي تهدف إلى التراجع عن الضرائب والآليات التنظيمية لفترة «نيو ديل [العقد الجديد]». وقد وضع اعتمادهم على هذه الحركة حدودًا فاصلة لمدى المواقف الفكرية المتاحة لها.

ولكن موقف الاعتماد المادي ليس محدودًا بالنسبة لمراكز الأبحاث المحافظة. ففي الواقع، كل مراكز الأبحاث تقريبًا تعتمد بشدة على التبرّعات قصيرة الأجل، ومن ثم يجب عليها أن توجه عملها نحو السوق لتحصل على التمويل. ولنأخذ مثالين بارزين على ذلك: تُجري مؤسسة بروكينجز في آن واحد سلسلة «دورات التعليم التنفيذي» للشركات (والتي «صممت لإزالة الغموض عن الكونجرس»، حسب وصفها)، و«برنامج الشركات المتخصصة» الذي يعد المسجلين فيه بأن «يعمل خبراء بروكينجز معك على وضع منهج يتم تفصيله خصيصًا حسب احتياجات شركتك.»[20] كذلك ينفق «مجلس العلاقات

الخارجية» على برنامج «يقدّم عضوية دولية في شركات عالمية بارزة.»[٢١] ويتلقى كل المسجلين في مستويات البرنامج الثلاثة «إحاطة خاصة عن طريق أحد أعضاء مجلس العلاقات الخارجية المفصّلة حسب رغبة الشركة»، وخصومات على الإعلانات ومعدلات إيجار خدمات وتسهيلات مجلس العلاقات الخارجية، ودعوات لحضور اجتماعات ومناسبات خاصة، ومن بينها «مؤتمر الشركات السنوي» الذي تقيمه المؤسسة، و«اشتراك سنوي في الفاعليات الجيوسياسية والجيواقتصادية.»[٢٢] ويتم إعطاء وعد لأعضاء المستوى الثاني في البرنامج بإعطائهم إحاطات خاصة إضافية، و«دعوات لكبار الموظفين منهم لحضور اثنتين أو ثلاث من المناسبات أو الأحداث الخاصة مع زعماء العالم»، ودعوات «لاختيار مجموعات بحثية متعمّقة وموائد مستديرة»، و«استخدام مجاني لقاعة هارولد برات هاوس الفاخرة ومكتبتها لمناسبات الشركة المنفردة.» أما أعضاء المستوى الأعلى في البرنامج فيشاركون في «اجتماع خاص مع رئيس «مجلس العلاقات الخارجية» مفصّل حسب اهتمامات الشركة» ويضع «مجلس العلاقات الخارجية» على موقعه الإليكتروني حاليًا قائمة تضم ثماني شركات بوصفها أعضاء أعلى مستويات البرنامج، وسبعًا وثلاثين شركة بوصفها أعضاء المستوى الثاني، و١٢٨ شركة بوصفها أعضاء المستوى الثالث. ومع افتراض أن كل شركة دفعت الرسوم المعلن عنها الخاصة بمستوى عضويتها (١٠٠ ألف دولار، و٦٠ ألف دولار، و٣٠ ألف دولار على الترتيب)، فإن صافي ما حصل عليه مجلس العلاقات الخارجية من هذه الاشتراكات كان حوالى ٦,٩ ملايين دولار تقريبًا خلال العام الماضي.[٢٣]

يجب أن يظل السؤال إلى أي مدى يستطيع الممولون وضع حدود للعمل المسموح به بين مراكز الأبحاث دائمًا سؤالًا مفتوحًا. لكن، كما يمكن «التجربة انتهاك» سوسيولوجية أن تكشف القواعد غير المعلنة التي تنظم موقفًا اجتماعيًا معينًا، فإن مواقف الصراع والانفصال بين مراكز الأبحاث وممولیها تشير إلى أن للمال دائمًا قوة لا يستهان بها في فضاء مراكز الأبحاث. فمن بين أمثلة عديدة، نأخذ مثالًا من الماضي القريب. في عام ٢٠٠٣، عقد «مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية» مؤتمرًا سياسيًا، شارك فيه أحد خبراء الاقتصاد بورقة تدعو إلى رفع حماية براءات الاختراع عن الأدوية في الدول الفقيرة لخفض نفقاتها.[٢٤] بعد ذلك بفترة قصيرة، أوقف أحد المانحين لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وهو مركز البحوث والصناعات الدوائية الأميركية (PhRMA)، إحدى المؤسسات التجارية الصناعية ومعارض نشط لهذه الإجراءات، منحته السنوية التي كان يعطيها لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية. وقد سبّبت هذه الحادثة بعض الجدل في الصحف المحلية بسبب ما بدا رد فعل عقابيًا من جانب مركز البحوث والصناعات الدوائية الأميركية،

ولاسيما بعد الربط القوي غير المباشر بين أموال الاتحاد التجاري والأوراق البحثية المعارضة لسياساته. (لم يكن للخبير الاقتصادي الذي نتحدث عنه أي صلة رسمية بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وكانت منحة مركز البحوث والصناعات الدوائية تدعم في الواقع قسمًا منفصلاً من أقسام مركز الدراسات غير ذلك الذي عقد المؤتمر. إضافة إلى ذلك، كان مركز الدراسات قد أكد على حضور أحد نقّاد التقرير في جلسة المؤتمر نفسها.)

ولكن لم يكن أي من هذه الإجراءات كافيًا لمنع ممول مركز الدراسات من إيقاف دعمها. وعلى الرغم من أن استجابة مركز البحوث والصناعات الدوائية كان ملحوظًا بسبب قسوته، يعترف خبراء السياسة أنفسهم من حين لآخر بالآثار المقيّدة التي نتجت عن اعتمادهم المادي. فأحيانًا كانت القيود المفروضة تُعد شكلًا من أشكال «المحاسبة» القوية، لكن، كما ذكر رئيس لجنة التنمية الاقتصادية عندما سئل عن القيود الفكرية التي تفرضها الحاجة للمشاركة في جمع التبرعات بصفة مستمرة: «المحاسبة في رأيي أمر لا بأس به». وأضاف: «المهم أن تكون لدينا القدرة على العودة إلى ممولينا وإلى من يدعموننا بالوقت و/ أو المال ونقول «هذا ما فعلناه وهذا ما تبعه من آثار».[٢٥] ويحكي أحد العاملين في مؤسسة بروكينجز قصة تعبّر عن فكرة مماثلة: «قال لي رئيس معهد كاتو، وهذا نص كلامه، «لا أريد منحة لأنني أحب أن يكون الحبل الذي يربطني بمموليني قصيرًا.» وكان ذلك في الأساس للحفاظ على نقاء أيديولوجية المؤسسة. وهذا ما حدث.»[٢٦] ويشير خبراء سياسيون آخرون إلى تأثير الممولين الماليين بوصفهم الجانب الفاسد أو «غير الأخلاقي» في عملهم. وكما يوضّح رئيس أحد مراكز الأبحاث: «حضرت... اجتماعات يمكن أن ترى فيها المنتمين لمراكز الأبحاث يحلبون الشركات والمؤسسات التجارية. والمبدأ الأساسي هو «أعطني المال أقول المزيد». وهذا أمر لا أخلاقي.»[٢٧]

ربما جاءت أكثر المناقشات منهجية في هذا الموضوع من أحد المنتسبين لمركز أبحاث في عام ٢٠٠٣، عندما نشر ستيفن كليمونز (Steven Clemons)، نائب رئيس مؤسسة «أميركا الجديدة» والخبير المحنّك لدى العديد من مراكز الأبحاث، مقالًا بعنوان «فساد مراكز الأبحاث.» إذ قال كليمونز، بأسلوب صادم، إن مراكز الأبحاث أصبحت شريكة بإرادتها في «إنشاء اقتصاد سري أو «ثانٍ» ذي تأثير سياسي» يتوقع فيه «المتبرعون على نحو مطّرد إنجازات سياسية تساهم في تحقيق أهدافهم.»[٢٨] ويعترف كليمونز بصعوبة التوازن الذي يجب على مراكز الأبحاث إيجاده لكي تستمر على الساحة، فيقول من واقع خبرته: «لكي يصبح مركز الأبحاث مؤسسة قائمة معناه الصراع إلى حد ما مع صفقات يبيع المركز

فيها نفسه – فيأخذ المال من المانحين مع الحفاظ على ستار الموضوعية السياسية والجدّية وعمل المزايدات مع جماعات الضغط.» وأضاف كليمونز أنه في بيئة يتزايد التنافس فيها «تصبح مراكز الأبحاث يومًا بعد يوم أقل التزامًا بالموضوع الأصلي الذي صُمّم لاستثارة القرارات السياسية المستنيرة، ويزداد توجّهها نحو تعميق أخاديد الجدال العقيمة التي عفا عليها الزمن، وتتجمّد في مكانها عن طريق قوة الفائزين والخاسرين المتنافسة ومن ورائهم جيوش جماعات الضغط.»

وتشمل الأمثلة الصارخة على الفساد، حسب ما أكد كليمونز، ما يُعرف «بجماعات الضغط العميقة»، حيث تضخّ جماعات الضغط بصورة فعّالة أموال جماعات المصالح الخاصة عبر مراكز الأبحاث كوسيلة لتجنّب اللوائح الفيدرالية المنظّمة لجماعات الضغط. ولأن القواعد الأخلاقية البرلمانية تسمح لأعضاء الكونجرس ومساعديهم بقبول الوجبات والرحلات والهدايا المرتبطة بواجباتهم الوظيفية، ما دامت قد جاءت من جهات لا تهدف إلى الربح، سيكون هناك دائمًا صراع مصالح خفي. وحسب ما يشرح كليمونز:

> «إذا أراد اتحاد الصناعات البيوتكنولوجية سرد الأسباب التي جعلت «مبدأ التحذير المسبق» الذي أقرّته أوروبا في ما يتعلق بالأغذية والمنتجات المعدلة وراثيًا، انتهاكًا للعلم والتجارة الحرة، والتحديث في حد ذاته، فربما تحاول جماعات المصالح أن تؤمن لمؤسسات مثل «مؤسسة أميركا الجديدة» أو «مؤسسة التراث»... استضافة غداء عمل أو مؤتمر «لتعليم» الموظفين الحكوميين هذه الأمور.»

وحسب رأي كليمونز، ظهر فساد مراكز الأبحاث بسبب «نقص الموارد التي تحتاجها مصلحة الضرائب لفحص جاد لقطاع المنظمات التي لا تهدف للربح»، و«الغموض المتأصل في عملية التفريق بين «التعليم العام» والضغط.» ولتفصيل فكرته، قال كليمونز لصحيفة واشنطن بوست بعد ذلك: «لقد صرنا نغسل تلك الأموال ذات الأجندات السياسية الخاصة الحقيقية ... ولا أحد يرغب في الحديث عن ذلك، فهو من الموضوعات المحرّمة تحريمًا مطلقًا.»[٢٩]

إن تأكيد كليمونز على «الفساد» يخفي الطبيعة الشديدة التنظيم لتأثير الرعاة الماليين على مراكز الأبحاث. لكن تقلّبات أحوال مؤسسات معينة توضح إلى حد بعيد الدرجة التي يتوقف بها مصير مركز الأبحاث حتمًا على قدرته على توفير خدمات مفيدة للرعاة الماليين. فنأخذ حالة معهد المشروع الأميركي. كان معهد المشروع الأميركي طوال العقود الثلاثة الأولى من عمره لاعبًا ثانويًا في عالم البحث السياسي، وكانت ضآلة ميزانيته وقلة عدد خبراء السياسة المتفرغين

لديه يضمنان تهميشه. ولكن، كما ذكرت في الفصل الثالث، تحسنّت ثروات معهد المشروع إلى حد بعيد في السبعينيات، عندما أصبح متلقي الدعم المفضل لدى حركة رجال الأعمال المحافظين التي ازدهرت خلال تلك الفترة، مع ذلك، كان ما أشرت إليه هو أن المعهد في فترة وجيزة في الثمانينيات لم تعد له حظوة لدى شبكة المانحين التي تدعمه، مما عجّل بأزمة مؤسسية كبرى وإن استمرت لفترة قصيرة. وكان ما ساعد على حدوث ذلك تقاعد وليم باروودي، الذي ظل رئيسًا للمعهد لفترة طويلة، عام ١٩٧٨، وتولّي ابنه رئاسته خلفًا له. وبعدما تولّى وليم باروودي الابن المسؤولية، نما شعور لدى المانحين المحافظين بأن معهد المشروع الأميركي قد تخلى عن مبادئه المحافظة. وفي عام ١٩٨٦، أوقفت مجلة ريدرز دايجست، وهي داعم دائم لقضايا الاتجاه المحافظ، فجأة تمويل معهد المشروع الأميركي. وقد صرّح رئيس تحرير المجلة وليم شولتز لصحيفة واشنطن بوست بأن «معهد المشروع الأميركي نسي طبيعة مهمته الحالية أو الماضية. وإن رغبة باروودي [الابن] في نقل المعهد إلى الوسط، وأن يخاطب المؤسسات والشبكات التي لا يعرف عنها الاتجاه المحافظ أبعد الداعمين الأصليين.»(٣٠) وفي العام نفسه، سحبت كل من مؤسستي جون أولين وسميث ريتشاردسون – وهما من أكبر المانحين المحافظين – أيضًا دعمهما معهد المشروع الأميركي. ويفسّر وليم سايمون، الذي شغل منصب رئيس مؤسسة أولين لمدة طويلة، هذا الأمر قائلًا: «أوقفنا ما نعطيه من منح [المعهد المشروع الأميركي] ... إذ يكفي قول إن مستواه قد تدنّى كثيرًا من الناحية الإدارية والفلسفية.»(٣١)

ويدافع مجلس أمناء معهد المشروع الأميركي عن أنفسهم قائلين إنهم لم يحاولوا التحرك نحو وسط الطيف السياسي، لكنهم ببساطة أخفقوا في اتخاذ خطوة أبعد إلى اليمين، وفي مواجهة منافسين أشد التزامًا بالمواقف المحافظة، مثل مؤسستي كاتو والتراث، صار المعهد أقل جذبًا «لاستثمار» المانحين المحافظين. وفي عام ١٩٨٦، لخّص شخص لم يذكر اسمه من منتسبي معهد المشروع الأميركي المشكلة في ما يلي: «يوجد تنوّع كبير في معهد المشروع الأميركي، وهذا ما تراه المؤسسات المحافظة عيبًا ... فمنذ بضع سنوات، كان كثير من الشركات والمؤسسات على استعداد لإعطاء المنح مقابل أي شيء، أما الآن فيريدون مواقف أكثر وضوحًا مقابل أموالهم.»(٣٢) وقد عالج معهد المشروع الأميركي المشكلة بإعادة التأكيد على أصوله المحافظة. وفي محاولة لاستعادة ثقة المانحين وتهدئة الأزمة، فصل مجلس أمناء المشروع الأميركي باروودي في عام ١٩٨٦، وحلّ مكانه كريستوفر ديموث (Christopher DeMuth)، «قيصر التحرير» الاقتصادي في إدارة ريغان وتحديدًا في مكتب الإدارة والميزانية.(٣٣)

وقد نجح ديموث في السنوات التالية في إنعاش معهد المشروع الأميركي حتى إن ميزانيته زادت ثلاثة أضعاف.[٣٤]

الدعم الإعلامي

ليس صنّاع السياسة والمانحين والعملاء الوحيدون الذين يجب على مراكز الأبحاث أن تعقد معهم روابط وشراكات لكي تنجح في مهامها. ففي بيئة سياسية يزداد تعقيد بنيتها وتزداد استجابتها للإعلام الإخباري، تشكّل الكيانات الصحفية والإعلامية مصدرًا ثالثًا لدعم مراكز الأبحاث. ونتيجة لذلك، يوجّه كثير من مراكز الأبحاث إستراتيجيه توجيه عملها حسب حاجات الصحفيين والإعلام لجذب اهتمام الناس. وفي أبرز الحالات، يتضمن ذلك صراحةً تقديم خدمات مجانية للمراسلين الصحفيين، كما يتضح من عنوان مذكرة يومية لصحيفة بروجرس ريبورت اليومية عام ٢٠٠٥ من «مركز التقدم الأميركي»: «إننا نجري الأبحاث فلا داعي لأن يقوم بها المراسلون الصحفيون.»[٣٥] ولكن في كثير من الأحيان، تقوم مراكز الأبحاث بتفصيل أعمالها حسب حاجات الصحفيين والإعلام بأساليب أكثر دهاءً. على سبيل المثال، يشجع كثير من مراكز الأبحاث خبراء السياسة لديها على نشر مقالات افتتاحية في الصحف أو كتابة مقالات للمجلات. كذلك فإن للاستشارات التليفزيونية والإذاعية المكانة الأكبر دائمًا بين مراكز الأبحاث بسبب ما تحققه من انتشار. علاوة على ذلك، يوزّع كثير من مراكز الأبحاث أدلة صحفية لوسائل الإعلام وتحتفظ بمعدات البث التليفزيوني والإذاعي الخاصة بها. وتشتهر مؤسسة بروكينجز، على سبيل المثال، بامتلاكها استوديو تليفزيوني فني في مقرها، في حين أن مؤسسة التراث لديها استوديو إذاعي.[٣٦] وتقيم بعض مراكز الأبحاث ندوات ومؤتمرات صحفية تم تصميمها للبث عبر قنوات الكابل (لاسيما سي-سبان C-SPAN)، بينما أعدّت مراكز أخرى أنفسها لتكون أماكن مناسبة للخطب السياسية. وتتضح أهمية الدعاية أيضًا في أن كثيرًا من مراكز الأبحاث تجمع بدقة قصاصات الصحف التي كتبت عنها، وتقوم بتتبع دقيق لمواقعها الإليكترونية. وأخيرًا، عندما سئل أحد العاملين في «مركز التقدم الأميركي» عن خصائص الطرح السياسي الجيد، أكد على أهمية الصداقة مع الإعلام: «أولًا، ينبغي أن يكون مفهومًا، وموجزًا، وسهل الاستيعاب... فأقصى ما ننتجه يقل عن عشر صفحات، ونقاط الحديث لا تتجاوز الصفحة الواحدة، ولا تتجاوز أعمدتنا ٧٥٠ كلمة، أي لا تتعدى طول مقالة افتتاحية.»[٣٧]

يمكن القول بشيء من العمومية، إن العلاقة بين مراكز الأبحاث والصحفيين علاقة تكافلية. فالصحفيون يواجهون ما يسميه أحد ضيوف المقابلات الشخصية:

«ندرة حادة في الوقت والموارد.»[٣٨] من هنا، يعتمد كثير من الصحفيين اعتمادًا كبيرًا على الخبراء الذين يمدونهم بتفسيرات موجزة قابلة للاقتباس، تمثّل مادة لأخبارهم وتحقيقاتهم: «إذا كنت تكتب تحقيقًا صحفيًا وليس أمامك إلا فترة بعض الظهر لكتابته، فمن المهم للغاية أن تعرف هل إذا اتصلت بمؤسسة التراث ستعرف الشخص المتخصص في الرعاية الصحية لديهم، وهل هذا الشخص يجيد التعبير بالمعنى الإعلامي.»[٣٩] إن من المهم إدراك أن مراكز الأبحاث التي لها توجّهات أيديولوجية ليست أقل قيمة بالنسبة للصحفيين، في أغلب الأحيان، من مراكز الأبحاث المحايدة أيديولوجيًا؛ لأن الصحفيين يعتمدون على إيجاد مصدرين للخبرة حتى يتمكنوا من تغطية طرفَيْ القضية. وإن كثيرًا مما يحدث في هذه المدينة يُميّز القطبين. أي ما الموقف المحافظ وما الموقف الليبرالي؟

للتغطية الإعلامية فائدتان كبيرتان بالنسبة لأي مركز أبحاث:

أولًا: في غياب الصلة المباشرة لصنّاع السياسة يمكن للدعاية أن تمثّل وسيلة ثانوية للتأثير السياسي. ثانيًا: للدعاية عمومًا آثار إيجابية على أنشطة جمع التبرعات لأي مركز أبحاث، وكما يؤكد كثير من مديري مراكز الأبحاث عادة ما يفضّل المانحون رؤية أدلة على نجاح سابق قبل أن يقدّموا مالًا لأي مركز أبحاث. ولأن التأثير السياسي المباشر صعب الإثبات، فقد صارت الشهرة الناتجة عن الدعاية مؤشرًا قياسيا للنجاح في لقاءات جمع التبرّعات وخطط الحصول على منح. ويقول أحد خبراء السياسة مفسّرًا سبب سعي مراكز الأبحاث إلى الشهرة: «يتعلق الأمر جزئيًا بجمع التبرّعات، إذ يحتاج المانحون أن يعرفوا قدر الاهتمام الذي يحظى به منتج المركز. والطريقة التي يمكن إقناعهم بها بأن هناك من يهتم بهذا المنتج، هي إبراز عنوان صحفي أمامهم أو ظهور أحد خبرائهم في برنامج حواري.»[٤٠] ويقول رئيس مركز أبحاث آخر: «إن أهم شيء في مؤسسة ماك آرثر حاليًا هو قياس الأثر، وأظن أن هذا أمر مستحيل. أقصد أن هناك أشياء يمكن أن تقوم بها لتقيس الأثر، ومنها الخبطات الإعلامية فهي طريقة لقياس الأثر.»[٤١] ويعبّر خبير سياسي آخر عن قلقه من أن استحالة قياس الأثر السياسي: «يؤدي إلى قياس ما يمكن قياسه، وهذا بدوره يخلق حافزًا لإيجاد صور سطحية من الشهرة. «يمكن أن تثبت أنك كنت وراء عدد كبير من التحقيقات الصحفية أو مقاطع الأخبار المسائية.... [لكنني] أظن أن واحدة من مشكلات هذه البيئة الضبابية هي أن الأشياء الظاهرة غالبًا ما تغطي على الأشياء غير الظاهرة، وإن كانت الأشياء الظاهرة لا تساوي كثيرًا في نظر البعض.»[٤٢]

وقتية البحث السياسي

إن الحاجات السياسية والاقتصادية والإعلامية لا تشكّل محتوى عمل مراكز الأبحاث وحسب، وإنما تشكّل أيضًا «توقيته». وأعني بهذا التعبير السرعة التي يجب أن تتولد بها المنتجات الفكرية حتى تُعد مفيدة لصنّاع السياسة والمانحين والصحفيين. وقد أصبح شرط التزام مراكز الأبحاث بالإطار الزمني السياسي سمة مسلّمًا بها في عالم مراكز الأبحاث. على سبيل المثال، يقارن أحد المخضرمين بمراكز الأبحاث حلقات النقاش الأكاديمي الممتدة بما يسميه «الوقت الحقيقي» للنقاش السياسي. وعندما طُلب منه أن يحدّد الأولويات الأساسية لمركز الأبحاث، أجاب: «إن العملية السياسية تستغرق وقتًا حقيقيًا، ومن ثم فإن إعداد دراسة مفيدة فعلًا، بعد عامين من إعادة العمل بالقانون، ليس له فائدة عملية تذكر لأي فرد مرتبط بالعملية السياسية الحقيقية ولهذا فمن أهم ما تراعيه مراكز الأبحاث مسألة جدول العمل السياسي.»[٤٣] وقد أجاب مدير مركز أبحاث آخر عن السؤال قائلًا: «ما سمات الباحث الجيد هنا؟» بإجابة مماثلة: «إنه التوقيت. فالأمر ليس مجرد رؤية شيء ما، بل أيضًا الحصول عليه بسرعة. وأعتقد أن المهم هنا هو أن تكون قادرًا على الانتهاء من أي شيء بسرعة. والعاملون هنا بارعون في ذلك.»[٤٤] وفي ما يتصل بهذه النقطة تذكر أيضًا ما ورد في الفصل الثالث عن جانب التوقيت في الإستراتيجية الأولى لمؤسسة التراث. فمن وجهة نظر مؤسسي «التراث» كانت إحدى المشكلات الكبرى بالنسبة للجمهوريين في الكونجرس في أوائل السبعينيات هي أن عمل «معهد المشروع الأميركي» – وكان آنذاك أكبر معاهد السياسة المحافظة – كان يتخلّف دائمًا عن دورة السياسة. وبتعبير أحد العاملين الحاليين في مؤسسة التراث، كان معهد المشروع الأميركي: «قد اعتاد على إجراء دراسات كبيرة مطوّلة، وإصدار مجلدات ودراسات ضخمة، وما إلى ذلك، وهم يميلون بعض الشيء إلى الصفة الأكاديمية.»[٤٥] بعبارة أخرى، كانت نقطة ضعف معهد المشروع الأميركي هي إفراطه في الاستقلالية في ما يتعلق بالبعد الزمني لعمله (والذي كان بدوره يشير إلى تشابه مفرط مع أي مؤسسة أكاديمية)، تاركًا المؤسسة عُرضة للتنافس مع غيرها من مراكز الأبحاث التي لديها رغبة أقوى في إخضاع إنتاجها لإيقاعات نقاش واشنطن المستقرة.

العميل غير المستفز: المعنى العملي للخبير السياسي

كان بيت القصيد في هذه المناقشة حتى الآن هو أنه يجب على أي مركز أبحاث، لكي ينجح في مهمته، أن يقوم بعمل توازن معقّد يزاوج فيه بين إعلان عام عن الاستقلالية الفكرية، ورغبة أكثر دهاء في الالتزام بالقواعد الراسخة

للمجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية. وفي بعض الأوقات، يتحوّل هذا الموقف المختلط إلى ثقل إيجابي، حسب ما أشير في رسالة معهد مانهاتن المعلنة: «الجمع بين الجدية الفكرية والحكمة العملية بالإضافة إلى الذكاء في التسويق والترويج للمركز.»[٤٦] وفي أوقات أخرى، يحدث العمل المتوازن الذي أصفه هنا فرقًا واضحًا، كما حدث عندما وصفت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي رسالتها على النحو التالي: «لا نعد أنفسنا مروجين لسياسات أو مواقف بعينها، بل عنصر تيسير في إطلاق أفكار مهمة لمساهمين في الجوار من وجهات نظر مختلفة إلى حد التعارض.»[٤٧] وفي كل حالة، تتضمّن الإستراتيجية إقامة روابط متنوّعة مع مؤسسات أكثر عراقة من أجل الموارد وصور المصداقية التي تمنحها.

وفي حين، يعمل كل عنصر من عناصر هذا العمل المتوازن بدرجة ما من التوتر مع الآخرين، لم تكن النتيجة حتى مجموعة تناقضات حقيقية، وإنما ربما كان من الأسهل جمع تحقيق التواصل السياسي والمال والشهرة الإعلامية في خط واحد من التوفيق بينها وبين تحقيق المصداقية الفكرية. فالتواصل السياسي، على سبيل المثال، يكون دائمًا دفعة لشهرة مركز الأبحاث العامة، إذ يمكّنها من أن تزيد من قدرتها على جمع التبرّعات. وعلى نفس المنوال، يمكن لمركز الأبحاث صاحب الموارد المالية الوفيرة أن يوظّف خبراء سياسة يتمتعون بالكفاءة وبكافة الصلات السياسية المناسبة، أو يُجنّد صحفيين أو متخصصين في الإعلام يمكنهم مساعدته على اكتساب الشهرة. من ناحية أخرى، يميل هدف التظاهر بالاستقلالية الفكرية إلى العمل بصورة تختلف عن كل أشكال المصداقية الأخرى؛ لأنها تتطلب الابتعاد عن الضغوط التجارية، والتحرر من القيود السياسية، واللامبالاة بالشهرة إلى حد ما. وبهذا المعنى، إذن، يمكن التفكير في عمل مركز الأبحاث المتوازن بوصفه إحدى حالات «ثلاثة ضد واحد.»

عند هذه النقطة يمكن أن يكون لدى القارئ اعتراضان، إن لم يكن على فحوى رأيي نفسه، فعلى الأقل على روح هذا الرأي والصورة الضمنية للخبير السياسي المنتسب إلى مركز الأبحاث. الاعتراض الأول هو أنني عندما أرسم صورة لعمل مراكز الأبحاث حسب ما صاغته مصالح خارجية عديدة، أكون قد ارتكبت أحد الأخطاء التي تمّ تحذيري منها في مستهل عملي في هذا الكتاب: وأعني بذلك وصف خبراء السياسة وكأنهم موظفون لا حول لهم ولا قوة في أيدي مجموعة من النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية. والسؤال هو: هل تركت أي مساحة في ما وصفت لإرادة خبراء السياسة أو قوّتهم؟ في النهاية، ربما تكون هناك إشكالية في القول إن خبراء السياسة لا يتمتعون بالقوة، ليس فقط لأنهم عادة ما يصورون أنفسهم على أنهم يتصرفون بتحرر نسبي من أي قيد. وقد قال لي خبير

سياسي في إحدى المقابلات الشخصية: «لم يطلب مني أحد تنقيح أي شيء أود قوله. ومنذ ذهبت [للعمل] هناك لم ترد أي كلمة عن مناقشة المحتوى.»[٤٨]

وهناك سبب مقنع آخر لأخذ قوة خبراء السياسة بجدية مرجعه الكم المعتبر من الأبحاث الأكاديمية، التي تبين أن مراكز الأبحاث يمكن في بعض الأحيان أن تحقق بعض الاستقلالية عن مموليها وعملائها السياسيين. فدراسة دونالد كريتشلو (Donald Critchlow) المبهرة عن تاريخ مؤسسة بروكينجز، على سبيل المثال، تؤكد الحرية النسبية التي كان أعضاء بروكينجز يتمتعون بها في تنفيذ أعمالهم في الأربعينيات، حتى عندما التزمت المؤسسة بشدة بموقف تأييد السوق. فقد كتب كريتشلو قائلًا:

> «بعد فحص السجلات المالية لمؤسسة بروكينجز والسياسات التي اتبعتها، سيكون من السهل استنتاج أن من يدفع للعازف يختار اللحن. لكن الحال لم يكن كذلك. فالعاملون في مؤسسة بروكينجز الذين تمّ تدريبهم في كبرى جامعات الدولة سيغضبون من أي تهمة تتعلق بموضوعيتهم. إضافة إلى ذلك، أدرك مؤسسو بروكينجز منذ البداية أن مكانة المؤسسة تقوم على موضوعيتها وغياب الروح الحزبية عنها.»[٤٩]

ولدفع تهمة تجاهل قوة خبراء السياسة، يمكنني التأكيد مرة أخرى على أن خبراء السياسة يشاركون في عمل توازن تكتيكي يتطلب ذكاءً ودهاءً وقدرة على المناورة. ولكن هذا بالضبط ما يسبّب اعتراضًا ثانيًا من أي ناقد على رأيي. فربما يقول الناقد إنني، عن طريق التأكيد على أن أعمالهم تتسم بطبيعة ذرائعية إلى حد بعيد، قد جانبني الإنصاف في تصوير خبراء السياسة على أنهم شخصيات ميكيافيلية تجيد المكائد والتلاعب. بعبارة أخرى، إذا كانت فكرتي هي أن مراكز الأبحاث ترسل عمدًا رسالة معينة إلى جمهور عام ورسالة مختلفة إلى جمهور آخر (من المانحين وصنّاع السياسة والإعلام)، ألا يعادل هذا إذن القول إن خبراء السياسة متورطون في خدعة أو عملية خداع متقنة؟

إن السؤالين اللذين يجب أن تتناولهما المناقشة الآن هما:

أولًا: كيف يمكن تفسير التقارب الوثيق الذي ينمو بصورة طبيعية بين التوصيات السياسية التي تقدّمها مراكز الأبحاث ومصالح عملائها، دون إنكار أن خبراء السياسة يملكون قوة معيّنة خاصة بهم؟ وثانيًا: هل يمكن وصف البعد التكتيكي للبحث السياسي دون الرجوع إلى صورة الخبير الإستراتيجي

الميكيافيللي؟ ربما سيدرك بعض القرّاء أن هذين السؤالين يتطابقان بشكل مباشر مع اثنتين من أكثر المشكلات النظرية استمرارًا في العلوم الاجتماعية:

الأولى: هي مشكلة كيفية وضع إطار تحديد مفاهيم للمصلحة الإنسانية. والثانية: هي معضلة قوة البنية القديمة الجديدة، أو مشكلة كيفية الجمع بين القرارات الموضوعية والمصادر الذاتية للعمل الاجتماعي دون خلق تناقض تحليلي.

وفي إطار الحفاظ على الإطار النظري الذي رسمته في الفصول الأولى من هذا الكتاب، سأتناول بالنقاش كيف أن حل هذه المشكلات يتطلب الابتعاد عن الاعتراضات الزائفة التي سببتها. ففي ما يتعلق بالمشكلة الأولى، كانت الفكرة المرتبطة بها هي أن العمل الاجتماعي نادرًا ما تحرّكه المصلحة الذاتية النفعية الخالصة وحدها أو الإيثار ونكران الذات وحدهما. لذلك فإننا نحتاج إلى طريقة مختلفة لوصف الدافعية الإنسانية. أما في ما يخص المشكلة الثانية، فعلينا إدراك أن الفرق بين الحرية المطلقة والتقييد لا قيمة له عند وصف معظم صور العمل الاجتماعي، بما في ذلك الإنتاج الفكري. وفي النهاية، يكون البحث عن فكر حر تمامًا بحثًا عقيمًا، ما دام كل المثقفين – بدءًا من أستاذ الجامعة الذي يجب أن «ينشر أبحاثًا أو يموت»، وصولًا إلى التكنوقراطي الذي لا يمكنه أن يضرب بالمبادئ الأساسية لمهامه البحثية عرض الحائط – يتعرضون لضرورات وقيود في عملهم. من ناحية أخرى، تسبّب لغة الحزم التام إزعاجًا أيضًا مادام المثقفون أنفسهم مقيدين بصورة أو بأخرى، إذ تدفعهم حتمًا طموحات وبواعث ورغبات واضحة.

يكمن التحدي، إذن، في دمج كل تلك النقاط في إطار واحد. وهذا بالضبط ما يجعل مفاهيم بورديو «المجال» و«التصور» و«التكوين» صالحة. على سبيل المثال، يقصد بفكرة «التصوّر» أن تكون تعبيرًا عن مفهوم بسيط أو عالمي عمّا فيه المصلحة الإنسانية. لكنه يشير إلى قبول مسبق لقواعد لعبة اجتماعية محدّدة، وإلى القيمة المحدّدة فعلًا لعناصر هذه اللعبة، وباجتماع مفهومي التصوّر والمجال تتكون فكرة المصلحة. ويمكن أن نقول إن كل مجال يتضمّن مجموعة مصالح خاصة به، أولًا، لأن المنتمين للمجال لديهم مصلحة في تراكم رأس المال الذي يتم إنتاجه في هذا المجال أيًا كان شكله. وثانيًا، لأن لديهم مصلحة مشتركة في زيادة قيمة رأس المال هذا خارج مجالهم. وعن طريق وصف البحث السياسي بأنه تعبير عن تصوّر معين، أرى أن ما يقوم به مركز الأبحاث في عمل التوازن لا يعتمد على حسابات إستراتيجية خالصة، ولا على شكل من أشكال العمل غير المغرض وحسب، وإنما على قبول قواعد مسبقة محدّدة تاريخيًا لفضاء مراكز الأبحاث.

وفي الوقت نفسه، تفيد فكرة البنية في حل المشكلة النظرية الثانية – الاختيار الخاطئ بين البنية والقوة. فبصفة عامة يشير هذا إلى الذاتية ذات الصبغة الاجتماعية، أو مجموعة من طبقات المخططات الجسدية والذهنية التي اكتسبها خلال خبرة تنشئة اجتماعية سابقة.(٥٠) وفي نظرية الفعل الموجودة هنا، فإن القوى الاجتماعية ليست «جرعات ثقافية» شديدة التحديد، تفعّل البنى الاجتماعية تفعيلًا أعمى، ولا هي قوى تتمتع بحرية تامة وغير مرهونة بقيود إعداداتها. وإنما هي ما تحمله البنى المرتبطة بالإدراك الحسي وبالدافعية التي تعكس الظروف الموضوعية لاكتسابها. وبهذا المعنى تكون القوة نفسها أحد منتجات التحديد الاجتماعي. مع ذلك، كما يؤكد بورديو، فإن التكوين هو أيضًا هيكل بنائي يكون للآراء والتقييمات والرغبات التي يُوجدها تأثيرًا متسقًا على العمل الاجتماعي. بعبارة أوضح فإن التكوين ينتج البنى الاجتماعية وينتج عنها في آن واحد. ويمكننا أن نلاحظ تأثيرات التكوين عن طريق الأخذ في الاعتبار كيف تشكل القوى الاجتماعية العالم معرفيًا، وكيف تحدد هذه القوى التكافؤ مع فئاتها العقلية سلبًا وإيجابًا، وكيف تتصرف تلقائيًا وبحكم العادة.

باختصار، إذن، سأتناول الاعتراضين المحتملين الذين أثرتهما آنفًا عن طريق وصف البحث السياسي بأنه تعبير عن تصوّر معين، أو أحد أشكال «المصلحة» المحدّد تاريخيًا، والذي يتطلب تفكيرًا، وإدراك قوى يمنحها التكوين السليم، لكي يجد ما يعبّر عنه في الحياة الاجتماعية. وباستخدام هذا المنهج، لن تكون هناك حاجة لوصف خبراء السياسة بأنهم إما قوى حرة تمامًا أو مغفلون أذلاء. بل هم، على العكس من ذلك، عاملون مشاركون في نوع من الممارسة الفكرية المحاطة بضرورات وقيود موضوعية، لكنها مدعومة أيضًا بقيم أخلاقية إيجابية خاصة بها. باختصار، إن أكثر خبراء السياسة نجاحًا هم هؤلاء الذين يميلون إلى اتباع قواعد المجال تلقائيًا أو بدون تفكير واعٍ؛ لأنهم استوعبوا ضروراته وقيوده الموضوعية جيدًا. ولأنهم يرغبون في أن يكوّنوا أصحاب مشروعات «الأبحاث السياسية»، فإنهم يصبحون تجسيدًا حيًا لفضاء مراكز الأبحاث. من هنا، يؤدي البحث السياسي وظيفته بيسر وسهولة عندما يكون بين البنية والقوة دعم متبادل لا تصادم – أو عندما تكون بنية المجال «مع» رغبة الخبير السياسي وليس ضدها. ومن ثم، فلا داعي في هذا الإطار لوصف البحث السياسي بأنه إما شكل من أشكال العمل القائم على المصلحة الذاتية تمامًا، أو نوع من إيثار القديسين. بل على العكس، أرى أن النجاح في لعبة السياسة يتطلب توجّهًا إستراتيجيًا نحو المجال وإيمانًا صادقًا بشرعيته في آن واحد.

هذا يؤدي بنا إذن إلى مجموعة جديدة من الأسئلة. كيف يفهم خبراء السياسة العاملين في مراكز الأبحاث أدوارهم وواجباتهم؟ ماذا يعني لهم النجاح أو الفشل في «لعبة» البحث السياسي؟ مع النظر إلى هذين السؤالين بعين الاعتبار، يكون استنتاجي الأبرز هو أن خبراء السياسة المتسبين لمراكز الأبحاث يواجهون مهمة صعبة، تكمن في بناء «نفسية مهنية» تجمع عناصر متباينة عديدة، منها القدرة على إيجاد حجج مقنعة يدعمها المنطق والشواهد، والقدرة على «قراءة» المجال السياسي إستراتيجيًا وتوقع تحركاته، والقدرة على نشر أفكارهم وجمع التبرعات على نطاق واسع. ولكن، مع الافتقار إلى تعريف اصطلاحي لمعنى أن يكون المرء «خبيرًا سياسيًا»، فقد ارتجلوا بصفة عامة تعريفًا يستخدم مزيجًا من المواد الثقافية الجاهزة التي توفرها مجالات أكثر رسوخًا يتصلون بها خلال عملهم. ويعتمد خبراء السياسة، بالتحديد، على أربعة مصطلحات ثقافية هي: «الباحث» و«المساعد السياسي» و«صاحب المشروعات» و«أخصائي الإعلام». وفي حين أن كل تشبيه يؤكد على جانب مهم من دورهم، فإننا لا نجد جوهر تكوين الخبير السياسي إلا في مهمة التزييف التي لا تنتهي. ولنمر سريعًا على هذه الاصطلاحات كخطوة أولى لوصف وهم البحث السياسي.

أربعة مصطلحات للمهمة والاختلاف

عندما يُطلب تحديد السمات الخاصة اللازمة للتميّز في عالم مراكز الأبحاث، يبدأ خبراء السياسة عادة بالحديث عن الكفاءة الفكرية. ومن هذا المنظور، يكون «أفضل» خبراء سياسة هم من يتمتعون بذهن حاد، وقدرات تحليلية متوقّدة، وتدريب أكاديمي رفيع المستوى، ومهارات فنّية فائقة. وفي حالات عديدة، يستخدمون مصطلح الإنتاج الأكاديمي لتوصيل هذه الفكرة، أو وصفًا يؤكد على نقاط التشابه بينهم وبين الباحثين الأكاديميين. على سبيل المثال، يرى كثير من الناس أن الخبير السياسي الناجح هو الذي ينتج معرفة تراكمية، تقوم على بيانات تمّ جمعها بدقة وشواهد تجريبية. وقد أجاب نائب رئيس أحد مراكز الأبحاث عن سؤال: «ما أهم الموضوعات التي تناقش في اجتماع الهيئة العليا؟» فأجاب: «تريد هيئتنا العليا أن تعرف هل نقدم منحة دراسية رفيعة المستوى، وهل تساهم في جعل أميركا أفضل أم لا.»[٥١] ويستخدم مدير مركز أبحاث آخر تشبيهًا أكاديميًا لوصف مؤسسة منافسة فيقول: «تمتلك بروكينجز قدرًا كبيرًا من - إنها بمثابة جامعة، فالمدى واسع من الآراء والرؤى لديها. والشيء الوحيد الثابت فيها هو أن من يعملون لديهم هم أعلى الفئات، ولديهم كل ما يحتاجون أن يكدّسوه من شارات انتماء ليتم اعتبارهم خبراء.»[٥٢]

لكن، كانت صورة الإنتاج العلمي هي مجرد أول ما اعتمد عليه خبراء السياسة في وصف دورهم. أما التعبير الثاني عن واجبات المهنة فيعتمد على مصطلح «المساعد السياسي». وباستخدام هذا المجاز، ينبغي أن يكون الخبير السياسي ضليعًا في الإيقاعات المعتادة لعملية صنع السياسات وتفاصيلها الإجرائية، ومعاييرها المميزة. ومن هذه الزاوية، تشمل أهم واجبات الخبير السياسي القدرة على توقع القضايا السياسية «الساخنة» قبل أن تظهر، والقدرة على تحريك التقارير المفيدة بسرعة للتزامن مع هذه التطورات. وعلى الخبير السياسي، مثل المساعد البرلماني، أن ينمّي المعرفة والمهارات السياسية تحديدًا، بما في ذلك الدراية التفصيلية بأعمال الهيئات التشريعية والتنفيذية والقدرة على إطلاع أعضاء الكونجرس، والإدلاء بالشهادة في كابيتول هول، وكتابة «ملخّصات سياسية.» كذلك فإن الخبرة السياسية السابقة رصيد قيّم، وإن معيار جودة التقرير السياسي ليس دقته العلمية، وإنما ما يؤديه في عملية صنع السياسات، وكونه «شديد العلمية»، في الواقع، خطأ فادح.

حسب كلام رئيس أحد مراكز الأبحاث: «يجب عليك مواكبة التطورات [السياسية]، واغتنام الفرص لاستخدام تلك التطورات والتفاعل معها، عن طريق كتابة المقالات ونشرها في الصحف، والإدلاء بالشهادة في الكونجرس... وعليك أن تفهم قضايا الدوائر السياسية التي تتعامل معها والقائمين عليها.»[٥٣] ويقول المدير التنفيذي لمركز أبحاث آخر مفسرًا: «عليك أن .... تعرف كيف تحرّك [فكرة ما] داخل متاهة السياسة التي تتمثّل في الهيئة التشريعية والهيئة الإدارية»:

> الصحفي: ما الاعتبارات التي تأخذونها في الحسبان؟
>
> الضيف: إنها أمور عديدة. من يشارك في اجتماع أي لجنة [برلمانية]؟ من له الأسبقية؟ من يضع الأجندة السياسية لتلك اللجنة؟ من أصحاب المصالح الآخرين الذين يمكن أن ينحاز إلى الاقتراح الذي تطرحه مما يجعله أكثر قبولًا لدى القوى الموجودة في اللجان المعنية التي تضطلع بهذا الأمر؟
>
> الصحفي: تقصد بناء تحالفات؟
>
> الضيف: فعلًا، بناء تحالفات، وجمع أصوات بصورة أو بأخرى. وفي آخر اليوم، في لجنة فرعية معينة، هل ستخرج من هناك بصوت إيجابي أم لا؟ وسيكون عليك أن تسأل نفسك مرارًا، لكن ليس دائمًا، «هل الأمر يستحق في الكونجرس؟»[٥٤]

وبحسب كلام خبير سياسي آخر: «إن كنت موظفًا حكوميًا سابقًا فهذا يساعدك كثيرًا. أعتقد أن هناك هالة تحيط بك عندئذٍ: «كان سابقًا سفيرًا في الاتحاد السوفييتي» أو «كان وكيل وزارة في الدولة.» أتعرف، والحقيقة أن هذا الأمر مضى عليه عشرون عامًا أمر لا أهمية له، فأنت الآن صاحب كلمة مسموعة بصورة ما في موضوع لم تفعل فيه شيئًا على الإطلاق طوال حياتك، إنها فقط، كما تعرف، كلمة «سابقًا هذه» فالناس تريد لقبًا، فاللقب له تأثير قوي.»[٥٥]

أما التعبير الثالث عن الواجب المهني والذي يدور في أوساط مركز الأبحاث، فلا يصور الخبير السياسي باعتباره باحثًا، ولا باعتباره مساعدًا سياسيًا، وإنما بوصفه صاحب مشروعات فكرية في «سوق الأفكار». ومن ثم تظهر صور فن البيع والمعاملات التجارية بشكل متكرر في وصف الخبير السياسي لنفسه. فعندما طُلب من رئيس أحد مراكز الأبحاث أن يضع قائمة بالصفات اللازمة لنجاح الخبير السياسي، قال:

> «ستكون بائعًا، وعليك أن تعرض أفكارك بطريقة سهلة ومقنعة وجذّابة. كما ينبغي أن تتمتع بطاقة هائلة، وأن يكون لديك ما يسميه الباعة «القدرة على الترويج.» فأنت لا تقوم بالعرض فقط، بل عليك أن تطلب ما تريده. وقد يكون الطلب تبرّعًا أو مشروع قانون أو فكرة سياسية تريد الترويج لها، لكن ينبغي أن تكون قادرًا على طلب ما تريد وأن تحصل عليه.»[٥٦]

ويذكر إدوين فولنر، رئيس مؤسسة التراث، أسرار نجاح مركز الأبحاث بتعبيرات مماثلة، فيقول: «إن العنصر الأساسي هو أن الشخص الذي يرأسه ... يجب أن يتسم بروح صاحب المشروعات بدرجة تجعله يرى الحاجة الفردية المميّزة، وروح البائع بدرجة تمكنه من إقناع الآخرين (المانحين، وأساتذة الجامعة بكتابة الأبحاث، وصنّاع السياسات والصحفيين) بالاستماع له ولمن معه.»[٥٧] وقد استخدم فولنر التشبيه نفسه في خطاب عام سنة ١٩٨٥: «يحتاج الترويج لفكرة ما إلى مؤسسة – لتسويق فكرة ... فبروكتور آند جامبل لم يبع معجون أسنان كريست بإعلان في صحيفة أو بإعلان تليفزيوني، وإنما هم يبيعونه ويعيدون بيعه كل يوم عن طريق الحفاظ على المنتج حيًا في ذهن المستهلك. وتقوم [مراكز الأبحاث] ببيع الأفكار بطريقة مماثلة.»[٥٨]

إن صورة فن البيع المجازية ليست جديدة، فقد تبلورت باستخدام تعبير «صاحب مشروعات سياسية» على نطاق واسع في أوائل الثمانينيات.[٥٩] وقد ظهر استخدام مميّز للتعبير في عام ١٩٨٧ في تحقيق صحفي نشرته نيويورك تايمز عن الخبير السياسي بات كويت (Choate Pat) بعنوان «فكرة التاجر»:

«يشتهر كويت في واشنطن بأنه «صاحب سياسي»، جزء من مجموعة صغيرة من أساتذة الجامعات والكُتّاب الذين تساهم مقالاتهم وخطبهم وملفات رولوديكس(*) الضخمة في وضع الأجندة السياسية القومية. يقول وليم إيه. جاليستون (William A. Galston) من «مركز روزفلت للدراسات السياسية الأميركية»، وهو مركز أبحاث ليبرالي: «صاحب المشروعات السياسية هو نظير المقاول في القطاع الخاص. فهو الشخص الذي ينشئ المشروع ويبتكر مفهوم المنتج ثم يخرج لتسويقه.» ويضيف جالستون أن الفارق هو أن «بات كويت يتعامل برأس المال السياسي وليس بالمال.»(٦٠)

في هذا التشبيه يقوم خبراء السياسة بتسويق سلعهم الفكرية لثلاثة أنواع من المستهلكين: المشرّعين، الذين «يشترون» الأفكار بدمجها في السياسة، ومانحي الأموال، الذين يشترون حرفيًا لأنهم يمنحون مركز الأبحاث مالًا، والصحفيين، الذين يشترون دراسات مركز الأبحاث مجازيًا حين يستخدمونها كمرجع أو يقتبسون منها. لذلك فإن سمات المسوّق الجيد سمات قيّمة بين خبراء السياسة، وهي تشمل «مهارات التعامل مع الناس»، وحسّ الترويج للذات، وموهبة التسويق، ويشمل ذلك القدرة على إعادة صياغة الأفكار القديمة بمهارة.

ويقوم خبراء السياسة أحيانًا باستدعاء صورة صاحب المشروعات كوسيلة لإبراز التناقض بين مراكز الأبحاث والجامعات، كما يتضح في المقابلة الشخصية التالية:

الصحفي: هل يمكن أن تحدثنا عن مجموعة المهارات التي تحتاجها لكي تكون منتميًا ناجحًا لمركز أبحاث، إذ لم أجد تعبيرًا أفضل؟

الضيف: حسنًا، ثمة نوع من شخصية صاحب المشروعات السياسية العامة ... التي تتضمن في الأساس أن تكون متحدثًا لبقًا. هذا كل ما في الأمر، في الواقع.

الصحفي: متحدثًا لبقًا مع الصحفيين؟ مع الشخصيات السياسية؟

الضيف: مع أي شخص كان. أعني أن كثيرًا من الأكاديميين لا يتمتعون بأي فصاحة، ونجد ذلك في المتخصصين في العلوم الصعبة أكثر من المتخصصين في العلوم السهلة. وهم، كما تعرف، يكتبون مقالات ويعتريهم الخجل وما

(*) رولوديكس (الفهرس الدائري) هو آلة ملفات دوارة تستخدم لحفظ معلومات الاتصال التجاري (وجاء اسمها تركيبة من جزء من كلمة فهرس (dex) وجزء من كلمة دائري (roll). (المترجمة)

إلى ذلك. وفي مراكز الأبحاث، يفضّل أن تكون شخصًا اجتماعيًا بصورة أو بأخرى وليس خجولًا عندما تقوم بتسويق نفسك.[٦١]

ويستخدم خبير سياسي آخر لغة مماثلة للتمييز بين الخبير السياسي المتميّز وشخص لا يتعدى كونه مفكرًا جيدًا: «هناك أناس يُعتبرون مفكرين رائعين وكتابًا رائعين، لكن لا يشعرون بأي راحة وهم يسوّقون أنفسهم. وإن من تحتاجهم [في مركز الأبحاث] هم من يستطيعون القيام بالتسويق للذات. وأعتقد أن أفضل من كان في هذه اللعبة هم من يقومون بتسويق الذات ويتّسمون بالجرأة.»[٦٢]

أظهرت أهمية تسويق الذات تعبيرًا رابعًا عن الواجب المهني بين خبراء السياسة. وفي سياق هذا التشبيه، ينبغي أن يشبه الخبير السياسي الجيد أخصائي الاتصالات أو الإعلام في قدرته على نشر المعرفة، التي يمكن لجماهير أوسع الوصول إليها والاقتناع بها في آن واحد. وينبغي أن يظهر الخبير السياسي براعة في الكتابة، وأن يتحدث بلغة واضحة بسيطة، وأن يكون لديه استعداد لعمل دراسات قصيرة مركّزة في صورة تشبه البيانات أو المقالات الصحفية. وكما قال رئيس أحد مراكز الأبحاث: «إن العلاقات العامة والصلات الإعلامية – أو الدهاء الإعلامي – من أهم جوانب العمل.»[٦٣] وفي بعض الحالات، يقدّم الصحفيون نموذجًا متخيلًا للخبير السياسي. يقول أحد العاملين في مركز أبحاث وهو أيضًا صحفي محنك: «هذا هو الواقع في الصحافة وفي مراكز الأبحاث: لكي تنجح كشخص منتم لمركز أبحاث، فإنك في حاجة إلى أن تكون قادرًا على الكتابة بطريقة يفهمها غيرُ المتخصصين... إنها مسألة جعل الأمور المعقّدة مفهومة للعامة.»[٦٤] وبالنسبة لخبراء السياسة الآخرين، فإن أهم أشكال الكفاءة الإعلامية تتعلق تحديدًا بامتلاك اللباقة والثقة على شاشة التليفزيون أكثر من مهارات الكتابة المتقدّمة. ويشرح ذلك أحد العاملين في «معهد المشروع التنافسي» فيقول: «في اللقاءات الإعلامية، وتحديدًا التليفزيون، تكون لغة جسدك شديدة الأهمية – بنفس أهمية – إن لم تكن أهم – من الكلمات التي تستخدمها بالفعل. إن فريد [سميث الابن. رئيس معهد المشروع التنافسي] بارع جدًا في هذا. فلديه طاقة وروح ساخرة، ويحبه المنتجون، لذا فهو يظهر كثيرًا على شاشة التليفزيون، كما إنه يتعامل مع الإذاعة أيضًا. لكن في ما يتعلق بنشاطه – فإنه يظهر أكثر في التليفزيون فهذا هو موطنه.»[٦٥] وحسبما يقول مدير مركز أبحاث آخر: ينبغي أن يكون لدى خبراء السياسة دائمًا «شعور بما يتوقع أن يكون له أهمية إخبارية»، وأن تكون لديهم القدرة على دمج أفكارهم الفنية المعقّدة في شيء يسهل فهمه بحق – أي يستحوذ على الرأي العام، إن شئت القول.»[٦٦]

وربما كان أوضح شاهد على أهمية الدهاء الإعلامي بين خبراء السياسة هو المجموعة المنتقاة من الفئات العقلية، التي يرى كثيرون من خلالها عالم الإعلام الإخباري ويقيّمونه. على سبيل المثال، عندما طلب من خبراء السياسة ذكر أسماء أكثر الأماكن التي يحبون ذكرها أو الاقتباس منها أو نشر أعمالهم فيها، وجد عدد منهم نفسه تعوزه الكلمات، وذكر كثيرون فروقًا بالغة الدقة:

> في الصحافة المطبوعة أُفضل نيويورك تايمز، وإذا كنت خبيرًا اقتصاديًا فالأفضل وول ستريت. أما واشنطن بوست فللعرض المحلي بما في ذلك الكونجرس والحكومة، ولكن ليس لواشنطن بوست انتشار نيويورك تايمز ووول ستريت.(٦٧)

* * *

أُفضل وول ستريت جورنال أو الفاينانشال تايمز - في أمور التجارة أو [قضايا] الميزانية، تلك هي الصحف التي يحب المرء الوصول إليها. أما نيو ريبابلك أو ويكلي ستاندرد فهي دوريات أسبوعية أكثر تخصصًا بعضها ليبرالي وبعضها محافظ، لكن لدينا أصدقاء فيهما.(٦٨)

* * *

إذا كنت تريد أن يتكلم الناس عن مقالتك، فالأفضل أن تنشرها في البوست أو التايمز أو الوول ستريت. أما في المجلات فيفضل نيو ريبيلك أو أتلانتيك مثلي وبدرجة أقل، في رأيي، ويكلي ستاندرد وناشيونال ريفيو ... أما هاربرز، فأعتقد أنها أصبحت سخيفة نوعًا ما، وقد فاقت أتلانتيك مونثلي هاربرز.(٦٩)

* * *

> الضيف: نعم. يضع آندي كووت، رئيسي في «بيو» ثقة لا تصدق ببرنامج ليرر شو [بي. بي. إس. جيم]. صحيح إنهم يعطونك من خمس إلى سبع دقائق أو أيًا كان، في مقابل خمس وأربعين ثانية [في برامج أخرى]. إن من يشاهدونه يتسمون بالفطنة فعلًا...
>
> المذيع: إنك في برنامج السوق على «الإذاعة الوطنية العامة» [ناشيونال ببلك راديو (NPR)].
>
> الضيف: نعم. أنا في برنامج «السوق»، ولكن هذا لا يقترب من مكانة برنامج «وضع كل الأمور في الحسبان». فالأمر، كما تعرف، أنك تمتلك جمهورًا أكبر، ووقتًا أكثر، وأكرر لديك جمهور فطن. إنه مفيد جزئيًا لأنني مذهول من عدد الناس الذين يستمعون إلى الإذاعة الوطنية العامة أثناء توجههم يوميًا إلى أعمالهم، إنهم، كما تعرف، يتسمون بالجدية.(٧٠)

إن الفكرة العامة هي أن خبراء السياسة نادرًا ما يرضون باختيار واحد فقط من هذه التعبيرات المذكورة آنفًا، فأخلاقيات البحث السياسي تقوم على أهداف امتلاك التعبيرات الأربعة وإتقانها. وبهذا المعنى، يشبه خبراء السياسة من يروجون للديمقراطية وحقوق الإنسان الذين يصفهم نيكولاس جيلوت (Nicolas Guilhot) بأنهم «عملاء مزدوجون»، وهو تعبير سرعان ما عدّله بالحديث عن «"عملاء ثلاثيين" أو حتى عملاء لجهات متعدّدة.»(٧١) وعلى المنوال نفسه، ينجح خبراء السياسة المنتسبين لمركز أبحاث من خلال تعدّدية مصادرهم وانتماءاتهم. فعلى سبيل المثال، يصف أحد العاملين في بروكينجز كيف توظف المؤسسة أعضاءً عاملين جددًا بالشروط نفسها:

> المذيع: إذا أردت أن توظّف باحثًا جديدًا هنا في بروكينجز، فما هي سمات الباحث السياسية الجيد؟ عمن تبحثون؟
>
> الضيف: عادة عمن يكون لديه سجل متميّز في الكتابة.
>
> المذيع: كتابة مثل المقالات الافتتاحية أم كتابة في مجلات علمية؟
>
> الضيف: كتابة النوعين. ستبحث بروكينجز عن شخص يكون قد كتب كتابة جيدة بالفعل عن أمر ما، أو سلسلة مقالات في مجلات ليست شديدة التخصص. لكن إن كان هناك بعض المقالات الافتتاحية أو شيء من هذا القبيل، سيكون ذلك ميزة. وإذا كان هذا الشخص متحدثًا ومحاضرًا بارعًا، ستكون لك ميزة إضافية(٧٢)

ويطرح رئيس مركز أبحاث آخر فكرة مماثلة: «إننا فعلًا نريد أن نحاول، ونضع دائمًا قدمًا في معسكر التحليل والأخرى في معسكر الترويج.»(٧٣)

لقد ذكرت أننا يمكن أن نلخّص فعل التوازن هذا باعتباره لعبة لجمع رأس المال الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والإعلامي. لكن، ما يستحق الاهتمام هو أن هناك وضعًا خاصًا لرأس المال الأكاديمي في هذا المشروع، لأسباب ليس أقلها أن كثيرًا من خبراء السياسة يظهرون اتجاهًا ملتبسًا حادًا نحو الأكاديميا. على سبيل المثال، يمتدح البعض مؤسساتهم بأسلوب يتضمّن تثمينًا إيجابيًا للاستقلالية الأكاديمية، فيقول أحد المنتسبين لمعهد المشروع الأميركي: «ثمة حماية حقيقية للحرية الأكاديمية هنا، تمامًا مثل أي مؤسسة أكاديمية محترمة.»(٧٤) مع ذلك، فإن ذكر انتماءات الباحثين الأكاديميين تفسح المجال غالبًا لنقد حاد لعلم «البرج العاجي.» يقول موظف مخضرم في أحد مراكز الأبحاث: «هناك أنظمة [أكاديمية] لا حصر لها لا تنظر إلا إلى نفسها. أعني أنها لا ترى إلا نفسها، ولا تتأثر بما يحدث خارجها، كما إنها ليست جذّابة. ولا هي تضيف كثيرًا، ولا تتسم بالحكمة اللازمة

لمشاركة أي كيان خارج تخصصهم.»[٧٥] وعادة يوجّه نقد خبراء السياسة الحاد إلى العلوم الاجتماعية الأكاديمية، وهي العلوم الأقرب للبحث السياسي نفسه. وفي هذا الصدد تكون التهمة الأكثر بروزًا هي أن العلوم الاجتماعية قد تشوّهت بسبب مظاهر الكفاءة المنهجية والنظرية الفارغة أو الشعائرية. على سبيل المثال، أحيانًا يقول خبراء السياسة المدرّبون ليكونوا متخصصين في الاقتصاد والعلوم السياسية أن أساليب النمذجة الإحصائية التي يفضلها نظراؤهم الأكاديميون لا تساهم بأي شيء في مناقشات صنع السياسات. وحسب كلام أحد خبراء السياسة: «يحب هؤلاء الاقتصاديون بناء نماذجهم التي لا علاقة لها بالواقع، وأعتقد أن هذا أحد أسباب نشأة مركز الأبحاث. إنها [مراكز الأبحاث] تهتم أكثر بالحديث عما يجري على أرض الواقع.»[٧٦] ويطرح خبير سياسي آخر حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد فكرة مماثلة، فيقول: «في علم الاقتصاد يضعون كثيرًا من أسهمهم في النمذجة الاقتصادية، ولا بد أن أقول إنني أعتبر هذا مضيعة للوقت؛ لأنني يمكنني أن أريك أي شيء تريده في نموذج اقتصادي. والسؤال هو: هل سيقول أي شيء عن الواقع؟... والنشر العلمي بالنسبة لي لا معنى له على الإطلاق، إنه مجرد طقس يجعل الناس تثبت في أعمالها أو يتولون المناصب.»[٧٧]

إن ما يصاحب هذا النقد دائمًا، لاسيما بين خبراء السياسة المحافظين، هو الإشارة إلى تحوّل في خطاب الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بعد حقبة الستينيات، الذي شجع على الإفراط في التفكير المجرّد والنسبي في المجال الأكاديمي. على سبيل المثال، يقول أحد العاملين في مؤسسة التراث إن هناك صلة غير مباشرة بين نجاح مؤسسته ونشأة نظريتَيْ ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية في المجال الأكاديمي، فيقول: «أعتقد أن ما حدث [عندما بدأت مؤسسة التراث] هو أن دراسات الأساتذة أصبحت أكثر غموضًا على نحو متزايد، وقد انغلق الأساتذة على أنفسهم، تأثرًا بالتوجهات المختلفة في ذلك الوقت، سواء كانت توجّهات فوكو أو دريدا وكل من على شاكلتهم. فكما تعرف «ليس هناك شيء حقيقي، فالأمور كلها نسبية» وهذا إذن ما لا يريده رجل السياسة بالضبط. فهو يبحث عن حلول لمشكلات معيّنة، ولا يقول «حسنًا، هذه المشكلات لا حل لها.»» ويضيف الرجل: وبالانغلاق على الذات، كان الباحثون الأكاديميون «يعتبرون أنفسهم غير قادرين على اللعب في عالم السياسة والسياسة العامة.»[٧٨]

يجد هذا الموقف الملتبس من الأكاديميا دائمًا أوضح تعبير عنه بين خبراء السياسة الذين كانوا باحثين أكاديميين ذات يوم. فعند استحضار عملهم في الأكاديميا، يعبر البعض منهم عن نفور من الحساسية الأكاديمية تزيد عنفًا عندما يجدون آثارها داخلهم. والمؤكد أن خبراء السياسة أنفسهم أيضًا على دراية بالاتهام المضاد الذي لا مفر منه: بأنهم «أكاديميون فاشلون»، وأن اتجاههم السلبي نحو

عالم البحث الأكاديمي ليس من باب التقييم الصادق للعمل الأكاديمي، بل من باب الدفاع عن النفس. وهم يدركون، على سبيل المثال، أن الباحثين يعتبرون أن عمل خبراء السياسة يفتقر إلى الدقة والجدية. وفي المقابل، يشير كثير من خبراء السياسة إلى المهارات الخاصة اللازمة للتميز في عالم مراكز الأبحاث. على سبيل المثال، يتحدث أحد أساتذة العلوم السياسية السابقين في معهد المشروع الأميركي عن مستوى البراعة المتقدّم اللازم لتأليف مقالة افتتاحية للصحف، فيقول: «إن هذه مهارة مكتسبة، وأمر يصعب على معظم الأكاديميين عمله. فإذا كنت معتادًا على كتابة مقالات صحفية أو تأليف كتب، فليس هناك ما يدعوك لأن تقلّص ما تكتبه في مساحة صغيرة.» وفي مقارنة بين الكتابة الأكاديمية وصياغة المقالات الصحفية يقول إن المقالات «أصعب كثيرًا في الكتابة؛ لأنها تحتاج ضبطاً داخلياً... وأنت لا تملك ترف التحرّك بحرية، إذ عليك أن تركّز وأن تكون محدّدًا.»[٧٩]

على الرغم من افتراض أن معظم خبراء السياسة هم أكاديميون فاشلون، يمكن أن يكون جذّابًا بصورة بديهية لمعظم أساتذة الجامعة، أعتقد أن هذه الصيغة أبسط من أن تحتمل توثيقًا تجريبيًا دقيقًا. وكما أشار إيرفنج جوفمان (Erving Goffman) ذات يوم، فإن «مواقع قليلة في الدنيا لا تتخلص من بعض الأشخاص الموجودين فيها بسبب فشلهم، وتبقي على أشخاص آخرين بسبب نجاحهم.»[٨٠] ولتوضيح هذه الفكرة، يذكر جوفمان مثال طبيب الأسنان، فهي مهنة يمارسها «بعض من فشلوا في أن يصبحوا أطباء، وبعض من نجحوا في ألا يصبحوا صيادلة أو أخصائيي بصريات.»[٨١] مع ذلك فالفرق بين هذين النوعين من أطباء الأسنان نادرًا ما يكون واضحًا (حتى بين أطباء الأسنان أنفسهم). ويكتب جوفمان: «وبهذا المعنى، يُعرف الميت، لكن لا يُعزل، ويستمر في السير بين الأحياء.»[٨٢] ويمكن أن تنطبق الفكرة نفسها على الخبراء السياسيين المنتسبين لمراكز الأبحاث، الذين يُعرف الميت بينهم بالطريقة نفسها لكنه لا يعزل بصورة واضحة.

مع ذلك، فبينما تنطبق الفكرة إلى حد بعيد على خبراء السياسة في بعض الجوانب، فإن بها بعض التطور أو التعقيد. ففي حين هناك حالة تسلسل هرمي مستقرة تنظّم العلاقات بين الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة وأخصائيي البصريات، ليس هناك تسلسل هرمي ثابت أو متفق عليه بين مجموعات الدور التي يقوم بها خبراء السياسة. ومن الممكن إذن تبني رؤية جوفمان بصورة عكسية، فهناك احتمال أكبر لأن تجد الصيغة الأولى صدى بين المثقفين الذين يهمهم هدف الاستقلالية المعرفية: ففي حين أن بعض خبراء السياسة الذين يصلون إلى مراكز الأبحاث فشلوا في أن يصبحوا باحثين، نجح البعض في ألا يصبحوا سياسيين أو أعضاء في جماعات ضغط. مع ذلك، يؤكد مراقبون آخرون على الصيغة العكسية:

يعمل بعض خبراء السياسة في مراكز الأبحاث؛ لأنهم فشلوا في أن يصبحوا سياسيين أو مسؤولين في أحد الأحزاب، في حين نجح البعض الآخر في تجنّب «البرج العاجي». ولقد سعيت لتفسير هذا التعقيد بالقول إن هذا التسلسل الهرمي لمجموعات الدور وصيغ القيم المقترنة بها «عناصر» مهمة للمنافسة في فضاء مراكز الأبحاث. وأرى أنه حتى عندما يحاول خبراء السياسة التأثير على نتائج السياسة العامة، فإنهم يؤكدون ضمنًا على أن تفوّق تركيبات مواردهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم. فالخبير السياسي الذي كان باحثًا في السابق، على سبيل المثال، يهتم برفع قيمة المهارات والمؤهلات الأكاديمية في فضاء مراكز الأبحاث. ومن ثم، بعيدًا عن صراعاتهم للتأثير على النتائج السياسية، يعيش خبراء السياسة في «فضاء آخر» للمنافسة على القيم النسبية لأشكال السلطة المستخدمة في هذا الصراع.

البحث السياسي بعيون نظرية المجال

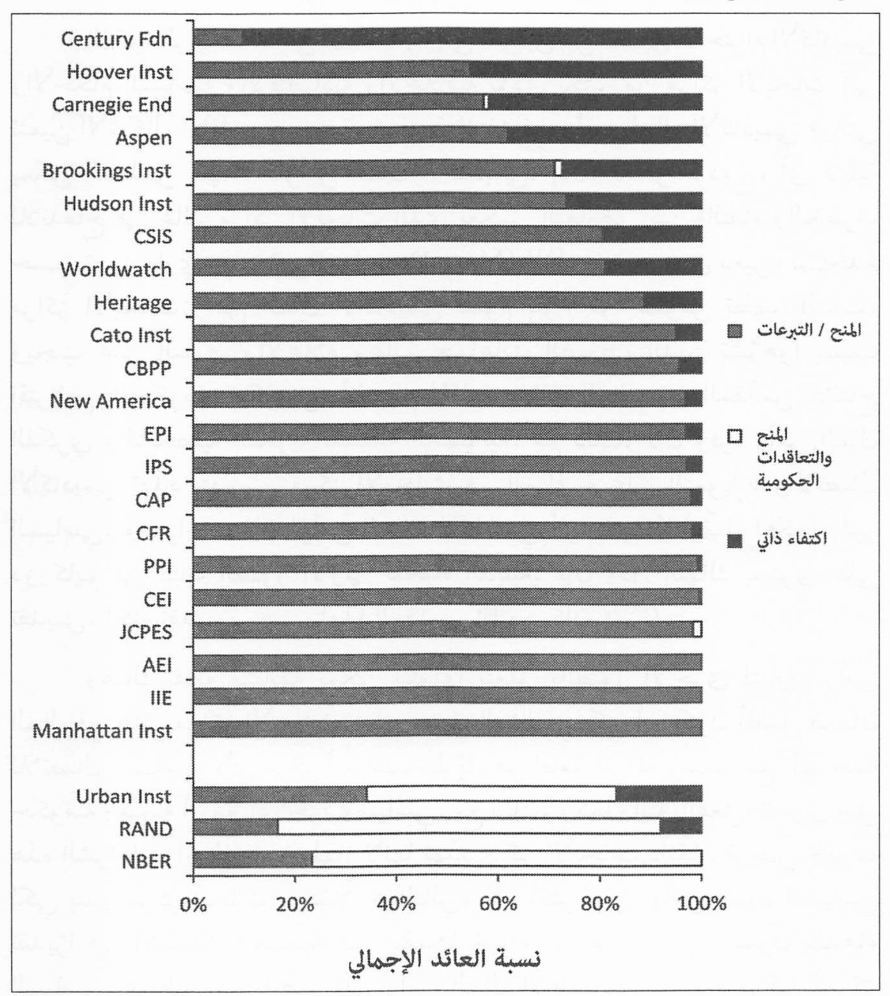
يفيد منحى نظرية المجال في صنع إحساس بالتناقض يعبّر عنه كثير من خبراء السياسة تجاه الأكاديميا، وتجاه عمل توازن أساسي في البحث السياسي. يقول واكوانت (Wacquant): «إن المجال، مثل الموشور/ المنشور، يحلل القوى الخارجية حسب بنيتها الداخلية.»[٨٣] وأقول إن فضاء مراكز الأبحاث يحلل، بالطريقة نفسها تقريبًا، قوى رأس المال الأكاديمي عن طريق تبديل، وفي بعض الحالات قلب، التراتبية الأكاديمية التقليدية. بعبارة أخرى، بينما يمتلك رأس المال الأكاديمي قيمة معينة داخل فضاء مراكز الأبحاث، فإن أشكال رأس المال الأكاديمي التي تملك القدر الأكبر من الشرعية غالبًا ما تحظى بقيمة أقل في الجامعة، والعكس صحيح. وربما كان أفضل توضيح لهذه النقطة هي حقيقة أن الإصدارات التي يقوم الأقران الأكاديميون بمراجعتها، وهي الضمان الرئيس للشرعية داخل النظم الجامعية، لا تصنع مكانة حقيقية (أو لا تصنع مكانة تقريبًا) في عالم مراكز الأبحاث. وفي الواقع، فإن عددًا قليلًا من خبراء السياسة هم من يذكرون أنهم يقرأون كبرى المجلات العلمية في تخصصهم، ويخصّصون وقتًا أو طاقة أقل للنشر فيها. وفي الوقت نفسه، تحمل أشكال رأس المال الأكاديمية ذات الأهمية الثانوية في المجال الأكاديمي، قيمة كبيرة في فضاء مراكز الأبحاث. على سبيل المثال، يصرّ كثير من مراكز الأبحاث على استعراض صلتها بالجامعات بشكل رمزي – كأن تشير إلى طاقم خبرائها باعتبارهم «باحثين» أو «زملاء» دون النظر إلى درجاتهم أو ألقابهم العلمية الفعلية. وتنشئ مراكز أبحاث أخرى مناصب لكرسي موقوف تذكّرنا بكراسي الأستاذية الجامعية. ولنأخذ بضع أمثلة على ذلك: فلدى مؤسسة التراث زمالة تشنج جو-يونج للدراسات السياسية، ولدى بروكينجز كرسي

بروس وفيرجينيا ماكلوري في الدراسات الاقتصادية، أما معهد المشروع الأميركي فلديه منحة جوزيف جيه. وفيوليت جاكوبز في دراسات الرعاية الاجتماعية. وتصف مراكز أبحاث أخرى عملها باستخدام اصطلاحات أكاديمية. ففي عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، أنشأ معهد كاتو فرعًا سماه «جامعة كاتو» قدّم حلقات نقاشية تعليمية للتحرريين الطموحين.[٨٤] وأخيرًا، يختم عدد من مراكز الأبحاث، ومن بينهم مؤسسة بروكينجز، عناوينها على شبكة الإنترنت بلاحقة المؤسسات التعليمية «edu»..[٨٥]

الفكرة الرئيسة هنا هي أن الحاجة إلى التوفيق بين تحقيق الاحترام الأكاديمي والأحكام السياسية والاقتصادية والإعلامية تؤدي بكثير من مراكز الأبحاث إلى تثمين الأشكال الأقل موضوعية، «وقيمة ثابتة» في رأس المال الأكاديمي «والتي يمكن التخلص منها». فلرأس المال الأكاديمي، إذن، تكافؤ مزدوج، أي قابلية للاندماج في عالم مراكز الأبحاث الذي يعكس التعارض بين «النقاء والخطر»، حسب تعبير ماري دوجلاس (Mary Douglas).[٨٦] وعند مستوى معين، تستخدم مراكز الأبحاث رأس المال الأكاديمي لتقوم بنوع من طقوس تطهير الذات. ويجب على السوق والإعلام وعالم جماعات الضغط، الذين تشوّهوا بسبب اقترانهم بالحكومة، «تكريس» أنفسهم لإقامة علاقة بالعالم شبه المقدّس للإنتاج الفكري والشخصية الفكرية للسلطة الكهنوتية. مع ذلك، لأن وفرة رأس المال الأكاديمي تهدّد بتهميش مركز الأبحاث في المنافسة على التمويل، والاتصال السياسي، والتواجد، فإن لرأس المال الأكاديمي أثرًا انتهاكيًا أيضًا. (فكما يشير دوركايم في كتابه **الصور الأولى للحياة الدينية**، فإن «كل انتهاك يحتوي على تقديس، لكنه تقديس رهيب لهذا المقدس أيًا من كان.»[٨٧])

وهناك نقطة مشابهة يمكن تناولها تتعلق بالصور الأخرى لتدوير رأس المال في عالم مراكز الأبحاث. على سبيل المثال، يمكن أن يكون أفضل ضمان للاتصال السياسي لأي مركز أبحاث، نظريًا، هو إقامة شراكة رسمية مع أي جهة حكومية رسمية أو مع أي حزب سياسي. مع ذلك، وكما رأينا بالفعل، تحوي مثل هذه الشراكات أخطارًا بداخلها؛ لأنها تهدّد مركز الأبحاث دائمًا بتقويض جهوده لكي يبدو مركز أبحاث مستقلاً. وبالتالي، فإن أكثر صور رأس المال السياسي تقديرًا هي الأشكال الضمنية التي ينفذها خبراء السياسة الذين يتسمون بالدهاء السياسي. وينطبق هذا أيضًا على رأس المال الاقتصادي، ما دام يمكن لمركز الأبحاث في الأساس أن يحصل على المال عن طريق المشاركة في أنشطته الخاصة التي تدرّ عائدًا، مثل إقامة المؤتمرات أو رسوم العضوية أو بيع ما يصدره من كتب ودوريات خاصة به. ولكن حتى بعد أن نضع في الاعتبار سوق هذه السلع المحدود (أي حقيقة أن أغلب المنتجات التي يمكن لمركز الأبحاث أن يبيعها لا

يمانع غيرهم في منحها مجانًا)، فهناك خطر «إستراتيجي» في مسألة بيع منتجات المركز. مع ذلك، كلما زادت الصفة التجارية في منتجات مركز الأبحاث، قل تصديق ادعاءاته بأنه مستقل عن السوق. ولا غرابة إذن في أن العائد الذي يحصل عليه مركز الأبحاث بنفسه يكون نصيبًا صغيرًا نسبيًا من الدخل الذي تجمعه معظم مراكز الأبحاث (انظر الشكل ٤-٢). وبدلًا من ذلك، تعتمد معظم مراكز الأبحاث على خليط من تبرعات المؤسسات والشركات والأفراد.



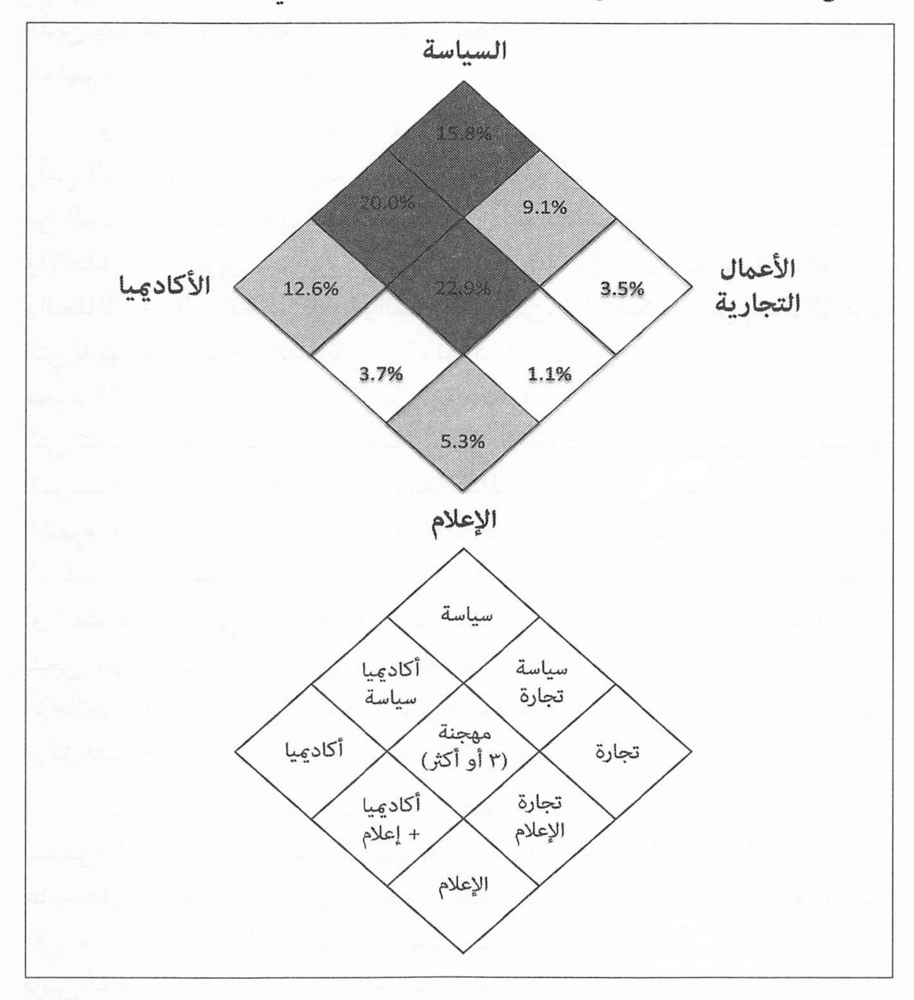
الشكل ٤-٢ مصادر عائدات كبرى مراكز الأبحاث، ٢٠٠٨. المصادر: استمارات ضرائب مصلحة الضرائب ٩٩٩ . ملحوظة: يتضمن العائد الأصيل للمراكز دخل الاستثمار (الأوراق المالية، الفوائد على المدخرات إلخ.) ورسوم المؤتمرات والعضوية، وإيرادات الإيجار وحصيلة بيع المطبوعات. ولأن معهد هوفر لا يسجل عائد ضريبة الدخل الخاصة به، فإن هذه الأرقام تأتي من تقريره السنوي.

وبالطبع، لا تتساوى كل التبرّعات في تأثيرها الرمزي، كما يقول ممثلو مراكز الأبحاث أحيانًا. فمدير أحد مراكز الأبحاث يميّز بين المال «الخبيث» والمال «الطيّب» فيقول: «حين تحصل على المال من شركات التبغ أو غيرها من المجموعات الصناعية، فإنهم يعطونه لك لغرض محدّد تمامًا. فالمؤسسات، التي لا أعتبرها نماذج للبر والإحسان، ليس لديها هذا النوع من الاهتمام الضيق بما نحن بصدده. ففي معظم الأحيان، كنت سأقول إن المال أنظف حتى وإن لم يكن نظيفًا ١٠٠٪.»[88] لذا فإن الأساس الاقتصادي لأي مركز أبحاث ليس القدرة على جني أرباح مباشرة في حد ذاتها، ولا هو عقد شراكة وثيقة مع راعٍ ثري وحيد؛ وإنما هو طاقم من خبراء السياسة «الذين ينظمون مشاريع» على أعلى مستوى، أو هؤلاء الذين يملكون الأساليب والمهارات والفطنة اللازمة لجمع الأموال، ويوجّهون عملهم للسوق من أجل التبرعات.

ويساعد هذا الإطار نفسه على تفسير سبب أن امتلاك أنواع معينة فقط من رأس المال الإعلامي له قيمة خاصة بين خبراء السياسة. وكما يمكن أن نتوقع من المناقشة السابقة، فإن كثيرًا من مراكز الأبحاث تستحوذ على وسائل الشهرة والانتشار، عن طريق نشر دورياتها وكتبها الخاصة، وإرسال نشراتها الإليكترونية، والحفاظ على المواقع المتطورة والمدوّنات. لكن، مثل أشكال رأس المال الأخرى التي لديها قدر وافر من الدعاية الذاتية، تهدّد دائمًا بجعل مركز الأبحاث يبدو وكأنه مجرد آلة رسائل أو شركة علاقات عامة متنكّرة. بعبارة أخرى، إن الشهرة الذاتية التي تتسم بالشفافية قيمتها في فضاء مراكز الأبحاث أقل من الشهرة التي منحتها المؤسسات الإعلامية الخارجية. وتبعًا لذلك، فإن أفضل إستراتيجية لاكتساب الشهرة هو نيل اهتمام الصحفيين، وهذا في حد ذاته يتطلب طاقمًا من خبراء السياسة الذين يملكون رأس مال إعلاميًا داخليًا، أو أقلامًا وآراء أحد الصحفيين أو المتخصصين في الإعلام. وقد طرحت في النموذج الطبوغرافي أن أهم ما ينبغي على مركز الأبحاث عمله للحفاظ على تحالفاته السياسية وتمويله وانتشاره الإعلامي ومصداقيته الفكرية، هي أن يوظّف خبراء سياسيين يتواجدون بالقرب من مركز فضاء مراكز الأبحاث، أو بين مجالاته الأساسية.

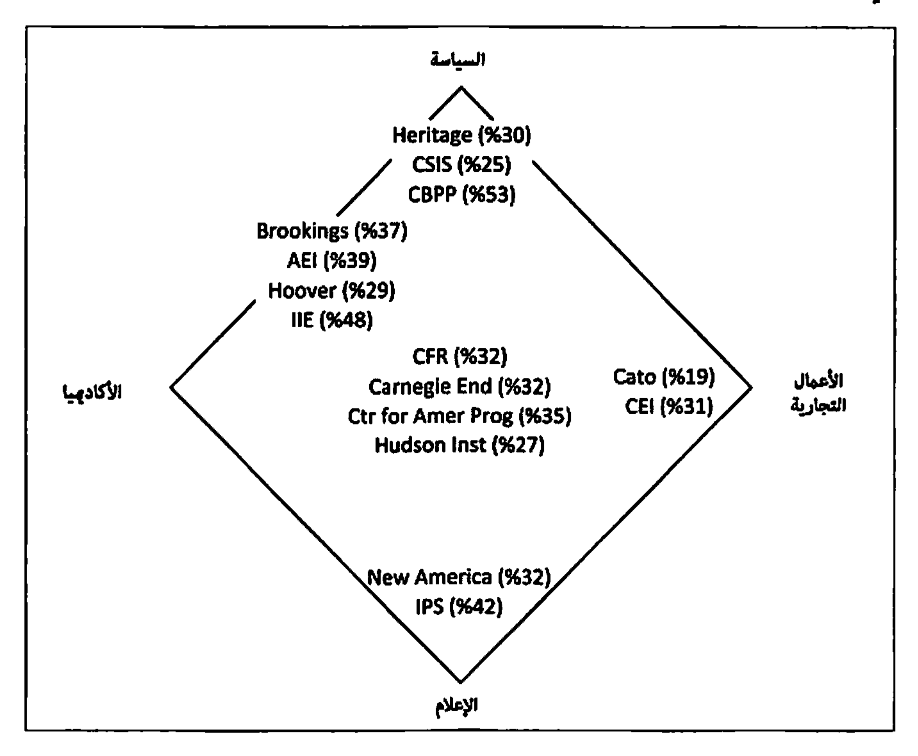
إن الدور متعدّد الأوجه الذي يتضمنه هذا الموقف يصعب التحكم به لسببين؛ لأن كل عنصر من عناصره يتطلب تعلمًا اجتماعيًا مكثفًا، ولأنها بصفة عامة على خلاف مع بعضها البعض. فكما يشكو رئيس أحد مراكز الأبحاث: «في معظم الأحيان لا تجتمع كل هذه المهارات في شخص واحد، لذلك... فإنني أعتقد أن كل شخص نوظّفه لديه جانب أقوى من الآخر.»[89] ويذكر نائب رئيس أحد مراكز الأبحاث ملاحظة مماثلة فيقول: «إن من الصعب حقًا أن تجد

شخصًا ذكيًا ومطلعًا، ويتمتع أيضًا بقدرة على الكتابة بوضوح وبصورة فعالة لغير الخبراء، ويمكنه التحدث إلى الإعلام لتقديم تسجيلات صوتية.» في حين يحتمل أن يكون للباحثين الأكاديميين «نظرة ضيقة»، فإن المتخصصين السابقين في السياسة «يحتمل أن تكون لديهم المهارات التي تجعلهم قادرين على التواصل والتحدث في تسجيلات صوتية. مع ذلك فإن الجانب الآخر لهذا هو الثقل، فهم لديهم درجات دكتوراه بشكل عام.» كما إنهم لم يصنعوا خبرة تتجاوز نوع الأشياء ذات «التحوّل السريع».»[٩٠] ولكي يعوّضوا هذا النقص، تقوم مراكز الأبحاث عادة بتوظيف خبراء السياسة الذين لديهم خلفية مهنية في أماكن مهنية متعدّدة. ويوضّح الشكل ٣-٤ مدى واسعًا من المسارات المهنية الممكنة في فضاء مراكز الأبحاث.



الشكل ٤-٣ توزيع خبراء السياسة داخل فضاء مراكز الأبحاث حسب الخلفية المهنية.

ولبناء هذا الشكل، وضعت رمزًا للخلفيات المهنية التي ذكرها كل خبراء السياسة بأنفسهم لدى ٢١ من أكبر مراكز الأبحاث التي تتوافر لديها هذه البيانات (وعددها ٨٩٨). وكما يشير الجزء السفلي من الشكل البياني، تمّ تقسيم البيانات إلى تسع فئات بنائية أصلية، بالإضافة إلى فئة «أخرى» إضافية.[٩١] وعلى الرغم من أن خبراء السياسة يتبعون مسارات مهنية متعددة داخل مركز الأبحاث، فإن نتيجة واحدة يمكننا أن نخلص إليها من هذا الشكل: هي أن من الشائع بين خبراء السياسة أن يكتسبوا خليطًا من المهارات المهنية قبل أن يلتحقوا بالعمل في مركز الأبحاث. وقد ذكر ٥٦,٨ بالضبط من الأعضاء الخبراء الذين يضمهم هذا الشكل أن لديهم خبرة وظيفية في واحد أو أكثر من المجالات الراسخة الأربعة في أحد مراكز الأبحاث - وإذا وسّعنا فكرتنا عن «التهجين المهني» لضم من كانوا يعملون سابقًا في أحد هذه القطاعات، بالإضافة إلى القطاع الذي لا يهدف للربح، فإن الشكل سيقفز إلى ٧١,٦٪. والمدهش أن ٢٢,٩٪ من خبراء السياسة ذكروا أن لهم خبرة عملية في ثلاثة أو أربعة مجالات رئيسة راسخة.



الشكل ٤-٤ مجموعة من مراكز الأبحاث تم اختيارها حسب الخلفية المهنية لخبراء السياسة.

ويجمع الشكل ٤-٤ نفس البيانات على مستوى المؤسسات، ويضع عدة مراكز أبحاث تحليليًا داخل فضاء مراكز الأبحاث. ومرة أخرى، نأخذ فكرة عن بنية المجال الداخلية. ففي مؤسسة بروكينجز ومعهد المشروع الأميركي ومعهد هوفر ومعهد بيترسون للاقتصاد الدولي، على سبيل المثال، ذكر أكبر عدد من خبراء السياسة خبرات مختلطة في المجالين الأكاديمي والسياسي. وعلى النقيض، في مراكز الأبحاث ذات «الأيديولوجية» المعلنة، مثل مؤسسة التراث، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومركز الأولويات السياسية والمالية، ذكر معظم خبراء السياسة خلفيات مهنية في مجال السياسة فقط. وفي الوقت نفسه، هناك مركزا أبحاث أقرب إلى الطرف الاقتصادي للمجال: «معهد كاتو»، و«معهد المشروع التنافسي». وبالتحرك حول محيط المجال، نجد أيضًا مركزي أبحاث («معهد الدراسات السياسية»، و«نيو أميركا») يوظفان أعدادًا كبيرة من خبراء السياسة الذين لهم خلفيات في الإعلام، ولاسيما الصحفيين السابقين. وأخيرًا، يسود مجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ومركز التقدّم الأميركي ومعهد هادسون خلفيات مهنية «مهجّنة». هذه هي مراكز الأبحاث التي ذكر فيها معظم خبراء السياسة خبراتهم المهنية المختلطة قبل التحاقهم بالعمل في مركز الأبحاث. ومما يستحق الذكر أيضًا أنه ما من مركز أبحاث في قاعدة بياناتي سادت فيه الخلفية المهنية الأكاديمية وحدها. بعبارة أخرى، حتى المؤسسات ذات الشهرة العلمية الأكبر، مثل بروكينجز وهوفر، تميل إلى توظيف الباحثين الأكاديميين السابقين الذين لديهم أيضًا خبرة في السياسة أو التجارة أو الإعلام.

نحو طبولوجيا اجتماعية لفضاء مراكز الأبحاث

إننا الآن في موقف أفضل يمكننا من فهم الاختلافات بين مراكز الأبحاث. نقطة انطلاق هذه المناقشة هي أن هذه الاختلافات هي خاصية موجودة في المجال أو منظومة العلاقات التنافسية والجماعية بين مراكز الأبحاث. وبدلًا من تقسيم مراكز الأبحاث إلى «أنواع» يمكننا عندئذٍ تمثيل الفروق بينها حسب توجّهاتها الإستراتيجية نحو أقطاب المجال الراسخة. إن التصنيفات الموجودة تصف الأشجار ولا ترى الغابة نفسها؛ وذلك لأنها تطمس أو تغفل عن العلاقات الاجتماعية التي تضم مراكز الأبحاث. وفي حين يدخل في نطاق مراكز الأبحاث مدى واسع من المؤسسات منها ما هو موجود في عمق المجال الأكاديمي، ومنها ما ينبع من الشركات التجارية، والأحزاب السياسية وشبكات النشطاء والحركات الاجتماعية والجهات الإعلامية، فإن الأهم من خصائص أي مؤسسة هو أن مراكز الأبحاث في مجموعها تصنع عالمًا منظمًا اجتماعيًا له «قواعده» الخاصة به وتسلسله الهرمي. ولنوضّح الآن طبوجرافية هذا الفضاء.

إن نقطة الانطلاق في هذه المناقشة هي إمكانية وصف هويات مراكز أبحاث معينة بصفة عامة بحسب تركيبة علاقاتها بالمجالات الأشد رسوخًا المحيطة بها. ويمكنني أن أوضّح هذه النقطة بالنظر إلى مركز أبحاث أقرب إلى القطب الاقتصادي للمجال: وهو معهد المشروع التنافسي. فمثل كل مراكز الأبحاث، يعيش معهد المشروع التنافسي نوعًا من الحياة المزدوجة. فمن ناحية، هو مؤسسة غير ربحية توظّف قائمة من العاملين المنتسبين إليها يصدرون توصيات سياسية مبنية على بعض ادعاءات الخبرة. ومن المستحيل تقريبًا أن نتغاضى عن أن معهد المشروع التنافسي قد صنع لنفسه سمعة جيدة بوصفه مدافعًا عن السياسات المؤيدة لقطاع الأعمال. ويصف فريد سميث الابن، مؤسس المعهد ورئيسه، مهمة مؤسسته كالتالي: «علينا أن نوضّح أن العمل يحتاج حلفاء في الحرب من أجل البقاء... إننا مثل «مكتب عمل يتعرض لهجوم عنيف». وربما يقرر رجال الأعمال عندما يقعون في مشكلات حقيقية أنهم بحاجة إلى حلفاء، وسيتواصلون ويقولون: «هل من أحد يمكننا مساعدته يتوازى عمله مع مصالحنا؟»»[٩٢] وفي حين أنه ليس من الممكن أن يقبل مديرو معهد المشروع التنافسي وصف «مراكز أبحاث الشركات التجارية»، كما إنهم لا يخفون أهدافهم النهائية أو مصادر دعمهم المادي. (يقول سميث: «يحتمل أن يتساوى ما لديّ من تمويل تجاري مع أي مجموعة أخرى.»[٩٣])

وبالطبع، قد يشير موظفو معهد المشروع التنافسي إلى أنه إذا كان يمكن أن تنظر الشركات الكبرى إلى مؤسستهم باعتبارها حليفًا في «الحرب من أجل البقاء»، كذلك يمكن لخصوم رأس المال الدائمين – أي التنظيمات العمالية – أن تعتمد على مراكز أبحاث معينة للدعم الفكري. وكما ذكرت من قبل، هناك مثال لمركز أبحاث مناصر للعمال هو «معهد السياسات الاقتصادية» الذي تأسس عام ١٩٨٦ على يد مجموعة من رجال الاقتصاد الليبراليين، ومن بينهم من أصبح بعد فترة قصيرة وزير العمل روبرت ريتش. وخلال تاريخه البالغ ٢٥ عامًا، صنع معهد السياسات الاقتصادية لنفسه سمعة طيبة بوصفها مؤسسة تتحدث نيابة عن الحركة العمالية. وفي حين يتنازع المعهد دائمًا حول تسمية «مركز أبحاث مدعوم من العمال» – وهي فكرة بحثتها آنفًا – كان يقبل في السنوات الماضية ما وصل إلى ٤٠٪ من تمويلها من الاتحادات العمالية. ومن ثم فإن صورة المجال مفيدة لإدراك أوجه التشابه والاختلاف بين «معهد المشروع التنافسي» و«معهد السياسات الاقتصادية». على سبيل المثال، ينعكس قربهما من الطرف الاقتصادي للمجال (أو المنطقة المرتبطة بالسوق في فضاء مراكز الأبحاث) في حقيقة أن كلًا من المؤسستين ركزت اهتمامها مباشرة على الاقتصاد والسياسات التجارية، مثل «اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA)». وفي الوقت نفسه، يمكن تفسير حقيقة أن المعهدين بصفة

عامة يتخذان مواقف فكرية متباينة تجاه هذه القضايا، عن طريق مقارنة علاقاتهما برأس المال والعمال. فحتى في الحالات النادرة التي تتفق فيها المؤسستان في قضية معينة، فإن ذلك عادة يكون لأسباب مختلفة. على سبيل المثال، انتقدت كل منهما «اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية» ولكن لأسباب مختلفة: فكان معهد المشروع التنافسي يرى أن الصفقات الجانبية للاتفاقية منعت التجارة الحرة بإضافة قواعد تنظيمية بيئية وعمالية، في حين كان معهد السياسات الاقتصادية يرى أنها تحرم العمال الأميركيين من الوظائف.[٩٤]

وبالطبع، لا تستمد كل مراكز الأبحاث هوياتها الأساسية من علاقاتها بالمجال الاقتصادي. فهناك مراكز لها صلات أوثق بالمجال الحكومي. وربما كان أفضل مثال لمراكز الأبحاث شبه الحكومية هي مؤسسة الأبحاث والتطوير «راند (RAND)» التي تستمد معظم مواردها من وزارة الدفاع الأميركية مباشرة. ويمكن وصف «راند» وبنات عمومتها اللاتي لهن صلات بالدفاع (مثل «ميتر (MITRE)»، ومركز تحليلات القوات البحرية Center for Naval Analyses (CNA، و«معهد هادسون) بالطريقة نفسها، يمكن لمركز أبحاث آخر أن يُذكر بوصفه نظير «راند» في السياسة الداخلية وهو المعهد الحضري the Urban (Institute الذي تأسس عام ١٩٦٨ بناءً على طلب جونسون وايت هاوس (House) Johnson White لإجراء بحث على تنفيذ سياسات برامج «المجتمع العظيم»(*) الاجتماعية وتقييمها. وتلقي المعهد الحضري معظم تمويله، منذ بدايته، من الوزارات الحكومية مثل وزارة الإسكان والتنمية الحضرية ووزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية (والتي سميت في ما بعد وزارة الخدمات الصحية والإنسانية) ووزارة العمل.

وهناك مراكز أبحاث أخرى تتدخل في المجال السياسي أو منظومة الصراعات بين الأحزاب والسياسيين والمتخصصين في الشؤون السياسية (مثل منظمي الاستطلاعات ومستشاري الحملات الانتخابية)، والنشطاء حول قوى التفويض والتمثيل السياسي. وثمة مثال واضح لمركز الأبحاث الذي يستمد هويته الأساسية من صلاته بالمجال السياسي وهو «معهد السياسة التقدمية»،

(*) كان المجتمع العظيم مجموعة من البرامج المحلية في الولايات المتحدة أطلقها الرئيس ليندون جونسون في ١٩٦٤-١٩٦٥. وكان هدفها الرئيس القضاء على الفقر والظلم العنصري. وأول من استخدم مصطلح «المجتمع العظيم» هو الرئيس جونسون، وذلك خلال كلمة ألقاها في في جامعة أوهايو، ثم تكلم عن البرنامج بمزيد من التفصيل أثناء وجوده في جامعة ميشجان. وقد أطلقت برامج الإنفاق الرئيسة الجديدة التي تناولت التعليم والرعاية الطبية والمشاكل الحضرية، والنقل خلال هذه الفترة. (المترجمة)

الذي أنشئ عام ١٩٨٩ باعتباره الذراع البحثي «لمجلس القيادة الديمقراطية»، القاعدة المؤسسية لحركة «الديمقراطي الجديد».[٩٥] ويوجد اثنان من مراكز الأبحاث الأقل شهرة في هذه المنطقة من المجال مرتبطان بائتلافات تشريعية في الكونجرس: ذا نورثإيست ميدويست انستيتيوت (معهد شمال شرق الغرب الأوسط)، ومعهد كاليفورنيا. وقد أنشئت كل من هاتين المؤسستين على يد جماعات برلمانية إقليمية تسعى للتأكيد على اتفاق الحزبين على القضايا التي تؤثر على مناطقهم الجغرافية. ويمكننا أيضًا تحديد مراكز أبحاث متعددة تعتمد على شبكات النشطاء في معظم مواردها وفي الاتصال السياسي والشرعية. على سبيل المثال، لكل حركة من الحركات التقدمية الكبرى في نصف القرن الماضي مركز أبحاث واحد على الأقل مرتبط بقضيتها بوضوح. فيصف معهد وورلد ووتش نفسه، مثلًا، بأنه يقوم «بدور جوهري في الحركة البيئية العالمية»، في حين أن المركز المشترك للدراسات السياسية والاقتصادية كرس نفسه للكفاح من أجل الحقوق المدنية. كذلك، يصف معهد أبحاث سياسات المرأة، وهو مركز أبحاث تديره عالمة الاجتماع هيدي هارتمان (Heidi Hartmann)، نفسه دائمًا بأنه مركز الأبحاث الأساسي للحركة النسائية.

وكما ذكرت من قبل، فإن أشد الشبكات الناشطة تمثيلًا في فضاء مراكز الأبحاث هي حركة المحافظين. ولهذا السبب تحديدًا، هناك تمايز شديد بين مراكز الأبحاث اليمينية التي تختلف حسب التوجّه والرؤية. ومثال ذلك، تصور كل من مؤسسة التراث ومعهد المشروع الأميركي ومعهد مانهاتن والمركز القومي للتحليل السياسي نفسها حاملة شعلة المحافظين في كافة الأمور، هناك مراكز أبحاث أخرى مرتبطة بمجموعات فرعية يمينية معينة. وكان معهد كاتو، مثلًا، بمثابة منارة الحركة التحررية لفترة طويلة. (وقد قال أحد خبراء السياسة في معهد كاتو لصحيفة واشنطن بوست عام ١٩٩٩: «إننا مقاتلون، وكلنا نعمل هنا لأننا نريد أن نغير العالم.»[٩٦]) ومما يستحق الذكر أيضًا في هذا السياق «مشروع القرن الأميركي الجديد»، وهو مركز أبحاث استمر في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ بوصفه قاعدة مؤسسية لحركة السياسة الخارجية للمحافظين الجدد. وقد استمر عدد كبير من أعضاء هذا المركز المؤسسين (ومن بينهم ريتشارد بيرل، وبول فولفوفيتس، ودونالد رامسفيلد) في القيام بأدوار رئيسة في إدارة جورج دبليو بوش.[٩٧] وأخيرًا، هناك مراكز أبحاث عديدة مرتبطة بسياسيين ونشطاء محافظين بارزين، مثل مؤسسة الكونجرس الحر (Free Congress Foundation)، ومعهد الحرية (Liberty Institute)، ومؤسسة التقدم والحرية (Progress and Freedom Foundation).

كذلك تظل هناك مراكز أبحاث أخرى تتداخل مع مؤسسات الإنتاج الثقافي الكبرى في المجتمع الأميركي، ومن بينها الجامعات ووسائل الإعلام. وفي الفئة السابقة، من أكثر الحالات وضوحًا «معهد هوفر» و«المكتب القومي للبحوث الاقتصادية». ويفخر معهد هوفر بمجموعة من الخبراء تضم عددًا كبيرًا من أساتذة الجامعة، ينتمي معظمها إلى أصل مؤسسة هوفر وهي جامعة ستانفورد. كذلك يستغل المكتب القومي للبحوث الاقتصادية سمعته العلمية، ويُعد من بين «أفراد أسرته» مئات من أساتذة الجامعة بدوام كامل، غالبيتهم العظمى من رجال الاقتصاد. وأخيرًا، يشتهر عدد قليل من مراكز الأبحاث بصلاته المباشرة بمجالي الإعلام والصحافة. وخير مثال في هذا الإطار هو «مؤسسة نيو أميركا»، وهي مركز أبحاث تأسس عام ١٩٩٩ على يد تيد هولستاد (Ted Halstead)، ومايكل ليند (Michael Lind)، وشيرلي شوييننجر (Sherle Schwenninger). وتماشيًا مع أصولها الصحفية (حيث كان ليند رئيس تحرير صحيفة ناشيونال إنتريست، وكان شوييننجر أحد مؤسسي صحيفة وورلد بوليسي جورنال ورئيس تحريرها) تفوّقت مؤسسة نيو أميركا في المنافسة على الاهتمام الإعلامي بميزانية معتدلة نسبيًا. وكانت إستراتيجيتها الرئيسة هي خلق شراكات تكافلية مع جهات إعلامية بارزة. ففي عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، عقدت «نيو أميركا» اتفاقًا مع مجلة أتلانتيك منثلي لإصدار عدد سنوي مشترك من «حالة الاتحاد» يضم مقالات خبراء «نيو أميركا». وقد استغل مؤسسو «نيو أميركا» صلاتهم الاجتماعية بالمجال الصحفي في توظيف الصحفيين السابقين أو لجزء من الوقت كخبراء سياسة، مثل كاثرين بو الحاصلة على جائزة البوليتزر، وستيف كول (الحاصل على الجائزة نفسها ورئيس مؤسسة نيو أميركا الحالي)، ومرغريت تالبوت الكاتبة بصحيفة نيو يوركر. وفي وقت تأسيسها، كان استخدام «نيو أميركا» الصحفيين كخبراء سياسة أسلوبًا جديدًا نسبيًا بين مراكز الأبحاث، وإن كان أسلوبًا متوقعًا من مراكز الأبحاث الأخرى الموجّهة إعلاميًا مثل مؤسسة التراث.

تؤدي الاختلافات الموضوعية بين مراكز الأبحاث إلى صدامات معينة متوقعة بينها تشكل حركة المجال الداخلية. وفي هذا الإطار، تأمّل القصة التالية التي يحكيها أحد العاملين في مؤسسة بروكينجز عن قيامه بمغامرة لدخول أراضٍ أجنبية تعرف باسم «مؤسسة التراث»:

> «منذ بضع سنوات مضت، دعيت للمشاركة في مناظرة في مؤسسة التراث... فجهّزت أغراضي، وكان الجمهور يهتف وتعالت أصوات الاستهجان! وهذا لا يمكن أن تراه في بروكينجز مطلقًا. ثم بعد ذلك كانت المشروبات والمأكولات الخفيفة ولم يتكلم أحد معي

على الإطلاق، فأصابني الذهول. إن بروكينجز مكان مهذب للغاية، ونحن بصفة عامة لا نعقد مناظرات، لكننا لدينا طيف من الآراء على طاولة النقاش ودائمًا ما يكون كل شخص شديد التهذيب مع الآخرين. ولا يمكن أن نتخيّل أبدًا جمهورًا صاخبًا أو يهتف مستهجنًا أو أي شيء من هذا القبيل في بروكينجز. وكان واضحًا أنني غامرت بدخول معسكر العدو. وقد جاءني شخص أو اثنان ممن أعرفهم في الكونجرس وسلما عليّ، لكنه كان بالفعل موقفًا حرجًا.»[٩٨]

تحتوي القصة كل العناصر المعروفة للصدمة الثقافية، بالمعنى الأنثروبولوجي للتعبير، بما فيها الارتباك والقلق بشأن قواعد مسلم بها، وشكوك متبادلة، وإحساس بالشوق إلى ثقافة الوطن. والمدهش في الأمر بالطبع هو أن القصة كلها تحدث داخل فضاء مراكز الأبحاث.

وتتوافق الحركة المتعارضة التي وصفت هنا مع صدام ثقافي أوسع في سياسات واشنطن بين «المدّعين» و«الدواهي». وكما يقول بروس ريد مفسرًا:

«دعك من ألقاب الوظيفة والتسميات الحزبية، ستجد في واشنطن نوعين من الناس في واشنطن: مدّعين سياسيين ودواهي سياسة. ... بعض الصحفيين دواهٍ، لكن أغلبهم مدّعون. وبعض كتّاب الأعمدة الصحفية مدّعون، لكن أغلبهم دواهٍ. ويدّعي كل أعضاء الكونجرس أنهم من الدواهي، لكن كثيرًا منهم انتخبوا وهم مدعون. وأفراد جماعات الضغط مدّعون يجمعون المال بادعاء أنهم دواه. وإن مجلّتيْ واشنطن منثلي وذا نيو ريببلك وفضاء التدوين السياسي برمته يتكوّن في المقام الأول من دواه يتظاهرون بأنهم مدّعون. وملحق هوتلاين للمدّعين، أما ناشيونال جورنال فللدواهي. وويست وينج للدواهي، وكيه ستريت للمدّعين. فبعد عقدين في واشنطن كداهية يعمل وسط المدّعين، خلصت إلى أن الفجوة بين الجمهوريين والديمقراطيين لا تقارن بتلك التي بين هاتين القبيلتين.»[٩٩]

فإذا طبّقنا هذه الفئات في فضاء مراكز الأبحاث، سنجد أن «أدهى» دواهي خبراء السياسة هم من يجمعون المهارات والمؤهلات الفنية إلى ممارسة البحث السياسي. أما «المدّعون» فيدخلون المجال بمؤهلات أكاديمية أقل، لكنهم غالبًا ما يملكون معرفة سياسية عملية. وبناء على الوصف الذي يقدّمه خبراء السياسة لأنفسهم يمكن أن نقسم فئة المدّعين ونستخرج منها «أصحاب المشروعات السياسية»، الذين يتاجرون بقدراتهم في فن البيع وجمع التبرعات. وفئة «أساتذة الكلام» الذين يعتبرون البلاغة وخبرة الظهور الإعلامي رصيدهم الرئيس.

لكن النقطة الرئيسة هي أن التمييز بين المدّعين والدواهي يعكس تناقضًا بنائيًا أساسيًا في فضاء مراكز الأبحاث موجود في كافة الأيديولوجيات السياسية، وأحيانًا يطغى عليها في أذهان خبراء السياسة. وعلى سبيل المثال، يرى أحد العاملين في معهد المشروع الأميركي أن العلاقة بين مؤسسته ومؤسسة بروكينجز (وهو مركز أبحاث عادة ما يعد خصمًا أيديولوجيًا لمعهد المشروع الأميركي) أوثق من العلاقة بين معهد المشروع الأميركي وبين حليفته المحافظة «مؤسسة التراث». وحين سئل كيف تقسّم عالم مراكز الأبحاث معرفيًا، أجاب: «هناك اختلاف حقيقي بين مراكز أبحاث مثل معهد المشروع الأميركي وبروكينجز والمعهد الحضري، لنقل إنها أماكن في بعض جوانبها صور أولية من «جامعات بلا طلاب»... وأماكن مثل مؤسسة التراث، وغيرها التي تُسمى بمراكز الأبحاث والتي لديها عدد قليل من الباحثين، لكنها أميل إلى أن تكون مؤسسات ضغط تسعى إلى التأثير بشكل أوضح على القرارات السياسية حسب المجريات اليومية.»[١٠٠] وبشكل عام، فإن الفجوة بين المدّعين والدواهي تماثل ذلك التناقض ثنائي القطب بين شكلَيْ السلطة العامة والزمنية.

مع ذلك فأنا أؤكد ضرورة مراعاة الجوانب الأربعة في مراكز الأبحاث. ذلك أن هناك فرصة لأن ينشأ توتر بين كل من رأس المال الاقتصادي والسياسي والإعلامي في طريقة عملها مع بعضها البعض. ولنتذكر في هذا الصدد، حالة غير مشهورة تتعلق بمركز روزفلت لدراسات السياسة الأميركية، وهو مركز أبحاث أنشأه في عام ١٩٨٢ ريتشارد دِنِس (Richard Dennis)، وهو تاجر من شيكاغو جمع ثروة شخصية تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون دولار وهو في سن الواحدة والثلاثين، ولم يستمر هذا المعهد طويلًا. وكان دِنِس يأمل في نشر المشاركة المدنية والثنائية الحزبية في واشنطن، فخصّص خمسة ملايين دولار من حسابه الشخصي لينشئ مركز الأبحاث الجديد الذي فتح أبوابه في الكونجرس بهيئة عاملين عددها ٢٥ فردًا.[١٠١] كان مركز روزفلت يملك ظاهريًا مقوّمات اللاعب الرئيس بين مراكز الأبحاث في واشنطن. وقد وفر دِنِس لهذه المؤسسة مجموعة كبيرة من أصحاب المواهب تضم دوجلاس بينيت (Douglas Bennet)، وكان ضمن فريق الدعم التشريعي في الحزب الديمقراطي، ومسؤولًا عن المعونات الأجنبية، وكانت صحيفة واشنطن بوست تسميه «أفضل مبتكري السياسة العامة في واشنطن.»[١٠٢] ولكن سرعان ما نشأ خلاف بين دِنِس ومديري المؤسسة، فقد كان بعضهم يرى أن أجندة المؤسس لا تجاري البيئة السياسية. وفي عام ١٩٨٣، وصل الخلاف إلى نقطة الغليان، ونفّذ دِنِس ما سماه أحد نواب رؤساء المؤسسة الأوائل «حركة تطهير كبرى» للمؤسسة.[١٠٣] وكما كتبت واشنطن بوست: «طار دِنِس إلى واشنطن ...، ودخل مكتب دوجلاس جيه. بينيت، رئيس المؤسسة، وطلب منه الاستقالة.»[١٠٤]

حل روجر مولاندر (Roger Molander) محل بينيت، وكان عضوًا سابقًا في مجلس الأمن القومي وعضوًا في جماعة ضغط مهتمة بالمصلحة العامة، وكان أكثر تعاطفًا مع رؤية دِنِس. مع ذلك، وبعد أربع سنوات، تكبد دِنِس ٢٠ مليون دولار خسائر شخصية في انهيار سوق الأسهم في أكتوبر من عام ١٩٨٧، وهو تقريبًا نفس المبلغ الذي كان قد استثمره في مركز أبحاثه حتى ذلك الحين. كما تلقى صفعة عندما رفعت ضده دعوى قضائية جماعية باهظة النفقات من مستثمرين اتهموه بسوء إدارة اثنين من الصناديق الآجلة قيمتهما ١٠٠ مليون دولار. وفي مواجهة هذه التحديات الجديدة، قرر دِنِس فجأة إنهاء تجربته المكلفة في الأبحاث السياسية. ولكن حتى هذا الإخفاق لم يكتب نهاية مركز روزفلت. فبرؤية متفائلة قد يبدو انسحاب دِنِس من المؤسسة وكأنه نعمة. فبرغم كل شيء، أصبح مديرو المركز الآن أحرارًا في تخطيط مسارهم بدلًا من تلقي الأوامر من دخيل «متطفل». لكن، ثبت أن ما بدا وكأنه فرصة للتطور كان هو ما أصاب مركز روزفلت في مقتل. فقد تعثر المركز خلال العام التالي في البحث عن مصدر تمويل جديد قبل أن يغلق أبوابه في النهاية في يونيو من عام ١٩٨٩.[١٠٥]

فما الذي سبّب توقف مركز روزفلت؟ في رأيي، أن العملية الأساسية التي أدت إلى انهياره كانت الصراع الداخلي في المؤسسة بين أصحاب رأس المال الاقتصادي والسياسي. فمن جهة، كان المؤسس، ريتشارد دِنِس، الذي زوّد المؤسسة بآمال واضحة، وأن بإمكانه، بالتالي، إعداد أجندته الفكرية. ومن جهة أخرى، كان مديرو المركز، وهم مجموعة من المتخصصين في السياسة المحنّكين، ما يشكل إستراتيجياتهم هو رأسمالهم السياسي المتراكم. وكانوا يرون أن دِنِس قد استخف بأهمية الكفاءة السياسية في ممارسة البحث السياسي. (فقد قدم بينيت، الرئيس المعزول، بعد فصله مباشرة، على سبيل المثال، إلى صحيفة واشنطن بوست ما يلي دفاعًا عن نفسه: «إنني أعرف واشنطن جيدًا وأعرف كيف تعمل. ويجب أن يبدو ما أفعله بالنسبة لدِنِس غير مفهوم، تمامًا مثلما يبدو ما يفعله بالنسبة لي.»[١٠٦]) لكن عندما تسبّبت ظروف قاهرة في أن يوقف دِنِس تمويله، لم يستطع العاملون إنقاذ المؤسسة، برغم كل رأس مالهم السياسي. وحتى بعد رحيل المؤسس، لم يستطع مركز روزفلت تغيير صورة أنه كان مجرد مشروع لإرضاء غرور ممول وحيد.

وقد عبر أحد العاملين السابقين في مركز روزفلت عن ذلك بقوله: «اسمع، كان أمرًا صعبًا، ولا يزال، أن تتلقى تمويلًا من أجل ممارسات غير حزبية أساسًا. فمعظم من يرغبون في منح أموال إلى المؤسسات الموجودة على الساحة لهم أجندة من نوع آخر. لذا استمر مركز روزفلت طالما كان ممولـه الأساسي يرغب في بقائه. وعندما قرّر، بعد عدة سنوات، أن الوقت قد حان لأن يترك المركز وشأنه ليدخل اختبار السوق، لم يستمر طويلًا.»[١٠٧]

خاتمة: مراكز الأبحاث بوصفها مؤسسات غامضة

لقد وصفت مراكز الأبحاث بأنها تسكن عالمًا اجتماعيًا غريبًا يعني تحقيق المركزية فيه أن يضع المرء نفسه موضع اللاعب المنتمي، وإن كان على الهامش، إلى كل من المجالات الأربعة ذات الصبغة المؤسسية الشديدة (وهي المجالات الأكاديمية والسياسية والتجارية والإعلامية)، في حين ترتبط الهامشية بالمؤسسات التي تشارك بجدية في أي من هذه المجالات الأربعة نفسها. وسيكون أفضل سؤال، دون شك، عند هذه النقطة هو: لماذا تتولى أي مؤسسة طوعًا عمل هذا التوازن الشاق؟ بعبارة أخرى، لماذا تزعج نفسها بالاهتمام بأسس الأحكام الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية كلها في آن واحد، ولا تتفوّق ولا تفشل تمامًا في أي منها؟ بالطبع هناك احتمال واحد، وهو أن الإستراتيجية نفسها إستراتيجية مضلّلة وأن مراكز الأبحاث في الأساس مؤسسات منقسمة على نفسها. والمؤكد أنه بدلًا من أن نستبعد هذا الاحتمال، دعني أشير إلى أن الاستخدام التقليدي لأسلوب نظرية المجال الذي أوصيت به يؤدي في النهاية إلى النتيجة نفسها. فحسب المنطق الذي يقترن بالمجالات عادة ما تترسخ السلطة الموجودة في مجال ما في مبدأ التميّز: فإن أصحاب المجال يبنون شكل سلطتهم لدرجة أنهم ينجحون في فصل أنفسهم بصورة جماعية عن المجالات الأخرى، عن طريق احتكار تقييم إنتاجهم. ولكن، في حالة مراكز الأبحاث، يمكن أن نرى أن هذا الوصف لا ينطبق تمامًا. فبرغم أن مراكز الأبحاث تسعى إلى إقرار شكل غريب من أشكال الاستقلال، فإن إستراتيجيتهم في عمل هذا تتضمن إشارة إلى «اعتمادهم» على المؤسسات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية.

لذلك، يبدو أن التطبيق التقليدي لنظرية المجال يضعنا في مأزق بسبب تصوير مراكز الأبحاث باعتبارها أعضاء في مجال «أدنى»، كما إن هدف الفصل في حد ذاته لا طائل منه. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تصبح مراكز الأبحاث لاعبين أساسيين في أي من مجالاتها الأم، ما دامت «روابطها الأربعة» تتطلب أن تظل دائمًا على هامش كل منها. على سبيل المثال، نجد أن الإستراتيجية الأساسية المتاحة لأي مركز أبحاث لفصل نفسه عن المؤسسات ذات الصبغة السياسية الواضحة، هي الالتزام بمعايير الكفاءة البحثية (أو على الأقل عرض مظاهرها الخارجية). كذلك، فإن الإستراتيجية الأساسية المتاحة لأي مركز أبحاث لتمييز نفسه عن الأكاديميا هي أن يُخضع إنتاجه لقواعد المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية.

إذا كانت المشكلة التي أشير إليها تبدو غريبة حين عرضها في هذه الأطر النظرية، فدعني أوضحها بمثال محدد. ولنستحضر مرة أخرى في مؤسسة التراث،

التي هي بكل المقاييس أحد أنجح مراكز الأبحاث خلال العقود الأربعة الماضية. كيف يمكن أن نصف طبيعة «قوة» مؤسسة التراث أو تأثيرها؟ الأمر المحيّر هو أنه تقريبًا بأي معيار تقليدي للقوة سنجد شيئًا ينقصها - سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا. على سبيل المثال، فإن مؤسسة التراث، برغم تمويلها الضخم، ليست قوة اقتصادية حقيقية كبيرة، إذ تطغى على أصولها المالية أصول مؤسسات سياسية أخرى عديدة (مثل جماعات الضغط وجماعات المصالح الكبرى) ناهيك عن الشركات التجارية. (ولو كانت مؤسسة التراث شركة خاصة، مثلًا، فلن تدخل ضمن قائمة أكبر مائة شركة في الولايات المتحدة.) فعليها، مثل أي مركز أبحاث آخر، أن تنافس على اهتمام السياسيين ورجال الحكومة. كذلك لا يصح القول إن مؤسسة التراث امتلكت قدرًا كبيرًا من السلطة الثقافية، لاسيما خارج الدوائر المحافظة تحديدًا. وفي هذا الصدد، فإن ادعاءها الخبرة ضعيف. فكما يذكر وايريك نفسه في إحدى المقابلات الشخصية: «حين أطلقنا مؤسسة التراث... لم يكن لدينا خبراء. لكن كانت لدينا حفنة من الشباب المتحمس صاروا خبراء بمرور الوقت. لكن عندما جاءوا عندي، لم يكن أحد يعرفهم.»[١٠٨] وفي الواقع، توظّف مؤسسة التراث، إلى يومنا هذا، عددًا قليلًا نسبيًا من حملة الدكتوراه، ونادرًا ما ينشر العاملون في القسم السياسي بها أعمالهم في مجلات علمية. وأخيرًا، برغم دهاء المؤسسة الإعلامي الشديد، فإنها لا تسيطر فعليًا على وسائل الدعاية، بل لا بد أن تعتمد على الصحفيين ورجال الإعلام في إعلان رسالتها.

وربما كانت أكثر الأمور المسببة للحيرة هي أن كل عنصر في إستراتيجية مؤسسة التراث يبدو أنه تقوّض كافة العناصر الأخرى. على سبيل المثال، بنفس الدرجة التي تنشئ بها مؤسسة التراث روابط «داخلية» مع الجمهوريين، فإنها تخاطر بأن تكون ذراعًا للحزب، ومن ثم تعوق أي محاولة يمكن أن تقوم بها لتوليد مصداقية فكرية بكل ما في الكلمة من معنى. وثمة احتمال واحد، كما ذكرت، هو أن مؤسسة التراث هي ببساطة مؤسسة منقسمة على نفسها. مع ذلك، أعتقد أن القفز إلى هذه النتيجة يعني التفكير في قوتها وتأثيرها على نحو خاطئ. فما الذي حققته مؤسسة التراث، على أرض الواقع؟ تذكر أن من أسسوها اعتمدوا على مصادر متعددة، ومنها الصلات الاجتماعية بالجمهوريين في الكونجرس، والمعرفة الوثيقة بالإجراءات التشريعية والتنفيذية، والعلاقات الشخصية برجال الأعمال الأثرياء (وأبرزهم قطب صناعة البيرة جوزيف كوورز). وإدراكًا لأهمية العلاقات الإعلامية، قامت المؤسسة أيضًا بتوظيف صحفيين سابقين ومتخصصين في العلاقات العامة للعمل في وظائف إدارية أساسية. وقد أضاف مؤسسو التراث إلى كل هذا قدرًا قليلًا لكنه ملحوظ من رأس المال الأكاديمي. تذكر أيضًا أن هذه

التركيبة من المصادر أتاحت لمؤسسة التراث إيجاد إنتاج جديد مهجّن كان مفيدًا للنشطاء ورجال السياسة والإعلام. (وبصفة خاصة، أصبحت مؤسسة التراث تشتهر بتقاريرها السياسية الموجزة، ووثيقة الانتقال الرئاسي دليل القيادة.)

ولإدراك أهمية هذه المساهمة في الإطار السوسيولوجي، علينا أن نبتعد عن لغة «التميّز»، وأن نتحدث بدلًا من ذلك عن «غياب التميّز». بعبارة أخرى، أرى أن مصدر قوة مؤسسة التراث الرئيس لم يكن قدرتها على احتلال مجال معين في حد ذاتها، وإنما قدرتها على طمس الحدود بين المجالات. وتنطبق الفكرة نفسها على مراكز الأبحاث بصفة عامة، إذ تكمن قدرتها الأساسية في المطالبة لنفسها بدور وسيط في الهيكل الاجتماعي. وترتكز معقولية هذا المطلب على قدرتها على صنع خليط المصادر المأخوذة من مجالات أخرى. ولقد وصفت عبر هذا الكتاب أهمية هذه القوة من منظور هيكلي واسع. ومن هذه الزاوية، كانت نشأة مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة نتيجة للصياغة التاريخية الجديدة لمجال القوة الأميركي الذي بدأ في القرن التاسع عشر مع ظهور المجالين الأكاديمي والعلمي الاجتماعي، واستمرارهما مع التوسع في المجال البيروقراطي (وعلى نحو أوسع، مع تطور السلطة القانونية - العقلانية بوصفها مبدأ للشرعية). ومن أهم نتائج هذه الصياغة الجديدة أن أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي اتجهوا سريعًا إلى زيادة الاستعانة بالسلطة العلمية والفنية في ممارساتهم.

ومن هنا، ومع ضرورة إدراك أن نشأة مراكز الأبحاث كانت جزءًا لا يتجزأ من تنامي تأثير العلم والخبرة الفنية في العالمين السياسي والاقتصادي، فإن حدود هذه الصياغة تنطوي على مفارقة، وهي أن مراكز الأبحاث تدّعي امتلاك الخبرة، ولكنها في الوقت نفسه تثير أسئلة أساسية عن معنى مصطلح «الخبرة» نفسه وقيمتها في المجتمعات الحديثة. فمن الذي يعد «خبيرًا»، وأي الخبراء (وأي أشكال الخبرة) لها أعظم التأثير؟ وما التراتبية التي تنتظم فيها السلطات الثقافية التي تتنافس على التأثير في صناعة السياسات والحوار العام؟ إن محور تحليلي في هذا الفصل هو تشكيل فضاء مراكز الأبحاث - بوصفه منظومة لإنتاج المعرفة يشغلها خبراء يتوقف نجاحهم على إستراتيجية إخضاع الذات للمطلب السياسي والبيروقراطي والاقتصادي والإعلامي (وهو إخضاع للذات يكاد يكون خفيًا؛ لأنه يتم طواعية من جانب أكبر خبراء السياسة) - هو أحد مظاهر حركة نزع الآلية عن المجال العلمي، وبرغم التنوع الكبير في توجّهات مراكز الأبحاث نحو أخلاقيات الإنتاج العلمي، وبرغم تلك الضبابية التي تحيط بها، فمن الواجب دراستها في سياق تنامي الأخطار التي تحيق باستقلالية العلم نفسه.[١٠٩]

تتضح هذه النقطة، على أفضل ما يكون، عندما نتناول وظيفة مراكز الأبحاث من منظور رجل السياسة. فبرغم أن السياسيين الأميركيين لا يسعهم دائمًا أن يستبعدوا الادعاءات العلمية تمامًا، فإن وجود عالم واسع من مراكز الأبحاث مستقر ومتمايز داخليًا، يسمح لهم «بتسوّق» الخبرة السياسية التي تدعم مواقفهم المحدّدة سلفًا. ومن ثم تواجه أشكالًا متعدّدة من الخبرة بنظائرها. وبالتالي، عندما لا يناسب أغراضهم معرفة علمية اجتماعية تمّ إنتاجها على نحو مستقل، يلجأ السياسيون إلى طلب دعم خبراء السياسة المستعدين لأن يمهروا مواقف هؤلاء السياسيين بخاتم المصداقية العلمية والفنية. وهكذا، فإنني أرى أن «قوة مراكز الأبحاث» تكون في ذروتها عندما تكون بلا تأثير سياسي مستقل من أي نوع – أي عندما تبلغ أقصى درجات انخراطها في عملية دعم الوصفات السياسية التي تحددها المصالح السياسية والاقتصادية لا غيرها.

ولكن كيف يكون هذا شكلاً من أشكال «القوة»؟ أوضّح ذلك باستخدام تشبيه، إنها قوة أشبه بقوة الشاهد الخبير الذي يُستدعى في المحكمة، ليس لإقناع القاضي أو هيئة المحلفين، بل لتقويض سلطة خبير لدى الطرف الآخر. وحتى لو لم ينجح في دفع المستمعين لتبني وجهة نظره، فإن هذا الخبير الثاني قد ينجح في إثبات «الريبة» أو عدم اليقين (أو يشير على الأقل إلى الحاجة إلى خبير ثالث يرجّح بين الخبيرين الأولين). ويمكن لمراكز الأبحاث أن تحدث تأثيرًا من خلال إنتاج أشكال شديدة الانحطاط من المعرفة العلمية الاجتماعية – أقصد بذلك معرفةً لن يقرّها كعلم اجتماعي أغلب المتخصصين في العلوم الاجتماعية أو المستقلين. بتعبير آخر، حتى عندما لا تقنع هذه الوصفات أحدًا إلا من يعتنقون هذه الآراء مسبقًا، فإن مراكز الأبحاث قد تنتج أثرًا سلبيًا على قيمة الخبرة ذاتها.[١١٠]

في الفصل التالي، سأطبق هذه النظرية عن طريق فحص الدور الذي أدّته مراكز الأبحاث وغيرها من هيئات الخبرة في المناظرات التي دارت بشأن سياسة الفقر والرعاية الاجتماعية من نهاية خمسينيات القرن العشرين، حتى صدور التشريع الإصلاحي الخاص بالرعاية الاجتماعية في عام ١٩٩٦. ولن تعتمد القصة على بنية بسيطة من سبب ونتيجة، لأن ما كان يتعرّض للخطر في هذه العملية هو كفاءة المعرفة العلمية الاجتماعية، وأثرها في عملية صنع السياسة ذاتها وعلاقتها بغيرها من أشكال السلطة الثقافية.

الفصل الخامس

من الحرمان إلى التواكل

خطاب الخبير والجدل حول نظام الرعاية الأميركية

«لو أن المتخصصين في تقنيات السيطرة الذهنية وأبناء عمومتهم الخبراء وضعوا أيديهم على المجال الذي يحتله المثقفون الآن، لماتت الثقافة الحديثة بسبب التحجّر.»

لويس كوسر

يتناول هذا الفصل الجدال السياسي والفكري حول الفقر وسياسة الرعاية خلال الفترة من أواخر الخمسينيات، فترة ما قبل صدور قانون الفرص الاقتصادية عام ١٩٦٤ مباشرة، إلى إقرار قانون المسؤولية الشخصية وتوفير فرص العمل عام ١٩٩٦. وقبل أن أوجز رأيي، سأعرض أسباب اختيار الموضوع التجريبي وأسلوب التحليل العام الذي اتبعه في هذا الفصل. أولًا: لماذا نضيف إلى مناقشة علمية كتب عنها الكثير بالفعل؟ بعيدًا عن الأهمية الشديدة للموضوع، فإن السبب الرئيس هو إيجاد نوع من «الاختبار الحاسم» لنظريتي عن مراكز الأبحاث. بعبارة أخرى، إذا كانت النظرية المقدمة في هذا الكتاب يمكن أن تضيف جديدًا إلى معرفتنا عن أحد أكثر الموضوعات تناولًا في كل الموضوعات السياسية، فبالتالي يحتمل أن تثبت فائدتها أيضًا عند تطبيقها على مجالات سياسية أخرى. ومن الجدير بالذكر أيضًا، أن غزارة الكتابة عن سياسة الرعاية يوفر مادة تجريبية خصبة لهذه المناقشة؛ لأن إنتاج معرفة الخبراء واستهلاكها هي نفسها جوانب الظاهرة التي أود دراستها. بعبارة أخرى، سأتناول الكتابات الأخرى عن الفقر والإعانة، بوصفها جزءًا من

العالم الاجتماعي موضع البحث أكثر من كونها تفسيرات متعارضة في حد ذاتها.

إن المسلمة الأساسية لهذا الفصل هو أن فهم إقرار تشريع تعديل نظام الرعاية الاجتماعية لعام ١٩٩٦ يتطلب اهتمامًا شديدًا بالعلاقات الاجتماعية المرتبطة بإنتاج المعرفة واستهلاكها في الولايات المتحدة، وأيضًا بتاريخ الصراعات حول الخبرة والمعرفة الموثوق بها. وكما قلت عبر صفحات هذا الكتاب، وضعت مراكز الأبحاث نفسها في قلب هذه الصراعات في الولايات المتحدة الأميركية خلال العقود الأربعة الماضية. وفي هذا الفصل، سأدلّل على أن بلورة فضاء مراكز الأبحاث من أواخر الستينيات إلى أوائل الثمانينيات كانت العمليات الأساسية، التي أدت إلى تحوّل في الخطاب من إشكالية «الحرمان» إلى إشكالية «التواكل»، وهما الإطاران المعرفيان الرئيسان اللذان عمل صنّاع السياسة من خلالهما لإيجاد حلول سياسية أثناء النصف الأخير من القرن العشرين. ويقوم ما أقدم من طرح على أن فهم مسألة إقرار تشريع ١٩٩٦، يقتضي أولًا فهم التحوّل في «إشكالية» المعرفة المتعلقة بقضية الإعانة نفسها، وأعني بذلك، التصوّر الأساسي للمرض الاجتماعي الذي يلزمه وسيلة سياسية لعلاجه. وهناك نقطة جيدة نبدأ منها هذا النقاش هي مجموعة الكتابات التي ظهرت في أعقاب عملية إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٦ بغرض نقد دور الخبراء في ذلك النقاش. فبصفة عامة، كانت هذه الكتابات تركّز على افتقارهم إلى نقد الذات، أو إخفاقهم في فحص ودراسة الفئات والافتراضات التي تلقوها، والتي شكّلت مناقشات تعديل نظام الرعاية الاجتماعية في التسعينيات. وسأشير إلى هذه المجموعة من الكتابات بأنها «نقد ذاتي.»[1]

في قلب النقد الذاتي نلاحظ أنه من الناحية التحليلية يسبق تحديد حل «مشكلة نظام الرعاية» عملية تعريف المشكلة نفسها. بعبارة أخرى، كل تعريف للمشكلة يتضمّن بالفعل كلًا من السبب والعلاج كما يتضمّن علامة على النجاح السياسي. وبالتالي، كما أكد نقّاد الذات، فإن عملية التعريف لا تقع في خلفية النقاش السياسي، بل تقع في مركزه. على سبيل المثال، بقدر ما كان الاحتيال والتبعية والتكلفة المالية تُعد مشكلات أساسية في منظومة الإعانة، يحتمل أن السبب كان غياب «المسؤولية الشخصية» بكافة أشكالها – ومن ذلك خيانة الأمانة والإنجاب بلا زواج، بل وحتى مجرد الكسل – ويُعد السبب الآخر هو تشجيع «الاكتفاء الذاتي» عن طريق خفض قوائم الإعانة بالقوة. من ناحية أخرى، إذا تم تعريف مشكلة الإعانة في إطار عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثّر على ملايين الأميركيين، فإن مجرد خفض قوائم الإعانة لن يكون هو علاج المشكلة وحسب، بل ربما يفاقمها. من هنا، كان الافتراض الأساسي للنقد الذاتي لخبراء الرعاية هو أنه لكي نفهم إقرار تشريع ١٩٩٦، علينا أولًا أن نفهم التحوّل التاريخي في إشكالية الإعانة نفسها، فقد شكّل

هذا التحوّل تصورات سائدة عن أشكال المعرفة والخبرة التي يمكن أن تعتبر ذات صلة بالبحث عن حل سياسي.

بعبارة أخرى، أدرك نقاد الذات أن وراء ما يبدو أنه فعل هامشي لتعريف «مشكلة الإعانة» تكمن عملية كاملة لإيجاد المعنى الذي رسم إلى حد كبير اتجاهًا كاملًا نحو القضية.[٢] وبالتحديد، اتهم النقد الذاتي خبراء السياسة بإعارة خاتم السلطة العلمية إلى سياسات الرعاية الرجعية، التي شاركت في وضعها، إذ قبلت بلا تحفّظ حدود النقاش العام وتصنيفاته كما رسمها صنّاع القرار السياسي. وفي الواقع، طرحت أكثر صور النقد حماسة فكرة وجود تواطؤ خبيث بين النخبة السياسية والمتخصصين في العلوم الاجتماعية الذين يعملون تحت ستار الموضوعية، ويخفون عن الأنظار الأسس الأيديولوجية لأبحاثهم مقابل المكانة السياسية.[٣] وبصورة أكثر تحديدًا، ألقى النقد الذاتي الضوء على عدد كبير من «الخطايا» النظرية التي يعتقد أن الخبراء يسخّرونها لخدمة مصالح المشتغلين بالسياسة والنخب السياسية، ومنها:

الفردية المنهجية أو الميل إلى إغفال البنى الاجتماعية لصالح سمات مستوى السلوكيات الفردية، وبالتحديد، العيوب السلوكية عند الفقراء.[٤]

التجريبية المحضة أو رفض إعادة وضع النتائج التجريبية المحدودة داخل سياق نظري أوسع.[٥]

الإقليمية أو التركيز الاعتباطي المحدود على الولايات المتحدة، ورغم العلم بوجود تغييرات في السياسة الاجتماعية ذات صلة بالقضية تحدث في بلادٍ أخرى.

النخبوية أو النزوع إلى النظر إلى قضية الإعانة من منظور صنّاع القرار السياسي والاقتصادي وليس من زاوية المواطن العادي، ناهيك عن أفقر العمال الأميركيين.

إغفال الظرف التاريخي أو الفشل في تتبع تطور إشكالية الإعانة حتى جذورها التاريخية.[٦]

بالنظر إلى آخر هذه الاتهامات، لا غرابة في أن المؤرخين احتلوا صدارة نقد الذات، الذي أكد إمكانية فهم مشروع تعديل نظام الرعاية الاجتماعية بوصفه عملية متعدّدة المراحل تشمل: أولًا: خلق إشكالية الإعانة التي عرّفت التواكل بوصفه العيب الأساسي في المنظومة السابقة. وثانيًا: الفترة الوجيزة اللاحقة التي تمّ فيها إضفاء الشرعية، من خلال المعرفة التي أتاحها للخبراء، على مجموعة من البدائل السياسية القابلة للتطبيق، تمّ اختيارها بعناية.

وكما ذكرت، يتيح النقد الذاتي نقطة انطلاق جيدة لتفسير وجهة نظري في هذا الفصل. مع ذلك فإنني أصرّ على أن نقد الذات لا يمكن في حد ذاته أن يوفر أساس نظرية صحيحة عن دور الخبراء في عملية تعديل نظام الرعاية الاجتماعية، لعدة أسباب:

أولًا: بعض (وليس كل على أي حال) الوصف الذاتي ينزلق إلى ادعاءات مشكوك فيها بأن العلوم الاجتماعية، في حد ذاتها، عقيمة ومحافظة وتأتي مساعيها بنتائج عكسية. بعبارة أخرى، ينحرف بعض نقّاد الذات بأسلوبهم نحو نوع من ما بعد الحداثة المعادية للعلم بالتحرك بمهارة من الزعم المعقول بأن المعرفة العلمية تتشكل دائمًا حسب أحوال إنتاجها، إلى رأي شديد الطموح بأن المعرفة العلمية الاجتماعية الثابتة في حد ذاتها مستحيلة أو هي بطبيعتها ضارة[٧] وأنا لا أتفق مع هذا الرأي، كما ستوضّح هذه المناقشة. وثمة قصور ثانٍ يرتبط بهذا لدى بعض الدراسات الذاتية يكمن في عجزها عن تفسير اختلافات مهمة بين المثقفين حتى ممن لديهم رؤى شديدة التعارض حول الموضوع. ويصور شرام (Schram)، على سبيل المثال، أشخاصًا متباينين مثل تشارلز موراي ووليم جوليوس ويلسون، باعتبارهم أطرافًا متشابهة في ظاهرة واحدة.[٨] وليس معنى هذا أنه لا يمكن إيجاد نقاط التقاء ملحوظة بين مفكرين مثل موراي وويلسون، وإنما يحتاج الأمر فقط إلى نظرية أكثر صرامة ودقة لتكون قادرة على التمييز بينهما.

أما ناحية القصور الثالثة في النقد الذاتي فهي الأهم على الإطلاق، ألا وهي النزوع إلى أخذ «عينة المتغيّر التابع»، عن طريق تجاهل وجود معرفة الخبير التي لا تلائم النموذج الذي تحدّده. بعبارة أخرى، إن فرضية النقد الذاتي بأن العلوم الاجتماعية في حد ذاتها قد «خذلت الفقراء» (وهذه إعادة صياغة لعنوان أحد التقارير)، لا يمكن تأييدها إلا بتجاهل وجود تراث بحث علمي اجتماعي قوي حول الفقر تمّ تهميشه أو استبعاده من النقاش الأميركي العام. من هنا، لا يمكن للنقد الذاتي في حد ذاته أن يقدّم وصفًا دقيقًا لدور الخبراء في تعديل نظام الرعاية الاجتماعية. وما نحتاج إليه إضافة إلى ذلك، هو تحليل العمليات المؤسسية التي يتم بها إنتاج نوع معين من المعرفة واستهلاكها و/أو تهميشها بمعرفة صنّاع السياسة. والمؤكد أنه يوجد بالفعل عدد كبير من الدراسات المؤسسية عن تعديل نظام الرعاية الاجتماعية. والمشكلة هي أن هذه الدراسات لا تلقي الضوء، إلا فيما ندر، على الأهمية الأساسية للخبرة والخبراء في هذه العملية. علاوة على ذلك فإن الأسلوب المتسم بالموضوعية الخالصة، أي يقدّم تحليلًا لا يركّز إلا على الآثار المؤسسية الدافعة أو المانعة، ترتبط بتجاهل المحتوى المعرفي للجدل حول تعديل نظام الرعاية الاجتماعية.

ولإيجاز رؤيتي، إذن، يجب على أي نظرية موثوق بها عن دور معرفة الخبير في عملية تعديل نظام الرعاية الاجتماعية، أن تتجنب الوقوع في فخين متناقضين:

الأول: عليها تجنّب خطأ البنيوية الخالصة التي تتضمّن تجاهل الحدود المعرفية والعقلية التي يجري داخلها الجدال السياسي. وثانيًا: عليها أن تتجنّب العكس، أي الخطأ الفكري المتمثّل في النظر إلى محتوى الجدل وإهمال نسق واسع من القوى المؤسسية التي شكّلت عملية اختيار شخصيات سياسية أفكارًا معينة واستخدامها، مع إلقاء الآخرين بصورة ممنهجة في مزبلة التاريخ. وبإيجاز، إن فهم إقرار تشريع تعديل نظام الرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٦ يتطلب تقديم تحليل ذاتي لدور الأفكار والخبراء، ثم إعادة إدخال هذا التحليل في إطار بنيوي. بعبارة أخرى، إن ما نحتاجه هو دراسة «الاقتصاد السياسي للأفكار»، أو العلاقات الاجتماعية التي توجّه إنتاج معرفة الخبير واستهلاكها، بما فيها العمليات التي يقوم من خلالها صنّاع السياسة وغيرهم من المشاركين في الجدل السياسي بالتصديق على أشكال معيّنة للخبرة المرتبطة بالسياسية، وتهميش أشكال أخرى أو تجاهلها.[٩]

سيتتبع هذا الفصل الخطوط العريضة لنظرية كهذه عن طريق وصف العملية التي أدت إلى عملية تعديل نظام الرعاية الاجتماعية. ويمكن أن ألخّص هذه العملية بإيجاز في ثلاث مراحل تاريخية:

المرحلة الأولى: نشأة «خطاب الحرمان» (٥٨-١٩٦٤). بدءًا من أواخر الخمسينيات، صار «خطاب الحرمان»، الذي كان إنتاجًا مشتركًا للعلوم الاجتماعية/ الصحافة، أساس جدل عام جديد عن الفقر وتوفير الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة. وقد صاغ هذا الخطاب مشكلة الفقر الجماعي عن طريق توثيق انتشاره ونطاقه وأسسه الهيكلية. وكان افتراضه الأساسي هو أنه يمكن علاج مشكلة الفقر بتدخل حكومي فيدرالي مصمم بعناية. وجدير بالذكر أن خطاب الحرمان هذا لم يهيمن على الساحة لأن معرضيه ظلوا. لكن مع اختصار المسافة التي تبعد الصحفيين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية عن السياسة وتمنحهم سلطتهم، أجبر معارضو منظومة الرعاية الاجتماعية على تبني موقف عام يجنح إلى الدفاع، وظهرت آراؤهم بمظهر المصلحة الذاتية السافرة. وبالتالي - وبرغم الشك العام في فقراء الولايات المتحدة والذي استمر فترة طويلة - تمتّع خطاب الحرمان بالشرعية العامة لفترة قصيرة خلال الفترة من أواخر الخمسينيات حتى أوائل الستينيات. وقد أثّر الخطاب، بصورة ملموسة، على مبادرات إدارتَيْ كيندي وجونسون للقضاء

على الفقر، والتي بلغت ذروتها في قانون الفرص الاقتصادية عام ١٩٦٤. وكان التشريع، بالنسبة لبعض المراقبين، علامة على نمو الدور السياسي للخبراء، ومنهم المتخصصين في العلوم الاجتماعية في الحياة الأميركية.

المرحلة الثانية: «التوسع في الآلية التكنوقراطية وبزوغ «خطاب التواكل» الخاص بالخبراء» (٦٤-١٩٨٠). شهدت الفترة اللاحقة تغييرين رئيسين في الظروف المؤسسية المحيطة بإنتاج معرفة الخبراء، عن سياسة الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة واستهلاكها ونشرها. كان التغيير الأول، وهو نتيجة مباشرة لتشريع عام ١٩٦٤، هو تطور ما تسميه أليس أوكنور (Alice O'Connor) «صناعة معرفة الفقر.» وتقصد أوكنور بهذا التعبير آلية ضخمة من الإنتاج التكنوقراطي تابعة لشبكات ذات تمويل الحكومي ومؤسسات ذات تمويل خاص، بما فيها بعض المؤسسات التي تصنّف حاليًا بوصفها مراكز أبحاث. وسرعان ما برز مركزا أبحاث، هما: المعهد الحضري، ومعهد أبحاث الفقر في جامعة ويسكونسن، بوصفهما موردين رئيسين للمعرفة التكنوقراطية عن الفقر ونظام الرعاية الاجتماعية. ومن بين المؤسسات الموجودة، أصبحت لمؤسسة «راند» أيضًا أهمية بوصفها نموذجًا مؤسسيًا ومصدرًا مباشرًا للعاملين لحساب أجهزة الإنتاج التكنوقراطي الجديدة؛ لأنها بالفعل ثبتت نفسها كقيادة عامة لتحليل النظم ذات التوجه الدفاعي. وقد توازن الانتشار السريع لصناعة معرفة الفقر، في السنوات التي أعقبت تشريع ١٩٦٤ مباشرة، مع نمو الآلية التكنوقراطية العلمية التي وصفتها في الفصل الثاني.

ثانيًا: أدى تشريع ١٩٦٤ إلى رد فعل عنيف بين الخبراء النشطاء المحافظين، الذين صاغوا تدريجيًا خطابهم المنافس عن الفقر والرعاية الاجتماعية. وسأشير إلى هذه المنظومة من التفكير باسم «خطاب التواكل.» وقد اعتمد خطاب مناهضة الرعاية الاجتماعية المحافظ على تراث ثقافي قديم يعرّف الفقر بأنه ظاهرة لا تتجاوز المستوى الفردي، ويعتبر الفقراء مسؤولين عن حرمانهم. وكان المحافظون الجدد من أبرز الناطقين بهذا الخطاب. وهو فريق غير مترابط من المثقفين الذين تمتد أعمالهم بين المجالات السياسية والأكاديمية والصحفية. ولأنهم مدعومون ماديًا من رجال الأعمال الأميركيين، ارتكز نقدهم لمنظومة الرعاية على دفاع موسع عن الرأسمالية، وإيمان بنزوع السوق للتصحيح الذاتي، وموقف أخلاقي تجاه الفقراء.

وهناك اثنان من أوجه الشبه بالمناقشة السابقة في هذا الكتاب يجدر ذكرهما هنا:

الأول: يتماشى مع وصفي السابق بأن أكبر الداعمين لخطاب التواكل كانوا أعضاء مجموعة الخبراء الناشطين المحافظين الذين تحدثت عنهم في الفصل

الثالث. ولنذكّر بالفكرة الأساسية عن الخبراء النشطاء في الستينيات والسبعينيات بالعودة إلى ذلك الفصل: فإنهم في مواجهة مشكلة الانفتاح الشديد في مجال الخبرة، تبنوا إستراتيجية انغلاقية عنيفة «للتصديق» على معرفتهم عبر إنشاء مراكز أبحاث جديدة. وأصبحت هذه الإستراتيجية بدورها أمرًا أساسيًا في تشكيل فضاء مراكز الأبحاث. أما وجه الشبه الثاني مع رأيي السابق فهو أن خطاب التواكل المحافظ قد اكتسب زخمًا شعبيًا خلال السبعينيات والثمانينيات عبر تشكيل فضاء مراكز الأبحاث. وفي الواقع، ستقوم مراكز الأبحاث في النهاية بدور الدعاة الأساسيين لخطاب التواكل. فمع بدايات الثمانينيات، وكانت مراكز أبحاث محافظة رائدة، مثل معهد المشروع الأميركي ومؤسسة التراث ومعهد كاتو ومعهد مانهاتن - وكلها تستفيد من الأعمال الخيرية التي يقوم بها المحافظون - تشارك بنشاط في دعم السياسة المناهضة لمنظومة الرعاية الاجتماعية المصاغة طبقًا لخطاب التواكل.

المرحلة الثالثة: «صعود خطاب التواكل» (٨١-١٩٩٦). برغم عدم حدوث تطورات كثيرة في سياسة الرعاية الاجتماعية طوال فترة حكم ريغان بالمقارنة بما حدث فيها بعد ذلك، فإن الإدارة قامت بدور أساسي في تغيير بنية البحث السياسي في الرعاية الاجتماعية ومحتواه الفكري. وكانت مساهمتها الرئيسة هي إعادة تنظيم فضاء الإنتاج التكنوقراطي، عن طريق طلب الدراسات والتوصيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية المصاغة طبقًا لخطاب التواكل، وفي الوقت نفسه إيقاف الدعم الفيدرالي عن الأبحاث التي تتناول إشكالية الحرمان. ونتيجة لذلك، أصبح خطاب الحرمان يزداد تهميشًا في منطقة الجدل السياسي. وقد كان لنمو فضاء مراكز الأبحاث دور أصيل في هذه العملية إذ كانت مفرخة «لخبراء السياسة»، الذين يعتمد نجاحهم على رغبتهم في توجيه أعمالهم إلى الفئات المسيطرة على الجدل السياسي. وعندما بدأ خطاب التواكل المنافس يتخلل آلية الإنتاج التكنوقراطي الجديدة، لم يعد لخطاب الحرمان قصير العمر وجود. وبينما كانت مراكز الأبحاث تتكاثر، واجه الخبراء المتنسبون لغير مراكز الأبحاث الذين كانوا يرغبون في المشاركة في الجدل السياسي ضغوطًا متزايدة، لصياغة معرفتهم طبقًا لإشكالية منظومة الرعاية الاجتماعية المحافظة.

من هنا، فإن موضوع مناقشتي هو أن التغيّر الواسع في الظروف المؤسسية المحيطة بإنتاج المعرفة عن الفقر والرعاية الاجتماعية واستهلاكها، أدى إلى إقرار تشريع تعديل نظام الرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٦. وفي المرحلة الأولى من هذه العملية، تمتع الأكاديميون المتخصصون في العلوم الاجتماعية والصحفيون، نسبيًا، دون وساطة إلى نفاذ رفيع المستوى إلى المجال السياسي. وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، واجه هؤلاء المتخصصون في العلوم الاجتماعية عددًا كبيرًا من

المنافسين الذين كانت أهم سماتهم هي رغبتهم في تفصيل أعمالهم بصورة مباشرة حسب طلب السياسيين والصحفيين. وقد ضمن وجود مراكز الأبحاث النشطة، بصورة حاسمة، إمكانية أن يضع أصحاب رأس المال الاقتصادي أصواتهم في الجدل العام عن طريق التفويض وليس على نحو مباشر، مما يمكّنهم من عرض حججهم بوصفها سلسلة من الدوافع الفنية والأخلاقية، لا بوصفها مطالب للمصلحة الذاتية. بعبارة أبسط، أنشأ المناهضون لنظام الرعاية الاجتماعية شكلًا للخبرة خاصًا بهم. ومن ثم، اكتسب خطاب التواكل بالتدريج وضعًا مهيمنًا في الجدل حول سياسة الرعاية الاجتماعية. ومع بداية التسعينيات، واجه المثقفون الذين قبلوا إشكالية الحرمان، وكانوا يرغبون في المشاركة في هذا الجدل، ثلاثة تغيّرات مقارنةً بأوائل الستينيات:

أولًا: مجال للخبرة أعيد تكوينه يسيطر عليه منتجون تكنوقراط، ويقومون الآن بأدوار رئيسة بوصفهم موردي المعرفة التي تعتبر مرتبطة سياسيًا بسياسة الرعاية. ثانيًا: فضاء أكثر ازدحامًا للجدل العام تتحول فيه اهتمامات الصحفيين بدرجة أكبر بسبب تزايد أعداد خبراء السياسة، الذين يُفصّل إنتاجهم الفكري لاستخدام هؤلاء الصحفيين تحديدًا. ثالثًا: مجال سياسي أقل نفاذية يتطلب أشكال خبرة أدق تخصصًا لدخوله. ونتيجة لهذه التحوّلات الهيكلية، طغت إشكالية التواكل على إشكالية الحرمان في الجدل العام.

إحياء أبحاث الفقر وتحولها ١٩٥٨-١٩٦٤

بعد عقدين تمّ تهميش الموضوع فيهما بصفة عامة في كل من الخطابين الأكاديمي والصحفي، فجأة عاد الاهتمام بالفقر في الجدل الأميركي العام في أوائل الستينيات. وخلال العقد السابق، كان معظم ما يكتب عن الاقتصاد القومي يركّز على تكوين ثروات هائلة منذ الحرب العالمية الثانية، وهو تطور حدا بكثير من المعلقين إلى افتراض أن النمو الإجمالي والمزايا المرتبطة بنظام الرعاية الاجتماعية قد جعلا الفقر شيئًا من الماضي، أو على الأقل جعلاه ظاهرة استثنائية.[١٠] ومع بداية الستينيات لم يسجّل الفقر بين القضايا الرئيسة على الأجندة القومية. ففي عام ١٩٦٠، على سبيل المثال، شكّل دوايت إيزنهاور اللجنة الرئاسية للأهداف القومية «لتحديد قضايا جيلنا الكبرى والحديث عن أهدافنا في هذه المجالات المختلفة.»[١١] ولم يرد في تقرير اللجنة التالي، الصادر في نوفمبر من ذلك العام، أي إشارة للفقر.[١٢] وقبل عامين من ذلك، ذكر كتاب جون كينيث جولبريث مجتمع الوفرة مقاومة الفقر في أميركا، لكنه قلل من أهميته؛ لأنه «لم يعد...أمرًا شائعًا ولا مصيبة كبيرة [وإنما] هو أقرب إلى الأمر العابر.»[١٣]

وبسبب نقص البيانات الموثوق بها حول الموضوع، اكتسبت جهود قياس تفشي الفقر تدريجيًا أرضًا في المجال الأكاديمي.[١٤] وفي عام ١٩٦٢م، قام فريق من الباحثين يضم تخصّصات مختلفة في مركز الأبحاث المسحية بجامعة ميشجان بإجراء دراسة «أصيلة» للفقر، قائمة على «استطلاع أموال المستهلك» الجديد، وهو استطلاع يشترك في إجرائه بنك الاحتياط الفيدرالي ووزارة الخزانة[١٥] وقد وجد باحثو ميشجان، بقيادة جيمس إن. مورجان (James N. Morgan) أن الفقر منتشر بدرجة أكبر مما كان يعتقدون، وقدروا انتشاره بنسبة من ٢٠ إلى ٣٠٪ من سكان الولايات المتحدة. ولا غرابة في أن باحثي ميشجان وجدوا أن المعوّقين وكبار السن والأقل مستوى تعليميًا وغير البيض يمثّلون أغلب هذه النسبة، بالإضافة إلى من يعمل آباؤهم في مهن متدنية. وقد كانت دراسة مورجان أيضًا رائدة في تحديد أن للتحصيل العلمي علاقة قوية بنقل الفقر عبر الأجيال. وأخيرًا، وجد الباحثون أن نسبة من تلقي أي قدر من الدعم من الأسر الفقيرة كانت أقل من الربع (٢٣٪) في عام ١٩٥٩، وأن أحد برامج المعونات عامة، هو برنامج «مساعدة الأطفال المعالين (ADC)»، هو وحده الذي حمل العبء الأكبر من نفقات الرعاية الاجتماعية الحكومية.[١٦]

وقد دفع بحث ميشجان جزئيًا متخصصين آخرين في العلوم الاجتماعية إلى زيادة دراستهم للفقر، ونظام الرعاية الاجتماعية، والموضوعات المرتبطة بهما، مثل تأثير الإسكان الشعبي على الفقراء، والسمات الاجتماعية لمتلقي الرعاية.[١٧] وبالإضافة إلى دراسة انتشار الفقر واتساع نطاقه، بدأ الباحثون في دراسة الافتراض التاريخي الشائع بأن عدم المساواة في الثروة والدخل خففتها برامج الرعاية بصورة ملموسة في فترة الأربعينيات والخمسينيات. فقد وجد الاقتصادي روبرت جيه. لامبمان (Robert J. Lampman) في دراسته المؤثّرة عن توزيع الثروة في أميركا عام ١٩٦٢، على سبيل المثال، أن أشد الأميركيين ثراء، وتبلغ نسبتهم ١٪ من عدد السكان، كانوا يملكون ٢٦٪ من إجمالي الثروات الشخصية في البلاد عام ١٩٥٣ و(٧٦٪ من أسهم الشركات) مقابل ٣١,٦٪ عام ١٩٢٢ و(٦١,٥٪ من أسهم الشركات) وكان يُفترض أن تلك الفترة كانت ذروة عدم المساواة الاقتصادية الأميركية.[١٨] وفي العام نفسه، ناقش طرح جبرائيل كولكو (Gabriel Kolko) أن الولايات المتحدة لم تشهد محاولة إعادة توزيع الدخل الأساسي منذ ظهور «نيو ديل [العقد الجديد]».[١٩]

ولأن دراسة الفقر وعدم المساواة اكتسبت زخمًا في المجال الأكاديمي، زاد تناول الصحفيين للموضوع. وبرغم أن دوريات اليسار مثل ديسنت وذا نيشن تناولت موضوع الفقر لعدة سنوات، فقد أحدثت تعليقاتها بضع تداعيات في

الجدل العام الأوسع.[٢٠] أما الآن فقد جذب الموضوع اهتمام الرأي العام بصورة أكبر. وأصبح صدور كتاب مايكل هارينجتون (Michael Harrington) عام ١٩٦٢ **أميركا الأخرى: الفقر في الولايات المتحدة** علامة فارقة في هذا التحوّل. فقد لخّص هارينجتون، وهو صحفي، وموظف سابق في الجمعيات الخيرية الكاثوليكية، وناشط عمالي، حالة الفقر في أميركا بعبارات حادة بقوله إن أكثر من ٤٠ مليون أميركي يعيشون في ظروف مادية صعبة. وقد ركّز كتابه أيضًا على التهميش السياسي والعزلة الاجتماعية والتجاهل العام للأميركيين الفقراء، ويقول بصورة مثيرة إن دولة الرفاه الأميركية البدائية منحت أقل قدر من المساعدات إلى أكثر الناس فقرًا. وفي حين قدّمت الولايات المتحدة، على حد قول هارينجتون، مساعدات سخية للطبقة المتوسطة في صورة تأمينات اجتماعية وإعانة بطالة، لم يصل لأفقر الأميركيين إلا قدر ضئيل من الدعم العام.

وقد نُشر كتاب هارينجتون بتوقعات معدلات بيع متواضعة، لكن بسبب دعم غير متوقع من صحفيين آخرين، من بينهم دوايت ماكدونالد الذي كتب مقالة من أربعين صفحة في نيو يوركر، دخل الكتاب في دائرة الضوء في أنحاء البلاد.[٢١] وشهدت السنوات الثلاث التالية فيضًا من المناقشات العامة حول الحرمان المادي في أميركا. ونال تقرير عام ١٩٦٢م، الذي صدر عن مؤتمر التقدّم الاقتصادي، وهي مؤسسة بحثية غير ربحية أسسها الاقتصادي ليون كيسيرلينج (Leon Keyserling)، اهتمامًا كبيرًا باعتباره دليلًا ذا توجه إحصائي لعرض هارينجتون الكيفي.[٢٢] وكان كتاب جونار ميردال (Gunnar Myrdal) **تحدي الوفرة** عام ١٩٦٤م، ثاني أكبر انفجار في الجدال.[٢٣] وبعد مرور عامين، بدأت أليس ريفلين عرضها لكتابين بعنوان **الفقر في أميركا** بقولها: «ظهرت كتب كثيرة جدًا عن الفقر في الأعوام القليلة الماضية لدرجة أن الناشرين لم يجدوا عناوين جديدة.»[٢٤] وفي عام ١٩٦٥، لخّص عالم الاجتماع لويس كوسر حالة النقاش العام، فكتب أن كتاب هارينجتون وغيره «ساعد بصورة مفاجئة على تصوير الحرمان وكأنه القضية الداخلية الأساسية في الولايات المتحدة، حتى أدى إلى ظهور تعريف اجتماعي جديد للفقر.»[٢٥] وفي العدد الأول من مجلة **ببلك إنتريست** [الصالح العام] عام ١٩٦٥، ذكر عالم الاجتماع ناثان جلازر (Nathan Glazer) ما يشبه ذلك: «لقد ضبط الرؤساء وعلماء الاجتماع والإصلاحيون والأكاديميون النغمة المعاصرة السائدة في مناقشة موضوع الفقر في أميركا – المعبّرة عن الصدمة والغضب من احتمال وجوده، ثم شعور واضح وصادق بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاجتثاثه.»[٢٦]

وقد ساعد خطاب الحرمان الجديد الذي تبناه الخبراء على تركيز اهتمام إدارة كيندي على الفقر. وكان ما يحرك كيندي نفسه هو مشاهد الفقر في الريف

خلال حملته الانتخابية في غرب فيرجينيا عام ١٩٦٠. وبحلول عام ١٩٦٣، كان عدد من مستشاريه المقرّبين – ومن بينهم والتر دبليو. هيلر (Walter W. Heller) رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين، وروبرت جيه. لامبمان عضو المجلس نفسه، وثيودور سي. سورينسن (Theodore C. Sorensen) أحد كبار المساعدين– يحثونه على جعل اجتثاث الفقر على قمة الأهداف الداخلية.[٢٧] وبحسب البعض، كان سورنسن هو من دفع القضية بقوة، بعد قراءة عرض ماكدونالد لكتاب أميركا الأخرى.[٢٨] ويؤكد تفكير مستشاري كينيدي اللاحق أهمية كتاب هارينجتون وغيره من الكتابات الصحفية والعلمية، في توجيه إدارة كينيدي نحو التركيز على الفقر. (على سبيل المثال، كتب مستشار البيت الأبيض آرثر إم. شليزنجر الابن Arthur (M. Schlesinger Jr. في مذكراته: «أعتقد أن كتاب أميركا الأخرى ساعد على بلورة قرار [كينيدي] عام ١٩٦٣م بأن يصاحب خفض الضرائب برنامج للفقر.»[٢٩]) كذلك أكد آر. سارجنت شريفر (R. Sargent Shriver)، الذي كان على وشك أن يصبح أول مدير لمكتب الفرص الاقتصادية، أن كينيدي صار مهتمًا بموضوع الفقر في عام ١٩٦٣؛ لأن «عددًا كبيرًا من الكتب والمقالات ظهرت في ذلك العام.»[٣٠]

وكانت أول خطوة مهمة يتخذها كينيدي في هذا الموضوع هو أن يطلب من مجلس المستشارين الاقتصاديين ومن وزارة العمل دراسة مشكلة الفقر بصورة أكبر عام ١٩٦٣. وفي العام نفسه، أعد روبرت لامبمان، عالم الاقتصاد بجامعة ويسكونسن، تقرير «مكتب الإحصاء» الذي قدّر معدل الفقر القومي بنحو ٢٠٪، وذكر أنه بعد فترة طويلة من الازدهار في زمن الحرب لم ينخفض المعدل.[٣١] وبحلول شهر نوفمبر، كان القرار قد اتخذ في إدارة كينيدي «بالقضاء على أسباب الفقر على المستوى القومي، في برنامج شامل عبر المجلس.»[٣٢] على حد قول شليزنجر. ولم يكن لاغتيال كينيدي في ذلك الشهر أثر يذكر في عرقلة أجندة البيت الأبيض لمكافحة الفقر. وفي خطوة اعتبرت استكمالًا لخطة كينيدي، أعلن ليندون جونسون «الحرب على الفقر» في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في يناير عام ١٩٦٤.

ويلخّص عالم الاجتماع لي رينووتر (Lee Rainwater) الأمر في عام ١٩٦٤، فيقول: «إن حث المسؤولين الحكوميين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية والصحفيين بإلحاح متزايد طوال السنوات الثلاث السابقة، قد تسبّب الآن في صدور تصريح واضح من الرئيس جونسون بضرورة اعتبار الفقر حالة الاتحاد.»[٣٣] وقد ساعدت التحليلات العلمية الاجتماعية والصحفية على إبراز القضية إلى صدارة المشهد العام، برغم أن قدرتهم على التأثير على مسار العمل السياسي الذي أعقب ذلك كانت محدودة للغاية. لكن كانت القرارات

الإستراتيجية في إدارتَيْ كينيدي وجونسون مفيدة إلى تحويل حملة جونسون إلى ما سماه عالم الاجتماع والناقد هربرت جانز (Gans Herbert)» مناوشات على الفقر.»[٣٤] وكان من أبرزها قرار يقضي بتعريف الفقر بالمعنى المطلق وليس بالحرمان النسبي، والذي يمنع في نهاية المطاف أي كلام عن الدخل الأساسي أو إعادة توزيع الثروة. على سبيل المثال، كتب لامبمان في مذكرة داخلية في مجلس المستشارين الاقتصاديين مقدمة إلى رئيس المجلس والتر هيلر، يقول: ربما يجب أن يتحاشى البرنامج المقبول سياسيًا تمامًا أي استخدام لتعبير «عدم المساواة» أو تعبير «إعادة توزيع الدخل أو الثروة.»[٣٥] وقد أدى ضغط اليمين السياسي، وكذلك هيمنة فكر كينز على الاقتصاد، إلى التركيز على النمو الإجمالي والتوظيف بوصفهما الحلول القانونية الوحيدة لمشكلة الفقر. من هنا كان بيان إدارة جونسون وسياستها يعلي أهمية «الجهود الذاتية» على «الصدقات» بوصفها الوسيلة الرئيسة لمبادرة مكافحة الفقر. ومن ثم، بينما ساعد الصحفيون والمتخصصون الأكاديميون في العلوم الاجتماعية على تركيز على الجدل حول الفقر، ثبت أن أي مناقشة حول إعادة التوزيع الجائر للثروة كانت تعد مناقشة بالغة التطرّف.[٣٦]

التحولات المؤسسية في مجال إنتاج المعرفة (١٩٦٤-١٩٨٠م)

حفز إنشاء خطاب صحفي/ علمي اجتماعي مشترك عن الفقر على إصدار قانون الفرص الاقتصادية عام ١٩٦٤. ولكن هذا القانون أعاد على الفور تقريبًا، صياغة البنية المؤسسية لإنتاج المعرفة واستهلاكها، بعواقب وخيمة. وفي هذا السياق، كان أثر القانون الأساسي هو تعجيل نمو ما تسميه المؤرخة أليس أوكونور «صناعة أبحاث الفقر» الراسخة في شبكات عمل الجهات الحكومية، ومراكز الأبحاث التابعة للجامعة، وكليات السياسة العامة، والهيئات غير الربحية ذات التوجّه البحثي.[٣٧] ويوجد العمود الفقري لهذه المنظومة التكنوقراطية في جهتين فيدراليتين هما: قسم الأبحاث في «مكتب الفرص الاقتصادية (OEO)»، وهو مكتب أنشئ بقانون عام ١٩٦٤م، ومكتب «مساعد الوزير للتخطيط والتقييم» بوزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية(*). ومن بين مراكز الأبحاث الموجودة

(*) كانت وزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية (المعروفة أيضًا باسم (HEW) في الولايات المتحدة تابعة لمجلس الوزراء في الفترة من ١٩٥٣ وحتى حكومة عام ١٩٧٩، وكان يديرها وزير واحد. وفي عام ١٩٧٩ انفصلت وزارة التربية والتعليم (ED) من هذه الدائرة، وأعيدت تسمية (HEW) باسم وزارة الصحة والخدمات الإنسانية (HHS). (المترجمة)

بالفعل، صار لمؤسسة «راند» تحديدًا دور مؤثر بوصفها مصدر نقل مباشر للأسلوب التحليلي والموظفين إلى «مكتب الفرص الاقتصادية» ووزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

وفي ما يتصل بأول أشكال التأثير، بدأت مساهمات «راند» الأساسية في تطوير تحليل النظم قبل سنوات (انظر الفصل الثاني لمناقشة عامة حول هذا الموضوع). وكان وزير الدفاع روبرت مكنامارا (Robert McNamara) قد عدّل مؤخرًا تحليل النظم، الذي استُخدم حصريًا في البداية في صناعة الدفاع، من إجراء عسكري متخصص إلى أسلوب إداري أقل تخصصًا يمكن استخدامه في نواحٍ مختلفة في عملية صنع القرار الحكومي، ومنها التخطيط ووضع الميزانية. وقامَ مكنامارا بتوظيف هذا الأسلوب بمنتهى الفاعلية عند إعادة تنظيم البنتاجون، وفي عام ١٩٦٥، بدأت إدارة جونسون استخدام صورًا مختلفة منه في عملية إعادة صياغة الميزانية. وبينما كان «مكتب الفرص الاقتصادية» ينمو، قامت جهود ذاتية بالتوسع في استخدام تحليل النظم في أبحاث الفقر والرعاية الاجتماعية. وعزّزت مجموعة من روابط العاملين الصلة بين «راند» و«مكتب الفرص الاقتصادية» إلى حد كبير، مثال جوزيف إيه. كيرشو، مدير الأبحاث في «راند» سابقًا الذي أصبح رئيس قسم الأبحاث في مكتب الفرص الاقتصادية. وكان كل من روبرت ليفاين وتوماس كيه. جلينان محللين سابقين في «راند» فأصبحا من كبار شخصيات «مكتب الفرص الاقتصادية».[٣٨] كذلك أصبحت «مؤسسة الأبحاث والتطوير» (راند) نموذجًا «لمعهد أبحاث الفقر» الذي أنشئ حديثًا، وهو مركز أبحاث تابع لجامعة ويسكونسن. وكان المعهد، الذي تأسس عام ١٩٦٦، مشروعًا مشتركًا بين مكتب الفرص الاقتصادية والجامعة، الذي كان قسم الاقتصاد فيها بالفعل مقر عدد من الباحثين البارزين في قضية الفقر، ومن بينهم روبرت لامبمان. وعكس أصل المعهد المختلط هدفه المزدوج لإنتاج معرفة أساسية وتطبيقية عن الفقر والرعاية الاجتماعية. وقد ذُكر في مقال بمجلة بزينيس ويك عام ١٩٦٨، أن معهد أبحاث الفقر لأنه «مركز أبحاث يعمل من أجل الفقراء»، فإن جُلّ مجموعة العاملين به من المتخصصين في الاقتصاد، مع ذلك فهناك متخصصون في علم الاجتماع وعلم الإنسان وعلم النفس بين صفوفه.[٣٩] وكان أول مشروع كبير تقوم به المؤسسة هو «تجربة الحفاظ على الدخل» في نيو جيرسي، وهذا المشروع حالة مبكرة بارزة لتطبيق التجريب العلمي الاجتماعي على السياسة الاجتماعية.[٤٠]

أصبحت «راند» أيضًا النموذج الأول لإنشاء نظير في السياسة الداخلية يسمى «المعهد الحضري». وكان الشخصية الرئيسة في تأسيس المعهد الحضري هو جوزيف إيه. كاليفانو (Joseph A. Califano)، وهو مساعد خاص للرئيس

جونسون ونائب سابق لوزير الدفاع روبرت مكنامارا. وقد شاهد كاليفانو في وزارة الدفاع العلاقة التكافلية بين وزارته و«راند». وعند اختيار العاملين في المعهد الحضري اعتمد بشكل كبير على مؤسسة صناعة الدفاع. وقد عمل رجل «راند» المخضرم وليم سي. جورهام، على سبيل المثال، كأول مدير للمعهد الحضري. وأنشأ المعهد الحضري أسلوبًا تحليليًا جديدًا لأبحاث الفقر معروفًا باسم «النمذجة والمحاكاة التطبيقية المصغرة»، كأنما يريد إظهار قرابته «لراند»، ويتخذ هذا المنهج شكلًا رسميًا رفيع المستوى لقياس التكلفة والعائد يقوم على تحليل النظم مباشرة. وقد نما المعهد الحضري بثبات في عقده الأول، بدعم أساسي من ثلاث وزارات: وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، ووزارة العمل، ووزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. ومثل نظيره في صناعة الدفاع، أصبح المعهد الحضري نموذجًا للإنتاج التكنوقراطي، وكانت أبحاثه تتراكم حول تصنيف الفئات والأولويات السياسية في عالم صنع السياسات الذي أنشئ ليخدمها.[٤١]

صعود خطاب التواكل

تمامًا مثلما اكتسبت الإجراءات المناهضة للفقر زخمًا في استجابتها للخطاب العام الذي أنشأه الصحفيون والمتخصصون في علم الاجتماع عن انتشار الحرمان في أميركا – مع ظهور جهاز للإنتاج التكنوقراطي يدعمها – بدأ يبرز خطاب بديل يُظهر الاعتماد على الحكومة بوصفه المشكلة الجوهرية في نظام الرعاية الاجتماعية. والمؤكد أن خط التفكير هذا كان متأصلًا في التراث الثقافي العريق، الذي صنف الفقر في فئة الأمراض الفردية والثقافية باعتباره مناقضًا، ولا يندرج تحت الظروف البنائية الاجتماعية العامة.[٤٢] ولكن كان لنسخة ما بعد الستينيات من خطاب التواكل هذا سمتان جديدتان:

الأولى: استخدامها لغة العلم والعقلانية في حكمها. والثانية: توجهها السلبي الصريح نحو خطاب الحرمان الأحدث والليبراليين المتخصصين في العلوم الاجتماعية، الذين أصبحوا الناطقين الأساسيين باسمه.

كان الداعمون الأساسيون لخطاب التواكل، في البداية، مفكرين من المحافظين الجدد، ومن بينهم دانيال بي. موينيهان (Daniel P. Moynihan) الذي أبرز تقريره لوزارة العمل عام ١٩٦٥ «العائلة الزنجية: قضية للعمل الوطني» فكرة المرض الثقافي في إرجاع فقر السود إلى الثقافة التي تضع الأم في موقع رأس العائلة باعتبارها ثقافة تتغاضى عن مسألة شرعية الإنجاب.[٤٣] وفي السنوات التالية،

صار هجوم موينيهان على نظام الرعاية العامة مباشرًا بدرجة أكبر. ففي عام ١٩٦٨، على سبيل المثال، كتب في ببلك انتريست عن «الأزمات المتصاعدة في نظام الرعاية الاجتماعية الأميركية»، ودعا إلى «إعادة تقييم شامل» له.[٤٤] ويقول موينيهان إن البلاد تتمتع حاليًا بنمو اقتصادي ثابت، ولكن «مع كل عام من الثراء المتزايد يزداد أيضًا عدد الأشخاص الذين يعتمدون على الأعمال الخيرية العامة.»[٤٥] والمشكلة، حسبما يرى موينيهان، محدودة إلى حد بعيد ببرنامج واحد: «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا» (AFDC). وهذا البرنامج ليس فريدًا في زيادة عدد المستفيدين منه وحسب، بل أصبح أغلى برنامج رعاية اجتماعية على الإطلاق. وفي حين أطلق موينيهان إشارة استغاثة، تزايد قلق أعضاء دائرة المثقفين المحافظين الجدد الآخرين من نمو نظام الرعاية الاجتماعية. وهناك مجموعة من المقالات المنشورة في ببلك إنتريست، صحيفة المحافظين الجدد الأساسية في ذلك الوقت، تلقي الضوء على هذا الموضوع. وكانت الصحيفة في البداية، عند تأسيسها عام ١٩٦٥، تتخذ موقفًا إيجابيًا من تشريع ١٩٦٤، ولكن نبرتها تحوّلت بصورة ملحوظة حوالى عام ١٩٦٨ عندما ذكر رجل الاقتصاد إدوين كوه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أن «مدفوعات الرعاية الاجتماعية ترتفع مؤخرًا بنسبة ٢٥٪ سنويًا مع مؤشرات مثيرة للقلق بأن النظام قد خرج عن السيطرة. مما يسبب الفوضى، مع انتظار المزيد منها، وإن إحداث تغييرات كبرى أمر لا بد منه.»[٤٦] وفي العام التالي، سعى إدوارد بانفيلد (Edward Banfield)، المتخصص في العلوم السياسية، للإجابة عن سؤالين على صفحات ببلك إنتريست:

أولًا: لماذا كان التواكل يزداد خلال فترات توافر العمل، وبمعدل غير مسبوق منذ «الكساد العظيم»؟ وثانيًا: هل من الضروري عمل شيء لتقليص الاعتماد على الدولة؟»[٤٧] وفي القضية نفسها، اهتم ناثان جلازر بشدة باحتمال أن «يدمر تلقي الرعاية حافز العمل وبالتالي الهروب من الرعاية.»[٤٨] وبحلول نهاية الستينيات احتلت تبعية الرعاية موقعًا رئيسًا على قائمة المشكلات الداخلية في أذهان المحافظين الجدد.

خلال السبعينيات، اشتدت المنافسة بين خطابَيْ الخبراء، إذ هما الآن القطبان الرئيسان في الجدل حول سياسة الرعاية الاجتماعية. فمن جهة، يوجد الرأي القائل بأن الفقر وعدم المساواة ظلا مشكلتين اجتماعيتين جوهريتين، وأن نظام الرعاية الاجتماعية الموجود، وإن كان معيبًا دون شك، وفّر حماية أساسية من الحرمان المادي لملايين الأميركيين، ويتبنى هذا الرأي بصفة عامة المتخصصون الأكاديميون في العلوم الاجتماعية وصحفيو التيار العام. وقد قدّم عالما الاجتماع فرانسيس

فوكس بيفن (Frances Fox Piven) وريتشارد كلاوارد (Richard Cloward) هذا الرأي في كتابهما تنظيم الفقراء الصادر عام ١٩٧١، الذي أسس نظرية نقدية للراعية الاجتماعية بوصفها أداة للحفاظ على النظام الاجتماعي. وقال بيفن وكلاوارد إن مد نظام الرعاية أو تقليصه كان مرده في الأساس الدوائر الاقتصادية والاضطراب العام. وقالا إن نظام الرعاية الاجتماعية، تاريخيًا، انتشر لتخفيف الاضطرابات الاجتماعية، لا سيما في فترات الأزمات الاقتصادية، وتقلّص لدفع الناس للعودة إلى سوق العمالة الرخيصة. وتحدت نظريتهما رؤية العلوم الاجتماعية الشائعة بأن دول الرفاه اتبعت منطقًا حتميًا للتقدّم بسبب زيادة ازدهار الدول الوطنية.[٤٩] وبرغم موقف بيفن وكلاوارد السلبي بصفة عامة تجاه نظام الرعاية الاجتماعية، فقد وسعت نظريتهما مدى إشكالية الحرمان، وفيها صورة من يتلقون الرعاية الاجتماعية وهم محاصرون في علاقة الأجر والعمل التي فشلت في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وعلى الجهة الأخرى من الجدال، كان الرأي القائل بأن الاعتماد على الدولة أصبح مشكلة تجاوزت آثارها حقيقة الفقر البسيطة. وبالقطع، اعتمد هذا الخطاب أيضًا على لغة العلوم الاجتماعية وأشكال الجدال ليكتسب حجية. ففي عام ١٩٧٤، على سبيل المثال، كان إيرفنج كريستول يرى أن نظام الرعاية الاجتماعية الحالي أخفق في مراعاة «حقيقة سوسيولوجية قاطعة»، وهي أن «الاعتماد على الدولة بالنسبة لمن لا يعتمدون عليها بطبيعتهم أو بالضرورة، يمكن أن يكون له نتائج محبطة.»[٥٠] ومع عدم وجود أي مساحة للشك في طبيعة هذه النتائج، أكد كريستول على أن «نظام الرعاية الاجتماعية يزيد من الأمراض الاجتماعية المختلفة - التفكك الأسري، الإنجاب دون زواج، تعاطي المخدرات - التي تطغى بسهولة على الحقيقة الإحصائية الوحيدة «القضاء على الفقر.»»[٥١] وكانت مناهضة نظام الرعاية جزءًا من هجوم أوسع شنّه المحافظون الجدد على برامج «المجتمع العظيم»؛ بسبب ما يزعمونه من غياب المسؤولية المالية، وتعقيد بيروقراطي، ودعم الفساد الأخلاقي. وقد وجد المحافظون الجدد في نمو نظام الرعاية الاجتماعية تسللًا لشكل من أشكال الاشتراكية بقيادة «الطبقة الجديدة» المكوّنة من التكنوقراط والمهنيين والمفكرين.

كما قلت في الفصل الثالث، كان عقد السبعينيات فترة حاسمة في بلورة فضاء مراكز الأبحاث، وهي عملية ركّزت على معركة وتقارب في نهاية المطاف بين مجموعات الخبراء المختلفة، ومن بينها التكنوقراط والخبراء النشطاء المحافظون. وبحلول نهاية العقد، أصبحت مراكز الأبحاث المحافظة الآلية الفكرية الأساسية لتنشيط الهجوم على نظام الرعاية الاجتماعية. فقد ذكرت دراسة لمؤسسة التراث

أجراها تشارلز هوبز عام ١٩٧٨، على سبيل المثال، أن نظام الرعاية صار ضغطًا ماليًا هائلًا على الحكومة الفيدرالية. وبوضع ٤٤ برنامجًا فيدراليًا تحت عنوان الرعاية الاجتماعية، عرفها هوبز تعريفًا جامعًا بأنها كل البرامج الفيدرالية التي تعتمد اختبار الأهلية(*)، ومن بينها برنامج ميديكيد (Medicaid)(**)، والتدريب على الوظائف المختلفة وبرنامج إعانات طلاب الجامعة.[٥٢] كذلك، انتقدت مؤسسة التراث بشدة في عام ١٩٧٩ «مبلغ الملياري دولار سنويًا» التي تُنفق على صناعة أبحاث الفقر، وأشارت إلى أن التكنوقراط الليبراليين كانوا أكبر المستفيدين من التوسع فيها.[٥٣] إن مراكز الأبحاث المحافظة، والتي يموّلها المانحون المحافظون والشركات التجارية المحافظة، تحتل الآن صدارة حركة لإيجاد معرفة من صنع الخبراء تنتقد الإنفاق على الرعاية والاعتماد على الحكومة.

انتصار إشكالية الرعاية الجديدة (١٩٨٠-١٩٩٦م)

كان ما حدث من تحوّلات كبرى في منطقة الإنتاج التكنوقراطي، سببًا لظهور المرحلة التالية في صناعة إشكالية رعاية اجتماعية جديدة. وكان لانتخاب رونالد ريغان رئيسًا في عام ١٩٨٠ أثر قوي على منتجي المعرفة التكنوقراطية، الذين كان إجبارهم على توجيه عملهم إلى إشكالية الاعتماد على الدولة يتزايد. وقد وصل هذا التحوّل إلى ذروته في الإعلان عن «الإجماع الجديد» على سياسة الرعاية الاجتماعية في أواخر الثمانينيات. وبرغم أن موضوع الاعتماد على الدولة في الرعاية الاجتماعية كان دافعًا لإجراء أبحاث منذ منتصف السبعينيات، فقد أعطت إدارة ريغان الموضوع أولوية غير مسبوقة عن طريق التحكم في التمويل الفيدرالي لأبحاث الفقر.[٥٤] وقد وضعت إدارة ريغان منذ البداية مجموعة من الخطوط الإرشادية تتطلب تركيز أبحاث الرعاية الاجتماعية المموّلة فيدراليًا على التواكل في مقابل الحرمان. وبدأت الإدارة في أغسطس من عام ١٩٨١ بقطع علاقتها بمعهد أبحاث الفقر التابع لجامعة ويسكونسن، الذي كان قد تلقى تمويلًا من مكتب الفرص الاقتصادية وخلفائه طوال خمس عشرة سنة سابقة. وقد واجه المعهد الحضري موقفًا مشابهًا عندما خفضت إدارة ريغان نحو ٧٥٪ من ميزانيته خلال ثلاث سنوات في أوائل الثمانينيات. كذلك صرفت الخطوط الإرشادية

(*) فحص الحالة المالية للشخص لتحديد أهليته للحصول على المساعدة العامة. (المترجمة)

(**) برنامج في الولايات المتحدة، بتمويل مشترك من قبل الولايات والحكومة الفيدرالية، يقضي بأن تسدد المستشفيات والأطباء نفقات الرعاية لتأهيل الأشخاص الذين لا يستطيعون تمويل النفقات الطبية الخاصة بهم. (المترجمة)

الجديدة الاهتمام عن أبحاث الفقر إلى مكتب مساعد وزير التخطيط والتقييم، وهو الآن أحد أقسام وزارة الصحة والخدمات الإنسانية.(٥٥)

ليس هناك أوضح من إعلان ريغان الشهير في خطاب حالة الاتحاد عام ١٩٨٦، للتعبير عن أسلوب الإدارة الجديد في أبحاث الرعاية الاجتماعية، حيث قال: «ينبغي الحكم على نجاح نظام الرعاية الاجتماعي حسب عدد من كانوا يتلقونها ثم أصبحوا لا يعتمدون عليها.» وبهذا المقياس الجديد، كان أمام الخبراء الممولين حكوميًا الذين اعتمدوا في أبحاثهم على الدعم الفيدرالي خيارًا واضحًا: إما تعديل دراساتهم لتتناول موضوع الاعتماد على الدولة، أو أن يبحثوا عن مصدر تمويل آخر. وفي ما يتعلق بالتطبيق، بحثت معظم المؤسسات التي تأثرت بالتحوّل عن تركيبة من الأسلوبين. وسعى المعهد الحضري، على سبيل المثال، بصورة مطّردة إلى الحصول على تمويل من مؤسسات خيرية متعاطفة مع توجهه الأول. وقام، في الوقت نفسه، بتعديل أسس وفئات أبحاثه لتتناسب مع توجيهات إدارة ريغان. فعلى سبيل المثال، لخّصت دراسة المعهد الحضري عام ١٩٩٢ عن سياسة الإسكان الفيدرالي هذا التحوّل في ما يلي: «إن الجدل السياسي حول إعانة الإسكان تحوّلت من التركيز على أفضلية اجتثاث الفقر ... إلى أفضلية تقليص الاعتماد على الدولة على نطاق أوسع.»(٥٦) ثم وعد التقرير بإخلاص أن «يخبر صنّاع السياسة المسؤولين عن إعادة توجيه إعانة الإسكان، عن طريق فحص القضايا الأساسية التي يجب تناولها عند إعادة صياغة مفاهيم سياسة الإسكان باعتبارها أداة للاستقلال الاقتصادي.» وفي الوقت نفسه، تعهد باحثو المعهد الحضري أيضًا أمام الكونجرس بالتوصية بطرق لتقليص أو منع الاحتيال عند جمع دخل الضمان التكميلي من المهاجرين.(٥٧)

وقد تأثرت بسياسة إدارة ريغان أيضًا مراكز الأبحاث التي لا تقع تحت السيطرة الحكومية مباشرة. فبوصفها أعضاء في الشبكة التكنوقراطية التي تتداخل مع وكالات الأبحاث الرسمية التي نشأت بقانون عام ١٩٦٤، اعتمدت على اعتراف السياسيين والإعلام بنجاحها وبالتالي تمويلها. وفي الظاهر، واجهت مراكز الأبحاث غير الحكومية ضغوطًا مماثلة لإعادة توجيه عملها حسب شروط الجدل السياسي السائدة. من هنا، بدأت المؤسسات المتباينة أيديولوجيًا مثل مؤسسة بروكينجز ومعهد هادسون ومركز الأخلاق والسياسة العامة، في ضم صوتها إلى أصوات مجموعة الأبحاث المتنامية عن «الآثار المثبطة» لنظام الرعاية.(٥٨)

باختصار، أما وقد أصبحت الأبحاث التي تُجرى عن نظام الرعاية بصفة عامة أمرًا تكنوقراطيًا، فقد كان تغيير إدارة ريغان أولويات التمويل يعني أن الافتراضات

المسبقة المحافظة دعمت على نحو مطّرد الدراسات التي تعتبر ذات صلة بسياسة الرعاية. كان الشغل الشاغل لهذا العمل الجديد هو أسباب تلقي الرعاية ومداه والسمات الاجتماعية لمن يتلقاها، لاسيما عندما تكون مرتبطة بقضايا بنية الأسرة (انتشار حمل المراهقات تحديدًا).(٥٩) كذلك أصبح حجم ما يسمي «بالطبقة الدنيا» وخصائصها مجالات اهتمام أساسية. وتماسكت هذه الموضوعات بصورة جيدة في كتاب تشارلز موراي خطوات إلى الخلف عام ١٩٨٤، الذي كان يرى أن إتاحة مزايا برنامج «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا» قد خلق ثقافة تواكل دائم شجّعت الحمل غير الشرعي والنشاط الإجرامي والمخدرات والابتعاد عن سوق العمل. وبناء على المسلّمة التي تقول إن التحوّلات الاجتماعية تعزّز حتمًا السلوكيات التي تؤهّل متلقي الإعانة لهذا التحوّل، دعا موراي إلى منع الإعانة بشكل آلي عن الأمهات المراهقات وغير المتزوجات.(٦٠) وكما ذكرت سابقًا، فقد موّل كتاب موراي مركزا أبحاث من الاتجاه المحافظ هما: مؤسسة التراث التي التزمت بتمويل الدراسة الاستطلاعية التي قام عليها الكتاب، ومعهد مانهاتن الذي دعم كتابة موراي واستخدم موارد ضخمة للترويج للكتاب.(٦١) وبرغم أن أغلب الباحثين انتقدوا كتاب خطوات إلى الخلف صراحةً لعيوب منهجية ومنطقية وتجريبية، فقد وجد الصحفيون والسياسيون في مقولات موراي جاذبية لا تقاوم. فقد وصفه تشارلز لين (Charles Lane) في مجلة نيو ريببلك بأنه «أهم عمل عن الفقر والسياسة الاجتماعية منذ كتاب مايكل هارينجتون أميركا الأخرى.»(٦٢) ولا تكمن جاذبية كتاب خطوات إلى الخلف في صبغته العلمية، بل في أسلوبه الصحفي وتوصياته الحماسية بسياسات معدة سلفًا، وأسلوب تسويقه البارع.

وبعد حدوث نقلة في مفردات الحوار بنهاية الثمانينيات، أعلن معارضو نظام الرعاية الاجتماعية «إجماعًا جديدًا» حول القضية. وكان دور مراكز الأبحاث أوضح ما يكون في المجموعة البحثية المسماة «سيمينار العمل»، فقد كانت المجموعة تحت الرعاية المشتركة للبيت الأبيض في إدارة ريغان ومعهد المشروع الأميركي، وكانت تموّلها مؤسستا برادلي وأولين المحافظتان، ويرأسها مايكل نوفاك (Michael Novak) ودوجلاس بيشاروف (Douglas Besharov) من معهد المشروع الأميركي. وقد جمع «سيمينار العمل» عشرين من المعلقين البارزين على السياسة الاجتماعية، ليقدّموا توصياتهم بشأن سياسة الرعاية الاجتماعية. وقد انضم إلى نوفاك وبيشاروف كل من أليس ريفلين (مؤسسة بروكينجز)، وروبرت ريشاور (مؤسسة بروكينجز ثم رئيس المعهد الحضري بعد ذلك)، وجون كوجان (معهد هوفر ورجل الاقتصاد السابق في «راند»)، وتشارلز موراي (معهد مانهاتن)، وإس. آنّا كوندراتاس (Kondratas S. Anna) (مؤسسة

التراث)، وغيرهم. وكان سيمينار العمل يضم عددًا من القيادات التجارية التي عملت في مناصب سياسية كبرى (باربرا بلم ، فرانكلين رينز)، واثنين من الباحثين الأكاديميين المحافظين (لاري ميد و جلين لوري). وقد خرج من هذه الدعوة بيان سياسي مهم، دراسة عام ١٩٨٧ التي نشرها معهد المشروع الأميركي بعنوان: «توافق جديد على الأسرة والرعاية: مجتمع يعتمد على ذاته.»[٦٣]

لقد قلّل تقرير سيمينار العمل بصورة ملحوظة من دور العِرق بوصفه أحد عوامل خلق عدم المساواة الاقتصادية في أميركا، ووضع كُتّاب التقرير مكانه تمييزًا مريبًا بين الفقراء «الذين لا حيلة لهم» والذين ينتمون لأسر محترمة لها أبوان، وبين الفقراء «المتواكلين» الذين ينبع فقرهم، كما يقولون، من استهتارهم. ويتفق تقرير سيمينار العمل مع المقولات السابقة لكل من موينهان وموراي في الإشارة إلى أن تلك البنية الأسرية (التي يقصد بها المؤلفون انتشار الأسر التي تعيلها المرأة) هي أهم عوامل خلق عدم المساواة. وأخيرًا، يؤيد مؤلفو الإجماع الجديد شرط المحافظين بالعمل الإجباري للحصول على الرعاية الاجتماعية. وكما كتب رون هاسكنز (Ron Haskins) في تقريره عن إصلاح برنامج الرعاية الاجتماعية عام ٢٠٠٦، فإن تقرير سيمينار العمل «استبق على نحو غريب البنود الأساسية لتشريع الإصلاح لعام ١٩٩٦.»[٦٤]

ونتوقف الآن قليلًا لنعرض للإستراتيجية البلاغية لتقرير «سيمينار العمل». إن ظاهر ما يسمى بالإجماع الجديد يشير من عنوانه إلى اتفاق عام يفترض أنه نشأ بين خبراء السياسة حول رأي مفاده أن الرعاية الاجتماعية تخلق تواكلًا، وتخلّف أمراضًا اجتماعية خطيرة يمكن مواجهتها من خلال إصدار تشريعات تشجع الاعتماد على النفس والمسؤولية الشخصية. وهناك تفسير آخر، وهو أن أي إشارة إلى الإجماع هي سوء تسمية وحركة إستراتيجية في صراع اجتماعي بين مجموعات مختلفة تدّعي امتلاك الخبرة والمعرفة. وعلى ذلك، فلا يشير المصطلح إلى إعادة ترتيب حقيقي للأفكار المتعلقة بتعديل نظام الرعاية الاجتماعية، بل بإعادة تعريف إطنابي «لحدود» الحوار نفسه، ما يجعل أي مفكر، لم يتخذ سلفًا موقفًا مؤيدًا لعملية إعادة الترتيب هذه، خارج حدود الحوار. بتعبير آخر، فإن «الإجماع» حول سياسة الرعاية الاجتماعية قائم؛ لأن المثقفين الذين أرادوا أن يحافظوا على دولة الرفاه أو تقويتها، أو الإبقاء على الاهتمام بالمحرومين بوصف ذلك جوهر المشكلة الاجتماعية التي يعالجها نظام الرعاية الاجتماعية، قد تمّ الآن استبعادهم من النقاش العام. ومن خلال عملية مؤسسية معقّدة تمّ رسم حدود الخطاب الجديد ليضم المعلّقين من اليمين المحافظ والوسط ويستبعد نظراءهم التقدميين.

مع ذلك، فقد ظلّ قطاع كبير من الكتابات الاجتماعية العلمية والصحفية تولي اهتمامها مشكلة الحرمان الاجتماعي في منتصف الثمانينيات والتسعينيات. ومن ذلك، على سبيل المثال، كتب نشرت في بداية التسعينيات لعلماء اجتماع أمثال هربرت جانز وكريستوفر جينكز (Christopher Jencks) ووليم جوليوس ويلسون (William Julius Wilson) وإليوت ليبو (Elliot Liebow)، وقد صبّوا جميعًا جل اهتمامهم على إشكالية الحرمان الاجتماعي. كما كتب صحفيون وكتّاب مستقلون مثل باربرا إيرنريش (Barbara Ehrenreich) وجوناثان كوزول (Jonathan Kozol)، اللذين قدّما أطروحات مهمة في الموضوع ساهمت في توسعة خطاب الحرمان الاجتماعي.(٦٥) وربما كان خير مثال على هيمنة خطاب التواكل هو قدرته على دمج النتائج التجريبية المستخلصة من دراسات مصاغة طبقًا لإشكالية الحرمان، ثم إعادة طرحها بغرض نشر رؤية معارضة لسياسة الرعاية الاجتماعية. وأحد أمثلة ذلك، أنه في عام ١٩٩١ قامت عالمة الاجتماع كاثرين إدين (Kathryn Edin) بتفكيك مفهوم الاعتماد على الرعاية الاجتماعية عن طريق إبراز المشاق التي يعانيها متلقو الرعاية، «ليستطيعوا الحياة في ظل نظام الرعاية الاجتماعية»، وذلك نظرًا لضآلة ما يقدّمه من خدمات.(٦٦) ففي مقابل تصوير متلقي الرعاية على أنهم «متلقون» كسالى أو سلبيون، ترسم إدين صورة غنية مدعومة بالأمثلة لأمهات نشيطات عاملات يسعين لاقتناص حياة صعبة في سوق العمالة الرخيصة. وفي سياق إظهار عدم كفاية أيٍ من مزايا الرعاية الاجتماعية والعمل بأجر ضئيل وحده لدعم أسرهم، لاحظت إدين أن كل المستجيبين كانوا يضيفون إلى الإعانة أجورًا من أعمال مؤقتة غير رسمية. ولكن، على عكس التوجّه الأساسي لتحليلها، ذكر النقاد المحافظون استنتاج إدين، بأن الأمهات اللاتي يتلقين الإعانة كان لهن دائمًا دخلٌ لا يذكرنه، بصورة متكررة، بوصفه دليلًا على أن تلقي الإعانة في حد ذاته كانت له آثار ضارة على «قيم» المتلقي؛ لأنه يشجع على عدم الأمانة والاحتيال.(٦٧)

وإبّان وقت إقرار قانون دعم الأسرة عام ١٩٨٨، ضاقت حدود الجدل العام إلى حد بعيد. وفي ما بين عامي ١٩٨٨ – ١٩٩٦، أصبحت الخبرة التي اعتبرت ذات صلة بالجدال تركّز على ثلاث مناطق:

الأولى: آثار تلقي الإعانة على نزوع الفرد لدخول سوق العمل أو البقاء فيه. ثانيًا: آثار نظام الرعاية على بنية الأسر الفقيرة. ثالثًا، فعالية التدريب على الوظيفة وبرامج إعادة التأهيل الشخصي التي صممت لإعداد الناس لسوق العمل. وقد اختبر الباحثون العاملون داخل إشكالية التواكل ما يُسمى بالآثار المثبطة لنظام الرعاية، مثل: هل شجع توافر مزايا الإعانة على الإنجاب خارج إطار الزواج؟

وكان من بين الأسئلة الأساسية التي توجّه هذه الأدبيات ما يلي: ما تفسير زيادة عدد الحالات التي يتعامل معها برنامج «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا» مؤخرًا؟ ما المدة التي تتلقى فيها أسر الإعانات مساعدات برنامج «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا»؟ هل تلقي إعانات هذا البرنامج في معظمه ظاهرة انتقالية تحدث بعد تفكك الأسرة، أم إن الأسر تميل إلى أن تظل على قوائم الراعية لفترة طويلة؟ هل تزيد حالات الإنجاب خارج إطار الزواج أم تنخفض؟(٦٨) وتحت سطحها التقني، كان هدف الأدبيات الموحّد هو الأخلاقيات أو الانشغال بانحرافات متلقي الإعانة المفترضة، ومساهمتهم في مشكلات الإنجاب غير الشرعي، وتعاطي المخدرات، والابتعاد عن سوق العمل.(٦٩) وبالتأكيد، وعلى نحو متزايد، كان تلقي الإعانة يعتبر في حد ذاته نوعًا من الانحطاط.

وهناك مجموعة من العوامل، تشمل زيادة مفاجئة في عدد الحالات التي يتعامل معها برنامج «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا»، وزيادة الإنجاب خارج إطار الزواج، سرعان ما أعادت قضية تعديل نظام الرعاية الاجتماعية إلى صدارة الأجندة القومية بعد تشريع عام ١٩٨٨.(٧٠) ومع ذلك، وبحلول عقد التسعينيات، شاركت كل أطروحات الإصلاح المقبولة سياسيًا، حتى شديد الليبرالية منها، في التركيز على شرط العمل لاستمرار تلقي الإعانة.(٧١) يشرح كنت ويفر (Weaver Kent) هذه النقطة في عرضه للجدل الذي سبق التشريع الإصلاحي لعام ١٩٩٦:

> تقتضي جدّية العرض أن تحتوي اقتراحات الإصلاح على إجابات مقبولة لأسئلة مثل: أي الخيارات السياسية ستقلل بصورة كبيرة حمل المراهقات؟ وأي السياسات أكثر تأثيرًا في نقل أمهات برنامج «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا» إلى القوى العاملة والاحتفاظ بهن فيها؟ كيف نجعل الآباء يتحملون تكلفة تربية أبنائهم المتزايدة؟ وكيف لهذا الإصلاح أن يُطبّق دون إغراء من لا يتلقون الإعانة الحكومية بالسعي إلى طلبها؟(٧٢)

يرى ويفر أن هناك حقيقة واضحة وهي: «أن فكر نظام الرعاية الاجتماعية الحالي لا يكاد يجد له مدافعين من اليمين السياسي أو الوسط أو اليسار.»(٧٣)

كان غرض هذا القسم من الكتاب هو الإشارة إلى أن حدوث تغيّر في القوى المؤسسية التي تحكم إنتاج المعرفة المرتبطة بنظام الرعاية الاجتماعية واستهلاكها، كان أحد العوامل الرئيسة المؤدية إلى تغيّر في الحدود المسموح بها للمناقشة السياسية في هذه القضية. كما أشرت إلى استحالة فهم هذه العملية دون أن نأخذ في الاعتبار تشكيل فضاء شبه مستقل لمراكز الأبحاث ساعد على رسم الحدود

بين السياسة والبحث وتعريفها. وبحلول التسعينيات، كانت مراكز الأبحاث قد ثبتت أقدامها بوصفها أجرأ مصادر الخبرة في ما يخص سياسة الرعاية الاجتماعية، وأكثرها إنتاجًا وأقربها للإعلام. وفي ما يلي عرض للعمل الذي قامت به مراكز الأبحاث في السنوات التي سبقت إقرار قانون «المسؤولية الشخصية وتوفير فرص العمل» عام ١٩٩٦ مباشرة، وهو يثبت تمركز هذا البحث حول إشكالية التواكل وتواري إشكالية الحرمان.

حدود الخيار السياسي الضيقة (١٩٨٨-١٩٩٦م)

تولى ثلاثة من مراكز الأبحاث قيادة الجناح المحافظ في المنافسة على إنتاج خبرة تتعلق بسياسة الرعاية الاجتماعية، وهي: مؤسسة التراث، ومعهد كاتو، ومركز دالاس القومي للتحليل السياسي في تكساس. فقد اشترك ثلاثتهم في إنتاج مادة نقدية طموحة مدوية عن نظام الرعاية الاجتماعية، قوامه مئات التقارير السياسية والكتب والمذكرات والتصريحات الصحفية في هذا الموضوع. إذ صوّر كل مركز أبحاث تلقي الإعانة الاجتماعية بأنها أصل أمراض اجتماعية كبرى، وحالة من حالات اللامسؤولية المالية. وعلى سبيل المثال، نشرت مؤسسة التراث، وهي الأغنى بين مراكز الأبحاث، دراسات تنعى فيها «زيادة الاعتماد على دولة الرفاه»، وتقول إنه العامل الرئيس في «التدهور الاجتماعي والاقتصادي» للبلاد.[٧٤] وكانت مؤسسة التراث أيضًا ترى أن برامج الإعانة الحالية تشجع الإجرام على المدى الطويل، وتحكم على أطفال متلقي الإعانة بأن يعيشوا طوال حياتهم بلا استقرار اقتصادي. ففي عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، أشاد روبرت ريكتور (Robert Rector) من مؤسسة التراث بدراسة لمكتب الميزانية بالكونجرس تقول إن «زيادة الفترة الزمنية التي يقضيها الطفل معتمدًا على الإعانة قد تقلل من ذكائه بنسبة تصل إلى ٢٠٪.»[٧٥] وقد انتقد تقرير آخر، قدمه ريكتور، الرئيس كلينتون لأنه لم يتابع وعد حملته الانتخابية باختصار قوائم الإعانة، قال فيه: «لم يُفعل شيء يذكر للحد من الاعتماد على الدولة وتعزيز السلوك المسؤول، ولم يتخذ كلينتون أي إجراء لاستئصال دوافع الإنجاب غير الشرعي التي خلقها برنامج «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا».»[٧٦] وفي أماكن أخرى، وصف ريكتور خطة إصلاح كلينتون لعام ١٩٩٤ بأنها «مجرّد واجهة للعلاقات العامة كانت تهدف إلى إحباط النقد والتغيير الحقيقي.» وكان يرى أن ٧٪ فقط ممن يشملهم برنامج «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا» هم من سيتم مطالبتهم بالعمل قبل نهاية القرن.[٧٧] وقد هاجم ريكتور أيضًا خطة إعانة قدمتها «رابطة حكام الولايات الوطنية» بسبب قلة تركيزها على مشكلة

الاعتماد على الدولة، وقام بتقييم مجموعة من خطط الإصلاح الموجودة قيد الدراسة حاليًا «بناءً على قدرتها على الحد من نظام الرعاية.»(٧٨)

كان يحتل صدارة هجوم مؤسسة التراث على النظام القائم تقرير في عام ١٩٩٥ أعدّه ريكتور ووليم إف. لوبر (William F. Lauber)، سعى إلى تقديم تحليل تاريخي شامل لحجم ونطاق نظام الرعاية نطاقه وتأثيره الاجتماعي، وكذلك الإستراتيجيات القابلة للتطبيق لإصلاحه. وكانت توصيات كاتبَيْ التقرير تركّز على أهداف تحقيق الانضباط المالي، والحد من الإنجاب غير الشرعي، «والمطالبة بأن يعود متلقو الإعانة إلى المجتمع بصورة أو بأخرى.»(٧٩) وفي العام نفسه، نشرت مؤسسة التراث أيضًا خطة ميزانية أساسية للكونجرس الجمهوري الجديد، كانت تهدف إلى تقوية ما أسمته «الوظائف الأساسية للحكومة الوطنية» – وتحديدًا الدفاع – وفي الوقت نفسه إنهاء برامج مضيعة للمال وعفا عليها الزمن.»(٨٠) ودعت الخطة إلى تخفيضات ضريبية قدرها ١٥٢ مليار دولار، وإلى زيادة قدرها ١٣٨ مليار دولار في الإنفاق على الدفاع، «إلغاء تسع وزارات، وإنهاء معظم برامج الاستحقاقات، وخصخصة الأنشطة الحكومية التجارية.» وأخيرًا، صدّقت مؤسسة التراث على خطة بمنحة قدرها ٢٠٠ مليون دولار دفعة واحدة لتمويل برامج الامتناع عن ممارسة الجنس في سن المراهقة، لعلاج «ارتفاع معدلات الإنجاب غير الشرعي» في البلاد، وتعديل برامج التبني الحكومي لضمان نشأة الأطفال المولودين خارج إطار الزواج في بيوت بها أبوان.(٨١) كما أخذت مؤسسة التراث زمام المبادرة لمساعدة أمثالها من مراكز الأبحاث على مستوى الدولة في إجراء دراسات مماثلة تستهدف المناطق المحيطة بهذه المراكز. وبعد انتخابات عام ١٩٩٤، التي حصل فيها الجمهوريون على الأغلبية في مجلسَي الكونجرس، أصدرت مؤسسة التراث خلاصة أدلة مرجعية من إنتاج الدولة ومراكز الأبحاث المحلية «لتقليص دور الحكومة»(٨٢) وجمع الدليل تقارير من مراكز أبحاث في أوهايو (مركز باكاي للسياسة العامة)، وكلورادو (معهد الاستقلال «اندبندانت إنستيتيوت»)، ونورث كارولاينا (مؤسسة جون لوك)، وساوث كارولاينا (مجلس سياسات ساوث كارولاينا)، وواشنطن (مؤسسة إيفرجرين فريدم).

وكان معهد كاتو الليبرالي يرى، مثل مؤسسة التراث، أن برامج الرعاية تعمل كأنها منظومة مثبطات لدرجة أنها، بحسب تعبير مايكل تانر (Michael Tanner) زميل معهد كاتو، «تحمي الناس من التبعات الطبيعية لأفعالهم»، وتحبسهم في حياة الفقر و«السلوك المدمر.»(٨٣) وبرغم توجّهه الليبرالي، يضع معهد كاتو نفسه في صف الجناح التقليدي للحركة المحافظة، بالتركيز على الانحلال الأخلاقي المفترض المصاحب لتلقي الإعانة. وقد أيدت دراسات المعهد فكرة أن «القضية الأساسية

في تعديل نظام الرعاية هي تجنب جلب أناس آخرين إلى دائرة الإعانة، والإنجاب غير الشرعي والنسب المجهول.» وأوصت بنقلة نوعية في السياسة الاجتماعية: ينبغي أن تتخلى أميركا تمامًا عن الفكرة المستقرة في المجتمع المدني بأن الحكومة يمكن أن تقدّم حلًا للفقر، وتخلق بدلًا منه «شبكة عمل قوية للأعمال الخيرية غير الحكومية الخاصة المحلية.»[٨٤] وفي العام نفسه، أوصت كاتو بتخفيضات جذرية وخصخصة جزئية لبرنامج دخل الضمان التكميلي (SSI).[٨٥]

قام معهد كاتو بتنفيذ عدة إستراتيجيات مبتكرة لنقد نظام الرعاية الاجتماعية. ففي عام ١٩٩٥، مع الأغلبية الجمهورية الجديدة في الكونجرس، نشرت المؤسسة أول كتيّب للكونجرس، وهو دليل تشريعي يحتوي على ٣٩ فصلًا تضم توصيات خاصة لتقليل حجم الحكومة الفيدرالية، بما في ذلك تعديل نظام الرعاية.[٨٦] كما تولى معهد كاتو أيضًا هدف تحديد الآثار السلبية لنظام الرعاية كميًا على مستوى جديد. وفي عام ١٩٩٦، على سبيل المثال، سعى المعهد إلى تقدير أثر زيادة افتراضية في مزايا برنامج «إعانات الأسر التي تعول أطفالًا» على انتشار «أمراض اجتماعية» مختلفة، أي «التواكل، الفقر، الإنجاب خارج إطار الزواج، البطالة، الإجهاض، وجرائم العنف.» وتنبأ نموذج الدراسة بزيادات في كل سلوك لكل ارتفاع تدريجي في الإنفاق على نظام الرعاية.[٨٧] ولإثبات أن نظام الرعاية يعمل على تثبيط التوجّه للعمل، قالت دراسة أخرى لمعهد كاتو إن مزايا الإعانة فاقت صافي دخل أصحاب الحد الأدنى من الأجور بعد خصم الضرائب، وبل وفاقت في بعض الولايات، متوسط رواتب المبتدئين من المعلمين ووظائف السكرتارية.[٨٨]

وكان أبرز تدخلات معهد كاتو في الجدل حول نظام الرعاية هو كتاب مايكل تانر **نهاية نظام الرعاية** الصادر عام ١٩٩٦.[٨٩] ففي سعي حثيث لنزع الشرعية تمامًا عما تقدمه الحكومة من مزايا في نظام الرعاية، كتب تانر: «ينبغي إجبار الأفراد القادرين على العمل، وليس بوسعهم إعالة أنفسهم من خلال سوق العمل، على العودة إلى مصادر العائلة أو الكنيسة أو المجتمع المحيط أو الأعمال الخيرية الخاصة.»[٩٠] وأيد تانر «إلغاء نظام الإعانة الاجتماعية برمته للأفراد القادرين على العمل.»[٩١] كذلك وصف سياسة الرعاية الأميركية بأن لها «تأثيرًا هدامًا: على دافعي الضرائب، وعلى «المؤسسات الوسيطة من مجتمع محيط وكنيسة وعائلة»، وعلى الفقراء أنفسهم، «المسجونين» في هذا النظام. وقد اتهم كتاب **نهاية نظام الرعاية** النظام القائم بتدمير الفرص الاقتصادية، بل والأسوأ تدمير «الأمل». ويوضح استخدام تانر ورقة تكلفة نظام الرعاية البالغة ٥ ,٤ تريليون دولار، والتي أنشأتها مؤسسة التراث في البداية، مدى التكامل الشديد بين مركزي الأبحاث.

من بين مراكز الأبحاث على مستوى الدولة، لم يكن هناك مركز أكثر نشاطًا في مناقشة نظام الرعاية الاجتماعية من «المركز القومي للتحليل السياسي في دالاس.» فقد كرّرت تقارير المركز موقف المحافظين من أن «برامج الإعانة ساهمت في خلق مشكلات اضمحلال المناطق الحضرية والجريمة وإدمان المخدرات... الإنجاب خارج إطار الزواج» وكذلك «انهيار العمل والأسرة» عن طريق «مكافأة الناس على عدم العمل.»[92] وأثنت المؤسسة على فكرة المنح الإجمالية لإتاحة الفرصة للولايات لتنفيذ إصلاح منظومات الإعانة الخاصة بهم.[93] وحوت بعض تقارير «المركز القومي للتحليل السياسي في دالاس» اقتراحات مبتكرة لتنفيذ هذه الأفكار. على سبيل المثال، أوصت دراسة للمركز نشرت عام ١٩٩٥ بعمل مسابقة للجمعيات الخيرية الخاصة للحصول على أموال ضرائب الإعانة، عن طريق السماح لدافعي الضرائب «بإعطاء ٤٠٪ من ضرائب الدخل الخاصة بهم لأي جمعية خيرية مؤهلة سواءً كانت حكومية أو خاصة.»[94] استشهد مركز الأبحاث إيجابيًا بقانون في سنغافورة يقضي بإعفاء حسابات الادخار المخصصة لنفقات الصحة والتعليم والتقاعد من الضرائب الإلزامية.[95] ولتجنّب أي مناقشة محتملة بأن الفقر ظل مشكلة قومية، قام «المركز القومي للتحليل السياسي في دالاس» بقياس استهلاك السلع المستمر، وذكر أن «حتى هؤلاء الذين يتلقون الإعانة لديهم طرق غير عادية للوصول إلى وسائل الراحة وأجهزة توفير الجهد البشري، بل وحتى السلع الفاخرة.»[96] وأخيرًا، نصح تقرير للمركز بعنوان «كيف يمكن ألا تكون فقيرًا» الأميركيين بأن: «(١) ينهوا مرحلة التعليم الثانوي، (٢) يظلوا متزوجين، (٣) الحصول على وظيفة بدوام كامل، (٤) وإذا كانت امرأة عليها عدم الإنجاب قبل سن العشرين.»[97]

المعرفة السياسية الوسطية

من بين مراكز الأبحاث الوسطية، احتل المعهد الحضري ومعهد السياسة التقدمية ومؤسسة بروكينجز صدارة المساهمين في الجدل حول نظام الرعاية الاجتماعية خلال الأعوام التي سبقت إصلاح عام ١٩٩٦ مباشرة. فقام المعهد الحضري بتنفيذ دوره بوصفه مورّد التحليلات التكنوقراطية عن طريق تركيز معظم جهده على تقييم برامج الرعاية التي تقدمها الدولة. وكان هدفه كمؤسسة، حسب تعبيره، هو معرفة «ما الذي ينجح، وما الذي لا ينجح، ولماذا.»[98] على سبيل المثال، وجدت دراسة صُمّمت لبرنامج حكومي في واشنطن لزيادة المشاركة في التعليم والتدريب والتوظيف أن المبادرة بالفعل «ليس لها تأثير يذكر، أو ليس لها تأثير على الإطلاق على التعليم والتدريب... بل وتزيد المشاركة في نظام الرعاية

بقوة.»[٩٩] وفي عام ١٩٩٥، قدم المعهد الحضري أهم مساهماته في الجدل، وهو مجلد تحريري بعنوان **العمل البديل: تعديل نظام الرعاية وحقائق سوق العمل**، به مساهمات لناثان جلازر، وروبرت إتش. هافمان (Robert H. Haveman) وريبيكا إم. بلانك (Rebecca M. Blank)، وغيرهم. وبرفع شعار «اعمل بأجر»، قدم الكتاب ملحقًا للوظائف منخفضة الأجر، والتزامات إضافية من الحكومة الفيدرالية بالتعليم والتدريب على الوظائف، وآليات التغيير لوظيفة أفضل.[١٠٠]

أما معهد السياسة التقدمية، وكان آنذاك الذراع البحثي «للجنة القيادة الديمقراطية (DLC)، فقد سعى إلى استثمار علاقته بإدارة كلينتون للتأثير على الجدل حول نظام الرعاية. ومع الهدف المعلن وهو التغلب على الخصومة التقليدية بين «اليسار واليمين»، اتخذ المعهد موقفًا يتسق تمامًا مع حامل لقب العقيدة المحافظة. على سبيل المثال، أقر المعهد حدودًا لزمن الإعانة، ودق ناقوس الخطر بشدة بسبب الإنجاب في غير إطار الزواج، ونشر دراسات تؤكد على أن «الارتباط الشخصي» الشخصية وتنظيم المشروعات هي سبل نجاح تعديل نظام الرعاية.[١٠١] وفي عام ١٩٩٠، صاغ مركز الأبحاث [معهد السياسة التقدمية] خطة إنشاء «حسابات تنمية فردية» «معفاة من الضرائب»، لأسر الدخل المحدود، يمكن استخدامها للإنفاق على الدراسة الجامعية، أو امتلاك منزل، أو العمل الحر، أو نفقات التقاعد.[١٠٢] وفي العام التالي، أيد معهد السياسة التقدمية خطة «رعاية تنظيم المشروعات في المدن الداخلية في أميركا» عن طريق القروض الصغيرة والمشورة التجارية.[١٠٣] وفي عام ١٩٩٤، نشر رئيس معهد السياسة التقدمية، ويل مارشال (Will Marshall)، مقترحًا بجمع أولويات المحافظين والوسطيين عن طريق الدعوة إلى التوسع في برامج «التوظيف الحكومي المؤقت»، لكن مع التأكيد أيضًا على الحاجة إلى فكرة «اعمل بأجر»، وتعميم إمكانية الحصول على رعاية صحية، وزيادة إعانات الأطفال.[١٠٤] كذلك نُشر تقرير آخر عام ١٩٩٤ يشير بإيجابية إلى تحديد زمن تلقي الإعانة بعامين باعتباره «حجر الزاوية في خطة كلينتون»، وانتقد بقوة خطة إصلاح النائب روبرت ماتسوي (Robert Matsui) ذات النزعة الليبرالية؛ لأنها «تعيد الجدل حول نظام الرعاية قسرًا إلى المواجهة بين اليمين واليسار التي أوقفتها خطة الرئيس كلينتون.»[١٠٥]

وبتكرار فكرة أن «العمل يظل مفتاح تعديل نظام الرعاية الجوهري»، وضع تقرير معهد الدراسات التقدمية خطة عام ١٩٩٥ «لقسائم الحصول على وظيفة» لتوفير آلية جديدة لتحويل متلقي الإعانة إلى قوى عاملة.[١٠٦] وفي العام نفسه، نشر المعهد خطة إصلاح بعنوان «اعمل أولًا»، تقترح تحويل نظام الرعاية برمته إلى مجموعة من برامج التوظيف تستغل فكرة «قسائم الحصول على وظيفة» المقدمة

في تقاريرها الأخرى.(١٠٧) وقد أوصى المعهد أيضًا «بإحياء مؤسسة قديمة هي بيت الأمومة(*)»، مع تخصيص أموال فيدرالية لإنشاء شبكة من مؤسسات الدعم المجتمعي للأمهات المراهقات غير المتزوجات.(١٠٨) وأخيرًا، انتقد معهد السياسة التقدمية برنامج التدريب فرص العمل والمهارات الأساسية (JOBS)؛ لأن توجهه التجاري لا يفي بالغرض، وأوصى بأن يحل محله برنامج القسائم الذي يضمن توفير العمل على الفور.(١٠٩)

كان لمؤسسة بروكينجز وزنها ومكانتها البارزة في الجدل حول نظام الرعاية بتوجه نحو الإصلاح على نطاق واسع، يشبه توجه المعهد الحضري ومعهد السياسة التقدمية. فقد انجذبت بروكينجز نحو التقييم التكنوقراطي، كما في دراستها المشتركة في مؤسسة القرن (سينشري إنستيتيوشن) عام ١٩٩٣، لتقييم نجاح خمسة من برامج «من الإعانة إلى العمل» التي أنشأها «قانون دعم الأسرة» عام ١٩٨٨.(١١٠) ولكن من نواحٍ أخرى، وضعت بروكينجز نفسها أقرب إلى الجانب التقدمي في الجدل. فقد حذرت تقارير سياسية من عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، على سبيل المثال، من أن مبادرة كلينتون لنظام الرعاية تحمل مخاطر كبرى للأطفال الفقراء، وتنبأت بأن تنفيذ هذه الخطة الجمهورية لإنشاء برامج رعاية اجتماعية على مستوى الدولة عن طريق المنح الإجمالية، سيسفر عن «سباق نحو القاع» ستضطر فيه الولايات إلى تقليل مزايا الإعانة لتجنب «جاذبيتها.»(١١١) وفي عام ١٩٩٥، أصدرت بروكينجز تقريرًا تحذيريًا بعنوان انتبهوا قبل أن نقفز، تنبأت فيه بالتبعات السلبية لإلغاء برنامج «رعاية الأسر التي تعول أطفالًا»، وفرض حد زمني للإعانة، وقسوة متطلبات العمل، وإقصاء الأمهات المراهقات.(١١٢)

وشجب محررا تقرير بروكينجز، كنت ويفر ووليم ديكنز، أيضًا تهميش المعرفة العلمية الاجتماعية المستمر في الجدل حول نظام الرعاية. فكتبا أن العلوم الاجتماعية «يمكن أن تقدم رؤىً مهمة في ما يخص الوعود والحدود والمخاطر» المصاحبة لمقترحات تعديل نظام الرعاية. ولكن حتى هذا المطلب المعتدل أثار جدلًا داخل المؤسسة. وبعد عقد من إصدار انتبهوا قبل أن نقفز، انتقد زميل بروكينجز رون هاسكنز (Ron Haskins) التقرير وما فيه من إقرار لا ضرر فيه ظاهريًا للمعرفة العلمية الاجتماعية بوصفها سندًا لصنع سياسة سليمة. وكتب هاسكنز يقول: «لا يوجد في الدستور ولا في لوائح مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ما ينص على

(*) بيت الأمومة هو الخدمة المقدمة إلى النساء الحوامل اللائي يفتقرن إلى بيئة منزلية مستقرة (أو إلى أي منزل). وكانت تعرف سابقا باسم منازل للأمهات غير المتزوجات، ولا يزال يشار إليها على هذا النحو أحيانا. (المترجمة)

أي دور للبحث ولا لأي شواهد أخرى. وإنما تعتمد السياسة على التقاليد والقيم والفلسفة السياسية والرأي والولاء الحزبي والمساومة - ويضاف إلى ذلك أحيانًا شواهد من العلوم الاجتماعية.[١١٣] وإن فكرة أن على الخبير السياسي في مؤسسة بروكينجز، تلك المؤسسة التي تعد دائمًا من بين أكثر مراكز الأبحاث الأميركية علمية، أن يتخذ موقفًا فاترًا تجاه صلة المعرفة العلمية الاجتماعية بالسياسة، تنبئ صراحةً عن تهميشها مقدمًا في الجدل حول نظام الرعاية الاجتماعية. والمؤكد أن قوة العلوم الاجتماعية قد تقلصت الآن إلى مستوى يقترب من الصفر.

المعرفة السياسية التقدمية

من بين المؤسسات التي أظهرت مواقف تقدمية في الجدل حول الإعانة: معهد السياسة الاقتصادية، ومركز أبحاث الميزانية والأولويات السياسية. وقد تأسس معهد السياسة الاقتصادية في عام ١٩٨٦ على يد مجموعة صغيرة من رجال الاقتصاد الليبراليين ضمت روبرت كوتنر (Robert Kuttner)، وروبرت رايش (Reich Robert). أما مركز أبحاث الميزانية والأولويات السياسية فقد أسسه عام ١٩٨١ روبرت جرينشتاين، الموظف السابق بوزارة الزراعة والذي كان يدير برنامج قسائم الطعام. ولكن، لم تكن أي من المؤسستين بمثل حجم خصومها في الجدل من المؤسسات المحافظة ولا بقدر تمويلها. وقد سعى معهد السياسة الاقتصادية إلى إعادة تقديم قضية الحرمان عن طريق الإشارة إلى نقاط الضعف في سوق العمالة الرخيصة، وتتبع آثارها على الأميركيين محدودي الدخل.[١١٤] ففي عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، تتبع بيرنشتاين وميشيل (Bernstein and Mishel) مسار اتجاهات التوظيف والأجور بالنسبة للأميركيين من المستوى التعليمي المتدني، وذكرا أن «قطاع سوق العمل الذي يمكنه الوصول بسهولة إلى متلقي الإعانة السابقين، والذين يحصلون حاليًا على أجور منخفضة ومتدنية ويعانون من بطالة مرتفعة وتزداد ارتفاعًا.»[١١٥] كذلك نشر معهد السياسة الاقتصادية مجموعة من التقييمات تصدر كل عامين وتعرف «بحالة العمل في أميركا»، كانت تحاول إعادة وضع مناقشة الفقر على طاولة الجدل العام عن طريق تتبع معدلات الفقر المرتفعة وانخفاض دخل الأسر متوسطة الحال.[١١٦] وقد تنبأ مركز أبحاث الميزانية والأولويات السياسية، مثل معهد السياسة الاقتصادية، بأن إلغاء استحقاقات الرعاية الاجتماعية قد يسبب انخفاض أجور معظم العمال الأميركيين الذين يعيشون في أوضاع غير مستقرة. مع ذلك، فمن المفارقات، أن المؤسسة ربما تكون قد قامت عن غير قصد بدور في تيسير إقرار قانون «المسؤولية الشخصية وتوفير فرص العمل لعام ١٩٩٦». ففي تقريره الداخلي عن العملية، أثنى هاسكنز على تقريري مركز

الميزانية والأولويات السياسية؛ لأنهما أقنعا قيادات الحزب الجمهوري بأن قانون إصلاح ميديكيد (الرعاية الطبية)، الذي ارتبط به مشروع قانون الرعاية الاجتماعية أصلًا، كان «خسارة» سياسية وينبغي فصله من الناحية الإستراتيجية عن تعديل نظام الرعاية.(١١٧) ولكن، بصفة عامة، كان صوت مركزي الأبحاث التقدميين لا يكاد يُسمع مع ضجيج منافسيهم المحافظين.

خاتمة: المعرفة السياسية والعلوم الاجتماعية

في ختام مراحل عملية تعديل نظام الرعاية الاجتماعية، كان هناك انفصال واضح بين المعرفة التكنوقراطية والمعرفة العلمية الاجتماعية في ما يتعلق بنظام الرعاية. وقد لاح أحد مظاهر الشقاق في عام ١٩٩٤ عندما حاول شيلدون دانزيجر (Sheldon Danziger)، أستاذ السياسة العامة بجامعة ميشجان، حشد السلطة العلمية الاجتماعية ضد رأي موراي بأن الإعانة تسبب الإنجاب غير الشرعي الذي يؤدي بدوره إلى سلسلة من الأمراض المجتمعية. وبعد بضعة أشهر من نشر افتتاحية موراي في وول ستريت جورنال في أكتوبر عام ١٩٩٣ حول هذا الموضوع وحصولها على اهتمام عدد هائل من الجمهور، قام دانزيجر، بالاشتراك مع بوب جرينشتاين من مركز أبحاث الميزانية والأولويات السياسية، بالطعن في هذا المقال. وقام الاثنان بجمع توقيعات من ٧٦ من المتخصصين البارزين في العلوم الاجتماعية على بيان صحفي يُذكر فيه أن حجج موراي تختلف اختلافًا شديدًا عن المعرفة العلمية الاجتماعية القائمة.(١١٨) لكن جهود إعلان ذلك جاءت بنتائج عكسية؛ لأن روبرت ريكتور من مؤسسة التراث دافع عن موراي، ووصف الموقعين على البيان بأنهم «ليبراليون يتسمون بالضعف الفكري يشاركون في دفاع الرمق الأخير عن نظام الرعاية الاجتماعية.»(١١٩) وما يفوق ذلك أهمية أن المتخصصين في العلوم الاجتماعية لم يصلوا إلى مستوى موراي في جذب اهتمام الرأي العام عندما تدخل في هذا الموضوع من قبل. وحسب استنتاج رون هاسكنز: «برغم الجهود المضنية التي بذلها المتخصصون في علم الاجتماع، لم ينل الحدث برمته إلا تغطية إعلامية متواضعة.»(١٢٠) إضافة إلى ذلك، يري هاسكنز أن «سمعة موراي السيئة(*) بالفعل زادت سوءًا بهذا الهجوم.»(١٢١)

قد يكون أمراً مغريًا أن نلخص هذه القصة في سياق معركة بين مجموعتين من المثقفين يتم تعريفهم وتصنيفهم حسب انتماءاتهم المؤسسية – أي العاملين المنتسبين لمراكز الأبحاث من ناحية في مقابل الأكاديميين المتخصصين في علم

(*) أي وسط المهتمين بالقضية والمتخصصين في العلوم الاجتماعية. (المترجمة)

الاجتماع من ناحية أخرى – لكنني أعتقد أن هذه الصيغة قد تتسم بالتبسيط المخل لدرجة تعيق تحديد السمات الأساسية للعملية. والمؤكد في الحقيقة أن الوقت قد حان لمراكز الأبحاث وممثليها المنتسبين إليها، لكي تلعب دورًا يزداد أهمية في المناقشات السياسية، ومن بينها ما يدور حول تعديل نظام الرعاية الاجتماعية، ويمكن القول إن ذلك على حساب الباحثين الأكاديميين. وكما يذكر ويفر في وصفه التفصيلي لهذه العملية، فإن «عدد مراكز الأبحاث المحافظة والمؤسسات الاجتماعية المحافظة» سرعان ما فاق عدد الباحثين الأكاديميين على قوائم شهود لجنة الطرق والوسائل في مجلس النواب، واللجنة المالية في مجلس الشيوخ (وهما لجنتا الكونجرس المسؤولتان من الناحية القانونية عن برنامج «إعانة الأسر التي تعول أطفالًا») بعد سيطرة الجمهوريين على الكونجرس في عام ١٩٩٥ (انظر جدول ٥–١).(١٢٢)

	الشهود			
	كونجرس ١٠٣		كونجرس ١٠٤	
	النواب	الشيوخ	النواب	الشيوخ
الجهة	الرقم (٪)	الرقم (٪)	الرقم (٪)	الرقم (٪)
الجامعة	١٥ (٣٧,٥)	٠ (٠)	١٨ (٣٥,٣)	٧ (٣٣,٣)
مراكز الأبحاث	١٨ (٤٥,٠)	٢(٦٦,٧)	٢٦(٥١,٠)	١٢ (٥٧,١)
المحافظة	٥ (١٢,٥)	٠ (٠)	١٤ (٢٧,٥)	٨ (٣٨,١)
الوسيطة	٥ (١٢,٥)	١ (٣٣,٣)	٤ (٧,٨)	٣ (١٤,٣)
الليبرالية	٨ (٢٠,٠)	١ (٣٣,٣)	٨ (١٥,٧)	١ (٤,٨)
مجموعات الخبراء الأخرى	٧ (١٧,٥)	١ (٣٣,٣)	٧ (١٣,٧)	٢ (٩,٥)
إجمالي الشهود الخبراء	٤٠ (١٠٠,٠)	٣ (١٠٠,٠)	٥١ (١٠٠,٠)	٢١ (١٠٠,٠)

جدول ٥–١ شهادة الخبراء الشهود أثناء جلسات استماع تعديل نظام الرعاية ٩٣–١٩٩٦. مقتبس من ويفر ٢٠٠٠ ص ١٤٠. (Weaver 2000, 142) وعلى عهدة ويفر يمثل الشهود الخبراء نحو ١٩٪ من مجموع الشهود. والبقية تشمل موظفين وممثلين لجماعات المصالح ومهنيين ومندوبي الاتحادات و«مواطنين عاديين.»

مع ذلك يتوقف أي حديث عن موضوع «مراكز الأبحاث مقابل الجامعات»، بمجرد معرفة أن الباحثين الأكاديميين لم يستبعدوا على الإطلاق من مناقشة تعديل نظام الرعاية الاجتماعية. ففي الواقع، صار كثير من المتخصصين البارزين في العلوم الاجتماعية – ومن بينهم عالم الاجتماع وليم جوليوس ويلسون وعالم الاقتصاد ديفيد إلوود (David Ellwood)، وكلاهما من هارفارد، مستشارين لكلينتون في الفترة التي سبقت إقرار قانون تعديل نظام الرعاية. ومع ذلك أود أن أقول إن الدور الذي قام به هؤلاء المتخصصون في العلوم الاجتماعية يوضّح على نحو أفضل تأثير مراكز الأبحاث الشديد و«حدود» المعرفة العلمية الاجتماعية بوصفها إحدى قوى مناقشة تعديل نظام الرعاية الاجتماعية. وفي البداية، تمّ تعديل المقترحات المقدمة من ويلسون وإلوود وغيرهما من المتخصصين في العلوم الاجتماعية من الناحية الإستراتيجية، لكي تدخل ضمن حدودها الضيقة بالفعل (واعتبرت «ذات الصلة» بهذا الجدل فقط لهذا السبب وحده). وفي جهود لجعل النقاش أقرب للوسط السياسي، دعا ويلسون وإلوود إلى التوسع في البرامج الاجتماعية الشاملة التي قد يحصل الفقير منها على فوائد كبيرة (مثل كفالة أجازة الوالدين لرعاية الطفل والتأمين الصحي والتطبيق الصارم لقوانين دعم الطفل والائتمان الضريبي والتدريب المهني على الوظيفة).(١٢٣) وكان المنطق الإستراتيجي وراء توصياتهم يكمن في فهم أنه يستحيل الآن افتراض تعذر القضاء على ما يلصق بمبادرات نظام الرعاية القائمة على اختبار الأهلية. ولأن إلوود كان يشترك في رئاسة فريق عمل كلينتون لتعديل نظام الرعاية، على سبيل المثال، فقد تبنى أسلوب «الجمع والتوفيق» لإعادة صياغة متطلبات العمل المتفق عليها لتتماشى مع زيادة الحد الأدنى للأجور، والتوسع في الائتمان الضريبي للدخل المكتسب، والتأمين الصحي الشامل، وآليات دعم الطفل المتزايدة.(١٢٤)

من هنا، وبينما كانت مقترحات إلوود أيضًا، تدفع الجدل نحو الوسط، كانت أيضًا، حسب ما يقول ويفر، «تساعد في إضفاء الشرعية على فكرة وضع حدود زمنية للمساعدات النقدية في نظام الرعاية».(١٢٥) (وبالمثل، في دراسة بمعاونة ماري جو بين (Mary Jo Bane) أضاف إلوود مصداقية إلى تحذير المحافظين من التواكل بتوضيح أن عدد متلقي الإعانة الذين ظلت أسماؤهم مدرجة على القوائم لفترات طويلة فاق التوقعات.(١٢٦)) ويرى ويفر أن بحلول منتصف التسعينيات «كان هناك الهجوم واسع النطاق على الفقر مع التركيز بصفة خاصة على المدن الداخلية، لم يستسغه السياسيون في ظل حكومة تغير سلوكها وتفرض قيودًا على الميزانية.»(١٢٧) وأود أن أعدّل في هذه النقطة بالقول إن برنامجًا يستهدف مكافحة الفقر لم يكن ملائمًا في عهد هيمنة المحافظين السياسية؛ حيث كان مجرد تلقي الإعانة يعد نوعًا من الانحطاط الأخلاقي الذي يؤدي إلى صور أخرى من «السلوكيات المعيبة».

ومن ثم، أود أن أختم كلامي بأن موردي الخطاب الفكري الذين كان لهم أكبر تأثير على عملية تعديل نظام الإعانة، هم هؤلاء الذين صاغوا شروط الجدل نفسه خلال العقود الثلاثة التي سبقت رئاسة كلينتون. ولفهم الدور المحوري لمراكز الأبحاث في هذه العملية، يجب أن نتخلى فيهما عن الأكاديمية الشائعة في القضية. أولًا: لا يمكن إبراز أهمية مراكز الأبحاث باستخدام «كرة البلياردو» كنموذج للسببية، حيث يوجد وفقًا له مقترح سياسي معين (أو مجموعة مقترحات) من إنتاج أحد مراكز الأبحاث يتبناه صنّاع السياسة برمته. ولكن، يجب فهم دور مراكز الأبحاث في سياق تأثيراتها التي تعيد تشكيل البنية الاجتماعية – وهذه التأثيرات ليست على مؤسسات السياسة الرسمية فقط، وإنما على السوق والإعلام وفضاء إنتاج المعرفة أيضًا. ثانيًا: أرى أنه ينبغي ألا يكون وصف هذا الدور في إطار ما قدمته مراكز الأبحاث بقدر ما يكون في إطار «ما استبعدته»، ولاسيما في ما يتعلق بصلتها المحتملة بعدد أكبر من المثقفين المستقلين.

وبجمع النقطتين، تكون القضية الرئيسة في هذا الفصل هي أن مراكز الأبحاث **أعادت تنظيم الفضاء المؤسسي لإنتاج المعرفة واستهلاكها في الولايات المتحدة، بطريقة منعت المتخصصين في العلوم الاجتماعية المستقلين من تشكيل أنفسهم كمشاركين فاعلين في الجدل السياسي**. وفي أوائل الستينيات، تعاون صحفيون ومتخصصون أكاديميون في العلوم الاجتماعية في إنتاج «خطاب الحرمان»، الذي سرعان ما وضع قضية الفقر في صدارة الأجندة القومية. ولكن، لم يكن هذا هو «العصر الذهبي» للمفكر العام لثلاثة أسباب:

الأول: كما بيّن باحثون آخرون باقتدار، أن ما نتج من «حرب على الفقر» كان يتسم بأهداف متناقضة، وتأثير محدود، وبنية ضعيفة. ثانيًا: أدى تشريع عام ١٩٦٤ على الفور إلى نمو الآلة التكنوقراطية لإنتاج «معرفة الفقر»؛ مما أضعف التأثير اللاحق للمعرفة العلمية الاجتماعية التي تم إنتاجها على نحو مستقل. ويرى أوكونور أن المتخصصين التكنوقراط، عن طريق تطوير أساليبهم ومعايير حكمهم ومصطلحاتهم ومؤهلاتهم و«ثقافتهم الفرعية المميزة»، «يمكن أن يهيمنوا على معرفة الفقر بصورة فعالة.»[١٢٨] وعلى وجه التحديد ضمن نمو مراكز الأبحاث التكنوقراطية أن يظل البحث الذي يعتبر أشد ارتباطًا بمناقشة سياسة الرعاية الاجتماعية مهتمًا بفئات وافتراضات تدفعها اعتبارات سياسية وليست علمية. ثالثًا: أدى تشريع ١٩٦٤ فورًا إلى رد فعل حاد بين النخب الاقتصادية، التي موّلت شبكة من مؤسسات الخبراء النشطاء في الفترة من السبعينيات إلى الثمانينيات، أحيا أحد منافسيه «خطاب التواكل» وألبسه رداءً علميًا اجتماعيًا.

كما بيّن هذا الكتاب، كانت نشأة مراكز الأبحاث أساسية في كل من العمليتين الأخيرتين. وبالتالي، أرى أنها كانت عاملًا رئيسًا في ظهور «سوق المشتري» للخبرة، الذي ألغى أي دور مستقل للمعرفة العلمية الاجتماعية في الجدل السياسي. إذن، وبحلول التسعينيات، كان يمكن لأي سياسي شارك في معركة تعديل نظام الرعاية، أن يختار بحرية من منهل لا ينفد من الحجج والإحصاءات ونقاط الحوار لدعم الموقف السياسي الذي يتمسك به. ويتفق هذا الرأي مع ملاحظة «بن» بأن أبحاث نظام الرعاية في التسعينيات «كانت مناسبة تمامًا لتستخدمها كافة الأطراف كذخيرة، وهي عملية خضع لها على الأقل إن لم يكن شجعها بشدة الباحثون السياسيون الساعون إلى أن تكون لهم مساهمة في الموضوع.»[١٢٩] وعلى نطاق أوسع، تتفق رؤيتي مع استنتاج كارول فيس (Carol Weiss)، التي وجدت في دراسة للمقابلات الشخصية مع نواب من الكونجرس أن «أكثر أشكال الاستخدام التشريعي [للتحليل السياسي]، بكل المقاييس، هو دعم للمواقف الموجودة مسبقًا.»[١٣٠] ولتأييد ادعاء أن رجال السياسة نادرًا ما يستخدمون المعرفة أو الخبرة لإعادة وضع إطار تحديد مفاهيم للمشكلات، تستشهد فيس بمصدر مطلع يصرح بأن: «المعلومات تستخدم لإثارة حالة أكثر مما تستخدم لمساعدة الناس على اتخاذ قراراتهم.» وعلى النقيض من ذلك، ذكر من أجرت فيس المقابلات معهم تلقائيًا «حالات طلبت فيها لجنة ما أو رئيس ما معلومات خصيصًا لدعم موقف ترغب في تعزيزه.»[١٣١]

مما لا شك فيه أن أكثر النقاط إثارة للخلاف في هذا النقاش هي الواقع الافتراضي الضمني، وهو: أنه لولا وجود فضاء شديد التطور لمراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، لنشأت معرفة علمية اجتماعية بشكل مستقل ولقامت بدور أكبر في صياغة لغة الجدل السياسي وشروطه بعد ستينيات القرن العشرين. ويمكن الاختلاف بقوة مع هذا الطرح، والقول إنه حتى في غياب منافسين تابعين يشككون في جدوى عملهم، لظل المتخصصون في العلوم الاجتماعية المستقلون على هامش الحياة السياسية. وسيُقبل هذا الطرح في أمة يعرف عنها «معاداة الفكر النظري»، وما كان للمعرفة العلمية الاجتماعية أن تغير العقيدة السياسية المستقرة بأي حال. لكنني أرى أن الاحتمال الأول أقرب إلى الحقيقة، فلو خلت الساحة من مراكز الأبحاث لقلّت الجهات الثقافية المسيطرة، ولقلّت حدة التنافس على التأثير في النقاش العام، ومع التسليم «بالوضع الاستثنائي» للأمة الأميركية، فقد اتبعت في هذا الأمر طريقًا يشبه الذي اتبعته غيرها من الأمم المتقدمة في منح الفكر العلمي والتقني دورًا مركزيًا في الجدل السياسي.[١٣٢] وعلى ذلك، فإنني أرى أن بقاء المتخصصين في العلوم الاجتماعية المستقلين على هامش الحياة السياسية بعد الستينيات، حتى في غياب المنافسة من نظرائهم التابعين (ويمثلها الآن مراكز الأبحاث)، لصارت الولايات المتحدة نموذجًا متطرفًا بين الأمم بسبب استبعادها الطرح العلمي والتقني من السياسة تمامًا.

الفصل السادس

الخاتمة: عودة إلى معاداة الفكر النظري والفكر العام والسوسيولوجيا العامة

يستطيع [العلماء] أن يساعدوك... على اكتساب «رؤية واضحة»... فإذا كان الأمر كذلك، يمكننا أن نوضّح لك ما يلي... إذا اتخذت هذا الموقف أو ذاك، سيكون عليك، وفقًا للخبرة العلمية، أن تستخدم هذه «الوسائل» لتطبق رؤيتك. وربما لا تجد في هذه الوسائل ما يدفعك لرفضها. وهنا ينبغي عليك الاختيار بين الغاية والوسيلة الحتمية، فهل تبرر الغاية الوسيلة أم لا؟ قد يواجهك المعلم بضرورة الاختيار، ولا يتعدى دوره ذلك، ما دام يرغب في الاحتفاظ بموقعه كمعلم، ولا ينضم إلى الغوغاء.

ماكس فيبر

أردنا أن نتجنب... الاتجاه الذي يرفض قبول العالم «كما هو»، فلا بد... أن نجعل مستقبلنا منفتحًا فكريًا بحيث يسمح بقدر من التقدم. وفي هذا السياق، فإن العمل الأكاديمي نشاط إيجابي يحفظه قانونه الأخلاقي العقلاني المتعلق بالسيادة الفكرية على العالم، برغم بعده عن التأثير المباشر في الفضاءات السياسية والاقتصادية.

جونثر روث، تعليقًا على نظرية فيبر عن العقلانية.

حاولت في هذا الكتاب رسم خطوط عريضة لنظرية سوسيولوجية عن مراكز الأبحاث، وكان التحدي الأول في هذا تحديًا تحليليًا: كيف أضع مراكز الأبحاث في إطار نظري دون أن أسمح للدراسة بالوقوع في فخ خفي إلى حد بعيد (لكنه

مهم بلا شك)، وهو الجدل حول حدود موضوع الدراسة؟ ولحل هذه الأحجية، قلت بضرورة تجاوز أشكال التصوير العام اليومية لمراكز الأبحاث، وبدلًا عن ذلك ضرورة تتبع خطوط تاريخ العلاقات الاجتماعية بين القوة والمعنى، التي صارت مراكز الأبحاث من خلالها فئة مؤسسية بذاتها في الحياة الأميركية. وفي هذا الخط، قلت إننا يجب أن ننقل مركز اهتمام الدراسة إلى عملية تشكيل «فضاء» مراكز الأبحاث، وهو ساحة مؤسسية مهجّنة تقع بين المجالات السياسية والأكاديمية والاقتصادية والإعلامية. وقد كان مفهوم المجال مفيدًا، ليس في تحديد موقع مراكز الأبحاث داخل البنية الاجتماعية فقط، بل أيضًا في وضع إطار تاريخي لموضوع البحث التجريبي نفسه. وقد سمح لنا المنهج التاريخي بالحفاظ على مسار وسط بين تحليل «خارجي» خالص، كان من شأنه اختزال مراكز الأبحاث في سلسلة من قوى تابعة لبنى كبرى، وعرض «داخلي» خالص، يُزعم لها استقلالية مغالٍ فيها. فقد تتبعنا تشكل فضاء إنتاج معرفي فرعي في الولايات المتحدة له حدوده، أخذ يميز نفسه مع نجاح شاغليه في وضع معاييرهم الخاصة وأعرافهم ومنتجاتهم الفكرية، وصيغ للمكانة تصالحوا عليها.

ولأن مراكز الأبحاث، في ما أرى، تستمد عناصر وجودها من مجالات أكثر رسوخًا هي الأكاديميا والسياسة والأعمال التجارية والإعلام، فيمكن أن تُدرس بوصفها «فضاءً هجينًا بين المجالات». والتعامل مع مراكز الأبحاث على هذا النحو يعني اعتبارها وليدة مؤسسات أكثر رسوخًا. والعلاقة «الوالدية» بينها مادية ورمزية في آن واحد: «مادية» لأن المؤسسات المحيطة تقدم الدعم المادي وهيئة العاملين إلى مراكز الأبحاث، و«رمزية» لأن رموز الإعلام من صنّاع السياسة والباحثين وأصحاب المشروعات والمتخصصين في الإعلام، يقدّمون تصوّرات النماذج التي ينسج على منوالها خبراء السياسة تعريفات ذواتهم المهجّنة. وقد سمح لي هذا المنهج ثنائي المدخل بدراسة «البحث السياسي» بوصفه مشروعًا يوازن بين الانفتاح والانغلاق، والتبعية والاستقلالية في مجال الخبرة الأميركي. وتضع مراكز الأبحاث نفسها في موقع مركزي مميز في مجال الخبرة، وذلك باستخدام تكتيكات جديدة وخلق توليفات من مصادر جديدة – تضم المعرفة السياسية العملية ولغة العلوم الاجتماعية والتواصل الإعلامي والكتابة الصحفية وفنيات الحشد والعلاقات العامة والتسويق.

وقد قلت بشكل عام إن تشكّل فضاء شبه مستقل لمراكز الأبحاث في الولايات المتحدة ينبغي أن يُفهم في إطار إعادة تشكيل أكبر لفضاء الإنتاج المعرفي. ففي أدبيات البحث المتعلقة بالمفكرين، كثيرًا ما نجد مقولة: «إن أبرز المثقفين في الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا من

أساتذة الجامعة.»[1] ولاشك أن الحال ظل كما هو في عقد الستينيات. لكني رأيت أن هذا الزعم ينبغي إعادة النظر فيه، وأن الفترة التي تلت الستينيات شهدت صعود رمزٍ عامٍ جديدٍ في الخطاب الفكري الأميركي، وهو «الخبير السياسي».

اعتادت الكتابات البحثية القائمة على تقدير تأثيرات مراكز الأبحاث من منظور المجال السياسي وحده، وذلك يختزل دورها في سلسلة من التأثيرات على المستوى السياسي. ولما كان الباحثون يرون أن دور مركز الأبحاث هو الوساطة بين عالمي العلم و«السياسة»، فقد قبلوا فورًا بتعريف مراكز الأبحاث – الذي دعمته مراكز الأبحاث نفسها – بأنها آليات تواصل فكري (على سبيل المثال، يقول بيان رسالة مؤسسة بروكينجز: «تعمل بروكينجز كجسر بين البحث وصنّاع السياسة، فتلفت انتباه صنّاع القرار إلى المعرفة الجديدة وتتيح للباحثين رؤية أعمق لقضايا السياسة العامة».) تنبأ دانيل بيل (Daniel Bell) بأنه مع زيادة تخصّص المعرفة الأكاديمية، ستظهر مؤسسات وسيطة تتيح هذه المعرفة لصنّاع السياسة. أما الطرح الذي أقدمه، فهو أن الربط بين المؤسسات الأكاديمية والسياسية ساعد مراكز الأبحاث على تعزيز الانفصال بين المعرفة العلمية والسياسة أكثر مما عزز التبادل بينهما. وينطلق هذا الطرح مباشرة من الوصف الواقعي لمراكز الأبحاث نفسها. وقد قلتُ في بداية الكتاب إننا لا يسعنا تجاهل ضبابية بنية مراكز الأبحاث، إذا أردنا التوصل إلى وصف صحيح لها. بعد ذلك، طورتُ معالجة هذه النقطة بأن قلت إن التطهير الظاهري لمراكز الأبحاث من ضبابيتها، سيتسبب أيضًا في محو آثارها بوصفها مؤسسة «عملها محو الفواصل» في ما يتعلق بالحدود بين المثقفين النظريين وغيرهم. يقول جيروم كارابل (Jerome Karabel): «إن وجود حدود صارمة تفصل المثقفين عن غيرهم من الشروط الأساسية التي تؤدي إلى تطور الهوية الجمعية والعمل بين المثقفين.»[2] وفي إطار هذه النقطة، أقول إنه كلما تميّز فضاء مراكز الأبحاث، زادت المساحة المطموسة في الحدود بين المثقفين وغيرهم في أميركا؛ ذلك أنها تسمح بوصول أثر القوى السياسية والإعلامية وقوى السوق إلى المجال الفكري.

لن أختم حديثي بتلخيص للطرح الرئيس للكتاب، بل بالدخول في جدل مع ثلاثة حوارات عن دور المثقفين في السياسة والفضاء العام الأميركيين. يمنحنا كل حوار من الثلاثة فرصة لإيجاد سياق جديد لهذه الدراسة وإطار جديد لمساهمتها المركزية. أول هذه الحوارات هو ذلك النقاش الذي امتد لقرنين حول معاداة الفكر النظري في الحياة الأميركية. لاحظ متابعو الثقافة الأميركية، ربما منذ نشأة الدولة، أن إحدى سماتها المميزة هي روح العداوة للفكر النظري، أو الريبة المستمرة الموجهة إلى «حياة العقل»، وما يستتبع ذلك من إعلاء شأن المعرفة العملية و«الفهم العام».

والمناقشة الثانية هي جدل دار حول مكانة من يسمى بالمفكر العام في الولايات المتحدة. فمنذ نشر راسل جاكوبي (Russell Jacoby) كتابه آخر المثقفين في عام ١٩٨٧، نشأ جدل حامٍ وتركز حول ما إذا كان مستوى الحياة الفكرية العامة في أميركا قد هبط نتيجة زيادة التخصص والانعزال بين الباحثين. والنقاش الثالث هو الجدل الدائر داخل علم الاجتماع الأكاديمي حول توجه هذا العلم ورسالته، لاسيما إمكانية ظهور «علم اجتماع عام» نافع. وأرى أن دراسة مراكز الأبحاث تتيح لنا إعادة طرح كل من هذه الحوارات والتوسع فيها.

ثلاث مشكلات في دراسة المثقفين

مفهوم معاداة الفكر النظري ونقّاده

لفكرة معاداة الفكر النظري تاريخ طويل في علم الكتابة النقدية والبحث الأميركي. ومنذ عبر أليكسيس توكفيل عن تشككه في الأفكار النظرية كمسار شائع في التفكير الأميركي، يتكرر هذا الأمر عند تشخيص الروح الوطنية.[٣] ففي عام ١٨٨٣، مثلًا، قال رالف والدو إيمرسون (Ralph Waldo Emerson) إن الأميركيين يعتبرون الأفكار النظرية «مقوّضة للنظام والسلام الاجتماعي.» وبعدها بثلاثة أرباع القرن، كتب الصحفي ماكس ليرنر (Max Lerner) عن «الخوف [الأميركي] من الأفكار النظرية، بداية من الوصف المرح للمثقف بأنه «رأس البيضة» إلى تلك الكراهية المستمرة التي يبديها بعض أعضاء الكونجرس وبعض الصحف تجاه أي مفكرين ليبراليين.»[٤] ومع منتصف القرن العشرين سعت كتابات وأبحاث تاريخية كثيرة جدًا إلى تحديد مصادر روح العداء للفكر النظري ومظاهر التعبير عنه.[٥] ويقول المؤرخون إن من بين جذور هذا العداء البراجماتية الصارمة التي كانت لازمة للتوسع نحو الغرب، وعقيدة العمل التي تعلي الفعل على الفكر، وكانت سبب التشكك الواسع في كل من «يحشر نفسه» في الشؤون الاقتصادية، ومن ثم نشأ التقليد العام الذي دفع السياسيين إلى تصوير أنفسهم في صورة «العصاميين» الذين يدينون خصومهم بوصفهم بـ«النخبة». وأشار كتّاب آخرون إلى تراث إنجيلي وهو الصحوة الكبرى الأولى والثانية. وهو تراث يضع الإيمان مقابل التعلم، ويدين الخراب الذي يتخلّف عن محاولة الفهم النظري الأكاديمي، ويدعو إلى الصلة الشخصية المباشرة بالرب عن طريق رجال الدين.[٦] وحتى في تاريخ التعليم الأميركي، وجد الباحثون آثارًا لمعاداة الفكر النظري في الآراء الغائية عند التربويين التقدميين الذين رفعوا قيمة «التأقلم مع الحياة» والتدريب المهني بوصفهما المبادئ المحورية لتصحيح المنهج.[٧] كان الموضوع المشترك بين هذه المجالات جميعًا هو قيمة النفعية بوصفها مبدأً مرشدًا.[٨]

ولكن، برغم قبولها المستمر ثبت أن فكرة معاداة الفكر النظري غريبة ويصعب استخدامها كأداة تحديد مفاهيم. ويظهر التناقض بين المؤرخين تجاه هذه الفكرة جليًا في كم النقد الموجه إلى أوسع الأبحاث انتشارًا عن معاداة الفكر النظري الأميركي، وهو كتاب ريتشارد هوفستادتر (Richard Hofstadter) معاداة الفكر النظري في الحياة الأميركية. فبرغم حصوله على جائزة البوليتزر واحتلاله مكانة دائمة في قائمة النصوص التاريخية العظيمة، نال كتاب هوفستادتر مجموعة من ردود الأفعال اللاذعة من المؤرخين والصحفيين، وقت نشر الكتاب عام ١٩٦٣ وزادت مؤخرًا. وعندما نشر الكتاب لأول مرة، كان أول نقد موجه إلى هوفستادتر هو أن مفهوم معاداة الفكر النظري كان فكرة شديدة الغموض ويستحيل تحديدها تجريبيًا أو نظريًا. ومن ثم فهي ليست أداة ملائمة للبحث العلمي. فعندما كتب آرثر بيستر (Arthur Bester) في مجلة أميركان هِستوريكال ريفيو على سبيل المثال، ذكر أن «الصعوبة (وهي بالنسبة لي الاستمرار في القراءة وإعادة القراءة عدة مرات) تكمن في التحديد الدقيق لماهية ما يؤرخ له.»[٩] وفي رأي بيستر:

«في بعض الأحيان يُصوَّر المثقفون كأنهم يتعرضون لهجوم مستمر من طبقات أخرى في المجتمع، مثل رجال الأعمال... وفي أحيان أخرى، يُنظر إلى معاداة الفكر النظري باعتبارها صراع أفكار أكثر من كونها صراع الفئات الاجتماعية المهتمة... فما هو إذن الموضوع الأساسي لهذه الدراسة؟ هل هو تاريخ الحالة المتغيرة لطبقة المثقفين وسمعتها في أميركا؟ أم إنه تاريخ مجموعة أفكار؟ أم تاريخ الحالة النفسية المركبة من الشكوك والعداوة»؟[١٠]

كذلك اتهم المؤرخ فيليب جليسن (Philip Gleason) هوستادتر بتجريد مفهوم الكتاب الأساسي. وكتب قائلًا: «تعامل معاداة الفكر النظري بوصفها «أمرًا» له واقع موضوعي، وليس باعتبارها تعالج باستمرار بوصفها أداة تحديد مفاهيم.»[١١] وأخيرًا، لاحظ روش ويلتر (Rush Welter) أن «ما درسه هوفستادتر ليس التزامًا قوميًا، بقدر ما هو مجموعة من التعبيرات والأنشطة التي قد تحمل أو لا تحمل نفس المعنى بالنسبة لكل من يشارك فيها. بعبارة أخرى، قد يكون مفهوم معاداة الفكر النظري مفهومًا متلونًا مثل مفهوم «القدر الواضح»(*) ويصعب توظيفه بحكمة في التحليل التاريخي.»[١٢]

(*) (Manifest Destiny) مبدأ أو اعتقاد ساد في القرن التاسع عشر بأن توسع الولايات المتحدة في الأميركيتين كان مبررًا وحتميًا. (المترجمة)

وكان ما أزعج نقاد هوفستادتر بنفس القدر هو طرحه الغريب بأن مروجي فكرة معاداة الفكر النظري الأساسيين هم أنفسهم من «رجال الفكر»[١٣] وفي تمهيد الكتاب، وصف هوفستادتر معاداة الفكر النظري بأنه أسلوب أو موقف أو منظومة تعبيرات كانت السمة المشتركة بينها هي «استياء وشك في حياة العقل ومن يعدون ممثلين لها.»[١٤]

> مع ذلك، بقدر ما أصبحت معاداة الفكر النظري واضحة بحيث يمكن تتبعها تاريخيًا أو منتشرة بحيث يمكن الشعور بوجودها في الجدل المعاصر، كان لابد أن يكون من يتحدث باسمها كفؤًا إلى حد ما على أقل تقدير. وأغلب هؤلاء المتحدثين باسمها ليسوا من غير المثقفين وليسوا بمفكرين، وإنما هم مفكرون لا ثقل لهم، أو يدّعون أنهم مثقفون أو هم مثقفون ساخطون أو غير معترف بهم أو متعلمون يقودون أنصاف المتعلمين.[١٥]

وبالطبع، كان هذا بالنسبة لنقاد هوفستادتر ذروة المنطق الدائري، لاسيما في ضوء طرحه أن المثقفين «الحقيقيين» كانوا تابعين لنظرائهم «غير المعترف بهم». وفي رأي النقاد، يمكن وصف المثقفين في أميركا بأنهم لا يسيطرون إلا عن طريق نوع من البراعة، يتم بها تعريف مفهوم «المثقف» نفسه مسبقًا بصورة ضمنية في سياق الغرابة، التي تسبب التهميش أو تحدي التيار الرئيس أو حساسية «غير المنتمي». فقد ذكر ديفيد ريزمان في ما كتبه في مجلة أميركان سوسيولوجيكال ريفيو، على سبيل المثال، أن هوفستادتر «لم يقدم تعريفًا وافيًا للأساليب التي يصل بها اليوم... من يدعون أنهم مثقفون إلى النفوذ والفرص والامتيازات.»[١٦] كذلك انتقد هوارد موفورد جونز (Howard Mumford Jones) اختيار الكُتاب ومفكري عالم الأدب الذين ذكرهم هوفستادتر بوصفهم مثقفين، وقال إن «قائمة تضم، لِنقُل، فانيفار بوش (Vannevar Bush) وجيرمو برونر... وسيدني هوك (Sidney Hook)... وأعضاء هيئة الباحثين بمرصد معهد سميثسون الفلكي الفيزيائي، وأعضاء هيئة الباحثين بمؤسسة بروكينجز، كل هؤلاء، في رأيي، أعضاء مؤثرون في «النخبة المثقفة» لا يظهرون شعورًا «بالاغتراب» أو إيحاءً به بالقدر نفسه.»[١٧] لا يرى هؤلاء الكتّاب أن المثقفين في الولايات المتحدة كانوا يشغلون مواقع التابعين في المجتمع. كما إن صعوبات تحديد المفاهيم المرتبطة بهذه النقطة تشير إلى أن فكرة معاداة الفكر النظري برمتها لا وجه لها.

وقبل أن أنتقل إلى الخلاف بين هوفستادتر ونقاده، أود أن أشير إلى جانب نقدي آخر متعلق بكتاب معاداة الفكر النظري في الحياة الأميركية برز مؤخرًا في

ضوء أربعة عقود من الخبرة. ففي عام ٢٠٠٦، صدرت سيرة الحياة التي كتبها ديفيد براون عن هوفستادتر، وأثارت سلسلة من المقالات التي تعيد دراسة تراث هذا المؤرخ، بما في ذلك دراسته الشهيرة عن معاداة الفكر النظري. في هذا السياق ظهر هذا الوجه النقدي الجديد. وحسب ما يرى الجيل الجديد من النقاد، كان معروفًا أن الهدف الأسمى عند هوفستادتر من تأليف هذا الكتاب هو التحذير من مخاطر معاداة الفكر النظري في زمنه.[١٨] لكن التاريخ أثبت، كما يرى هذا الوجه النقدي الجديد، أن نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات شهدت ذروة تأثير المثقفين في الحياة والسياسة الأميركية. وفي ضوء هذه النقطة، يبدو هوفستادتر مفتقرًا إلى النظرة التاريخية الدقيقة لعصره. وعلى سبيل المثال، يشير الصحفي سام تيننهاوس (Sam Tanenhaus) إلى أنه «من الغريب، وربما من السخف، أن نرى شخصية عامة تحظى بتقدير كبير تحذر من مخاطر التدني الفكري الأميركي في ذروة حكم كينيدي، مع وجود خط ساخن بين جامعة هارفارد والبيت الأبيض، ومع وجود مؤرخ كبير هو آرثر شليزنجر الابن (Arthur Schlesinger Jr.)، مستشارًا للرئيس.»[١٩] ويرى جون واينر (Wiener Jon) هذا الرأي، بعد مرور هذه السنين: «يبدو أن الكتاب أخطأ في رؤية العصر الذي صدر فيه.» إذ يمكن القول إن:

«معاداة الفكر النظري لم تكن مشكلة كبيرة في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٤، فقد كانت بداية الستينيات أزهى عصور المثقفين الأميركيين؛ إذ ازدهرت الجامعات كما لم يحدث من قبل، وكان الكونجرس سيقدم تمويلًا سخيًا للمؤسسات النخبوية، وكان أساتذة الجامعات مثل هوفستادتر يتقاضون رواتب مرتفعة، ويحظون بتعاقدات ضخمة لتأليف الكتب. وكانت المجلات الشهيرة تتابع المناظرات حامية الوطيس بين المثقفين أمثال، دانيال بيل (Daniel Bell) في موضوع «نهاية الأيديولوجية»، وديفيد رايسمان (David Riesman) في موضوع «الحشد المنعزل»، وسي. رايت ميلز (C. Wright Mills) في موضوع «نخبة القوة»، وإيرفنج هاو (Irving Howe) في موضوع «عصر الالتزام»، وسي. فان وودوورد (C. Vann Woodward) في موضوع «السيرة المهنية الغريبة لجيم كراو»، ومايكل هارينجتون في موضوع «أميركا الأخرى». وكما يقول راسل جاكوبي في كتابه آخر المثقفين، كانت الخمسينيات هي العصر الذهبي للمفكرين الليبراليين أمثال هوفستادتر.»[٢٠]

ومن هذا المنظور، لم تكن نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات عصر معاداة الفكر النظري على الإطلاق، بل كان عصرًا برز فيه المثقفون الأميركيون كقوة

كبرى في الحياة العامة. ويتساءل النقاد: كيف كان هوفستادتر على هذا القدر من قصر النظر بشأن العصر الذي كان يعيش فيه؟

يشير هذا النقاش إلى ثلاثة تحديات رئيسة تواجه كل من يرغب في إعادة صياغة المفهوم التحليلي لمعاداة الفكر النظري في يومنا هذا:

أولًا: هل يمكن تعريف المفهوم تعريفًا متماسكًا لا تكرار فيه، بحيث نجعله مفيدًا تحليليًا؟ ثانيًا: ماذا نفهم من ادعاء هوفستادتر بأن المعادين الرئيسيين للفكر النظري كانوا أنفسهم مفكرين من نوع ما، أي هامشيين، أو مفكرين محتملين أو غير معترف بهم. والتحدي الثالث هو الأحجية التاريخية التي تتمثل في السؤال التالي: لماذا يظهر الاتهام بمعاداة الفكر النظري في أوضح صوره، وأقوى تعبيراته في لحظة من التاريخ الأميركي بدا فيها أن المثقفين يتمتعون بأكبر قدر من السلطة والنفوذ؟ وبصياغة أشمل: كيف نفسر تميز الخمسينيات والستينيات بنشأة ظاهرة «الثقافة العامة» وانتشارها في أميركا، ثم انطفاؤها في السنوات التالية. ينتقل بنا هذا السؤال بسلاسة إلى الجدل الثاني المستمر الذي أود أن أدخل فيه في هذا الفصل، وهو جدل موت «المفكر العام».[٢١]

هل مات الفكر النظري العام؟

في عام ١٩٨٧، صدر كتاب راسل جاكوبي آخر المثقفين فأشعل جدلًا حاميًا بين الباحثين والنقّاد والصحفيين وغيرهم، حول مكانة ما يسمى بـ«المفكر العام» ومصيره في الولايات المتحدة. وبينما اتفق أغلب الكتاب البارزين في الموضوع مع الطرح الرئيس لكتاب جاكوبي، وهو أن المثقفين أثْروا الخطاب العام لفترة معينة، ثم أخذ المثقفون الأميركيون يركنون إلى استقرار الشرنقة الأكاديمية، ويرى آخرون أن المفكر العام لا يشهد انحسارًا بل على العكس يشهد زيادة مطّردة.[٢٢] قد يبدو الجدل حول «المفكر العام» خلفية مناسبة لأي دراسة تسعى لقياس أهمية مراكز الأبحاث، على أساس أن رواية جاكوبي تقول بأن انتهاء حياة المفكر العام يحدث في الوقت الذي يشهد ميلاد مراكز الأبحاث. وربما وجدت صلة عليّة بين العمليتين، ولكني أرى على مستوى آخر أن الجدل بشأن المفكر العام لا يُنتظر منه إلا أن يعيق فهمنا لمراكز الأبحاث. فقد اشتعل الجدل حول المفكر العام، وانشغل بالجري وراء معنى المفهوم الرئيس حتى صار نتاجه حرارة بلا ضوء.

إن الحرص لازم عند استخدام مفهوم «المفكر العام» لسببين أولهما، كما قلت في تصدير الكتاب، يأتي من خطورة الانجرار إلى ما يسميه إيال وبوتشولز (Eyal and Buchholz) «إشكالية الانتماء»، أو إلى نمط من تحليل المثقفين

محوره أسئلة عن الولاءات والانتماءات الأصلية.(٢٣) ومشكلة هذا المذهب التحليلي عمومًا هي أنه يميل إلى جر الباحثين إلى جدال عقيم غير عقلاني حول تعريف المفكر «الحق». ففي قضية «المفكر العام»، مثلًا، سنضطر إلى أن نقرر «على الورق»، دون مبرر قوي أي المثقفين يعتبرون مفكرين عموميين، وأيهم لا يعدون كذلك، قبل القيام بأي قياس لصعودهم أو لسقوطهم.

يتضح السبب الثاني للحرص عند استخدام مفهوم المفكر العام عندما نضع المفهوم في منظور تاريخي أوسع. فالرؤية التاريخية الأعمق تكشف أن «النموذج الأول» الفعلي «للمفكر العام» غالبًا ما يتغير مع الزمن، وليس على نحو عشوائي، بل استجابة لظروف بنائية دينامية تسمح للمفكرين بالتدخل الفعال في الحوار العام. ولذلك، يمكن أن نتفق على سبيل المثال، على أن والتر ليبمان (Walter Lippmann) كان نموذج المفكر العام في الخمسينيات، وأن بول كروجمان (Paul Krugman) يمثل النموذج السائد للمفكر العام في يومنا هذا. مع ذلك، فإن الاختلاف البيّن في صيغة ما لديهم من خبرة ومؤهلات ومسارات مهنية وأنماط من التعبير، تشير إلى وجود نقلة مهمة في الظروف المؤسسية التي يفهم داخلها الفكر النظري العام، ويُطبق في الولايات المتحدة بغض النظر عن مسألة تزايد أعداد المفكر العام أو اختفاؤه. ويبدأ اهتمامنا عند هذه النقطة في الانتقال من أسئلة عن حضور المثقفين في الحوار العام أو غيابهم، إلى أسئلة عن مجمل العلاقات التي تشكل إنتاج الخطاب الفكري واستهلاكه في الولايات المتحدة، وما إن نبدأ في التفكير بهذه الطريقة حتى يتضح أننا نستطيع أن نستغني عن استخدام الأنماط النموذجية مثل «المفكر العام» ونظرائه الضمنيين كأسس للنقاش (فكلما وجدنا ذكرًا للمفكر العام سيتبعه نمطان نموذجيان آخران: أولهما ما يسمى بشخصية ساكن «البرج العاجي»، والثاني شخصية «المرتزق» أو المفكر الذئب في ثياب الحمل الذي يبدو متطابقًا شكلًا مع المفكر «الحق»، لكنه في الواقع يؤدي عملًا معرفيًا نيابة عن عملاء لهم مصالحهم الخاصة. ويمكن إدراك الخلافات بين هذه الأنماط الثلاثة بالمعادلة البسيطة التالية: بينما يفشل ساكن البرج العاجي في أن يكون «عامًا» يفشل المرتزق في أن يكون مفكرًا.) وحسب ما يقول جاكوبي، مثلًا، تحول المفكر العام في ما مضى إلى ساكن البرج العاجي في يومنا هذا، أو المتخصص المستغرق في ذاته صاحب الكفاءة ضيقة الأفق والعزلة المميزة مما يوحي بخيانة واجباتهم كمفكرين.

إن النقطة المركزية لمنهج إدراك العلاقات الذي رسمتُ خطوطه (وهو معروض بصوره أشمل في الفصل الثالث) هو أن هذه الأنماط النموذجية لا تشير إلا إلى مواقع ركنية غير مستقرة في مجال خِبري يستمد تنظيمه أولًا من التناقض

بين الاستقلالية والتبعية، وثانيًا من التناقض بين انغلاق العلاقات الاجتماعية وانفتاحها. وفي القسم الأخير من هذا الفصل، سأستخدم هذا المنهج لأحدد علاقة مناقشتي لمراكز الأبحاث بالجدل حول المفكر العام. لكني سأبدأ بتقديم المناقشة الثالثة التي تتناولها هذه الدراسة.

إمكانات ظهور سوسيولوجيا عامة

بدأ مايكل بيراواي (Michael Burawoy) في عام ٢٠٠٤ جدلًا شديدًا داخل دائرة علم الاجتماع عندما دعا إلى إحياء «السوسيولوجيا العامة»[٢٤]، فقد استفزت توصياته ردود أفعال حادة (وأحيانًا دفاعية عنيفة)، من علماء اجتماع آخرين وجدوا في برنامجه أجندة تقسيمية تهدد صحة هذا المجال العلمي نفسه. مع ذلك، وفي وجود تركيز شديد على العلاقات بين علماء الاجتماع أنفسهم، وبينهم وبين جمهورهم، أعتقد أن هذا الجدل أغفل بشكل كبير العقبة الرئيسة في طريق تطور تراث سوسيولوجي مدني مقبول، وهي: زيادة حضور المتنافسين الفكريين في الفضاءات العامة والسياسية منذ الستينيات. وفي الواقع، أرى أن مجرد التقسيم إلى الفئات التي ذكرها بيراواي- وهي أشكال المعرفة السوسيولوجية «المهنية» و«السياسية» و«العامة» و«النقدية» - فهي تشير إلى تقسيمات تم تضخيمها داخل الميدان السوسيولوجي عن طريق صعود منتجي المعرفة التابعين. وتهدد هذه العملية بزعزعة أسس هذا العلم عن طريق استدراج العاملين به إلى طرق شتى، من ذلك استدراج بعض علماء الاجتماع إلى نموذج إنتاج تكنوقراطي (أي «سوسيولوجيا السياسة» حسب إطار بيراواي)، واجتذاب آخرين إلى أنماط من البحث داخلية بحتة («السوسيولوجيا المهنية») وآخرين نحو أشكال من العمل السوسيولوجي يهدف إلى دعم وجهات نظر جمهور مستهدف («السوسيولوجيا العامة»)، وآخرين نحو نمط من الإنتاج السوسيولوجي يلغي التصنيفات الأيديولوجية والتحليلية («السوسيولوجيا النقدية») مع ذلك، يستحيل فهم هذه العملية دون وضع السوسيولوجيا تحليليًا داخل منظومة علاقات أكبر بين المثقفين.

الفكر النظري الأميركي: الأسس والتاريخ والموقع

إن الإطار التحليلي الذي استخدمته في هذا الكتاب، والذي يقوم على مساهمات كثير من علماء الاجتماع (لاسيما فيبر ودوركايم وبورديو وإيال وواكوانت) يشير إلى اتجاه لحل هذه المشكلات. وعلى سبيل المثال، تتعلق أول أحجية ذكرتها بسمتَيْ الغموض والتكرار المقترنتين بمصطلح معاداة الفكرة النظري. وطبقًا للنموذج التحليلي القائم على إدراك العلاقات الذي اتبعته في هذه

الدراسة، أقول إن تهمة معاداة الفكر النظري ستفهم على خير وجه إذا اعتبرناها «نقلة إستراتيجية» (أو كما يمكن أن يسميها بورديو «احتلال موقع») في فضاء من الصراعات بين منتجي الخطاب الفكري والإستراتيجية التي أشير إليها، هي إستراتيجية المفكر المستقل نسبيًا الذي يهدف (مثل هوفستادتر نفسه) إلى نزع المصداقية عن نظرائه الأقل استقلالية، عن طريق الإشارة المتكررة إلى افتقارهم للانفصال عن السوق والسياسة. ويمكننا استخدام هذه الفكرة لنفهم إصرار هوفستادتر المحيّر على أن من يروجون لفكرة معاداة الفكر النظري في أميركا، هم أنفسهم من المثقفين. فما يصفه هوفستادتر، ويشارك فيه، صراع داخل مجال خبرة واحد.

يساعد هذا المنهج كذلك على تفسير سبب ظهور الاتهام بمعاداة الفكر النظري في أوضح صورها في الوقت الذي ظهرت فيه. وقد كانت الستينيات فترة قصيرة ظهر فيها «الفكر العام» مثل لهب صغير، بدأ يشتعل في الولايات المتحدة، لكنها كانت كذلك عصرًا لما يسميه إيال «صراعًا محتدمًا على صياغة النموذج الأول للعمل الفكري»، بوصفه سلالة جديدة لمنتجي الثقافة التابعين بدأت تزحف على منطقة كانت لنظرائهم الأكثر استقلالية. وكما رأينا في الفصل الخامس، فقد صار من الممكن الآن، بالنسبة إلى شبكة صغيرة من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والمؤرخين والفلاسفة والصحفيين، الذين اقتنصوا درجة معتبرة من التحكم في منتجاتهم وخبرتهم، أن يبدأوا إعادة استثمار سلطتهم في الفضاء العام. ولكن، كما حذّر لويس كوزر (Lewis Coser) عام ١٩٦٥: «لو أن المتخصصين في تقنيات السيطرة الذهنية، وأبناء عمومتهم الخبراء وضع أيديهم على المجال الذي يحتله المثقفون الآن، لماتت الثقافة الحديثة بسبب التحجّر.»[٢٥] أما تقدير ما إذا كنا نعيش في عصر تحجر سياسي أو ثقافي، فهو أمر يعود إلى القارئ. لكني أعتقد أن الفنيين والخبراء المذكورين (الذين اندمجوا مع الخبراء النشطاء في الستينيات)، قد اجتمعوا لوضع أيديهم على المجال الذي شغله «المثقفون» لفترة قصيرة.

وعلى ذلك أرى أن نقاد هوفستادتر كانوا محقين في قولهم بأن طرحه لم يكن مجرد ملحوظة محايدة، أي خالية من الإستراتيجية أو معزولة عن أصولها. مع ذلك، أعتقد أن هؤلاء النقّاد لم يعطوا هوفستادتر حقه عندما خلصوا إلى أن فكرة معاداة الفكر النظري برمتها لا وجه لها. بل إنني أرى أن فكرة معاداة الفكر النظري تظل مفيدة في سياق دراسة للصراعات بين منتجي الخطاب الفكري، وذلك للإشارة إلى موقف إدراك تداخل العلاقات الذي يتخذه بعض المثقفين. بل إن هوفستادتر نفسه لمح إلى هذا عندما أشار إلى أن معاداة الفكر النظري

عبارة عن «شبكة معقّدة من «العلاقات» التاريخية. رغم أنه لم يصل بهذه الفكرة إلى نهايتها قط. (وقد ناقض هذه النقطة في ما بعد عندما أشار إلى معاداة الفكر النظري بوصفها أسلوبًا أو اتجاهًا.)[٢٦] فإذا توسعنا في فكرة هوفستادتر، وجدنا أن تهمة معاداة الفكر النظري أقرب إلى التحقق في المواقف التي يواجه فيها المثقفون المستقلون خطر خسارة عملائهم لصالح نظرائهم الأكثر تبعية. وقد كان هذا هو ما حدث تمامًا في منتصف الستينيات.

قد يوحي هذا القول لأول وهلة بأنني اتفق مع من يقولون بانتهاء المفكر العام، لكنني أختلف مع هذه الفكرة لثلاثة أسباب:

أولًا: وأنا أتبع في ذلك إيال وبوتشولز، أقول إن خير طريقة لفهم مصطلح مثل «المفكر العام» هي أن نفهم أنها تشير، ليس إلى أشخاص من لحم ودم أو أنماط نموذجية، بل إلى «مواقع» في فضاء من الصراعات بين مجموعات فكرية. ثانيًا: بينما قد يصح القول إن أحد أنواع المشروعات الفكرية العامة المبكرة كان في مرحلة حضانة وسط الباحثين والصحفيين في الخمسينيات وأوائل الستينيات، فإنه من اللازم أن نتجنب صبغ هذه الفترة بالرومانسية وكأنها «عصرًا ذهبيًا» للفكر النظري العام. ونعيد هنا صياغة ما قاله مارك توين، فنقول إن الروايات عن حياة المفكر العام مبالغ فيها؛ إذ كانت هناك شبكة صغيرة من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأكاديميين والصحفيين استطاعوا التدخل في الشؤون المدنية من موقف يتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية والانفتاح، وحتى في ذلك الوقت، استمر الأمر لفترة قصيرة وكان أثره السياسي محدودًا. وقد وصفت في الفصل الثالث هذا المشروع بأنه تحدٍّ لتنامي دور التكنوقراط في الشؤون السياسية. لكن الفكرة الأكبر في ذلك الفصل أن مشروع المفكر العام هذا، لم يكن أهم تحدٍ يواجه التكنوقراط في ذلك الوقت. ويقودني ذلك إلى ثالث اختلاف مع فكرة «موت المفكر العام» التي تخرج عن تركيزها البسيط على انسحاب الباحثين داخل الجهات الأكاديمية، بوصفه السبب الأساسي لانحدار الفكر النظري العام. فهذا يعني إغفال خطر أهم على الامتزاج بين الاستقلالية والانخراط في الشأن المدني منذ الستينيات. وهو تحديدًا ظهور تيار من المنافسين الجدد، ودخولهم إلى فضاء إنتاج المعرفة. كان من أغراض هذا الكتاب الإشارة بصفة خاصة إلى نشأة مراكز الأبحاث بوصفها النقطة المحورية في هذه العملية.

إذا لم يكن ما فعله المتخصصون في العلوم الاجتماعية الأكاديميون هو ببساطة انسحاب إلى داخل هيئاتهم الأكاديمية، فكيف نصف توجهاتهم الأخيرة؟ وكان رأيي الرئيس في ما يتعلق بهذا السؤال هو أن النموذج الأساسي بين الأكاديميين

هو نموذج «تفريعي» على خلاف التوجه «الاندماجي» بين التكنوقراط والخبراء النشطاء الذي سمح بنشأة فضاء مراكز الأبحاث (وظهور الخبراء السياسيين). وباستخدام مجال الخبرة كخلفية تحليلية، يمكننا تحديد ثلاثة إستراتيجيات ومسارات على الأقل بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية منذ الستينيات:

أولًا: كما أشار باحثون آخرون، نشأت حركة نحو زيادة التخصص والحِرفية بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية (أحيانًا ما تسمى «الحِرفية الفائقة»، وهذه عبارة ستيف شابين Steve Shapin).[٢٧] بعبارة أخرى، صار كثير من المتخصصين في العلوم الاجتماعية أقرب إلى النظر الداخلي والتركيز على نقاط خلاف ضيقة داخل مجال تخصصهم العلمي، كما يقول جاكوبي، ولكن هناك اتجاه ثانٍ بين الباحثين وهو الدخول في جدل سياسي عن طريق محاكاة أسلوب الإنتاج الفكري الذي تأسس في فضاء مراكز الأبحاث. باختصار، صار عدد كبير من الباحثين «باحثين سياسيين» حسب النموذج الذي وضعته مراكز الأبحاث. وكما قلت (لاسيما في الفصل الرابع) نظرًا لحالة العلاقات الآنية التي تميّز مجال القوة الأميركي، فإن تحوّل الأكاديمي إلى باحث سياسي يعني إخضاع إنتاجه لصالح مجالات السياسة والسوق والإعلام.

أما الإستراتيجية الثالثة التي يتبعها عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأميركيين فلا تتضمن انسحابًا إلى «البرج العاجي»، ولا اتباعًا لخطوات التكنوقراط وتفصيل المنتجات على حسب طلبات العملاء الأقوياء، فإن كثيرًا من المتخصصين في العلوم الاجتماعية لم يذعنوا لأيٍ من لوني الضغط، وحافظوا على رسائلهم الفكرية المدنية، وسعوا إلى أن يظلوا مستقلين معرفيًا ومتصلين بالشؤون المدنية. لكن مشكلة هذه الإستراتيجية أن متبعيها يواجهون الآن «تهميشًا مزدوجًا»، لم يواجهه نظراؤهم في الستينيات. يأتي التهميش الأول من أهل التيار الرئيس داخل تخصصاتهم، وهذا التيار لا يتوقع منه عادة أن يكافئ من يكرسون عملهم لهدف تنوير النقاش العام. وتساعد هذه النقطة على تفسير سبب اختيار هذه الإستراتيجية من جانب الباحثين الذين لديهم رأس مال أكاديمي ضخم في حساباتهم المصرفية الرمزية. أما المتخصصون في العلوم الاجتماعية الذين لا يملكون إلا القليل ليقدموه في العالم الأكاديمي، فيقبلون على إعادة استثمار رأسمالهم الأكاديمي في النقاش العام، وغالبًا ما يفعلون. أما الباحثون أصحاب الدرجات الرفيعة فنادرًا ما يختارون هذا السبيل. والشكل الثاني من التهميش أهم من الأول، وهو التهميش أو الاستبعاد من نقاش عام تتزايد سيطرة خبراء السياسة عليه. إذ يعملون في شراكة مع السياسيين، وأصحاب المهن السياسية، والمتخصصين في الإعلام، الذين يختارون من بين منتجات فكرية شديدة التنوّع ما يرفع من شأن آرائهم المسبقة.

إن الخلاصة الأساسية لهذه الدراسة هي أن نمو مراكز الأبحاث خلال الأربعين سنة الماضية، قد أدى دورًا محوريًا في تقويض أهمية المعرفة العلمية الاجتماعية المنتجة باستقلالية، ودورها في الولايات المتحدة عن طريق تقوية منظومة من العلاقات الاجتماعية، تدفع بمنتجي المعرفة المستقلين إلى هامش النقاش العام. وتزعم مراكز الأبحاث لنفسها دورًا مركزيًا في عملية صنع السياسات، وهي بنفس الدرجة تحد من مدى الخيارات المتاحة للمفكرين الأكثر استقلالية، أو الأقل استعدادًا لتفصيل عملهم حسب طلبات السياسيين والرعاة الأثرياء. وقد أشرت في بداية هذا الكتاب إلى فضاء مراكز الأبحاث بوصفه أرضًا مبهمة الحدود، وهو مصطلح قصدت به التعبير عن صورة لشبكة مؤسسية مهجّنة الشكل والوظيفة، لكنها تمتلك خصائص معيّنة تجعلها أقرب إلى مجال مستقل. أما إذا أخذنا مصطلح «أرض مبهمة الحدود» بجدية (الكلمة الإنكليزية الثانية في المصطلح مشتقة من فعل لاتيني يعني «يجعل الشيء غير متميّز» أو «يسبّب النسيان») فينبغي أن نسأل ما الذي سيُنسى بسبب نشأة مراكز الأبحاث. والإجابة في ما أرى، عما سيُنسى، هي قيمة المعرفة ذاتية التوجيه في الحياة العامة. لذلك ينبغي وضع نشأة مراكز الأبحاث تحليليًا على خلفية سلسلة من العمليات ساهمت في تزايد تبعية المعرفة للطلب السياسي والاقتصادي، بما في ذلك إعادة التأكيد على التحكم في الاقتصاد من قِبل أصحاب رأس المال الاقتصادي. وتطور أشكال متخصصة من الخبرة السياسية ونمو الإعلام الجماهيري كأداة لفرض قوى السوق على السياسة، وتحويل الجامعة إلى مؤسسة تجارية، وانسحاب الدولة من تمويل التعليم العام. إن السؤال الذي يثيره صعود مراكز الأبحاث في أميركا سؤال يتعلق بالقيمة الاجتماعية للمعرفة العلمية الاجتماعية ذاتها. والسؤال ببساطة هو: هل ينبغي للمال والقوة السياسية أن توجه الأفكار، أم ينبغي للأفكار أن توجه نفسها؟

ملحق (أ):

ملاحظات على مصادر البيانات

ترتكز هذه الدراسة على إجراء بحث متعدد المناهج، ويتألف من خمسة مكوّنات تجريبية:

(١) قمت بفحص سجلات أرشيفية من أربع عشرة مجموعة مخطوطات (مؤسسية وشخصية) من أرشيفات تاريخية مختلفة، منها أرشيفات مكتبة الكونجرس، ومؤسسة بروكينجز، ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ومعهد المشروع الأميركي، ومجموعة المخطوطات والكتب النادرة بجامعة كولومبيا، والجمعية التاريخية بويسكونسن، ومكتبة بانكروفت بجامعة كاليفورنيا، بيركلي. وتضم السجلات التقارير الخاصة بشخصيات بارزة في المجال، وتاريخ المؤسسات، والرسائل والمذكرات الشخصية، وبيانات مهام المؤسسات ورسالتها، والسّير، والمواد الأرشيفية عن عمليات تأسيس مراكز الأبحاث وصنع القرار فيها.

وقد اخترت هذه الأرشيفات لأن كل واحد منها يحوي مستودعًا ضخمًا من البيانات المرتبطة بمراكز الأبحاث، أو المؤسسات المانحة، أو الأفراد الذين كانت لهم يد في تأسيس مراكز الأبحاث الكبرى أو إدارتها. على سبيل المثال، تحتوي الجمعية التاريخية بويسكونسن على أرشيف كامل لمعهد الدراسات السياسية، مركز أبحاث الجناح اليساري. وقد أوصاني بالاطلاع على معظم هذه الأرشيفات موظفون مطلعون في مراكز الأبحاث.

(٢) قمت بإجراء ٤٤ مقابلة شخصية رسمية مع أفراد من مواقع مختلفة في عالم مراكز الأبحاث الأميركية، والمؤسسات القريبة منها مثل الإعلام السياسي الإخباري، والجهات الحكومية الفيدرالية، وقطاع الأعمال الخيرية. وتدرج من أجريت معهم المقابلات الشخصية في مراكز الأبحاث من المؤسسين والعاملين في الإدارة العليا إلى الباحثين المبتدئين والموظفين. كذلك أجريت مقابلات شخصية مع شخصيات سياسية فاعلة تتعامل بشكل منتظم مع ما تقوم به مراكز الأبحاث من أعمال، مثل: أعضاء الكونجرس، ومراسلي الصحف والمجلات، والعاملين بإدارات المؤسسات الخيرية.

(٣) قمت بجمع قاعدة بيانات للخلفيات الدراسية والمهنية لخبراء السياسة في ٢٢ من مراكز الأبحاث الكبرى. وتشمل البيانات العمل السابق وجهات العمل والدرجات العلمية. وكان الهدف الرئيس من إعداد قاعدة البيانات هذه هو تسهيل وضع خريطة تحليلية أو «طوبوغرافية اجتماعية» لعالم مراكز الأبحاث من خلال مجموعة من المقارنات الداخلية بين الأفراد والمؤسسات، تقوم على الأصول البنائية لهيئة البحث ومساراتها. على سبيل المثال، قمت بدراسة حركة العاملين بين مراكز الأبحاث لبيان ما إذا كانت مؤسسات معينة تجتمع تحت مظلة واحدة، وقمت بمقارنة المؤسسات على أساس نصيبها من الباحثين الذين حصلوا على درجات علمية معينة. وقد سمحت هذه البيانات أيضًا بتعميمات تجريبية أوسع وغير مسبوقة عن التكوين الداخلي لعالم مراكز الأبحاث. وقد استكملت بيانات المسار المهني هذه بنبذة شخصية ومؤسسية مفصلة عن شخصيات بارزة معينة في عالم مراكز الأبحاث. ومع عرض هذه البيانات أسأل: كيف دمرت هذه الشخصيات الرائدة بعض أهم «قواعد اللعبة» الأساسية في الأبحاث السياسية في سعيهم إلى إيجاد إستراتيجيات مبتكرة، ولم يفكر فيها أحد من قبل، لمساهمة الخبرة في السياسات القومية. ما الذي أهّل هذه الشخصيات وتلك المؤسسات لأن تكون رائدة على ساحة مراكز الأبحاث؟ أي مسار اتبعتها عبر الفضاء الاجتماعي؟ أي الاتجاهات العملية أتت بها إلى المجال وكيف طبقتها؟ ماذا كانت أهدافها ورؤاها الذاتية، وما الذي سعت إلى تحصيله ماديًا أو رمزيًا من هذا الجهد؟

(٤) حسبت «مخرجات» مراكز الأبحاث في منطقتين: انتقاء الإعلام الإخباري والإدلاء بالشهادة أمام الكونجرس. أولًا: استخدمت قاعدة

بيانات ليكسس- نيكسس (Lexis-Nexis) لإحصاء عدد المرات التي أشار فيها الإعلام الإخباري إلى ٣٠ مركز أبحاث بطريقتين: إحصاء تاريخي للاستشهاد بها في صحيفتي ذا نيويورك تايمز وواشنطن بوست، وهما أكثر المطبوعات الإعلامية الإخبارية احترامًا على المستوى القومي بين الشخصيات السياسية، بداية من عام ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٢. ثم إحصاء عدد المرات التي ورد فيها ذكر مراكز الأبحاث الثلاثين نفسها في أكثر من ٢٥ منفذًا إعلاميًّا إخباريًّا إليكترونيًّا ومطبوعًا على مدار خمس سنوات تالية. ثانيًا: باستخدام قاعدة بيانات «عالم الكونجرس» (Congressional Universe)، أحصيت عدد مرات ظهور ممثلين عن مراكز أبحاث وجامعات بحثية كبرى للإدلاء بشهاداتهم في الفترة بين ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٠. والغرض من هذه البيانات هو المقارنة بين المساهمات النسبية المتعلقة بالمعرفة السياسية من مؤسسات مختلفة عبر فترة زمنية.

(٥) وأخيرًا، قمتُ بعملية مراقبة مباشرة مجزأة في مواقع مراكز أبحاث متنوعة. فحضرت، على مدار عام ونصف، عشرات المناسبات التي نظمتها مراكز الأبحاث، ومن بينها مؤتمرات ومناظرات وإصدارات كتب وحفلات. وتحدثت في هذه المناسبات مع أناس بشكل تلقائي، وحضرت خطابات ومناقشات جماعية، ووصل إلى سمعي محادثات خاصة، وحصلت على رؤية «من أرض الواقع» للعمليات اليومية التي تقوم بها مراكز الأبحاث. وبالإضافة إلى ذلك، انتهزت كل فرصة «للتجوال» في مراكز الأبحاث قبل البحث الأرشيفي والمقابلات الشخصية وبعدها. وقمت أثناء عملية البحث بزيارات إلى ٢٥ مؤسسة أبحاث سياسية في ثلاث ولايات أميركية بالإضافة إلى العاصمة.

المقابلات الشخصية

١. آر. كنت ويفر، مؤسسة بروكينجز	٢٥ أبريل ٢٠٠٣
٢. جارد بيرنستاين، إيكونوميك بوليسي إنستيتيوت	٦ مايو ٢٠٠٣
٣. كلوديا دين، واشنطن بوست	٢٠ مايو ٢٠٠٣
٤. مايك لكس، معهد أميركان ماجورتي	٢٣ مايو ٢٠٠٣
٥. ستيف كليمونس، مؤسسة نيو أميركا	٥ يونيو ٢٠٠٣

٦. دين بيكر، سنتر فور إيكونوميك آند بوليسي ريسيرش	١١ يونيو ٢٠٠٣
٧. جيم وايدمان، مؤسسة هيريتدچ	٢٦ يونيو ٢٠٠٣
٨. كارلين بومان، معهد أميركان إنتربرايس	٢٧ يونيو ٢٠٠٣
٩. بروس ستوكس، ناشيونال جورنال	٣٠ يونيو ٢٠٠٣
١٠. لي إدواردز، مؤسسة هيريتدچ	٨ يوليو ٢٠٠٣
١١. ريتشارد مانسون، معهد نورثويست-ميدويست	١٠ يوليو ٢٠٠٣
١٢. جوشوا ميكا مارشال، (Talkingpointsmemo.com)	١٤ يوليو ٢٠٠٣
١٣. روبرتو سورو، بيو هِسبانيك بروجكت	١٦ يوليو ٢٠٠٣
١٤. ستيفن هِس، مؤسسة بروكينجز	١٦ يوليو ٢٠٠٣
١٥. جريج جاكسون، جامعة جورج واشنطن	١٧ يوليو ٢٠٠٣
١٦. تيم رانسديل، معهد كاليفورنيا	٢١ يوليو ٢٠٠٣
١٧. ممثل اتحاد التجارة (لم يذكر اسمه)	٢٢ يوليو ٢٠٠٣
١٨. كلايد بريستوفيتس، إيكونوميك إستراتيجي إنستيتيوت	٢٨ يوليو ٢٠٠٣
١٩. جون كافانا، إنستيتيوت فور بوليسي ستديز	٢٦ أغسطس ٢٠٠٣
٢٠. ممثل اتحاد التجارة (لم يذكر اسمه)	٢٧ أغسطس ٢٠٠٣
٢١. نائب رئيس أحد مراكز الأبحاث (لم يذكر اسمه)	٧ نوفمبر ٢٠٠٣
٢٢. ديفيد كالاهان، ديموس	١٠ نوفمبر ٢٠٠٣
٢٣. هنري آرون، مؤسسة بروكينجز	١٩ نوفمبر ٢٠٠٣
٢٤. جريج أنريج، مؤسسة ذا سينشري	٢١ نوفمبر ٢٠٠٣
٢٥. إريك ألترمان، ذا نيشن، سنتر فور أميركان بروجرس	٢١ نوفمبر ٢٠٠٣
٢٦. جون جوديس، ذا نيو ريبيلك، مؤسسة كارنيجي	٢٤ نوفمبر ٢٠٠٣
٢٧. ديفيد بواز، معهد كاتو	٢٤ نوفمبر ٢٠٠٣
٢٨. تشارلز كولب، كومتي فور إيكونوميك ديفيلوبمنت	٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣
٢٩. جيمس سميث، جامعة جورج تاون	٢ ديسمبر ٢٠٠٣
٣٠. فريد سميث جي. آر. معهد كومبيتتيف إنتربرايس	١٦ ديسمبر ٢٠٠٣

٣١. جودي مانلي كلارك، معهد كومبيتيف إنتربرايس	١٦ ديسمبر ٢٠٠٣
٣٢. ديفيد كين، أميركان كونسيرفاتيف يونيون	١٧ ديسمبر ٢٠٠٣
٣٣. أليس ريفلين، مؤسسة بروكينجز	١٠ فبراير ٢٠٠٤
٣٤. آدم مايرسون، فيلانثروبي راوند تابول	١٦ مارس ٢٠٠٤
٣٥. وليم جاليستون، جامعة ميريلاند	١ يونيو ٢٠٠٤
٣٦. تشارلز موراي، معهد أميركان إنتربرايس	١٤ يونيو ٢٠٠٤
٣٧. نورمان أورنشتاين، معهد أميركان إنتربرايس	١٥ يونيو ٢٠٠٤
٣٨. جاكوب هاكر، مؤسسة نيو أميركان آند ييل	٢٢ يونيو ٢٠٠٤
٣٩. بول وايريك، مؤسسة فري كونجرس	٢٩ يونيو ٢٠٠٤
٤٠. آل فروم، مجلس ديمقراتيك ليدرشيب	٣٠ يونيو ٢٠٠٤
٤١. بيري كويك، تشارلز ريفير أسوشيتس (مركز روزفلت)	٢ يوليو ٢٠٠٤
٤٢. مارك آجراست، سنتر فور أميركان بروجرس	٢٧ يوليو ٢٠٠٤
٤٣. جروفر نوركويست، أميركانز فور تاكس ريفورم	٢ أغسطس ٢٠٠٤
٤٤. لورانس ميشيل، معهد إيكونوميك بوليسي	١٠ أبريل ٢٠٠٨

مصادر أرشيفية

المكتبة أو المؤسسة	المجموعة
مكتبة الكونجرس	أوراق كلير بوث لوس
غرفة المخطوطات الأرشيفية	أوراق فانيفار بوش
	أوراق دبليو. آفريل هاريمان
	أوراق وليم إيه. راشر
	أوراق روبرت إتش. بورك
	أوراق وليم جيه. بارودي
	أوراق بول إتش. نيتز
مكتبة المخطوطات والكتب النادرة	شركة كارنيجي لأوراق نيويورك
مكتبة باتلر، جامعة كولومبيا	أوراق مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي
مكتبة بانكروفت	مجموعة ساره داياموند
جامعة كاليفورنيا، بيركلي	
مؤسسة بروكينجز	الأرشيفات المؤسسية
مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي	الأرشيفات المؤسسية
	الأرشيفات المؤسسية
الجمعية التاريخية بويسكونسن	أوراق معهد الدراسات السياسية

قاعدة بيانات الخلفيات التعليمية والمهنية

تضم قاعدة البيانات كل موظف يعرّف بأنه «كبير باحثين»، أو «زميل»، أو «باحث»، أو «باحث مشارك»، أو «محلل سياسي»، أو ما يعادلها من أوصاف، في ٢٢ مركز أبحاث. أما كبار الباحثين غير المعينين وغيرهم من الخبراء المنتسبين دون تحديد واضح لوظائفهم (مثل «الشركاء») فلا يشملهم هذا الإحصاء، لكنه يشمل كبار الباحثين الزائرين المعينين. وقد تم جمع هذه البيانات في عام ٢٠٠٤.

البيانات التعليمية

جمعت بيانات الخلفية التعليمية التالية:

أعلى درجة علمية

المؤسسة التي حصل منها أعلى درجة علمية

التخصص

عام الحصول على أعلى درجة علمية

وقد استبعدتُ الدرجات العلمية الفخرية من هذه البيانات، وكذلك الدرجات المسجل بها ولم يحصل عليها بعد.

البيانات المهنية

قمت بتصنيف كافة الانتماءات المهنية السابقة والحالية طبقًا لنظام ثلاثي بيانه كالتالي:

القطاع	المجال	الصناعة
(١) ربحي	(أ) صحافة ربحية	
		١. مجلات
		٢. صحف
		٣. إذاعة/ تليفزيون
		٤. إنترنت
	(ب) أعمال تجارية	
		٥. بحث/ استشارة
		٦. التمويل/ أعمال البنوك
		٧. الطاقة
		٨. الصناعات الدوائية
		٩. عالية التقنية
		١٠. السيارات
		١١. تعاقدات الدفاع
		١٢. التأمين
		١٣. الصناعات الهندسية
		١٤. التسويق
		١٥. الملاحة الجوية/ الطيران
		١٦. أخرى
	(ج) المهن	
		١٧. القانون
		١٨. الطب

(٢) غير ربحي	(د) الأكاديمي	
		١٩. أستاذ
		٢٠. زميل بحث
		٢١. الدوريات/ النشر
		٢٢. إدارة/ أمناء
	(هـ) مراكز الأبحاث	
		٢٣. [مؤسسة]
	(و) البحث/ الترويج	
		٢٤. العمال
		٢٥. الأعمال التجارية
		٢٦. أخرى
	(ز) رجال الدين	
(٣) الدولة		
	(ح) الحكومة الفيدرالية	
		(٢٧) عاملون بدوام كامل
		(٢٨) التوجيه/ لاستشارات
		(٢٩) مسؤولون منتخبون
		(٣٠) القانون/ القضاء
		(٣١) الجيش
	(ط) الدولي	
		(٣٢) عاملون بدوام كامل
		(٣٣) توجيه واستشارات
	(ي) الدولة/ محلي	

(٣٤) عاملون بدوام كامل		
(٣٥) مسؤولون منتخبون		
(٣٦) توجيه/ استشارات		

ملحوظة: في هذا البيان الإرشادي يشار إلى المناصب شبه التنفيذية، مثل عضوية مجالس المؤسسات، بأنها أدوار «استشارية». وتشمل فئة «زميل البحث - الأكاديمي» من يقومون بأبحاث ما بعد الدكتوراه، ومديري معاهد البحث الأكاديمي، أو أعضاء هيئاتها وما إلى ذلك. وتشير فئة «الحكومي - الدولي» إلى العاملين في الحكومات الأجنبية، أو في الجهات الدولية العامة مثل الأمم المتحدة (رغم أن مندوبي الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة يعدون موظفين في الحكومة الفيدرالية الأميركية). وتشمل فئة «البحث/ الترويج» المنظمات غير الحكومية، والخيرية، وجماعات المصلحة العامة، ومنظمات الناشطين والحركة الاجتماعية، وجماعات الترويج، والحملات السياسية، وغيرها من المنظمات غير الربحية غير المصنفة كمراكز أبحاث. وتشير فئة «الصحافة» إلى خبراء السياسة الذين كانوا يعملون أو يعملون حاليًا في نفس الوقت في مجلات أو صحف، أو برامج إذاعية أو تليفزيونية، أو دوريات أو وكالات إعلامية إخبارية أخرى. وبرغم أن كثيرًا من الباحثين العاملين في مراكز الأبحاث يدرجون ما تم اقتباسه من أعمالهم في الإعلام الإخباري، وافتتاحيات الصحف والمجلات، وظهورهم الشخصي في البرامج في سيَرهم الشخصية والمهنية، فإننا في تحليلنا هذا لا ندرج مثل هذه الخبرات بوصفها مؤهلات صحفية. وأخيرًا، لا تضم قاعدة البيانات المذكورة المناصب داخل مراكز الأبحاث نفسها.

ملحق (ب):

الجداول والأشكال التوضيحية الإضافية

جدول ب١ خصائص ٢٥ من أكبر مراكز أبحاث. المصدر: استمارات ٩٩٠ لمصلحة الضرائب الأميركية ٢٠٠٨ (متاحة في /http://www.guidestar.org). وأخذت أرقام العمود ١ من البند ١٨ («إجمالي نفقات العام الحالي»)؛ وتوضح أرقام العمود الثاني «صافي الأصول وأرصدة الصناديق في نهاية العام» حسب ما وردت في البند ٢٢. أما الأرقام المأخوذة من مؤسسات ذا سينشري فمصدرها استمارات مصلحة الضرائب الأميركية ٩٩٠ (مؤسسات خاصة) لعام ٢٠٠٨ (البندين 24a ، و27C).

جدول ب١ خصائص ٢٥ من أكبر مراكز أبحاث

	نفقات السنة المالية ٢٠٠٨	أصول السنة المالية ٢٠٠٨	الموظفون الخبراء	عام التأسيس
	(بالمليون)	(بالمليون)	(٢٠١٠)	
شركة «راند»	٢٥٠,٣	١٧٢,١	٢٨٣	١٩٤٨
مؤسسة بروكينجز	٨٧,٩	٢٩٦,٠	٢٦٩	١٩١٦
المعهد الحضري	٦٤,٧	٨٤,٤	٦٧	١٩٦٨
مؤسسة التراث	٦٤,٦	١٣٣,٢	٧٦	١٩٧٣
معهد آسبن	٦٣,٥	١٤١,٣	٤٩	١٩٥٠

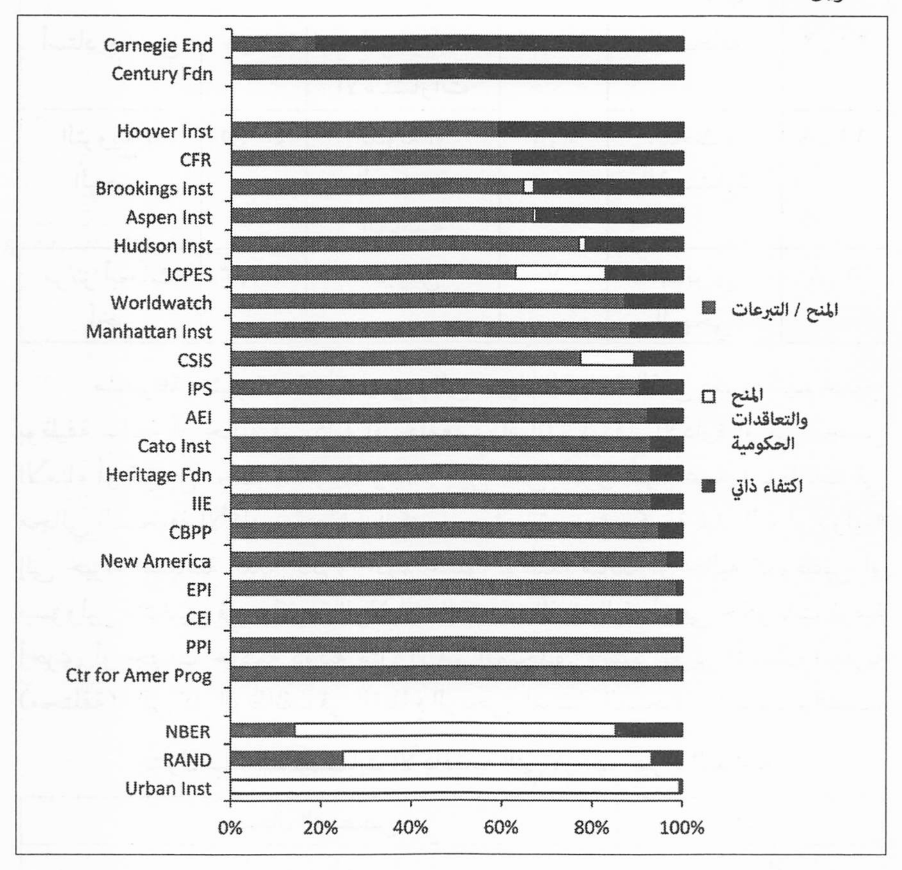
مجلس العلاقات الخارجية	٤٨,٣	٣٠٠,٤	٦٥	١٩٢١
المكتب القومي للبحوث الاقتصادية	٣٥,١	٧٣,٢	*	١٩٢٠
مؤسسة هوفر≈	٣٤,١	٣٦,٧	١٦٧	١٩١٩
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية	٢٨,٦	٤٦,٧	١٤٩	١٩٦٢
معهد المشروع الأميركي	٢٩,٩	١٠٤,٤	٨٧	١٩٤٣
مركز التقدم الأميركي	٢٦,٣	٢٥,٧	١٠٤	٢٠٠٣
مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي	٢٣,٩	٢٠٦	٦٥	١٩١٠
معهد كاتو	٢٣,٢	٢٥,٧	٥٥	١٩٧٧
مركز الميزانية والأولويات السياسية	٢٣,٢	٢٥,٧	٥٥	١٩٧٧
مركز الميزانية والأولويات السياسية	١٩,٣	٦١,١	٣٥	١٩٨١
معهد مانهاتن	١٣,٤	١٢,٦	٤١	١٩٧٨
مؤسسة نيو أميركا	١٢,٣	١٣,١	٦٦	١٩٩٩
معهد هادسون	١١,٩	١٤,٧	٦٢	١٩٦١
معهد العلوم الاقتصادية الدولية	١٠,٤	٥٨,٦	٣٧	١٩٨١
المركز المشترك للدراسات السياسية والاقتصادية	٧,١	٤,٤	١٠	١٩٧٠
معهد السياسة الاقتصادية	٦,٥	٤,٤	٢٥	١٩٨٦
معهد الدراسات التنافسية	٤,٧	٢,٠	٢١	١٩٨٤
مؤسسة سينشري	٤,٥	٢,٢	١٧	١٩١٩
معهد الدراسات السياسية	٣,٦	١,٨	٢٤	١٩٦٣

معهد وورلد ووتش	٣,٢	٠,٤	١٧	١٩٧٤
معهد السياسة التقدمية ≈≈	٢,١	٠,٥	٩	١٩٨٩

ملاحظات: *المكتب القومي للبحوث الاقتصادية (NBER لا توظف خبراء سياسة بدوام كامل).

≈ أرقام مؤسسة هوفر هي بيانات السنة المالية ٢٠٠٧ كما وردت في «تقرير ٢٠٠٨: العرض المالي».
(http://www hoover.org/about/report/2008/financial-review; retrieved on August 5, 2011)

≈≈ بيانات معهد السياسة التقدمية مأخوذة من الإقرارات الضريبية لمؤسسة ثيرد واي (الطريق الثالث).



نسبة الكادر التخصصي

الشكل ب١ مصادر دخل أبرز مراكز الأبحاث ٢٠٠٣.

المصادر: استمارات ضرائب ٩٩٠ مصلحة الضرائب الأميركية. ملحوظة: الدخل الذاتي يشمل عائدات الاستثمارات (الأوراق المالية، فوائد المدخرات، وما إلى ذلك) ورسوم المؤتمرات والعضوية، وإيرادات الإيجار، وعائدات بيع المطبوعات. ولأن مؤسسة هوفر لا تنشر ضريبة الدخل الفيدرالية الخاصة بها، فإن أرقام مؤسسة هوفر مأخوذة من التقرير السنوي لها.

جدول ب٢ ما ذكره خبراء السياسة عن وظائفهم السابقة والحالية في القطاعات غير الربحية والحكومية والربحية.

غير الربحي	النسبة	الحكومي	النسبة	الربحي	النسبة
أي قطاع غير ربحي	٧٨,٠	أي قطاع حكومي	٦٢,٥	أي قطاع ربحي	٤٣,٩
الأكاديميا	٥٢,٣	فيدرالي أو حكومة أجنبية	٤٨,٩	تجاري (غير مهني)	٢٢,٥
أستاذ جامعي	٤٢,٧	التوجيه/ الاستشارات	٢١,٣	الصحافة	٢١,٢
الترويج/ البحث	٤٠,٥	الدولة أو الحكومة المحلية	٧,٧	البحث/ الاستشارة	١١,٨
مركز أبحاث آخر	٢٨,٣	الجيش	٧	القانوني الربحي	٦,٨

ملحوظة: تشير كلمة «أكاديمي» إلى خبراء السياسة الذين ذكروا أنهم عملوا بوظيفة سابقة أو حالية في كلية أو جامعة كأساتذة أو في الإدارة أو في مجلس الأمناء أو كزميل بحث متخرج، وعدد قليل ممن ذكروا أنهم عملوا بوظائف في مجالي الصحافة الأكاديمية ونشر الكتب. ويشير تعبير «حكومة فيدرالية أو دولية» إلى خبراء السياسة الذين ذكروا أنهم عملوا بوظيفة سابقة أو حالية كموظفين أو مسؤولين منتخبين في حكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، أو في حكومات قومية أخرى أو جهات حاكمة دولية مثل الأمم المتحدة. ويشير تعبير «أعمال تجارية (مختلفة)» إلى كل الوظائف في القطاع الربحي باستثناء الصحافة والقانون والطب.

جدول ب٣ التخصصات الأكاديمية التي درسها خبراء السياسة

مجال التخصص	النسبة
السياسة العامة*	٣٠,٧
العلوم الاقتصادية	٢٠,٦
الدراسات القانونية والتشريعية	١٤,٤
العلوم السياسية	٩,٩
العلوم الطبيعية والطب	٦,٤

دراسات التاريخ/ الجغرافيا	٦,١
العلوم التجارية	٤,٠
الفنون الأخرى والإنسانيات≈	٣,٥
العلوم الاجتماعية الأخرى ≋	٣,٥
الصحافة	٠,٩
الإجمالي	١٠٠,٠

ملحوظة: تشمل البيانات جميع خبراء السياسة (وعددهم ٧٠٠) الذين ذكروا تخصصاتهم في أعلى درجة علمية.

* تشمل الشؤون العامة، والعلاقات الدولية، والسياسيات المقارنة.

≈ أفضل التخصصات تمثيلًا داخل هذه الفئة كانت الفلسفة والأدب والعلوم الدينية (اللاهوت).

≋ تشمل علم الاجتماع وعلم الإنسان والدراسات العرقية (الإثنية).

جدول ب٤ إجمالي ذكر وسائل الإعلام لمراكز الأبحاث

الترتيب	مركز الأبحاث	التوجه السياسي*	عدد المرات التي ذكر فيها
١	مؤسسة بروكينجز	محايد/ وسطي	٢,١٨٠
٢	معهد العلوم الاقتصادية الدولية	محايد/ وسطي	١,٦٢١
٣	معهد المشروع الأميركي	محافظ	١,٣٥١
٤	معهد كاتو	محافظ	٨٧٣
٥	مؤسسة هوفر	محافظ	٦٥٨
٦	معهد السياسة الاقتصادية	ليبرالي	٦٣٤
٧	المعهد الحضري	ليبرالي	٥٧٧
٨	مؤسسة التراث	محافظ	٥٤٨
٩	مركز الميزانية والأولويات السياسية	ليبرالي	٤٢١
١٠	مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي	محايد/ وسطي	٣٥٥
١١	معهد السياسة التقدمية	غير معروف	٣٤٦
١٢	معهد هادسون	محافظ	٣٢٨
١٣	معهد ميلكين	غير معروف	٢٧٥

١٤	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	محايد/ وسطي	٢٦٥
١٥	مجلس العلاقات الخارجية	ليبرالي	٢٥٩
١٦	المركز القومي للتحليل السياسي	غير معروف	٢٢٠
١٧	معهد الاستراتيجية الاقتصادية	ليبرالي	١٨٤

المصدر: سوزان تريمباث (Susanne Trimbath) ٢٠٠٥ «مراكز الأبحاث: من الأشهر؟»
ذا إنترناشيونال إيكونومي. عدد الصيف: ١٠-١٥، ٣٩-٤٧.

* أخذت دراسة المصدر هذه التسميات من تيم جروسكلوز وجيفري مايلو. «قياس الحياد الإعلامي.» كورتلي جورنال أوف إيكونوميكس ١٢٠، عدد ٤: ١١٩١-١٢٣٧.

جدول ب٥ أكثر علماء الاقتصاد المتسبين لمراكز الأبحاث ذكرًا ١٩٩٧-٢٠٠٥

المصدر: سوزان تريمباث (Susanne Trimbath) ٢٠٠٥ «مراكز الأبحاث: من الأشهر؟»
ذا إنترناشيونال إيكونومي. عدد الصيف: ١٠-١٥، ٣٩-٤٧.

الترتيب	عالم الاقتصاد	مركز الأبحاث الذي ينتسب إليه	عدد المرات التي ذكر فيها
١	سي. فرد بيرجستون	معهد العلوم الاقتصادية الدولية	٤٦١
٢	روبرت دي. ريتشوسر	المعهد الحضري ومؤسسة بروكينجز	٣٨٣
٣	روبرت إي. ليتان	مؤسسة بروكينجز	٣٣٥
٤	مارشال ويتمان	معهد السياسة التقدمي ومؤسسة التراث ومعهد هادسون	٣٣٠
٥	جاري سي. هوفباور	مجلس العلاقات الخارجية ومعهد العلوم الاقتصادية الدولية	٢٩٤
٦	نيقولاس آر. لاردي	مؤسسة بروكينجز ومعهد العلوم الاقتصادية الدولية	٢٩٢
٧	جارد بيرنستاين	معهد السياسة الاقتصادية	٢٩١
٨	جيمس كيه. جلاسمان	معهد المشروع الأميركي	٢٥٥
٩	وليم جي. جيل	مؤسسة بروكينجز	٢١٧

١٠	كيفين إيه. هاسيت	معهد المشروع الأميركي	٢١٥
١١	ويل مارشال الثالث	معهد السياسة التقدمية	١٨٥
١٢	ستيفن مور	معهد كاتو	١٧٩
١٣	موريس جولدستاين	معهد العلوم الاقتصادية الدولي	١٧٤
١٤	بيتر آر. أورساج	مؤسسة بروكينجز	١٧٠
١٥	روبرت جرينستاين	مركز الميزانية والأولويات السياسية	١٦٣
١٦	جون إتش. ماكين	معهد المشروع الأميركي	١٥٥
١٧	بروس بارتليت	المركز القومي للتحليل السياسي	١٥٤
١٨	كلايد في. بريستوفيتس الابن	معهد الإستراتيجية الاقتصادية	١٥٢
١٩	وليم إتش. فراي	معهد ميلكين ومؤسسة بروكينجز	١٤٣
٢٠	نيكولاس إيبرشتاد	معهد المشروع الأميركي	١٢٣
٢١	بروس كاتز	مؤسسة بروكينجز	١١٣
٢٢	هنري جيه. آرون	مؤسسة بروكينجز	١١١
٢٣	روس سي. دوفال	معهد ميلكين	١١٠
٢٤	ميشيل دي. تانر	معهد كاتو	١٠٩
٢٥	ميرلين مون	المعهد الحضري	١٠٧

الهوامش

الاستهلال

1. Mone 2002.

٢. Charles Murray، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع الأميركي، ١٤ يونيو، ٢٠٠٤ كل الاقتباسات من موراي مصدرها هذه المقابلة، ما لم يذكر غير ذلك.

٣. انظر، على سبيل المثال:

Lane 1985, Blumenthal 1986, and Stefanic and Delgado 1996.

4. Blumenthal 1986c, 295 نقلًا عن

5. Ibid.

6. Samuelson 1984, 60.

7. Raspberry 1984; انظر أيضًا Kuttner 1984.

8. Lemann 1986a; Lemann 1986b.

للاطلاع على الانتقادات الموجهة لهذا المفهوم، انظر: Gans 1991;

Wacquant 1996; Wacquant 2008.

٩. خطوات إلى الخلف، يؤكد لورانس مون على أهمية خطب ود الصحفيين، فيقول: في تلخيص تاريخ نجاح قبل كتاب تشارلز، قال البعض إن برامج مكافحة الفقر تؤذي الفقراء. لكن لم يقم أحد منهم بجمع البيانات والنظر النقدي فيها... بحيث يجذب اهتمام أهم القراء في هذا الشأن. وهؤلاء القراء المهمون هم الصحفيون، الذين يستطيعون إعادة صياغة شروط النقاش. وقد استهدف تشارلز هؤلاء، وأصاب كتابه الهدف...وعبر السنوات العشر التالية، أخذ الفكر التقليدي عن نظام الرعاية الاجتماعية يتحول تمامًا، ببطء لكن بثقة، وأدى هذا التحول في النهاية إلى مشروع قانون تعديل برنامج الرعاية الاجتماعية لعام ١٩٩٦.

Mone 2002.

10. Ellwood and Bane 1986.

١١. للاطلاع على هذه الانتقادات، انظر:

Ellwood and Summers 1985; Allen 1984. See also Boskoff 1985; Fuchs 1985; Muzzio 1985; New York Times 1985; Hall 1986; Hutchens 1987.

12. Miller 1985, 687.

مع ذلك ، ختم ميللر عرضه بسؤالين: «في حالة كتاب خطوات إلى الخلف، هل ستضع الانتقادات الحادة لموراي نهاية لشهرته القصيرة كما تنبأ آندي وارهول بأنها ستكون أمرًا طبيعيًا؟ أم سيتم

تجاهل الشكوك والانتقادات أو التقليل من شأنها لأن موضوع موراي الأساسي يناسب مزاج العصر، كما يناسب توقعات الطبقة القديمة وسياسة الأغنياء الفكرية؟»

١٣. إن وصف طرح موراي بهذا الشكل ليس من قبيل المبالغة. فعلى سبيل المثال، يقترح موراي من قبيل «التجريب الفكري»، في أحد أكثر ما يُستشهد به من نصوص الكتاب، «إلغاء كافة خطط الإعانة الفيدرالية ودعم الدخل المنخفض لكبار السن العاملين، بما في ذلك برنامج إعانة الأسر التي تعول أطفالًا والرعاية الطبية وقسائم الطعام وتأمين البطالة وتعويض العاملين والإسكان المدعوم وتأمين العجز وغيرها.» Murray 1984, 227.

14. Wilson 1987, 160.

15. Herrnstein and Murray 1994.

لمناقشة رحيل موراي عن معهد مانهاتن، انظر: Elvin 1990; Deparle 1990.

16. Murray 1993a.

17. Murray 1993b.

١٨. نقلًا عن Mone 2000

١٩. الاقتباس نقلًا عن Goldman 1997
وانظر أيضًا:

Besharov 1996; Scott 1997; and Economist 2006,

حيث يذكر أن «من الحماقة أن نقلل من مقدرة موراي ليس على إثارة نقاش بل وعلى توجيه سياسة: فبعد ١٢ عامًا من رفض كتاب خطوات إلى الخلف باعتباره عمل أحد المتعصبين الغاضبين، مرر الكونجرس قانون تعديل نظام الرعاية الاجتماعية.»

٢٠. للمزيد عن دور مراكز الأبحاث في حرب العراق انظر: Abelson 2006 وعن الترويج لبرنامج «النوافذ المحطمة» وسياسة «عدم التسامح» انظر: Wacquant 2009، وللتصميم الذكي انظر: Pennock 2001; Pennock 2003; Forrest and Gross 2004، وعن المناخ انظر: McCright and Dunlap 2000; McCright and Dunlap 2003; McCright and Dunlap 2010; Dunlap and McCright 2010

21. McCombs 1983.

22. Debray 2006.

23. Bush 2006.

٢٤. خرجوا إلى «CNAS» لأن مجموعة من خبراء السياسة في «مركز الأمن الأميركي الجديد مناصب إدارية عليا، ما جعل وول ستريت جورنال تسمي المؤسسة «المزرعة الأولى لفريق إدارة أوباما القادم.» Dreazen 2008.

25. McGann and Weaver 2000, 3.

٢٦. (Mills 1956). للاطلاع على أطروحة ميلز الأساسية عن دور النخب في الولايات المتحدة، انظر: وللاطلاع على دراسات ميلز عن مراكز الأبحاث انظر:

Shoup and Minter 1977; Dye 1978; Silk and Silk 1980; Saloma 1984; Domhoff and Dye 1987; Peschek 1987; Domhoff 1990; Domhoff 1999; Burris 2008; Domhoff 2010.

27. Domhoff 2010, 115.

28. Dye 2000.

29. Ellis 2001, 11516–20.

٣٠. للاطلاع على هذه النقطة انظر: Abelson 2002. 13

31. Lukes 2004.

32. Polsby 1983; التوكيد مضاف

33. Eyal and Buchholz 2010.

34. Eyal and Buchholz 2010, 122n2.
35. Gieryn 1983; Gieryn 1999.
36. Eyal and Buchholz 2010, 120.
37. Abelson 2002, 36.
38. Ibid., 15.
39. See, for example, Teichler 2007.
40. Jacobs and Townsley 2011.

٤١. Phillips-Fein 2009 أخذت تعبير «نشطاء التجارة» من:

42. Haas 1992, 3.
43. Wacquant 2004, 7.
44. Eyal 2003, 200.
45. DeMuth 2009.

يقول إعلان الجائزة الكامل: «إلى تشارلز موراي/ الباحث الاجتماعي المثالي/ الذي تعتبر قياساته وسيلة لفهم أخلاقي/ الأرسطي الأصيل/ الذي يعلم التراث والبحث الإنساني.» (Alterman 2003, 10, 53).

٤٦. Charles Murray، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع الأميركي، ١٤ يونيو، ٢٠٠٤

47. Wacquant 2011, 439.

الفصل الأول

1.James 1998, 409 - 10.

٢. أخذت هذه العبارة من Stone and Denham اللذين خصصا عدة صفحات لها مع ملاحظة أن «كل المشاركين يشيرون إلى هذه المعضلة.» Stone and Denham 2004،

٣. Eyal 2006; Eyal (على وشك الصدور).

٤. لكنني أخذت الفكرة من Sumner 1906 عبارة «التعاون العدائي» من تأتي Wacquant 1998.

5. New York Times 1898, 17.
6. Washington Post 1895, 6.

يشير تعبير «عجلة التوازن» إلى آلية ضبط الوقت في الساعة

7. «Think-tank, n.» Oxford English Dictionary.

٨. تأسس المركز عام ١٩٥٤ بدعم من مؤسسة فورد. وأول إشارة من نيويورك تايمز لمؤسسة بوصفها «مركز أبحاث» كانت إلى «مركز الدراسة المتقدمة في العلوم السلوكية» في نيويورك تايمز ١٩٥٨، ٦٦.

9. «Think-tank, n» Oxford English Dictionary.
10. Evans and Novak 1964, E7.

١١. هناك استثناء ملحوظ في جزء نشرته نيويورك تايمز عام ١٩٦٣ عن مركز دراسة المؤسسات الديمقراطية التابع لسانتا باربرا. وتعتبر الدراسة مهمة أيضًا بسبب تأكيدها على أنه «كان هناك ٥٤ مركز أبحاث من نوع «الياقات البيضاء» حسب آخر إحصاء.» وليس واضحًا إلى أي شيء استند الكاتب في الوصول إلى هذا الرقم. Curtis 1963, 16.

12. Los Angeles Times 1962, B4.
13. Seidenbaum 1963, C2.
14. Dickson 1971.
15. NIRA's internet based directory may be accessed at http://www.nira.go.jp/ice/ nwdtt/. Retrieved on May 3, 2006. See also Hellebust 1996; Innis and Johnson 2002.
16. United Nations Development Program 2003.
17. For example, the Carnegie Endowment for International Peace and the Century Foundation typically file IRS Form 990-PF, «Return of Private Foundations.»

18. Economist 2006.

19. National Public Radio 2005; for a similar depiction, see Harvard Law Review 2002.

٢٠. من هنا، كتب داي عام ١٩٧٧ في هامش خطابه الرئاسي أمام «رابطة العلوم السياسية الجنوبية»، التي اتخذت مراكز الأبحاث موضوعًا لها، مع اعتذار «إلى هؤلاء البارزين في العلوم السياسية الذين قالوا لي إن أنشطة صناع السياسة غير الرسميين لم تكن «علمًا سياسيًا».Dye 1978, 309n. نفس الفكرة Peschek وطرح بيشيك 1987, 7.

21. Domhoff 1967.

22. Ibid., 65, 71.

٢٣. هناك تغيرات أكثر دقة بحسب تحليل دومهوف يمكن تتبعها في الكتب التي نشرها في فترة ما بين صدور الطبعة الأولى والطبعة الثانية من كتاب من يحكم أميركا؟ ففي كتابه الدوائر العليا الصادر عام ١٩٧٠، على سبيل المثال، يكتب دومهوف عن «جماعات التخطيط السياسي» و«مصانع الأفكار»، انظر تحديدًا ص ١٢٣-١٢٦. وفي كتابه التالي القوى المسيطرة عام ١٩٧٨، يشير دومهوف إلى مراكز الأبحاث قائلًا: «لكنها تبدو مختلفة عن «جماعات التخطيط السياسي» التي يعتبر مجلس العلاقات الخارجية ولجنة التنمية الاقتصادية أمثلة لها. فمراكز الأبحاث في هذا السياق، ربما تكون أقرب إلى مراكز البحث التابعة للجامعة أو للحكومة.» ويصف دومهوف شركة «راند» و«المكتب القومي للبحوث الاقتصادية» و«موارد للمستقبل» و«مركز الدراسات الدولية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» بأنها أهم مراكز الأبحاث. انظر تحديدًا ص ص ٧٥- ٧٨.

24. Domhoff 1983, 84.

يظل التمييز بين «الجماعة السياسية» و«مركز الأبحاث» غير واضح، برغم ذلك.

25. Domhoff 1998; Domhoff 2002; Domhoff 2006.

26. Domhoff 2006, 87.

27. Stone 2001, 15668–71; التوكيد مضاف.

28. Rich 2004;

التوكيد مضاف. وهناك تعريفات مشابهة عديدة. إذ يعرّف هاميس وفيزي، على سبيل المثال، مركز الأبحاث بأنه «مؤسسة غير ربحية لأبحاث السياسة العامة ذات «استقلالية تنظيمية واضحة»». التوكيد مضاف.

Hames and Feasey 1994, 216.

29. McGann and Weaver 2002, 4; التوكيد مضاف.

30. Stone 1996, 17; التوكيد مضاف.

31. See, for example, Rich 2004.

٣٢. للتوضيح، انظر الإسهامات المختلفة في Stone and Denham 2004

33. Dror 1980; Stone 1996, 13; emphasis added.

34. Stone 1996, 17.

35. Rich 2004, 11.

36. McGann 1995, 9. Quoted in Abelson 2002, 8.

37. Hellebust 1996; Smith 1991b, 214; Rich 2004, 738; McGann 2005; McGann 2007a.

٣٨. من هنا يذكر ريتش «جهود بعض جماعات المصالح الحثيثة لنيل تسمية «مركز أبحاث» لما قد تجلبه جهودها من مصداقية إضافية ومكانة.» Rich 2004, 13. ومن الممكن أيضًا تحديد مؤسسات معينة نالت هذه التسمية ذات مرة أو أقرتها، وهي الآن ترفضها بقوة. على سبيل المثال، المؤسسة المذكورة سابقًا باعتبارها مركز الأبحاث «الأصلي» - مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية - تتنصل من هذه التسمية حاليًا. من اتصال شخصي بروبرت سكوت المدير المساعد، مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية، ٦ سبتمبر ٢٠١٠.

39. Gallie 1956.
40. Bourdieu [1989] 1996.

٤١. هنا أعيد صياغة ما كتبه بورديو عن المجال الصحفي الفرنسي: «الفهم متنج مثل «لو إكسبريس» أو «لو نوفيل أوبزيرفاتور» لا جدوى من دراسة جمهور القراء المستهدفين. فالجزء الأساسي في ما تقدمه «لوإكسبريس» و«لو نوفيل أوبزيرفاتور» يحدده العلاقة بين «لوإكسبريس» و«لو نوفيل أوبزيرفاتور». Bourdieu 2005, 45.

٤٢. وقت كتابة هذا، كان مكتب الاتصالات بمؤسسة بروكينجز يعلن عن منصب مدير اتصال مع وضع الملحوظة التالية تحت عنوان «متطلبات الدراسة/ الخبرة»:

مطلوب الحصول على درجة البكالوريوس. وكذلك مطلوب خبرة مهنية من ٨-١٠ سنوات في إنشاء إستراتيجيات الاتصال الكاملة، والعمل مع وسائل الإعلام بسرعة فائقة، وبيئة ذات توجه سياسي، ودراية وخبرة في استخدام الاتصالات الإليكترونية/ المباشرة والنشر/ الإنتاج. ويفضل إلى حد بعيد وجود خبرة قوية في السياسة، والدفاع عن السياسة العامة، وحملات القضايا (أو الاتصال المرتبط بقضية). ويفضل الخبرة في إدارة العلاقات لجمع التبرعات.

Brookings Institution website, http://www.brookings.edu/about/employment/metroweb 15908.aspx. Retrieved on January 22, 2009.

٤٣. هنري آرون، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١٩ نوفمبر، ٢٠٠٣.

٤٤. من بينهم: آر. كنت ويفر زميل مؤسسة بروكينجز، جيمس ماكجان رئيس معهد أبحاث السياسة الخارجية، وكتبوا تقارير للمعهد القومي للنهوض بالأبحاث ومقره طوكيو، وقامت ديان ستون بالأعمال الاستشارية لمؤسسات أبحاث سياسية مختلفة مثل معهد بنك التنمية الآسيوي ومعهد البنك الدولي، كذلك تم تكليف جيمس سميث بكتابة تاريخ مؤسسة بروكينجز ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وكان أندرو ريتش رئيس معهد روزفلت ومديره التنفيذي من ٢٠٠٩-٢٠١١.

45. Goodman 2005

٤٦. التوكيد من عندي. يرى جودمان أيضًا أنه ينبغي على مراكز الأبحاث أن تتعلم كيف تستغل الإمكانات الهائلة غير المستغلة في عالم الأكاديميا والبحث، عن طريق التعاقد مع الباحثين الذي تدفع لهم الجامعة رواتبهم.

٤٧. التوكيد من عندي.

٤٨. التوكيد من عندي. إن رأي جودمان بأن «المركز القومي للتحليل السياسي» قدم كل هذه الأساليب إلى عالم مراكز الأبحاث أمر مشكوك فيه للغاية.

٤٩. يقول جودمان: «إننا نستثمر في البرامج الجديدة ونحكم على نجاحنا بعائد تلك الاستثمارات.»

الفصل الثاني

1. Smith 1991b; Linden 1987.
2. McGann 1992, 773; Abelson 2002.
3. Armstrong 1927, 7, التوكيد من عندي.
4. Wilson 1930, 128.

٥. يقدم أندرو ريتش تعبيرًا مميزًا عن هذا الرأي في دراسته عن مراكز الأبحاث، فيقول: McGann 1992.

اختلف الباحثون حول ما إذا كان البحث السياسي مفيدًا في تقديم وصفات محددة للمشكلات العامة، وهذا هو الرأي الأكثر شيوعًا، في إلقاء الضوء عمومًا على قضايا عامة. لكن حسب كافة التقديرات تقريبًا، يفضل الخبراء في عالم صنع السياسة. وكان هذا الحكم دقيقًا معظم سنوات القرن العشرين، إذ حقق الخبراء هذه التكليفات. وحتى إن كان عملهم يستخدمه آخرون لأغراض

سياسية بحتة، يظل الخبراء في الظاهر محايدين ومستقلين. ويقدم الخبراء أفكارًا ووصفات سياسية عقلانية وضعت بدقة وتساعد صناع القرار في عملهم على المدى الطويل.
هذه المناقشة، حسب تحليل ريتش، هي نقطة انطلاق الادعاء بأن دور مراكز الأبحاث، طوال العقود الأربعة الماضية، «تحول إلى دور يركز على تقديم التعليق المنحاز أكثر من التحليل المحايد.»
Rich 2004, 3, 204.

٦. أن توجههم تجنب أي ادعاءات عن مراكز يضاف إلى مصداقية منظري النخبة الأبحاث لا تراعي السياق التاريخي؛ ذلك لأن النظرية تتعلق أساسًا بإنشاء «شبكة التخطيط السياسي» وليس بوجود فئة متميزة من المؤسسات اسمها «مراكز الأبحاث».

٧. للاطلاع على تاريخ الحركة التقدمية، انظر:
Wiebe 1967; Leary Link 1969; Gould 1974; Chambers 1980; Sklar 1992; Keller 1994; Clemens 1997; McGerr 2003.

8. Link 1967, 81.

يرجع لوكاتش تاريخ ميلاد النخبة الأميركية المثقفة والتعريف بها إلى العقد الأول من القرن العشرين. ويذكر أن كلمة «النخبة المثقفة» (إنتليجينسيا) مأخوذة عن الروسية وكان الروس والمهاجرون اليهود هم أول من استعملها في ثمانينيات القرن التاسع عشر. ويحلول العقد الثاني من القرن العشرين، حسبما يكتب لوكاتش، «لم يعد من الممكن استبعاد تأثير النخبة الأميركية المثقفة من تيارات الفكر الأميركي الرئيسة.» Lukacs 2004, 304.

9. Yates 1987.
10. Towne 1886.
11. Longo 2011.
12. Haskell [1977] 2000 is a key source. See also Calhoun 2007; Bernard and Bernard 1943.

١٣. يرى كالهون أن تطبيق هربرت سبنسر مبادئ التطور على دراسة المجتمع كانت مؤثرة بين علماء الاجتماع الأميركيين الأول، ومن بينهم ليستر فرانك وارد و وليم جراهام سمنر، وأن «المشترك بين معظم علماء الاجتماع الأميركيين هو الفردية المنتشرة في سياقهم القومي.»
Calhoun 2007, 5

14. New York Times 1900b, 7.

١٥. Ibid. كان المتحدث هو المحامي ورجل الأعمال فرانكلين إتش. هيد

16. New York Times 1900a, 9.
17. New York Times 1901b, 2.
18. New York Times 1901a, 1.
19. Washington Post 1907, 13.
20. Ibid.
21. Glenn, Brandt, and Andrews 1947; Greenwald and Anderson 1996.

وتشمل المصادر الأساسية عن تاريخ الأعمال الخيرية ودورها السياسي في الولايات المتحدة:
Bremner 1988; Powell and Clemens 1998; Friedman and McGarvie 2004; Zunz 2011.

٢٢. للاطلاع على أصول المؤسسة وتاريخها المبكر انظر
Hopkins 1912.

23. New York Times 1907, 8.

وقد قامت شيكاغو ديلي تريبيون بتمييز مماثل حين قالت إن هدف مكتب نيويورك «لم يكن مجرد إيقاف الكسب غير المشروع، وإنما أيضًا تصحيح المسار، وفوق هذا وذاك، إمداد دافعي الضرائب بمعلومات وافية عن كيفية إنفاق هذه الأموال بالضبط.» Chicago Daily Tribune 1908, 10.

24. New York Times 1910, 10.

25. Ibid.
26. Chicago Daily Tribune 1908, 10.
27. Schachter 2002.
28. Clements 1998, 327.
29. Smith 1991.
30. Ibid.
31. Ibid.

٣٢. نقلًا عن Washington Post 1911a, 4.

33. Chicago Daily Tribune 1911, 5.
34. Washington Post 1911b, 6.

٣٥. هذا الاقتباس من منح المؤسسات لكارنيجي ١٩١٠. انظر على سبيل المثال:
http://carnegieendowment.org/about/index.cfm?fa=history. Retrieved on January 16, 2012.

36. Washington Post 1911b, 6.
37. Washington Post 1914, 6.
38. New York Times 1914, 3.
39. Slany 1996.

٤٠. جلب ويلسون عددًا من أعضاء التحقيق إلى مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩، وأدمج أفكارهم في خطابه ذي الأربع عشرة نقطة وملحق عصبة الأمم الخاص به.

٤١. للاطلاع على تاريخ مجلس العلاقات الخارجية، انظر:
Grose 1996; Schulzinger 1984; Shepardson 1960; Wala 1994.

٤٢. من بين مؤسسات أبحاث السياسة الخارجية الأخرى الكبرى التي تأسست خلال هذه الفترة «جمعية السياسة الخارجية» (تأسست عام ١٩١٨) و«معهد علاقات الباسيفيك» (١٩٢٥). وللاطلاع على دراسة حالة المؤسستين Raucher 1978. انظر: . Grose 1996, 8.

43. Ibid.
44. Grose 1996, 27. See also Domhoff 1967; Domhoff 1970, Domhoff 1978
وتحديدًا الفصل الخامس «كيف تصنع نخبة القوة السياسة الخارجية».
45. Grose 1996, 16.

٤٦. أصبحت صحيفة فورين آفيرز تشتهر بباب عرض الكتب الذي كان يحرره المؤرخ وطالب جامعة كوليدج وليم إل. لانجر. وفي عام ١٩٢٥، نشرت الصحيفة سلسلة من خمس مقالات عن العلاقات العرقية بقلم عالم الاجتماعي الأفريقي الأميركي دبليو. إي. بي. دو بوا.

47. Grose 1996.
48. Ibid.

٤٩. للاطلاع على دراسات الحالة الخاصة بجمعية السياسة الخارجية ومعهد علاقات الباسيفيك، انظر:
Raucher 1978

50. New York Times 1928, 53.
51. New York Times 1927, 8.

٥٢. تعرّف المؤسسة عادة بأنها نموذج معهد علاقات الباسيفيك وقت إنشائه كان معهد السياسة في وليامزتاون بماساتشوستس، الذي نظم مناظرات عن العلاقات الأميركية مع أوروبا. وللاطلاع على تاريخ معهد علاقات الباسيفيك انظر:
Raucher 1978; Hooper 1994 and 1995; Yamaoka 1999; Akami 2002.

53. Los Angeles Times 1925a, 1.
54. Ibid.
55. Brier 1936, 11.

56. Los Angeles Times 1925b, 2.

57. Hunt 1929, A4.

٥٨. على سبيل المثال، ذكر نفس المقال أن دراسة حديثة لمعهد علاقات الباسيفيك عن سمات المهاجرين الآسيويين نجحت في إدخال «حقائق وأرقام فعلية» في مناقشة ذات يوم كان دافعها «التحامل والتضليل».

New York Times 1929, E4.

59. Los Angeles Times 1925a, 1.

60. Brier 1936, 11.

61. See, for example, Griffith 1987, 77; Newman 1992, 253.

62. Holland 1985, 91.

٦٣. وكما يذكر آرثر لينك، استمر نمو الشركات الخاصة وتماسكها الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر وأصبحت أكثر ظهورًا في القطاع المصرفي تحديدًا. وقارب التداول الضعف في بورصة نيويورك بين عامي ١٩٢٣- ١٩٢٦، من ٢٣٦ مليون إلى ٤٥١ مليون سهم. وتجاوز نصيب المؤسسات المالية من الدخل القومي الضعف، من ٢, ٢إلى ٦, ٤ ٪. وبحلول عام ١٩٢٩ كان ١٪ من بنوك البلاد تسيطر على ٤٦٪ من إجمالي مصادرها. Link 1967, 266–70.

64. Kennedy 1999, 25.

65. Los Angeles Times 1922, 122.

66. Critchlow 1985, Brookings Institution, 40.

67. Smith 1991a, 17.

68. New York Times 1927b, 14.

69. Quoted in McGann 1992, 734.

70. Smith 1991b, 84.

٧١. فيما بعد، جاء آخرون مثل وليم أو. دوجلاس، أستاذ القانون بجامعة ييل، وفيلكس فرانكفورتر، من كلية الحقوق بجامعة هارفارد، للمشاركة مع هذه المجموعة.

72. Kennedy 1999, 124.

73. Bockman and Eyal 2002; Kelley 1997.

٧٤. لأن المحاولة الاولى تعتبر دائمًا بداية زائفة، تعتبر معظم القوائم سنة ١٩٤٣ سنة تأسيس «معهد المشروع الأميركي» رسميًا.

٧٥. كانت هذه الدراسات عن بنية الدولة الفيدرالية سابقة على مجموعة معهد المشروع الأميركي، «الإحصاءات الحيوية عن الكونجرس».

76. Phillips-Fein 2009.

77. Hoplin and Robinson 2008; Hartwell 1995; Mirowski and Plehwe 2009; Star- buck 2001.

٧٨. للاطلاع على تاريخ لجنة التنمية الاقتصادية، انظر: McCabe 1950; Schriftgiesser 1960; Schriftgiesser 1967.

79. Schriftgiesser 1960, 19.

80. Ibid., 23–24.

٨١. لم أجد أي مصدر يشير بدقة إلى كيفية تعرف كل من هاتين الجماعتين على الأخرى، ولا متى بدأ اتصالهما أصلًا.

٨٢. كان من بين مديري الأبحاث الأصليين في لجنة التنمية الاقتصادية ثيودور أو. ينتيما، عالم الاقتصاد المحافظ من جامعة شيكاغو، ومدير المكتب القومي للبحوث الاقتصادية، وجاردينر مينز، المستشار الاقتصادي السابق «لإدارة الإنعاش القومي» و«مجلس تخطيط الموارد الوطنية.»

83. Schriftgiesser 1960, 30–31.

يشير هذا الرقم إلى القيمة الإجمالية للشركات التي يمثلها أمناء لجنة التنمية الاقتصادية. وقدر شريفتجيسر تلك القيمة في عام ١٩٥٩ - بحساب الشركات الصناعية وحدها واستبعاد البنوك، وأنظمة المرافق وما شابهها - فكانت ٥٩,٩ مليار دولار.

84. Ibid., 28.

85. Ibid.

86. Ibid., 50–51.

87. Ibid

وللمزيد عن البنية التفصيلية للجنة التنمية الاقتصادية، انظر: ibid., 38–39

88. Patterson 1996, 99.

وكان من بينهم عدد معتبر من علماء ومفكري شرق أوروبا الذين جاءوا إلى الولايات المتحدة لاجئين.

٨٩. انظر للاطلاع على تاريخ شركة «راند»

RAND Corporation 1963; Smith 1966; Digby 1967; Dickson 1971, especially chap. 5; Kraft 1960; Miller 1989.

90. Dickson 1971, 55.

91. Ibid., 82.

٩٢. أدت أبحاث «راند» الهندسية أيضًا إلى تعريف التيتانيوم بوصفه مادة لبناء الطائرات وسفن الفضاء وتطوير مختلف الاقمار الصناعية وبالونات الأرصاد الجوية.

93. Quoted in Dickson 1971, 77.

94. Quoted in Chicago Daily Tribune 1916, 7. See also New York Times 1916, 6,

التي وصفت أهداف هذه المنظمات بأنها «تدقق عمليات الحكومة من منظور غير حزبي ويشبه المنظور التجاري وتقدم اقتراحات بناءة لتحسينها.»

٩٥. من بين الشخصيات الرئيسة في هذه المجموعة جون فوستر دالاس، المحامي ووزير الخارجية السابق في عهد دوايت إيزنهاور، وهنري إل. ستيمسون الذي أصبح بعد ذلك وزيرًا للحرب ثم وزيرًا للخارجية، وروبرت إيه. لوفيت، المصرفي الاستثماري ووزير الدفاع في عهد ترومان، ودبليو. أفريل هاريمان بارون السكك الحديدية والسياسي الديمقراطي الذي عمل سفيرًا ووزيرًا للتجارة في عهد ترومان ولاحقًا حاكمًا لنيويورك، ودين أتشيسون المحامي ووزير الخارجية في عهد ترومان. انظر :

Isaacson and Thomas 1986; Patterson 1996.

96. See, for example, Dye 1978; Peschek 1987; Domhoff 1999.

٩٧. على سبيل المثال، رحبت راند في عام ١٩٥١ بطلب حكومي لاختيار مواقع قواعد جديدة للقوات الجوية. ولدهشة رعاتها العسكريين، أعادت راند دراسة توصي بعدم بناء أي قواعد من هذا النوع بسبب ارتفاع تكلفتها وسهولة استهدافها. ويقترن هذا الحدث أحيانًا بالترويج لتحول عام بعيدًا عن «قدرة الضربة الأولى» بوصفها نقطة التركيز الوحيدة في الإستراتيجية الأميركية في الحرب الباردة. لكن، ينبغي أن نحذر المبالغة في الميل للتشكيك في المنطق الكامن وراء مهام أبحاث «راند». وقبل كل ذلك، يقال أن «خمسًا» على الأقل من ملفات المؤسسة تعتمد على هذا المثال بالذات لتوضيح فكرة أن باحثي راند كانوا «متمردين» في بعض الأحيان. انظر Business Week 1963; Kraft 1960; Dickson 1971; Meyer 1982; Smith 1991b ويصعب تقديم توضيحات أكثر لتمرد «راند». إضافة إلى ذلك، كما يقول ديكنز وهو محق: «استطاعت «راند» بيع هذه النتيجة للجيش لأنها منطقية وتساعد في دعم الدفاعات الأميركية. وقد يتساءل المرء، حتى ولو مجازًا، كيف رحب الجيش باقتراحات لتقليص سباق التسلح.»

Dickson 1971, 62.

٩٨. للاطلاع على تحليل مقارن لتطور مهنة الاقتصاد في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا انظر:
Fourcade 2009

ولاطلاع أوسع على دور الخبراء والتكنوقراط والمفكرين في صنع السياسة انظر:
Aikin 1977; Aaron 1978; Fischer 1990; Brint 1994; Rueschemeyer and Skocpol 1996; Babb 2001; Dezelay and Garth 2002; Charle, Schriewer, and Wagner 2004; Wagner 2006; Babb 2009.

٩٩. إن المصدر الحاسم بشأن تراكم المؤهلات والعملية التي توازيها المسماة «تضخم المؤهلات» هو Collins 1979. See also Collins 2002.

100. Ross 1991, xiii.

101. See Bernard and Bernard 1943; Deegan 1988; Lengermann and Niebrugge-Brantley 1998; Lengermann and Niebrugge-Brantley 2002; Lengermann and Niebrugge-Brantley 2007.

ولتحليل أوسع للتنظيم الاجتماعي للنخبة الأميركية المثقفة انظر:
Kadushin [1974] 2009.

102. Smith 1991a, 19.

١٠٣. خطاب من هارولد جي. مولتون (رئيس مؤسسة بروكينجز) إلى دكتور فانيفار بوش (مجلس أمناء مؤسسة كارنيجي بواشنطن ومؤسسة بروكينجز)، في ١٨ مايو ١٩٤٢، أوراق فانيفار بوش، مكتبة الكونجرس، مجموعة المخطوطات الأرشيفية، صندوق ١٥، مجلد ٣٥٢.

١٠٤. Ibid. وكانت المراسلات اللاحقة بين مولتون وبوش تبحث كيف ينبغي أن تخصص بروكينجز أموالها وتستثمرها على نحو أفضل على المدى الطويل.

105. Smith 1991a, 25.

106. Schriftgiesser 1960, 23–24.

107. Ibid.

١٠٨. هناك كم كبير من الكتابات عن خصائص الأحزاب السياسية الأميركية، كُتِب معظمها من منظور تاريخي مقارن. من بين مصادر عديدة انظر:
Epstein 1967; Janda and Harmel 1978; Ladd and Hadley 1978; Brady et al. 1979; Burnham 1981; Shafer 1983; Epstein 1986; Mayhew 1986; McGerr 1986; Rae 1989; Milkis 1993; Shefter 1994; Aldrich 1995; Ware 1996; Mair 1998; Dalton and Wattenberg 2000; Sartori and Mair [1976] 2005; Green and Coffey 2006; Rae 2007.

109. Grose 1996.

110. Beard 1947. See also Martin 1982.

111. Mitchell 1991; Mitchell 1999.

الفصل الثالث

1. Quoted in Wacquant 1993, 20.
2. See, in particular, Eyal 2002, 2006, forthcoming.
3. Bourdieu 1991b, 661.

٤. على سبيل المثال، يقول جليفر عن أهل لابوتان: «إن عمارة بيوتهم سيئة ... ومصدر هذا العيب ما يحملونه من احتقار للهندسة التطبيقية؛ إذ يحتقرونها ويعتبرونها فجة وآلية، ويعدون ما يلقون من تعليمات أرقى من أفهام عمالهم.»

5. Merton 1968.
6. Etzioni 2006.
7. Eyal 2006, 30.
8. Herzog 1963, 16.

9. Link 1967, 446.

يكتب آرثر لينك أن «أمل الإصلاح وإنجاز الوعود تحت قيادة روزفلت أثار حماسة المثقفين التي لم تثر منذ عام ١٩١٧.»

10. Woodlock 1944, 6.
11. Students for a Democratic Society 1962.
12. Himmelstein 1990.
13. On this point, see Brennan 1995.

١٤. كان ترشيح باري جولدووتر من قِبل الجمهوريين للرئاسة عام ١٩٦٤ يعرف على نحو متزايد بأنه نقطة تحول في التأثير المحافظ داخل الحزب. انظر، على سبيل المثال:

Brennan 1995; Goldberg 1995; Perlstein 2001.

إن الأدبيات العلمية عن نظرية نيو كلاس (الطبقة الجديدة) ضخمة، ومن بين المصادر الرئيسة المعاصرة:

Bruce- Briggs 1979; Gouldner 1979; Konrad and Szelenyi 1979; Brint 1984; Szelenyi and Martin 1988; Eyal 2003; King and Szelenyi 2004.

15. Raskin 1968.

كانت المذكرة لسيمينار مقترح بعنوان «الوجود والفعل» وهو نفس العنوان الذي أعطاه راسكين لكتابه عام ١٩٧١.

16. Quoted in Blumenthal 1986b, D1.
17. «The Institute for Policy Studies," c1963. Quoted in Heritage Foundation 1977.
18. Ibid.
19. Raskin 1968.
20. يشمل هذا the Stern Family Fund, the Daniel J. Bernstein Foundation, the Samuel Rubin Foundation, the Field Foundation, and the Janss Foundation. Administrative materials, Institute for Policy Studies archival manuscript collection, Wisconsin Historical Society; Reid 1977, A4.

٢١. كان مجلس الأمناء الأصلي للمؤسسة يضم:

Harvard professors Christopher Jencks and David Riesman; James Dixon, the president of Antioch College; and Gerard Piel, the publisher of Scientific American.

22. Raskin 1968.
23. Raskin 1971b, B6.
24. Reid 1977, A4.
25. See http://www.jointcenter.org/index.php/about_the_joint_center/history. Retrieved on May 15, 2011.

٢٦. بروس ستوكس، مقابلة شخصية مع المؤلف، ناشيونال جورنال، ٣٠ يونيو، ٢٠٠٣.

٢٧. عمل ليرد وزيرًا للدفاع في عهد الرئيس ريتشارد إم. نيكسون من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣.

٢٨. دعي رئيس وايريك، سيناتور ألوت إلى جلسة الإستراتيجية بسبب مشاركته في كسر التعطيل الجنوبي لقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٥٧، فحل وايريك محله في هذه الجلسة.

٢٩. بول وايريك، مقابلة مع المؤلف، فري كونجرس فاونداشن، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٤ . وكل اقتباسات وايريك اللاحقة ستكون من هذه المقابلة ما لم يذكر غير ذلك.

٣٠. وضع اندلاع الحرب العالمية الثانية المشروع على قائمة الانتظار حتى عام ١٩٤٣، عندما تحول من مدينة نيويورك إلى العاصمة واشنطن. ولأن هذه المحاولة الأولى تعتبر دائمًا بداية زائفة، فإن كل الوثائق تعتبر سنة ١٩٤٣ سنة تأسيس معهد المشروع الأميركي الرسمية. وقد توفي براون عام ١٩٥١ تاركًا جمعية المشروع الأميركي في فترة سبات. ثم أعيدت الحياة لها

مرة أخرى عام ١٩٥٤ عندما قاد آلان دي. مارشال، المسؤول بالغرفة التجارية، جهود إحيائها. وأصبح مارشال ثاني رئيس لجمعية المشروع الأميركي، وجلب معه وليم جيه. بارودي من الغرفة التجارية أيضًا، ليعمل مديرًا تنفيذيًا لمكتب واشنطن. وقد بدأ مديروه جهود إعادة تنظيم ضخمة، فأغلقوا مكتبها في نيويورك عام ١٩٥٦. وفي عام ١٩٦٢، نصّب مجلس الأمناء بارودي رئيسًا ثالثًا وغيروا اسم المؤسسة إلى «معهد المشروع الأميركي لأبحاث السياسة العامة». وبحلول عام ١٩٦٩ ظهرت على المؤسسة ملامح النمو. وحسب كلام إدواردز، عام ١٩٧٤: «وضع معهد المشروع الأميركي قائمة عاملين بها خمسون شخصًا، و٢٤ باحثًا مشاركًا، و«بنك مواهب» به ستة آلاف باحث وخبير، ونشرت أربعة وستون كتابًا ودراسة » قبل عام من ذلك. Edwards 1997, 2 يعتمد الوصف السابق على مواد أرشيفية من معهد المشروع الأميركي، وكذلك على تاريخ داخلي للمؤسسة غير منشور أعده كارلين بومان.

٣١. كانت حملة باري جولدووتر الرئاسية عام ١٩٦٤ قد أخذت عدة مستشارين ومعدّي خطب من المعهد، من بينهم بارودي ومدير المشروعات كارل هِس، انظر على سبيل المثال:
Klaidman 1977, F3.

٣٢. بول وايريك، مقابلة مع المؤلف، فري كونجرس فاونداشن، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٤. وقد أصبحت القصة جزءًا من تراث مؤسسة التراث لأنها تكشف عن فلسفة المؤسسة. وتوجد عدة صور منها في:
Edwards 1997 and Smith 1991b.

٣٣. يذكر زميل مؤسسة التراث، لي إدوارد، أن معهد المشروع الأميركي «أصبح مهتمًا أكثر بمناقشة القضايا دون أن يكون له وجهة نظر. كذلك أصبحت لديهم في المؤسسة عادة عمل دراسات ضخمة طويلة، دراسات ومجلدات ضخمة، وما إلى ذلك. وفي كتاباتهم بالغوا قليلًا في الجانب العلمي.» لي إدواردز، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة التراث ٨ يوليو ٢٠٠٣.

34. Weyrich 2003.

٣٥. يوجد تناقض ظاهر في كلام إدواردز عن توقيت هذه الأحداث. إذ يقتبس إدواردز عن فولنر قوله «في تلك اللحظة [ربيع عام ١٩٧١، عقب تحول معهد المشروع الأميركي الذي حدث بسرعة فائقة] قررنا أنا وبول [ويريك] أن المحافظين في حاجة إلى إنشاء مؤسسة أبحاث مستقلة للتأثير على الجدل السياسي أثناء حدوثه. لكن في موضع آخر من هذا السرد، يصف إدواردز(في كتابه قوة الأفكار، الصادر عام ١٩٩٧، صفحة ٤) فولنر وويريك في الكونجرس بأنهما منشغلان تمامًا في البحث عن تمويل مؤسسي عام ١٩٦٩(انظر مثلًا ص ٧). ويبدو لي أن الأرجح أن تقرير معهد المشروع الأميركي لم يوح بالفعل بالفكرة إلى مؤسسة التراث، كما يقول فولنر. مع ذلك، ربما كان التقرير ساعد على توجيه أسلوب فولنر وويريك الإستراتيجي.

٣٦. بول وايريك، مقابلة شخصية، مع المؤلف، مؤسسة فري كونجرس، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٣.

37.ﺭIbid.

38. Vogel 1989.

٣٩. من بين المخالفين الذين تشير إليهم المذكرة ، اعتبر بوويل الباحثين الأكاديميين أشدهم خطرًا. وعن الآراء المناهضة للرأسمالية كتب أن «هناك سببًا للاعتقاد بأن الحرم الجامعي المصدر الوحيد الأكثر ديناميكية.» نص «مذكرة بوويل» الكامل متاح من مصادر عديدة على الإنترنت. وكل اقتباسات بوويل من هذه المذكرة.

40. Simon 1978. See also Asen 2009.

41. See, for example, Diggins [1975] 1994; Steinfels 1979; Blumenthal Ehr1986-c; man 1995; Himmelstein 1990.

42. Quoted in Goodman 1981, 90. Kristol 1973, 10. والاستشهاد الأول من

٤٣. للاطلاع على فلسفة أولين ونماذج منها، انظر:
Miller 2006 and Phillips-Fein 2009.

ولتحليلات أكثر شمولًا عن عطاء المحافظين لمراكز الأبحاث، راجع:
Covington 1997; Callahan 1999; Krehely et al. 2004.

44. Klaidman 1977, F3.

٤٥. كان بيرنز، الرئيس السابق لكل من بنك الاحتياط الفيدرالي ومجلس مستشاري الاقتصاد، حسب ما يقول جون كينيث جيلبريث: «أكثر الأصوات احترامًا في شؤون النقد والمال في كافة أنحاء البلاد.»

Galbraith 1981, A25.

46. Blumenthal 1986d, A16.

٤٧. نورمان أورنستاين، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع الأميركي، ١٥ يونيو، ٢٠٠٤

48. Morgan 1981, A1.

49. Ibid.

٥٠. ستيفن هِس، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١٦ يوليو ، ٢٠٠٣. وتتذكر عالمة الاقتصاد أليس ريفلين أيضًا: «كان يبدو أن هناك ميلاً كافيًا لكل ما يريد الناس أن يفعلوه.» أليس ريفلين، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١٠ فبراير، ٢٠٠٣.

٥١. تقريراللجنة عن مشاركة العاملين في الأنشطة العامة خارج المؤسسة، ٧ يناير ، ١٩٧٢، أرشيف مؤسسة بروكينجز، صندوق غير مرقم.

٥٢. أليس ريفلين، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١٠ فبراير، ٢٠٠٣.

٥٣. ستيفن هِس، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١٦ يوليو ، ٢٠٠٣.

54. Pine 1980, K1.

٥٥. هنري آرون، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١٩ نوفمبر، ٢٠٠٣.

56. Maxa 1977, 4.

57. Rothmyer 1981, C1.

58. McCombs 1983, B1.

٥٩. بول وايريك، مقابلة مع المؤلف، فري كونجرس فاونداشن، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٤، ويتذكر ميس بالمثل، في عمود على الإنترنت نشر عام ٢٠٠٦: «في ذلك الوقت، كان ريغان وكل من يعمل معه يتطلعون إلى مؤسسة التراث للاسترشاد، وقد خرج من المؤسسة أحد أهم الكتب على الإطلاق: دليل القيادة. وقد أصر ريغان على أن يقرأ كافة وزرائه هذا الكتاب – وقرأه هو نفسه بالفعل – واستخدمه كخارطة طريق لتوجيه دفة أميركا مرة أخرى تجاه «المدينة فوق التل» (المدينة المثالية) التي قُدر لها أن تبلغها.» Meese 2006 وكان ميس وقت أن كتب هذا زميلًا مميزًا لدى رونالد ريغان في بيلك بوليسي ورئيس مركز الدراسات القانونية والقضائية في مؤسسة التراث.

٦٠. ملخص تنفيذي لتقرير ديسمبر ١٩٨١ «مراجعة لخطط وبرامج التنمية، مؤسسة بروكينجز»،
Barnes & Roche, Inc., February 1982.

أرشيفات مؤسسة بروكينجز، صندوق غير مرقم والاقتباسات التالية مأخوذة من هذا التقرير.

61. Ibid.

62. Toner 1985.

63. Ibid. Hess was quoted to the same effect in Tolchin 1983, A30.

64. Farrell 1979.

65. Ibid.

66. Tolchin 1983, A30.

ويشرح ماكلوري التحول لصحيفة نيويورك تايمز فيقول: «كنا ننظر إلى حيث يمكننا تقديم أكبر مساهمة. وفي ذلك الوقت، كانت قضايا الحد من التسلح، والقضايا الدولية وقضايا الدين، هي التي تهدد مجتمعنا.» Toner 1985, A20.

67. Ibid.
68. McCombs 1983, B1.
69. Library of Congress Archival Manuscript Collection 1986b.

في العام نفسه، لخص فولنر إنجازات مؤسسة التراث لمجلس الأمناء: «كان عام ١٩٨٦ أكثر الأعوام إنتاجًا في تاريخنا سواءً قياسًا على عدد الدراسات المنشورة أو البوصات (أو ربما الأمتار) من البرامج الإخبارية التي نشأت، أو أثر أفكار مؤسسة التراث على صناع السياسة في واشنطن، أو على ارتفاع إجمالي دخلنا.» مجموعة المخطوطات الأرشيفية - مكتبة الكونجرس، ١٩٨٧.

٧٠. مجموعة المخطوطات الأرشيفية - مكتبة الكونجرس، ١٩٨٦أ. أتاح المال لمؤسسة التراث إيجاد احتياطي تشغيل وصندوق بناء ووقف لمركز الدراسات الآسيوية الجديد بالمؤسسة.

71. Weaver 1989.
72. Toner 1985, A20.
73. Rich 2004, 204.
74. Council on Foreign Relations 1988, 10.
75. Ibid.
76. Ibid., 1213-.
77. Council on Foreign Relations 1989, 101,
78. Ibid., 102.

كان أساس هذه الإستراتيجية هو إنشاء كريتيكال إيشوز وهي دورية تتكون من «مقالات موجزة سهلة القراءة يكتبها أساتذة كبار أو أساتذة زائرون» تم تصميمها لتغطي الأحداث السريعة أو الأحداث الطارئة المثيرة. «Ibid., 57.» كذلك قال مجلس العلاقات الخارجية «لقد بدأنا التجربة مع التليفزيون».

Council on Foreign Relations 1988, 10.

٧٩. بول وايريك، مقابلة مع المؤلف، فري كونجرس فاونداشن، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٤.

80. McCombs 1983, B1.
81. Farnsworth 1982, B6.

اقتبست المقالة نفسها كلام رئيس مؤسسة بروكينجز، بروس ماكلوري، إذ يقول: «إن أبحاث السياسة العامة صناعة مزدهرة.... وإذا كنا نؤمن بالمنافسة في عالم الواقع، فيفضل أن نؤمن بها بالنسبة للأفكار أيضًا.» والمؤكد أن هذا التعليق يتجاهل كافة الأسئلة المتعلقة «بقواعد» هذه «المنافسة»: هل تتنافس مراكز الأبحاث على تحديد أيها أكثر علمية؟ أم على أيها يمكنها الحصول على أكبر قدر من التمويل، أو الظهور العام أو الاتصال السياسي، بغض النظر عن قدرتها على الحكم العلمي؟ أم أنها تتنافس على إيجاد أكثر مزيج متعادل من كل أشكال السلطة هذه؟

82. State Policy Network website, http://www.spn.org/about/spn-purpose. Retrieved on December 11, 2008.
83. http://www.spn.org/directory/organizations.asp. Retrieved on June 28, 2011.

٨٤. أقيم المؤتمر، الذي حضرته، في ١٨ مايو ٢٠٠٤ في فندق حياة ريجنسي بالكونجرس في واشنطن العاصمة. وكان ثمانية من الرعاة العشرة مراكز أبحاث وهي: مؤسسة بروكينجز، معهد كاتو، مركز الميزانية والأولويات السياسية، لجنة التنمية الاقتصادية، لجنة الميزانية الفيدرالية المسؤولة، أئتالف كونكورد، مؤسسة التراث، مؤسسة نيو أميركا، معهد السياسة التقدمية، والمعهد الحضري. وكان من الأحداث المميزة في المؤتمر خطاب السيناتور جون ماكين (نائب اريزونا - الجمهوري) والسيناتور جوزيف ليبرمان (نائب كونيكتكت - الديمقراطي).

٨٥. تشارلز كولب، مقابلة مع المؤلف، لجنة التنمية الاقتصادية، ٢٦ نوفمبر، ٢٠٠٣.

٨٦. لأسباب خاصة بالعرض حذف هذا الشكل مراكز أبحاث معينة رفيعة المستوى في واشنطن، مثل مؤسسة نيو أميركا، التي كان يمكن أن تشوش الصورة. مع ذلك، ينبغي أن أشير إلى أنه في

حالات عديدة، يكون موقع هذه المؤسسات الجغرافي داعمًا وليس هادمًا لها، والنموذج الذي حددته فعلًا حيث تقع هذه المؤسسات بالفعل «بين» الجماعات المختلفة.

87. Weaver 1989.

٨٨. لي إدواردز، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة التراث ٨ يوليو ٢٠٠٣.

٨٩. بول وايريك، مقابلة مع المؤلف، فري كونجرس فاونداشن، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٤.

٩٠. في عام ١٩٨٠، كان ميس رئيس فريق حملة ريغان، وعقب الانتخابات، رأس الفريق الانتقالي للرئيس المنتخب. وعندما تولى ريغان منصبه، أصبح ميس عضوًا في مجلس الأمن القومي، وهي وظيفة تعادل المستوى الوزاري، ثم أصبح لاحقًا النائب العام للولايات المتحدة.

٩١. مع ذلك، فإن كتابة دليل الفترة الانتقالية يعرّض مركز الأبحاث لخطر كبير، لأنه إن لم يفز مرشح المؤسسة المفضل، فلن تخصص لها موارد. فعلى سبيل المثال، عقب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ مباشرة، قال مارك أجراست، زميل مركز التقدم الأميركي، مفسرًا: «إننا نعمل على دليل الفترة الانتقالية [لجون كيري]. ولا أدري هل ستكون بمثل فخامة [دليل القيادة] أم لا. لكن المؤكد أننا سنضع ما نعتبره أولويات تطويرية للإدارة... لكن، الواضح أن الفرصة لن تكون مواتية إلا إذا كان هناك تغيير في الحكومة.» مارك أجراست، مقابلة شخصية مع المؤلف، مركز التقدم الأميركي، ٢٧ يوليو، ٢٠٠٤.

92. Richburg 1984, A25. See also Berke 1988, B10,

والذي يحتوي على الادعاء التالي: «إن مؤسسة التراث في الواقع مسؤولة بصفة عامة عن تحويل الفترة الانتقالية الرئاسية إلى صناعة منزلية بالنسبة لمراكز الأبحاث.» وانظر أيضًا:

Lawrence 1988, F25,

الذي يذكر أن «حمى الفترة الانتقالية بدأت مع مؤسسة التراث، وهو مركز أبحاث محافظ، كان «دليل القيادة» الذي قدمه عام ١٩٨٠ بمثابة خارطة طريق بالنسبة لمعظم بنود أجندة ريغان المحافظة في فترة رئاسته الأولى.» وكان دليل معهد كاتو الانتقالي عام ١٩٨٤ بعنوان «ما وراء الوضع الراهن: مقترحات سياسية لأميركا.»

93. Richburg 1984, A25.

94. Lawrence 1988, F25.

95. Ibid.

٩٦. وليم جالستون، مقابلة شخصية مع المؤلف، جامعة ميريلاند، ٣ يونيو، ٢٠٠٤.

97. Struyk 2003.

98. Reed 2000.

٩٩. كانت المؤسسات المشاركة هي الجمعية الآسيوية، معهد المشروع الأميركي، بروكينجز، كارنيجي، مركز التقدم الأميركي، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مجلس العلاقات الخارجية، التراث، معهد هادسون، معهد مانهاتن، مؤسسة نيو أميركا، ومؤسسة راند.

100. PRM Consulting 2004.

101. McGann 2007b, 2008, 2009, 2010, 2011.

١٠٢. كلامي أنا، وتأتي البيانات من مصدرين: (١) مجموعة المخطوطات الأرشيفية بمكتبة الكونجرس ١٩٨٥؛ (٢) مجموعة المخطوطات الأرشيفية بمكتبة الكونجرس ١٩٨٦أ. ومن بين الإسهامات الخمسة عشر الكبيرة المتبقية هناك ثلاثة عشر مجهولة واثنان من مؤسسات غير ربحية.

103. Kaiser and Chinoy 1999, A1; Chinoy and Kaiser 1999, A25.

104. Rothmyer 1981, C1.

105. Ibid.

106. Miller 2003. See also Borsuk 2003.

107. Wayne 1994.

١٠٨. ومع حيازة أملاك في صناعات البترول والكيماويات والورق وتربية المواشي والخدمات المالية، ومبيعات سنوية تتجاوز ٦٠ مليار دولار، أصبحت صناعات كوتش أكبر شركة خاصة في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥.

Sorkin 2005 وفي ما يتعلق بالأعمال الخيرة للأخوة كوتش انظر أيضًا Mayer 2010

109. Remnick 1985.

ويحلول ٢٠٠٤ كان كوتش قد أعطى كاتو أكثر من ١٢ مليون دولار حسب كلام Krehely et al

110. Institute for Policy Studies 1973a

111. Institute for Policy Studies 1972b.

١١٢. مذكرة: «معهد الدراسات السياسية، الدخل المتوقع في العام المالي ١٩٧٧ - ١٩٧٨.» مجموعة المخطوطات الأرشيفية بمركز الدراسات السياسية، الجمعية التاريخية بوسكونسن، الصندوق ٣، (اجتماع مجلس الأمناء - ٢١-٢٢ أكتوبر، ١٩٧٧». ولد روبين في روسيا عام ١٩٠١. وفي الخامسة من عمره هاجر مع والديه إلى الولايات المتحدة. فنشأ في بروكلين وبمستوى التعليم الابتدائي ساعد في إدارة متجرهما. وكان روبن يتدرب على عزف آلة الكمان حتى بلغ السابعة عشرة من عمره، لكنه تخلى عن هذا التدريب في النهاية حتى يتفرغ لإدارة شركة تجارية بين عامَيْ ١٩٢٥ - ١٩٣٧. وبعد ذلك مباشرة، أسس شركة فابرجيه، لأدوات التجميل والعطور، التي باعها عام ١٩٦٣ نظير مبلغ ٢٥ مليون دولار. ويشتهر روبن بأسلوب حياة شديد الحرص. وقد Hall 1978, B4. وقد أنشأ مؤسسة صامويل روبن في أواخر الأربعينيات.

١١٣. بول وايريك، مقابلة شخصية، مع المؤلف، مؤسسة فري كونجرس، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٣.

١١٤. أشارت مذكرة ميدانية لمكتب التحقيقات الفيدرالية حصل عليها معهد الدراسات السياسة مؤخرًا بموجب قانون حرية المعلومات، إلى اهتمام المكتب «بتوسيع مدى أنشطة معهد الدراسات السياسية» و«بمعلومات أكثر Institute for PolicyStudies1973b. تفصيلًا من الناحية الشخصية عن عدد قليل من الموظفين فيه.»

١١٥. على سبيل المثال، طلب محضر اجتماع إداري عام ١٩٧٣ من جميع موظفي معهد الدراسات السياسية «أن يكتبوا بأكبر قدر ممكن من التحديد خبراتهم مع عمليات التنصت والاستجواب والإيذاء والتحقيق التي تقوم Institute for Policy Studies 1973c. بها الشرطة والوكالات الفيدرالية.»

١١٦. من خلال الإجراءات، زعم محامو معهد الدراسات السياسية أن مكتب التحقيقات الفيدرالية قد تنصت على هواتفهم، وقد أنكر المكتب هذه التهمة بإصرار (برغم أن مستندات المحكمة أظهرت أن المكتب وضع «أجهزة استماع» عبر الشارع من معهد الدراسات السياسية، وكان يتم «التنصت» على مكالمات راسكين وبارنيت). وأثناء التحقيق في هذه الاتهامات، أقام معهد الدراسات السياسية دعوى مدنية ضد شركة هواتف تشسابيك وبوتوماك ادعت فيها تواطؤ الشركة في المراقبة، لكن الدعوى رُفضت في يونيو ١٩٧٨.

117. Robinson 1979, C8.

118. Institute for Policy Studies 1972.

كانت التهم الموجهة لمعهد الدراسات السياسية معقدة. فقد اتهمت مصلحة الضرائب عددًا من العاملين في المعهد، ومن بينهم بارنيت وراسكين و جينكز وريزمان، بتحقيق مكاسب خاصة من الكتب التي نشروها بصفتهم منتسبين إلى معهد الدراسات السياسية. ولأن الكتب تم تأليفها جزئيًا على نفقة مركز الأبحاث، فإن حقوق المؤلف ينبغي أن تحسب من صافي ربح المؤسسة. ويحظر قانون الضرائب على الموظفين في جهات غير ربحية الاستفادة بشكل شخصي من أرباح المؤسسة. أما التهمة الثانية فكانت مبهمة أكثر من ذلك، وهي أن أنشطة معهد الدراسات السياسية تخدم المصالح الشخصية أكثر من المصالح العامة، لأن الكتب تروج لرؤى المؤلف

الفردية الخاصة، بدلًا من تقديم عرض كامل وعادل للحقائق ذات الصلة للسماح للفرد أو للمجتمع بتكوين رأي، أو الوصول لاستنتاج، مستقل.» بعبارة أخرى، لأن المنتسبين للمؤسسة نشروا آراءهم الفردية، كانت أنشطة معهد الدراسات السياسية «غير تعليمية بالمعنى المقصود في القانون.»

119. Institute for Policy Studies 1973d.
120. Suplee 1981, C1. See also Kelley 1976; Kincaid 1983.
121. Muravchik 1981.

١٢٢. في الرواية، قام أحد مراكز الأبحاث اليسارية في واشنطن واسمه معهد الإصلاح التقدمي متصل بالقمر Suplee1981 الصناعي بالاتصال بمكتب في أمستردام اسمه المعهد متعدد الجنسيات ضالع في العمليات السرية السوفيتية.

123. Sica and Turner 2005, xii.

الفصل الرابع

١. فريد سميث الابن، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع التنافسي، ١٦ ديسمبر، ٢٠٠٣.
2. 2. Wacquant 2004, 8.
3. Bourdieu 1991a.
4. Weaver 1989.
5. العنوان الرئيس من Sherk 2009. http://blog.heritage.org/200918/06//big-labor-admits-emmployer-violations-rare-in-elections/. Retrieved on June 30, 2011; Warren 2011.

٦. انظر:

http://www.epi.org/content.cfm/newsroom_describing_epi. Retrieved on November 20, 2008.

يشير معهد السياسة الاقتصادية أيضًا إلى أن منافسيه الأساسيين – التراث وبروكينجز وكاتو ومعهد المشروع الأميركي – «لا تُصنف عمومًا وفقًا لمصادر تمويلها.»

7. http://www.gpn.org/statement-purpose.html.
8. Mishel and Walters 2003; DiNardo 2009.
9. Rich 2004, 11.

١٠. فريد سميث الابن.، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع التنافسي، ١٦ ديسمبر، ٢٠٠٣.

١١. آدم مايرسون، مقابلة شخصية مع المؤلف، مائدة العمل الخيري المستديرة (فيلانثروبي راوندتابول)، ١٦ مارس، ٢٠٠٤. كان مايرسون رئيس تحرير مجلة بوليسي ريفيو التابعة لمؤسسة التراث من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٨، ونائبًا لرئيس الشؤون التعليمية من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠١.

12. Brookings Institution. «Policy Statement on Nonpartisan, Independent Research,» http://www.brookings.edu/index/aboutresearch.htm. Retrieved on May 24, 2007.
13. Century Foundation website, http://www.tcf.org/about.asp. Retrieved on May 24, 2007. See also the Council on Foreign Relations website, which characterizes the organization as «an independent . . . nonpartisan center for scholars dedicated to producing and disseminating ideas.» Council on Foreign Relations website, http://www.cfr.org/about/cfr_mission.html. Or the Institute for International Economics website, which touts the organization's «objective analysis.» IIE website, http://www.iie.com/institute/aboutiie.cfm. Retrieved on February 5, 2012.
14. Urban Institute website, http://www.urban.org/about/index.cfm. Retrieved on May 24, 2007. The statement adds that the Urban Institute was founded to provide

«independent nonpartisan analysis of the problems facing America's cities.» RAND Corporation website, http://www.rand.org/about/history/. Retrieved on May 24, 2007.

وتحمل المقابلات الشخصية مع خبراء السياسة ومديري مراكز الأبحاث تأكيدات مماثلة. على سبيل المثال، يقول رئيس لجنة التنمية الاقتصادية: «إن أحد السمات التي أعتقد أن اللجنة تتصف بها عبر تاريخها هي أننا نتمتع بقدر كبير من النزاهة والموضوعية... وأعتقد أن الناس تدرك أننا في لجنة التنمية الاقتصادية نتعامل بالفعل مع هذه القضايا بقدر ما يمكن من الموضوعية، دون أي نوع من الأيديولوجية المسبقة أو التحيز الحزبي.» تشارلز كولب، مقابلة شخصية مع المؤلف، لجنة التنمية الاقتصادية، ٢٦ نوفمبر، ٢٠٠٣. وأخيرًا، يقول نائب الرئيس التنفيذي لمعهد كاتو في حديثه عن موضوع التحزب: «إننا نعتقد أن هذا أمر كريه في مركز أبحاث، لذلك نفتخر بأننا غير متحزبين. إن لدينا رؤية فلسفية، لكننا غير متحزبين.» ديفيد بواز، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد كاتو، ٢٤ نوفمبر، ٢٠٠٣.

15. American Enterprise Institute website, http://www.aei.org/about/filter.all/ default.asp. Retrieved on May 24, 2007.
16. Economic Policy Institute website, http://www.epi.org/content.cfm/about. Retrieved on May 24, 2007.

إضافة إلى ذلك فإن معهد الدراسات السياسية يقول: «إننا لكي نعطي باحثينا ومشروعاتنا أكبر قدر من الحرية للاستكشاف والتعبير عن آرائهم، فإن معهد الدراسات السياسية مؤسسة لا تتخذ مواقف تجاه القضايا.»

Institute for Policy Studies website, http://www.ips-dc.org/overview.htm. Retrieved on May 24, 2007.

١٧. جيمس وايدمان، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة التراث، ٢٦ يونيو، ٢٠٠٣.

١٨. بول وايريك، مقابلة شخصية، مع المؤلف، مؤسسة فري كونجرس، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٣.

١٩. جيمس وايدمان، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة التراث، ٢٦ يونيو، ٢٠٠٣.

20. See http://www.brookings.edu/execed/corporateprograms.aspx. Retrieved on June 30, 2011.
21. See http://www.cfr.org/about/corporate/corporate_about.html. Retrieved on June 30, 2011.
22. See http://www.cfr.org/about/corporate/corporate_benefits.html. Retrieved on June 30, 2011. The following quotes are all taken from this site.
23. See http://www.cfr.org/about/corporate/roster.html. Retrieved on June 30, 2011.
24. Morin and Deane 2003b, A31.

عمل كاتب التقرير لحساب لجنة المملكة المتحدة لحقوق الملكية الفكرية.

٢٥. تشارلز كولب، مقابلة مع المؤلف، لجنة التنمية الاقتصادية، ٢٦ نوفمبر، ٢٠٠٣.

٢٦. هنري آرون، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١٩ نوفمبر، ٢٠٠٣.

٢٧. ريتشارد مانسون، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد نورث إيست-ميدوست ١٠ يوليو، ٢٠٠٣.

28. Clemons 2003.

لأن الدورية تنشر على الإنترنت، فليس هناك ترقيم للصفحات. وقدم كليمونز نسخة أطول من هذه المقالة تحت عنوان «فساد مراكز الأبحاث: نتيجة غير مقصودة من تنظيم جماعات الضغط الأميركية» في مؤتمر بعنوان «جماعات الضغط والسياسة الخارجية،» المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، صندوق مارشال الألماني، باريس، ١٤-١٦ نوفمبر، ٢٠٠٢. وكل الاقتباسات من النسخة المنشورة.

29. Morin and Deane 2002d, A23.
30. Blumenthal 1986a, D1.
31. Ibid.

32. Ibid.

33. Easterbrook 1986. أخذت هذا العبارة من إيستر بروك 1986.

34. «Christopher DeMuth to Resign as AEI President in 2008.» AEI press release, October 11, 2007. <http://www.aei.org/press/26945>. Retrieved on June 30, 2011.

35. Center for American Progress, "Progress Report," July 7, 2005.

٣٦. ظهر دليل لافت للانتباه لهذا التحول في التسعينيات، عندما قامت بروكينجز، وهي مؤسسة كانت ذات يوم بعيدة عن اهتمام الإعلام الإخباري، ببناء ستوديو تليفزيوني تكلف ٨٠٠ ألف دولار على مبانيها. ستيفن هِس، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١٦ يوليو، ٢٠٠٣. إد بيركي، مؤسسة بروكينجز، ٢٨ مارس، ٢٠٠٦.

٣٧. مارك أجراست، مقابلة شخصية مع المؤلف، مركز التقدم الأميركي، ٢٧ يوليو، ٢٠٠٤.

٣٨. جوشوا ميكا مارشال، مقابلة شخصية مع المؤلف، ١٤ يوليو، ٢٠٠٣.

39. Ibid.

٤٠. أليس ريفلين، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١١ فبراير، ٢٠٠٤.

٤١. جون كافانا، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد الدراسات السياسية، ٢٦ أغسطس، ٢٠٠٣.

٤٢. بروس ستوكس، مقابلة شخصية مع المؤلف، ناشيونال جورنال، ٣٠ يونيو، ٢٠٠٣. وثمة دليل آخر على أهمية الظهور الإعلامي هو التحديث المنتظم لترتيب مراكز الأبحاث التي يرد ذكرها في الإعلام والذي تنشره منظمة فيرنيس آند أكيوريسي إن ريبورتنج (العدالة والدقة في التقرير) وهي جماعة مراقبة تقدمية. انظر:

Dolny 1996, 1997, 1998, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2009.

٤٣. وليم جاليستون، مقابلة شخصية مع المؤلف، جامعة ميريلاند، ٣ يونيو، ٢٠٠٤.

ويلقي الناشط المناهض للضرائب، جروفر نوركويست، الضوء على الفرق بين التوقيتات الأكاديمية والسياسية بعبارات مشابهة، فيقول:

المُحاور: ما سمات التقرير السياسي الجيد؟

نوركويست: أن يرتبط بالظرف الزمني. فالتشريع يتحرك في أوقات معينة. ودراسة عن تأثير الثورة الفرنسية تجرى في الجامعة تعتبر مهمة في هذا العام. وستكون على نفس القدر من الأهمية خلال خمس سنوات. أما دراسة عن سبب أن قانونًا معينًا مفيدًا أو غير مفيد للاقتصاد، فستكون مهمة في سياق أن هذا القانون سيتم مناقشته والتصويت عليه في الواقع.

جروفر نوركويست، مقابلة شخصية مع الملف، أميركانز فور تاكس ريفورم، (أميركيون مع إصلاح الضرائب)، ٢ أغسطس، ٢٠٠٤.

٤٤. تيم رانسديل، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد كاليفورنيا، ٢١ يوليو، ٢٠٠٣.

٤٥. لي إدواردز، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة التراث، ٨ يوليو، ٢٠٠٣.

46. Manhattan Institute website, http://www.manhattaninstitute.org/html/about_mi.htm. Retrieved on May 24, 2007.

47. Carnegie Endowment for International Peace 1979, 7.

٤٨. إيريك أولترمان، مركز التقدم الأميركي، ٢١ نوفمبر، ٢٠٠٣.

49. Critchlow 1985.

يمضي كريتشلو في الاستشهاد بلائحة بروكينجز، فيقول إن «وظيفة مجلس الأمناء الأساسية ليس التعبير عن آرائهم في الأبحاث العلمية التي يجريها المعهد، وإنما جعل الأمور ميسرة للقيام بهذا العمل العلمي تحت أفضل رعاية.»

50. See Wacquant 2005.

٥١. ديفيد بواز، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد كاتو، ٢٤ نوفمبر، ٢٠٠٣.

٥٢. جريج أنريج، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة سينشري، ٢١ نوفمبر، ٢٠٠٣.

٥٣. كلايد بريستوفيتز، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد الإستراتيجية الاقتصادية، ٢٨ يوليو، ٢٠٠٣.

٥٤. ريتشارد مانسون، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد نورث إيست-ميدوست، ١٠ يوليو، ٢٠٠٣.
٥٥. بروس ستوكس، مقابلة شخصية مع المؤلف، ناشيونال جورنال ومجلس العلاقات الخارجية، ٣٠ يونيو، ٢٠٠٣.
٥٦. كلايد بريستوفيتز، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد الإستراتيجية الاقتصادية، ٢٨ يوليو، ٢٠٠٣.
57. Washington Post online chat, http://www.washingtonpost.com/. Retrieved on September 11, 2004.

مضى فولنر في شرح صعود مؤسسته كالتالي: «ينجح التاجر إن كانت بضاعته هي ما يريده الناس. هذا كل ما في الأمر.»

58. Feulner 1985, 22.
59. Hall 1983, B1

يبدو أن أقدم استخدام لهذا المصطلح في صحيفة كبرى كان في صحيفة هول ١٩٨٣.

60. Rothenberg 1987, 36.

٦١. إيريك أولترمان، مقابلة شخصية مع المؤلف، مركز التقدم الأميركي، ٢١ نوفمبر، ٢٠٠٣.
٦٢. بروس ستوكس، مقابلة شخصية مع المؤلف، ناشيونال جورنال ومجلس العلاقات الخارجية، ٣٠ يونيو، ٢٠٠٣.
٦٣. كلايد بريستوفيتز، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد الإستراتيجية الاقتصادية، ٢٨ يوليو، ٢٠٠٣.
٦٤. إيريك أولترمان، مقابلة شخصية مع المؤلف، مركز التقدم الأميركي، ٢١ نوفمبر، ٢٠٠٣.
٦٥. جودي كلارك، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع التنافسي، ١٦ ديسمبر، ٢٠٠٣.
٦٦. ريتشارد مانسون، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد نورث إيست-ميدوست، ١٠ يوليو، ٢٠٠٣.
٦٧. أليس ريفلين، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١١ فبراير، ٢٠٠٤.
٦٨. تشارلز كولب، مقابلة مع المؤلف، لجنة التنمية الاقتصادية، ٢٦ نوفمبر، ٢٠٠٣.
٦٩. ديفيد بواز، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد كاتو، ٢٤ نوفمبر، ٢٠٠٣.
٧٠. بروس ستوكس، مقابلة شخصية مع المؤلف، ناشيونال جورنال ومجلس العلاقات الخارجية، ٣٠ يونيو، ٢٠٠٣.

71. Guilhot 2005, 12.

يكتب جيلهوت، على سبيل المثال، «إن الشخصيات السياسية التي شاركت بدرجة أكبر في بناء مجال تعزيز الديمقراطية وتوسيعه، هي تلك التي كانت قادرة على الأداء على مستويات مختلفة، لشغل مناصب محورية عند نقطة التقاء الأكاديميا والمؤسسات القومية والدولية، والحركات الناشطة، ولتعبئة الموارد المتنوعة من جميع هذه المجالات» (ص ١١). وبصور مماثلة، يمكن مقارنة خبراء السياسة المنتسبين لمراكز الأبحاث بالفئة الناشئة «فئة الخبراء المشاركين في الشأن العام» التي يقوم دورها في حركة «إصلاح الديمقراطية» الحديثة بالمثل على ادعاءات الخبرة المبهمة. انظر:

Lee 2011; Lee (forthcoming) تحت الطبع

٧٢. أليس ريفلين، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١١ فبراير، ٢٠٠٤.
٧٣. فريد سميث الابن.، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع التنافسي، ١٦ ديسمبر، ٢٠٠٣، ليس لسميث أي علاقة بفريدريك دبليو. سميث مؤسس شركة فيدكس ومديرها التنفيذي.
٧٤. نورم أورنستاين، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع الأميركي، ١٥ يونيو، ٢٠٠٤.
٧٥. آدم مايرسون، مقابلة شخصية مع المؤلف، مائدة العمل الخيري المستديرة (فيلانثروبي راوندتابول)، ١٦ مارس، ٢٠٠٤.
٧٦. ديفيد بواز، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد كاتو، ٢٤ نوفمبر، ٢٠٠٣.
٧٧. دين بيكر، مقابلة شخصية مع المؤلف، مركز الأبحاث السياسية والاقتصادية، ١١ يونيو، ٢٠٠٣.
٧٨. لي إدواردز، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة التراث، ٨ يوليو، ٢٠٠٣.
٧٩. نورم أورنستاين، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع الأميركي، ١٥ يونيو، ٢٠٠٤

80. Goffman 1952, 463.
81. Ibid.
82. Ibid.
83. Wacquant 1992, 17.
84. See http://www.cato-university.org/. Retrieved on June 15, 2006.

٨٥. جوائز كلية فريدريك إس. راند للدراسات العليا تمنح درجات علمية في تحليل السياسات، وتصفها المؤسسة بأنها «مجال تطبيقي متعدد التخصصات، يحاول استخدام البحث في حل المشكلات السياسية المعقدة.» انظر:

See http://www.prgs.edu/curriculum. Retrieved on July 31, 2006.

86. Douglas 1966.
87. Durkheim [1912] 1995, 238.

٨٨. دين بيكر، مقابلة شخصية مع المؤلف، مركز الأبحاث السياسية والاقتصادية، ١١ يونيو، ٢٠٠٣. بدا لي أن بيكر كان يتحدث من ناحية افتراضية ولا يقدم طرحًا بأن مؤسسته تأخذ مالًا من صناعة التبغ. للاطلاع على الأبعاد الرمزية للمال انظر عمل

Viviana Zelizer, especially Zelizer, 1997 .

٨٩. جون كافانا، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد الدراسات السياسية، ٢٦ أغسطس، ٢٠٠٣. وبالمثل، يقول أنريج إن الصحفيين «لم تكن لديهم فرصة للحصول على خبرة مركزة في ميدان معين.»

٩٠. جريج أنريج، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة سينشري، ٢١ نوفمبر، ٢٠٠٣.

٩١. الفئات هي «أكاديميا» «أكاديميا+ سياسة»، «سياسة»، «سياسة + أعمال تجارية»، «أعمال تجارية»، «أعمال تجارية+ إعلام»، «إعلام»، «إعلام +أكاديميا»، «مهجنة»، و«غيرها». وهذا الشكل لا يشمل خبراء السياسة الذين لهم خلفيات تجمع بين مواقع متعارضة الأكاديميا + الأعمال التجارية (٩, ٢٪) أو سياسة +إعلام (٣, ٣٪) وكذلك خبراء السياسة في فئة «أخرى» (٠, ٦٪). وتشير فئة «أخرى» إلى الأفراد الذين لديهم خلفيات غير واردة في القطاعات الأخرى، والتي يقصد بها عادة مجالات الأبحاث الترويجية وغير الربحية. ويدخل في هذه الفئة أيضًا الخبير السياسي الذي لم يذكر خبرة وظيفية سابقة. وتشير الأرقام المذكورة هنا إلى نسبة هؤلاء من العدد الكلي للخبراء في قاعدة البيانات.

٩٢. فريد سميث الابن، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع التنافسي، ١٦ ديسمبر٢٠٠٣.

93. Ibid.
94. See, for example, Hoffman and Sheehan 1993; Sheehan 1993; Scott 1996; Scott 1999; and Scott et al. 2006.

٩٥. يتكلم وليم جاليستون، زميل معهد السياسة التقدمية السابق الذي صار مستشار السياسة الداخلية لبيل كلينتون، عن دور المؤسسة فيقول: «لم يعط معهد السياسة التقدمية لبيل كليتون فقط منبرًا وطنيًا وقدرة على التجول في أنحاء البلاد دون الحاجة لإعلان حملة رئاسية، الأمر الذي أفاده كثيرًا، وإنما أيضًا أتاح هذا المعهد، بين عامي ١٩٨٨- ١٩٩٢، إنشاء جدول الأعمال الذي يحكم الحزب الديمقراطي الجديد، ووضعه بين دفتيّ كتاب.» وليم جاليستون، مقابلة شخصية مع المؤلف، جامعة ميريلاند، ٣ يونيو، ٢٠٠٤. ويستطرد جاليستون قائلًا: «لكنني لا أقصد أن معهد السياسة التقدمية صنع بيل كليتون أو رسم على أقمشة بيضاء. بل كان الأمر لقاء عقول... لكننا على أقل تقدير، بلورنا بعض أفكاره، ونشرنا أوراقًا سياسة دارت حولها مناقشات واسعة على الساحة السياسية، وساعدنا على تأييد ذلك الأسلوب الجديد في التفكير في السياسات التقدمية لتوفير منبرٍ لكلينتون.»

96. Segal 1999, E1.
97. Altheide and Grimes 2005; Abelson 2006; Ryan 2010.

٩٨. أليس ريفلين، مقابلة شخصية مع المؤلف، مؤسسة بروكينجز، ١١ فبراير، ٢٠٠٤.

٩٩. إن مجلات واشنطن مثلي ونيو ريبلك وناشيونال جورنال كلها مجلات سياسية. و«ذا هوت لاين» هي «بلوجوميتر» «ناشيونال جورنال» أي خلاصة يومية وافية لمدونات الشبكة العنكبوتية السياسية، انظر:

.(http://blogometer.nationaljournal.com/. Retrieved on July 31, 2006)

و«ذا وست وينج» كانت حلقات مسلسلة تليفزيونية أذيعت على قناة إن. بي. سي. من ١٩٩٩–٢٠٠٦. أما «كيه. ستريت» فهي حلقات تليفزيونية مسلسلة قصيرة الأجل من إنتاج قناة شركة إتش. أو. بي. تم بثها عام ٢٠٠٣.

١٠٠. نورم أورنستاين، مقابلة شخصية مع المؤلف، معهد المشروع الأميركي، ١٥ يونيو، ٢٠٠٤.

101. Etzioni 1985, C1.

102. Hall 1983, B1.

١٠٣. بيري كويك، مقابلة شخصية مع المؤلف، زميل تشارلز ريفر، ٢ يوليو،٢٠٠٤ قبل التحاقه بمركز روزفلت، شغل كويك منصب كبير المستشارين الاقتصاديين لسيناتور كلورادو، والمرشح الرئاسي الديمقراطي، جاري هارت.

104. Hall 1983, B1.

105. Balz 1989, A21.

106. Hall 1983, B1.

١٠٧. وليم جاليستون، مقابلة شخصية مع المؤلف، جامعة ميريلاند، ٣ يونيو، ٢٠٠٤.

١٠٨. بول وايريك، مقابلة شخصية، مع المؤلف، مؤسسة فري كونجرس، ٢٩ يونيو،٢٠٠٣.

109. On this topic, see Bourdieu 2004.

١١٠. هناك أدبيات أبحاث بارزة تتبع إنتاج «الشك» بوصفه إستراتيجية سياسية، انظر على سبيل المثال:

Michaels 2008; Dunlap and McCright 2010; McGarity and Wagner 2010; Oreskes and Conway 2010.

الفصل الخامس

١. عدد هذه الأدبيات هائل. انظر على سبيل المثال:

Handler 1995; Katz 1995; Schram 1995; Epstein 1997; Wacquant 1997; O'Connor 2001; Schram and Soss 2001.

ولأن بعض الدراسات نشأت عن النقد الذاتي، فإنها سعت إلى قياس نظام إصلاح الرعاية الاجتماعية على معايير بديلة تركز على ظروف حياة متلقي الرعاية السابقين، انظر على سبيل المثال: Hollar 2003.

٢. يمكن أن تجد صيغة عامة مهمة لهذا الرأي في Stone 1989.

٣. يري إيبستاين، على سبيل المثال، أن أسوأ نتائج أبحاث الفقر كانت تعطي مصداقية لفكرة مشكوك فيها وهي أن الولايات المتحدة كانت دائمًا تحاول البدء بالرعاية الاجتماعية. حيث إن برامج المساعدة المباشرة وإعادة التوزيع الأميركية كانت، كما يقول، هزيلة بدرجة حالت دون قياس آثارها كما يجب، ولاسيما الآثار المثبطة Epstein 1997 للعمل المفترض، واستبعاد تأثير العوامل الأخرى أيضًا.

4. See in particular Schram 1995.

5. See in particular Katz 1995.

٦. مع تركيز النقاد الذاتيين على الاستمرارية التاريخية أكثر من التغيير، فإنهم أشاروا إلى أن صورة «الفقير غير المستحق» كانت عاملًا أساسيًا في الجدل حول الفقر، وإلى أن النقاش العام، عبر

التاريخ الأميركي، كان يركز دائمًا على الهدف الأبوي الرامي إلى «تحسين أحوال الفقراء» أكثر من تركيزه على اجتثاث الفقر نفسه. Katz 1995. انظر على سبيل المثال:

٧. Katznelson 1998; and Kelly 2002، انظر أيضًا لست الوحيد الذي فسر هذا التفسير اللذين انتقدا أوكونور لقوله إن «الجهود التي تبذل لفهم النظم الاجتماعية والتي تسعى إلى الموضوعية العلمية وتمضي دون تحليل سياسي وتنفذ بسرعة تصبح أدوات أيديولوجية للنخبة.»

٨. يصف كاتزنيلسون كاتز بأنه أشد حصافة من شارم لأنه يأخذ «أفضل» تحليل سياسي بجدية، كما إنه لا يتسرع .Katznelson 1998 في إدخاله في استنساخ الوضع الراهن

9. Wacquant 2011.

١٠. في عام ١٩٦٥، ذكر روتش في أميركان جورنال أوف سوسيولوجي أن «موضوع الفقر في أميركا المعاصرة لم يلق إلا قدرًا ضئيلًا من الاهتمام قبل عام ١٩٦٠.» Roach 1965

11. Kenworthy 1960, 44; quoted in Jeffries 1978, 458.

12. President's Commission on National Goals for Americans 1960.

13. Galbraith 1958, 323.

على سبيل المثال، يثني ديفيز على كتاب جالبريث لأنه «أعاد بفاعلية فتح النقاش حول الفقر في خضم الوفرة.»
.Davis 1963, 338

١٤. إن كتاب جالبريث جعل ديفيز يستنتج أن «معظم النقاش الحالي حول الحالة الاقتصادية في المجتمع الأميركي قام على مقدمات منطقية هشة وبيانات غير وافية. Davis 1963, 342

15. Morgan et al. 1962.

16. Ibid.

17. Schorr 1963; Burgess and Price 1963.

يعتمد الكتاب الثاني على مقابلات شخصية مع ٥٥٠٠ أسرة تتلقى إعانة الأسر التي تعول أطفالًا في ٤٣ ولاية.

18. Lampman 1962.

19. Kolko 1962.

20. See, for example, Brand 1960.

21. MacDonald 1963.

وافق هارينجتون نفسه على أهمية عرض ماكدونالد. وكتب في نيويورك ريفيو أوف بوكس عن ماكدونالد يقول: «ساعد عرضه لكتاب أميركا الأخرى في مجلة نيويورك ريفيو على تغيير مصير هذا الكتاب، والقضية التي آثارها، ومؤلفه. لذلك كنت ولازلت أدين بالفضل لهذا الرجل.» انظر:
Harrington 1969.

22. Conference on Economic Progress 1962.

23. Myrdal 1964.

24. Rivlin 1966, 1357–58.

25. Coser 1965, 143.

26. Glazer 1965, 71.

27. White 1961.

28. See, for example, Lander 1971.

يستفيض لاندر في وصف أهمية هارينجتون فيقول إن « الدور المهم في مساعدة الرئيس على رؤية أبعاد أكبر للفقر وبالتالي أصبح قضية سياسية، يرجع إلى كتاب واحد – هو ما ألفه مايكل هارينجتون» (ص ٥١٦).

29. Schlesinger 1965. Quoted in Lander 1971, 519.

30. United States Senate, Committee on Labor and Public Welfare 1964, 58. Quoted in Lander, 1971, 519–20.

31. United States Bureau of the Census 1963.
32. Schlesinger 1965, 1012; quoted in Lander 1971, 524.
33. Rainwater 1964, 127–28.
34. Gans 1995.
35. O'Connor 2001, 154.

٣٦. بالإضافة إلى سماته الشهيرة، أسس قانون الفرصة الاقتصادية لعام ١٩٦٤مزايا مثل تدريب ما قبل المدرسة، المراكز الصحية في الجوار، وإعانة المهاجرين. وقد أصدرت وزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية الأميركية بذلك بيانًا مختصرًا مهمًا إبان تمرير القانون.

Cohen and Sullivan 1964.

37. O'Connor 2001.
38. Ibid., 175–92.
39. Quoted in O'Connor 2001, 217.
40. Kershaw and Fair 1976; Watts and Rees 1977a; Watts and Rees 1977b.
41. O'Connor 2001, 229.
42. See, for example, Somers and Block 2005; Steensland 2006.

٤٣. نشأ عن تقرير موينيهان قدرًا هائلًا من الجدال العام Moynihan 1965

أنظر: على سبيل المثال: Jencks 1965; Rainwater and Yancey 1967

44. Moynihan 1968, 4.
45. Ibid.
46. Kuh 1969, 112.
47. Banfield 1969, 89.
48. Glazer 1969, 103.

٤٩. بعد خمس سنوات، أتبع بيفين وكلاوارد كتابهما الأول بدراسة بعنوان حركات الفقراء، وهي دراسة عن نجاحات وإخفاقات حركات الطبقة الدنيا الاحتجاجية التي تحدت الحكمة التقليدية عن تنظيم جماعات المصالح ومشاركتها الانتخابية. ففي هذه الدراسة، يرى بيفين وكلاوارد أن قنوات المشاركة السياسية ذات الصبغة المؤسسية كانت متكتلة إلى حد بعيد ضد أفقر الجماعات وأكثرها تهميشًا من الناحية الاجتماعية، لدرجة أن أفضل رهاناتهم السياسية كانت تكمن في قدرتهم العارضة على انتزاع تنازلات من النخب عن طريق إحداث اضطراب الاجتماعي. ويحتوي الكتاب على دراسة لحركة حقوق الرعاية في الستينيات والسبعينيات. كانت هناك أصوات أخرى جامعية تركز بالقدر نفسه على الحرمان وأقرت ضمنيًا على الأقل شكلًا من أشكال إعادة التوزيع. وفي عام ١٩٧٢، على سبيل المثال، دافع كريستوفر جينكز وزملاؤه عن آليات إعادة التوزيع مثل تأمين الدخل.

Jencks et al. 1972.

50. Kristol 1974, 24.
51. Ibid.
52. Hobbs 1978. Quoted in Weaver 2000, 105.
53. Lambro 1979.
54. See, for example, Pechman and Timpane 1975; Lyon 1976.
55. On this point, see O'Connor 2001, 251.
56. Newman and Schnare 1992.
57. Fix, Passel, and Zimmermann 1996.

٥٨. هناك مصادر شهيرة من مراكز الأبحاث من بينها:

Nightingale and Burbridge 1984;
Hopkins 1987; Munnell 1987; Ruggles 1988; Mehuron 1991; Shuptrine, Grant, and McKenzie 1994.

وهناك اثنان من المراجعات الأساسية لأدبيات «الآثار المثبطة» هما:
Danziger, Haveman, and Plotnick 1981; Moffitt 1992.

٥٩. للاطلاع على الجدل حول حمل المراهقات انظر: Luker 1996

60. Murray 1984. See also Murray 1993, A14.

٦١. تشارلز موراي، مقابلة مع المؤلف، معهد المشروع الأميركي، ١٤ يونيو، ٢٠٠٤.

62. Lane 1985, 14–15. Quoted in O'Connor 2001, 250.

63. Novak et al. 1987.

64. Haskins 2006, 13.

65. Among many examples, see Wilson 1987; Newman 1988; Ehrenreich 1990; Gans 1990; Katz 1990; Jones 1992; Kozol 1992; Liebow 1993; Silver 1993; Jencks 1994a; Jencks 1994b; Jennings 1994; Rainwater 1994; Rank 1994; Bourgeois 1995.

66. Edin 1991.

67. See, for example, Tanner, Moore, and Hartman 1995,

وقد استشهدوا بإدين وكريستوفر جينكز لتأييد فكرة أن «هناك قدرًا كبيرًا من الاحتيال من قِبل متلقي الإعانة الذين يدخلون في القوى العاملة ولهم دخل لا يذكرونه... وفي تلك الحالات، تكون الإعانة ملحقًا غير قانوني للدخل المكتسب.» انظر أيضًا:
Washington Times 1997; Glastris et al. 1997, 30; Vobejda and Havemann 1997, A1.
اللذان يذكران أن «الليبراليين يقولون إن [بحث إدين] يبين Shea and Mercer 1997, وأخيرًا، انظر: عدم كفاية شبكة الأمان الاجتماعية ، والمحافظون يصرخون «إنه احتيال في الإعانة!»

٦٨. الأسئلة الثلاثة الأخيرة مأخوذة مباشرة من Weaver 2000, 136

٦٩. يكتب واكوينت أن باحثي الجيتو «صبوا قدرًا مفرطًا من الاهتمام على «الأمراض» المفترض وجودها لدى سكان الجيتو، أي إلى تلك السلوكيات التي يعتبرها ما يسمى مجتمع الطبقة الوسطى شاذة، أو كريهة أو مكلفة بلا مبرر، من جرائم العنف و«التسرب» الدراسي وحمل المراهقات و«تصلب حركة» سوق العمل، إلى انتشار «الأسر التي تعولها المرأة»، وتعاطي المخدرات والاتجار فيها و«الاتكال على الإعانة.»
Wacquant 1997, 348.

٧٠. كان أهم إحصاء حرك التركيز المتجدد على نظام الرعاية هو نحو ٣٠٪ زيادة في عدد الحالات التي تتلقى الإعانة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٤ بعد نحو خمسة عشر عامًا من التغير الطفيف. أيضًا عادت النفقات الفيدرالية والمحلية مجتمعة مرة أخرى إلى أعلى مستوياتها في السبعينيات. كذلك ساهم في هذا الإزعاج زيادة في حالات الإنجاب خارج إطار الزواج الشرعي. ولكن، تم تفسير هذه الزيادة بانخفاض معدلات «الزواج» بين المراهقين، وليس بارتفاع معدلات إنجاب المراهقات خارج إطار الزواج الشرعي، حيث كان الاتجاه على المدى الطويل عبارة عن انخفاض يعقبه ارتفاع طفيف في أواخر الثمانينيات. وأخيرًا، يذكر ويفر أن كلينتون جعل من تعديل نظام الرعاية محور حملته عام ١٩٩٢، لأنه، حسب خبرته في فريق عمل تعديل نظام الرعاية التابع «لجمعية حكام الولايات الوطنية» «أتاحت له القضية إبراز أهم أوراق اعتماده القليلة في صنع السياسات.» انظر:
Weaver 2000, especially chap. 5. Quote is from page 127.

٧١. يضع ويفر ستة مقترحات للإصلاح القابل للتطبيق سياسيًا – والتي يقصد بها مقترحات مدعومة «بنقد فكري رفيع المستوى وأنصار سياسيين أقوياء» ـــ في السنوات السابقة على تمرير قانون المسؤولية الشخصية وتوفير Weaver 2000, 107. فرص العمل

72. Ibid., 106.

73. Ibid., 124.

74. Unz 1994.

75. Rector 1995b.
76. Rector 1994b.
77. Rector 1994a.
78. Rector 1996; Rector 1995a.
79. Rector and Lauber 1995.

كما في دراسات مؤسسة التراث الأولى، عرف ريكتور ولاوبر نظام الرعاية على نحو واسع يضم كافة البرامج الفيدرالية المعتمدة على اختبار الأهلية، ومن بينها ميديكيد وتدريبات الوظائف المختلفة، وبرامج
مساعدات التعليم الجامعي لتصل إلى ٥,٤ تريليون دولار خلال ثلاثين عامًا. للاطلاع على ملاحظة مماثلة انظر: Weaver 200, 105

80. Hodge 1995.
81. Piccione and Scholle 1995; Fagan 1995.
82. Davis 1995.
83. Tanner 1994.
84. Ibid.
85. Wright 1995.
86. Cato Institute 1995.
87. Niskanen 1996.
88. Tanner, Moore, and Hartman 1995.
89. Tanner 1996.
90. Tanner 1994.
91. Ibid.
92. Ferrara 1995.
93. Carleson 1995.
94. Goodman, Reed, and Ferrara 1995.
95. Asher 1995.
96. Bartlett 1995.
97. National Center for Policy Analysis 1995.

أصبح عدد قليل من مراكز الأبحاث المحافظة الأخرى أصواتًا بارزة في نقاش تعديل نظام الرعاية الاجتماعية. على سبيل المثال، قام معهد هادسون برعاية ندوة عن الموضوع عام ١٩٩٥، وكان أحد الموضوعات الأساسية فيها ضرورة ترك نظام الرعاية برمته لكل ولاية على حدة. للاطلاع على تقرير مختصر، انظر:

Hudson Institute 1995.

98. Smith-Nightingale et al. 1991; Pavetti and Duke 1995.

ومما يستحق الذكر هنا أن مؤسسة راند أيضًا، صنعت قاعدة بيانات شاملة للسياسات الفيدرالية والمحلية المرتبطة بالتدريب على الوظائف والتعليم، ومن بينها برامج من الإعانة إلى العمل.

McDonnell and Zellman 1993.

99. Long, Smith-Nightingale, and Wissoker 1994.
100. Smith-Nightingale and Haveman 1995.
101. Sylvester 1994.

دعا التقرير إلى «مشاركة وطنية من الأسر والمجتمعات والمدارس والكنائس والإعلام» للتعامل مع هذه المشكلة.

102. Sherraden 1990.
103. Solomon 1991.
104. Marshall 1994.
105. Hogan 1994.

106. Kilgore and Hogan 1995.
107. Marshall, Kilgore, and Hogan 1995.
108. Sylvester 1995.
109. Hogan 1995.
110. Nathan 1993.

كذلك أصدر مركز أبحاث أقل شهرة، هو مؤسسة سينشري، تقريرًا «تم تصميمه لاستبدال الحقائق بالخرافات» من خلال مراجعة قضية نظام الرعاية الاجتماعية ووضعها في سياق تاريخي.
Century Foundation 1995.

111. Weaver 1994; Peterson 1995.
112. Weaver and Dickens 1995.
113. Haskins 2006, 296–97.
114. Mishel and Schmitt 1995.
115. Bernstein and Mishel 1995.
116. Mishel and Bernstein 1996.
117. Haskins 2006, especially chap. 13.
118. Danziger 1994.
119. Quoted in Haskins 2006, 146.
120. Ibid., 147.
121. Ibid., 146.
122. Weaver 2000, 143.

١٢٣. يسمي ويفر (٢٠٠٠) هذا منظور «الاستهداف داخل الكونية». ومن بين أبرز الأمثلة:
Skocpol 1991; Garfinkel 1992; Skocpol and Wilson 1994, A21; Garfinkel 1996; Wilson 1996.

124. Weaver 2000, 125. See, for example, Ellwood 1988.
125. Weaver 2000, 125–26; see also p. 133.
126. Bane and Ellwood 1994.
127. Weaver 2000, 151.
128. O'Connor 2001, 214.
129. Bane 2001, 193.
130. Weiss 1989, 425.
131. Weiss 1989, 425.

يذكر ويس أيضًا أنه «بصفة عامة، مع استثناءات قليلة واضحة، يبدو التأثير «الحقيقي» للتحليل الرسمي محدودًا» (ص ٤٢٩).

132. See, for example, Bell 1973; Habermas 1984.

الفصل السادس

1. Lemert 1991, 177.
2. Karabel 1996, 213.
3. Tocqueville [1835] 2001.
4. Emerson 1883, 253. Quoted in Curti 1955, 259. Lerner 1957. Quoted in Peck 1963, 386.

٥. للاطلاع على المناقشات العلمية السابقة حول معاداة الفكر النظري الأميركي، انظر:
Spargo 1911; Russell 1935; Havelock 1950; Bestor 1953; Hofstadter 1953; Levenstein 1953; Riesman 1953; Curti 1955.

٦. من بين المصادر الموجودة عن معاداة الفكر النظري والتي يرجع تاريخها إلى السنوات الواقعة بين خطاب كيرتس في «أميركان هارت أسوشيشن» وكتاب هوفستادتر:

Barber 1955; Rudin 1958; Hage 1959; Greeley 1962; White 1962; Peck 1963; Wolff 1963.

٧. هذه الأمثلة مبنية على كتاب هوفستادتر (١٩٦٣).

8. Curti 1955, 263–64.
9. Bestor 1965, 1119.
10. Ibid.

استهل بيستور عرضه بما يلي:

يمكن بوضوح كتابة تاريخ مناهضة الاستعباد أو تاريخ «رابطة مناهضة صالون». فهل يمكن، بالطريقة نفسها، كتابة تاريخ معاداة الفكر النظري؟ (ص ١١١٨).

11. Gleason 1966, 241.
12. Welter 1964, 482.
13. Coser 1965.

١٤. التوكيد من عندي Hofstadter 1963, 7.

15. Ibid., 21.
16. Riesman 1963, 1039.
17. Jones 1963, 598.

حسب كلام جونز «كان للجماعة السابقة» تأثير كبير... ولم يكن يبدو على أعضائها سمات الإشفاق على الذات التي تأتي من «الحساسية الأدبية». وجدير بالذكر أن جونز كان عليه اختيار عدد من الأفراد المنتسبين إلى مراكز الأبحاث كنماذج للتأثير العام – الذي يظهر أدناه مراجع أكثر عنه.

١٨. لم يفاجأ هوفستادتر بالمكارثية وحسب، وإنما أيضًا بالسخرية التي انهالت عليه من أدلاي ستيفنسون لكونه «مثقفًا»، مما ساهم في هزيمته بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية لعامَيْ ١٩٥٢ و ١٩٥٦.

19. Tanenhaus 2006.
20. Wiener 2006, 36–40.

تأتي هذه الملاحظات من الاستفادة من الخبرة المكتسبة من عقود عديدة سابقة. ومن بين معاصري هوفستادتر، كان كوشينج ستراوت هو الوحيد الذي ذكر أن الكاتب «تجاهل بصورة تثير الدهشة أهمية ظهور المثقفين العلميين، كما تمثلها حالة أوبنهايمر» Strout 1963, 545

٢١. الأميركي، انظر للاطلاع على أعمال أحدث عن معاداة الفكر.

Hodges 1966; Wolff 1971; Allen 1977; Shaffer 1977; Isaacson 1982; Howley 1987; Rigney 1991; Howley, Howley, and Pendarvis 1995; Claussen 2004; Fuller 2004; Gore 2008; Jacoby 2008.

٢٢. للاطلاع على آراء مؤيدة لموت «المفكر العام»، انظر:

Bawer 1998; Boynton 1995; Epstein 2000; Posner 2001;

واثنين من المشاركين في منتدى «ذا نيشن» بعنوان «مستقبل المفكر العام» (كارتر و إلشتين)

Donatich et al. 2001.

وللاطلاع على آراء معارضة، انظر مساهمة ينج في:

Todorov et al. 1997; Romano 1999; Etzioni 2006.

23. Eyal and Buchholz 2010.

٢٤. ثمة عناوين بارزة في هذا النقاش من بينها:

Brady 2004; Burawoy et al. 2004; Stacey 2004; Tittle 2004; Burawoy 2005a; Burawoy 2005b; Calhoun 2005; Kalleberg 2005; Light 2005; Turner 2005; Vaughan 2006; Agger 2007; Clawson et al. 2007; Nichols 2007; Hale 2008; Jeffries 2009; Nyden et al. 2011.

25. Coser 1965, xviii.

٢٦. التوكيد من عندي Hofstadter 1963, 7

27. Shapin 2005.

المراجع

Aaron, Henry. 1978. *Politics and the Professors: The Great Society in Perspective*. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Abelson, Donald E. 1995. «From Policy Research to Political Advocacy: The Changing Role of Think Tanks in American Politics.» *Canadian Review of American Studies* 25, no. 1: 93–126.

———. 1996. *American Think Tanks and Their Role in US Foreign Policy*. London: Macmillan.

———. 1998. «Think Tanks in the United States.» In *Think Tanks across Nations: A Comparative Approach*, edited by Diane Stone, Andrew Denham, and Mark Garnett. Manchester: Manchester University Press.

———. 2002. *Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes*. Montreal: McGill-Queen's University Press.

———. 2006. *A Capitol Idea: Think Tanks & US Foreign Policy*. Montreal: McGill-Queen's University.

Agger, Ben. 2007. *Public Sociology: From Social Facts to Literary Acts*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Aikin, William E. 1977. *Technocracy and the American Dream: The Technocracy Movement 1900–1941*. Berkeley, CA: University of California Press.

Akami, Tomoko. 2002. *Internationalization of the Pacific: The United States, Japan, and the Institute of Pacific Relations in War and Peace, 1919–45*. London: Routledge.

Aldrich, John. 1995. *Why Parties? The Origin and Transformation of Party Politics in America.* Chicago: University of Chicago Press.

Allen, Francis A. 1977. «The New Anti-intellectualism in American Legal Educa-

tion.» *Mercer Law Review* 28, no. 2: 447–62.

Allen, Jodie T. 1984. «That Charles Murray Book: How Good Is It?» *Washington Post*, November 2, A23.

Alter, Jonathan. 1982. «Think-Tanks, Politick!» *New York Times*, December 27, A19.

Alterman, Eric. 2003. *What Liberal Media? The Truth about Bias and the News*. New York: Basic Books.

Altheide, David L., and Jennifer N. Grimes. 2005. «War Programming: The Propa-ganda Project and the Iraq War.» *Sociological Quarterly* 46, no. 4: 617–43.

Amenta, Edwin. 1998. *Bold Relief: Institutional Politics and the Origins of Modern American Social Policy.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

American Enterprise Institute. 2002, 2004. Annual Report. Washington, DC: American Enterprise Institute.

Asen, Robert. 2009. «Ideology, Materiality, and Counterpublicity: William

E. Simon and the Rise of a Conservative Counterintelligentsia.» *Quarterly Journal of Speech* 95, no. 3: 263–88.

Asher, Mukul G. 1995. *Compulsory Savings in Singapore: An Alternative to the*

Welfare State. Dallas, TX: National Center for Policy Analysis.*Aspen Institute. 2004. Annual Report.* Washington, DC: Aspen Institute.

Associated Press. 2003. «Heir to Coors Brewing Fortune Dies at Age 85.» March 17.

Babb, Sarah L. 2001. *Managing Mexico: Economists from Nationalism to Neoliberalism*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

———. 2009. *Behind the Development Banks: Washington Politics, World Poverty, and the Wealth of Nations*. Chicago: University of Chicago Press.

Bailey, Ronald, ed. 2002. *Global Warming and Other Eco-myths: How the Envi-ronmental Movement Uses False Science to Scare Us to Death*. Roseville, CA: Prima Publishing.

Balz, Dan. 1989. «Moderate, Conservative Democrats Buck 'Constraints,' Form Think Tank.» *Washington Post*, June 30, A21.

Bane, Mary Jo. 2001. «Presidential Address: Expertise, Advocacy, and Deliberation; Lessons from Welfare Reform.» *Journal of Policy Analysis and Management 20*, no. 2: 191–97.

Bane, Mary Jo and David T. Ellwood. 1986. «Slipping into and out of Poverty: The Dynamics of Spells.» *Journal of Human Resources* 21: 1–23.

———. 1994. Welfare Realities: From Rhetoric to Reform. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Banfield, Edward. 1969 «Welfare: A Crisis without 'Solutions.'.» *Public Interest* 16: 89–101.

Barber, Bernard. 1955. «Sociological Aspects of Anti-intellectualism.» *Journal of Social Issues* 11: 25–30.

Bartlett, Bruce. 1995. «How Poor Are the Poor?» *Brief Analysis*, no. 185. Dallas, TX: National Center for Policy Analysis.

Battiata, Mary. 1980. «Think-Tank Tribute.» *Washington Post*, December 12, E1.

Bawer, Bruce. 1998. «Public Intellectuals: An Endangered Species?» *Chronicle of Higher Education* 44: A72.

Beard, Charles A. 1947. «Who's to Write the History of the War?» *Saturday Evening Post*, October 4, 172.

Bell, Daniel. 1973. The Coming of Post-industrial Society: A Venture in Social Forecasting. New York: Basic Books.

Benda, Julien. [1927] 1969. The Treason of the Intellectuals (La Trahison des Clercs). Translated by Richard Aldington. New York: Norton.

Bennett, William J. 1994. «The Best Welfare Reform: End It.» *Wall Street Journal*,March 30, A19.

Berke, Richard L. 1988. «Think Tanks: Bush and Aides Getting Advice from All Over.» *New York Times*, November 21, B10.

Bernard, Luther L., and Jessie Bernard. 1943. *The Origins of American Sociology: The Social Science Movement in the United States*. New York: Thomas Y. Crowell Co.

Bernstein, Jared, and Lawrence Mishel. 1995. *Trends in the Low-Wage Labor Market and Welfare Reform: The Constraints on Making Work Pay*. Washington, DC: Economic Policy Institute.

Besharov, Douglas J. 1996. «At Issue: Shaping the Debate on Welfare.» *Washington Post*, August 11, 5.

Bestor, Arthur E. 1953. *Educational Wastelands: The Retreat from Learning in Our Public Schools*. Urbana: University of Illinois Press.

———. 1965. Review of Anti-intellectualism in American Life, by Richard Hofstadter. *American Historical Review* 70, no. 4: 1118–20.

Bjerre-Poulsen, Niels. 1991. «The Heritage Foundation: A Second Generation Think Tank.» *Journal of Policy History* 3: 152–72.

Blumenthal, Sidney. 1985. «Heritage Led by a True Believer.» *Washington Post*, September 24, A10.

———. 1986a. «Hard Times at the Think Tank for American Enterprise Institute.» *Washington Post*, June 26, D1.

———. 1986b. «The Left Stuff: IPS & the Long Road Back.» *Washington Post*, July 30, D1.

———. 1986c. *The Rise of the Counter-Establishment: From Conservative Ideology to Political Power*. New York: Times Books.

———. 1986d. «A Well-Connected Conservative.» *Washington Post*, June 22, A16.

Bockman, Johanna, and Gil Eyal. 2002. «Eastern Europe as a Laboratory for Eco-nomic Knowledge: The Transnational Roots of Neoliberalism.» *American Journal of Sociology* 108: 310–52.

Boffey, Philip M. 1985. «Heritage Foundation: Success in Obscurity.» *New York Times*, November 17.

Borsuk, Alan J. 2003. «Funding's New Heavy-Hitter.» *Milwaukee Journal Sentinel*, February 9, 1A.

Boskoff, Alvin. 1985. Review of Losing Ground: American Social Policy, 1950–1980, by Charles Murray. *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 481: 194–95.

Bourdieu, Pierre. 1964. «The Attitude of the Algerian Peasant toward Time.» In *Mediterranean Countrymen*, edited by Jesse Pitt-Rivers, 55–72. Paris: Mouton.

———. [1980] 1990. *The Logic of Practice*. Stanford, CA: Stanford University Press.

———. 1983. «The Field of Cultural Production, or the Economic World Re-versed.» *Poetics* 12: 311–56.

———. 1984. *Distinction: A Social Critique of the Judgment of Taste*. Translated by Richard Nice. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1985. «The Genesis of the Concepts of Habitus and Field.» Sociocriticism 2, no. 2: 11–24.

———. [1986] 1990. «The Intellectual Field: A World Apart.» *In Other Words: Essays toward a Reflexive Sociology*, 140–49. Stanford, CA: Stanford University Press.

———. 1988. *Homo Academicus*. Translated by Peter Collier. Stanford, CA: Stanford University Press.

———. [1989] 1996. *The State Nobility: Elite Schools in the Field of Power*. Stanford, CA: Stanford University Press.

———. 1991a. «Political Representation: Elements for a Theory of the Political Field.» In *Language and Symbolic Power*, edited by John B. Thompson, 171–202. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1991b. «Universal Corporatism: The Role of Intellectuals in the Modern World.» *Poetics Today* 12, no. 4: 655–69.

———. 1993. *The Field of Cultural Production: Essays on Art and Literature*. Edited by Randal Johnson. New York: Columbia University Press.

———. [1997] 2000. «Bodily Knowledge.» In *Pascalian Meditations*, 128 63. Cambridge: Polity.

———. 2004. *Science of Science and Reflexivity*. Translated by Richard Nice. Chicago: University of Chicago Press.

———. 2005. «The Political Field, the Social Science Field, and the Journalistic Field.» In *Bourdieu and the Journalistic Field*, edited by Rodney Benson and Erik Neveu, 29–47. Cambridge: Polity Press.

Bourdieu, Pierre, and Loïc Wacquant. 1992. *An Invitation to Reflexive Sociology*. Chicago: University of Chicago Press.

Bourgeois, Philippe. 1995. *In Search of Respect: Selling Crack in El Barrio*. New York: Cambridge University Press.

Boynton, Robert S. 1995. «The New Intellectuals.» *Atlantic Monthly* 275, no. 3: 53–71.

Brady, David. 2004. «Why Public Sociology May Fail.» *Social Forces* 82, no. 4: 1629–38.

Brady, David W., Joseph Cooper, and Patricia A. Hurley. 1979. «The Decline of Party in the House of Representatives.» *Legislative Studies Quarterly* 4: 381–407.

Brand, Horst. 1960. «Poverty in the United States.» *Dissent* 7, no. 4: 334, 338–39.

Bremner, Robert H. 1963. Review of The Other America: Poverty in the United States, by Michael Harrington. *Industrial and Labor Relations Review* 16, no. 2: 315–16.

———. 1988. *American Philanthropy*. Chicago: University of Chicago Press.Brennan, Mary C. 1995. Turning Right in the Sixties: The Conservative Capture of the GOP. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Brier, Royce. 1936. «Pacific 'Peace or War' Problem Puzzles Meet.» *Los Angeles Times*, August 30, 11.

Brint, Steven. 1984 « . 'New-Class' and Cumulative Trend Explanations of the Liberal Political Attitudes of Professionals.» *American Journal of Sociology* 90, no. 1: 30–71.

———. 1994. *In an Age of Experts: The Changing Role of Professionals in Politics and Public Life*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Broder, David S. 1990. «The Right Discovers the Poor.» Washington Post, April 8, B7.

Brookings Institution. 1956. Institute for Government Research: An Account of Research Achievements. Washington, DC: Brookings Institution.

———. 1960–1985, 2002, 2004, 2005. Annual Report. Washington, DC: Brookings Institution.

———. 2007. *Brookings Institution Press Spring 2007 Catalogue.* Washington, DC: Brookings Institution.

Brown, David S. 2006. *Richard Hofstadter: An Intellectual Biography.* Chicago: University of Chicago Press.

Bruce-Briggs, B., ed. 1979. *The New Class?* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

Burawoy, Michael. 2005a. «For Public Sociology.» *American Sociological Review* 70, no. 1: 4–28.

———. 2005b. «The Return of the Repressed: Recovering the Public Face of US Sociology, One Hundred Years On.» *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 600: 68–85.

Burawoy, Michael, William Gamson, Charlotte Ryan, et al. 2004. «Public Sociologies: A Symposium from Boston College.» *Social Problems* 51, no. 1: 103–30.

Burchinal, Lee G., and Hilda Siff. 1964. «Rural Poverty.» *Journal of Marriage and the Family* 26(4): 399–405.

Burgess, M. Elaine, and Daniel O. Price. 1963. *An American Dependency Chal-lenge.* Chicago: American Public Welfare Association.

Burnham, Walter Dean. 1981. *The Current Crisis in American Politics.* New York: Oxford University Press.

Burris, Val. 2008. «The Interlock Structure of the Policy-Planning Network and the Right Turn in US State Policy.» *Research in Political Sociology* 17: 3–42.

Bush, George W. 2006. Interview with Bob Schieffer. *Face the Nation.* CBS. Washington, DC: January 29.

Business Week. 1963. «Planners for the Pentagon.» July 13, 2–14.

Calhoun, Craig. 1991. «The Ideology of Intellectuals and the Chinese Student Protest Movement of 1989.» In *Intellectuals and Politics: Social Theory in a Changing World*, edited by Charles Lemert, 113–40. Newbury Park: Sage.

———. 2005. «The Promise of Public Sociology.» British Journal of Sociology 56, no. 3: 355–63.

———. 2007. «Sociology in America: An Introduction.» In *Sociology in America*, 1–38. Chicago: University of Chicago Press.

Callahan, David. 1999. «$1 Billion for Conservative Ideas.» Nation. April 26.

———. 1999. *$1 Billion for Ideas: Conservative Think Tanks in the 1990s*. Washington, DC: National Committee for Responsive Philanthropy.

Carleson, Robert. 1995. *Welfare Reform: Should There Be Strings Attached?* Dallas, TX: National Center for Policy Analysis.

Carlisle, Rodney. 1994. «Washington Think Tanks and the Chaos of Policy Making,» *Reviews in American History* 22, no. 1: 163–67.

Carnegie Endowment for International Peace. 1979. *Carnegie Endowment for International Peace in the 1970s*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Cataldi, E. F., E. M. Bradburn, and M. Fahimi. *2005. 2004 National Study of Post-secondary Faculty (NSOPF:04): Background Characteristics, Work Activities,and Compensation of Instructional Faculty and Staff: Fall 2003*. US Department of Education. Washington, DC: National Center for Education Statistics. Retrieved July 31, 2006, from http://nces.ed.gov/pubsearch.

Cato Institute. 1984. *Beyond the Status Quo: Policy Proposals for America*. Wash-ington, DC: Cato Institute.

———. 1995. The Cato Handbook for Congress: 104th Congress. Washington, DC: Cato Institute.

———. 2004. Annual Report. Washington, DC: Cato Institute.

———. 1995. The Cato Handbook for Congress: 104th Congress. Washington, DC: Cato Institute.

———. 2004. Annual Report. Washington, DC: Cato Institute.

Cauthen, Nancy K., and Edwin Amenta. 1996. «Not for Widows Only: Institutional Politics and the Formative Years of Aid to Dependent Children.» American Sociological Review 61, no. 3: 427–48.

Center for Strategic and International Studies. 2004. Annual Report. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies.

Century Foundation. 1995. Welfare Reform: A Twentieth-Century Fund Guide to the Issues. New York: Century Foundation.

Chambers, John Whiteclay. 1980. The Tyranny of Change: America in the Progressive Era, 1890–1920. New York: St. Martin's Press.

Charle, Christophe, Jürgen Schriewer, and Peter Wagner, eds. 2004. Transnational Intellectual Networks: Forms of Academic Knowledge and the Search for Cultural Identities. Frankfurt: Campus Verlag.

Chicago Daily Tribune. 1908. «Research and Social Betterment.» April 20, 10.

———. 1911. «Carnegie Peace Endowment Chooses Root President.» March 10, 5

———. 1916. «Bureau to Make Wide Inquiry on US Government.» July 23, 7.

Chilman, Catherine, and Marvin B. Sussman. 1964. «Poverty in the United States in the Mid-sixties.» Journal of Marriage and the Family 26, no. 4: 391–98.

Chinoy, Ira, and Robert G. Kaiser. 1999. «Decades of Contributions to Conservatism.» Washington Post, May 2, A25.

Claussen, Dane S. 2004. Anti-intellectualism in American Media: Magazines and Higher Education. New York: Peter Lang.

Clawson, Dan, Robert Zussman, Joya Misra, et al., eds. 2007. Public Sociology: Fifteen Eminent Sociologists Debate Politics and the Profession of the TwentyFirst Century. Berkeley: University of California Press.

Clemens, Elisabeth. 1997. The People's Lobby: Organizational Innovation and the Rise of Interest Group Politics in the United States, 1890–1925. Chicago: University of Chicago Press.

Clements, Kendrick A. 1998. «Woodrow Wilson and Administrative Reform.» Presidential Studies Quarterly 28, no. 2: 320–36.

Clemons, Steven C. 2003. «The Corruption of Think Tanks.» JPRI Critique 10, no. 2.

Cohen, Wilbur J., and Eugenia Sullivan. 1964. «Poverty in the United States.» Health, Education, and Welfare Indicators. US Department of Health, Education, and Welfare. Washington, DC: US Government Printing Office.

Collins, Randall. 1979. The Credential Society: An Historical Sociology of Education and Stratification. New York: Academic Press.

———. 1998. The Sociology of Philosophies: A Global Theory of Intellectual

Change. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 2002 «Credential Inflation and the Future of Universities.» In The Future of the City of Intellect: The Changing American University, edited by Steven Brint, 23–46. Stanford, CA: Stanford University Press.

———. 2002 «Credential Inflation and the Future of Universities.» In. The Future of the City of Intellect: The Changing American University, edited by Steven Brint, 23–46. Stanford, CA: Stanford University Press.

Conference on Economic Progress. 1962. Poverty and Deprivation in the United States. Washington, DC: Conference on Economic Progress.

Coser, Lewis A. 1965a. Men of Ideas: A Sociologist's View. New York: Free Press.

———. 1965b. «The Sociology of Poverty: To the Memory of Georg Simmel.» Social Problems 13, no. 2: 140–48.

Council on Foreign Relations. 1988, 1989, 2004. Annual Report. New York: Council on Foreign Relations.

Covington, Sally. 1997. Moving a Public Policy Agenda: The Strategic Philanthropy of Conservative Foundations. Washington, DC: National Committee for Responsive Philanthropy.

Crandall, Robert W., Christopher DeMuth, Robert W. Hahn, Robert E. Litan, Pietro S. Nivola, and Paul R. Portney. 1997. «An Agenda for Federal Regulatory Reform.» Washington, DC: American Enterprise Institute and the Brookings Institution Books and Monographs.

Critchlow, Donald T. 1985. The Brookings Institution, 1916–1952: Expertise and the Public Interest in a Democratic Society. DeKalb: Northern Illinois University Press.

Crotty, Paul, and Gary C. Jacobson. 1980. American Parties in Decline. Boston: Little, Brown.

Curti, Merle. 1955. «Intellectuals and Other People.» The American Historical Review 60, no. 2: 259–82.

Curtis, Charlotte. 1963. «Santa Barbara Is Adjusting to an Influx of Intellectuals.» New York Times, October 25, 16.

Dalton, Russell J., and Martin P. Wattenberg. 2000. Parties without Partisans: Political Change in Advanced Industrial Democracies. New York: Oxford University Press.

Danziger, Sheldon. 1994. «Researchers Dispute Contention that Welfare Is Major Cause of Out-of-Wedlock Births.» Press release. June 23.

Danziger, Sheldon, Robert Haveman, and Robert Plotnick. 1981. «How Income Transfers Affect Work, Savings, and the Income Distribution: A Critical Review.» Journal of Economic Literature 19: 975–1028.

Davidann, Jon Thares. «2001. 'Colossal Illusions': US-Japanese Relations in the Institute of Pacific Relations, 1919–1938.» Journal of World History 12, no. 1: 155–82.

Davis, Julie. 1995. Policy Guides to Roll Back Government. Washington, DC: Heritage Foundation.

Davis, Robert C. 1963. «Poverty in the Affluent Society: A Review Article.» Sociological Quarterly 4, no. 4: 335–43.

Debray, Elizabeth H. 2006. «The Demise of the Clinton Administration's Pro-posal.» In Politics, Ideology & Education: Federal Policy during the Clinton and Bush Administrations, 41–62. New York: Teachers College Press.

Deegan, Mary Jo. 1988. Jane Addams and the Men of the Chicago School, 1892–1913. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

DeMuth, Christopher. 2009. «Irving Kristol Award and Lecture for 2009.» Speech presented at American Enterprise Institute. Retrieved on February 18, 2011, from http://www.aei.org/speech/100096.

Deparle, Jason. 1990. «Washington at Work: An Architect of the Reagan Vision Plunges into Inquiry on Race and IQ.» New York Times, November 30, A22.

Dezelay, Yves, and Bryant Garth. 2002. The Internationalization of Palace Wars: Lawyers, Economists, and the Contest to Transform Latin American States. Chicago: University of Chicago Press.

Dickenson, James R., and David S. Broder. 1982. «Think Tanks, Sharp Elbows.» Washington Post, March 14, A6.

Dickson, Paul. 1971. Think Tanks. New York: Atheneum.

Digby, James. 1967. Operations Research and Systems Analysis at RAND, 1948–1967. Santa Monica: RAND Corporation.

Diggins, John P. [1975] 1994. Up from Communism. New York: Columbia University Press.

DiNardo, John. 2009. «Still Open for Business: Unionization Has No Causal Effect on Firm Closures.» EPI Briefing Paper no. 230. Washington, DC: Economic Policy Institute.

Dolny, Michael. 1996. «The Think Tank Spectrum: For the Media, Some Thinkers Are More Equal than Others.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/index.php?page=12.

———. 1997. «New Survey on Think Tanks: Media Favored Conservative Institutions in 1996.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/index.php?page=12.

———. 1998. «What's in a Label? Right-Wing Think Tanks Are Often Quoted, Rarely Labeled.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/index.php?page=12.

———. 2000. «Think Tanks: The Rich Get Richer.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/-index.php?page=12.

———. 2001. «Think Tanks Y2K: Progressive Groups Gain, but Right Still Cited Twice as Often.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/index.php?page=12.

———. 2002. «Think Tanks in a Time of Crisis: FAIR's 2001 Survey of the Media's Institutional Experts.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/index.php?page=12.

———. 2003. «Spectrum Narrows Further in 2002: Progressive, Domestic Think Tanks See Drop.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/index.php?page=12.

———. 2004. «Special Report: Think Tank Coverage.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/index.php?page=12.

———. 2004. «Special Report: Think Tank Coverage.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/index .php?page=12.

———. 2005. «Right, Center Think Tanks Still Most Quoted.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/ index.php?page=12.

———. 2006. «Study Finds First Drop in Think Tank Cites.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.org/ index.php?page=12.

———. 2007. «Think Tank Sources Fall, but Left Gains Slightly.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved August 9, 2007, from http://www.fair.-org/index.php?page=12.

———. 2009. «Right Ebbs, Left Gains as Media 'Experts': Think Tank Balance Still Skews Right.» Fairness and Accuracy in Reporting. Retrieved January 26, 2012, from http://www.fair.org/index.php?page=3857.

Domhoff, G. William. 1967. Who Rules America? Englewood Cliffs, NJ: Prentice- Hall, Inc.

———. 1970. The Higher Circles. New York: Vintage Books.

———. 1978. The Powers That Be: Processes of Ruling-Class Domination in America. New York: Random House.

———. 1983. Who Rules America Now? A View for the '80s. 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

———. 1990. The Power Elite and the State: How Policy Is Made in America. Hawthorne, NY: Aldine de Gruyter.

———. 1998. Who Rules America Now? Power and Politics in the Year 2000. 3rd ed. Mountain View, CA: Mayfield Publishing Company.

———. 1999. Who Rules America 2000. New York: Simon & Schuster.

———. 2002. Who Rules America? Power and Politics. 4th ed. Boston: McGraw-Hill.

———. 2006. Who Rules America? Power, Politics, & Social Change. 5th ed Boston: McGraw-Hill.

———. 2010. Who Rules America? Challenges to Corporate and Class Dominance. 6th ed. New York: McGraw-Hill.

Domhoff, G. William, and Thomas R. Dye, eds. 1987. Power Elites and Organizations. London: Sage Publications.

Donatich, John, Russell Jacoby, Jean Bethke Elshtain, et al. 2001. «The Future of the Public Intellectual: A Forum.» Nation 272, no. 6: 25–35.

Douglas, Mary. 1966. Purity and Danger: An Analysis of the Concept of Pollution and Taboo. New York: Routledge.

Dreazen, Yochi J. 2008. «Obama Dips into Think Tank for Talent.» Wall Street Journal, November 16.

Dror, Yehezkel. 1980. «Think Tanks: A New Invention in Government.» In Making Bureaucracies Work, edited by Carol H. Weiss and A. H. Barton, 139–52. Beverly Hills: Sage.

Dunlap, Riley E., and Aaron M. McCright. 2010. «Climate Change Denial: Sources, Actors, and Strategies.» In Routledge Handbook of Climate Change and Society, edited by Constance Lever-Tracy, 240–59. London: Routledge.

Dunlavy, Colleen A. 1993. Political Structure and Industrial Change: Early Rail- roads in the United States and Prussia. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Durkheim, Emile. [1912] 1995. The Elementary Forms of Religious Life. Edited and translated by Karen Fields. New York: Free Press.

Dye, Thomas R. 1978. «Oligarchic Tendencies in National Policy-Making: The Role of the Private Policy-Planning Organizations.» Journal of Politics 40, no. 2: 309–31.

———. 2000. Top Down Policymaking. New York: Chatham House Publishers.Easterbrook, Gregg. 1986. «Ideas Move Nations.» Atlantic Monthly 257, no. 1: 66–80.

Economic Policy Institute. 2002. Annual Report. Washington, DC: Economic Pol- icy Institute.

Economist. 1979. «Brookings, Flattered by Rivals.» March 3, 43.

———. 2006. «The Battle of Ideas.» May 23.

Edin, Kathryn. 1991. «Surviving the Welfare System: How AFDC Recipients Make Ends Meet in Chicago.» Social Problems 38, no. 4: 462–74.

Edwards, Lee. 1997. The Power of Ideas: The Heritage Foundation at 25 Years. Ottawa, IL: Jameson Books, Inc.

Ehrenreich, Barbara. 1987. «The New Right Attack on Social Welfare,» in Frances Fox Piven, Richard A. Cloward, Barbara Ehrenreich, and Fred Block, eds. The Mean Season: The Attack on the Welfare State. New York: Pantheon.

———. 1990. Fear of Falling: The Inner Life of the Middle Class. New York: HarperCollins.

Ehrman, John. 1995. The Rise of Neoconservatism: Intellectuals and Foreign Affairs, 1945–1994. New Haven, CT: Yale University Press.

Ellis, R. J. 2001. «Pluralism.» In International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, edited by Neil J. Smelser and Paul B. Baltes, 11516–20. Oxford: Pergamon.

Ellwood, David T. 1988. Poor Support: Poverty in the American Family. New York: Basic Books.

Ellwood, David T., and Mary Jo Bane. 1985. «The Impact of AFDC on Family

Structure and Living Arrangements.» Research in Labor Economics 7: 137–207.

Ellwood, David T., and Lawrence Summers. 1985. «Poverty in America: Is Welfare the Answer or the Problem?» NBER Working Paper Series, vol.w1711.

Elvin, John. 1990. «Touchy Subject.» Washington Times, July 25, A6.

Emerson, Ralph Waldo. 1883. The Complete Works of Ralph Waldo Emerson. Vol. 4. New York: Sully and Kleinteich.

Epstein, Joseph. 2000. «Intellectuals—Public and Otherwise.» Commentary 109, no. 5: 46–51.

Epstein, Leon D. 1967. Political Parties in Western Democracies. New York: Praeger.

———. 1986. Political Parties in the American Mold. Madison: University of Wisconsin Press.

Epstein, William M. 1997. Welfare in America: How Social Science Fails the Poor. Madison: University of Wisconsin Press.

Etzioni, Amitai. 1985. «The World-Class University That Our City Has Become.»

Washington Post, April 28, C1.

———. 2006. «Are Public Intellectuals an Endangered Species?» In Public Intellectuals: An Endangered Species?, edited by Amitai Etzioni and Alyssa Bowditch, 1–27. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Evans, Rowland, and Robert Novak. 1964. «Anderson's Hard Choice.» Washington Post, November 15, E7.

Eyal, Gil. 2002. «Dangerous Liaisons between Military Intelligence and Middle

Eastern Studies in Israel.» Theory and Society 31, no. 5: 653–93.

———. 2003. The Origins of Postcommunist Elites: From Prague Spring to the Breakup of Czechoslovakia. Minneapolis: University of Minnesota Press.

———. 2005. «The Making and Breaking of the Czechoslovak Political Field.» In Pierre Bourdieu and Democratic Politics, edited by Loïc Wacquant, 151–77. Cambridge: Polity Press.

———. 2006. The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State. Stanford, CA: Stanford University Press.

———. Forthcoming. «The Spaces between Fields.» In Bourdieusian Theory and Historical Analysis, edited by Philip Gorski. Durham, NC: Duke University Press.

Eyal, Gil, and Larissa Buchholz. 2010. «From the Sociology of Intellectuals to the Sociology of Interventions.» Annual Review of Sociology 36: 117–37.

Fagan, Patrick. 1995. «Why Serious Welfare Reform Must Include Serious Adoption Reform.» Backgrounder, no. 1027. Washington, DC: Heritage Foundation.

Farnsworth, Clyde H. 1982. «No Recession in Ideas at Capital Think Tanks.» New York Times, November 10, B6.

Farrell, Jim. 1979. Memorandum to Bruce K. MacLaury, President and Research Program Directors, Re: Secondary Dissemination of Brookings Research Findings through Magazine and Newspaper Articles. Washington, DC: Brookings Institution archives, unmarked box. February 5.

Ferrara, Peter J. 1995. The Welfare Reform Sections of the Contract with America. Dallas, TX: National Center for Policy Analysis.

Feulner, Edwin. 1985. «Ideas, Think-Tanks, and Governments.» Quadrant. No-vember 22–26.

Finegold, Kenneth, and Theda Skocpol. 1995. State and Party in America's New Deal. Madison: University of Wisconsin Press.

Fischer, Frank. 1990. Technocracy and the Politics of Expertise. Newbury Park, CA: Sage Publications.

———. 1991. «American Think Tanks: Policy Elites and the Politicization of Ex-pertise.» Governance 4, no. 3: 332–53.

Fix, Michael, Jeffrey S. Passel, and Wendy Zimmermann. 1996. «The Use of SSI and Other Welfare Programs by Immigrants.» Testimony before the US House of Representatives, Ways and Means Committee, May 23. Accessed on April 17, 2007 at http://www.urban.org/url.cfm?ID=900287.

Flacks, Dick. 1991. «Making History and Making Theory: Notes on How Intellec-tuals Seek Relevance.» In Intellectuals and Politics: Social Theory in a Changing World, edited by Charles Lemert, 3–18. Newbury Park, CA: Sage.

Flanagan, Maureen A. 2007. America Reformed: Progressives and Progressi-visms, 1890s–1920s. New York: Oxford University Press.

Fligstein, Neil. 1996. «Markets as Politics: A Political-Cultural Approach to Mar-ket Institutions.» American Sociological Review 61: 656–73.

Forrest, Barbara, and Paul R. Gross. 2004. Creationism's Trojan Horse: The Wedge of Intelligent Design. New York: Oxford University Press.

Foucault, Michel. 1977. Discipline and Punish. New York: Vintage Books.

Fourcade, Marion. 2009. Economists and Societies: Discipline and Profession in the United States, Britain, and France, 1890 to 1990s. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Friedman, Lawrence J., and Mark D. McGarvie, eds. 2004. Charity, Philanthropy, and Civility in American History. Cambridge: Cambridge University Press.Fuchs, Victor R. 1985. Review of Losing Ground: American Social Policy, 1950– 1980, by Charles Murray. Population and Development Review 11, no. 14:768–70.

Fuller, Steve. 2004. «Intellectuals: An Endangered Species in the Twenty-First Century?» Economy and Society 33, no. 4: 463–83.

Galbraith, John Kenneth. 1958. The Affluent Society. Boston: Houghton Mifflin.

———. 1981. «All Quiet on the Conservative Front.» Washington Post, April 29, A25.

Gallie, W. B. 1956. «Essentially Contested Concepts.» Proceedings of the Aristotelian Society 56: 167–98.

Gans, Herbert J. 1990. «Deconstructing the Underclass: The Term's Dangers as a Planning Concept.» Journal of the American Planning Association 52: 271–77.

———. 1991. «The Dangers of the Underclass: Its Harmfulness as a Planning Concept.» In People, Plans and Policies: Essays on Poverty, Racism, and Other National Urban Problems, 328 43. New York: Columbia University Press.

———. 1995. The War against the Poor: The Underclass and Antipoverty Policy. New York: Basic Books.

Garfinkel, Irwin. 1992. Assuring Child Support: An Extension of Social Security. New York: Russell Sage.

———. 1996. «Economic Security for Children: From Means Testing and Bifurcation to Universality.» In Social Policies for Children, edited by Irwin Garfinkel, Jennifer L. Hochschild, and Sara S. McLanahan, 33–82. Washington, DC: Brookings Institution.

Garnett, Mark, and Diane Stone. 1998. Think Tanks of the World: Global Perspectives on Ideas, Policy, and Governance. New York: St. Martin's.

Gellner, Winard. 1995. «The Politics of Policy: 'Political Think Tanks' and their Markets in the US Institutional Environment.» Presidential Studies Quarterly 25: 497–510.

Gieryn, Thomas F. 1983. «Boundary-Work and the Demarcation of Science from Non-science: Strains and Interests in Professional Ideologies of Scientists.»

American Sociological Review 48, no. 6: 781–95.

———. 1999. Cultural Boundaries of Science: Credibility on the Line. Chicago: University of Chicago Press.

Gitlin, Todd. 2000. «The Renaissance of Anti-intellectualism.» Chronicle of Higher Education. December 8.

Glastris, Paul, Elise Ackerman, Dorian Friedman, and Warren Cohen. 1997. «Was Reagan Right?» US News & World Report, October 20, 30.

Glazer, Nathan. 1965. «Paradoxes of American Poverty.» Public Interest 1: 71–81.

———. 1969. «Beyond Income Maintenance—A Note on Welfare in New York City.» Public Interest 16: 102–22.

Gleason, Philip. 1966. «Anti-intellectualism and Other Reconsiderations.» Review of Politics 28, no. 2: 238–42.

Glenn, John M., Lilian Brandt, and F. Emerson Andrews. 1947. Russell Sage Foundation 1907–1946. New York: Russell Sage Foundation.

Goffman, Erving. 1952. «On Cooling the Mark Out: Some Aspects of Adaptation to Failure.» Psychiatry: Journal of Interpersonal Relations 15, no. 4: 451–63.

Goldberg, Robert Alan. 1995. Barry Goldwater. New Haven, CT: Yale University Press.

Goldman, Henry. 1997. «N.Y. Think Tank Is Making Waves with Conservative Agenda.» Philadelphia Inquirer, October 13, A3.

Goodman, John C. 2005. «What Is a Think Tank?» National Center for Policy Analysis, Retrieved on July 10, 2008, from http://www.ncpa.org/pub/-special/2005/220-sp.html.

Goodman, John, Gerald Reed, and Peter Ferrara. 1995. Why Not Abolish the Welfare State? Dallas, TX: National Center for Policy Analysis.

Goodman, Walter. 1981. «Irving Kristol: Patron Saint of the New Right.» New York Times, December 6, 90.

Gore, Al. 2008. The Assault on Reason. New York: Penguin Books.

Gorski, Philip. Forthcoming. «Conclusion: Maps and Methods.» Bourdieusian Theory and Historical Analysis. Durham, NC: Duke University Press.

Gottlieb, Martin. 1986. «Conservative Policy Unit Takes Aim at New York.» New York Times, May 5, B4.

Gould, Lewis L., ed. 1974. The Progressive Era. Syracuse, NY: Syracuse University Press.

Gouldner, Alvin W. 1979. The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class. New York: Seabury Press.

Greeley, Andrew M. 1962. «Anti-intellectualism in Catholic Colleges.» American Catholic Sociological Review 23, no. 4: 350–68.

Green, John Clifford, and Daniel J. Coffey. 2006. The State of the Parties: The Changing Role of Contemporary American Politics. New York: Rowman & Littlefield.

Greenwald, Maurine W., and Marge Anderson. 1996. Pittsburgh Surveyed: Social Science and Social Reform in the Early Twentieth Century. Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press.

Griffith, Robert. 1987. The Politics of Fear: Joseph R. McCarthy and the Senate. Amherst: University of Massachusetts Press.

Grose, Peter. 1996. Continuing the Inquiry: The Council on Foreign Relations from 1921 to 1996. New York: Council on Foreign Relations.

Grove, Lloyd. 1993. «A Liberal Dose of Idealism: Think Tank Fetes 30 Years on the Left.» Washington Post, October 4, B1.

Guilhot, Nicolas. 2005. The Democracy Makers: Human Rights and International Order. New York: Columbia University Press. Haas, Peter M. 1992. «Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination.» International Organization 46, no. 1: 1–35.

Habermas, Jürgen. 1984. The Theory of Communicative Action. Translated by Thomas McCarthy. Boston, MA: Beacon Press.

Hage, G. S. 1959. «Anti-intellectualism in Press Comment: 1828 and 1952.» Journalism Quarterly 36, no. 4: 439–46.

Hale, Charles R. 2008. Engaging Contradictions: Theory, Politics, and Methods of Activist Scholarship. Berkeley: University of California Press.

Hall, Carla. 1978. «Perfume Philanthropist: Samuel Rubin's Commitment to the Poor.» Washington Post, September 23, B4.

———. 1983. «Outsider at the Center: The Contrary Ways of Richard Dennis.» Washington Post, June 29, B1.

Hall, Robert L. 1986. Review of Losing Ground: American Social Policy, 1950–1980, by Charles Murray. Journal of American History 73, no. 3: 816–17.

Hames, Tim, and Richard Feasey. 1994. «Anglo-American Think Tanks under Reagan and Thatcher.» In A Conservative Revolution? The Thatcher-Reagan Decade in Perspective, edited by Andrew Adonis and Tim Hames. Manchester: Manchester University Press.

Handler, Joel F. 1995. The Poverty of Welfare Reform. New Haven, CT: Yale University Press.

Harrington, Michael. 1962. The Other America: Poverty in the United States. New York: Macmillan.

———. 1969. «A Reply.» New York Review of Books 11, no. 12.

Hartwell, R. M. 1995. A History of the Mont Pelerin Society. Indianapolis, IN: Liberty Fund.

Harvard Law Review. 2002. «The Political Activity of Think Tanks: The Case for Mandatory Contributor Disclosure.» 115, no. 5: 1502–24.

Harvey, David. 1990. The Condition of Postmodernity. Cambridge: Blackwell.Haskell, Thomas L. [1977] 2000. The Emergence of Professional Social Science:

The American Social Science Association and the Nineteenth-Century Crisis of Authority. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Haskins, Ron. 2006. Work over Welfare: The Inside Story of the 1996 Welfare Reform Law. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Hattam, Victoria C. 1993. Labor Visions and State Power: The Origins of Business Unionism in the United States. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Havelock, Eric A. 1950. The Crucifixion of Intellectual Man. Boston, MA: Beacon Press.

Heclo, Hugh 1978. «Issue Networks and the Executive Establishment.» In The New American Political System, edited by Anthony King, chap. 3. Washington, DC: American Enterprise Institute.

Hellebust, Lynn, ed. 1996. Think Tank Directory: A Guide to Nonprofit Public Policy Research Organizations. Topeka, KS: Government Research Service.

Heritage Foundation. 1977. «Institute for Policy Studies.» Institute Analysis no. 2. Washington, DC: Heritage Foundation.

———. 1980. Mandate for Leadership. Washington, DC: Heritage Foundation.

———. 1984. Mandate for Leadership II: Continuing the Conservative Revolution. Washington, DC: Heritage Foundation.

———. 1988. Mandate for Leadership III: Policy Strategies for the 1990s. Washington, DC: Heritage Foundation.

———. 2004. Annual Report. Washington, DC: Heritage Foundation.

Herrnstein, Richard, and Charles Murray. 1994. The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life. New York: Simon and Shuster.

Hershey, Robert D., Jr. 1986. «Shifts at Enterprise Institute.» New York Times, June 27, D1.

Herzog, Arthur. 1963 «Report on a 'Think Factory.'.» New York Times, Novem-ber 10, 16.

Hess, Robert D. 1964. «Educability and Rehabilitation: The Future of the Welfare Class.» Journal of Marriage and the Family 26, no. 4: 422–29.

Higgott, Richard, and Diane Stone. 1994. «The Limits of Influence: Foreign Policy Think Tanks in Britain and the USA.» Review of International Studies 20, no. 1: 15–34.

Hill, Greg J., Martha S. Duncan, and Sal D. Hoffman. 1988. «Welfare Dependence within and across Generations.» Science, January 29.

Himmelstein, Jerome L. 1990. To the Right: The Transformation of American Conservatism. Berkeley: University of California Press.

Hobbs, Charles D. 1978. The Welfare Industry. Washington, DC: Heritage Foundation.

Hodge, Scott. 1995. Rolling Back Government: A Budget Plan to Rebuild America. Washington, DC: Heritage Foundation.

Hodges, Donald Clark. 1966. «Anti-intellectualism in a Society of Eggheads.» American Journal of Economics and Sociology 25, no. 4: 427–37.

Hodgson, Godfrey. 1978. America in Our Time. New York: Vintage Books.

Hoffman, Matthew C., and James M. Sheehan. 1993. The Free Trade Case against NAFTA. Washington, DC: Competitive Enterprise Institute.

Hofstadter, Richard. 1953. «Democracy and Anti-intellectualism in America.» Michigan Alumnus Quarterly Review 59.

———. 1963. Anti-intellectualism in American Life. New York: Knopf.

Hogan, Lyn A. 1994. The Matsui Welfare Reform Bill: Status Quo Plus. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

———. 1995. Jobs Not JOBS: What It Takes to Put Welfare Recipients to Work. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

Holland, William L. 1985. «Source Materials on the Institute of Pacific Relations:

Bibliographical Note.» Pacific Affairs 58, no. 1: 91–97.

Hollar, Danielle. 2003. «A Holistic Theoretical Model for Examining Welfare Reform: Quality of Life.» Public Administration Review 63, no. 1: 90–104.

Hooper, Paul, ed. 1994. Rediscovering the IPR: Proceedings of the First Inter-national Research Conference on the Institute of Pacific Relations. Honolulu: University of Hawaii at Manoa.

———. 1995. Remembering the Institute of Pacific Relations: The Memoirs of William L. Holland. Tokyo: Ryukei Shyosha.

Hoover Institution. 1980. The United States in the 1980s. Stanford, CA: Hoover Institution.

Hopkins, George B. 1912. «The New York Bureau of Municipal Research.» Annals of the American Academy of Political and Social Science 41: 235–44.

Hopkins, Kevin R. 1987. Welfare Dependency: Behavior, Culture and Public Policy. Alexandria, VA: Hudson Institute.

Hoplin, N., and R. Robinson. 2008. Funding Fathers: The Unsung Heroes of the Conservative Movement. Washington, DC: Regnery.

Howley, Craig B. 1987. «Anti-intellectualism in Programs for Able Students (Beware of Gifts): An Application.» Social Epistemology 1, no. 2: 175–81.

Howley, Craig B., Aimee Howley, and Edwina D. Pendarvis. 1995. Out of Our Minds: Anti-intellectualism and Talent Development in American Schooling. New York: Teachers College Press.

Hudson Institute. 1995. «Ending Welfare as We Know It.» Briefing Paper, no. 172. Washington, DC: Hudson Institute.

———. 2002. Annual Report. Washington, DC: Hudson Institute.

Hunt, Rockwell D. 1929. «Institute of Pacific Relations.» Los Angeles Times, November 17, A4.

Hutchens, Robert. 1987. Review of Losing Ground: American Social Policy, 1950–1980, by Charles Murray. Industrial and Labor Relations Review 40, no. 3: 448–49.

Immergut, Ellen M. 1992. Health Politics: Interests and Institutions in Western Europe. Cambridge: Cambridge University Press.

Innis, Matt, and Justin Johnson. 2002. Directory of Think Tank Publications. London: Methuen Publishing.

Institute for Policy Studies. 1972a. Letter from IRS agent Ronald R. Payne to IPS. Wisconsin Historical Society. Box 10, «IRS—papers pertaining to 72–73 investigation» folder. October 8.

———. 1972b. Memorandum from Len Rodberg to «IPS.» Wisconsin Historical Society. Box 3, Administrative meetings—current» folder. October 31.

———. 1972c. «Preliminary Draft of Budget Committee Recommendations.» Wisconsin Historical Society. Box 3, «Administrative meetings—current» folder. November 14.

———. 1973a. Draft of Report from the Fellow Trustees. Wisconsin Historical Society. Box 3, «Board of Trustees—Hubbard» folder.

———. 1973b. FBI field memorandum. Wisconsin Historical Society. Box 84, «FBI FOIA» folder. March 15.

———. 1973c. Minutes of Administrative Meeting. Wisconsin Historical Society. Box 3, «Administrative meetings—current» folder. September 17.

———. 1973d. Personal letter from Mitchell Rogovin to Senator Samuel J. Ervin

Jr., Chairman of the Senate Select Committee on Presidential Campaign Activities. Wisconsin Historical Society. September 28.

———. 2004. Annual Report. Washington, DC: Institute for Policy Studies.

Isaacson, David. 1982. «Anti-intellectualism in American Libraries.» Library Journal 107, no. 3: 227–32.

Isaacson, Walter, and Evan Thomas. 1986. The Wise Men: Six Friends and the World They Made. New York: Simon and Schuster.

Jacobs, Ronald N., and Eleanor Townsley. 2011. The Space of Opinion: Media Intellectuals and the Public Sphere. New York: Oxford University Press.

Jacoby, Russell. 1987. The Last Intellectuals: American Culture in the Age of Academe. New York: Basic Books.

Jacoby, Susan. 2008. The Age of American Unreason. New York: Pantheon Books.

Jaffe, Frederick S. 1964. «Family Planning and Poverty.» Journal of Marriage and the Family 26, no. 4: 457–66.

James, Simon. 1998. Review of Capturing the Political Imagination: Think Tanks and the Policy Process, by Diane Stone. Public Administration 76, no. 2: 409–10.

Janda, Kenneth, and Robert Harmel. 1978. Comparing Political Parties. Washing-ton, DC: American Political Science Association.

Jeffries, John W. 1978. «The 'Quest for National Purpose' of 1960.» American Quarterly 30, no. 4: 451–70.

Jeffries, Vincent, ed. 2009. The Handbook of Public Sociology. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Jencks, Christopher. 1965. «The Moynihan Report.» New York Review of Books, October 14, 216–18.

———, ed. 1992. Rethinking Social Policy: Race, Poverty, and the Underclass. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1994a. The Homeless. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1994b. «The Truth about the Homeless.» New York Review of Books, April 21, 20–27.

Jencks, Christopher, Marshall Smith, Henry Acland, et al. 1972. Inequality: A Reassessment of the Effect of Family and Schooling in America. New York: Basic Books.

Jencks, Christopher, and Paul Peterson. 1991. The Urban Underclass. Washington, DC: Brookings Institution.

Jennings, James. 1994. Understanding the Nature of Poverty in Urban America. New York: Praeger.

Joint Center for Political and Economic Studies. 2002. Annual Report. Washington, DC: Joint Center for Political and Economic Studies.

Jones, Howard Mumford. 1963. Review of Anti-intellectualism in American Life, by Richard Hofstadter. Political Science Quarterly 78, no. 4: 597–99.

Jones, Jacqueline. 1992. The Dispossessed: America's Underclasses from the Civil War to the Present. New York: Basic Books.

Judis, John. 2000. The Paradox of American Democracy. New York: Pantheon Books. Kadushin, Charles. [1974] 2009. The American Intellectual Elite. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

Kaiser, Robert G., and Ira Chinoy. 1999. «How Scaife's Money Powered a Move-ment.» Washington Post, May 2, A1.

Kalleberg, Ragnvald. 2005. «What Is 'Public Sociology'? Why and How Should It Be Made Stronger?» British Journal of Sociology 56, no. 3: 387–93.

Karabel, Jerome. 1996. «Towards a Theory of Intellectuals and Politics.» Theory and Society 25: 205–33.

Katz, Michael B. 1990. The Undeserving Poor: From the War on Poverty to the War on Welfare. New York: Pantheon.

———. 1995. Improving Poor People: The Welfare State, the «Underclass,» and Urban Schools as History. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Katznelson, Ira. 1989. «Was the Great Society a Lost Opportunity?» In The Rise and Fall of the New Deal Order, edited by Gary Gerstle and Steve Fraser, 185–211. Princeton, NJ: Princeton University Press.

———. 1998. «The Doleful Dance of Politics and Policy: Can Historical Institutionalism Make a Difference?» American Political Science Review 92, no. 1:97–191 .

Keller, Morton. 1994. Regulating a New Society: Public Policy and Social Change in America, 1900–1933. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Kelley, David. 1976. «For Socialist Alternatives: A Radical Think Tank Is Working within the System.» Barron's, August 23, 5.

Kelley, John L. 1997. Bringing the Market Back In: The Political Revitalization of Market Liberalism. Basingstoke: Macmillan.

Kelly, Robert F. 2002. Review of Poverty Knowledge: Social Science, Social Policy, and the Poor in Twentieth-Century US History, by Alice O'Connor. Contemporary Sociology 31, no. 4: 401–3.

Kennedy, David M. 1999. Freedom from Fear: The American People in Depression and War, 1929–1945. New York: Oxford University Press.

Kenworthy, E. W. 1960. «President Fills His 'Goals' Panel.» New York Times, Feb- ruary 7, 44.

Kershaw, David, and Jerilyn Fair, eds. 1976. Operations, Survey, and Administration. Vol. 1 of The New Jersey Income-Maintenance Experiment. New York: Academic Press.

Kilgore, Ed, and Lyn A. Hogan. 1995. Job Placement Vouchers: A Progressive Alternative to Block Grants. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

Kincaid, Cliff. 1983. «The IPS and the Media: Unholy Alliance.» Human Events, April 9, 201–35.

King, Lawrence P., and Ivan Szelenyi. 2004. Theories of the New Class: Intellectuals and Power. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Klaidman, Stephen. 1977. «A Look at Former President Ford's Think Tank Institution.» Washington Post, February 20, F3.

Klatch, Rebecca E. 1990. Review of To the Right: The Transformation of American Conservatism, by Jerome Himmelstein. American Journal of Sociology 96, no. 3: 801–3.

Kolko, Gabriel. 1962. Wealth and Power in America: An Analysis of Social Class and Income Distribution. New York: Frederick A. Praeger.

Konrad, Gyorgy, and Ivan Szelenyi. 1979. The Intellectuals on the Road to Class Power. Brighton, UK: Harvester Press.

Kozol, Jonathan. 1992. Savage Inequalities: Children in America's Schools. New York: Harper Perennial.

Kraft, Joseph. 1960. «RAND: Arsenal for Ideas.» Harper's. July.

Krehely, Jeff, Meaghan House, and Emily Kernan. 2004. Axis of Ideology: Conservative Foundations and Public Policy. Washington, DC: National Committee for Responsive Philanthropy.

Kristol, Irving. 1973. «The Shareholder Constituency.» Wall Street Journal, August 14, 10.

———. 1974. «Taxes, Poverty, and Equality.» Public Interest 37: 3–28.

———. 1976. «What Is a Neo-conservative?» Newsweek, January 19, 87.

Kuh, Edwin. 1969. «A Basis for Welfare Reform.» Public Interest 15: 112–17.

Kuttner, Robert. 1984. «Declaring War on the War on Poverty.» Washington Post, November 25, 4.

Ladd, Everett C., and Charles D. Hadley. 1978. Transformations of the American Party System: Political Coalitions from the New Deal to the 1970s. New York: Norton.

Lakoff, George, and Mark Johnson. 1980. Metaphors We Live By. Chicago: University of Chicago Press.

Lambro, Donald. 1979. «Doing Well by Doing Good through Consulting.» Heritage Foundation Policy Review Winter.

Lampman, Robert J. 1962. The Share of Top Wealth-Holders in National Wealth, 1922–1956. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Lander, Byron G. 1971. «Group Theory and Individuals: The Origin of Poverty as a Political Issue in 1964.» Western Political Quarterly 24, no. 3: 514–26.

Lane, Charles. 1985. «The Manhattan Project.» New Republic, March 25, 14–15.

Lardner, James. 1982. «Thick & Think Tank: David Abshire's CSIS Ponder Policy with Kissinger & Fred Flintstone.» Washington Post, September 21, B1.

Lawrence, B. H. 1988. «Self-Appointed Transition Advisers Push Their Policy Guides.» Washington Post, November 14, F25.

Leary, William M., Jr., and Arthur S. Link. 1969. The Progressive Era and the Great War, 1896–1920. New York: Appleton-Century-Crofts.

Lee, Caroline W. 2011. «Five Assumptions Academics Make about Deliberation, and Why They Deserve Rethinking.» Journal of Public Deliberation 7, no. 1: 1–48.

———. Forthcoming. Disciplining Democracy: Public Engagement Experts and the New Participation Economy. Unpublished book manuscript.

Lee, Jennifer. 2003. «Exxon Backs Groups That Question Global Warming.» New York Times, May 28, C5.

Lemann, Nicholas. 1980. «The Republicans: A Government Waits in Wings.» Washington Post, May 27, A1.

———. 1986a. «The Origins of the Underclass (Part 1 of 2).» *Atlantic Monthly* 257, no. 6: 31–55.

———. 1986b. «The Origins of the Underclass (Part 2 of 2).» Atlantic Monthly 258, no. 1: 54–68.

Lemert, Charles C. 1991. «The Politics of Theory and the Limits of Academy.» In Intellectuals and Politics: Social Theory in a Changing World, edited by Charles C. Lemert, 177–87. Newbury Park, CA: Sage Publications.

Lengermann, Patricia, and Jill Niebrugge-Brantley, eds. 1998. The Women Founders: Sociology and Social Theory, 1830–1930. Boston: McGraw-Hill.

———. 2002. «Back to the Future: Settlement Sociology, 1885–1930.» American Sociologist 33: 5–15.

———. 2007. «Thrice Told: Narratives of Sociology's Relation to Social Work. In Sociology in America, edited by Craig Calhoun, 63–114. Chicago: University of Chicago Press.

Lerner, Max. 1957. America as a Civilization. New York: Simon and Shuster.

Levenstein, Aaron. 1953. «The Demagogue and the Intellectual.» Antioch Review 12: 259–74.

Lewis, Paul. 1983. «American-Style Think Tanks Minding Europe's Business.» New York Times, September 25.

Library of Congress Archival Manuscript Collection. 1942. Letter from Harold G. Moulton (President, Brookings Institution) to Dr. Vannevar Bush (Carnegie Institution of Washington and Brookings Trustee). Papers of Vannevar Bush. Box 15, folder 352. May 18.

———. 1985. «Minutes of the Heritage Foundation Board of Trustees Meeting, September 18, 1985.» Papers of Clare Boothe Luce. Box 702, folder 5.

———. 1986a. Banquet program, «Heritage 10: Funding the Conservative De-cade.» Papers of Clare Boothe Luce. Box 720, folder 5.

———. 1986b. Letter from Rep. Jack Kemp to Clare Boothe Luce. Papers of Clare Boothe Luce. Box 720, folder 6. June 18.

———. 1987. Letter from Edwin Feulner Jr. to Clare Booth Luce. Papers of Clare Boothe Luce. Box 720, folder 6. April 20.

Lieberman, Robert C. 1988. Shifting the Color Line: Race and the American Wel-fare State. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Liebow, Elliot. 1993. Tell Them Who I Am: The Lives of Homeless Women. New York: Free Press.

Light, Donald W. 2005. «Contributing to Scholarship and Theory through Public Sociology.» Social Forces 83, no. 4: 1647–53.

Linden, Patricia. 1987. «A Guide to America's Think Tanks: Powerhouses of Policy.» Town & Country: 99–106, 170, 174–75, 178–79.

Link, Arthur S. 1967. American Epoch: A History of the United States since the 1890s. 3rd edition. New York: Alfred A. Knopf.

Lipset, Seymour Martin. 1959. «American Intellectuals: Their Politics and Status.» *Daedalus* 88, no. 3: 460–86.

———. [1960] 1981. Political Man: The Social Bases of Politics. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Long, Sharon K., Demetra Smith-Nightingale, and Douglas A. Wissoker. 1994. «The Evaluation of the Washington State Family Independence Program.» Urban Institute Report 94–1. Washington, DC: Urban Institute.

Longo, Bernadette. 2011. Spurious Coin: A History of Science, Management, and Technical Writing. New York: SUNY Press.

Los Angeles Times. 1922. «Seek Cause of Unemployment.» March 31, I22.

———. 1925a. «Peace Meet in Pacific.» May 25, 1.

———. 1925b. «Chinese Crisis Holds Interest.» June 25, 2.

———. 1962. «Prophets of the Automation Age.» February 1, B4.

Lukacs, John. 2004. A New Republic: A History of the United States in the Twentieth Century. New Haven, CT: Yale University Press.

Luker, Kristin. 1996. Dubious Conceptions: The Politics of Teenage Pregnancy. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Lukes, Steven. 2004. Power: A Radical View. 2nd ed. New York: Palgrave MacMillan.

Lynd, Robert S., and Helen Merrell Lynd. 1929. Middletown: A Study in American Culture. New York: Harcourt, Brace and Co.

Lyon, David W. 1976. The Dynamics of Welfare Dependency: A Survey. Santa Monica: RAND Corporation.

MacDonald, Dwight. 1963. «Our Invisible Poor.» New Yorker, January 19, 82–132.

Mair, Peter. 1998. Party System Change: Approaches and Interpretations. Oxford: Oxford University Press.

Marshall, Will. 1994. Replacing Welfare with Work. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

Marshall, Will, and Martin Schram, eds. 1993. Mandate for Change. New York: Berkley Books.

Marshall, Will, Ed Kilgore, and Lyn A. Hogan. 1995. Work First: A Proposal to Replace Welfare with an Employment System. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

Martin, James J. 1982. «Charles A. Beard: A Tribute.» Journal of Historical Review 3, no. 3: 239–58.

Maxa, Rudy. 1977. «Playing Politics for Keeps and Laughs.» Washington Post Magazine, December 4, 4.

Mayer, Jane. 2010. «Covert Operations: The Billionaire Brothers Who Are Waging a War against Obama.» New Yorker, August 30.

Mayhew, David. 1986. Placing Parties in American Politics. Princeton, NJ: Princeton University Press.

McCabe, Thomas Bayard. 1950. The Role of CED Today: An Address, at the Semiannual Meeting of the CED Board of Trustees, November 15, 1950. New York: Committee for Economic Development.

McCombs, Phil. 1983. «Building a Heritage in the War of Ideas.» Washington Post, October 3, B1.

McCright, Aaron M., and Riley E. Dunlap. 2000. «Challenging Global Warming as a Social Problem: An Analysis of the Conservative Movement's Counter Claims.» Social Problems 47, no. 4: 499–522.

———. 2003. «Defeating Kyoto: The Conservative Movement's Impact on US Climate Change Policy.» Social Problems 50, no. 3: 348–73.

———. 2010. «Anti-reflexivity: The American Conservative Movement's Success in Undermining Climate Science and Policy.» Theory, Culture, and Society 26, nos. 2–3: 100–133.

McDonnell, L. M., and G. L. Zellman. 1993. Education and Training for Work in the Fifty States: A Compendium of State Policies. Santa Monica: RAND Corporation.

McFarland, Gerald W. 1975. Mugwumps, Morals, & Politics, 1884–1920. Amherst: University of Massachusetts Press.

McGann, James G. 1992. «Academics to Ideologues: A Brief History of the Public Policy Research Industry.» PS: Political Science and Politics 25, no. 733–40.

———. 1995. The Competition for Dollars, Scholars, and Influence in the Public

Policy Research Industry. Lanham, MD: University Press of America.

———. 2007a. Think Tanks and Policy Advice in the United States: Academics,

Advisors, and Advocates. New York: Routledge.

———. 2007b, 2008, 2009, 2010, 2011. The Global Go-To Think Tanks Report: The Leading Public Policy Research Organizations in the World. Philadelphia, PA: Foreign Policy Research Institute.

McGann, James G., and R. Kent Weaver, eds. 2000. Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Action. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

McGarity, Thomas O., and Wendy E. Wagner. 2010. Bending Science: How Special Interests Corrupt Public Health Research. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 2003. A Fierce Discontent: The Rise and Fall of the Progressive Movement in America, 1870–1920. New York: Free Press.

Mead, Lawrence M. 1986. Beyond Entitlement: The Social Obligations of Citizenship. New York: Free Press.

Medvetz, Thomas. 2006. «The Strength of Weekly Ties: Relations of Material and Symbolic Exchange in the Conservative Movement.» Politics & Society 34, no. 3: 343–68.

Meese, Edwin. «Help Get America Right Again.» March 7, 2006. Accessed on May 2, 2006, at http://www.townhall.com/opinion/columns/EdwinMeese/-2006/03/07/188378.html.

Mehuron, Tamar Ann. 1991. Points of Light: New Approaches to Ending Welfare Dependency. Washington, DC, and Lanham, MD: Ethics and Public Policy Center and University Press of America.

Melton, R. H. 1995. «Dole's Tax-Exempt Group Plans to Refund Millions.» Washington Post, June 21, A1.

Merton, Robert K. 1968. «The Role of the Intellectual in Public Bureaucracy.» In Social Theory and Social Structure, edited by Robert K. Merton, 261–78. New York: Free Press.

Meyer, Lawrence. 1982. «How a Think Tank Works.» Washington Post Magazine, October 10, 26.

Michaels, David. 2008. Doubt Is Their Product: How Industry's Assault on Science Threatens Your Health. New York: Oxford University Press.

Milkis, Sidney M. 1993. The President and the Parties: The Transformation of the American Party System since the New Deal. New York: Oxford University Press.

Miller, John J. 2003. Strategic Investment in Ideas: How Two Foundations Reshaped America. Washington, DC: The Philanthropy Roundtable.

———. 2006. A Gift of Freedom: How the John M. Olin Foundation Changed America. San Francisco: Encounter Books.

Miller, Louis. 1989. Operations Research and Policy Analysis at RAND, 1968–1988. Santa Monica: RAND Corporation.

Miller, S. M. 1985. «Faith, Hope, and Charity—The Public Relations of Poverty.» Contemporary Sociology 14, no. 6: 684–87.

Mills, C. Wright. 1956. The Power Elite. New York: Oxford University Press.

Mirowski, P., and D. Plehwe. 2009. The Road from Mont Pèlerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Mishel, Lawrence, and Jared Bernstein. 1996. The State of Working America, 1994–95. Armonk, NY: M. E. Sharpe.

Mishel, Lawrence, and John Schmitt. 1995. «Cutting Wages by Cutting Welfare: The Impact of Reform on the Low-Wage Labor Market.» EPI Briefing Paper no. 58. Washington, DC: Economic Policy Institute.

Mishel, Lawrence, and Matthew Walters. 2003. «How Unions Help All Workers.» EPI Briefing Paper no. 143. Washington, DC: Economic Policy Institute.

Mitchell, Timothy. 1991. «The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics.» American Political Science Review 85, no. 1: 77–96.

———. 1999. «Society, Economy, and the State Effect.» In State/Culture: State-Formation after the Cultural Turn, edited by George Steinmetz, 76–97. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Moffitt, Robert. 1992. «Incentive Effect of the US Welfare System: A Review.» Journal of Economic Literature 30: 1–61.

Mone, Lawrence J. 2002. «How Think Tanks Achieve Public Policy Breakthrough.» Speech presented at Philanthropy Roundtable Forum. May 29. Retrieved August 29, 2006, from http://www.manhattan-institute.org-/html/lm_pr_ address.htm.

Morgan, Bob. 1981. «Conservatives: A Well-Financed Network.» Washington Post, January 4, A1.

Morgan, James N., Martin H. David, Wilbur J. Cohen, and Harvey E. Brazer. 1962. Income and Welfare in the United States. New York: McGraw-Hill.

Morin, Richard, and Claudia Deane. 2001. «Media's New Sugar Daddies: Foundations.» Washington Post, May 15, A15.

———. 2001. «At Tank's Headquarters, the Art of Economics.» October 23, A21.

———. 2002a. «The Hot New Americans Get Hotter.» Washington Post, Novem-ber 26, A27.

———. 2002b. «Importing a Leader from Outside the Beltway.» Washington Post, December 17, A31.

———. 2002c. «Japanese See Sunset at Brookings.» Washington Post, December 10, A27.

———. 2002d. «Lobbyists Seen Lurking behind Tank Funding.» Washington Post, November 19, A23.

———. 2002e. «Out of Silicon Valley, and Looking Homeward.» Washington Post, May 14, A19.

———. 2002f. «Ranking the Most Quotable Economists.» Washington Post, September 24, A19.

———. 2003a. «For CSIS, It's OSI to the Rescue.» Washington Post, April 15, A23.

———. 2003b. «Irked Drug Industry May Pull Tank Funds.» Washington Post, April 8, A31.

Moynihan, Daniel P. 1965. The Negro Family: The Case for National Action. Washington, DC: US Department of Labor.

———. 1968. «The Crises in Welfare.» Public Interest 10: 3–29.

Munnell, Alice, ed. 1987. Lessons from the Income Maintenance Experiments. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Muravchik, Joshua. 1981. «The Think Tank of the Left.» New York Times Magazine, April 26.

Murray, Charles. 1984. Losing Ground: American Social Policy, 1950–1980. New York: Basic Books.

———. 1993a. «The Coming White Underclass.» Wall Street Journal, October 29, A14.

———. 1993b. Interview with David Brinkley. This Week. ABC. Washington, DC: November 28.

Muzzio, Douglas. 1985. Review of Losing Ground: American Social Policy, 1950– 1980, by Charles Murray. American Political Science Review 79, no. 4: 1198–99.

Myrdal, Gunnar. 1964. Challenge to Affluence. New York: Pantheon.

Nathan, Richard P. 1993. Turning Promises into Performance: The Management Challenge of Implementing Workfare. Washington, DC: Brookings Institution.

National Center for Policy Analysis.1995. «How Not to Be Poor.» Brief Analysis, no. 187. Dallas, TX: National Center for Policy Analysis.

National Public Radio. 2005. «Under the Influence: Think Tanks and the Money that Fuels Them.» Marketplace. June 2–3. Retrieved on April 11, 2011, from http://marketplace.publicradio.org/features/under_the_influence/.

New York Times. 1898. «Betrayed by His Snore.» December 18, 17.

———. 1900a. «Industrial Conciliation.» December 18, 9.

———. 1900b. «National Civic Federation.» June 4, 7.

———. 1901a. «Permanent Board to Settle Labor Disputes.» December 18, 1.

———. 1901b. «Plan to Prevent Strikes.» May 3, 2.

———. 1907. «Municipal Research. May 22, 8.

———. 1910. «The Reformers of Today.» November 18, 10.

———. 1914. «Spent $23,000 in Tolls War.» March 14, 3.

———. 1916. «For Efficient Government.» March 14, 6.

———. 1927a. «Foreign Policy Association Reviews Nine Years of Work.» November 27, 8.

———. 1927b. «Social Research.» December 24, 14.

———. 1928. «Problems of World Discussed on Radio.» May 13, 53.

———. 1929. «Peace through Facts.» October 27, E4.

———. 1958. «49 Scholars Hold Man Up to Mirror.» September 21, 66.

———. 1985. «Losing More Ground.» February 3, E20.

Newman, Katherine. 1988. Falling from Grace: The Experience of Downward Mobility in the American Middle Class. New York: Free Press.

Newman, Robert P. 1992. Owen Lattimore and the «Loss» of China. Berkeley: University of California Press.

Newman, Sandra J., and Ann B. Schnare. 1992. «Beyond Bricks and Mortar: Re-

examining the Purpose and Effects of Housing Assistance.» Urban Institute Report 92–3. Washington, DC: Urban Institute.

Nichols, Laurence T., ed. 2007. Public Sociology: The Contemporary Debate. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

Niskanen, William. 1996. «Welfare and the Culture of Poverty.» Cato Journal 16, no. 1.

Norris, Donald F., and Lyke Thompson, eds. 1995. The Politics of Welfare Reform. Thousand Oaks, CA: Sage.

Novak, Michael. 1987. The New Consensus on Family and Welfare: A Community of Self-Reliance. Washington, DC: American Enterprise Institute.

Nussbaum, Martha. 1999. «The Professor of Parody.» New Republic. February 22.

Nyden, Philip, Leslie Hossfeld, and Gwendolyn Nyden, eds. 2011. Public Sociology: Research, Action, and Change. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

O'Connor, Alice. 2001. Poverty Knowledge: Social Science, Social Policy, and the Poor in Twentieth-Century US History. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Oreskes, Naomi, and Erik Conway. 2010. Merchants of Doubt: How a Handful of Scientists Obscured the Truth on Issues from Tobacco Smoke to Global Warming. New York: Bloomsbury Press.

Parmar, Inderjeet. 2004. Think Tanks and Power in Foreign Policy: A Comparative Study of the Role and Influence of the Council on Foreign Relations and the Royal Institute of International Affairs, 1939–1945. New York: Palgrave Macmillan.

Patterson, James T. 1996. Grand Expectations: The United States, 1945–1974. New York: Oxford University Press.

Pavetti, LaDonna A., and Amy-Ellen Duke. 1995. State Welfare Reform Efforts. Washington, DC: Urban Institute.

Pechman, Joseph A., and P. Michael Timpane, eds. 1975. Work Incentives and Income Guarantees: The New Jersey Negative Income Tax Experiment. Washing ton, DC: Brookings Institution Press.

Peck, John S. 1963. «Anti-intellectualism: Psychoanalytic Notes on a Cultural Trait.» American Imago 20, no. 4: 385–91.

Pennock, Robert T., ed. 2001. Intelligent Design Creationism and Its Critics: Philosophical, Theological, and Scientific Perspectives. Cambridge, MA: MIT Press.

———. 2003. «Creationism and Intelligent Design.» Annual Review of Genomics and Human Genetics 4: 143–63.

Perloff, James. 1988. The Shadows of Power: The Council on Foreign Relations and the American Decline. Boston, MA : Western Islands.

Perlstein, Rick. 2001. Before the Storm: Barry Goldwater and the Unmaking of the American Consensus. New York: Hill and Wang.

———. 2002. «Thinkers in Need of Publishers.» New York Times, January 22.

Peschek, Joseph G. 1987. Policy-Planning Organizations: Elite Agendas and America's Rightward Turn. Philadelphia, PA: Temple University Press.

Peterson, Iver. 1997. «In a Battle of Newspapers, a Conservative Spends Liberally.» New York Times, December 8, D1.

Peterson, Paul. 1995. The Price of Federalism. Washington, DC: Brookings Institution. Phillips-Fein, Kim. 2009. Invisible Hands: The Making of the Conservative Movement from the New Deal to Reagan. New York: W. W. Norton.

Piccione, Joseph J., and Robert A. Scholle. 1995. Combatting Illegitimacy and Counseling Teen Abstinence: A Key Component of Welfare Reform. Washington, DC: Heritage Foundation.

Pierson, Paul. 1994. Dismantling the Welfare State? Reagan, Thatcher, and the Politics of Retrenchment. Cambridge: Cambridge University Press.

Pine, Art. 1980a. «Brookings Economics: 'Watch What We Say, Not What We Do.'» Washington Post, July 13, K1.

———. 1980b. «Think Tanks Ponder Their Post-electoral Political Future.» Washington Post, December 8.

Piven, Frances Fox, and Richard A. Cloward. 1971. Regulating the Poor: The Functions of Social Welfare. New York: Vantage Books.

———. 1977. Poor People's Movements: Why They Succeed, How They Fail. New York: Pantheon Books.

Polsby, Nelson. 1983. «Tanks but no Tanks.» Public Opinion April/May: 14–16, 58–59.

Posen, Adam S. 2002. «Think Tanks: Who's Hot?» International Economy Fall: 8–11, 54–59.

Posner, Richard. 2001. Public Intellectuals: A Study of Decline. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Powell, Walter W., and Elisabeth S. Clemens, eds. 1998. Private Action and the Public Good. New Haven, CT: Yale University Press.

Powell, Walter W., and Paul J. DiMaggio, eds. 1991. The New Institutionalism in Organizational Analysis. Chicago: University of Chicago Press.

President's Commission on National Goals for Americans. 1960. Goals for Americans: Programs for Action in the 60's. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

PRM Consulting. 2004. Research Organizations: 2004 Total Compensation Study. 4th ed.

Rae, Nicole C. 1989. The Decline and Fall of the Liberal Republicans: From 1952 to the Present. New York: Oxford University Press.

———. 2007. «Be Careful What You Wish For: The Rise of Responsible Parties in American National Politics.» Annual Review of Political Science 10: 169–91.

Rainwater, Lee. 1964. Review of Slums and Social Insecurity: An Appraisal of the Effectiveness of Housing Policies in Helping Eliminate Poverty in the United States, by Alvin L. Schorr; and An American Dependency Challenge, by M. Elaine Burgess and Daniel O. Price. American Journal of Sociology 70, no. 1: 127–28.

———. 1994. «A Primer on American Poverty, 1949–1992.» Russell Sage Foundation Working Paper no. 53. New York: Russell Sage Foundation.

Rainwater, Lee, and William L. Yancey. 1967. The Moynihan Report and the Politics of Controversy. Cambridge, MA: MIT Press.

RAND Corporation. 1963. The First Fifteen Years. Santa Monica: RAND Corporation.

Rank, Mark R. 1994. Living on the Edge: The Realities of Welfare in America. New York: Columbia University Press.

Raskin, Marcus. 1968. Memorandum to «Fellows, Students, Staff.» Institute for Policy Studies archival manuscript collection, Wisconsin Historical Society, Box 3, «Marcus G. Raskin, 68–69» folder. October 17.

———. 1971a. Being and Doing. New York: Random House.

———. 1971b. «Opening Doors of New Thought.» Washington Post, July 28, B6.

Raspberry, William. 1984. «Welfare and Work.» Washington Post, September 17, A15.

Raucher, Alan. 1978. «The First Foreign Affairs Think Tanks.» American Quar-terly 30, no. 4: 493–513.

Rector, Robert. 1994a. «How Clinton's Bill Extends Welfare as We Know It.» Issue Bulletin no. 200. Washington, DC: Heritage Foundation.

———. 1994b. «President Clinton's Commitment to Welfare Reform: The Disturbing Record So Far.» Backgrounder, no. 967. Washington, DC: Heritage Foundation.

———. 1995a. «The Case for 'Strings-Attached' Welfare Reform.» Heritage Lectures, no. 524. Washington, DC: Heritage Foundation.

———. 1995b. «Why Congress Must Reform Welfare.» Backgrounder no. 1063. Washington, DC: Heritage Foundation.

———. 1996. «Welfare Reform Fraud Once Again: Examining the NGA Welfare Plan.» Backgrounder, no. 1075. Washington, DC: Heritage Foundation.

Rector, Robert, and William F. Lauber. 1995. America's Failed $5.4 Trillion War on Poverty. Washington, DC: Heritage Foundation.

Reed, Bruce. 2004. «Bush's War against Wonks.» Washington Monthly. March.

Reed, Lawrence W. 2000. «Thinking through a Successful Think Tank.» Insider. Washington, DC: Heritage Foundation.

Reid, T. R. 1977. «Liberal Think Tank Fights a Union.» Washington Post, January 23, A4.

Remnick, David. 1985. «The Lions of Libertarianism.» Washington Post, July 30, E1.

Ricci, David M. 1993. The Transformation of American Politics: The New Washington and the Rise of Think Tanks. New Haven, CT: Yale University Press.

Rich, Andrew. 2001. «US Think Tanks and the Intersection of Ideology, Advocacy, and Influence.» NIRA Review Winter: 54–59.

———. 2004. Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise. Cambridge: Cambridge University Press.

Rich, Andrew Owen, and R. Kent Weaver. 1998. «Advocates and Analysts: Think Tanks and the Politicization of Expertise.» In Interest Group Politics, 5th ed., edited by Allan J. Cigler and Burdett A. Loomis, 235–54. Washington, DC: CQ Press.

———. 2000. «Think Tanks in the US Media.» Harvard International Journal of Press/Politics 5, no. 4: 81–103.

Rich, Spencer. 1988. «Think Tank Survives Lean Times: Foundations Help Fund 'Liberal' Urban Institute During Reagan Era.» Washington Post, May 16, A13.

Richburg, Keith B. 1984. «Washington Awash in Think Tanks.» Washington Post, December 7, A25.

Rieder, Jonathan. «The Rise of the 'Silent Majority.'1989. » In The Rise and Fall of the New Deal Order, edited by Gary Gerstle and Steve Fraser, 243–68Princeton, NJ: Princeton University Press.

Riesman, David. 1953. «Some Observations on Intellectual Freedom.» American Scholar 23: 9–26.

———. 1963. Review of Anti-intellectualism in American Life, by Richard Hof-stadter. American Sociological Review 28, no. 6: 1038–40.

Rigney, Daniel. 1991. «Three Kinds of Anti-intellectualism: Rethinking Hof-stadter.» Sociological Inquiry 61, no. 4: 434–51.

Rivlin, Alice M. 1966. Review of Poverty in America, by Louis A. Ferman, Joyce L. Kornbluh, and Alan Haber; and Poverty in America, by Margaret S. Gordon. American Economic Review 56, no. 5: 1357–1358.

Roach, Jack L. 1965. «Sociological Analysis and Poverty.» American Journal of Sociology 71, no. 1: 68–75.

Robinson, Timothy S. 1979. «FBI Yields on Think Tank's Lawsuit.» Washington Post, October 5, C8.

Rogers-Dillon, Robin H., and John D. Skrentny. 1999. «Administering Success: The Legitimacy Imperative and the Implementation of Welfare Reform.» Social Problems 46, no. 1: 13–29.

Romano, Carlin. 1999 «The Dirty Little Secret. about Publicity Intellectuals."Chronicle of Higher Education, February 19, B4.

Rosenbaum, David E. 1985. «Moynihan Reassessing Problems of Families.» NewYork Times, April 7, 1.

Ross, Dorothy. 1991. The Origins of American Social Science. Cambridge: Cambridge University Press.

Rothenberg, Randall. 1987. «The Idea Merchant.» New York Times MagazineMay 3, 36.

Rothmyer, Karen. 1981. «The New Right's Mystery Angel.» Washington Post, July 12 C1.

Rudin, Stanley A. 1958. «Academic Anti-intellectualism as a Problem in Studen Counseling.» Journal of Counseling Psychology 5, no. 1: 18–23.

Rueschemeyer, Dietrich, and Theda Skocpol, eds. 1996. States, Social Knowledge and the Origins of Modem Social Policies. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Ruggles, Patricia. 1988. Welfare Dependency and Its Causes: Determinants of the Duration of Welfare Spells. Washington, DC: Urban Institute.

Russell, Bertrand. 1935. «The Revolt against Reason.» Atlantic Monthly 155: 223–32.

Ryan, Maria. 2010. Neoconservatism and the New American Century. New York: Palgrave Macmillan.

Saloma, John. 1984. Ominous Politics: The New Conservative Labyrinth. New York: Hill & Wang.

Samuelson, Robert J. 1984. «Escaping the Poverty Trap.» Newsweek, September 10, 60.

Sargent, S. Stansfeld, and Theodore Brameld, eds. 1955. «Thematic Issue: Anti-intellectualism in the United States.» Journal of Social Issues 11, no. 3.

Sartori, Giovanni, and Peter Mair. [1976] 2005. Parties and Party Systems: A Framework for Analysis. Colchester, UK: European Consortium for Political Research Press.

Saunders, Charles B. 1966. The Brookings Institution: A Fifty-Year History. Washington, DC: Brookings Institution.

Schachter, Hindy Lauer. 2002. «Philadelphia's Progressive-Era Bureau of Municipal Research.» Administrative Theory & Praxis 24, no. 3: 555–70.

Schlesinger, Arthur M., Jr. 1965. A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House. Boston: Houghton Mifflin.

Schorr, Alvin L. 1963. Slums and Social Insecurity: An Appraisal of the Effectiveness of Housing Policies in Helping Eliminate Poverty in the United States. US Department of Health, Education, and Welfare, Social Security Administration, Division of Research and Statistics, Research Report no. 1. Washington, DC: Government Printing Office.

Schram, Sanford F. 1995. Words of Welfare: The Poverty of Social Science and the Social Science of Poverty. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Schram, Sanford F., and Joe Soss. 2001. «Success Stories: Welfare Reform, Policy Discourse, and the Politics of Research.» Annals of the American Academy of Political and Social Science 577: 49–65.

Schriftgiesser, Karl. 1960. Business Comes of Age: The Story of the Committee for Economic Development and Its Impact upon the Economic Policies of the United States, 1942–1960. New York: Harper.

———. 1967. Business and Public Policy: The Role of the Committee for Economic Policy Institute.

Scott, Robert E., Carlos Salas, and Bruce Campbell. 2006. «Revisiting NAFTA: Still Not Working for North America's Workers.» EPI Briefing Paper no. 173. Washington, DC: Economic Policy Institute.

Segal, David. 1999. «At the Cato Institute, an Idea Catches On.» Washington Post, January 30, E1.

Seidenbaum, Art. 1963. «Plush Retreat Is Genius Think Tank.» Los Angeles Times, November 7, C2.

Shafer, Byron E. 1983. Quiet Revolution: The Struggle for the Democratic Party and the Shaping of Post-reform Politics. New York: Russell Sage Foundation.

Shaffer, Leigh S. 1977. «The Golden Fleece: Anti-intellectualism and Social Science.» American Psychologist 32, no. 10: 814–23.

Shapin, Steven. 2005. «Hyperprofessionalism and the Crisis of Readership in the History of Science.» Isis 96: 238–43.

Shapiro, Margaret. 1985. «Republican Think Tank Faces Funding Problem.» Washington Post, December 28, A6.

Shapiro, Walter, and Daniel Pedersen. 1985 «Fight Over 'Losing Ground.'.» Newsweek, April 29, 33.

Shea, Christopher, and Joye Mercer. 1997. «Sociology Department at U. of Pennsylvania Lures 2 Prominent Scholars.» Chronicle of Higher Education, November 14.

Sheehan, James M. 1993. «Two Years after NAFTA: A Free Market Critique and Assessment.» Washington, DC: Competitive Enterprise Institute.

Shefter, Martin. 1994. Political Parties and the State: The American Historical Experience. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Shepardson, Whitney H. 1960. Early History of the Council on Foreign Relations.Stamford, CT: Overbrook Press.

Sherraden, Michael. 1990. Stakeholding: A New Direction in Social Policy. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

Sherk, James. 2009. «Organized Labor Concedes: Employer Violations Rare in Secret Ballot Elections.» Backgrounder no. 2287. Washington, DC: Heritage Foundation.

Shoup, Laurence H., and William Minter. 1977. Imperial Brain Trust: The Council on Foreign Relations and United States Foreign Policy. New York: Monthly Review Press.

Shuptrine, Sarah C., Vicki C. Grant, and Genny G. McKenzie. 1994. A Study of the Relationship of Health Coverage to Welfare Dependency. Columbia, SC: Southern Institute on Children and Families.

Sica, Alan, and Stephen Turner. 2005. The Disobedient Generation: Social Theorists in the Sixties. Chicago: University of Chicago Press.

Silk, Leonard, and Mark Silk. 1980. The American Establishment. New York: Basic Books.

Silver, Hilary. 1993. «National Conceptions of the New Urban Poverty.» International Journal of Urban and Regional Research 17: 337–54.

Simon, William E. 1978. A Time for Truth. New York: Reader's Digest Press.

Sinclair, John F. 1929. «Notable Conclave Opens.» Los Angeles Times, October 29, 16.

Sklar, Martin J. 1992. The United States as a Developing Country: Studies in US History in the Progressive Era and the 1920s. Cambridge: Cambridge University Press.

Skocpol, Theda. 1985. «Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research.» In Bringing the State Back In, edited by Peter

Evens, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol. New York: Cambridge University Press.

———. 1991. «Targeting within Universalism: Politically Viable Policies to Combat Poverty in the United States.» In The Urban Underclass, edited by Christopher Jencks and Paul E. Peterson. Washington, DC: Brookings Institution.

———. 1992. Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1995. Social Policy in the United States: Future Possibilities in Historical Perspective. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Skocpol, Theda, and William Julius Wilson. 1994. «Welfare as We Need It.» New York Times, February 9, A21.

Slany, William Z. 1996. A History of the United States Department of State 1789–1996.

Office of the Historian, Department of State. Available online at http://www.-state.gov/www/about_state/history/dephis.html. Retrieved on April 30, 2011.

Smith, Bruce L. R. 1966. The RAND Corporation: Case Study of a Nonprofit Advisory Corporation. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Smith, Fred L., Jr. 1988. «Two Cheers!» The World and I, March, 381–93.

———. 1998. «Traitors in the War of Ideas.» Liberty, November, 43–46, 68.

Smith, Fred L., Jr., and Alex Castellanos, eds. 2004. Field Guide for Effective Communication. Washington, DC: Competitive Enterprise Institute.

Smith, James A. 1991a. Brookings at Seventy-Five. Washington, DC: Brookings Institution.

———. 1991b. The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite. New York: Free Press.

Smith-Nightingale, Demetra, and Lynn C. Burbridge. 1984. Measuring the Reduction of Welfare Dependency: The Experience of Job Training Programs. Washington, DC: Urban Institute.

Smith-Nightingale, Demetra, and Robert H. Haveman. 1995. The Work Alternative: Welfare Reform and the Realities of the Job Market. Washington, DC: Urban Institute Press.

Smith-Nightingale, Demetra, Douglas A. Wissoker, Lynn C. Burbridge, D. Lee Bawden, and Neal Jeffries. 1991. «Evaluation of the Massachusetts Employment and Training (ET) Choices Program.» Urban Institute Report 91-1. Washington, DC: Urban Institute.

Smith Richardson Foundation. 2004. Annual Report. Westport, CT: Smith Richardson Foundation.

Snyder, Eleanor M. 1963. Review of The Other America: Poverty in the United States, by Michael Harrington. Journal of Political Economy 71, no. 1: 86–87.

Solomon, Lewis D. 1991. Microenterprise: Human Reconstruction in America's Inner Cities. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

Somers, Margaret, and Fred Block. 2005. «From Poverty to Perversity: Ideas, Markets, and Institutions over 200 Years of Welfare Debate.» American Sociological Review 70, no. 2: 260–87.

Sorauf, Frank J. 1988. Money in American Elections. Boston, MA: Scott, Foresman.

Sorkin, Andrew Ross. 2005. «Paper Maker to Be Sold to Koch.» New York Times, November 14, C1.

Spargo, John. 1911. «Anti-intellectualism in the Socialist Movement: A Historical Survey.» In Sidelights on Contemporary Socialism, 67–106. New York: B. W. Huebsch.

Stacey, Judith. 2004. «Marital Suitors Court Social Science Spinsters: The Unwittingly Conservative Effects of Public Sociology.» Social Problems 51, no. 1: 131–45.

Starbuck, Dane. 2001. The Goodriches: An American Family. Indianapolis, IN: Liberty Fund.

Steensland, Brian. 2006. «Cultural Categories and the American Welfare State: The Case of Guaranteed Income Policy.» American Journal of Sociology 111, no. 5: 1273–1326.

Stefanic, Jean, and Richard Delgado. 1996. No Mercy: How Conservative Think Tanks and Foundations Changed America's Social Agenda. Philadelphia, PA: Temple University Press.

Steinfels, Peter. 1979. The Neoconservatives: The Men Who Are Changing America's Politics. New York: Simon and Schuster.

Stenmo, Sven. 1993. Taxation and Democracy: Swedish, British, and American Approaches to Financing the Modern State. New Haven, CT: Yale University Press.

Steinmo, Sven, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth, eds. 1992. Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis. New York: Cambridge University Press.

Stone, Deborah A. 1989. «Causal Stories and the Formation of Policy Agendas.» Political Science Quarterly 104: 281–300.

Stone, Diane. 1996. Capturing the Political Imagination: Think Tanks and the Policy Process. London: Frank Cass.

———. 2000. «Non-governmental Policy Transfer: The Strategies of Independent Policy Institutes,» Governance: An International Journal of Policy and Administration 13, no. 1: 45–62.

———. 2001. «Think Tanks.» In International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, edited by Neil J. Smelser and Paul B. Baltes, 15668–71. Oxford: Pergamon.

Stone, Diane, and Andrew Denham, eds. 2004. Think Tank Traditions: Policy Research and the Politics of Ideas. Manchester: Manchester University Press.

Strout, Cushing. 1963. Review of Anti-intellectualism in American Life, by Richard Hofstadter. Journal of Southern History 29, no. 4: 544–45.

Struyk, Raymond J. 2003. Managing Think Tanks: Practical Guidance for Maturing Organizations. Washington, DC: Urban Institute.

Studets for a Democratic Society. 1962. «Port Huron Statement.» Retrieved on December 12, 2011, from http://www.hnet.org/~hst306/-documents/huron.html

Sumner, William Graham. 1906. Folkways. Boston, MA: Ginn and Company.

Suplee, Curt. 1981. «All in the Name: Changes Made in 'Spike' after Threat of Libel Suit.» Washington Post, May 23, C1.

Sylvester, Kathleen. 1994. Preventable Calamity: Rolling Back Teen Pregnancy. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

———. 1995. Second-Chance Homes: Breaking the Cycle of Teen Pregnancy. Washington, DC: Progressive Policy Institute.

Szelenyi, Ivan, and Bill Martin. 1988. «Three Waves of New Class Theories.» Theory and Society 17, no. 5: 645–67.

Tanenhaus, Sam. 2006. «The Education of Richard Hofstadter.» New York Times, August 6.

Tanner, Michael. 1994. Ending Welfare as We Know It. Washington, DC: Cato Institute.

———. 1996. The End of Welfare: Fighting Poverty in the Civil Society. Washington, DC: Cato Institute.

Tanner, Michael, Stephen Moore, and David Hartman. 1995. «The Work versus Welfare Trade-Off: An Analysis of the Total Level of Welfare Benefits by State.» Policy Analysis no. 240. Washington, DC: Cato Institute.

Teichler, Thomas. 2007. «Think Tanks as an Epistemic Community: The Case of European Armaments Cooperation.» Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association 48th Annual Convention. Chicago, IL.

Thimmesch, Nick. 1980. «Bill Baroody Deserved More Years.» Washington Post, August 9, A19.

«Think-tank, n.» 1989. Oxford English Dictionary. 2nd ed. New York: Oxford University Press.

This Week with David Brinkley. Transcript. October 31, 1993. Available through LexisNexis Academic database.

Tittle, Charles R. 2004. «The Arrogance of Public Sociology.» Social Forces 82, no. 4: 1639–43.

Tocqueville, Alexis de. [1862] 2001. Democracy in America. Translated by Henry Reeve. New York: Alfred A. Knopf.

Tolchin, Martin. 1983. «Brookings Thinks about Its Future.» New York Times, December 14: A30.

Toner, Robin. 1985. «New Day Dawns for Think Tanks.» New York Times, December 27, A20.

Towne, Henry R. «The Engineer as an Economist."1886. Transactions of the American Society of Mechanical Engineers 7: 428–32.

Tucker, David M. 1998. Mugwumps: Public Moralists of the Gilded Age. Columbia: University of Missouri Press.

Turner, Jonathan H. 2005. «Is Public Sociology Such a Good Idea?» American Sociologist 36, no. 3–4: 27–45.

Tzvetan, Todorov, Alina Clej, Lawrence D. Kritzman, et al. 1997. «Forum.» PMLA 112, no. 5: 1121–28.

United Nations Development Program. 2003. Thinking the Unthinkable: From Thought to Policy. Bratislava, Slovakia: UNDP Regional Bureau for Europe and th Commonwealth of Independent States

United States Bureau of the Census. 1963. Current Population Reports, Consumer Income. Series P-60, no. 41, October 21. Washington, DC: Government Printing Office.

United States Senate, Committee on Labor and Public Welfare. 1964. Economic Opportunity Act of 1964, Hearings before the Select

Committee on Poverty. 88th Congress, 2nd Session on S. 2642, June 17–25. Washington, DC: Government Printing Office.

Unz, Ron K. 1994. *Immigration or the Welfare State: Which Is Our Real Enemy*? Washington, DC: Heritage Foundation.

Vaughan, Diane. 2006. «NASA Revisited: Theory, Analogy, and Public Sociology.» *American Journal of Sociology* 112, no. 2: 353–393.

Vobejda, Barbara, and Judith Havemann. 1997. «Welfare Clients Already Work, Off the Books; Experts Say Side Income Could Hamper Reforms.» *Washington Post*, November 3, A1.

Vogel, David. 1989. *Fluctuating Fortunes: The Political Power of Business in America*. New York: Basic Books.

Wacquant, Loïc J. D. [1989] 1996. «Foreword,» in The State Nobility: Elite Schools in the Field of Power, ix-xxii. Stanford, CA: Stanford University Press.

———. 1992. «Toward a Social Praxeology: The Structure and Logic of Bourdieu's Sociology.» In *An Invitation to Reflexive Sociology*, edited by Pierre Bourdieu and Loïc Wacquant, 1–59. Chicago: University of Chicago Press.

———. 1993. «From Ruling Class to Field of Power: An Interview with Pierre Bourdieu on La Noblesse d'Etat.» *Theory, Culture & Society* 10: 19–44.

———. 1996 «'L'Underclass Urbaine' dans l'Imaginaire Social et Scientifique Américain.» In *L'Exclusion: l'Etat des Savoirs, edited by Serge Paugam*, 248–62. Paris: Editions La découverte.

———. 1997 «Three Pernicious Premises in the Study of the American Ghetto.» *International Journal of Urban and Regional Research* 21, no. 2: 341–53.

———. 1998. «A Fleshpeddler at Work: Power, Pain, and Profit in the Prizefighting Economy.» *Theory and Society* 27, no. 1: 1–42.

———. 2001. «Deadly Symbiosis: When Ghetto and Prison Meet and Mesh.» *Punishment & Society* 3, no. 1: 95–134.

———. 2004. «Pointers on Pierre Bourdieu and Democratic Politics.» Constellations 11, no. 1: 1–15.

———. 2005. «Habitus.» In *International Encyclopedia of Economic Sociology*, edited by Jens Beckert and Milan Zafirovski, 315–19. London: Routledge.

———. 2008. *Urban Outcasts: A Comparative Sociology of Advanced Marginality*. Cambridge: Polity Press.

———. 2009. Prisons of Poverty. Minneapolis: University of Minnesota Press.

———. 2011. «From 'Public Criminology' to the Reflexive Sociology of Criminological Production and Consumption: A Review of Public Criminology? by Ian Loader and Richard Sparks.» *British Journal of Criminology* 51, no. 2: 438–48.

Wagner, Peter. 2006. «Public Policy, Social Science, and the State: An Historical Perspective.» In *Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics, and Methods*, edited by Frank Fischer, Gerald Miller, and Mara S. Sidney, 29–42. Boca Raton, FL: CRC Press.

Wala, Michael. 1994. *The Council on Foreign Relations and American Foreign Policy in the Early Cold War*. Providence, RI: Berghahn Books.

Ware, Alan. 1996. *Political Parties and Party Systems*. Oxford: Oxford University Press.

Warren, Michael. 2011. «Just a Reminder: The Economic Policy Institute Is Dominated by Labor Interests.» Weekly Standard, February 23. Retrieved on June 30, 2011, from http://www.weeklystandard.com/blogs/economic-policy-institute-dominated-labor-interests_552391.html

Washington Post. 1895. «Baseball Notes.» August 13, 6.

———. 1907. «Mrs. Sage to Direct.» March 14, 13.

———. 1911a. «Bill to Aid Carnegie.» January 27, 4.

———. 1911b. «Scattering Carnegie's Millions.» May 26, 6.

———. 1914. «The Carnegie Lobby Report.» May 21, 6.*Washington Times*. 1997. «Hard Truths about Welfare.» May 4, B2.

Wattenberg, Martin P. 1991. *The Rise of Candidate-Centered Politics: Presidential Elections of the 1980s*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1998. *The Decline of American Political Parties, 1952–1996*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Watts, Harold W., and Albert Rees, eds. 1977a. Labor-Supply Responses. Vol. 2 of *The New Jersey Income-Maintenance Experiment*. New York: Academic Press.

———, eds. 1977b. Expenditures, Health, and Social Behavior; and the Quality of the Evidence. Vol. 3 of *The New Jersey Income-Maintenance Experiment*. New York: Academic Press.

Wayne, Leslie. 1994. «Pulling the Wraps Off Koch Industries.» *New York Times*, November 20, C1.

Weaver, R. Kent. 1989. «The Changing World of Think Tanks.» *PS: Political Science and Politics* September: 563–78.

———. 1994. *Welfare Reform: Policymaking for Low-Income Families in the United States*. Washington, DC: Brookings Institution.

———. 2000. *Ending Welfare as We Know It*. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Weaver, R. Kent, and William Dickens. 1995. *Looking before We Leap: Social Science and Welfare Reform*. Washington, DC: Brookings Institution.

Weaver, R. Kent, and Paul B. Stares, eds. 2001. *Guidance for Governance: Com-paring Alternative Sources of Public Policy Advice*. Tokyo: Japan Center for International Exchange.

Weaver, Warren, Jr. 1987. «Cato Institute Marks 10 Years.» *New York Times*, May 19, B6.

Weber, Max. [1919] 1946. «Science as a Vocation» in H. H. Gerth and C. Wright Mills, eds. From *Max Weber: Essays in Sociology*. New York: Oxford University Press.

Weinraub, Bernard. 1980. «Conservatives Aid Transition Plans behind the Scenes.» *New York Times*, December 5, B9.

———. 1980. «Hoover Institution Gains Entrée to White House.» *New York Times*, December 22, D14.

———. 1983. «Heritage Foundation 10 Years Later.» *New York Times*, Septem-ber 30, A20.

Weir, Margaret. 1992. *Politics and Jobs: The Boundaries of Employment Policy in the United States*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Weiss, Carol H. 1989. «Congressional Committees as Users of Analysis.» *Journal of Policy Analysis and Management* 8, no. 3: 411–31.

Welter, Rush. 1964. Review of Anti-intellectualism in American Life, by Richard Hofstadter. *Journal of American History* 51, no. 3: 482–83.

Westbrook, Robert B. 1983. «Politics as Consumption: Managing the Modern

American Election.» In *The Culture of Consumption: Critical Essays in American History, 1880–1980*, edited by Richard Wightman Fox and T. J. Jackson Lears, 145–73. New York: Pantheon.

Weyrich, Paul. 2003. «The Most Important Legacy of Joe Coors.» Retrieved on October 11, 2008, from http://www.enterstageright.com/archive/-articles/0303/0303coors.htm.

White, Morton. 1962. «Reflections on Anti-intellectualism.» *Daedalus* 91, no. 3: 457–68.

White, Theodore H. 1961. Making of a President, 1960. New York: Pocket Books.

Wiebe, Robert H. 1967. *The Search for Order, 1877–1920*. New York: Hill and Wang.

Wiener, Jon. 2006. «America, through a Glass Darkly.» *Nation*, October 23, 36–40.

Wilson, William Julius. 1987. *The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass, and Public Policy*. Chicago: University of Chicago Press.

———. 1996. *When Work Disappears: The World of the New Urban Poor*. New York: Alfred A. Knopf.

Winter, Michael. 1998. «Garlic, Vodka, and the Politics of Gender: Anti- intellectualism in American Librarianship.» *Progressive Librarian* 14: 5–12.

Wolff, Kurt H. 1963. «The Enemy Within: Anti-intellectualism.» *Centennial Re-view* 7, no. 1: 46–63.

———. 1971. «The Intellectual: Between Culture and Politics.» *International Journal of Contemporary Sociology* 8, no. 1: 13–34.

Woodlock, Thomas F. 1944. «Thinking It Over.» *Wall Street Journal*, June 4, 6.

Worldwatch Institute. 2004. Annual Report. Washington, DC: Worldwatch Insti-tute.

Wright, Christopher M. 1995. *SSI: The Black Hole of the Welfare State*. Washington, DC: Cato Institute.

Yamaoka, Michio, ed. 1999. *The Institute of Pacific Relations: Pioneer International Non-governmental Organization in the Asia-Pacific Region*. Tokyo: Waseda University, Institute of Asia-Pacific Studies.

Yandle, Bruce. 1983. «Bootleggers and Baptists—The Education of a Regulatory Economist.» *Regulation* May/June: 12–16.

Yates, Willard Ross. 1987. *Joseph Wharton: Quaker Industrial Pioneer*. Cranbury, NJ: Associated University Presses.

Zelizer, Viviana. 1997. *The Social Meaning of Money*. New York: Basic Books.

Zunz, Olivier. 2011. *Philanthropy in America: A History*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

مطبعـــة كــركـــي

قريطم - بيروت - تلفاكس: 862500 1 961+

E-mail: print@karaky.com